الفروق اللغوية في العربية

الأستاذ الدكتور
علي كاظم المشري
كلية الآداب - جامعة القادسية



www.darsafa.net





﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الفروقُ اللغـويـةِ في العَرَبيَّةِ

الفروقُ اللغـويَّـةُ في العَرَبيَّةِ

الأستاذ الدكتور

علَي كاظِم المَشري

كلية الآداب – جامعة القادسية

الطبعة الأولى

2011 م – 1432 هـ





دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

دار المسالك للنشر والتوزيع

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (4437/ 10/ 2009)

412

المشري، علي كاظم

الفروق اللغوية في العربية/ علي كاظم المشري، عمان: دار صفاء للنشر، 2009.

( ) ص

ر . أ: (4437/ 10/ 2009)

الواصفات: / فقه اللغة/ / اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

2011 م-1432هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص

التجاري - تلفاكس 4612190 6 962+

ص.ب 922762 عمان - 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing

Telefax: +962 6 4612190 P.O.Box:
922762 Amman 11192- Jordan

http://www.darsafa.net

E-mail :safa@darsafa.net

دار الصادق

مؤسسة دار الصادق للنشر والتوزيع

طبع، نشر، توزيع

العراق - بابل - الحلة

الفرع الاول الحلة - شارع ابو القاسم- مجمع الزهور .

نقال 009647801233129

الفرع الثاني الحلة - شارع ابو القاسم ، مقابل مسجد ابن السما

نقال . 009647803087758

E - Mail :alssadiq@yahoo.com

ردمك ISBN 978-9957-24-514-6

الفهرس

الباب الثاني

مظاهر التفريق اللغوي في العربية

الباب الثالث

موقف الدارسين من الفروق اللغوية

المقدمة

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، المبعوث للناس بلسان عربي مبين، وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذا بحث في ظاهرة مهمة من ظواهر العربية، وهي ظاهرة (الفروق) التي تشمل نمطا من فقهها، واوضاع ألفاظها، ومسائلها الخاصة، وتشخيص ميلها للتخصيص والتمييز والدقة، بكل وسائلها التعبيرية والبيانية، وقد عرضت فيه لهذا المسلك الدلالي في هذه اللغة المتقنة، على ما هو في درس القدماء، والمحدثين، عرضا قصدت فيه التعريف والاحاطة، والتنظيم، فان الحديث في (الفروق) عند هؤلاء واولئك تشعب في مواضع متفرقة، وابواب متناثرة من تصنيفاتهم ومباحثهم.

وتعود صلتي بهذا الموضوع الى تلك العلاقة الحميمة التي جمعتني بابي هلال العسكري ـ رحمه الله ونفع بعلمه ـ ودراسة اثاره في اللغة، ومنها كتابه في الفروق اللغوية الذي صنف للفصل بين دلالات الفاظ، سوة بينها الاستعمال توسعا، فصارت توضع في غير ما وضعت له في اللغة، على ان امر الفرق في العربية، اوسع من ان يخص معالجة هذا النوع فحسب، اذ اشتملت الظاهرة على ضروب منه متعددة، ووجوه كثرة، واشكال متنوعة، وما الفروق التي تتصل بموضوع الترادف الا جزء يسير منها، ففي هذا المنحى اللغوي من الاسرار، والدقائق، ما يجعل الظاهرة كلها من صميم علم الدلالة، ولب فقه اللغة، لارتباطها بالمعنى، وحكمة الوضع للالفاظ، وهي بعد سمة عرفتها اللغة منفردة مستقلة، مغيرها من السمات الاخرى لها خصوصياتها، وطبيعتها العامة المرتبطة بنظام العربية، فهي لا تتصرف دائما الى الوجه المقابل للترادف على ما يتصور قسم من الدارسين، لاتساعها مع (المعنى) هذا الجزء الصعب من مباحث اللغة الذي شغل بال العلماء منذ تفكيرهم، في لغة الانسان، واقتران الالفاظ بدلالتها، وسيظل يشغلهم مادام درس اللغة يمثل هذا الموقع

المرموق في الدراسات الانسانية، ولعل طبيعة الوشائج بين اللفظ والمعنى، وتعدد وجوه الاستعمال وضعا واشتقاقا، وحرص العربي على ان يسمى الاشياء باسمائها بكل دقة ووضوح، وان يستقصي المعاني على اختلاف مراتبها في الدلالة، وتفاوت درجاتها في البيان، واستعمال كثير من الالفاظ الخاصة التي تعبر عن دقائق المعاني ازاء الالفاظ العامة، وكانت من اهم الاسباب التي دعت الى ان تعد ظاهرة الفروق احدى المشكلات التي واجهها البحث اللغوي في العربية منذ زمن بعيد، ولم يفت العلماء ان يلتفتوا الى هذه الظاهرة، ويعالجوا امرها بجهد يتسم بالحرص على سلامة اللغة، والاهتمام بنقائها واصالتها، بيد أني لم اجد في الداراسات اللغوية قديمها وحديثها ما استوفى هذا الموضوع الخصيب الاصيل من موضوعات العربية بحثا استقصاء على وجه الاحاطة والشمول، فليس بين ايدينا في دراستها كتاب مؤلف، ولا كلام مصنف، يجمع فنونها ويحوي ضروبها، وانما رايت حديثها متفرقا، وامرها مزقا، في اثناء الكتب وبطون المصادر، فكان ذلك من جملة الاسباب التي جعلتني اعقد العزم على اختيار الموضوع مع عمي انه باب واسع، وغور من العربية لايكاد يحاط به، رغبت في ان يكون البحث الذي اعالجه اصيلا ترجع اصلته الى احساس القدماء باهميته وضرورته، والى خصوصية له في العربية لانه مظهر من مظاهر العمق فيها، وتعرف سماتها وخصائصها، وهو بعد ذو صلة وثيقة بسلامة هذه اللغة المحكمة ونقائها، ودقة ادائها لوظيفتها البيانية.

وقد اقتضت طبيعة البحث ان ينتظم في ثلاثة ابواب قبله تمهيد وبعدها خاتمة.

اما التمهيد فقد اشتمل على اربعة مقاصد هي عرض ما يراد بالفروق في اصطلاح علماء اللغة، والتمييز بينها وبين مفهوم المغيرة، والحديث عن وحدة الظاهرة وان تنوعت، وعد (الترادف غير التام) واحدا من فروعها ومسائلها.

وكان الباب الاول في التاليف في الفروق، والباب الثاني في الاسس التي قامت عليها، والباب الثالث في الخلاف الذي صاحب هذه الظاهرة ودل على وقوع التنازع فيها، ولخصت في الخاتمة اهم ما انتهيت اليه من نتائج، ثم عززت البحث بملحق احصائي للفروق التي اوردتها في ثنايا الدراسة.

لقد تتبعت في الباب الاول جهود العلماء الذين كانت الفروق اللغوية موضع اهتمام ومدار عنايتهم، منذ ان كان التفريق بين معاني الالفاظ ضرورة علمية بدأت مع بداية البحث اللغوي وتطورت في العصور المتعاقبة فقد ظفرت هذه اللغة بعلماء بررة احبوها، وقدروها حق قدرها، ووقفوا جهودهم المثمرة على العناية بها، وبالغوا في رعاتيها وحفظها وتنقيتها، ووهبوا انفسهم لخدمتها، ويسروا للناس سبل تعلمها وحفظ اصولها، وقد تركوا لنا في الفروق ذخرا وافرا نبهوا فيه عليها، وكشفوا عن حقيقتها، ، وعرفوا بانواعها، وحاولوا استصقاء امثلتها وفنونها، بما تهيأ لهم في عصورهم من مناهج البحث ووسائل الدرس، فجمعوا بين استعراض امثلتها وشواهدها، وتعليل وجودها في اللغة، ووجوه انتفاعها بها.

وهذا التتبع لمادة الفروق اللغوية في مصنفات الفروق، ومعجمات اللغة ومصادره الدلالة، جعلني التمس الملامح والسمات التي تتميز بها ،واستقصي الاسس التي تقوم عليها، فتكونت بذلك مادة الباب الثاني.

اما الباب الثالث الذي جعلته للخلاف في الظاهرة فقد تناولت فيه ما اكتنفها من اراء مختلفة واقوال متفاوتة، شانها في ذلك شان أي ظاهرة لغوية اخرى، تتعدد فيها مذاهب القول وتتسع ميادين الاجتهاد .

ولا شك في ان موضوعا متعدد الجهات، متشعب الانحاء، على هذا النحو الذي قدمت يحتاج الى كثير من المصادر، ولهذا لم ادخر وسعا في الرجوع الى كل ما توخيت فيه الفائدة في استكمال ابواب البحث واغنائه بالشاهد والراي والتفسير وفي كل ما وجدته منسجما مع طبيعة الموضوع ومنهجه.

وقد قادني اتساع الظاهرة، وتلون فروعها، وترامي اطرافها واختلاف نظرات الدارسين فيها الى الرجوع الى مصادر كثيرة جدا اشتملت على مصنفات الفروق ومباحث المعاني وشروح الالفاظ، والمعجمات اللغوية وكتب التفسير وعلوم القرآن، والحديث، والمؤلفات في ظواهر اللغة المختلفة، وغير ذلك من المصادر التي وجدتني ملزما بمراجعتها، حصريا على استقصاء مادتها، معتزا بما اقف عليه من امثلة فيها، غير مكترث بما القى من عنت ومشقة ولا ايه ما يصادفني من صعوبات وعقبات، وليست ادعي اني احطت بهذه، الظاهرة او اتيت على كل شيء فيها، على تنوعها وتشعبها في انحاء كثيرة في اللغة، ولكني بذلت ما في وسعي، وأفرغت غاية جهدي، ولا اريد ان لتمس العذر لنفسي اذا قلت ان سمة الاستقلال والتفرد في هذه الظاهرة، وتعلقها بجوهر اللغة معنى ومبنى لا تتيح للباحث ان يدني قواصيها ويلم اشتاتها، ويجمع شواردها، فالصعوبة حقيقة ماثلة في هذا البحث، ويزيد انه بدراسة مستقلة في ميدانه الخاص، ولعل من ابرز الصعوبات التي صادفتني غير ما ذكرت انفا، مشكلة تصنيف الامثلة الكثيرة، وجعلها انماطا واشكالا للظاهرة، واختيار الشواهد التي تناسب طبيعة التصنيف، فلقد وجدتني امام فيض وفير، ومجموج كثير، ومن طبيعة هذه الظاهرة ان كل مثال فيها يكشف لك عن صفة ومزية، ويفصح عن لطف وخصوصية، فهو ينقل ذوق العرب، وحسهم بالفاظ لغتهم، والموضع الذي يصرفون فيه اللفظ من جهته، او يعدلون فيه من بناء الى اخر، وانا لم اورد هنا كل ما وقفت عليه او تاملته من نصوص جهدت في جمعها واستقصائها من مصادرها المتفرقة، وقد كنت اعددت الابواب والفصول، وانا حريص على ذكر الوان من الشواهد والامثلة، فلما اتممت البحث رايت فيه طولا وتضخما، ولا يستساغ في مثله، فعدت اليها احذف منها واختصر، واجتزئ، في عرضها بما يحقق الغرض، ويؤدي المطلوب.

ان ظاهرة الفروق جديرة منا بمعرفة اوثق، وعلم ادق، وهي تحتاج الى فقه باسرار هذه اللغة، وبصر دقيق بخصائصها، وسعة في حفظ شواهدها وشواردها، وقد بذلت ما استطعت من جهد في تجليتها، وبيان اثرها في اللغة، وطرائق الانتفاع بها، وجمع عناصرها وفنونها، والوقوف على ما كتب فيها، وعرض مواقف الدارسين منها، وسعيت لاخراج البحث اخراجا رجوت ان ينال الرضا والقبول، فن كنت قد بلغت هذه الغاية التي رجوتها فذلك بفضل الله ومنه، والا فعذري انني سعيت جادا، وحاولت مخلصا فلقد اخلصت النية، ولا اقصر في سعي ولا اضن بمال، بغية ان اوفيه حقه، من الاحاطة والتتبع، لعلي اسدي به للعربية خدمة كنت امل ان تقيم بيني وبينها صلة تسبغ علي شرف الانتماء اليها، وفضل الاعتزاز بها.

والله سبحانه ولي السداد والتوفيق.

الباب التمهيدي

اللغة:

"أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1]، على ما يحدها علمنا ابن جني: 392 هـ، يورى (فند ريس) أنها: "نظام من العلامات"[2]، ويقول إبراهيم أنيس: "ولعل خير تعريف للغة كما تألفها ألان، ذلك ارتضاه وقبله معظم الدارسين وهو ان يقال أن اللغة نظام عرفي لرموز صوتية يستغلها الناس في الاتصال بعضهم ببعض"[3]. وليس بين التعريفين القديم والجديد فرق كبير، فقد ألفها الناس قبلنا كما ألفناها، وفهموا أنها أصوات معبرة لتأدية المعاني، ووسيلة إنسانية للاتصال والتفاهم، والتعبير عن الخلجات والمشاعر، وقد خلص علماءنا القدماء إلى ان اللغة أغنى الأنظمة الرمزية المعروفة لتحقيق هذا الغرض إذ فاقت كل ما عرفه غيره الإنسان منها، منذ وعي ما أودعه الله في كيانه من آلة نطق محكمة، استغلها لإخراج الأصوات، وبناء الكلمات فهو على ما يرى الرازي 606 هـ: "احتاج إلى ان يعرف غيره ما في ضميره ولا بد لذلك التعريف من طرق، والطرق كثيرة، إلا ان أسهلها وأحسنها هو تعريف ما في القلوب والضمائر بهذه الألفاظ"[4]. وكان لابد ان يؤثرها الناس على سائر الرموز لأنها: "أسهل وأوسع ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها"[5]. على ما يرى الخفاجي: 466 هـ، أو هي "أعلاها دلالة"[6]. على ما يرى الزملكاني 651 هـ: ويقول حازم القرطاجني: 684 هـ: "الكلام أولى الأشياء بان يجعل دليلا على المعاني التي احتاج

---

(1) الخصائص: 33/1.

(2) اللغة: 31.

(3) اللغة بين القومية والعالمية: 11 .

(4) تفسير الرازي: 25/1.

(5) سر الفصاحة: 40.

(6) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: 83.

الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى معاونة بعضهم بعض، على تحصيل المنافع، وإزاحة المضار، والى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها"[1] ويقول الزجاجي: 337 هـ: "وخطاب بعضهم بعض بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء، ولا رمز بحاجب، ولا حيلة من الحيل:[2]. وهذه مزية اللغة إذن، وبهذا اعرف فضلها، وصار لها مكان فريد بين الأنواع المختلفة من الرموز، ولها سمة أخرى، وهي ان علاماتها متنوعة[3]، ولذلك أصبح هناك أنواع عدة من اللغات[4]، فكل لغة من لغات البشر تشتمل على مجموعات كثيرة من العلامات الصوتية المنظمة لأداء وظائف معنوية، ويرى (دي سوسير) ان: "اللغة نظام نم الدلائل ليس فيه جوهري سوى اقتران المعنى والصورة"[5] أي ان جوهر اللغة يتلخص في أنها تخصيص رموز وإشارات صوتية للتعبير عن مدلولات حسية ومعنوية، ولا يتحقق الكيان اللغوي إلا فضل اقتران الدال بالمدلول، فهذا ما يقع بيد الباحث الذي يريد ان يتبين واقعها، ويتعرف أمرها، وان كان البحث اللغوي طمح إلى أكثر من هذا فرغب في ان يدرك سر هذا الاقتران، ويقف على حقيقة بداية استعمال الأصوات في التعبير عن معان محددة، على الرغم من ضياع الأصول وعدم توفر الوسائل التي تمكنه من ذلك، وقد رجح على اللغة الحديث ان العلاقة بين اللفظ ومدلوله علاقة اعتباطية عرفية، "فهي مجموعة من النبرات الصوتية التي توطأ الناس عليها فكانت اصطلاحا"[6].

وهذه فكرة قديمة قال بها كثير من علماء العربية المتقدمين ممن ذهب إلى القول بالموضوعية، والتواطؤ، وان الكلام يتحدد "بكونه مصطلحا عليه، يبني على

(1) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: 344.

(2) الإيضاح في علل النحو: 42.

(3) مناهج البحث في اللغة: 63، ومدخل إلى علم اللغة: 15.

(4) اللغة: 31، اللغة بين المعيارية والوصفية: 112.

(5) دروس في الألسنية العامة: 36.

(6) في فلسفة اللغة: 23.

وضع الأسماء الدالة بالتواطؤ، فتتألف الأصوات شتى، وتصير أدوات لغوية متميزة بالاتفاق والاصطلاح، فإذا استقامت اللغة على عمود الاصطلاح تسنى لبني الإنسان ان يستدعيها بعضهم من بعض"[1]. وهكذا درج الناس في استعمال هذه الوحدات اللغوية المكونة من عناصر صوتية متتابعة، واتخاذها رموزا وعلامات للأسماء والدلالات "وبالتدريج يكون العصران ـ الأصوات والمدلول ـ كلا أو وحدة ترابطية متكاملة، فإذا تكون هذا الترابط، وثبت أصبحت الكلمة بوصفها جزءا من الخبرة الكلية ذات قدرة على ان تقوم مقام هذا المدلول، وكذلك العكس، فان فكرة المدلول تستدعي الكلمة الدالة عليه، بالطريقة نفسها"[2]. وإذا كان جهاز النطق قادرا على صنع الكثير من هذه العناصر الصوتية فقد سهل على الناطقين ان يخالفوا بين تتابع هذه الأصوات، وينوعوا ترتيبها لإحداث تراكيب كلام ذي دلالات مختلفة، ولذلك استخدم الإنسان "ما يتركب من المقاطع الصوتية التي خص بها نوع الإنسان دون سائر أنواع الحيوان، عناية الله تعالى به، ومن اختلاف تركيبات المقاطع الصوتية حدثت الدلائل الكلامية، والعبارات اللغوية"[3]. قال صاحب نظام الغريب "ان اللغة واسعة لوسع القول فيها، ولا أوسع من المقال، لان اللسان يخترعه في كل حين، وكل شيء سبب كونه الاختراع فانه لا طرف له، ولا بلاغ في منتهاه"[4].

ولقد صار التلازم بين كلمة ومعناها امرأ لابد منه في اللغة ليتم التفاهم بين الناس، ويصور لنا حازم القرطاجني هذا التلازم قائلا: "ان المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان، فكل شيء له وجود خارج الذهن، فانه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عبر عن تلك الصورة

---

(1) المواضعة والعقد في النظرية اللغوية عند العرب (مقالة) مجلة المورد مج 14ع1: 5.

(2) دور الكلمة في اللغة: 31.

(3) الأحكام في أصول الأحكام (الآمدي) : 11/1، وينظر: المزهر: 37/1.

(4) نظام الغريب: 3.

الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعرب به هيئة تلك الصورة الذهنية في إفهام السامعين، وأذهانهم، فصار للمعنى وجود أخر من جهة دلالة الألفاظ"[1] ، وهذه هي الفكرة التي عناها (ألوان) عند تعريف المعنى "بأنه علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول، علاقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الأخر"[2]، ومن هنا صار القول في الكلمة يعني تحديد مدلولها، وبيان قيمتها في اللغة في هدي استعمالها، وتشخيص الفكرة التي تحملها، وصار البحث في الفروق الصوتية والدلالية بين الألفاظ من المباحث اللغوية المهمة، يقول (دي سوسير): "فالذي يهمنا من الكلمة ليس الصوت ذاته إنما هو الفوارق الصوتية التي تمكننا من تميز هذه الكلمة عن جميع الكلمات الأخرى لان تلك الفوارق هي الحاملة للدلالة"[3]، وتسلك اللغة طرائق تخضع لنظامها وطبيعة بنائها لتنسيق أصوات مفرداتها، وجعلها دلائل لغوية متميزة، وظاهرة الفروق التي نريد بحثها وكشف حقيقتها في العربية ترجع إلى هذا المسلك اللغوي العام من المغايرة فهي مسالة دلالية بدأت مع اللغة في نشأتها الأولى إذ "الكلمة علامة لغوية". ونحن عندما نفرق تفريقا أساسيا بين فكرتين، فنحن، نستعمل لذلك علامتين لغويتين مختلفتين"[4]. تمدنا بهما اللغة للتمييز بين المعاني، ووسم الأشياء، والفصل بين ضروبها، وأحوالها، وتكثير الأسماء والصفات، والتوسع في أوضاع متعددة، واعتبارات متنوعة تلبية لحاجات الناس واستجابة لمطالب الحياة، واتساع أفاق الفكر، ثم قامت المشكلة الدلالية في علاقة اللفظ بمدلوله وإمكان دلالة ألفاظ متعددة على معنى واحد، أو إطلاق أسماء كثيرة على مسمى بعينه، وهل يلحق المعنى تغييرا إذا تغيرت حركة اللفظ أو صيغته أو

---

(1) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: 18- 19.

(2) دور الكلمة في اللغة: 73.

(3) دروس في الألسنية العامة: 180.

(4) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: 330.

زونه، أو زيد فيه أو نقص منه؟ فالفروق إذن مسالة تتصل بأصول الألفاظ واختلافاها الوضعي والاشتقاقي وتطورها في جوانبها الصوتية والدلالية، وارتباطها بنظام اللغة التي تتخذ من المغايرة علامة تمييزية كما تتعلق بالاستعمال والنقل عن أهل اللغة وتتأثر بفرض الباحث، وطبيعة النص الذي يعالجه، ولهذا كله فإن فهم هذا المسلك في اللغة يقتضي موقف الدارسين منها، وإدراك العوامل المسببة لها، فان للعربية نظاما عاما، ومنهجا يكمن في مجالاتها الحيوية، وقوانينها المطردة، وظواهرها الأصلية، ومنها هذه الظاهرة التي وقف عندها كثير من الدارسين العرب، وما لها في جهدهم العلمي مكان واسع، منذ جمع مادة اللغة، وتحديد صفاتها، ومعرفة خصائصها. لقد شخص الدرس اللغوي في العربية ظاهرة لغوية واسعة أطلق عليها(اسم (الفرق) أو (الفروق) وكثر كلام الدارسين على التفريق والموازنة بين الألفاظ وضعا وصوتا ودلالة، فماذا أرادوا بظاهرة الفروق، وما موضوعها في اصطلاحهم؟ ان الفروق في اللغة جمع فرق، والفرق يعني: "الفصل بين الشيئين، فَرَق يَفْرُق فرقا فصل"[1]. قال ابن فارس: 395 هـ: "إلفاء والراء والقاف أصيل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين"[2]. ولقد تصرف العرب في مادة (فرق) فاشتقوا منها صيغا كثيرة لم تخرج عن معنى التمييز والفصل[3] والفرق في اصطلاح الدارسين لم يبعد عن هذا المعنى أيضا، إذ يراد به التفريق بين دلالات الألفاظ المتقاربة، وفائدة ليست في غيره، ذلك ان اختلاف مواد هذه الألفاظ وتباين صورها يوجب اختلاف معانيها، وان كان بينها علامة معنوية في أصل الوضع، أو كانت مشتقة من جذر لغوي واحد، فالفروق في العربية ظاهرة لغوية تخص معاني الألفاظ التي تجمعها صلة دلالية، وعلاقة معنوية

(1) علم اللغة: (فرق) 301/10.

(2) المقاييس: 493/4.

(3) ينظر: الصحاح: 1540/4 وما بعدها، والتهذيب (فرق) : 103/9 وما بعدها، واللسان (فرق) : 299/10 وما بعدها، والقاموس المحيط: 283/3- 285.

ترجع إلى تقارب معاني الألفاظ في الأصل، أو إلى اشتقاقها من مادة لغوية واحدة، ثم ينفرد كل منها بخصوصية لا يستغنى عنها، فالألفاظ الفروق قد تكون مختلفة في موادها لكنها متدانية الدلالة كالفروق والفصل، أو يكون أصلها واحدا ثم فرق بينها بتغيير صوتي يسير يفضي إلى تغيير البناء والصورة فيصير اللفظ مستقلا عن غيره كالفرق بين الضر والضُر بفتح الضاد وضمها، وقد توسعت العرب في هذا النمط من الفرق لتكثير خصوصيات الدلالة.

والكلام في ظاهرة الفروق على ما هي في مباحث فقه العربية، يقتضي التفريق بينها وبين ظاهرة المغايرة التي تعني المخالفة مطلقا، لان الفرق الذي يعني المغايرة يتسع ميدانيه ليشمل كل اللغة، فان علماء اللغة المحدثين يرون ان اللغة "تنظيم من الإشارات الفارقة"[1]: "فأولية اللغة كلها تدور على طائفة من الاتحادات والفروق"[2]. فهي كيان يتركب من أجزاء متآلفة ومتباينة، تؤلف بناء متجانسا يقوم على المماثلة والمخالفة، والعميلتان تمثلان: "عاملين يتجاذبان اللغة ولكل منهما فاعليته وتأثيره، ولكل منهما هدفه وغايته، ومن صراعهما يحدث التوازن بين المطلب سهولة النطق، ومطلب سهولة التفريق بين المعاني"[3].

ولعل صفة التخالف أهم كثيرا من علاقة التشابه والاتحاد، في جعل البنى اللغوية كيانات منفصلة "لأنها اقدر من تلك العلاقات على تحقيق امن اللبس، وهي الغاية القصوى للاستعمال اللغوي فانه يمكن الزعم ان كل نظام لغوي ينبني أساسا على مجموعة من القيم الخلافية التي (من دونها)[4] لا يكون اللبس مأمونا، ولا الكلام مفهوما"[5]. وتتضح قيم المخالفة في بناء تراكيب الكلمات حين ": يتميز

(1) الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والإعلام: 179.

(2) دروس في الألسنية العامة: 168.

(3) دراسة الصوت اللغوي: 31.

(4) في الأصول: (بدونها) ، والفصيح ما أثبته .

(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 34.

كل صوت عن صوت آخر في اللغة يتجه إليها الدرس بما بينهما من أوجه الخلاف التي (تسوغ)[1] جعل كل منهما بموضع التباين من الأخر من حيث الوظيفة التي تؤديها في المنظمة الصوتية لهذه اللغة."[2] ومن هذا البناء الصوتي المتخالف يظهر ان مفهوم المغايرة أو المفارقة أصل متمكن في كل لغة لان كل لغة تقوم في بناءها على وحدات صوتية متباينة تتضمن خصائص تميزها من الوحدات الأخرى، وتجعلها أخر المطاف مختلفة عنها وهكذا تباعد اللغة بين مكوناتها ولتتقارب، وتخالف بين أجزائها لتأتلف، ويجري هذا في جميع مستوياتها التي تؤدي وظائف مختلفة والمسالة في التخالف: "مسالة تبويب، والتبويب تفريق"[3]. وقد فطن علماء العربية إلى هذا المسلك اللغوي المهم، واتضح لهم أثره في تكوين نظام اللغة ولهذا قال ابن جني: "ان اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل ان أول ما وضع منها وضع على خلاف، وان كان كله مسوقا على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير انه على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا"[4]. كما عرفوا ان الصوت المتنوع، هو الوحدة المادية للكلام المتصل المكون من حروف منظومة، فقد كان المبرد: 285 هـ يجيز ان تسمى أقسام الكلام كلها حروفا، وكأنها قطع متفرقة[5]. ويصف ابن جني الألفاظ بأنها: القائمة برؤوسها، المستفينة عن غيرها"[6]، ويرى الخفاجي ان الكلام ما تنظم انتظاما يسمح له بان يتميز وينفصل[7]، فالنظام اللغوي لا ينقسم ولا ينسجم إلا إذا قام أساسا على قياسات مختلفة تعمل على التنويع

---

(1) دراسة الصوت اللغوي: 119.

(2) في الأصول: (تبرر) والفصيح تسوغ .

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 68.

(4) الخصائص: 29/2.

(5) الإيضاح في علل النحو: 44.

(6) الخصائص: 32/1.

(7) سر الفصاحة: 22 – 23 .

والتنسيق. وتربط اللغة التغير الصوتي، بالتبادل الدلالي وتكون: "سلسلة من الاختلافات الصوتية مؤتلفة من سلسلة من الاختلافات المعنوية"[1].

وتشخص قيمة الصوت أو الأصوات المغايرة إذ: "يؤلف المميز اللحمة البنيانية أو الرابط الذي يؤمن متانة التركيب، ويبعده عن كل لبس"[2]. ولأهمية هذه الفروق والمقابلات وتأثيرها في انسجام الأنظمة وحيويتها في أداء وظائفها تحرص اللغات على مراعاتها، محافظة على وضوح المعنى إذ: "يأخذ المعنى في الأصوات صورة القيم الخلافية بين الصوت والصوت وفي التشكيل صورة هذه القيم بين الحرف والحرف... وأما في الصرف فيبدو في صورتها بين الصيغة والصيغة، وفي النحويين الباب والباب"[3]. وتختار كل لغة طريقتها في تكوين أشكالها وأبنيتها المتميزة التي تكون نظامها الوظيفي، الذي يعتمد تنوع المعاني واختلافها على هذه الفروق والمقابلات فهي القيم الخلافية التي تعد عنصرا أساسيا من عناصر النظام الصرفي أو أي نظام أخر في اللغة، ومن أهم القيم الخلافية في أي نظام لغوي، اختلاف الوظيفة[4].

ويبدو ان للعربية نظاما فريدا في التقابل والتخالف بين الأجزاء والمكونات اللغوية، يعتمد على أصول ثابتة، وأسس راسخة، توزع مجاله الحيوي على كيانها كله، وتجعله وحدة متماسكة قائمة على التماثل والتباين للاحتفاظ بالعلامات الفارقة المميزة، وقد صار هذا النظام قاعدة ثلبة لظاهرة واسعة بين ظواهر العربية، واصطلح عليها باسم (الفروق اللغوية) استغلت مفهوم التغاير، فاستثمرته بما يظهر ميلها إلى التحديد والتخصيص، وتعيين الأشياء تعيينا حقيقيا، والجنوح للتمييز

---

(1) دروس في الألسنية العامة: 183.

(2) الألسنية العربية: 2/43.

(3) مناهج البحث في اللغة: 266، وينظر: المدخل إلى علم اللغة: 11.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 68.

بالألفاظ، والأبنية، على وفق الحاجة والضرورة، وإدراك الفروق الدقيقة بين الأشياء المتشابهة، وفرز النظير بلفظ يفصله عن نظيره، للإشارة إلى ما يفرق بينهما من دلالة لا يراد إهمالها، ومقابلة الكلمة بالكلمات التي تقرب منها في مجال مفهومها لإظهار حقيقة قيمتها في اللغة من حيث أنها رمز لمدلول مستقل، فالفروق في العربية ليست ظاهرة منقطعة عن معنى التغاير والتقابل، ولكنها اخص منها وان بنيت عليها عموما، ولهذا يمكن ان نعدها في هدي ما تجمع لدينا من أمثلة مسالة لاحقة، ومتممة للمغايرة في معناها البسيط، فهي في الاصطلاح ليست هذا التخالف أو التلوين الذي يعد قوام الكلام في أصل وجوده، أو الذي لا يستغنى عنه أي تكوين لغوي عموما، وإنما ذلك التغيير الذي جؤى بعد مرحلة من تطور اللغة حين اضطر أهلها إلى أحداث أوضاع جديدة، وإيراد مناسبات أخرى بين الألفاظ ومعانيها، وكأنها خطوات ذهنية واعية تتسم بطابع عقلي منظم يريد ان يتحكم في مجاري اللغة، واقسيتها، وحركاتها. أو هي نوع من إعادة النظر في كيانها لاختيار ما فيه من قدرة الفصل والتخصيص، وطاقة الفرق والتمييز، بغية أحكامه وجعله أكثر دقة وانسجاما والاطمئنان إلى ابرز مهمات اللغة في البيان والكشف ،و لا يفهم من هذا ان هذه الفروق وقعت في مرحلة واحدة من مراحل حياة اللغة، وإنما هي عملية رافقتها، وصاحبت تطورها وقد أعان على صقلها، والإفادة منها نظام العربية، وردفها عقل العربي وذوقه، وحرصه على تحسين الألفاظ، لخدمة المعاني، والإصابة في الدلالة عليها، وتقريبها، وما زال نظام العربية يختزن الكثير من أسباب هذه الظاهرة ولوازمها، رد على ذلك أنها جزء من أسرار اللغة وخصائصها التي زانتها وأوجبت الفضل لها، حيث يقف الباحث فيها على نتاج كريم، ومحاسن لطيفة، وأسرار دقيقة، لا تنسب إلى صفة التقابل عموما .

لقد أمدتنا الدراسة الصوتية والصرفية والمعجمية في تراثنا اللغوي السخي بمعلومات وافية تتصل بسعة الوضع، وكثرة الأصول، وغزارة المواد، في لغة العرب، وكلها يكشف نشؤ الكلمات، وظهور المفردات في هذه اللغة الواسعة، كما

أطلعتنا ظاهرة الاشتقاق الخلاقة فيها على نظام التحول الداخلي الذي يجري لإيجاد اللفظ المناسب، إذا خضعت لبنيانها بفضل شخصيتها المرنة الطيعة نظام صوغ المفردات والأبنية بما يضمن لمتكلمها الكفاية، والتأنق في أساليب الكلام، وفنون القول، "وتكشف مراقة هيكلية اللغة العربية ما يطرأ عليها من تغييرات وتبدلات تحل (في)[1] ضمن اطر محدودة، وقواعد ثابتة، وتؤلف هذه الخصائص مجتمعة عبقرية العربية، وتميزها عن غيرها، وتجعلها منفردة في عالم لا تشترك فيه مع غيرها"[2]: لقد ساعد تعدد الأصول على إيجاد مواد متشابه، متقاربة المعاني، يعبر عن كل منها بلفظ يخصه، ودليل يظهره، وحين احتاج أهل العربية إلى صورة ثانية للكلمة متميزة من صورتها الأولى، تشير إلى مدلول متغير، ولكنه لا يختلف كثيرا جاؤوا بكلمتين تتضمن كل منهما دالا، ومدلولا متقاربا فتميزا بالتقابل، وانتقع بالمخالفة بمقدار ما يحدد الدليل، ويفصله عن غيره، وناسبوا بين اللفظ ومعناه بما أفادوه من مرونة التصرف في مواد بالمد والتضعيف والزيادة الموافقة للمعنى "إذ تتم عملية وضع المفردات في اللغة العربية، بموجب مبدأ عام قد يصلح (قانونا)[3]: كل زيادة في الأحرف تؤدي إلى زيادة في المعنى، أو يحصل الاختصاص في المعنى بفعل الزيادة في الأحرف"[4]. وهي زيادة تحصل بتحولات صوتية بحتة.

وفي الجملة في هذا اللسان صفات صوتية ومادية، وجهها الذوق المرهف والنظيم المنطقي الذي تدخل بمرور الزمن باعتباطية الوضع للحد منها، وإجراء تعديلات تقتضيها ضرورات معنوية، يمكن ان يحققها نظام اللغة، وتكوينها الخاص، ويقيم متخالفة وأساليب متناظرة، ووسائل متقابلة، في كل مستوياتها

---

(1) لم ترد في الأصل والفصيح: (في ضمن).

(2) الألسنية العربية: 145/2.

(3) في الأصل (كقانون) والصحيح ما أثبته.

(4) الألسنية العربية: 86/1.

الصوتية والصرفية والدلالية، وقد فطن دارس العربية إلى هذا التغيير الذي يحدثه أهل اللغة بغية التعيين والتفريق ودفع التداخل وارى فيه دليلا على الحكمة والذوق والمنطق وحسن التصرف، بما يغني الكلام، ويزيد طاقات جديدة تجعل المفردات دالة ومعبرة، فإذا هو أمام ظاهرة أصلية متنوعة تقوم على تكثير الألفاظ وتوزيعها على المسميات والمعاني والأحداث بما يميز بينها ويفصل، أو على إجراء تغيير في ألفاظ مأخوذة من مادة واحدة ليتحمل هذا التغيير ما تم في المعنى من اختلاف، وقد يطلق على هذه الظاهرة في البحث اللغوي العام اسم (المغايرة) أو (المخالفة) أو (التقابل) أو غير ذلك من مصطلحات تجعلها جزاءا من ظاهرة لغوية عامة، وقد توحي عبارة بعض الدارسين، بأنها قليلة في العربية إذ يقول: "ان ظاهرة المغايرة في المعنى العام نفسه قد ظهرت في العربية أيضا من نحو ما نجد في المثلثات، بيد ان ذلك لم يكن امرأ مقيسا"[1]. مع ان التقابل الصوتي الذي يتبعه اختلاف معنوي أصل من أصول العربية يتغلغل في مستويات كثيرة من بنائها.

وقد فصل الدرس اللغوي في فقه اللغة العربية ظاهرة الفرق عن عموم المغيرة، فجعلها مسالة لغوية قامة برأسها، وقرر أنها تجيء على وجوه شتى، وأنحاء مختلفة في مسائل دلالية، دقيقة وخاصة، وعدها في ضمن خصائص اللغة التي تنطوي على لطف وخصوصية لفتت نظر الباحث المتأمل، ووجهت اهتمامه إلى الوقوف على أنواعها، واستقراء أشكالها وتحليل أوضاعها، والتنويه بها، فهي تأتي في لسان العرب في وجوه كثيرة لا حصر لها، لأننا نلحظ الفرق في جميع مواضع التمييز والتخصيص ودفع اللبس، وهي مواضع كثرة على ان تعدد الوجوه لا يعني تشتت الظاهرة وتوزيعها، ولا يمنع من عدها مسالة دلالية مستقلة، يجمعها حكم لغوي واحد. والظاهرة إنما تتضح جارية على نسقها، ذاهبة في مجراها، إذا كانت

---

(1) في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: 250، وينظر: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها: 125.

مستحكمة الأصول في الكلام، كثيرة الشواهد والنصوص، معتبرة في نظر أهلها، واضحة في اهتمام الدارسين، ويتشقق الكلام فيها على وجوه مختلفة تمكن من تفسيرها، وتحصيل خواصها، وقد عد فقهاء العربية كل أنماط الفرق، وجميع أشكاله قضية دلالية واحدة متشابكة الأجزاء، متصلة الأواصر، تشدها روح العربية، وتجمعها رغبة أهلها في تجلية المعنى، ووضوح المراد.

وبمقتضى هذا الحكم رصدوا أمثلتها وتأملوا شواهدها لتستكمل عندهم صفة الخصوصية البارزة والحقيقة العامة، وتظهر في الكلام قيمتها الوظيفية حين تلتقي أشكالها وتتضافر ألوانها لتحقيق غاية تطمح لبلوغها كل لغة، وهي دقة إظهار المعنى، والبراعة في الوصول إليه، ويمكننا ان نعد الإعراب واحدا من معالم هذه الظاهرة إذا توسعنا فيها، ما دام يدخل الكلام للفرق بين المعاني "إذ جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ... وتكون الحركات دالة على المعاني"[1]. وكلام العرب قصد ان يفصل بين أغراضه، ويفرق بين معانيه"، والكلام يتغير المراد فيه باختلاف الإعراب كما يتغير الحكم فيه باختلاف الأسماء، كما يتغير المفهوم باختلاف الأفعال، وكما ينقلب المعنى باختلاف الحروف"[2]. وعندها تكون هذه الوسائل التفريقية كلها طرائق لتحقيق معنى شامل هو الإعراب بمعناه العام المتصل بتسمية هذه اللغة عربية، فالإعراب على ما يقول ابن جني: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[3]. ويقول ابن قتيبة: 276 هـ "الإعراب في الكلام إنما هو الإفصاح والإبانة"[4] وفقهاء اللغة يتحدثون بالبيان عند توضيح أداء

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 69- 70، وينظر: الصباحي: 190 – 191، والطراز: 28/1 ودلائل الإعجاز: 28.

(2) الإمتاع والمؤانسة: 102/1.

(3) الخصائص: 35/1

(4) إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث: 27، وينظر: شرح أدب الكاتب (للجواليقي) : 59، ومن خصائص اللغة العربية (مقالة) مجلة اللسان العربي، مج8، ج1، 41.

اللغة لوظيفتها، وهم يجعلون البيان تارة صفة عامة تجمع الرموز والاصطلاحات كلها وفي هذا يقول الجاحظ: 255 هـ "البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير"[1] وتارة يجعلونه من خصائص اللغة التي فضلت غيرها مما يشاركها في البيان لقدرتها على الكشف والإيضاح، ولذلك يعود الجاحظ فيقرر ان اللغة أبين من غيرها واقدر إذ يوق: "على قدر وضوح الدلالة، وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل يكون إظهار المعنى، وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح وكانت الإشارة أبين وأنور كان انفع وأنجع، والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه، ويدعو إليه، ويحث عليه، بذلك نطق القرآن وبذلك تفاخرت العرب"[2] فقد صار البيان دليلا على الوضوح والظهور المؤدي باللغة، وهذا هو المعنى المقصود بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝ ﴾ (الرحمن 3، 4) فان الله سبحانه أراد ان يتم منه فضيلة الإنسان فخلق له اللسان، وانطقه بالبيان فخبر به عما في نفسه فصار هذا بيانا اعم نفعا[3]. وتبين المعاني يتم بتفريقها وتمييزها بعضها من بعض ولهذا يقول الرماني: 386 هـ "ان البيان هو الإحضار لما يظهر به تمييز الشيء من غيره في الإدراك"[4] ونقل عنه ابن رشيق: 456 هـ قوله: "ان البيان الكشف عن المعنى حتى تركه النفس من غير عُقْلَة"[5] ويقولون: "بان بيانا إذا اتضح"[6]، وجاء بيان ذلك وبينته أي بحجته"[7]، واللغة المحكمة المتصرفة تمتلك من وسائل البيان ما يمكنها من

(1) البيان والتبيين: 76/1.

(2) البيان والتبيين: 75/1.

(3) البرهان في وجوه البيان: 62.

(4) النكت في القرآن، في ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز: 98.

(5) العمدة: 225/1.

(6) القاموس المحيط: 206/4.

(7) أساس البلاغة: 76.

إزالة الغموض والإشكال والتداخل بين المعاني ولقد صارت العربية بما اشتملت عليه من هذه الوسائل لغة معربة مبينة لأمور تتصل بالإفصاح عن مكنون الفكر والكشف عن الملابسات والأحداث، ويستطيع المتكلم بها ان يأتي المعنى، من جهته ويختار له اللفظ الذي هو اخص به، وأدل عليه، ولهذا صارت الفروق ظاهرة لغوية واحدة لترامي سبلها إلى غرض واحد هو البيان الذي هو اخص صفات العربية، ولهذه الفضيلة امتدح الله سبحانه كتابه الكريم بأنه عربي في كثير من الآيات، ووصف الكلام العربي بالإبانة في قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ (الشعراء: 193 – 195).

ولقد وجدت علماء يذكرون الفرق يريدون الموازنة بين الدلالات والألفاظ، وان اختلفت وسائل اللغة في ذلك، إذ يتم التفريق بتعدد الوضع، أو بالاشتقاق، أو بتغيير الحركة أو الحرف أو البناء أو غير ذلك، فقد نتج من اختلاف الوضع مثلا سلسة من المفردات التي تجتمع دلالاتها في مجال واحد، يعبر كل منها عن مغزى مخصوص إذ تتلون الدلالات وتتنوع للتفرقة بين الأشياء والظواهر، ويرد كثير من المفردات في مجموعات ترتبط بعلاقات أساسية، ثم تفترق في ظلال وألوان ولمحات معنوية يختص بها كل لفظ، ولهذا فرقوا بين: الفطنة، والذكاء، والحذق، والكيس[1] وبين الأصل، والأس، والجنس، والنوع، والضرب والصنف[2]، وما يقرب من ذلك، وتكثر هذه الفروق في الصفات، فحين نصف الإنسان بأنه أو سخي أو معط أو باذل، فكل هذه المفردات صفات تفيد معاني متقاربة "إلا ان بعضها ابلغ في المدح، وأتم في الوصف، لأنه ليس قولك معط، في إبلاغ المدح بمنزلة جواد"[3]. وهذا باب من الفروق واسع، تباين فيه رتب الألفاظ "وتتخذ مكانها بالقياس إلى ما فوقها، وما في

(1) الفروق اللغوية: 76.

(2) الفروق اللغوية: 133 – 134.

(3) مقدمتان في علوم القرآن: 189.

مستواها، وما دونها، وهكذا شان الكلمات داخل المجموعة الدلالية الواحدة أو المجال الدلالي الواحد "[1] وقد اتفق العلماء على تسمية الفصل بين الكلمتين بالحركة، وبالحروف فرقا، قال ابن الجوزي: 597 هـ: "واعلم ان لغة العرب واسعة، ولهم التصرف المثير، فتراهم يتصرفون في اللفظة الواحدة بالحركات، فيجعلون لكل حركة معنى كالحِمْل والحَمْل .... تارة باعجام كالنَّضْج والنَّضْح .."[2] وهو تفريق يدل على حسن التصرف في إيجاد ألفاظ جديدة تشير إلى معان تباينت، وافترقت قليلا أو كثيرا، والفرق بين: الحكمة (بكسر الحاء)، والحكمة بفتحتين، يعرض لنا طريقة تغيير العرب لألفاظها لتناسب معانيها، فالحكمة عندهم تقوم مقام الحكمة ليتجه المعنى للتعبير عن قوة الفعل الذي يحترز به، الإنسان من الجهل والغواية، بما يردعه من العقل، قال ابن الانباري: 328 هـ: "يقال: قد أحكمت الرجل إذا رددته عن رأيه، ويقال: احكم بعضهم عن بعض أي: اردد بعضهم عن بعض، وقال: إنما سُمّيت حَكَمة الفرس حَكَمة لأنها ترد من غربة أي: من حده ،ويقال: أَحكَمتُ الفرس فهو مُحْكوُم، وحكَمْتُه فهو مَحْكوُم، إذا جعلت له حَكَمة، وهي الحديدة المستديرة في اللجام، على حنك الفرس .."[3] فهذه الحديدة نقل معناها إلى ما يدل على البصيرة، وتدبر الأمور، فقيل: حكمة بكسر الحاء مراعاة للفرق، وان بقيت العلاقة المعنوية متصلة، إذ الأصل واحد، والتفرقة وسيلة للتعبير واحد، والتفرقة وسيلة للتعبير عن دلالة جديدة، ومن موضوعات الفرق التي نص عليها العلماء كذلك اختلاف أبنية مصادر الفعل الواحد ليدل كل مصدر على المعنى المراد من الفعل عند استعماله بوجوه متعددة قال ابن قيم الجوزية: 751 هـ: "والعرب تفرق بين مصادر فعل بحسب محالها فتقول: رأى كذا في النوم، (رؤيا)،

---

(1) المدخل إلى علم اللغة: 89.

(2) المدهش: 30 – 31، وينظر: ألف باء: 214/2.

(3) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (لابن الانباري) : 410.

ورآه في اليقظة (رؤية)، ورأى كذا لم يعلم بالقلب، ولا يرى بالعين (رأيا) ولكنهم خصوه بما يراه القلب يعد فكرة وتأمل، وطلب لمعرفة وجه الصواب، مما تتعارض فيه الإمارات، فلا يقال لمن رأى بقلبه امرأ غائبا عنه مما حس بع انه ولا يقال أيضا للأمر المعقول الذي لا تختلف فيه العقول، ولا تتعارض فيه الإمارات انه أرى، وان احتاج إلى فكر وتأمل، كدقائق الحساب وغيرها"[1]. وقد تكون المواد واحدة، والأبنية متميزة لعدم استحسانهم جمع فكرتين على بناء واحد، إذا اختلفت الدلالة، وبعض المفردات قد ينحو بها المجاز إلى جهة معنوية مقصودة فيحتاج إلى التفريق، كقولهم: حَصين وحَصان فرقا بين البناء والمرأة[2]. بل ان هذه اللغة تجعل الكلمة الواحدة مذكرا تارة، ومؤنثا أخرى، ابتغاء الفرق، قال الفراء: 207 هـ "الشمس الطالعة أنثى، وما وضع في القلادة فهو شمس مذكر ..."[3] وقال الشهاب الخفاجي: 1069 هـ "ان هذا يكون فرقا بينه وبين شمس السماء"[4]. ومن هذه الفروق ما يدق فيكون ضبطها امرأ لازما، لان تغيير الصوت أو البناء عما ارتضته العرب مخل بالمعنى، مفسد له، كالفرق بين الأخر والأخر"[5]. وقال الشريف الرضي: 406 هـ في شرحه الحديث الشريف: "إياكم والمغمضات من الذنوب": "والمراد بالمغمضات هنا على ما فسره الثقات من العلماء الذنوب العظام، يركبها الرجل، وهو يعرفها فكأنه يغمض عينيه تعايشا عنها وهو يبصرها، ويتناكرها اعتمادا وهو يعرفها، وربما روي هذا الخبر بفتح الميم من المغمضات فيكون المراد به على هذا الوجه، ضد

---

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين: 66/1، وينظر تمام فصيح الكلام: 22 – 23، ودقائق التصريف: 421.

(2) بنظر: كتاب سيبويه: 102/2، وقد نقلت عنه هذا التفريق مصادر كثيرة.

(3) المذكر والمؤنث (للفراء) 96.

(4) شفاء الغليل: 166.

(5) ينظر: التهذيب (أخر) 555/7، وينظر ك العين: 303/4، والصباح: 576/2، واللسان (أخر): 12/4.

المـراد بـه علـى الوجـه الأول لان المغمـضات بالكـسر: الـذنوب العظـام، والمغمـضات بالفتح الذنوب الصغار ... وإنما سميت مغمضات لأنها تدق وتخفي، فيركبها الإنسان برضـب مـن الـشبيهة ولا يعلـم انـه عـاص بفعلـها، ولا معاقـب مـن اجلـها"[1]. ويتكفـل التغيير اليسير في البنـاء بـأداء الدلالـة الجديـدة، فتختلـف معـاني الألفـاظ وان كانـت صورها متقاربة قال ابـن القطـاع: 515 هـ "وطَعِمْتُ المـأكول طعامـا أكلتـه، وطعامـا ذقته.."[2] ويقولـون: عَـرِي مِـن ثوبـه يَعـرى عُرْيـاً وعُرْيَـةً فهـو عـار، وفـرس عُـرْي لا سـرج عليه، ويقال هو عِرْوٌ من هذا الأمر كما يقال هو خِلْو منه، والعِرو: الخلو، تقـول أنـا عِرْوٌ منه بالكسر أي خِلْو[3]. فأمل كيف فرق بـين أسمـاء الفـاعلين لاختلاف الفاعـل والمعنى، ومن هـذا يتضح ان الفـروق تعني نـزوع اللغـة إلى دقـة التعبير، لنقـل الفكـرة بادل ألفاظها، وليكون تحت كل لفظ خصوص معنـى لا يـدل عليـه الأخـر، حتـى في أبنيـة المـشتقات المتقاربـة تظهـر "مزيـة لأحـد اللفظـين علـى الأخـر.. مثالـه ورود الغـافِر والغَفور والغَفّـار، لم يكـن بعيـداً ان يُعدَّ هـذه ثلاثـة أسـام لان الغـافر يـدل علـى أصـل المغفرة فقط، والغَفُور يدل علـى كثـرة المَغفـرة، بالاظافـة إلى كثـرة الـذنوب حتـى ان من لا يغفر إلا نوعا واحدا مـن الـذنوب فـلا يقـال لـه الغَفُـور، والغَفّـار يـشير إلى كثـرة غُفّـران الـذنوب علـى سـبيل التكـرار أي يغفـر الـذنوب مـرة بعـد أخـرى ان مـن يَغْفـر الذنوب جميعا ولكن أول مرة، ولا يغفر للعائد إلى الذنوب مرة بعد أخرى لم يستحق اسم الغفار.."[4].

واللغـة في جميـع هـذه الوسـائل تـصدر عـن أمـر واحـد، وان انتـشرت جهاتـه وتعددت سبله، وعندما تدخل مسالة التعبير بالالفـاظ المتقاربـة الـتي تفـرق بـين دلالات

(1) المجازات النبوية: 309 – 310 .

(2) الأفعال (لابن القطاع) : 293/2، وينظر: شرح آداب الكتاب (للجواليقي) : 269.

(3) لسان العرب (عرا) : 46/15.

(4) شرح أسماء الله الحسنى: 26 – 27.

المعنى العام ـ فيما أطلق عليه الرماني وابن فارس الألفاظ المترادفة يريدان المتابعة ـ في سياق الظاهرة الكلي، وسط هذه الطرائق المتنوعة، يتضح لنا أمرها، وتظهر حقيقتها، فلا يختلف حكمنا عليها عن بقية الأجزاء فكلها يأتي للتحدي والتفرقة، ورفع الإبهام. وإزالة الاشتباه، ولو تأملنا في باب (نوادر من الكلام المشتبه) في أدب الكتاب، لعرفنا ان مصنفه يقصد الاستدلال على ان أمثلة الفروق تقضي إلى قضية واحدة، فقد جاء فيه: "التَّفريط مدح الرجل حياً، والتَّأبين مدحه ميتا، والخِباء من صوف أو وبر، ولا يكون من الشعر، والطِّراف من الادم، و لا يقال راكب إلا لراكب البعير خاصة، ويقال برك البعير، وربض الشاة، وجثم الطائر، وهذه مبارك الإبل، ومرابض الغنم، وإذا كان الفحل كريما من الإبل قالوا: فَحيل، وإذا كان من النخل كريما، قالوا فُحَّال، وغضبت لفلان إذا كان حيا، وغضبت به إذا كان ميتا ... ودومَّ الطائر في الهواء إذا حلق، واستدار في طيرانه، ودوىَّ السبع في الأرض إذا ذهب[1]. وغير ذلك. وقد وردت هذه الأمثلة متناثرة في كتب اللغة على أنها من شواهد الفروق. فقول ابن قتيبة (المشتبه) يريد به الذي احتاجت العرب فيه إلى الفروق لئلا يختلط، وهذه المسائل يجمعها باب واحد، وتشدها علاقة مشتركة، وفي فروق أبي هلال بعد سنة 410 هـ[2]، نجد الفرق بين الحذف والاختصار، والنَّبأ والخَبر، والعِلم والمَعْرفة[3]. وغير هذا مما تباين لفظه، وتشابه معناه كما نجده بين القَصْم والفَصْم، والقدَّ والقطَّ، والمالك والمليك، والجَهْد والجُهْد[4]. وغير هذا مما

---

(1) أدب الكتاب: 172 – 176.

(2) شاع بين الدارسين انه توفي سنة (395هـ) وهو وهم، فقد ذكر السيوطي في طبقات المفسرين، 33، انه مات بعد الأربعمائة وذكر أبو هلال في ديوان المعاني: 165/1 (الشريف الرضي) المتوفى سنة 406هـ وترحم عليه، ولذلك أرجح ما ذكره ابن باطيش في التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنطق والشكل: 89، بان أبا هلال توفي بعد سنة عشر وأربعمائة.

(3) الفروق اللغوية: 28، 29، 62.

(4) نفسه: 123، 150 .

تقارب لفظه لتقارب معناه، وكل هذا يدل على وحدة الظاهرة، ويؤكد ان العلماء المحققين حكموا عليها حكما عليها واحدا مهما تلونت فنونها وكثرت فروعها، فهي في هذه اللغة نظام يدل على تأمل العرب: "مواقع الكلام، وإعطائهم إياه"[1] في كل موضع حقه، وصحته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة، وانه ليس استرسالا ولا ترجيحا.

ولذلك يلزم التنبيه هنا على ان ما يقوله كثير من الدارسين حين يقطعون من ظاهرة الفروق ما يتصل بالافاظ الموضوعية لمعان متقاربة أو واحدة، فيختصمون فيه لا يدل على إلمام كاف بالظاهرة، لأنه لم يعن بما ضمت اللغة من وسائل أخرى غير ذلك للإظهار والكشف، وتقسيم المعاني وترتيبها، وكلها تؤول إلى صفة واحدة، ولو فعلوا ذلك لأدركوا سبب وجود هذه الألفاظ في العربية، وعرفوا أنها على هذا الترتيب لان كل منها ما ليس في الأخر من مغزى وفائدة، لتظهر المعنى وتبينه أتم بيان، وعدها يكون الترادف مجموعة مفردات متجاورة الدلالة، متشابه القصد يراد بها ان تحيط بالمعاني من جميع جهاتها، أو اختصاص كل منها بصفة من صفاتها، وبهذا ينصرف الترادف إلى معنى التتابع والتقارب، فيكون جزءا من ظاهرة الفرق، وليس نقيضا لها، لان هذه المفردات لا تكثر من غير تفاضل، ولا تتعدد دونما تمايز، أما الترادف الذي يعني الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد[2]، أو الاتحاد في المفهوم[3]، فقد ابتعد عن معنى اللفظ في اللغة فهو فيها التتابع[4]، وليس الاتحاد والتطابق، وهو بهذا المعنى من الاصطلاح بعض الأصوليين الذين رغبوا في تحديد

---

(1) الخصائص: 76/1.

(2) المزهر: 402/1 – 403 .

(3) التعريفات: 56 .

(4) ينظر: مجمل اللغة: 426/2، والصحاح: 1364/4، والتهذيب (ردف) : 96/14، واللسان (ردف) : 115/9، وذكر الصفاني ان الترادف بمعنى دلالة أسماء على شيء واحد، مولدة مشتقة من تراكب الأشياء، العباب (حرف الفاء) : 211، والقاموس المحيط: 148/3، والتاج (ردف) .

المفاهيم، ولو أنهم تخيروا لمعنى تساوي الألفاظ في الدلالة مصطلحا أخر، وابقوا الترادف لمعنى التقارب لكان أدل، وأفضل فقي التفريق بين حالتين موجودتين في اللغة كان ينبغي تمييز مفهوم كل منهما عن الأخر بمصطلح خاص فقد اشتبه الأمر بينهما على الدارسين، والى هذا يرجع أمر الخلاف فيما بين المفردات من اتفاق وتباين، وارى ان الترادف حين يعني الاتفاق في المعنى، انم يكون القول فيه بعد تأمل جميع أبواب الفرق والوقوف على وجوهها، ومعرفة سبلها، لاستكمال بحثها، وتعرف حقيقتها، إذ يتضح لنا بعد ذلك ان دلالة مجموعات من الكلمات على معان متدانية ـ كثر اختلاف الناس فيها ـ ما هي الأجزاء من مسلك لغوي عام، ومنهج معروف، وليس لنا ان نقتطعه من كيانها ونخرجه من نظامها بإطلاق اسم (الترادف) على ما كان متساوي الدلالة، أو متقاربها، وليسهل بعد ذلك الحكم عليها، أو نقل القضاء عليها مع ان الترادف بمعنى ليس صفة ممدوحة في اللغة يقول الغزالي: 505 هـ "والمعنى إذا دُلَّ عليه بألف اسم لم يكن له فضل على المعنى أذي يدل عليه باسم واحد"[1]. والعربية تفقد جزءا مهما من طاقتها، ومظهرا من مظاهر حيويتها وقدرتها، حين تجمد أو يعطل الكثير من ألفاظها، وقد كانت بها قوية ورصينة ومتمكنة، بل كان بها تنبض بالحياة، ولا تعجز عن تصوير أدق الخواطر، وأخفى المشاعر، ولا تقصر عن التعبير عن كل اختلاف معنوي يمكن ان يدركه الذهن بلفظ مخصوص، ودليل مميز، والعرب اهتموا بالمعاني الدقيقة، والمقاصد الخفية فوضعوا لها ألفاظا مخصوصة لإظهارها، واللغة لا تمكن الناطقين بها من التعبير عن هذه المعاني والمقاصد حين لا تضع لها ألفاظا تقيدها، ولذلك وضع كثير من اللغويين عبر العصور معجمات معان لتكون عدة لطالب اللغة، ومن يرغب في التضلع منها والاطلاع على أسرارها وخفاياها، ولو ان المفردات الدالة على معنى علم واحد في الدلالة عليه لم يتتابع هذا اللون من التصنيف اللغوي أو يتسع عبر العصور

(1) شرح أسماء الله الحسنى: 26.

بل ان قسما من علماء العربية عنوا بضرب من التصنيف اللغوي يمكن ان نطلق عليه (المعجمية التعليمية) كما فعل المعري: 449 هـ الذي كان يستعمل في مصنفاته كثيرا من الألفاظ المهجورة، ثم يشرحها، رغبة في إحيائها، ونفض الغبار عنها[1]، والى مثل هذا قصد الحريري: 516 هـ في مقاماته حين: "أكثر من فنون القول، ومن إيراد المفردات المتضمنة كثيرا مما نراه ألان غريبا ... ليبعث فيها الحياة، وتواصل وظيفتها اللغوية"[2].

ولقد فسرت ألفاظه فيها شروح كثيرة، إذ أدرك هؤلاء العلماء كثرة ألفاظ العربية هي التي جعلتها قادرة على الوفاء بالمعاني، وبها امتلكت هذه الطاقة التعبيرية الفذة، والكفاية النادرة، وان فقهها بني على تكثيرها والتوسع فيها، و"النظر إلى المعجم القديم ... يدل على ان هذه العربية قد ضاعت في عصورها المتأخرة، وعصرنا الحاضر فتحولت السعة إلى ضيق، واستحالت العبقرية اللغوية إلى فقر مقيم"[3].

لقد ضمت ظاهرة الفروق أمثلة نابعة من نظام العربية، ومن طبيعتها، صوتا وحرفا وبناء، مما قبلته اللغة نفسها، ولم تقبل غيره، ومما ارتضاه الناطقون بها، ولم يرتضوا سواه، فهي ظاهرة تخص في عمومها فقه العربية ومميزاتها اللفظية، وسماتها الدلالية.

لقد عني كثير من الدارسين بإظهار الفروق المعنوية بين الألفاظ في دراسة دلالية: "دقيقة وعميقة التحليل، وفيها بعد التصور، وشمول الاستقراء"[4]. فغدت جزءا أصيلا من البحث العلمي الذي أظهره درسنا اللغوي في مجال فقه اللغة وصفة

(1) ينظر: الفصول والغايات، 10، وما بعدها، والصاهل والشاحج، 352، وما بعدها، وعبقرية المعري اللغوية (مقالة) مجلة كلية اللغة العربية، ع2، 166 وما بعدها.

(2) الحريري وجهوده اللغوية والنحوية (رسالة دكتوراه) : 313.

(3) معجم الفرائد: 97 – 98 .

(4) المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا: 234.

الشهاب الخفاجي بأنه: "فن بديع في علم اللغة"[1]. وقال المرصفي: "والعلم الذي يعرفك اوظاع الألفاظ لمعانيها هو المسمى بعلم متن اللغة، وللألفاظ باعتبار تخالفها في المعاني التي وضعت لها فبحث بعض العلماء عنها، وضبطوها، وفصلوها، وسموها فقه اللغة"[2].

ولقد بذل العلماء القائلون بالفروق جهدا كبيرا للتفريق بين معاني عدد كبير من الألفاظ استعان بكل الوسائل التي توصله إلى غرضه في تأكيد النظرة القائلة بان الألفاظ تختلف لاختلاف المعاني، اعتمادا على العقل والاستعمال والبلاغة، واصل المعنى وغير ذلك من أسس التفريق، وللباحث ان يسلك كل الطرائق التي تعنيه في تحقيق غايته، يقول (ماريوباي): "لا ينبغي للغوي أثناء دراسته ان يتجاهل أي عامل قد يوضح له معالم الطريق.."[3] لقد بنيت هذه المباحث على نظرة عقلية فالألفاظ إنما وضعت لتدل على المعاني بوضوح وتعبر عنها بجلاء، والعربية لغة محكمة متقنة اختلفت ألفاظها لتختلف دلالاتها، والوظيفية اللغوية السليمة ان يكون لكل معنى لفظ يختص به، ووجود لفظتين تؤديان غرضا واحدا ينافي حكمة الوضع، هذا ما يفرضه العقل والقياس، وتدل عليه طبيعة الأمور، فدلالة الألفاظ على معانيها، الأصل فيها التباين، الاسم ما يميز مسماه مرة واحدة، وإطلاق أسماء متعددة من غير فائدة أخرى، أو صفة موضحة، أو اعتبار جديد سيؤدي إلى وجود فضول لا يحتاج إليه، وزيادات لا فائدة من ورائها[4]، لذلك كان من اللازم على أصحاب الفروق ان يحققوا في المعاني، ويطيلوا تأملها، ويوازنوا بينها، ويديموا صحبة النصوص والأساليب ليحددوا مفهوما دقيقا يمنع احد اللفظين ان يختلط

(1) شرح درة الغواص: 26.

(2) الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية: 20.

(3) لغات البشر: 91 .

(4) ينظر: الفروق اللغوية: 10 — 11 .

بالثاني، وان يرجعوا إلى أصل المعنى لاستجلاء سياق الكلام والموازنة بين استعمال وأخر، والإلمام بما صارت إليه بعض الألفاظ في الاصطلاح، لأدارك دلالاتها، والحكم عليها في جميع اللغة، ولم يغفلوا الإفادة من الموازنات الأسلوبية بين الكلمات والسياقات لتعرف حدود الكلمة، وتبين أثرها في المعنى، إذ يسلك معظمها سلوكا مختلفا في التطبيق والاستعمال، ولا شك في ان هذا كله عمل لغوي صعب فليس استقراء المعاني والموازنة بينها، والوقوف على ما يحيط بالكلمة من ظروف وملابسات، ويتداخل من دلالات امرأ سهلا، وليست أنكر ان هذا التقصي في التفريق ولاسيما فيما تنازل الأفكار والمفاهيم قد يبعد قسم منه عن ذهن مستعمل اللغة لان فيه شيئا من فكر العالم وقدرته على استخلاص الفرق، ولكنه مهما بعد لا يخرج عن طبيعة العربية وسعتها، والمستوى الرفيع الذي بلغته في نصوصها المروية في عصور الفصاحة، ونقاء الفطرة في حس مرهف، وأداء لطيف، وملحظ دقيق وقواعد مطردة في الاشتقاق والبناء، وفتن في الأساليب لتنويع الكلام، والتصرف فيه، على وفق ما يراد من بيان ووضوح.

ومهما يكن موقف المحدثين من مباحث المنكرين للترادف فقد دفعت مباحثهم غلو بعض المصنفين الذين حشدوا أسماء كثيرة عدوها متفقة الدلالة على مسمياتها، فنقلت مصنفاتهم صورة مبالغا فيها للترادف تسبب عنها رمي العربية بشبهات ومطاعن رددها جماعة من الدارسين بسبب تعدد ألفاظ المعنى الواحد، وعليها فان علماء الفروق ذبوا عن العربية ودافعوا عن حقائق ألفاظها، إذ لا حظوا ان من ابرز صفات هذه اللغة كثرة الألفاظ التي تتشابه في أداء المعنى، أو تتقارب في الدلالة عليه، وقد كان متكلم العربية يراعي هذه الفروق والمزايا الخاصة للألفاظ.

ويجدر بي ان أشير هنا إلى أن يحين أحاول بسط القول في مظاهر الفروق المعنوية، وأسسها اللفظية والصوتية في كلام العرب فإنما أتوخي وصف الظاهرة، وتوضيح طبيعتها، في هذه اللغة ولا ابتغي المفاضلة بين لغتنا وغيرها من اللغات، فلا شك في ان لكل لغة واسألها في التميز، وأساليبها في الفصل، فلا بد ان يحقق لها

نظامها قدرا مناسبا منها ليتمكن مستعمليها من الموازنة بين المعاني، وتنظيم الألفاظ لتكون إشارات واضحة، وعلامات فارقة، وان كنت أميل إلى ان العربية حققت في هذا المجال خير ما تحققه لغة، وأفضل ما يقدمه لسان، وحسبنا ان نعلم ان كتاب الله الكريم شهد لهذا اللسان بأنه (مبين). كما اقر كثير من الدارسين المحدثين لهذه اللغة بسعة الباع، وكثرة التصرف بما تجمع لها من خصائص عززت من قدرتها على التفريق: يقول (ريمون طلحان): "ان الألفاظ المميزة هي قليلة في اللغات الأجنبية، وكثيرة في اللغة العربية، وتلجا اللغة إلى وسائل معينة لإدخال المميز على ألفاظها.."[1] ويقول الطيب البكوش: "ان العربية تنزع إلى تغيير الحركات لخلق نوع من التقابل والانسجام، وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصرف العربي، وهي جديرة بان تدرس بمعان وشمول"[2]. ويقول إبراهيم السامرائي: "قد يعجب الدارس من سعة هذه اللغة وتصرفها بموادها لتكثير خصوصيات الدلالة.."[3]، والتكثير يحدث من التصرف في الكلم، بالتفريق لتوليد بعض الألفاظ من بعض، ويقول عبد الحق فاضل: "ان لغتنا العربية حافلة بالألفاظ الثمينة ذات الدلالات المختلفة التي تدعونا دعوة ملحة إلى استنطاقها، لتبوح لنا بأسرارها، وتعطينا نفائسها"[4]. وأكد (برجستراسر) ان العربية اخترعت ألوفا من الكلمات الجديدة بسبب ميلها للتخصيص وهو يكرر هذا الوصف في أكثر من موضع من كتاب التطور النحوي للغة العربية[5]، ويرى تمام حسان ان: "اللغة العربية محظوظة جدا بوجود هذه الصيغ الصرفية، لان هذه الصيغ تصلح لان تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق وتشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس

(1) الألسنية العربية: 129/1 .

(2) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 95.

(3) معجم الفرائد: 88، وينظر: 20، 34، 62.....الخ .

(4) تاريخهم من لغتهم: 33 .

(5) التطور النحوي للغة العربية: 211، وينظر: 90، 121.....الخ.

الذي يمكن به ان تحدد الكلمات وللباحثون في لغات غير لغاتهم، جديدة، يعانون التعب والمشقة اللذين يجدونهما في سبيل هذا التحديد، فيعمدون إلى كل الوسائل الممكنة يستخدمونها في هذا الغرض ويظهر القسر والعسف في استخدامها واضحا، فإما اتخاذ الصيغة الصرفية أداة من أدوات خلق الحدود بين الكلمات في السياق فميزة للغة العربية من كبريات مميزاتها التي تفاخر بها"[1]. ويرى خليل يحيى نامي: "ان العربية تُؤثر المُعيَّنَ المُحدَّد على المُبهَم المطلق، وتميل إلى التفريق، والتخصيص"[2]. وقد أدرك العربي هذه المحاسن والطائف في لغته بطبعه وحسه قبل ان تدرس اللغة ويعكف العلماء على بحث ظواهرها، روى الترمذي: 320 هـ بسنده عن علي بن أبي طالب ــ رضى الله عنه ــ انه قال: "كلام العرب كالميزان الذي يعرف به الزيادة والنقصان وهو أعذب من الماء، وارق من الهواء، ان فسرته بذاته استصعب، وان فسرته بغير معناه استحال، فالعرب أشجار وكلامهم ثمار.."[3].

ومما تقدم نخلص إلى القول: ان التخصيص ميزة العربية، والتفريق سمتها الثابتة ابتغاء البيان، والتوضيح، على وفق فوارق دلالية، سنلم بأنواعها وتفصيلاتها فيما يأتي من مباحث هذه الدارسة.

---

(1) منهاج البحث في اللغة: 210.

(2) دراسات في اللغة العربية: 14.

(3) الزينية في الكلمات الإسلامية العربية: 63/1.

الباب الأول

ظاهرة الفروق في مصنفات الدارسين

الباب الأول

ظاهرة الفروق في مصنفات الدارسين

اعَطِيَت أمة العرب بسطة في القول، وقدرة على التصرف في وجوه الكلام بما وهبت من لغة حية غنية، مكنت أهلها من الإعراب من أغراضهم، والتعبير عن مقاصدهم فكانت عندهم وسيلة تفاهم وأداة فن، وصارت لها في حياتهم منزلة كريمة، ومكانة رفيعة، لعل لغة غيرها لم تبلغها لدى الناطقين بها. ومهما يكن من أمر بدء هذه اللغة وتطورها في التاريخ، فإنها بلغت في الزمن الذي سبق الإسلام مبلغا كبيرا من الاتساع والكمال، ثم نزل القرآن الكريم بأفصح ما تسمو إليه لغة العرب في خصائصها، وما تقوم به مما هو السبب في جزالتها ودقة أوضاعها وإحكام نظامها"[1]. ولقد ظل اعتزاز العرب بلغتهم أصيلا في النفوس، قويا في الضمائر، وضمن لها نظام حياتهم وطبيعة ظروفهم والتزامهم بنمط فريد من التربية اللغوية الصارمة ان تظل صحيحة سليمة، ولم تكن بهم حاجة إلى روايتها أو تدوينها، لأنها على ألسنتهم فطرة وسليقة، لا يكاد يشذ عن مداركهم لفظ، أو تعبير في محيط قبائلهم"[2]. ولكن لم يمر على ظهور الإسلام وقت طويل حتى احتفلوا بها احتفالا كبيرا، وأحاطوها بعناية بالغة تستثيرهم دوافع طرأت، وحوافز جدت فقامت حركة علمية نشطة ترمي إلى تيسير فهم كتاب الله، والإبقاء إلى اللغة فصيحة نقية، وتحمل هذه المهمة الجليلة علماء العربية الأوائل الذين استفرغوا الوسع، وبذلوا الطاقة وحققوا في زمن قليل ما يثير الإعجاب وما سوف يظل أثره ملحوظا ابد الدهر"[3]. إذ تمثل عندهم إحساس العربي المحب للغته، عملا دائبا،

---

(1) تاريخ آداب العرب: 28/2.

(2) رواية اللغة: 58.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية: 166.

وجهدا شاقا كانت ثمرته ـ نصوصا حية وذخيرة نفيسة من المصنفات، بقيت مثابة للباحث، وعمدة للدارس، ولاشك في ان لكل لغة طبيعتها التي تفرض على دارسيها أسلوبا معينا في تناولها وبحثها، ويملي عليه فهما خاصا في تتبع أصولها، ودراسة خواصها، وتحديد نظامها في أصواتها ومفرداتها وتراكيبها، والعرب بحثوا لغتهم على وفق منهج يقوم على أساس دراسة العربية الفصحى، وإبقاء تأثيرها في نفوس الأجيال فلقد أعجب العلماء بهذه اللغة وتعلقوا بها فهي عندهم: "خير اللغات والألسنة"[1]. "وهي اللغة الكريمة الشريفة"[2]. وهي "اللسان الذي خصه الله سبحانه بالبيان، والذي تقصر عنه اللغات وتقع دونه"[3]. وهي: "اللغة المكرمة الرفيعة، المحكمة البديعة، ذات المعاني الحكيمة المرهفة والألفاظ اللدنة القويمة"[4]. فدفعهم حبها إلى خدمتها جيلا بعد آخر "ومن أحب العربية غني بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها"[5]. فجمعوا ما قدروا عليه من ألفاظها، وتأملوا ظواهرها من زوايا متعددة، وقد اهتدوا بعد طول الدرس، ودوام ــ النظر، إلى وسائل دقيقة، ونكت عميقة، تشتمل على فروق لطيفة، أعجب بها كثير منهم وعدوها من جلائل العربية، وأسرارها وحكمتها، ودقتها في كشف المعاني والإعراب عنها، فصنفوا فيها رغبة في تأصيلها، وتجميع شملها لأنها من سمات العربية وخصائصها، وقد كان منهج الدارسين في تدوين ألفاظ اللغة وتناول ظواهرها يقوم على رصد كلام أهلها، والسماع منهم والأخذ عنهم. ومن ثم صارت "الصيغة الغالبة على تصنيفهم هي الصيغة التقريبية"[6]. وعليه كانت ظاهرة الفروق هي إحدى مسائل اللغة التي دار

---

(1) فقه اللغة وسر العربية (الثعالبي): 21.

(2) الخصائص: 245/3.

(3) الصاحبي: 40.

(4) المخصص: مج 1 س 7/1.

(5) فقه اللغة (الثعالبي): 21.

(6) فقه اللغة في الكتب العربية: 180.

عليها الجدل وصنفت فيها الكتب والفصول، من الظواهر التي ترجع تشخيصها إلى ملاحظة علمية للغة، ومراقبة وصفية للكلام، في الغالب، فهي ليست موضوعا عقليا دخل البحث اللغوي بطريق الاجتهاد والتعليل، فيكون صفة جدلية كلامية، لا فرقا تصفح عنه طبيعة اللغة، ويفهمه أهلها، ويرجعون إليه عند التمييز بين المعاني، ولكن الدرس اللغوي عند العرب نشا مختلطا بغيره، متداخلا مع فروع ثقافية أخرى، لغوية وغير لغوية، إذ كان منذ البدء متصلا بنصوص دينية مقدسة، ثم امتزج بلعوم اتسعت ومد بعضها بعضا، فقد جذب الدرس اللغوي إليه علماء ودارسين آخرين وجدوا في أنفسهم حاجة إلى دراسة العربية، وتعرف خصائصها، وأسرارها والإحاطة بأصولها ونظامها، ودلالة ألفاظها، لتكتمل أداتهم في بحث علومهم، فالعربية هي: "أداء العلم ومفتاح التَّفَقُّه في الدين"[1]. والمشاركة في علوم العصر، وفهم ثقافته وحضارته، فأهل التفسير عنوا بالنص القرآني وفهمه، نقل عنه مجاهد (ت: نحو 104 هـ) قوله: "لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الأخر ان يتكلن في كتاب الله تعالى إذا لم يكن عالما بلغات القرآن"[2].

والمحدثون شغلوا بكلام الرسول صلى الله عليه واله وسلم، وبيان مقاصده، والفقهاء وأهل الأصول كان لهم وافر في دراسة المعنى، بالرجوع إلى أمثلة اللغة، ومعرفة سنن العرب في كلامها، والتعبير عن أغراضها، لحاجتهم إلى الضبط والتحري، فان استنباط الإحكام والوقوف على العلل، أمر خطير، يرتبط بالدين والحياة، ويقتضي علما لغويا واسعا وان سبل "الوصول إلى إحكام الشريعة عند الأصوليين هي من وجهة كونه بلسان العرب، لا من جهة كونه كلاما فقط"[3]. ولقد أدرك هؤلاء العلماء ان تحديد المعنى، أمر على جانب كبير من الصعوبة والأهمية، فرغبوا في تقسيم المعاني و"ان يجعلوا اللغة عملية أي محددة

(1) فقه اللغة (الثعالبي): 21.

(2) مفتاح السعادة ومصباح السيادة: 82/2.

(3) التصور اللغوي عند الأصوليين: 112.

الدلالة"[1]. والنقاد والبلاغيون كانت دراستهم في المعنى أيضا. ولما كانت اللغة وعاء الفكر، ومعرض العقل، وللعقل اثر في تطورها وموقف في ظواهرها دفع هذا أهل النظر والفكر إلى الخوض في قضاياها والمشاركة في مسائلها، وهكذا التقت الدوافع، واتجهت الأنظار لفهم أسرار الكلام في معانيه، وأجاله النظر فيه للوصول إلى الإدراك، وكشف الدلالات، وهو غاية البحث في اللغة"[2]. فارتقت الدارسة اللغوية إلى الاهتداء، إلى اخص خصائص الكلام بعد ما تجمعت لديهم مصادر المنهج العقلاني، وطرق البحث الأصولي، "[3]. فاتسع الدرس وكثر التأليف وتواترت الكتب تدرس كل شيء في اللغة، وتتأمل ظواهرها، ودرج البحث، ليخرج من مجرد جمع أمثلة الظاهرة اللغوية، في نسقها الوصفي، إلى سعة التفسير، وتشعب التعليل المتأثر بعلوم أخرى غير اللغة، حيث وجد الدارس نفسه، محتاجا إلى الشيئين معا، ولكن باختلاف الاتجاهات، وتلون المقاصد، تعددت وزايا النظر إلى المعنى وتنوعت مواقف الدارسين في فهم الدلالة، والفروق جهة من جهات الظاهرة الدلالية، كان طبيعيا ان يختلف العلماء فيها، وان يكثر الجدل بشأنها، كثرة تفوق ما هو مألوف في الظواهر الأخرى "وأيا كان موقف الدارسين منها، فقد بقي التصنيف فيها جزءا من تراث لغوي عريق فيه فهم لطبيعة اللغة، وعلاقتها بالفكر، وأثرها في الحياة، ورغب دارسون كثيرون في متابعتها، والتأليف في أشكالها وفنونها، واستقصاء شواهدها، ومحاولة تحسس الفوارق الدلالية، بغية رسم حدود تمنع التداخل والتمازج في معاني كثير من الألفاظ، وتنفي التطابق والملابسة في الاستعمال، وتتبع مواقع الفصل، بإثارة الدقائق التعبيرية وتفسيرها، والحفاظ على مزية اللفظ واستخدامه في دلالة معينة.

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 81.

(2) اللغة بين العقل والمغامرة: 30.

(3) التفكير اللساني في الحضارة العربية: 26.

الفصل الأول
كتب الفروق

لما كانت مسألة (الفروق) تمثل وجها من وجوه الدلالة التي توضح علاقة الكلمة بمعناها، وهي علاقة متغيرة وليست ثابتة، صار من الطبيعي ان تكون موضع اهتمام الدارسين في جميع اللغات، ولقد وجه الباحثون العرب عنايتهم إلى دراسة المعنى، واستنباط الأحكام من النصوص، واستخراج المعاني الدقيقة، بالتفريق بين ما تدل عليه الألفاظ، والوقوف على الضوابط التي تتصل ببينة الألفاظ، واشتقاقاتها، والموازنة بينها وبتتبع كلام العرب واستقصائه، وأعمال الفكر فيه، والاهتداء إلى أسس علمية في التفريق، لم يصل إليها البحث اللغوي إلا في هذا العصر.

كما ان النتاج الغزير الذي تركه الباحثون، والمصنفات التي كتبوها قد احتجت أراء ومواقف تكشف عن طبيعة فهم كل منهم لهذه الظاهرة، ويعبر عن الاتجاهات التي كانت فيها، نفيا أو إثباتا، أو توسطا بين الحالين.

وقد أردت ان أقف على ما تركه العلماء والباحثون في دراسة هذه الظاهرة واخص الفصل الأول، بما حمل عنوان الفرق أو الفروق، من هذه البحوث، واجعل الفصل الثاني خاصا بالدراسات التي اشتملت على الفروق غاية ومضمونا، وان لم تذكر المصطلح، أو تشير إليه في عناوينها، ولقد وجدت ان تراث العربية المصنف في هذه الظاهرة، واسع ومتنوع، يحمل سعتها وتنوعها، منذ ان جعل كثير من العلماء الأوائل بعض مصنفاتهم بعنوان الفرق، وهي رسائل خاصة: "تعالج الألفاظ التي تطلق على أعضاء تشترك فيها أنواع الحيوان، وتأخذ في كل نوع لفظا خاصا"[1].

(1) دراسات لغوية: 178.

ومن الجدير بالذكر ان قسما من المحدثين، جعلوا كل ما عنوانه (الفرق) راجعا إلى اختلاف تسمية أعضاء الإنسان والحيوان، على الرغم من ضياع كثير من هذه المصنفات، أو وجود نقول من هذه الكتب، في مصادر أخرى تشير إلى اختلاف مضمونها عن تنوع التسمية ان ظاهرة الفروق، كبيرة متعددة الجهات، ولقد صنف العلماء في هذه الجهات كلها، والفرق اسم جامع لأنواع من كتبهم، ومع وقوفنا على كتاب، أو على وصف له، أو نقل عنه، يصعب تحديد نوعه، وبيان مادته، فضلا عن الرسائل التي عنيت بفروق الأعضاء، هناك مؤلفات غيرها اهتمت بإيراد شواهد مختلفة تتصل بتخصيص الألفاظ، واختلاف الأسماء والصفات عموما، لاختلاف أحوالها، ودرجاتها، وتقسيم المعنى، وترتيب أنواعه ونعوته، وأخرى تعرضت للتفريق بالاشتقاق، والحروف والحركات، والأبنية، والصيغ، وغير ذلك من أسس العربية في التمييز بين المفردات لأداء معان متنوعة من أصل واحد، ومصنفات معروفة اهتمت بالتفريق بين معان متقاربة أشكل الفرق بينها، وغير ذلك، كما ان هناك كتبا كثيرة كان التفريق بين المعاني غاية مصنفاتها، وغرضهم من جمع المفردات، وترتيبها، كالممدود والمقصور، وفعل وافعل وأخرى اتخذت من التفريق أساسا واضحا من أسسها كالتصحيح اللغوي، ومصنفات فقهية وأصولية وصوفية، حملت اسم الفروق، واستندت إلى الفرق اللغوي في مباحثها وامتزجت به، ودراسات مهمة ونافعة في كتب التفسير، وكتب علوم القرآن الكريم، وأمثلة طريفة من الفروق في معجمات اللغة المختلفة، وكتبها الأخرى كالامالي، والنوادر، والشروح، والمصنفات التي اهتمت بظواهر اللغة، كل هذه المصادر نجد فيها مواد تتصل بالفرق ـ تقل أو تكثر ـ وفي كتب فقه اللغة: أمثلة وأراء، ومباحث تعرضها وتكشف جوانب منها، وربما وجد الدارس المتتبع أمثلة ترد عرضا في كتب الأدب والإخبار، ومراجع الثقافة العامة، ولا يتوقع العثور عليها فيها. وقد كان السيوطي: 991 هـ وهو أول من جمع ظواهر العربية في مزهره عارفا بطبيعة الظاهرة ملما بسعتها وتشعبها فقد بدأ حديثه عنها قائلا: "ولم اقصد إلى

أاستيفائها لان ذلك لا يكاد يحاط به ..."[1]. واختتمه بقوله: "وباب الفروق في اللغة لأخر له..."[2]. وظاهرة واسعة متشعبة على هذا النحو لابد ان تكون مصادرها كثيرة لا يمكن حصرها والإحاطة بها، والذي نريد تأكيده، هنا ان موضوعا لغويا يخصه الدارسون بالعناية، وكثرة التصنيف، في كتب مستقلة، أو رسائل خاصة، أو يفردون لها أبوابا أو فصولا من كتبهم، ويتتابع التصنيف فيه في كل العصور لابد من ان يكون عريقا وأصيلا يدل على أمر مهم من أمور العربية، ويكشف حكما من أحكامها، ومزية من مزاياها .

ولقد رأيت إلا اسرد (كتب الفروق) سردا تاريخيا، يخلط ألوانها، ويباعد بين موضوعاتها وإنما أصنفها على حسب أنواعها، وغايات مؤلفيها، معتمدا على ما طبع منها، أو على وصف كتب التراجم لها، أو على نقل كتب اللغة منها، أو غير ذلك، فان كتب (الفروق) بجميع أصنافها أصبحت من مصادر الدرس اللغوي، ومراجعه الأساسية، ولا أنكر ان هذا التقسيم قد يكون حقيقا، لاسيما فيما لم يصل ألينا من هذه الكتب، ولكنني وجدت هذه الطريقة انسب من غيرها في الكشف عن الظاهرة وتقريبها.

أ. كتب (الفرق) أو ما خالف فيه الإنسان البهيمة:

لاحظ علماء العربية بعد جمع ما قدروا على جمعه من مادتها ومفرداتها، ان المتكلم العربي يفرق في تسمية أعضاء الجسم، ووظائفها، بين الإنسان والحيوان والطير، فلا يطلق على هذه الأعضاء التي تبدو متماثلة في وظائفها، في هذه المخلوقات لفظا واحدا، وإنما يخص كل نوع بلفظ، وقد يفرق في التسمية بين فصائل النوع الواحد لملحظ من الفرق يقدره، وسبب لا يريد ان يغفله، فتنبه العلماء على هذا الاختلاف الوضعي في الأسماء وأعجبوا به، ووضعوا فيه رسائل خاصة، أو

---

(1) المزهر: 288/2.

(2) نفسه: 301/2.

معجمات صغيرة تجمع ألفاظ هذه الظاهرة، وتدل على فروق وضعية دقيقة، في أصل التسمية، لأنها تشيع إلى اختلاف الألفاظ التي تعبر عن تسميات وصفات وإحداث متشابه تبعا لاختلاف الأجناس، واختصاص كل لفظ بجنس منها.

"وهذه الفروق التي تتميز بها الكائنات المتشابهة"[1]. كانت سببا من أسباب ثروة العربية اللفظية، احتفظت بها لتنقل لنا :"إحساس المتكلم بان العضو الواحد وان خلق لوظيفة معينة في كل من الإنسان والحيوان والطيور، فان شكله المختلف، وتكوينه المتباين عند كل نوع من هذه الأنواع قد كان كافيا لدى هذا الإنسان الأول ليخالف التسمية باختلاف شكل المسميات فيجعل القدم للإنسان مثلا، في مقابل الخف للبعير، والحافر للفرس"[2]. وكتب الفرق لا تتعرض لذكر أسماء الأعضاء في جسم الإنسان إلا لمقابلتها بمثلها عند الحيوان وبهذا تختلف عن كتب خلق الإنسان، ولقد كان جمع الألفاظ التي تدل على تباين التسمية، والمخالفة فيها هي الغاية الأولى التي قصدها علماء العربية من هذه المصنفات، ولذاك وردت في مقدمتها كتب الفرق الأولى عبارة: "هذا كتاب ما خلف فيه الإنسان ذوات الأربع من البهائم والسباع"[3]. ثم توسعت في أبوابها وموادها لتشمل حركات الكائنات من حول الإنسان، وأصواتها، وجماعاتها، وأماكن عيشها، وحالاتها، في الوضع

---

(1) كلام العرب من قضايا اللغة العربية: 128.

(2) مقدمة رمضان عبد التواب لكتاب الفرق (لابن فارس): 3.

(3) كتاب الفروق (للاصمعي): 55، وينظر: كتاب الفرق (لأبي حاتم) مجلة المجمع العلمي العراقي: مج 37 ، ج1: 210، وكتاب الفرق لثابت: 17، ويبدو ان كتاب الفرق لقطرب جاء باسم (ما خالف فيه الإنسان البهيمة في أسماء الوحوش وصفاتها، وبهذا العنوان نشره غاير، وقال خليل العطية في مقدمته للكتاب: "وقد دعتني دواع عدة إلى ترجيح تسمية الكتاب بالفرق مع ان عنوانه (ما خالف الإنسان البهيمة، منها ان صاعدا قارئ النسخة قال: بدأ بقراءة هذا الكتاب كتاب الفرق ... وان تسميته ما خالف الإنسان البهيمة عنوان جانبي له نظائر في كتب الفرق الأخر." كتاب الفرق لقطرب مقدمة المحقق: 33 – 34.

والحمل، واختلاف تسمية أولادها في كل مرحلة، وسمنها، وهزلها، وموتها وغير ذلك، مما هو مسموع من أهل اللغة، منقول عنهم، وقد أشار ابن فارس في مقدمة كتابه (الفرق) إلى هذا التوسع، فقال في مقدمته: "هذا كتاب في الفرق بين الإنسان غيره، من الحيوانات في أشياء من الخَلْق والخُلْق .."[1] إذا اختلفت عبارته عن عبارة من قبله التي ذكرتها آنفا، ويلحظ ان كتب الفرق التي وصلت الينا رتبت على أبواب تطول أو تقصر على حسب موادها مثل باب الفم وباب الشفة وباب الأنف، وغير ذلك، وهي أبواب متفاوتة قد يضيف اللاحق فيها إلى السابق مادة جديدة، وهو أمر معروف في نمو الأعمال العلمية وتدرجها، إذ المتأخر يرغب ان يجيد علمه ويحسن نظامه ويربى على من تقدمه، ولقد صنف كثير من العلماء المتقدمين في هذا النوع من الرسائل على الرغم من عيشتهم في زمن واحد. إذ أخذت كلمة الفرق مكانها بين العنوانات اللغوية المبكرة مثل خلق الإنسان، والأمثال، والإبل، والخيل، والنبات، والمطر وغيرها من الموضوعات التي كانت أصول المدونات اللغوية، ويظهر ان معظم العلماء كانوا يريدون تقييد ما يروونه ويسمعونه، ويحرصون على ان تكون لهم في هذه الموضوعات كتب أو رسائل تُسْمَع منهم، وتُرْوى عنهم، وتَشْهَد بفضلهم وتبحرهم، فخدموا العربية خدمة جليلة في رسائل تأتي مثالا لمعجمات المعاني، أو مهدت لهذا النوع من التأليف[2]، إذ كانت نوعا من المعجمات المتخصصة تصل في أصل وضعها مرحلة من المراحل التي مر بها التصنيف اللغوي وتكتسب أهميتها من كونها مصادر لغوية متقدمة، تضم مفردات وشروحا نافعة، وربما اشتملت على مواد لم ترد في كتب اللغة، ومظانها المعروفة لدينا، فاتت الباحثين الذين انتفعوا بهذه الوسائل، فوحدوا بينها، وجمعوا متفرقها، في عصور لاحقة، ومن ذلك ما ذكره محقق كتاب الفرق لابن فارس من انه لم يجد (وَحْوَحَ البط) في

(1) كتاب الفرق (لابن فارس): 51.

(2) ينظر: نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب: 198 – 199، والبحث والمكتبة 138.

معجمات اللغة[1]، ومن ذلك انه قال عند حديثه عن أسنان الإنسان: "واستتجد إذا زاد عن المتحلم قليلا ثم حَزَوَّر، ولا وجود لهذه المرحلة في كتب خلق الإنسان"[2] كما انه تضمنت تفسيرات لأصل تسمية الأعضاء مثل: "وأنا سُمّي مَنْسِراً لأنه يُنْسَر به والنَّسْرُ النَّتْفُ للحم"[3]. وليست مواد هذه الكتب متطابقة متساوية، فان في قسم من هذه المواد اختلافا يميز كل كتاب من الأخر، فمن ذلك مثلا ان الأصمعي: 216 هـ يقول: "والبُرْثُن للحمام والغراب وغير ذلك مما لم يكن من سباع الطير، والجميع البَراثِنُ، ويقال: للسّباع البَراثِنُ وقال بعضهم البُرْثُن من الإصبع والمِخْلَب ظُفْر البُرْثُن[4]. ويقول ثابت (من علماء القرن الثالث الهجري): "ويقال لما كان سباع الطير مِخْلَب والجمع مَخالِب، وما لم يكن من سباع الطير مثل الغراب والحمام والضب والفار بُرْثُن"[5]. ويقول ابن فارس: "وهي من الوحش غير الجوارح ومن الطير غير الجوارح البَراثِن الواحد بُرْثُن، ومن البعير الفراسِن ... ويقال لا يكون الفرسن إلا للبعير"[6].ولهذا صارت كتب الفرق من مصادر الدرس اللغوي، واهتم طالب العربية بالاطلاع عليها، والإفادة منها، وقد ذكر ابن خير: 575 هـ طائفة منها يستعرض الكتب المتعمدة في التحصيل العلمي في الأندلس[7]. ومما يدل على عناية اللغويين

---

(1) الفرق لابن فارس: 72 هامش المحقق رقم: 11.

(2) الفرق لابن فارس، هامش المحقق رقم: 10 وينظر: خلق الإنسان للاصمعي: 160. وما بعدها، وخلق الإنسان لثابت 15: وما بعدها.

(3) الفرق (لثابت): 20.

(4) الفرق (للاصمعي) تحقيق: مولر 239 – 240، وفي النص اختلاف يسير في طبعة الكتاب بتحقيق صبيح التميمي: 62 وينظر: الفرق (لأبي حاتم) ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 37، ح1، 231.

(5) الفرق (لثابت): 24.

(6) الفرق (لابن فارس): 92.

(7) فهرسة ابن خير: 382، وينظر: مقدمة الفرق (لثابت): تحقيق: محمد الفاسي: 4.

بموضوع هذه الرسائل، وملاحظة التفريق فيها وورود موادها في كتب لغوية أخرى كثيرة، فلقد اختتم ثعلب: 291 هـ فصيحة بـ (باب من الفرق)[1]. بنى عليه ابن فارس كتابه في الفرق إذ قال في مقدمته :"هذا كتاب في الفرق.. وهو بسط الباب الذي ختم به أبو العباس ثعلب كتابه"[2]. وكان طبيعيا ان يرد الباب في شرح الفصيح[3]. كما جاءت أبواب من هذه الفروق في كتب أخرى مثل: آداب الكتاب[4] ونظام الغريب[5]، وكفاية المحتفظ وغاية المتلفظ[6]، وفقه اللغة[7]، ولباب الآداب[8]، ونسيم السحر[9]، وغيرها، بل ان موادها تقاسمتها كتب اللغة ومعجماتها المتنوعة.

لقد صنف في هذا اللون من الفرق جماعة من علماء اللغة، في عصور متعاقبة، وفيما يأتي إحصاء بـ (كتب الفرق) مرتبة على حسب وفيات مصنفاتها، مسترشدا بما وصل ألينا منها، أو بوصف المترجمين وأصحاب الطبقات لها، أو بما عثرت عليه من اقتباسات عنها، وتاركا ما لم يردنا عنه غير اسمه إلى موضع أخر.

(1) كتاب الفرق لأبي عبيدة معمر بن المثنى: 209 هـ، اقتبس منه البطليوسي: 521 هـ في الاقتضاب عند روايته بيت الفرزدق:

تُجِمَّشُني عيونكُم بظُفْرٍ ويَفْرِيني بأنيابٍ حِدادٍ

(1) كتاب الفصيح: (تحقيق عاطف مدكور): 321 – 333.

(2) كتاب الفرق (لابن فارس): 51.

(3) التلويح في شرح الفصيح: 101 – 104، وشرح الفصيح (للخمي): 294 – 302، وشرح الفصيح (لمؤلف مجهول) خ . ق = 203 ب 206أ.

(4) أدب الكاتب، وقد عقد مصنفه أربعة عشر بابا لهذه الفروق، ينظر: 121، 125، 128....الخ.

(5) نظام الغريب: 180 وما بعدها .

(6) كفاية المتحفظ وغاية المتلفظ: 34، وما بعدها .

(7) فقه اللغة (للثعالبي): 180 وما بعدها .

(8) لباب الأدب: 99/1 وما بعدها .

(9) نسيم السحر (للثعالبي) مجلة المورد، مج1 ع1 و 2: 138 وما بعدها .

وقال: ووقع في كتاب الفرق لأبي عبيدة على ما رواه أبو العباس المبرد.."[1] وارجع ان أبا عبيدة انشد البيت عند التفريق في باب (الظُفْر) بينه وبين المُنَسِم، والظِّلف، وغيرها من ألفاظ هذا الباب، وقد جاء مثله في كتب الفرق المطبوعة[2]، ويبدو ان صاحب كشف الظنون اطلع على هذا الكتاب إذ قال يصفه: "وهو مختصر أوله: الحمد لله حق حمده، قال هذا كتاب على ذكر ما خالف فيه الإنسان ذوات الأربع من السباع، والبهائم، والطيور"[3].

وقد ذكر كتاب الفرق في ضمن مصنفات أبي عبيدة في مصادر كثيرة[4].

(2) كتاب الفرق لأبي علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت بعد سنة: 210هـ)[5]. نشره رودلف غاير سنة: 1888م، ثم حققه خليل العطية، وطبع بالقاهرة سنة: 1987م.

(3) كتاب الفرق لأبي زيد، سعيد بن اوس الأنصاري، 215 هـ ذكره ابن النديم[6]، وياقوت[7]، والقفطي[8]، وابن خلكان[9]، والبغدادي في هدية

---

(1) الاقتضاب: 153/3.

(2) ينظر: كتاب الفرق (للاصمعي): 61، وكتاب الفرق (لقطرب): 49، وكتاب الفرق (لأبي حاتم) مجلة المجمع العلمي العراقي: مج37 ج1، 88 وكتاب الفرق (لثابت): 23، وكتاب الفرق (لابن فارس): 63.

(3) كشف الظنون: 1435/2.

(4) الفهرست: 59، ومعجم الأدباء: 161/19، وأنباه الرواة: 286/3، ووفيات الأعيان: 239/5، وطبقات المفسرين (للداودي): 327/2، وهدية العارفين: 467/2، وتاريخ الأدب العربي: 145/2.

(5) اجمع من ترجم لقطرب انه توفي سنة 206هـ بيد ان حاتم الضامن نبه في مقدمته لكتاب الأزمنة لقطرب على التاريخ الصحيح لوفاته وهو بعد سنة: 210هـ مستدلا على ذلك بنص ورد في أول الكتاب لمحمد بن اللجهم تلميذ قطرب، ينظر مقدمة كتاب الأزمنة، مجلة المورد: مج 2 ع2: 110.

(6) الفهرسة: 60.

(7) معجم الأدباء: 216/11.

(8) انباه الرواة: 35/2.

(9) وفيات الأعيان: 379/2.

العارفين[1]، وإيضاح المكنون[2]، ويبدو ان كتب الفرق المصنفة بعده قد نقلت عنه، فان اسم مصنفه يرد فيما طبع منها، بل ان من بينها ما كان الكتاب من مصادره، إذ نقل عنه ثابت في كتابه مواد تتصل بالفرق بين أسماء الأعضاء في مواضع كثيرة[3]، كما نقل عنه أبو حاتم (ت 255 هـ) قال في الفرق له "عن أبي زيد: يقال: حُبلى في كل ذاتِ ظُفْر"[4] وأكثر ابن قتيبة من ذكر أبي زيد في الأبواب التي عقدها لجملة من هذه الفروق في أدب الكاتب[5]. وفي هذا دليل على ان هذا الكتاب لا يختلف في موضوعه عن فروق هذه الكتب التي بين أيدينا من مصنفات الفرق في تسمية الأعضاء.

(4) كتاب الفرق: لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت 216 هـ)، وهو مطبوع بتحقيق (مولر) سنة: 1876م، ثم حققه صبيح التميمي، ونشره في بيروت سنة 1987 م، والحق به المادة التي حققها (مولر).

(5) كتاب الفرق لأبي يوسف يعقوب بن اسحق السكيت (ت 244 هـ) عده ابن سيده: 458 هـ بين مصادره في مقدمة المخصص[6]. وكذلك الصفاني: 650 هـ في أول العباب.

ونقل منه في كتاب التكملة والذيل والصلة، فقال: دحَّها: جمعها ذكره ابن السكيت في الفرق[7]، ونقل منه الجواليقي: 540 هـ في المعرب

(1) هدية العارفين: 387/1.

(2) إيضاح المكنون: 318/2، وينظر: أبو زيد الأنصاري ونوادر اللغة: 60.

(3) الفرق (لثابت): 24/22، 37، 56، 57، 59، 60....الخ.

(4) الفرق (لأبي حاتم) مجلة المجمع العلمي العراقي: مج 37 ج1: 244.

(5) أدب الكاتب: 125، 127، 132...الخ.

(6) العباب (الهمزة): 28.

(7) التكملة والذيل والصلة: 21/2.

روايته: لبيت سراقة البارقي قال: "رواه ابن السكيت في كتاب الفرق"[1]، أما كتب التراجم التي نسبته إليه فكثيرة[2].

ويتضح من هذا الذي اقتبسه منه الصناعي انه لم يختلف عن هذا اللون من فروق الأعضاء، إذ أفردت كتب الفرق لألفاظ (النكاح) [3] بابا خاصا.

(6) كتاب الفرق لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني: 255 هـ وهو مطبوع بتحقيق حاتم الضامن، ونشره في مجلة المجمع العلمي العراقي، (المجلد السابع والثلاثين، الجزء الأول سنة: 406هـ ـ 1986م.

(7) كتاب الفرق لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث الهجري)، وهو مطبوع مرتين الأولى بتحقيق محمد الفاسي[4]، سنة 1393هـ 1973م، والثانية بتحقيق حاتم الضامن سنة 1405هـ ـ 1985م، وقد ذكر المحقق ان فيها إضافات وزيادات على الطبعة الأولى[5].

(8) كتاب الفروق، لأبي الفضل محمد بن أبي جعفر المنذري: 329هـ ذكره الأزهري في التهذيب فقال: "روى لنا المنذري في كتاب الفروق: استظارت

---

(1) المعرب: 349.

(2) ورد اسمه في الفهرست: 279، وفهرسة ابن خير: 382، ومعجم الأدباء، 52/20. وأنباه الرواة: وهو فيه الفروق: 108/1، والفرق: 55/4، ووفيات الأعيان: 400/6، وهدية العارفين: 537/2، وإيضاح المكنون: 318/2، وتاريخ الأدب العربي (بروكلمان): 208/2.

(3) ينظر كتاب: الفرق (للاصمعي): 83 — 85، وكتاب الفرق (لقطرب): 77 — 83، وكتاب الفرق (لأبي حاتم): مجلة المجمع العلمي العراقي مج 37 ج1، 244، وكتاب الفرق (لثابت): 46، وكتاب الفرق (لابن فارس): 74 — 75.

(4) نقد هذه الطبعة إبراهيم السامرائي في جملة ما نقد من كتب محققه، وذكر ان فيها خطأ وتحريفا، ينظر مع المصادر في اللغة والأدب: 211/1 وما بعدها.

(5) كتاب الفرق (لثابت) مقدمة المحقق: 6.

الكلبة، إذا هاجت فهي مستظئرة، قال وأنا واقف في هذا"[1]. وتدل هذه المادة على انه في موضوع الفرق بين الإنسان والحيوان.

(9) كتاب الفرق لأبي الحسين احمد بن فارس اللغوي: وقد طبع سنة 1403هـ - 1982م، بتحقيق رمضان عبد التواب، وقد له بمقدمة وافية، استعرض فيها ما وقف عليه من تراث الفرق في العربية، وقد تحدث عنه مصنفه فقال: أما الفرق فقد كنت الفت على اختصاري له، كتابا جامعا وقد شهر"[2].

ب. كتب الفرق بين المعاني المتقاربة:

لعل التفريق بين دلالات الألفاظ المتقاربة، والتمييز بين المعاني المتشابه، هو أشهر أنواع الفروق، وأبينها لدى الدارسين، ولا شك في ان هذا النوع من الفرق متصل بما قبله، لأنهما قائمان على دقة المفردات في تأدية معانيها، والرجوع إلى الأصل، الذي يرتبط بما تشتمل عليه اللغة من ألفاظ وضعت على اختلاف وتباين للتعبير عن معان متغايرة.

لقد خص علماء العربية مسالة الفرق بين المعاني بمصنفات، أو بأبواب من كتبهم حرصا منهم على ما بين الكلمات من فروق دقيقة، واستعمالات خاصة، ولا مجال هنا لذكر الأبواب أو الفصل من الكتب، فهي كثيرا جدا، لا يمكن حصرها، أو استقصاؤها، ولان غرضنا الذي بنينا عليه الكلام هنا ان نستعرض الكتب فحسب، وكتب الفرق في المعنى التي ذكرتها المصادر أو وصلت ألينا هي:

1. كتاب (الفرق) أو (الفروق) لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي: 351هـ لم يرد اسمه بين مصنفات أبي الطيب التي ذكرتها كتب الطبقات والسير، ولم يشر إليه هو فيما طبع من كتبه، غير ان المعري ذكره في (رسالة الغفران) وهو يستعرض بعض كتب المؤلف، ووصفه بقوله :"وكتاب في الفرق قد

---

(1) تهذيب اللغة (ظأر): 392/14.

(2) تمام فصيح الكلام: 35.

أكثر فيه وأسهب"[1]. ونقل منه السيوطي في المزهر فقال: قال أبو الطيب اللغوي في كتاب الفروق: "يقال يده من اللحم غَمِرة، ونَدِلَة، ومن اللبن وَضِرة، ومن السمك والحديد، أيضا سَهِكة، ومن البيض ولحم الطير زَهِمَة، ومن العسل لَثِقَة، ومن الجبن نَسِمة.."[2].

وفي وصف أبي العلاء له إشارة إلى ان أبا الطيب قد توسع في مادة الكتاب، وان موضوع الفروق لم يقتصر في عصره على فرق تسمية الأعضاء، وإنما صار غنيا متنوعا، وأما المادة التي نقلها السيوطي من الكتاب فتشير إلى عناية أبي الطيب في هذا الكتاب باختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني، وقد وردت هذه الفروق في مصادر كثيرة[3]. وهي مثال على اهتمام العرب بالتخصيص وميلهم إلى الفصل، والتمييز الدقيق، الذي يجعل لليد صفة خاصة تعبر عنها بعينها كلما لمست من حولها شيئا ! ولا شك في ان ضياع كتاب أبي الطيب هذا يعني خسارة كتاب نفيس، من بين كتب الفروق، لما امتاز به مؤلفه، من غزارة علم، وحسن تتبع لظواهر العربية .

2. كتاب الفروق: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت بعد سنة (410هـ)، وهو أشهر من كتب في التفريق بين المعاني، واليه ينصرف الذهن إذا ذكر الوجه المقابل لتساوي الدلالة، ولهذا يرد اسمه لدى كثير من الدارسين ومحدثين، لتصنيفه "في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها"[4]. كتابا مستقلا جعله خالصا لهذا الوجه[1]. حتى اقتدى به من صنف

(1) رسالة الغفران: 550.

(2) المزهر: 447/1.

(3) ينظر تفصيل الأشياء على اليد في فقه اللغة (للثعالبي): 108، ولباب الآداب: 57/1. ونسيم السحر، مجلة المورد، مج1 ع 1: 175 – 176، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: 234- 235، ومبادئ اللغة (للاسكافي): 82 والمخصص: مج1 س51/5.

(4) الفروق اللغوية: 9.

في هذا اللون من التفريق وان كانوا جميعا مسبوقين بما كتبه ابن قتيبة من أبواب في الفرق في آداب الكتاب، كما نستطيع ان نعد كتاب الحكيم الترمذي: *320 هـ في الفروق* اسبق من كتاب أبي هلال، غير ان قسما من الدارسين يجعل كتاب الترمذي في فروق الحكماء[2] لما تضمنه من فروق في الأفكار والمفاهيم، وسيأتي الحديث عنه في موضعه .لقد كان غرض أبي هلال التمييز بين الألفاظ التي كانت متقاربة في الدلالة يجمع كل طائفة منها معنى عام مشترك، ولكنها مفترقة وضعا ومتباينة أصلا، ثم جنح الاستعمال بقسم منها توسعا إلى الاتفاق والطابق، وقد ذكر أبو هلال حججه وأدلته في التمييز بينها، ولعل من ابرز السمات التي تطبع فروقه بطابع الجدة والإبداع وتضفي عليها صفة الدقة والعمق، تخصيصه مبحثا مستقلا في أول الكتاب لبيان الأسس التي يعتمد عليها في التفريق بين دلالة المفردات التي يظن إنها متفقة في المعنى، كما جعل لفروقه صفة معجمية بان رتبها على وفق مجموعات تتقارب في المعنى في ثلاثين بابا، والعسكري على الرغم من ميله إلى ثبوت الدلالة الأصلية للكلمات التي فرق بينها لم ينكر التطور الدلالي الذي طرأ عليها، ووجه ما أصابها من تطور بعد شيوع الاستعمال، وطول العهد توجيها سديدا لكنه رغب ان يظل قريبا من روح العربية وحقيقتها التي تميل إلى التخصيص والتعيين، وقد كنت درست الكتاب في ضمن ما درست من آثار أبي هلال، وذكرت أراء الدارسين فيه[3]، وأضيف هنا رأيا لتمام حسان يوضح ما صنعه إذ قال: "وان الناظر في فهرس هذا الكتاب، وفي صلب

=

(1) مصادر اللغة: 208.

(2) تاريخ الأدب العربي (بركلمان): 71/4.

(3) ينظر: أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة (رسالة ماجستير)، فصل (مباحثه الدلالية): 152 – 176.

نصه، ليرى من المفردات ما يبدو للوهلة الأولى[1] ان المتعدد منه يدل على مدلول واحد، ولكن العسكري ما يزال يبدي له الفروق في الدلالة، حتى يتضح لك تراكب المعاني، وعدم تطابقها تاما، فلا تقع في فهم الترادف كما لو كان مطلق التساوي"[2].

(3) كتب روضة المحبين ونزهة المشتاقين، أو الفرق بين الخُلّة والحبة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي المعروف بـ ابن قيم الجوزية: 751 هـ، المفسر، والنحوي، والعالم الأصولي الشهير، ولو كان اسم الكتاب هو الأول ما ذكرته هنا، ولكن بعض المترجمين ذكر له الكتابين[3]، فوددت العثور على كتاب الفرق بين الخلة والمحبة ورغبت في الاطلاع عليه، لاختصاصه بالفرق، ولما أعهده من مصنفه من غزارة علم، ودقة بحث، وعمق استدلال، فلما وقع بين يدي كتاب: روضة المحبين ونزهة المشتاقين، وقرأته تأكد لي انه هو كتاب (الفرق بين الخلة والمحبة) ان العنوانين اسمان لكتاب واحد، فان كلا منهما يصلح ان يكون عنوانا لما كتبه فيه ابن قيم الجوزية، فهو الكتاب الذي فرق فيه بين الخلة والمحبة، وغيرهما من أسماء الحب. وهو مطبوع بالقاهرة سنة: 1375 هـ ـ 1951م بتصحيح احمد عبيد وتعليقه.

وقد اطلعت فيه على كتاب نفيس وجليل، رتب على ثلاثة أبواب الأول: في أسماء المحبة والثاني: في اشتقاق هذه الأسماء ومعانيها، وهو على فصول، والثالث: في نسبة هذه الأسماء بعضها إلى بعض، هل هي مترادفة أو متباينة ؟، كما ذكر في مقدمته ان العرب وضعوا للحب قريبا من ستين اسما وعلل

---

(1) الفصيح ان يقال (أول وهلة) .

(2) الأصول: 334.

(3) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 170/6.

كثرتها تعليلا فقال: "لما كان الفهم لهذا المسمى اشد وهو بقلوبهم اعلق كانت أسماؤه لديهم أكثر، وهذا عادتهم في كل ما اشتد الفهم له، أو كثر خطورة على قلوبهم تعظيما له، واهتماما به، أو محبة له، فالأول: كالأسد والسيف والثاني: كالداهية، والثالث كالخمر، وقد اجتمعت هذه المعاني الثلاثة في الحُبّ، فوضعوا له قريبا من ستين اسما، وهي: المحبة والعلاقة، والهوى والصَّبْوَة، والصَّبَابة، والشَّغَف، والمِقَة، والوَجْد .."[1]، وفي الباب الثاني فرق بين الأسماء واجتهد في توضيحها كقوله في الوجد مثلا :"وأما إطلاق اسم الوَجْد على مجرد مطلق المحبة فغير معروف وإنما يطلق على محبة معها فقد يوجب الحزن"[2]. وفرق بين الكلمات المأخوذة من اشتقاق واحد مثل: الشَّوْق والاشتياق[3]، واعتمد في بعضها على أقوال علماء العربية[4]، وفي الباب الثالث ناقش مسالة التباين والترادف في هذه المفردات[5]، وخلص إلى رأي مقنع سأعود فيما يأتي من فصول هذه الدراسة إذا لم أجد أحدا من الدارسين المحدثين ممن بحثوا في الترادف خاصة رجع إليه فأفاد منه أو انتفع بارآئه[6]. ولم يقتصر المؤلف على الفرق بين أسماء المحبة، وإنما تطرق إلى غيرها من الفروق بين الأسماء والأفعال، ومن ذلك تفريقه بين تَبِع وأَتْبَع بعد ذكر قوله تعالى

(1) روضة المحبين ونزهة المشتاقين: 14.

(2) نفسه: 23.

(3) نفسه: 29.

(4) روضة المحبين ونزهة المشتاقين: 25، 26، 44.

(5) نفسه: 53.

(6) وقد اكتفى طاهر سليمان في كتابه (ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي) بذكر الكاتبين مراجعة ص: 193، من غير ان يدرس ما ورد فيه من آراء، ولاسيما في هذه الألفاظ، ويلاحظ انه لم يحل عليه في جميع فصول كتابه .

﴿ فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ (الأعراف: 175) ولم يقل تَبِعه فان أتْبَعه أعلاما بأنه أدركه ولحقه، كما قال الله تعالى ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ (الشعراء: 60) أي لحقوهم ووصلوا إليهم[1].

4. الفروق: لإسماعيل حقي الجلوتي البروسي: 1137 هـ وهو مطبوع في الأستانة سنة 1291هـ، وقد ذكره فاضل مهدي بيات في المخطوطات العربية التي تضمنها مكتبة (طوب قابي سراي) باستانبول، وقال: انه يتناول فروق بين معاني الكلمات المتقاربة[2] والحق ان الكتاب في فروق متنوعة عبَّر عنها مصنفه بأنه جمع فيه ما يكون نُقَلا وفاكهة بين الأدباء من المترفقات. وقد رتب مواده على حروف المعجم، ونظمها في أربعة أبواب، الأول: في رسم الحروف، والثاني في: الكلمات المفردة، والثالث: في فوائد مختلفة، ومسائل لغوية تتصل بالفصل بين طائفة بين طائفة من أدوات النحو، وحروف المعاني، وضبط مجموعة من الألفاظ وشرح معانيها واعاريبها، أما الباب الرابع: فقد جعله لألفاظ (الفروق المقيدة في فنون شتى) فرق فيه بين ما يقرب من ثلاثمائة كلمة، مثل: اللفظ والنطق، والفعل والعمل، والكل والكلي، والضَّعف والضُّعف[3] وغير ذلك، كما عني بالتفريق بين ألفاظ العلماء ومصطلحاتهم وهو في تفريقه موجز تقرب تفريقاته من التعريفات، قال في الفرق بين الوسيلة والوصيلة: "ان الوسيلة التوصل إلى الشيء برغبة وهي اخص من الوصيلة لتضمنها لمعنى الرغبة ..."[4] وهكذا تدل تسمية الكتاب ومواده على ان مصنفه عالج فيه مسائل مهمة من الفروق النحوية واللغوية.

---

(1) روضة المحبين: 194 ـ 195.

(2) المخطوطات العربية في مكتبة (طوب قابي سراي) باستانبول، مجلة المورد، مج 5 ع3 / 245.

(3) الفروق (للجلوتي): 206، 204، 217.

(4) نفسه: 218.

5. فروق اللغات: لنور الدين بن نعمة اله بن عبد الله الموسوي الجزائري: 1185هـ، وهو مطبوع سنة 1380 هـ بتحقيق أسد الله الاسماعيليان، فرق فيه مصنفه بين معاني ما يقرب من ستين وخمسمائة مفردة، ورتبه على حسب أوائل الحروف من غير تجريدها من الزوائد، لأنه اقرب إلى التناول، وأسهل إلى التداول[1]، فالفروق بين الإبداع والاختراع، مثلا، ذكره في باب الألف، والفرق بين التسبيح والتقديس أورده في باب التاء[2]. وكان الدافع له على تصنيف الكتاب انه وجد الناس أهملوا في الغالب بيان الفرق بين أكثر الكلمات ولم يميزوا بين عمومها وخصوصها في الجهات، فأوهم ذلك فيها الترادف مع ما بينهما في الاستعمال من التخالف[3]، وهو يبتدئ التفريق أحيانا بقوله: "قيل الفرق بينهما"[4] أو "قد يفرق بينهما"[5] أو "لا فرق بينهما وقيل..."[6] أو "هما بمعنى وقيل ..."[7] أي انه يرى تساوي قسم من الكلمات في الدلالة، غير ان لبعض العلماء رأيا أخر يذكره وقد نقل عن ابن قتيبة[8] والجوهري[9]: 393هـ وأبي هلال[10]، والراغب: 502هـ[11]، والحريري[12]، والجواليقي[13]،

(1) فروق اللغات: 6 – 7.

(2) نفسه: 6 ـ 7.

(3) نفسه: 5.

(4) نفسه: 29، 42، 81.

(5) نفسه: 30، 53، 57.

(6) نفسه: 56، 78، 81.

(7) نفسه: 55، 95، 98.

(8) نفسه: 148.

(9) نفسه: 32.

(10) نفسه: 38، 74، 75

(11) نفسه: 119.

(12) نفسه: 40، 61، 62.

(13) نفسه: 31، 37، 45.

والطبرسي[1]: 548هـ وغيرهم، ولكن النقل عن هؤلاء لم يطمس شخصية المصنف أو يقلل من قيمة كتابه، فانه واحد من كتب الفروق التي اشتملت على فوائد علمية، ولاسيما حين يشير إلى دلالة قسم من هذه المفردات في عرف فئة من العلماء، أو حين يقابل بين أراء الدارسين في معاني الألفاظ كقوله في الفرق بين البدن والجسد: "قال في البارع لا يُقالُ الجَسَد إلا للحيوان العاقل، وهو الإنسان... وقيل البَدَنُ الجَسَدُ ما سوى الرأس، ويظهر من كلام الجوهري الترادف[2].

6. الفروق لهنريكوس لامنس اليسوعي: 1305 هـ وهو الجزء الأول من كتاب "فرائد اللغة "الذي جعله خاصا بالفروق وقد طبع سنة 1889م فرق فيه المؤلف بين معاني كلمات اختارها تزيد على مائتي كلمة، لتأكيد إنها غير متساوية في معانيها، وقد يرجع إلى قسم من معجمات اللغة، وعَّول على ما قاله ابن قتيبة[3]، وأبو هلال[4]، والحريري[5]، والشريف الجرجاني[6]: 816هـ. والشهاب الخفاجي[7] وأبو البقاء الحسيني[8] 1096هـ، وغيرهم، ومادة الكتاب مرتبة على وقف الحروف الأولى من الكلمات، وتسلسلها في حروف الهجاء، اعتبار الكلمة الأولى من المجموعة التي يفرق بينها، وقد تكون هذه المجموعة لكلمتين أو أكثر، وربما بلغت تسع كلمات كما في: الإبداع،

(1) نفسه: 112، 113.

(2) فروق اللغات: 56. وينظر: الصحاح: 456/2.

(3) فرائد اللغة، الفروق: 81.

(4) نفسه: 5.

(5) نفسه: 192.

(6) نفسه: 10، 27.

(7) نفسه: 124.

(8) نفسه: 192.

والاختراع، والخلق، والإيجاد، والأحداث، والفعل، والتكوين، والجعل[1]، والغالب في الكتاب الاهتمام بالفروق اللغوية، ولكنه فرق أيضا بين الحدود والمصطلحات التي تشيع لدى المتكلمين والأصوليين، والحكماء مثل: الإباحة والتخيير، والابتداء الحقيقي والإضافي والعرفي[2]، وغيرها، ومصنف الكتاب يفهم الترادف تداني لمعاني فحسب وينكر الترادف التام، فهو يقول في مقدمته: "كل لغة تشتمل على مرادفات، وكلم في المعنى متشابهات غير ان الترادف التام مما يستحيل كيانه، ويمتنع كيانه، ويمتنع في الوضع إتيانه، إذ يترتب عليه ان تكون اللغة الواحدة لغتين، ويصير اللسان الفرد لسانيين، والعربية داخلة في الألسنة التي ذكرناها، غير خارجة عن الطريقة التي أوردناها، وإنما هي بحر طافح بالألفاظ المتقاربة المعنى زاخر بالكلم المتشاكلة في المدلول والمغزى[3]. وهكذا لا يريد ان يكون التقارب ترادفا فتضيع الفروق الدقيقة بين ألفاظ تتافوت في معانيها، ويشتمل كل منها على دلالة لا يشتمل عليها الأخر.

7. المنطق لمعرفة الفروق: ألَّفه عبد الأول الهندي ذكره عبد الحميد السلقاني في رواية اللغة، وقال: "تضمن أبوابا في الفروق اللغوية، ولم يقتصر على الكلمات المتقاربة في النطق كالفرق بين اللَّسْع واللَّدْغ، والغَلَط والغَلَت، بل فرق أيضا بين الكلمات المتقاربة في المعنى، والتي تبدو كالمترادفة كالفرق بين الالتماس والسؤال، والرَّحمْة والمغفرة، إلى غير ذلك[4]، وقد طبع في الهندسنة 1316هـ/1898م، ولم اعثر عليه، وقد بذلت في الاطلاع عليه جهدا ليس بالقليل.

(1) فرائد اللغة، الفروق: 3.

(2) نفسه: 2.

(3) نفسه: 5.

(4) ينظر: رواية اللغة، 21.

ج. كتب في الفرق بين الخاص والعام:

الخصوص والعموم صفة في كلام العرب، وسمة من سمات لغتهم، تدخل في ظاهرة الفروق ولاسيما ما يتعلق منها بتخصيص الألفاظ، وإخراج بعض المعاني من عمومها للتعبير عنها بألفاظ معينة، لا تطلق في غيرها، ولا تكون لسواها، وقد ذكر من هذه الكتب المتصلة بهذا النمط من التأليف:

(1) كتاب الفرق بين الكلام الخاص والعام لأبي الفتح عثمان بن جني، ويلاحظ ان ابن النديم ذكر لابن جني كتابين متشابهين هما كتاب: (الفصل بين الكلام الخاص والعام) وكتاب (الفرق بين الكلام الخاص والعام)[1]، أما ياقوت فقد سمي له كتاب (الفصل بين الكلام الخاص والعام) وكتاب (الفرق)[2]، وقد ذكر كتاب الفرق جماعة من المحدثين، نقلاً عن ياقوت[3]، ويبدو ان لابن جني في الفروق كتابين، الأول في الفرق بين الخاص والعام، والثاني في الفرق عامة وأرجح ان العنوانين اللذين ذكرهما ابن النديم لكتاب واحد هو: (الفصل بين الخاص والعام) أو (الفرق بين الكلام الخاص والعام) وليس الفصل بعيدا عن الفرق وتغيير عنوانات الكتب إلى أسماء متقاربة أمر يرد في كتب التراجم، ومما يؤسف له إننا لم نظفر بواحد من هذين الكتابين فهما مفقودان، أما كتاب الفرق فسيأتي الحديث عنه في موضعه، وأما كتاب الفصل بين الكلام الخاص والعام فيبدو ان ابن جني صنفه في ألفاظ الخصوص والعموم والفرق بينهما، وهي على ما ذكرته فيما تقدم إحدى خصائص العربية التي تناولها أهل اللغة في معجمات المعاني، وكتب

---

(1) الفهرست: 95.

(2) معجم الأدباء: 113/12.

(3) ينظر مقدمة كتاب الخصائص: 66/1. وابن جني النحوي: 89، وأبو الفتح، ابن جني وأثره في اللغة العربية، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: مج32 ج2، : 658، دراسات لغوية: 184، وكتب خلق الإنسان: 22.

فقه اللغة، قال ابن فارس: في التفريق بين العام والخاص: "العام الذي يأتي على الجُملة لا يغادر منها شيئا، والخاص الذي يتخلل فيقع على شيء دون أشياء.. ثم تحدث عن العام الذي يراد به الخاص، والخاص الذي يراد به العام"[1]، واغلب الظن ان ابن جني أراد في كتابه معالجة هذه الظاهرة، وللأصوليين في تخصيص الألفاظ، وأعمامها مباحث مستفيضة[2] وسأعود إلى تناول هذا الضرب من الفرق، وذكر أمثلته في موضعه.

د. كتب في فروق لفظية متنوعة:

ان ما تقدم من مؤلفات في (الفرق) وان اختلفت أسماؤها فإنها ترجع إلى أصل واحد، هو الاهتمام بأصل الوضع، أو ارتباط الألفاظ بمعانيها الخاصة، وهناك طائفة من الكتب تعالج الفروق التي تنشأ من اختلاف الأوزان، والصيغ، والحروف، والحركات، والاشتقاق، وغير ذلك مما تفرق به العربية بين المعاني، آثرت ان اجمعها تحت هذا النوع، لما بينها من علاقة تكشف أنماط الفروق في اللغة، وتعدد أشكالها، ومما يؤسف له إنها لم تصل ألينا، لكني جمعتها من مراجع الطبقات والتراجم، والمعجمات وكتب اللغة الأخرى، وهي:

1. كتاب الفرق لأبي عمر صالح بن اسحق الجرمي النحوي: 225هـ لم تذكره كتب الترجمة، ولم يشر إليه احد من المحدثين، غير إني وجدت اقتباسا منه في كتاب (التنبيه والإيضاح، عما وقع في الصحاح) لابن بري: 582هـ إذ جاء فيه: "ذكر الجرمي في كتابه المعروف بالفرق في باب (ما جاء على غير واحده

(1) الصاحبي: 209 – 210.

(2) ينظر: منهاج الوصول في معرفة علم الأصول: 30 وما بعدها، وتنقيح الفصول في اختصار المحصول: 178، ونهاية السول في شرح منهاج الأصول: 312/2 وما بعدها، والإبهاج في شرح المنهاج: 82/2، وما بعدها .

المستعمل) انه يقال: مطالب وأطايب، فمن قال مطايب فهو على غير واحده المستعمل، ومن قال: أطايب أجراه على واحدة المستعمل.."[1].

ويشير هذا الكلام إلى ان الجرمي عالج في كتابه فروقا تتصل بجموع التكسير وأوزانها، وان البحث اللغوي عرف هذا اللون من التفريق منذ زمن متقدم. وتعرض لنا كتب اللغة اختلاف الدارسين في مفرد كل من الجمعين، وخصوصية استعماله جاء في العين: "ومطايب اللّحم وكل شيء، لا يكاد يُفْرَد فان افْرِدَ فواحدُهُ، مطاب أو مَطابَة، وهو أطيبة[2]، وفي اللسان: "ومطايبُ اللّحْم وغيرُه: خِياره وأطيبُهُ لا يُفْرَدُ ولا واحدَ له من لفظِه، وهو من باب محاسن وملامح، وقيل: واحدُها مَطاب ومطابُه[3]، وذكر الصفاني في التكملة ان :"واحدها مَطْيب"[4]، أما عن استعمال الجمعين فقد فرق بينهما ابن الأعرابي: 231هـ قال: "هو من مَطايب الرطب، وأَطايب الجّزور"[5]، وقال ابن السكيت: "وتقول أطعمنا من أطايب الجزور، ولا تقل من مطايب"[6]. وفي الصحاح: وأطعمنا فلان من أطايب الجّزور جمع أّطيب، ولا تقل من مطايب الجزور"[7]. وفي القاموس المحيط: "أطايب الرطب ومطايب الجزور"[8]. وفي مختار الصحاح: "وتقول أطايب الأطعمة، ولا تقل مطايبها"[9]، ولم يفرق

(1) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: 110/1.

(2) العين: 461/7.

(3) لسان العرب (طيب): 566/1.

(4) التكملة والذيل والصلة: 197/1.

(5) اللسان (طيب): 566/1.

(6) اصلاح المنطق: 303 – 304.

(7) الصحاح: 173/1.

(8) القاموس المحيط: 102/1.

(9) مختار الصحاح: 402.

الأصمعي بينهما ، فقد ذكر الصفاني انه قال: يقال أطعمنا من مطايبها ، وأطايبها[1] ، وجعلهما الزمخشري بمعنى في أساس البلاغة[2]، وذكر الشهاب الخفاجي: ان الأطايب الفاهكة[3] ، ويبدو لي مما ذكره ابن الأعرابي، وابن السكيت، والجوهري ان بين الجمعين فرقاً ، لاختصاص الأطايب فيما ذكروا بالجَزور، ولهذا أرجّح ان هذا الجمع يستعمل حين يشار إلى أجزاء يفضل بعضها بعضاً في الطيبة ، كما هو الحال في لحم الجَزور فانَّ بعضه يستطاب أكثر من غيره كالكبدو السنام، أما المطايب فيرد حين يكون الشيء طيباً في جملته كالرُّطب وغيره، فالطايب تتضمن بصيغتها حين يفضل جزء من الشيء على سائره، أو نوع من المأكولات على غيره، ولهذا خصَّ الخفاجي بها الفاكهة.

أما مَطايب فكأنها تتصرف إلى الوصف العام، ولكن يبدو ان هذا التفريق ليس عاماً في اللغة ، وقد يستعمل احد الجمعين في وضع الأخر، ولذلك اختلف اللغويون فيه تبعاً لما سمعوه من استعمالهما. والعجب لقول العدناني: "أنا أوثرا استعمال الأطايب لأنه هو المع الدائر على السنة الناس اليوم"[4].

فقد بنى اختياره على حجة ضعيفة ودليل لا يُقوَّل على مثله، فان المطايب جمع فصيح نصت عليه كتب اللغة المتقدمة، ولم يرد في العين غيره على ما تقدم .

2. رسالة في الفرق بين الوعد والوعيد لأبي الحسين احمد بن فارس، ذكرها الزبيدي: 1205هـ في التاج قال :"وقد أوسع فيه صاحب المجمل في رسالة

---

(1) التكملة والذيل والصلة: 197/1.

(2) أساس البلاغة: 82/2.

(3) شفاء الغليل: 54.

(4) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: 420.

مختصة بالفرق بين الوعد والوعيد"[1]. ولم ينسب هذه الرسالة إلى ابن فارس غير الزبيدي فيما اعلم. حتى الذين حققوا كتبه من المحدثين، وعنوا بجمع ثبت بمصنفاته[2]، غير هاشم طه شلاش عند حديثه عن مصادر التاج[3]، والفرق بين الوعد والوعيد، أو وعد وأوعد احد مسائل الفروق الشهيرة، إذ كثر الحديث عنها في كتب اللغة، فقد ذكر ان الوعيد يستعمل في الشر خاصة، والوعيد يصلح بالتقييد للخير والشر معا، غير انه إذا أطلق اختصَّ بالخير، نقل ابن السكيت: يقال وعدته خيراً، ووعدته شراً بإسقاط الألف فإذا اسقطوا الخير والشر قالوا في الخير: وعدته، وفي الشر أو عدته، وفي الخير: الوعد والعدة، وفي الشر إلا يعاد والوعيد، وإذا قالوا أوعدته بالشر أو بكذا اثبتوا الألف مع الياء وانشد:

أوعَدَني بالسَّجْن والاداهم رِجلي ورِجلي شَّثْنةُ المناسمِ[4]

وتمثل ابن الانباري بقول الشاعر:

واني وإنْ أَوعدْتُه أو وَعدْتُه لأَخْلِفُ إِيْعادِي وأُنْجِزُ مَوعِدي

وزاد: وإذا ادخلوا الباء لم يكن إلا في الشر كقولهم أوْعَدُتُه بالضرب[5]، وجاء في المصباح المنير بعد ذكر هذا البيت: "ويمكن الفرق بأن

---

(1) تاج العروس: 537/2.

(2) ينظر: احمد بن فارس (هلال ناجي): 34 – 65، والعلامة اللغوي، ابن فارس الرازي (لمحمد مصطفى رضوان) أثاره في اللغة والأدب، 79، وما بعدها، ومقدمته رمضان عبد التواب لكتابه (الفرق): 23 – 37، ومقدمته لكتاب (الثلاثة): 17 – 26.

(3) الزبيدي في كتابه تاج العروس: 293.

(4) اصلاح المنطق: 226، وينظر العين: 222/2، وفعلت وافعلت (لأبي حاتم): 170، والمحيط في اللغة: 198/2، والنهاية: 206/5، والمحكم: 235/2 وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 403، وخزانة الأدب: 189/1.

(5) الزاهر: 136/2.

بأن الوَعْدَ حاصل عن كرم، وهو لا يتغير فناسَبَ أنْ لا يَتَغيَّر ما حصل عنه، والوَعيد حاصل عن غضب في الشاهد، والغضب قد يسكن ويزول، فناسب ان يكون كذلك ما حصل عنه، وفرق بعضهم أيضا فقال: الوعد حق العباد على الله تعالى، ومن أولى بالوفاء من الله تعالى، والوعيد حق الله تعالى، فان عفا فقد أولى الكرم، وان اخذ فالذنب"[1]. وفي هذا إشارة إلى ما لحق اللفظ من دلالة عُرفية، ويبدو ان الفصيح يشعر بحسه اللغوي المرهف ان مادة وعد مطلقة تحتاج إلى تقييد يوضح المعنيين، فان ذُكِر الخير أو الشر زال اللبس لتخصيص الوعد بأحدهما، وان حُذِفا لزمه التمييز بوسيلة أخرى، فادخل الألف للفصل، وخالف بين المصدرين فصار الوعد خاصاً بالخير، والوعيد خاصاً بالشر، فاللغة في مثل هذا تقتضي وجود علامة للتفريق، قال ابن درستويه 347هـ "فإذا لم تذكر الشر قلت أوعدته ووعدته بكذا وكذا، يعين الوعيد، فهو ليس يحتاج إذا قيل، وعدت الرجل إلى ذكر خير ولا شر، وان كان يحتمل معناه كل واحد منهما إلاّ أنْ يُخافَ اللبس فيذكر الذي يعني.

.. فإما أوعدته بالألف يكون الاّ للشر خاصة، وللتهديد، فلذلك استغنى معه عن ذكر الشر، إلاّ أنْ تذكر الوعيد الذي تهددته به فتقول أوعدته بالقتل أو ... مفسِراً للشر الذي لا يعلم بقولك: أوعدته، وقال الشاعر في الوعد والايعاد:

إذا وَعَدُوا أَنجَزُوا وَعْدَهم   وانْ أَوّعَدُوا خابَ مَنّ أَوْعُدوا

يمدحهم بذلك لان من الكرم والفضل تناسي الوعيد.."[2] وقال الأزهري: "كلام العرب وعدت الرجل خيراً ووعدته شراً، واوعدته خيراً واوعدته شراً،

---

(1) المصباح المنير: 341/2 – 342.

(2) تصحيح الفصيح: 313/1 – 315، وينظر: ليس في كلام العرب: 187 – 188.

فإذا لم يذكروا الخير قالوا: وعدته، وإذا لم يذكروا الشر قالوا أوعدته"[1]، وقد درس محمد ضاري هذه المادة اللغوية وأورد أقوال اللغويين في المعجمات الأساسية، وعرض استعمال الفعلين (وعد) وأوعد، في القرآن الكريم والحديث الشريف، وانتهى إلى عاقدة صاغها بقوله: "الفعل وعد وما يتصل به يستعمل في الخير، سواء أكان مذكوراً أم محذوفاً، أي ان الذكر معه جائز لا واجب، فإذا أراد المتكلم استعماله في الشر جاز له أولا، ووجب عليه ذكر الشر ثانيا، أما الفعل أوعد، وما يتصل به، فيسعمل في الشر سواء أكان الشر مذكوراً أم محذوفاً، أي ان الذكر معه جائز لا واجب، فإذا أراد المتكلم من استعماله في الخير جاز له ذلك أولا، ووجب عليه ذكر الخير ثانيا"[2]، ففي استعمال الفعلين موازنة دقيقة، تحتاج إلى تحقيق وضبط، فلما ضعف الحس باللغة واختلط الكلام، ولم يفرق حمل هذا علماء العربية، على التنبيه والتصحيح، قال أبو بكر ابن الانباري: "نخطي العامة فيقول الرجل منهم للرجل أوعدني موعد أقف عليه، خطأ في كلام العرب". وعليه كان ضياع مزية الفرق بينهما هو الذي دفع ابن فارس أيضا إلى كتابة هذه الرسالة، وحمل العلماء الذين صنفوا في تصحيح اللحن على تنبيه من لم يفرق بينهما على الاستعمال الصحيح[3].

3. الفرق بين المُسْهِب والمُسْهَب: لأبي الحجاج يوسف بن سلمان بن عيسى النحوي المعروف بالأعلم الشنتمري 476هـ، ذكره ابن خي الاشبيلي: وقال هو جزء"[1].

(1) التهذيب (وعد): 133/3، وينظر: لسان العرب (وعد): 463/3. والتاج (وعد): 537/2.

(2) التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين (مقالة) مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 39 ج 4: 235.

(3) ينظر: ما تلحن فيه العامة: 110، واصلاح المنطق: 294، وأدب الكاتب: 271 – 272، وفصيح ثعلب: 277، والتلويح: 25. وشرح الفصيح (للخمي): 89، ودرة الغواص: 110، وتصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، 543 – 544.

جزء"[1]. وقد نقل المقّري: 1041هـ رأى الأعلم في نفح الطيب في قوه: "والذي أحفظه واعتقده ان المُسهَب بالفتح المُكثر في غير صواب، وان المُسهِب بالكسر للبليغ المُكثر من الصواب، إلا إني لا اسند ذلك إلى كتاب بعينه، ولكني اذكره عن أبي علي البغدادي من كتاب البارع أو غيره، معلقا في عقدة نسخ من كتاب البيان والتبيين على بيت في صدره لمكي بن سوادة وهو:

حَصِرٌ مُسهِبُ جرئٌ جبانٌ   خيرُ عِي الرجال عِي السُكوتِ[2]

والقياس في صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي ان يؤخذ على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الأخر[3]، وهناك أفعال جاء اسم الفاعل منها على غير هذه القاعدة وهي قليلة جدا، قال ابن دريد: 321هـ: "ومثل من أمثالها المُسْهَبُ كحاطبِ الليلِ، فالمُسْهَب الذي يتجاوز في كثرة الكلام حتى يكثر خطاؤه يقول فهو كحاطب الليل، والعرب جعلت مُفعِلا مُفعَلا في ثلاثة مواضع، أحصن فهو مُحصَن، وألفج فهو مفلَج، وإذا أفلس وأسهب فهو مُسْهَب[4]، ونقل عنه ابن خالويه: 370هـ في كتاب (ليس) فقال: "ليس في كلام العرب أفعل فهو مُفعَل إلا ثلاثة أحرف، احصَن فهو مُحْصَن، والفج فهو ملفَج أي أفلس، وفي الحديث "ارْحَمُوا مُلْفَجكُم "وأسْهَبَ فهو مُسْهَب"[5].

وكذا قال الأزهري[6]، والسيوطي[1]، عن ابن الأعرابي. واختلف القوم

---

(1) فهرسة ابن خير: 315.

(2) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: 77/4 – 78، وينظر: البيان والتبيين: 403/1.

(3) التطبيق الصرفي: 76.

(4) جمهرة اللغة: 225/1 – 226.

(5) ليس في كلام العرب: 49 – 50.

(6) التهذيب (سهب): 136/6.

في مسهب فقد منع ابن قتيبة فيه الكسر[2]، وجاء في الصحاح: "قولهم أسْهَبَ الرَّجُل إذا أَكثر في الكلام فهو مُسْهَب، بفتح الهاء، لا يقال بسكرها وهو نادر"[3]. أي نادر في بابه، خارج على قياسه، ولكن المَقّري نقل أيضا ان ابن السكيت في بعض كتبه في بعض ما جعله بعض العرب فاعلاً، وبعضهم مفعولاً رجل مُسْهِب ومُسْهَب لكثر الكلام[4]، ويبدو انه ذكر هذا في كتابه (التوسعة) قال ابن الحنبلي: 971هـ "وفي كتاب "التوسعة"لابن السكيت "تجويز الكسر فيهما أيضا على القياس، وذلك حيث قال: ورجل مُلْفِج ومُلْفَج للفقير ورجل مُسْهِب ومُسْهَب للكثير الطعام..

وفي حاشية على هذا الكتاب انه يقال: أَسْهَبَ في الأمر فهو مُسْهَبٌ"، أي بالفتح، ومنه حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) انه قيل له: ادع الله لنا، قال: أَكْرَهُ ان أَكونَ من المُسْهَبِين أراد المكاثريين المعنين في الدعاء"[5].

كما أطلقه الفيروز بادي 871هـ فأجاز الكسر والفتح، وقدك الكسر على القياس، فهما عنده بمعنى واحد[6]، ويبدو ان أول من نُقِل عنه التفريق بين مُسْهِب ومُسْهَب أبو علي القالي البغدادي، نقله عن الأعلم على ما مر، وابن بري فقد قال في التنبيه والإيضاح: قال أبو علي البغدادي رَجُلٌ مُسْهَبٌ بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ، فان كان ذلك في صواب فهو مُسْهِبٌ

=

(1) المزهر: 77/2.

(2) أداء الكاتب: 496 قال: وجاء في حرف واحد نادر لا يعرف غيره: أسهب في كلامه مسهب بفتح الهاء، ولا يقال مسهب بكسر الهاء .

(3) الصحاح: 150/1.

(4) نفح الطيب: 79/4.

(5) عقد الخلاص في نقد كلام الخواص (رسالة ماجستير): 118 – 119، وفي النهاية: 428/2:"اكره ان أكون من المسهبين بفتح الهاء، أي الكثيري – الكلام ".

(6) القاموس المحيط: 87/1، وينظر/ ومجمل اللغة: 476/2.

بالكسر لا غير"[1]، كما نقله البطيوسي في الاقتضاب قال: "قال أبو علي البغدادي "أَسْهَبَ الرجل فهو مُسْهَب بفتح الهاء إذا خرف وذهب عقله وتكلم بما لا يعقل، فإذا تلكم بالصواب فأكثر قيل: أَسْهَبَ فهو مُسْهِب (بكسر الهاء)"[2] ويظهر ان الاعلمن أعجب بهذا الفرق، فنقله، جوابا عن سؤال للمعتمد بن عباد واحتج له بقوله: "والدليل على ان المُسْهِب بالكسر، يقال للبليغ المكثر في الصواب أنهم يقولون للجواد من الخيل مُسْهِب بالكسر خاصة، لأنها بمعنى الإجادة والإحسان"[3]، ثم نظم الفرق شعراً رواه المقرى أيضا[4] ويؤيد ما ذهب إليه الأعلم قول الخليل: 175 هـ في العين "المُسْهِب الكثير الكلام.. والمُسْهِب المتغير الوجه.. والمُسْهِب الغالب المكثر في عطائه"[5]، وقول ثعلب: فيما نقله عنه ابن خالويه: أسهب فهو مُسْهِب في الكلام، وأسهب فهو مسهِب إذا حفر فبلغ الماء[6]، فان إكثار العطاء، وبلوغ الماء عند الحفر في باب الإحسان أيضا. والذي عندي في هذا ان مُسْهِب بالكسر على أصله خصص في اللغة لما كان الإكثار فيه حسناً ممدوحاً، وهو بالفتح للإكثار المذموم، وان هذا قياس لم يقع فيما يصل ألينا من اللغة مستقصى لدى أكثر علمائها وإنْ نُقِل عن قسم منهم ان "المُسْهَب هو الذي كثر كلامه من خَرَف"[7]، وفي الأمثلة التي ذكرها الخليل وثعلب والأعلم ما يدل عليه، فان تغيير الحركة، وصرف بنية الكلمة عن قياسها قصد به هذا

---

(1) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصباح: 97/1.

(2) الاقتضاب: 340/2.

(3) نفح الطيب: 78/4، وينظر: البارع: 717.

(4) نفسه: 78/4 – 79.

(5) العين: 10/4.

(6) ليس في كلام العرب: 50، وينظر التهذيب: (سهب): 135/6.

(7) المخصص: مج1 السفر 125/2، والاقتضاب: 340/2.

الملحظ الدقيق من الفرق، فالإكثار قد يقع مطلقاً عاماً، وقد يقع مخصوصاً مقيداً، وبالمتكلم في كثير من كلامه حاجة إلى التفريق بين ما يستحسن بعضهم من الكثير وما يستقبح، فجعل الفتح لما يستقبح، أما مجيء مُسْهِب بالكسر على ما نص بعضهم، فهو الأصل في الاشتقاق والقياس[1]، وقد قصد به الإطلاق من غير تقييد للإكثار بما يقبل أو لا يقبل، فليس هناك ما يمنع وروده في اللغة على أصله لمن لم يقصد التخصيص.

4. كتاب الفروق لأبي محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار: 582هـ، وانفرد بذكره الزبيدي، ونقل منه في التاج، قال "وفي كتاب الفروق لابن بري المسجد للبيت الذي يسجد فيه، وبالفتح موضع الجبهة"[2] ولذلك عده هاشم طه شلاش، من مصادر التاج[3]، وذكره حاكم الزيادي في آثار ابن بري المفقودة[4]، وظاهر مما نقله الزبيدي عن الكتاب ان ابن بري عني فيه بلون من الفروق يتصل باختلاف المعنى لاختلاف الحركة، وهو باب واسع في العربية شغل دارسين كثيرين قبل ابن بري وبعده، وقد ذكر الفرق بين مسجِد ومسجَد في مصادر لغوية متعددة، قال أبو هلال :"المسجِد معروف، أما لمسجَد بفتح الجيم السجود من مصلاك، وفي الحديث "إذا صليتم فليلزم كل

(1) ومثله (محصن) جاء في المصباح المنير: 151 " واسم الفاعل ومن أحصن وإذا تزوج محصن بالكسر على القياس قاله ابن القطاع، محصن بالفتح على غير قياس، والمرأة، محصنة بالفتح أيضا على غير قياس، ومنه: قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ (النساء: 24) أي ويحرم عليكم المتزوجات، أما إذا أحصنت المرأة فرجها، إذا عفت فهي محصنة بالفتح والكسر أيضا، وقرئ بذلك، وينظر: الأفعال لابن القطاع: 221/2، والسبعة في القراءات: 230، والتيسير في القراءات السبع: 85.

(2) تاج العروس: (سجد): 371/2.

(3) الزبيدي في كتابه تاج العروس: 393.

(4) ابن بري وجهوده اللغوية (رسالة دكتوراه): 128.

رجل منكم مَسجَدَهُ بالفتح. والمَسْجَدُ: أيضا العضو الذي يسجد عليه نحو الكف والقدم والجبهة"[1].

ووجه التفريق في هذا الذي ذكروه ان كلمة مسجد الأصل فيها ان تكون مشتقة للمكان من الفعل سجد يسجد، وقد بنت العرب مثله على مضارعه، وأثرت في الاسم منه والمصدر فتح العين[2]، أي يجعله على زنة (مفعل) ولكن كلمات من يفعل المضموم العين سمع في عينها الفتح والكسر أي مسجَد ومسجِد قال الفراء: "وقد سمعنا المسجِد والمسجَد، وهم يريدون الاسم"[3]. فالتمس العلماء لخروجها عن قياس بابها تعليلاً فذهب سيبويه: 180 هـ إلى ان الكسر يخصصها اللاسمية، ويخرجها عما يكون عليه اسم المكان قال، وأما المسجِد فانه اسم البيت، وليست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت مسجَد"[4]. وقال: "ويجيء المفعل اسما كما جاء في المسجد والمنكب.. وذلك المطبخ والمربد وكل هذه الأبنية تقع اسما للتي ذكرنا من هذه الفصول، ولا لموضع العمل"[5]، وقال الرضي: 686هـ: "جعلته اسما لما يقه فيه السجود بشرط ان يكون بيتا على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنيا على الفعل المضارع، كما في سائر أسماء المواضع، وذلك ان مطلق الفعل لا اختصاص فيه، بموضع دون موضع، قيل: ولو أردت موضع السجود وموضع الجبهة من الأرض، سواء كان في المسجِد أو غيره، فتحت العين لكونه إذن مبنيا على الفعل لكونه كالفعل"[6].

---

(1) التخليص في معرفة أسماء الأشياء: 264/1، وينظر: جمهرة اللغة: 66/2، وأدب الكاتب: 445، والتهذيب: (سجد): 569/10، ولسان العرب (سجد) 205/3، والمصباح المنير: 376/2.

(2) معاني القرآن (للفراء): 148/2.

(3) نفسه: 149/2.

(4) كتاب سيبويه: 90/4.

(5) نفسه: 92/4.

(6) شرح شافية ابن الحاجب (للرضي): 184/1.

ومن تفسير سيبويه المتقدم يتضح لنا ان هذا الفرق في الحركة أنا هو للتمييز بين معان متقاربة، وقد حدد قبل ابن بري، ولكن يبدو انه أراد استخلاص هذه النكت الدلالية، لعرضها مسائل لطيفة، وملاحظة دقيقة في كتاب يليق به اسم (الفروق).

هـ. كتب في الفرق بين طائفة معينة من الحروف:

وهذه طائفة من الكتب في الفروق منها ما وصل ألينا، ومنها ما ذكر في كتب التراجم، وهي تفرق بين حروف كثر التصنيف في التفريق بينها، كالسين والصاد، والضاد والظاء، والذال، وغيرها، لم أشأ ان اجعلها مع ما قبلها لما لها من خصوصية تتصل بنطق الحرف ومخرجه، وشكل كتابته، وهي حروف مستقلة تدخل في أبنية الكلمات لتغاير بين معانيها كغيرها من حروف اللغة، غير ان من الأصوات ما تتقارب مخارجها، إذ تتفق في المخرج وبعض الصفات، ولا يفرق بين صوت وأخر إلا صفة تميز بينها، وبعض هذه الكتب لم يصل ألينا منها سوى أسمائها، وهي تفرق بين حروف لا علاقة تجمعها في الصوت أو الصفة أو الرسم على ما سيأتي، ويبدو ان هذا النمط من الفرق ظهر متأخرا عن أنماط الفروق الأخرى، ولعل الحديث ما وصل ألينا من هذه الكتب والعريف بها تعريفاً موجزاً يكشف عما أراده مصنفوها، فمن ذلك:

(1) التبيين والاقتصاد في الفرق بين السين والصاد، لأبي عبد الله محمد بن احمد بن سعود الأنصاري (كان حيا في حدود سنة 470هـ)، ومخرج السين والصاد مما بين طرف الأسنان وفوق الثنايا[1]، وكل منهما صوت لثوي احتكاكي مهموس، غير ان الصاد مفخم مطبق، والسين غير مطبق[2]،

---

(1) كتاب سيبويه: 433/4.

(2) علم اللغة العام، الأصوات: 120، والأصوات اللغوية: 75 – 76، وعلوم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: 191 – 192، ودروس في علم أصوات العربية: 72.

واختلافهما في الصفة يجعل كلا منهما فونيماً مستقلاً، يفرق بين المعاني فالصوتان متشابهان وقد حصل بينهما إبدال في بعض مفردات اللغة الفصيحة، ولكن ما بينها من شبه دفع إلى الخلط بينهما، فنطقت ألفاظ أصلها بالسين بالصاد، وكذلك العكس، وكان هذا دافعاً لتأليف هذا الكتاب، إذ قال مصنفه في مقدمته :"ومما لابد من تعلمه، ولا غنى عن تفهمه فرق ما بين السين والصاد، لتشابه ذلك وإشكاله، ووجود نظائره وأشكاله، وقدما رأيت كتاب عصرنا يغلطون في اقله، ويسقطون في أسهله لاتفاق مخرجهما، وتناسبها في الهمس والصفير مع عدمهم في ذلك أصولا متشابهة، ومعاني ملتئمة.."[1] وقد جعل كتابه على ثلاثة أبواب، الأول ذكر فيه ما يكتب بالصاد فان كتب بالسين كان بمعنى أخر، وربما اتفق اللفظ في الكلمتين، وربما كان فيها زيادة حرف، أو تغيير حركة.. مثل صفر وسفر وحصد وحسد وحسر[2]، وضمن الثاني ما بكتب بالصاد لا غير، قال: "وأضربت عن ذكر ما يكتب بالسين طلبا للتقريب، وجعلت علامة ذلك ترك ذكره، إذ ترك العلامة علامة"[3]، وخص الباب الثالث بما يكتب بالسين والصاد، قال: "ورسمت الكلم في هذا الكتاب على ما يستعمل من سين أو صاد على ما وقعت في المصاحف[4]، وأعقبه بفصل يعرف به ما يجوز كتابته بالسين والصاد[5]. وهكذا اشتمل الكتاب على طائفة من المفردات التي جاءت بهذين الحرفين وفرق بينهما .

(1) التبيين والاقتصاد في الفرق بين السين والصاد: 100.

(2) نفسه: 102، وما بعدها .

(3) نفسه: 100.

(4) نفسه: 101.

(5) نفسه: 148.

(2) كتاب الفرق بين الحروف الخمسة لأبي محمد بعد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، وهو مطبوع مرتين الأولى باسم (ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة)، بتحقيق حمزة عبد الله النشرتي سنة: 1982م، والثانية باسم (الفرق بين الحروف الخمسة) بتحقيق: علي زوين سنة 1985م، وقد اكتفى المحققان في مقدمتيهما بالتعريف بالمصنف وذكر النسخ الخطية للكتاب، ولم يوضحا موضعه، وغرض المصنف منه[1]، والقدماء معجبون بالكتاب، وترددت في كتبهم عبارات الثناء والإطراء عليه، قال ابن خلكان: "جمع فيه كل غريب"[2]، ونقل منه السيوطي في المزهر[3]، وأكثر من الاقتباس منه الزبيدي في التاج[4]، ويبدو ان البطيوسي كتب فرقه هذا وفي ذهنه البحث عن وقاعد أو قوانين للتفرق بين معاني الكلمات التي تضم الضاد والظاء والظاء والذال، واو الضاد والظاء، أو الظاء والذال، أو الضاد والذال، أو الصاد والسين، ولهذا رتب كتابه على خمسة أبواب عقدها على هذه المجموعات في الحروف فذكر في مقدمته انه وجد لبعضه قياساً يعين على ضبطه فنبه عليه، وأما أكثره فلا قياس له، وإنما يضبط بالحفظ[5]، والحق ان المقاييس التي اهتدى إليها قليلة قياساً إلى كثرة المواد التي أوردها إذ لم أجد في الكتاب من هذه المقاييس ما يناسب سعته، فمن ذلك قوله في الفرق بين الحافظ والحاف: "الحافِظُ بالظاء ضد الناسي والغافل وكل ما تعهد

(1) ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة: مقدمة المحقق: 9 ــ 23، والفرق بين الحروف الخمسة: مقدمة المحقق: 4 ـ 95.

(2) وفيات الأعيان: 282/2، وينظر: كشف الظنون: 1411/2، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: 65/4.

(3) المزهر: 94/1 و 469.

(4) تاج العروس: 469/1، 470، 471، 56/2، 229/3، 229، 293، 328، 427/9.....الخ.

(5) ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة: 23، وفي: افرق بين الحروف الخمسة: 104.

شيئاً ولم يضعه فهو حافظ له، والحافِضُ بالضاد الذي يطوي العود ويحنيه لصنع قوسا أو نحوها، وفعلا هما مختلفان، يقال: من الأول: حَفِظت أَحفَظ على وزن عَلِمت أعْلَم، ويقال في الثاني حفَضْت احفِض على وزن ضرَبت أَضرِب، ومصدر الأول حِفْظ مكسور الأول على وزن ذكر ومصدر الثاني حَفض مفتوح الأول على وزن ضَرْبَ.. وقياس هذا الباب أنَّ الظائ تستعمل فيما كان راجعاً إلى ذكر أو إلى معنى الرعاية وترك التصْبيع .... أو إلى معنى الغضب والانتفاخ ... وأما الضاد فإنها تستعمل فيما كان راجعاً إلى الطي والانحناء"[1]. وهكذا يحاول ان يربط الحرف بالمعنى لبعض الكلمات ليستخلص من ذلك ضابطاً يعتمد في التفريق، وهو ما سماه قياساً، ومهما يكن فان كتاب البطيوسي محاولة أخرى في البحث اللغوية التي توخت إقامة علاقة مناسبة بين اللفظ ومدلوله. والحديث عن تفريق البطيوسي بين هذه الحروف يقودنا إلى الحديث عن تراث العربية الضخم من كتب الفرق بين الضاد والظاء، وهو تفريق صوتي جمع فيه علماء كثيرون طائفة من الكلمات التي تكتب بالضاد، وأخرى تكتب بالظاء، ونبَّهوا على الفرق بينهم[2] ومعلوم ان الضاد تنطق في اللغة الفصيحة بصورة تخالف ما نعهده اليوم، وقد ذكر سيبويه ان الضاد: "ليس من موضعها شيء غيرها"[3]، والظاء صوت مما بين الأسنان احتكاكي مجهور مفخم مطبق[4]. والتبس على كثير

---

(1) ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة: 25 – 53، وفي: الفرق بين الحروف الخمسة: 157.

(2) حاول رمضان عبد التواب إحصاءها في مقدمته لكتاب " زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء فذكر منها ثلاثين كتابا، ينظر مقدمته زينة الفضلاء: 22 – 35. واستقصاها حاتم الضامن، ونبه على ما فات رمضان وعد تسعة وثلاثين كتابا في مقدمته لكتاب: الاعتماد في نظائر والظاء والضاد: 6 – 12.

(3) كتاب سيبويه: 436/4.

(4) علم اللغة العام—الأصوات:119، وعلم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: 191 ودراسة الصوت اللغوي: 280.

من الناس أمر الفصل بينهما نطقاً وكتابة، "إذ كانا حرفين قد اعتاص معرفتهما على عامة الكتاب لتقارب أجناسهما في المسامع، وأشكال أصل تأسيس كل واحد منهما"[1]، ولكل واحد من المحرفين معنى يخالف معنى صاحبه في كلام العرب، فيخالف بينهما في الخط معناهما في اللفظ[2]، فهما ليسا تنويعاً لفونيم واحد، وإنما فونيمان مستقلا يؤثر كل منهما في دلالة الكلمة التي يدخل في تركيبها. وقال محمد بن نشوان الحميري: 610هـ "اعلم ان بين الظاء والضاد فرقاً واضحا في اللفظ والمخرج والخط، فإما في اللفظ، فصميم العرب لا يخلطون بعضها ببعض ويميزون احدهما عن الأخرى فلا يقع عندهم بينهما اشتباه كما لا يشتبه سائر الحروف"[3]. ويبدو ان السبب راجع إلى تغير نطق صوت الضاد، وعدم القدرة على ضبطه فاختلط بأصوات أخرى قال ابن الجزري 833 هـ: "والضاد انفرد بالاستطالة وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فان السنة الناس فيه مختلفة وقل من يحسنه، فمنهم من يخرجه ظاء، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مخففة، ومنهم من يُشِمُّه الزاي"[4] ولكن اختلاطه بالظاء هو الغالب لذلك دأب العلماء في كل العصور في التفريق بين الحرفين لان في اختلاطهما افاسداً للغة وتغييرا لنظامها. فرغبوا في إحصاء الكلمات بالحرفين، للفصل بينهما، ولأبي حيان الأندلسي: 745هـ رسالة حاول فيها وضع ضوابط للتفريق بين ما جاء بالضاد والظاء، وأراد ان يضع للمفردات معجما يحصى فيه موادهما قال: "وعددت في كل حرف ما فيه من المواد، وجمعت ما تشتت من

(1) الفرق بين الضاد والظاء (للصاحب بن عباد): 3.

(2) الفرق بين الضاد والظاء (لأبي القاسم الزنجاني): 19 .

(3) رسالتان في الفرق بين الضاد والظاء، رسالة محمد بن نشوان الحميري: 3 .

(4) النشر في القراءات العشر: 219/1، وينظر دروس في علم الأصوات العربية: 84 – 85 .

الشمل، فما له قانون فاكتفيت بذكر قانونه عن حصر إفراده، وما لا قانون له أتيت بجميعها"[1]، والحق ان فكرة وضع قانون سبقه إليها البطليوسي على ما بينت، وهناك من الأمثلة في العربية ما يجيء بالحرفين في معنى واحد: كقولهم: "حَظَلَتْ النخلةُ إذا اعتراها فسادُ في أُصول سَعْفها"[2]. ومنه ما يقال بالضاد والظاء، والظاء أجود مثل:"العَوّادُ يَنُظُّ عودَه"[3]، فان كان هذا موجودا في لغة واحدة، فواضح إنها لم تجعل للخلاف بين الصوتين قيمة تمييزية، وفي كلام العرب أيضا أمثلة يلمح منها أنهم اعتمدوا على تقارب الصوتين للتفريق بين معنيين متقاربين فمن ذلك العضُّ والعظُّ، فالعَضُّ بالضاد أخْذُ الشيء بالأسنان والشدُّ بها عليه، وأما العَظّ بالظاء فمن اشتداد الزمان والحرب يقال: عظهم الزمان إذا اشتد عليهم وأَثّرَ فيهم[4]، ويبدو ان المعنى الأول، وهو الشد على الشيء بالأسنان هو الأصل "وكل شيء ضاق على شيء فعقره سواء كانت له أسنان، أو لم تكن فقد عضه كالقيد والقتب ونحوه":[5]. فهذا هو المعنى المادي فلما نقلوه مجازا إلى شدة الزمان، وضيق الحرب جعلوه بالظاء فرقاً بين المعنيين المتقاربين كما فرقوا بالحاء والخاء، بين النضح والنضخ، وبالقاف والخاء بين القضم والخضم لتقارب المعنى[6]، جاء في اللسان: "العَظُّ الشدة في الحرب، وقد عظّته الحرب بمعنى عَضَّتْه، وقال بعضهم: العظُّ من الشدة في الحرب كأنّه من عضِّ الحرب ولكن يفرق

(1) رسالتان في الفرق بين الضاد والظاء، رسالة أبي حيان الأندلسي: 105.

(2) رسالتان في الفرق بين الضاد والظاء، رسالة الحميري: 112 .

(3) الفرق بين الضاد والظاء (للصاحب بن عباد): 14 .

(4) الاعتماد في نظائر الضاد والظاء(لابن مالك) :44،وينظر:زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء: 100 .

(5) الفرق بين الضاد والظاء (لأبي القاسم الزنجاني): 20 .

(6) ينظر الخصائص: 1/ 157 .

بينهما كما فرق بين الدَّعث والدَّعظ لاختلاف الوضعين وقال أبو سعيد: العظاظ والعضاض واحد، ولكنهم فرقوا بين اللفظين لما فرقوا بين المعنيين[1]، والقول الأول قول الخليل كما في العين[2]، ويقولون: فاظَ أي مات ولا يقال فاضَ بالضاد إلا للاناء، ومن قال ذلك للنفس: قال فاضَتْ نفسُهُ شبيهاً بالاناءِ[3].

وهناك كتب في الفرق بين حروف لا تجمعها علاقة في المخرج ولا في الصفة، وردت أسماؤها في كتب الطبقات والتراجم مثل:

(1) كتاب الفرق بين الراء والغين لمحمد بن علي بن عبد الله الحلي: 561هـ ذكر في الوافي بالوفيات[4]، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة[5]، وبغية الوعاة[6]، وكشف الظنون[7]، ومعجم المؤلفين[8].

(2) الدرر المكللة في الفرق بين الحروف المشكلة: لمحمد بن مكي بن محمد الأنصاري: 565هـ، ذكر في كشف الظنون[9]، ومعجم المؤلفين[10].

(3) إزالة المراء في الغين والراء لأبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله

---

(1) لسان العرب (عظظ): 447/7، والمحكم: 40/1 .

(2) العين: 78/1 .

(3) الكامل: 347/1 – 348، وينظر: الاقتضاب: 226/2، والتهذيب (فاض): 80/12، واتفاق المباني وافتراق المعاني: 100.

(4) الوافي بالوفيات: 155/4.

(5) البلغة في تاريخ أئمة اللغة: 236 .

(6) بغية الوعاة: 182/1.

(7) كشف الظنون: 1255/2 .

(8) معجم المؤلفين: 23/11 .

(9) كشف الظنون: 749/1 .

(10) معجم المؤلفين: 49/12.

المعروف بابن الدهان النحوي: 569هـ، ذكره ياقوت[1]، والسيوطي[2]، حاجي خليفة[3]، وهو في الوفيات الراء فقط[4]

(4) الفرق بين الراء والعين لأبي الفضل احمد بن علي بن الفضل الدمشقي (؟) ذكره ابن خير الاشبيلي وقال: "حدثني به القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله عن مؤلفه[5].

و. كتب فرق لا نعرف عنها سوى أسمائها:

وأريد ان اذكر هنا مجموعة من الصفات، أو الرسائل، ورد ذكرها في كتب السير والطبقات باسم (الفرق) من غير إشارة إلى نوع الفرق الذي عالجته، ولم اعثر على مصدره يصفها أو يأخذ منها، غير ان جماعة من المحدثين جعلوا قسماً منها من كتب الفرق بين أعضاء الجسم في الإنسان والحيوان، وقد يكون هذا صحيحاً، أو قد يصدق على قسم منها في الأقل، غير ان القطع في مثله يحتاج إلى حجة اقوي، ودليل أكد من مجرد كون اسم الكتاب في الفرق، وقد أشَرْت من قبل إلى ان اسم الفرق عام يضم انواعاً تنسجم مع سعة الظاهرة وتنوعها، وهذه الكتب هي:

1. كتاب الفرق لأبي زياد بن عبد الله بن الحر الكلابي قال القفطي: "قدم بغداد أيام المهدي.. فأقام أربعين سنة، ومات بها.."[6]، وقد ذكر الكتاب،

---

(1) معجم الأدباء: 11/ 219 .

(2) بغية الوعاة: 587/1 .

(3) كشف الظنون: 72/1 .

(4) وفيات الأعيان: 382/2 .

(5) فهرسة ابن خير: 385 .

(6) انباه الرواة: 73/4 و 121، وتوفي المهدي سنة / 169 هـ .

باسم الفرق بين الفهرست[1]، وأنباه الرواة[2]، وإيضاح المكنون[3]، وهدية العارفين[4]، وسماه البغدادي في خزانة الأدب: (الفروق)[5]. ولعله اطلع عليه وان لم يصرح بذلك .وقد عده جماعة من الدارسين في كتب الفرق في تسمية الأعضاء، واختلافها في الإنسان والحيوان[6]، وربما يكون هذا موضوعه، غير إني لا اجزم به لما ذكرته آنفا من عدم كتابه العنوان في تحديد غرض المؤلف.

2. كتاب الفرق لأبي موسى عبد الله بن عبد العزيز البغدادي، الضرير ذكره السيوطي في البغية، قال عن مصنفه كان مودباً لولد المهتدي المتوفى سنة 256هـ وانه حدث عن احمد بن جعفر الدنيوري[7]، 289 هـ، وذكر الكتاب من المحدثين حسين نصار[8]، وخليل العطية[9]، وعداه في كتب الفرق بين أعضاء الإنسان والحيوان، اعتماداً على عنوانه.

3. كتاب الفرق لأبي اسحق إبراهيم بن السري الزجاج 311هـ، ورد اسمه في الفهرست[10]، ومعجم الأدباء[11]، وأنباه الرواة[12]، ووفيات الأعيان[13]،

---

(1) الفهرست: 50 .

(2) انباه الرواة: 121/4 .

(3) إيضاح المكنون: 318/2 .

(4) هدية العارفين: 535/2.

(5) خزانة الأدب: 466/6 .

(6) ينظر: مقدمة كتاب الفرق لثابت: 210، ومقدمة كتاب الفرق (لابن فارس): 42، ومقدمة كتاب الفرق (لقطرب): 24، وكتب خلق الإنسان: 18 .

(7) بنية الوعاة: 49/1.

(8) دراسة لغوية: 182 .

(9) كتاب الفرق (لقطرب) ، مقدمة المحقق: 28 .

(10) الفهرست: 66 .

(11) معجم الأدباء: 151/1 .

(12) انباه الرواة: 165/1 .

(13) وفيات الأعيان: 49/1 .

وطبقات المفسرين للداودي[1]، وكشف الظنون[2]، وهدية العارفين[3]، وقد ذكره قسم من المحدثين، ولاسيما من عني منهم بتحقيق كتب الفرق، في كتب الفرق التي عنيت بفروق تسمية الأعضاء بين الإنسان والحيوان[4]، ولا يمكن القطع بذلك، فان الكتاب لم يصل ألينا، واسمه في نزهة الالباء: الفرق بين المذكر والمؤنث[5].

4. كتاب الفرق لأبي بكر محمد بن عثمان بن مُسِح الشيباني المعروف بالجُعْد من أصحاب ابن كيسان (ت بعد سنة 320هـ)، وقد ذكر الكتاب جمع من المترجمين[6]، من غير وصف ينفعنا في تبين نوع الفرق الذي قصده مؤلفه، وقد سلكه جماعة من المحدثين في كتب فروق الأعضاء بين الإنسان والحيوان[7].

5. كتاب الفرق لأبي الطيب محمد بن احمد بن إسحاق الوشاء 325هـ ورد اسمه بين مصنفات الوشاء في مصادر كثيرة[8]، ولا نعرف عنه سوى انه واحد من كتب الفرق، ومع ذلك أثبته غير واحد من المحدثين مع كتب اختلاف تسمية

(1) طبقات المفسرين (للداودي): 10/1 .

(2) كشف الظنون: 1435/2 .

(3) هدية العارفين: 5/1 .

(4) ينظر: مقدمة كتاب الفرق (لثابت): 10، ومقدمة كتاب الفرق (لابن فارس): 42. ومقدمة كتاب الفرق (لطقرب): 26، ودراسات لغوية: 184، وكتب خلق الإنسان: 21 .

(5) نزهة الالباء في طبقات الأدباء: 244 .

(6) ينظر في الفهرست: 90، وأنباه الرواة: 269/1، و 184/3، ومعجم الأدباء: 250/18، وبغية الوعاة: 171/1، وطبقات المفسرين للداوي: 193/2. وهدية العارفين: 29/2 .

(7) دراسات لغوية: 184، ومقدمة كتاب الفرق (لابن فارس) 42 – 43 ،ومقدمة كتاب الفرق (لثابت): 10، ومقدمة كتاب الفرق (لقطرب): 26، وكتب خلق الإنسان: 21 .

(8) الفهرست:93،ومعجم الأدباء:133/17،وابناه الرواة:62/3،والوافي بالوفيات:33/2، وبغية الوعاة: 18/1.

أعضاء الجسم ووظائفه بين الإنسان والحيوان[1].

6. كتاب الفرق لأبي بشر احمد بن إبراهيم بن احمد بن معلى القمي، قال ابن النديم :"قريب العهد، توفي بعد الخمسين[2]، يريد بعد سنة 350هـ، وقد ذكر الكتاب الطوسي في الفهرست[3]، وياقوت[4] وقالا: "هو كتاب حسن غريب "ولا شك في ان وصف الكتاب بهذه العبارة يدل على اعجاب الدارسين به واستحسانهم لمنحها، ولم يصل ألينا لنقف على حقيقة موضوعه، ونتبين صفة الحسن والغرابة فيه.

7. كتاب الفروق لأبي الفتح عثمان بن حني: ذكرته فيما تقدم، وقلت تفرد بذكره ياقوت[5]، وقد عده قسم من الدارسين في كتب الفرق في تسمية الأعضاء والوظائف[6]، وفي كتاب المخصص الجزء الخاص بالحيوان تقول كثيرة عن أبن جني[7]، ذهب خليل العطية إلى إنها منقولة عنه[8]، وقد يصدق هذا على قسم منها، غير انه لا يصح الجزم هنا، فان ابن سيدة لم ينص على انه ينقل من كتاب الفروق لابن جني وقد نقل في هذا الباب عن علماء لم يعرف لهم تصنيف في الفروق، وفيما نقله عنه مواد صرفية ولغوية لا علاقة لها بموضوع كتب الفرق، وربما لا تكون المادة المتصلة بأسماء الحيوان مأخوذة

(1) دراسات لغوية: 184، ومقدمة كتاب الفرق (لابن فارس) 42 – 43 ومقدمة كتاب الفرق (لثابت): 10، ومقدمة كتاب الفرق (لقطرب): 26، وكتب خلق الإنسان: 21.

(2) الفهرست: 347، وينظر: الأعلام: 82/1 .

(3) الفهرست: (للطوسي): 54 .

(4) معجم الأدباء: 225/2.

(5) معجم الأدباء: 113/12 .

(6) ينظر: دراسات لغوية: 184، وكتب خلق الإنسان: 22، وكتاب الفرق (لقطرب) مقدمة المحقق: 27 .

(7) المخصص: مج 2 س 8 / 35 – 45، 66، 77...الخ.

(8) كتاب الفرق (قطرب) مقدمة المحقق: 27.

عنه أيضا، فقد أحال الباحث على ما نقله ابن سيدة عن ابن حني ظناً منه ان المادة المنقولة من كتاب الفرق وهي قوله: "والأنثى سيدة ان جني: وسيد انه قال، وهذا يدل على قلة حلفهم بالألف والنون، ووجه الدلالة منه ابن التاء في نحو: هذا إنما تلحق نفس المثال المذكر فرقا نحو وذئبه، وثعلب وثعلبة، وعليه باب قائم وقائمة، وتراهم كيف قالوا: سيدة وسيدانة"[1].

والصحيح ان ابن سيدة اخذ هذا الكلام بنصه من كتاب "المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة"[2]، وليس من كتاب الفروق، ولعلنا نستطيع ان نرجع نصوصا أخرى من هذه المادة المنقولة إلى مصادرها من كتب ابن جني لو قصدنا ذلك.

8. كتاب الفرق لأبي الجود القاسم بن محمد بن رمضان العجلاني (كان في زمن ابن جني)، وقيل توفي سنة 400هـ، ذكر كتابه هذا كثير من المترجمين[3]، ولم يزيدوا على ذكر اسمه شيئا، وقد ذكره قسم من الدارسين المحدثين في الكتب التي عنيت بفروق التسمية واختلافها في الأجناس المختلفة[4].

9. كتاب الفرق لأبي الفضل محمد بن أبي غسان البكري: تفرد بذكره ابن النديم[5]، ولم يشر إلى سنة وفاته، كما ترجم له القفطي، ولم يذكر الكتاب، وإنما ذكر له كتاباً في النح[6]، وأثبته قسم من المحدثين في كتب

(1) المخصص: مج 2 س 8 /66.

(2) المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: 34 .

(3) الفهرست (لابن النديم): 92، ومعجم الأدباء: 5/17، وأنباه الرواة: 28/3 وبغية الوعاة: 162/2، وإيضاح المكنون: 318/2 .

(4) دراسات لغوية: 184، ومقدمة كتاب الفرق (لثابت): 10، ومقدمة كتاب الفرق (لقطرب): 27، ومقدمة كتاب الفرق لابن فارس: 42 .

(5) الفهرست (لابن النديم): 94 .

(6) انباه الرواة: 26/1.

فروق الأسماء والصفات والأحداث[1]، مع إننا لا نعرف عن الكتاب شيئاً ينفعنا في تعيين موضوعه.

ومن الجدير بالذكر ان خليل العطية في مقدمته لكتاب (الفرق) لقطرب[2]، ونهاد حسوبي في دراسته لكتب (خلق الإنسان)[3]، ذكر كتاباً في الفروق لأحمد بن أبي عبد الله بن محمد الرقي، اعتماداً على ما ذكره ياقوت[4]، ولكنهما لم يتحققا من عبارة ياقوت عن الكتاب والمصنف، ولقد وددت التثبيت من ذلك والوقوف على حقيقة هذا الكتاب، فاتضح لي ان اسم المؤلف ولقبه مختلف فيهما اختلافا كبيراً فهو في الفهرست لابن النديم أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي[5]، وفي الفهرست للطوسي احمد بن محمد بن خالد البرقي[6] ويبدو ان الاضطراب في اسمه بسبب خلطه، بولد له أمه احمد ذكره ابن النديم بعده ونسب إليه مجموعة من الكتب[7]، ويبدو ان لقبه (البرقي) وليس الرقي، وما ورد في معجم الأدباء تصحيف لان ياقوت ذكر في ترجمته ان جده خالداً هرب إلى برقة[8]، وقد اجمع هؤلاء المترجمين على انه صنف كتباً كثيرة منها كتاب (المحاسن) وان هذا الكتاب يحتوي على سبعين كتاباً ونيف أو ثمانين كتاباً، وقد زيد في مواد الكتاب ونقص،

---

(1) مقدمة كتاب الفرق لثابت: 10، ومقدمة كتاب الفرق (لقطرب): 27 وكتب خلق الإنسان: 24.

(2) كتاب الفرق (لقطرب) المحقق:29 .

(3) كتب خلق الإنسان: 25 .

(4) معجم الأدباء: 132/4 .

(5) الفهرست (لابن النديم): 276 .

(6) الفهرست (للسيوطي): 44 .

(7) ينظر: الفهرست (لابن النديم): 277 .

(8) معجم الأدباء: 132/4، وينظر: الأعلام: 195/1.

ثم سردوا طائفة من أسماء هذه الكتب التي اشتمل عليها ومنها كتاب الفروق[1]، وعليه لم يفطن البحثان إلى ان كتاب الفروق باب من أبواب كتاب المحاسن، فان عبارة ياقوت على انه اشتمل على مجموعة من الكتب أي على أبواب أو فصول في مصطلحات أهل زماننا، وكذلك وقع الوهم في فهارس معجم الأدباء، إذ عدت أبواب كتاب المحاسن التي أوردها ياقوت، وهي كثيرة تزيد على الثمانين كلها كتباً مختلفة للمصنف[2]، ومما يذكر ان كتاب المحاسن مطبوع في النجف سنة 1384هـ ـ 1964م، وقد نسب إلى احمد بن محمد بن خالد البرقي، وهو يضم احد عشر كتاباً فحسب، تطابق عناوينها قسماً مما ذكره ياقوت، من مجموعة كتب كتاب المحاسن وقد طبع مرتبا على شكل كتب منفصلة في كتاب واحد[3]، ولكن ليس بينها كتاب أو باب باسنم الفروق، مما يدل على ان كتاب المحاسن لم يصل الينا كاملا.

ز. فروق المتصوفة والمتكلمين والفقهاء:

ذكرت فيما مضى ان الصوفية والمتكلمين والفقهاء وغيرهم شاركوا علماء اللغة بحثهم الدلالي، والخوض في مسالة اللغة الكبرى، وهي علاقة اللفظ بمعناه على اختلاف علومهم وتعدد مذاهبهم، وتنوع غاياتهم، وقد صنف قسم منهم كتباً تحمل اسم (الفرق) أو (الفروق) ورأيت ان استعرض عددا منها استكمالا للبحث وإتماما لأنواع الفروق، وهي ليست فروقا لغوية، ولكن علاقتها بفروق اللغة كبيرة، فان مصنفيها اعتمدوا في التفريق بين الحدود والأحكام، والمصطلحات والألفاظ الخاصة التي يكثر دورانها في مباحثهم على معانيها اللغوية، فالمصطلح

---

(1) ينظر: الفهرست (لابن النديم): 276 – 27، والفهرست (للطوسي): 44 – 45، ومعجم الأدباء: 133/4 – 135 .

(2) معجم الأدباء، فهرست الكتب المصنفة، الفهارس: 13/20 – 14 .

(3) ينظر: المحاسن: 3، 15، 35، 57، 95....الخ ومعجم الأدباء: 133/4 – 134.

عند الفقهاء أو الأصوليين أو الحكماء أو المناطقة مفردة كان لها معنى لغوي في الأصل ثم نقلت عرفا إلى معنى أخر، كما فصلوا بين أعمال تكون صورتها واحدة، وحقيقتها مختلفة متباينة، كالرشوة والهدية، والجود والسرف، والثقة والغِرة[1]، لئلا تختلط في نظر الناس، ولا يفوتني ان أشير إلى ان من هؤلاء العلماء من صنف في اللغة والنحو، أو غير ذلك من فروع الدراسة اللغوية، يعرف هذا من وقف على مصنفاتهم في كتب الطبقات والتراجم، فان العالم العربي لم يقتصر على علم بعينه، وان تخصص فيه أو عرف به، ولذلك كانت مصنفاتهم في الفروق التي تتصل بعلومهم مشتملة على تعريف لغوي يبدون منه، ويستندون إليه وأريد ان استدل على ذلك بمثل اقتبسه من احد هذه الكتب.

قال القرافي: 684هـ في كتابه الفروق "فرقت العربي بين فَرَق بالتخفيف، وفرَّق بالتشديد الأول: في المعاني، والثاني: في الأجسام، ووجه المناسبة فيه ان كثرة الحروف عند العرب تقتضي كثرة المعنى، أو زيادته أو قوته، والمعاني لطيفة والأجسام كثيفة فناسبها التشديد، وناسب المعاني التخفيف، مع انه قد وقع في كتاب الله تعالى خلاف ذلك، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ (البقرة: 50)، وهو جسم .... وجاء على القاعدة قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ (النساء: 130)، ومقتضى هذه القاعدة، ان يقول السائل: افرق لي بين المسالتين، ولا يقول فرق لي"[2]. ومن هذه الكتب التي وردت موسومة باسم الفرق، أو ما أشبه في الاشتقاق ومصنفات شغلت بالبحث في معاني أسماء الله سبحانه التي تدل على ذات واحدة باعتبار تباين صفاته عز وجل كالرحمن، والعزيز، والقدير، والملك، وغيرها ـ والقياس لا مدخل له في أسمائه تعالى، وان الأصل التوقف الوارد

(1) ينظر: الروح (لابن قيم الجوزية): 230، وما بعدها .

(2) الفروق (القرافي): 4/1 .

في الكتاب والسنة[1]، والصفة هنا تحمل دلالة خاصة، قال أبو هلال: "الفرق بين الوكيل في صفات الله تعالى، وبينه في صفات العباد ان الوكيل في صفات الله بمعنى المتولي القائم بتدبير خلقه لأنه مالك لهم رحيم بهم، وفي صفات غيره إنما يعقد بالتوكيل"[2]، ومن هذه الكتب التي فرقت بين هذه الصفات كتاب"الفاروق في الصفات"[3] لعبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري: 481هـ، وكتاب "الفاروق في الصفات"[4] أيضا لإسماعيل بن عبد الرحمن النيسابوري: 449هـ، أما الفروق الخاصة بمعاني الصوفية فقد ذكروا منها كتاب "الفرق بين الإخلاص والصدق "لأبي القاسم الجُنَيد بن محمد الجُنَدي القواريري الخزاز[5]: 253هـ، وكتبا لأبي عبد الله محمد بن علي بن الحسين المعروف بـ الحكيم الترمذي: 320هـ وأشهرها كتاب "الفروق "وصفة الكبسي: 681هـ بقوله :"لا باس به بل ليس في بابه مثاله، يفرق فيه بين المداراة والمداهنة، والمحاجة والمجادلة، والمناظرة والمغالبة، وهلم جرا من أمور متقاربة المعنى"[6] وما زال الكتاب مخطوطاً[7]، حصلت على صورة منه تقع

---

(1) ينظر: عيون المناظرات، 278، وينظر: شرح أسماء اله الحسنى: 7 وما بعدها .

(2) الفروق اللغوية: 170 .

(3) ذكر في العبر في خبر من غبر: 297/3، وطبقات المفسرين للسيوطي: 47 و وطبقات المفسرين للداودي: 250/1، وينظر: معجم المؤلفين: 133/6 .

(4) معجم المؤلفين: 276/2 .

(5) ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: 56/4 وقال: منه نسخة خطية في مكتبة شهيد علي باشا برقم: 1374 : 13 .

(6) طبقات الشافعية: 294/2، وينظر: فتاح السعادة ومصباح السيادة: 281/2 ـ 282.

(7) ذكر بروكلمان ان منه نسخة خطية في مكتبة أبا صوفيا: 1975، وفي مكتبة اسعد 5/1479 وفي متحف الأوقاف ألان، وباريس أول: 5/5018، وتاريخ الأدب العربي: 71/4 وزاد محقق بيان الفرق بين الصدر والقلب "في مقدمته 24 انم منه نسخة في مكتبة الإسكندرية برقم: 33 فقه وأخرى في مكتبة وحيد باشا بتركيا برقم: 2251 .

في سبع وعشرين ومائة صفحة[1]، ويذكر كوركيس عواد ان نسخة المكتبة الوطنية بباريس جاءت باسم"الفروق ومنع الترادف"[2]، ولم ترد عبارة ومنع الترادف في مصورتي واستبعد ان تكون هذه العبارة مع وضع المصنف فهي من تزيد النسُّاخ، فالترادف لم يعرف في عصر الترمذي بمعنى تساوي المعنى واتفاقه، وإنما كان يعني التقارب لا غير والكتاب يشتمل على تسعين وستة فروق عني فيها المصنف بتوضيح مفاهيم عامة دينية واجتماعية وفكرية، ولذلك نقل بروكلمان عن رينز ان فروق الترمذي تخص الفروق الروحية الباطنية بين الأعمال المتساوية في الظاهر[3]، ومع ذلك فان المعنى اللغوي دليل في الوصول إلى غرضه في التفسير والتحليل ولهذا كان خط الكتاب من اللغة كبيرا، وغالبا ما يعرض المصنف المعاني التي يشرحها على معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشَريف، وتجدر الإشارة إلى ان الزبيدي ذكر فروق الترمذي في جملة مصادره في مقدمة التاج[4]، وكتاب يقتبس منه في معجمات اللغة، وتتسرب مادته إلى مصادرها لابد ان تكون عنايته بدلالة الألفاظ كبيرة، ولا باس ان أورد هنا مثلا يدل على ذلك، قال الترمذي في أول الكتاب، "الفرق بين المدارأة والمداهنة، المدارأة فعل لطيف ممزوج بصلابة وإنما سميت مدارأة الأحوال، وهو مشتق من الدرء مما يدرأ يدفع بعضه ببعض من قوله عز وجل ((وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا)) (البقرة: 72) أي اختلفتم، فالتداري تلوين الأحوال بالفرق مرة ثم الصلابة، ثم الفرق حتى يصل بين الرفقين بالصلابة، وكذلك المداهنة على تلوين الأحوال، والترفق في الأمور، والتلطف لها حتى يصل بعضها ببعض وهو: قوله تعالى ﴿ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ (الرحمن: 37) فإنما شبه السماء بالورد لتورده

(1) هي نسخة مكتبة الإسكندرية حصلت عليها بمساعدة احد الإخوان الذين يدرسون هناك.

(2) أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم: 176 .

(3) تاريخ الأدب العربي: 71/4 .

(4) تاج العروس: 4/1 .

وبدري الزيت لتكونه بحمرة، ومرة بخضرة، ومرة بصفرة، فهكذا صنف المداهن والورد، فالمداراة فعل قد ندب الله العباد إليه، ورضي بها، والمداهنة نهي عنها مذمومة في الشريعة، قال تعالى: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ (القلم: 9) فكلاهما مستعمل فيه الفرق والتطلف إلا ان بينهما فرقاً[1]، ويفرق الترمذي غالبا بين ما يحتاج إلى تمييزه مثل: الحاجّة والمجادلة، والرحمة والرقة، والكمال والتمام، والتخويف الوعيد[2]، وقد فرق بين ما هو واضح لا يحتاج إلى تمييز كالتواضع والتصنع، والكسب والجمع، والحيرة واليأس، والنجوى والنداء[3]، وغير ذلك مما تتشابه مظاهره، وتختلف الدوافع إليه، كما قد يفرق بين المسالة الواحدة في حالتين مثل "الفرق بين التمني للموت شوقاً أو برما، والفرق بين الصمت توقياً وبين الصمت تكبرا وعيا[4]، وقد فرق بين مصطلحات بلاغية ونحوية، كتفريقه بين الفصاحة، والطلاقة والنسب واللقب[5] قال في الفصاحة والطلاقة :"والفصاحة لعبد جمع الله له اللغة علما فهو بحدة ذهنه، وغزارة علمه باللغة حدود الكلام، فتلك بلاغته، فيوجز الكلام فيجمع الكلم في كلمة واحدة، فمن أراد ان ينظر إلى أفصح الفصاحة، والى ما يحار فيه البصر نظرا فلينظر إلى فصاحة القرآن ووجازته، وجمع الكلام في كلمة باوحز الكلام، والطف المعاني والطلاقة لبعد مفتون تفنن في علم غرائب العرب حتى مرن عليها لسانه وذهنه، فانطلق لسانه بالتكلم بها، فانفتحت عليه ينابيعها على قلبه، فهو يشقق الكلام تشقيقاً[6]، وقد اختلف الدارسون في دلالة

---

(1) الفروق (للترمذي): خ: ق: 1.

(2) نفسه:: 10، 19، 66، 68 .

(3) الفروق (للترمذي): 22، 23، 32، 49 .

(4) نفسه: 58، 92 .

(5) نفسه: 75، 91 .

(6) نفسه: 75 – 76 .

التحسس والتجسس هل هما بمعنى أم مختلفان[1]، ولكن الترمذي يفرق بينهما، ويذكر لكل منهما مفهوما مختلفا عن الأخر قال: "فالتحسس طلب إخباره شفقة وحدباً ونصحاً واحتياطاً كأنَّه يريد ان يتعرف خبر أخيه المسلم ... والتجسس: ان تفتش عن أخبار مطوية مكروهة ان يعلم بها فتستخرجها بفتشك لهتك الستور، والكشف عن العورات والمساوئ فهذا تجسس"[2]، وهكذا اشتمل كتاب الترمذي على فوائد معنوية تنفع الدارس الذي يريد الحصول على دلالة محددة لما ورد فيه من أفكار ومعان، وللترمذي أيضا كتاب "بيان الفرق بين الصدر والقلب، والفؤاد واللب، وهو مطبوع بتحقيق: نقولا هير سنة: 1958م قسم فيه الترمذي هذه الألفاظ على أربعة مقامات، ربطها بأربعة معان تتصل بها، وتستقر فيها وهي الإسلام، والإيمان، والمعرفة، والتوحيد[3]، وبهذا يكون غرض المؤلف في تأمل هذه المعاني واسعاً متصلا بأمور الإيمان والعقيدة، وله أيضا كتاب (الفرق بين الآيات والكرامات) ما زال مخطوطاً[4]، ومن فروق المتصوفة أيضا كتاب (الفرق بين علم الشريعة والحقيقة) لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى السلمي: 412هـ وهو مخطوط أيضا[5]، ومن هذه المصنفات: كتاب (الفرق ما بين الدهر والزمان، والكفر والإيمان)[6] لمحمد بن المجلي بن الصائغ الجزري: 580هـ، و(الفرق بين

---

(1) ينظر: الإبدال (لابن السكيت): 79، والتهذيب (حس): 409/3، واللسان (حسس): 50/6، والقاموس المحيط: 214/2.

(2) الفروق (للترمذي) خ ق: 40 — 41 .

(3) بيان الفرق بين الصدر والقلب والفؤاد واللب: 28 — 29 .

(4) ذكر بروكلمان ان منه نسخة خطية في مكتبة إسماعيل صائب برقم: 7/1571، ينظر تاريخ الأدب العربي: 73/4، ومقدمة بيان الفرق بين الصدر والقلب: 14 .

(5) ذكر بروكلمان ان منه نسخة خطية في مكتبة أيا صوفيا برقم:2/4218، ينظر تاريخ الأدب العربي: 85/4.

(6) ذكرها ابن أبي اصيبعة في عيون الأنباء في طبقات الأطباء: 324/1، والصفدي في الوافي بالوفيات: 384/4، والبغدادي في هدية العارفين: 100/2 ،وإيضاح المكنون: 100/1.

الصوفي والفقيه)[1]، لمحمد بن إبراهيم بن احمد الفيروز أبادي: 622هـ، و(الإيمان ووجوهه وفرق ما بينه وبين الإسلام)[2] لأبي محمد عبد العزيز عبد السلام بن أبي القاسم السلمي 660هـ والفرق بين الملك والنبي، والشهيد والولي[3] لمحمد بن عمر لن مكي الشافعي المعروف بابن المرخل وابن الوكيل: 716هـ، وكتاب (توضيح البرهان في الفرق بين الإسلام والإيمان)[4]، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن احمد: 1033هـ و (التفقيه في بيان الفرق بين الصوفي والفقيه)[5]، لشيخ بن جعفر الصادق باعبود الحضرمي النقشبندي: 1161هـ و(التفصيل في الفرق بين التفسير التاويل)[6]، لحامد بن علي بن إبراهيم من علماء القرن الثاني عشر الهجري).

ومن كتب الفروق الفقهية التي ألفها علماء ذكرت كتب التراجم أنهم فقهاء، كتاب (الفروق)[7] لأبي الفضل محمد بن صالح الكرابسي السمرقندي: 322هـ، وكتاب (الفروق)[8]، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن حيوية

---

(1) ذكر في شذرات الذهب: 101/5، وهدية العارفين: 100/2، وإيضاح المكنون: 562/1 .

(2) ذكر في طبقات المفسرين للداوودي: 314/1 .

(3) ذكر في الوافي بالوفيات: 264/4، وفوات الوفيات: 13/4، وطبقات الشافعية للسبكي: 36/6، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: 264/4، وكشف الظنون 1109/1، وهدية العارفين: 143/2، ومعجم المؤلفين: 94/11 .

(4) ذكر في خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: 159/4، ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية: ينظر فهرس مخطوطات دار الكتب: 168/2 .

(5) ذكره البغدادي في هدية العارفين: 420/1، وإيضاح المكنون: 312/1 .

(6) ذكر في سلك الدرر في أعيان اقرن الثاني عشر: 12/3 .

(7) من الكتاب نسخة خطية في مكتبة (سراي: 1181 رقم 1) ومكتبة نور الدين برقم 106 فقه) ينظر: تاريخ الأدب العربي (بروكلمان): 267/3 .

(8) ذكر في وفيات الأعيان: 250/2، وفي العبر في خبر من غبر: 188/3، وطبقات الشافعية للكبسي): 73/5، وطبقات الشافعية (لابن قاضي شهبة): 211/1 وطبقات المفسرين (للداودي): 254/1، وشذرات الذهب: 261/3، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة: 294/2.

الجويني: 428هـ، وكتاب (الأجناس والفروق) [1] لأبي العباس احمد بن عمر الناطقي: 446هـ، وكتاب (الوسائل في فروق المسائل)[2] لأبي الخير سلامة بن إسماعيل بن جماعة المقدسي: 480 هـ، وكتاب (الكفاية في الفروق)[3]، لأبي عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن الحناطي: 495هـ، وكتاب (الفروق)[4]، لأبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن احمد الرؤياني: 502هـ، وكتاب (الفروق)[5] لأبي المظفر اسعد بن محمد بن الحسين الكرابيسي النيسابوري: 570هـ، وكتاب (الفروق في المسائل الفقهية)[6] لأبي اسحق إبراهيم بن عبد الواحد بن علي المقدسي العمادي: 614هـ، وكتاب (الفروق)[7] لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين السامري المعروف بابن سنينة: 616هـ، وكتاب (الفروق)[8] لبعد الله بن إبراهيم بن احمد المحبوبي: 630هـ، وكتاب (الفصول والفروق)[9] لأحمد بن محمد بن خلف المقدسي الحنبلي: 638هـ وكتاب (الفروق)[10] لأبي العباس كمال الدين احمد بن كشامب بن علي الدزماري: 643هـ، وكتاب (أنوار البروق في أنواء الفروق) لأبي

---

(1) ذكر في مفتاح السعادة: 253/2 .

(2) ذكر في طبقات الشافعية للسبكي: 22/4، وطبقات الشافعية (لابن قاضي شهبة) 245/1، وكشف الظنون: 1769/2 .

(3) ذكر في كشف الظنون: 1499/2 .

(4) ورد في مفتاح السعادة ومصباح السيادة: 317/2 .

(5) ذكر في كشف الظنون: 1257/2، ومعجم المؤلفين: 247/2 .

(6) ورد في الوافي بالوفيات: 50/5، وشذرات الذهب: 57/5، ومعجم المؤلفين: 56/1 .

(7) ذكر في التكملة لوفيات النقلة: 471/2، وشذرات الذهب: 70/5، وذكر علي الخاقاني في مخطوطات المكتبة العباسية: 55/2، ان من الكتاب نسخة خطية في المكتبة العباسية برقم 39 كتبت في القرن الثامن الهجري، في أعلى الصفحة الأولى لوحة نقشت بالذهب .

(8) ذكر في معجم المؤلفين: 16/6 .

(9) ذكره ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية: 71/2 .

(10) ذكره ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية: 100/2.

العباس احمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقرافي: 684هـ المطبوع باسم (الفروق) وذكر القرافي فيه انه صنف قبله كتاب في الفرق بين الفتاوى والأحكام.

وقد طبع بحاشيته (كتاب تهذيب الفروق)، (والقواعد السنية، في الأسرار الفقهية) لمحمد بن علي بن حسين المالكي: (؟) وكتاب (ادرار الشروق على أنواء الفروق) لأبي القاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري المعروف بابن الشاط: 723 هـ، ومن هذه الكتب أيضا كتاب (النظائر والفروق)[1]، لأبي إمامة محمد بن علي بن عبد الواحد الدكّالي المعروف بالنقاش: 763 هـ وكتاب (الفروق)[2] لأبي محمد عبد الرحمن بن الحسن بن علي الاسنوي: 772 هـ وكتاب (عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق) لأحمد بن يحيى بن محمد التلمساني: 914 هـ وهو مطبوع[3].

ولا شك في ان هذه الكتب أُلفّت تلبية لحاجة علمية اقتضتها حياة الناس وما يدور في أذهانهم من أسئلة تتصل بمسائل الشريعة، أو أفكار تتعلق بمعاني الإيمان والعقيدة .

(1) ذكر في الدرر الكامنة: 191/4 وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 132/3 . وطبقات المفسرين للداودي: 251/2، وشذرات الذهب: 431/5، ومعجم المؤلفين: 26/11 .

(2) ذكر في الدرر الكامنة: 463/2، وبغية الوعاة: 92/2 .

(3) معجم المطبوعات العربية والمعربة: 1923 – 1924 .

الفصل الثاني
الفروق في المصادر الاخرى

ليس تراث العربية في الكشف عن ظاهرة الفرق، ودراستها مقصوراً على الكتب التي وسمت باسم (الفرق) أو (الفروق)، ولهذا لا يكون الحديث عن مصادرها مكتملاً، عند الاكتفاء بما تقدم من مصنفات، فان المصادر التي ساقت أمثلة منها، أو عالجت أنماطها بطرائق عدة، وسبل متنوعة كثيرة، وان لم تحمل هذا المصطلح اللغوي، إذ اهتم علماء العربية منذ أول عهدهم بالبحث في اللغة، والحفاظ عليها، بما تمتاز به من ثروة لغوية، وفرت للعربية طاقة على التعبير، ووسَّعت قدرتها على التمييز، فكان من أبين مظاهر هذا الاهتمام العناية بمتن اللغة، والحرص على السماع من العرب الفصحاء، وترتيب المفردات على أساس وحدة المعنى أو الموضوع، عند تدوين رسائل اللغة الأولى، التي كانت نواة التأليف، في الدرس اللغوي كله، ثم نضجت فغدت معجمات كبيرة مرتبة، فجاء هذا اللون من التأليف شاهداً على ثراء هذه اللغة، وكثرة ألفاظها في المعنى الواحد لتعيينه، وتحديد مراتبه، كما انبرى دارسون كثيرون لعرض علاقة معاني المفردات، بحركاتها، أو صيغها، وأوزانها، واشتقاقها، بما اظهر دقة المتكلم العربي في استخدام اللفظ، والتصرف به لإيصال المعاني المختلفة، وأكد كثير من الباحثين ما بين الألفاظ من فروق دلالية، ولم يرتضوا هجر الألفاظ الخاصة أو التخفف منها، لئلا تضيع من العربية خصيصة من خصائصها في التخصيص، والإفصاح، والدقة، ولما كانت هذه المباحث كثيرة، لا تجمعها كتب معينة من أصول الدراسة اللغوية كان حديثي عن المصادر التي عنيت بهذه الظاهرة يتناول كتباً جمعت مادة اللغة على نظام المعاني والموضوعات، وأخرى فرقت بين مصطلحات العلوم، ومصنفات عرضت تصرف العرب في ألفاظهم، لإبراز المعاني، وتحديدها، أو جعلت الفرق أساسا مهماً من الأسس التي قامت عليه موضوعاتها، ثم استعرض أنماطا من

الدراسات التي أوردت أمثلة من الفروق، أو تضمنت تعليقات وإشارات وشرح نافعة تتصل بها.

أ ـ معجمات المعاني والموضوعات:

كانت العربية التي جمع العلماء موادها في القرون الأولى من درسهم اللغوي من أغنى اللغات ألفاظا، وأوسعها متناً، فهي لسان قوم يميلون إلى الوضوح والدقة، ويضعون للشيء أو المعنى مجموعة من الألفاظ تُعَّبر عن كل ما يتصل به. وتستقصي صفاته ومراتبه "فيكون للشيء المسمى وجوه، وصفات كثيرة، ويمكن ان يسمى بأكثر من صفة من صفاته، وان يشقق له من الألفاظ كلمات متعددة، تبعاً لتلك الوجوه والصفات"[1]، فلما تجمعت لدى اللغويين تلك الذخيرة الحية، من مادة العربية، اقتضى أمرهم معها ان يكون أيسر سبيل يسلك في تدوينها وتبويبها، ان تجمع في رسائل لغوية، تكون عنواناتها موضوعات ومعاني عامة، تمثل النواحي البارزة في حياة العرب، إذ استقل كل نوع من تلك المدونات الصغيرة بألفاظ موضوع أو جنس أو معنى، ثم تطور التأليف فيها ودرج في النمو حتى اكتسب صفة الإتقان والنضج في معجمات المعاني أو الموضوعات أو المعجمات المبوبة[2]. وهي كتب

(1) فقه اللغة وخصائص العربية: 200.

(2) تعددت الأسماء التي تطلق على هذه المعجمات لدى المحدثين فهي عنده: (معجمات المعاني) ينظر: مقدمة الصحاح ك 78، والبحث اللغوي عند العرب: 185، وبحوث ومقالات في اللغة: 144، والدراسات اللغوية عند العرب: 291، ونظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب: 50، و(المعاجم الخاصة بالموضوعات): ينظر: مناهج البحث في اللغة: 238، و(والمعجمات المبوبة): ينظر: المعاجم العربية المجنسة: 31، و (معجمات الدلالة) ينظر: محاضرات في اللغة: 2، و (المعجمات التجانسية) أو (معاجم المتوارد) ينظر: كلام العرب من قضايا العربية: 148. ومن الدارسين من يطلق على قسم منها (معاجم الأسلوب) ينظر: المجاز وأثره في الدرس اللغوي: 155. وقد عكس حسين نصار تسميتها فسماها (معاجم الألفاظ)

=

كشفت عن سعة العربية، وثروتها اللفظية، ولاشك في ان النشاط المعجمي كله يكشف عن ذلك، ولكن هذا الصنف من معجماتها اخص بتوضيح الظاهرى التي نحن بصددها، لأنه بني "في أساسه على ترتيب طوائف المعاني ترتيباً خاصاً، ثم يرصد لكل معنى منها ما يمكن ان يؤدي به من ألفاظ وتراكيب"[1]، لقد عرضت هذه الكتب مادة اللغة الفنية في ترتيب موضوعي، وأدخلت في التعريف بالمفردة عنصر الموازنة، الذي يوفر الاختيار لأداء المعنى بدقة، خلافاً لمعجمات الألفاظ التي عنيت بعرض المعاني المختلفة، على وفق مناهج عدة، وقد أدى نظام معجمات المعاني "فائدة جليلة يقدرها حق قدرها كل من مارس الكتابة أو الشعر، أو الخطابة، أو الترجمة، أو البحث العلمي"[2]، وهي بعد اسفار قيمة أطلعتنا على ما تمتلكه هذه اللغة الحية من ألفاظ لكل معنى، وكشفت عن أساليب أهلها في إطلاق اللفظ، والتعبير عن المعنى، ونحن حين نعد هذه المعجمات في مصادر الفروق لا نعني أنها خلت من المفردات التي تدل دلالة واحدة، وإنما هي تعرض في معظم مادتها منهج اللغة في توزيع الألفاظ على المعاني بدلالات مختلفة، وتعكس أوجه التقابل أو التشابه في الملامح المعنوية التي تقيمها اللغة، في مفردات المجال الواحد. وهناك ما يدل على ان العلماء الرواة كانوا يهتمون بالموازنة بين المعاني، وتوخي ما يكون بينها من فرق في إطار الاستعمال الفصيح "فكانوا يجمعون المفردات بحسب المعاني والموضوعات، أو ينظرون إلى الألفاظ التي تتفق في أكثر الحروف التي تتألف منها، وتتقارب في

=

وقال: " يحتاج الإنسان إلى هذه المدونات عندما يشرع في الكتابة فيجد في خاطره مجموعة من المعاني يعجز عن معرفة الكلمات الدالة عليها، فان القراءة في هذه المدونات تعطيه ما هو في حاجة إليه ولذا تسمى (معاجم الألفاظ) ينظر: المعجم العربي، الموسوعة الصغيرة، ع 13/8، وهي تسمية غير سديدة، لأنها تخلطها بمعجمات الألفاظ المعروفة.

(1) الأصول: 283 .

(2) نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب: 50 .

المعنى مثل: قطٌّ وقَطَع، أو مثل قدَّ وقطَّ، وقَضَم وخَضَم .."[1] ويصف (يوهان فك) منهج الأصمعي بقوله: "لم يكتف بجمع الثروة اللغوية وترتيبها فحسب، بل شرع كذلك في تعقيد الاستعمال اللغوي الدقيق للكلمات بتعريفات غاية في الدقة"[2].

وعند النظر إلى هذه المعجمات نظرة كلية نخلص إلى أنها كتب معنوية جمعت فيها المعاني المتقاربة أو المترابطة في باب واحد، مع بيان الفرق بينها أو تفرعها، أو ترتبيها، وتدرجها في الدلالة على المعنى.

ولعل أول هذه المعجمات التي خطت بهذا النوع من التأليف اللغوي خطوة متقدمة نحو الارتقاء والنضج: الغريب المصنف لأبي عبيد: 224هـ لأنه جمع شتات تلك الرسائل، وأطلق عليها الغريب المصنف، وقد اشتمل على كتب وأبواب في موضوعات كثيرة[3]، فضم ما يقرب من ثلاثين كتاباً تمثل أقسامه الأساسية، أما الأبواب فمتشعبة، متنوعة إذ يبدو ان أبا عبيد "توخى ان يستوعب معجمه معظم رسائل اللغة التي تقدمته فادخلها برمتها في كتبه وأبوابه، واتبع ترتيبها في بعض الأحيان"[4]، وكتاب الألفاظ لابن السكيت احد هذه المعجمات المهمة، وقد بنى على نظام الموضوعات أيضا، لكل موضوع باب على شكل وحدة مستقلة[5]، ومجموع أبوابه ثمان وأربعون ومائة باب، جمعت فيها ذخيرة لفظية "قوية من لهجات الإعراب الحيّة"[6]. ويبدو ان غاية ابن السكيت منه تقوم على رواية الكلام، وتوثيقه،

---

(1) مقدمة الصحاح: 51 .

(2) العربية: 98 .

(3) الغريب المصنف، ومن هذه الكتب: كتاب خلق الإنسان خ ق 2 – 59، وكتاب النساء ق 59 – 74، وكتاب اللباس ق 76 – 88، وكتاب الأطعمة: ق 88 – 110...الخ .

(4) المعجم العربي: 208/1، ورواية اللغة: 213 .

(5) ومن أبوابه: باب الغنى والخصب: 1- 16، باب الغضب والحدة: 79 – 89، وباب حدة الفؤاد والذكاء: 167 – 168، وباب الألوان: 230 – 234 .

(6) العربية: 155 .

والاحتجاج له بما يحفظ من نصوص قديمة، ولهذا اشتمل على طائفة من الغريب، فهو كتاب لغة، يصور جانباً من جهد العلماء في جمع مادة العربية، أما ما فيه وما في سابقه من غريب فالقريب جزء من ألفاظ العرب، وقد يبعث لضروريات تقتضيها الحاجة إلى المفردات. واستعمال المهجور ان كان مناسبا أفضل من استعارة الألفاظ الضرورية من لغات أخرى .

ومن هذه المصنفات كتاب "الألفاظ الكتابية"[1] لعبد الرحمن بن عيسى 320هـ، إذ جمع فيه اجناساً من ألفاظ كتاب الرسائل والداويين البعيدة عن الاشتباه والالتباس، لرغبته في ان يقدم للكتاب، وطالبي اللغة ألفاظا منتقاة تكون لهم زاداً لأنه وجد ان كُتَّاب عصره قوم أخطائهم الاتساع في اللغة، والكتاب مرتب في ستة وستين وثلاثمائة باب صغير، وضع لها عنوانات مناسبة[2]، وقد تأتي في عنوان الباب كلمة ترادف، نحو (باب ترادف البغض والحب، وباب ترادف الحسن)[3] وهو لا يريد بالترادف ان الألفاظ واحدة في معانيها، إذ ليست ألفاظ الحسن التي ذكرها وهي (النضرة والبهجة، والبسامة، والوسامة، والقسامة، والحسن، والجمال، والوضاءة) متفقة فيما تدل عليه، ويبدو ان الكتاب نال إعجاب دارسي العربية وطلابها، إذ وصفه الصاحب بن عباد (ت 385 هـ) بأنه "جمع شذور العربية الجزلة في أوراق يسيرة، فأضاعها في أفواه صبيان المكاتب، ورفع عن المتأدبين تعب الدروس، والحفظ الكثير،"[4] ويذكر معه في هذا الباب كتاب جواهر الألفاظ لقدامة بن

---

(1) من الدارسين من يسمي كتاب الألفاظ الكتابية وكتاب قدامة، الأتي بعده، (معاجم الأسلوب) ينظر: المجاز وأثره في الدرس اللغوي: 155.

(2) مثل باب: ما يختلف قوله مع اختلاف الرتب: 136، وباب الوارث والخلف: 199، وباب الليل بمعنى فلان مجرب بالأمر: 216، وباب الاتهام، 283، وباب انتهاء الليل وورود الصباح: 290 .

(3) كتاب الألفاظ الكتابية: 273، و 218 .

(4) كتاب الألفاظ الكتابية: المقدمة: 1 .

جعفر (ت: 337هـ) إذ ساق فيه مصنفه الواناً من الألفاظ المتقاربة، مرتبة ترتيباً موضوعياً، وهو كتاب أديب وناقد، اختار تحت كل عنوان الصحيح والحسن في نظره، وعرض اسجاعاً مزدوجة في كتاب "يشتمل على ألفاظ مختلفة تدل على معان متفقة مؤتلفة.. متقاربة الأوزان والمباني، متناسبة الوجوه والمعاني.."[1] وقد انتظمت مادة (الجواهر) في اثنين وسبعين وثلاثمائة باب متنوع، كل منها يتصل بناحية من نواحي الحياة[2]، وممن صنف في هذا اللون ن الكتب أبو الحسن الرماني إذ وصل ألينا من تصنيفاته كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى) وهو صغير يشتمل على اثنين وأربعين ومائة فصل، جعل كل فصل مخصوصاً بدلالة معينة[3]، على ما هو عليه منهج هذه المعجمات وقد اختلفت مواد الفصول بين ثلاث كلمات، كما في (فصل في معنى المرحوم)[4]، وأربع وعشرين كلمة كما في (فصل حوادث الدهر وصروفه)[5]، وألفاظ الرماني تترادف لأنها تجتمع على معنى واحد، من غيران تكون جميعا متطابقة أو متحدة المعنى، ولأبي الحسن ابن فراس كتاب لطيف بين هذه الكتب سماه (مُتخيَّر الألفاظ) نحله هذا الاسم لما أودعه من محاسن كلام العرب، ولم يأل جهدا في الانتقاء والتخير، ليكون عدة للشاعر والكاتب، لما حواه من ألفاظ سهلة، وتراكيب منتخبة، وذكر في مقدمته انه آثر الاختصار، وتنكب الإطالة، وان من سمت به همته إلى كتاب اجمع منه، فعليه بكتابه (الحبير المذهب)

---

(1) جواهر الألفاظ: 2.

(2) مثل باب الظهور ووضوح الأمر: 20، وباب أوصاف الممدوح: 46، وباب المسابقة ومرادفها: 109، وباب أول الأمر وآخر: 206، وباب أسماء حركات مختلفة: 377، وغيرها.

(3) مثل فصل السرور والجذل: 57، وفصل خاصمه وجادله: 64، وفصل صنف ونوع: 68، وفصل الجماعة والفرقة: 72، وفصل الرحيل: 84.

(4) الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: 58.

(5) نفسه: 68.

فانه يوفي على سائر ما ترك ذكره في (مُتخيَّر الألفاظ)[1]، والكتاب مقسوم على أربعة عشر ومائة باب تختلف طولاً وقصراً[2]، واحتج ابن فارس لقسم من الألفاظ، بشعر ونثر فصيح، وربما أطال في النصوص ولم يكتف بموضوع الشاهد[3]، كما لم يهمل الإشارة إلى ما بين بعض المفردات من فروق وان جمعها باب واحد[4]، ولا يستطيع الدارس ان يهمل في هذا المجال كتاب التخليص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري، صنفه لمعرفة: "أسماء الأشياء ونعوتها، وشرح أنواعها وفنونها التي تفتقر عامة أهل الأدب إلى علمها وتحتاج إلى اتقائها، وحفظها"[5]، والكتاب حلقة من سلسلة هذه المصنفات، "ويمثل الغاية التي انتهى إليها هذا الضرب من التأليف في اللغة"[6] في انسجام نظامه ودقة تبويبه، إذ جعله في أربعين باباً، قسَّم فيها الكون إلى كائنات عامة، ثم تصور بعد هذا التقسيم معاني عامة تتعلق بكل كائن وهو في تناول المعنى "إنما يورد الألفاظ التي تدل على ذلك المعنى في أحواله المختلفة ثم يشرحها، ويورد المترادف منها، ويثبت الفرق بين المترادف مع الشواهد"[7]، ولم يغفل الإشارة إلى الفروق التي تحدث بسبب من اختلاف الحركات أو الأوزان أو التصرف بالأصل الواحد على وجوه عدة[8].

---

(1) متخير الألفاظ: 44.

(2) ينظر باب (ألفاظ مفردة مستحسنة): 209، فهو في ثلاثين صفحة، وباب الدأب: 192، فقد ذكر فيه أربع كلمات فقط .

(3) نفسه: تنظر الصفحات: 61، 73، 78 .

(4) نفسه: تنظر الصفحات: 198، 200، 209 .

(5) التخليص في معرفة أسماء الأشياء: 1/ 1 .

(6) نفسه: مقدمة المحقق: 12/1 .

(7) المكتبة: 103 .

(8) التخليص: 1/ تنظر الصفحات: 104 و 113 و 145 و غيرها .

وكتاب أبي عبد الله الاسكافي: 421هـ واسمه (مبادئ اللغة) واحد من هذه المعجمات اللغوية، جعله مصنفه فيما يقرب من ستين باباً[1]، وافرد الخيل بكتاب خاص سلكه في ثلاثة عشر باباً[2]، وقد عُني الاسكافي عناية خاصة بإيراد الأسماء والصفات للموضوعات والمعاني التي جعلها عنوانات أبوابه والمعجم في حقيقته رسائل لغوية جمعت في كتاب واحد.

ومن معجمات المعنى الذائعة الصيت كتاب (فقه اللغة وسر العربية) لأبي منصور الثعالبي: 429هـ وقد احتوى على ثلاثين باباً ضمَّت ما يناهز ستمائة فصل[3]، من المواد اللغوية المرّتبة على وفق معانيها، ويرى محمد حسين آل ياسين ان مصطلح (فقه اللغة) فقد عند الثعالبي دلالته الواضحة التي رأيناها عند ابن فارس، فالثعالبي يتجوز كثيرا بتسمية كتاب فقه اللغة، إذ كان معجماً صغيراً لألفاظ اللغة مرتبة بحسب أبوابها ومعانيها، فهو من معجمات المعاني المختصرة[4]، وكأن الباحث يريد ان يقسر الثعالبي على فهم معين لفقه اللغة، مع ان القدماء لم يتفقوا إلى موضوعه، وليس شرطاً ان يتابع الثعالبي ابن فارس فيما أراده بهذا المصطلح، وان كان ابن فارس اقرب منه إلى ما نعرفه اليوم من مباحث هذا العلم، والحق ان من يستعرض كتاب الثعالبي يدرك انه رتب كتابه على وفق منهج واضح، وفكرة محددة، وان لفقه اللغة في ذهنه مدلولاً خاصاً، وهو تحديد معنى اللفظ، والتعريف بموقعه في الاستعمال، واعتبار الفرق بينه وبين مرادفه، ولهذا يرى عبده الراجحي ان الثعالبي

---

(1) ينظر: مبادئ اللغة: باب الليل والنهار: 12، وباب الرياح: 16، وباب الطير: 5، وباب الشجر والنبات: 16.

(2) مبادئ اللغة: 179.

(3) ينظر: فقه اللغة (الثعالبي): فصل في النبات والشجر: 370، وفصل في القلة والكثرة: 70، وفصل في ترتيب أوصاف النخيل: 161، فصل في السرعة: 190، فصل في هيئات اللبس: 207.

(4) الدراسات اللغوية عند العرب: 429.

كان واضحاً في قصره فقه اللغة على دراسة الألفاظ على ما هو واضح في القسم الأول، والبحث في الموضوعات اللغوية يحتاج إلى نفاذ بصيرة، ودقة فهم لأنه يعالج مسالة مهمة من مسائل اللغة تخص استعمال ألفاظها في موضوعاتها المأثورة عن العرب، ولهذا يقول ابن خلدون (ت: 808 هـ): "ثم لما كانت العرب تضع الشيء على العموم، ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظا أخرى خاصة بها، فرَّق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال، واحتاج إلى فقه في اللغة عزيز المأخذ ... واختص بالتالي في هذا المنحى الثعالبي، وافرده في كتاب له سمّاه فقه اللغة ...."، فموضوع الكتاب إذن في جانب من فقه اللغة، يعالج تقسيم الألفاظ، وترتيبها على المعاني، ولهذا وصفه امجد الطرابلسي قائلا: "ولا شك في ان مثل هذا الكتاب الثمين لا يمكن ان يصدر إلا عمن فَقِهَ اللغة العربية تمام الفقه، وتمثلها أكمل تمثل، وهو من جهة ثانية، يظهرها على ما تمتاز به اللغة في كثير من المعاني من قدرة على التعبير الواضح، وملاحظة الفروق الدقيقة بين المفاهيم المتقاربة، تلك الفروق التي كثيرا ما تقف اللغات الأخرى حائرة دون التعبير عنها".

تقدم ان لأبي الطيب اللغوي كتاباً عالج فيه مثل هذه الأمور، أطلق عليه اسم (الفرق)[1] أو (الفروق)[2]، يبدو ان الثعالبي معجباً – وحق له ان يعجب – بهذه الفروق والتقسيمات في العربية، لذا خصها بثلاثة كتب، فان له مع "فقه اللغة "كتابين آخرين: هما (لباب الآداب) و (نسيم السحر)، ولباب الآداب مقسم على ثلاثة أقسام: الأول في إسرار اللغة وطرائق العربية وخصائصها، وهو ما يعنينا هنا، فانه يشبه شبها كبيرا القسم الأول من كتاب فقه اللغة، واللباب يتضمن ثلاثين باباً وزعها "على سبعة وعشرين وأربعمائة فصل مختلف من حيث الطول والقصر على حسب ما

(1) رسالة الغفران: 550 .

(2) الزاهر: 447/1 .

انتهت إليه معرفته من مواد كل فصل[1]، وقد توخى فيه ما توخاه في فقه اللغة، من بيان دلالة اللفظ، ووضعه في موضعه من المعنى العام، ويستعمل في بيان المجالات الدلالية المصطلحات التي تدل على التدرج نفسها (كالترتيب والتقسيم والتفصيل)[2] مع الإشارة إلى ما بين الألفاظ من فروق[3]، وكتاب (نسيم السحر) صغير وصفه بقوله :"كثير الغُنْم، خفيف الحجم في خصائص العربية.."[4]، وهو قائم أيضا على الترتيب والتقسيم والتفصيل، وذكر أشياء تختلف أسماؤها لاختلاف أحوالها[5]، مرتبة فيما يقرب من سبعين فصلاً صغيراً، لإظهار هذه الصفة في اللغة، وتفنن أهلها في وضع الألفاظ، وترتيبها، فيكون مثلا: "الخَرِيرُ للماء، والحَسِيسُ للنار، والأَزِيزُ للمِرْجَل.."[6] وما أشبه ذلك مما يؤكد ظاهرة الاختصاص والتفريق في العربية.

ويعد كتاب أبي الحسن بن سيدة (ت: 458هـ) المخصص قمة هذه المعجمات، والحلقة الكاملة في سلسة هذا النمط منها، فهو "أدقها دراسة وأحسنها تنسيقاً، وأكثرها استيعاباً"[7]، اتسعت فيه آفاق العربية، وانفسحت ارجاؤها، فلقد أراد مؤلفه ان يفوق كتابه جميع الكتب التي تقدمته مادة وتنسيقاً، قال في مقدمته:"وتأملت ما ألفه القدماء في هذه اللسان المعربة الفصيحة، وصنفوه، لتقييد هذه اللغة المتشعبة الفسيحة.. إلا إني وجدت ذلك نشرا غير ملتئم، ونثرا ليس بمنتظم ... ثم إني لم أر لهم فيها كتاباً مشتملاً على جلّها.. فضلا عن كلها"[8].

---

(1) لباب الآداب ومن أمثلة موضوعاته: فصل في الكبير من عدة أشياء: 25/1: وفصل في محاسن العين: 63/1، وفصل في أصوات الخيل: 109/1 .

(2) لباب الآداب: 56/1 – 57 .

(3) نفسه: 127/1، 140 .

(4) نسيم السحر: مجلة المورد، مج 1 ع1 و 2 / 131 .

(5) نفسه: 132، وما بعدها .

(6) نفسه: 139 .

(7) فقه اللغة (وافي): 282 .

(8) المخصص: مج1، س 7/1 .

وقد تم له ما أراد فجمع فيه فأوعى، وضم كل ما بلغه من مواد العربية، ورتبه ترتيباً يرجع إلى وحدة المعنى الكلي، فامتاز "الجانب المعجمي فيه من سواه.. بأنه باستيعابه الكتب السابقة، وبما زاد عليها من مادة، ونظم من أبواب قدم لنا أفضل عرض للمادة المعجمية، من حيث كمية المادة اللغوية وتنظيمها.."[1].

ولقد اظهر لنا هذا السفر الجليل غزارة مواد العربية، وتسلسل المفردات على قدر كبير من التدرج والترتيب، وكثرت فيه الألفاظ التي تستقصي أحوال المعاني بما يعرض اهتمام الإنسان العربي، بكثير من مظاهر الكون، وعناصر البيئة من حوله، إذ تأمل الأشياء والمعاني ودقق في أجزائها، وبالغ في بيانها وانعم النظر في ترتيبها وتقسيمها، وابرز الفرق بين المتشابهة منها، فوسم كل شيء بما يجليه ويظهره، وقد تابع المصنف اللغة في جريانها، وتدفقها، فاتسعت بعض الأبواب اتساعاً واضحاً[2]، وجاء بعضها مختصراً مبستراً[3]، فالمخصص من المصادر المهمة في توضيح الموضوعات والأفكار الرئيسة التي حظيت بالثروة اللغوية، وكشف المناحي التي لم تبالغ العربية في تكثير ألفاظها، واللغات ليست واحدة في اهتمامها ببعض الكائنات أو المعاني، فلكل لغة منطقها الخاص في التعامل مع الأشياء والأفكار[4]، ويهمني هنا ان أؤكد ان ابن سيدة، بذل جهده في تحديد مدلول اللفظ بين نظرته، ولعل لفظ المخصص وهو العنوان الذي اختاره المؤلف إنما أملته هذه الرغبة "[5]. ويرى مصنفا الإفصاح ان المخصص أحسن عون على إحياء اللغة

(1) ابن سيدة أثاره وجهوده في اللغة: 101 .

(2) المخصص: ينظر (كتاب الإبل) مج 2، س: 1/7 – 175، و (كتاب الخيل): مج2، س: 132/6 – 204، كتاب السلاح وغيرها .

(3) المخصص: ينظر (باب الفيلة): مج2، س: 57/8 – 58 .

(4) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 220 وما بعدها .

(5) نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب: 79 .

العربية واثارئها، واستطاعتها الاتساع للحياة الحاضرة[1]، ويرى محمد الطالبي ان المخصص ليس معجما ثريا بالألفاظ الصالحة للتعبير عن معاني الحضارة والتمدن، فحسب، بل هو معجم اللفظة الخاصة، والمصطلح الفني[2]، ومما يذكر ان الكتاب اشتمل أيضا على أبواب تتصل اتصالاً مباشراً بظاهرة الفرق مثل باب (فعلت وأَفعلت)[3] وباب (مصادر مختلفة الأبنية، منفقة الألفاظ صيغت على ذلك للفرق)[4]، وغيرهما وقد تدرجت هذه المعاجم في نموها بتأثير الدوافع والإحصائية، فبلغت أوج اتساعها بالمخصص، في حين انتهت بفعل الدوافع التعليمية إلى حالة من الاختصار واضحة، في كتاب (كفاية المتحفظ وغاية المتلفظ) لأبي اسحق بن الاجدابي: (470هـ) وهو معجم مختصر، في اللغة أودعه مصنفه مجموعة من الأسماء والصفات، وجنبه حوشي الألفاظ واللغات، واعره عن الشواهد، ليسهل حفظه، ويقرب تناوله[5]، وهو مرتب في خمسة وثلاثين باباً قصيراً، وقد حظي هذا الكتاب بعانية الدارسين إذ نظم وشرح وصار موضع اهتمام المتعلمين، لاختصار مادته، وكثرة فائدته.

وصنف إبراهيم اليازجي كتاب نجعة الرائد، وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، وهو معجم لم يخرج فيه مصنفه عن غرض الأقدمين، ومنهجهم في هذا النمط من كتب اللغة، وقدم له بمقدمة ذكر فيها فضل العربية، وان من اطلع على المأثور من كلام العرب، وتدبر مالهم من الاتساع والإبداع، أيقن ان هذه اللغة قد انفردت عن سائر اللغات، فلما غربت شمس ذلك العصر انقلبت حال أهلها، فأفقرت أوديتها، وتقوضت أنديتها، وجفت أقلام كتابها ولذلك رأى ان يجمع للقراء مترادف

(1) الإفصاح: المقدمة: 1/س .

(2) المخصص لابن سيدة ـ دراسة ودليل: 64 ـ 66 .

(3) نفسه: مج 4، س: 166/14.

(4) المخصص لابن سيدة ـ دراسة ودليل: مج 4، س 224/14 وما بعدها .

(5) كفاية المتحفظ، وغاية المتلفظ: 21 .

ألفاظ هذه اللغة، وتراكيبها، ويسدد كلامهم للجري على أسلوبها، فنسق ما جمعه من ذلك في هذا الكتاب، ورتبه على المعاني دون الألفاظ لتسهل إصابة الغرض منه[1]، وقد جعله في جزأين، ورتبه في اثني عشر باباً تشتمل على أربعين ومائة فصل[2]، والغالب على هذه الفصول ان تجمع المعنى العام وضده، كأن يكون العنوان (في كرم الأخلاق ولؤمها)[3] أو (في الكبر والتواضع)[4]، فتقابل المعاني، وتتضاد الدلالات، وفي الكتاب أيضا موضوعات مستقلة لم يشفعها بما يضادها أو يقابلها، ويصف رياض قاسم ألفاظ الكتاب قائلا: "ولو عدنا إلى كل واحدة من هذه المترادفات، لوجدنا فيها ظلالاً تميزها من غيرها، ولا يجري عليها قالب المعنى الواحد"[5]. وكتب نجيب اسكندر من المحدثين معجماً سماه (معجم المعاني) ذكر فيه انه استأنف هذا التقليد العريق، ووسع نظامه لتوسع اهتمامات المجتمع المتطور وقيمه، ونسق مفرداته كلها على وفق المعاني، مع استحداث أسلوب علمي للوصول إلى مجموعات المعاني، عن طريق المفردة، وتوخي القيمة العلمية لا مجرد الكشف عن شوارد اللغة وفرائدها[6]، وقد عرضت المفردات في هذا المعجم في مجموعات المترادفات والمتواردات. وفي نهاية كل مجموعة ارشد مؤلفه القارئ إلى مجموعات أخرى تتبادر إلى الذهن عرضت مرة أخرى، فرادى في مواضعها في ضمن الترتيب المعجمي المطلق لترشد القارئ إلى باب منها، ولعل الجديد في هذا الكتاب محاولة كتابة بيان مستوى اللفظ، ومبلغ شيوعه، وما يحمل من دلالة اجتماعية أو نفسية عند موازنته بغيره، مثل قوله: "مات اللفظ الأعم لفعل انتهاء الحياة، فقبض، قضى،

---

(1) كتاب نجمة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد: ينظر مقدمة المصنف: 1/د وما بعدها .

(2) نفسه: 75/1 وما بعدها .

(3) نفسه: 90/1 وما بعدها .

(4) نفسه: 92/1، 208، 104/2، 108.

(5) اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي: 223/2.

(6) معجم المعاني، المقدمة: 3 ـ 4 .

ردى، أودى، مترادفات، فاد فاز، فاض، مترادفات اقل استعمالاً، اختُرم اختلج، اختلس.. جميعها بالبناء على المجهول مترادفات أخرى قليلة الاستعمال، وتلحق غالباً بعبارة من بين.. هَبَر مات فجأة ..وجب خر ميتاً، فطس أكثر استعمالها في الشماتة.. مات حتف انفه.. مات بصورة طبيعية، توفي، رحل، تحملان لياقة اجتماعية.."[1].

وصنف أمين ناصر الدين كتاب (الرافد) أورد فيه ألفاظا خصت بمعان معلومة، لا غني عنها سواها، وجمع أسماء وصفات لمسميات لا يناسبها غيرها إذا أراد مستعمل العربية إلا يشذ عن نهجها اللغوي[2]، ومن ذلك: الصَّخَدُ شدة الحر والريح ساكنة، والصَّيْهدان شدة الحر، والرفض شدة حر الشمس على الأرض، والرَّمضاء شدة حرارة الحصى..[3] إلى غير ذلك من مفردات دقيقة الدلالة.

ولم تكن هذه المعجمات ما عدا مخصص ابن سيدة جامعة لأكثر مفردات اللغة، لان معظمها "يهدف إلى تقريب الألفاظ لمن أراد حصيلة لغوية تعينه على الكتابة العربية الفصيحة.."[4]، بعد ان صارت العربية "تؤخذ تعلما من الكتب لا بمخالطة الإعراب"[5].

نخلص مما تقدم إلى ان معجم المعنى في العربية هو مجموع لغوي، يضم ألفاظا تدل على مفاهيم واحدة، وتختلف في دلالاتها وضعاً واستعمالاً في الغالب، مع اتحاد المعنى العام وهذا يدل على دقة العربية، فنحن نقرأ في كتاب الألفاظ المترادفة مثلا ان: "أوصل، وآورد، وساق وأنبا، وأخبر، وأبان، ونبأ، وأبلغ، وخبر، في فصل: (تبليغ الشيء)[6]. وليست هذه المفردات متساوية لان في معانيها من التفاوت ما يفرق به بينها

---

(1) معجم المعاني: 314 .

(2) الرافد: 5.

(3) نفسه: 102 .

(4) علم اللغة العربية: 113 .

(5) نفسه: 257.

(6) الألفاظ المترادفة، المتقاربة في المعنى: 68 .

في دقائق الدلالة.

ولإبراهيم أنيس رأي في هذه المعجمات وما بين مفرداتها من فرق، وددت ان أقف عليه هنا لاتصاله بالظاهرة التي نحن بصددها، فهو يقول: واغلب الظن ان ما التمسوه من تلك الفروق لم يكن إلا من وحي أو لعلهم قد عز عليهم ان يروا تلك الكثرة من الألفاظ المترادفة في اللغة العربية، وحسبوها مما يشوه اللغة، أو يقع فيها اللبس والايها، فعمدوا إلى بعضها، وفرقوا بين دلالاتها[1] ويرى أيضا: ان مصنفي هذه الكتب كانوا يختلفون في نظرتهم لدلالة الألفاظ فمنهم من كان يورد عدة ألفاظ للمعنى الواحد، ومنهم من حاول في القليل من الأحيان ان يتلمس فروقاً طفيفة بين معاني هذه الألفاظ، كأن يرتبها ترتيباً تصاعدياً، أو تنازلياً، فيدعي الثعالبي مثلا في كتابه (فقه اللغة) ان مراتب الصمم هي: في اذنيه وقر، ثم الصمم، ثم الطرش، ثم الصلخ، ويرد هذا الترتيب بأن الاستعمال القرآني يبدو منه معنى (في اذنيه وقر)[2] لا يختلف مطلقاً عم معنى الأصم، مما يجعله يشك في كثير من تلك الفروق التي ساقها هؤلاء المؤلفون[3]، وعجيب ان يقول هذا الكلام مع انه يقول بعده بقليل، واصفاً كتاب الرماني (الألفاظ المترادفة) بأنه "لا يكاد الدارس يتعرض ألفاظه حتى يتبين ان كثيراً منها لا يمت إلى الترادف بصلة"[4]. فالباحث هنا لا يقر بما تضمنته هذه الكتب من فروق بين معاني مفرداتها ويرى ان جل ما ذكره من فروق خيال صنعه العلماء لم يستند إلى استعمال، ولم ينتبه الدارسون على خطر هذا الرأي، وما انطوى عليه من تعسف كبير، والحق ان كلامه يشتمل على اضطراب،

---

(1) دلالة الألفاظ: 217 .

(2) يريد قوله تعالى في سورة لقمان: أية 7 ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ وقد وردت الكلمة في آيات أخرى .

(3) دلالة الألفاظ: 216.

(4) دلالة الألفاظ: 219 .

وتناقض، واضحين، وإلا فكيف تكون ألفاظ الرماني غير مترادفة، وتكون ألفاظ، فيره كلها لا فروق فيها، إلا ما صنعه الخيال ؟ وهل كتاب الرماني إلا واحد من هذه الكتب؟ ان هذا شيء صعب فهمه، ويعسر إدراكه، فالذي توخاه هؤلاء العلماء هو ان يجمعوا هذه المفردات في أبواب كتبهم، أو فصولها، على وفق الترتيب المعنوي الذي درجوا عليه، بأن يأتوا بها زمراً زمراً، تحت عنوانات تشير إلى موضوعاتها العامة، وتدل على ما بينها من صلات، تسجيلا لطائفه من ألفاظ اللغة، على منهج يسهل على طالب العربية انتقاء ما يناسبه منها، ليكون معناه واضحاً، وتعبيره دقيقاً، فجمعوا بين غرضين جليلين، وحققوا فائدتين لطيفتين، وكان ترتيبهم للالفا مشعراً بان معانيها تتدرج، وتختلف من حال إلى أخر، وقد أرادوا ضبط دلالاتها بتحديد مواقعها من المعنى العام، ومنهم من آثر الموازنة بينها بتعليقات مناسبة كأن يقول (سواء) أو (متقاربة المعنى)[1]، لتوضيح تطابقها أو اختلافها، فهي معجمات خاصة "نقطة البدء فيها هي محاولة إيضاح الفرق في المعنى أو الأصل، أو الاستعمال"[2]. ولم يقل احد من هؤلاء المصنفين ان ما تضمنته من مجموعات لطيفة تجتمع على فكرة عامة كلها بمعنى، بل هي عندهم متمايزة للفصل بين الأجناس أو الصفات أو الأحوال مثل حالات هَطْل المطر[3]، أو أوضاع النظر[4]، أو مراحل عمر الإنسان[5]، ونحو ذلك فهي تحمل طبيعة اللغة التي تكثر فيها ظاهرة تقارب المعاني، ولا علاقة لهؤلاء المصنفين في توجيهها أو تحديد أساليبها، ولهذا كان القول بان هذه المجموعات اللفظية لا تختلف في معانيها، ولا تفترق فيما يراد بها، أو تتمايز في مناسبة كل منها لسياق معين في الأقل، يتضمن سلباً لأظهر صفات العربية، لأنه

---

(1) ينظر: المخصص: مج 4، س: 30/13، ومج1، س 16/2.

(2) كلام العرب من قضايا العربية: 107، والمجاز وأثره في الدرس اللغوي: 155 .

(3) كتاب مبادئ اللغة: 17، وكفاية المحتفظ: 91 .

(4) فقه اللغة (الثعالبي): 122، ولباب الآداب: 64/1.

(5) التخليص: 81/1 – 83 (فصل في تقلب أحوال الإنسان) ، وفقه اللغة (الثعالبي): 110 .

يحيل هذه المفردات إلى ركام لغوي جاف لا طائل من ورائه، وما ابعد هذا الحكم عن حقيقتها، نعم يمكن ان يقال: ان تعدد الوضع، واختلاف اللغات، وتطور الاستعمال، قد تؤدي إلى وجود كلمات يفهم منها معنى واحد، في زمن واحد، ولكن حين تكون كل هذه الكلمات متحدة المعنى لا فروق بينها، فانه قول غير مقبول، ورأي بعيد عن العلم، وخير منه ان تقول أنها تضم طائفة من الألفاظ المتقاربة المعاني لأنها تدور حول أفكار عامة، وموضوعات رئيسة، وان الطابع المميز لها "يقوم على توخي الدقة في المدلول والتخصيص في المعنى، بما يكشف بوضوح عن غنى اللغة العربية بالألفاظ واتساعها، لأدق الفروق بين المسميات"[1]. أما القول بان الثعالبي تكلف الفرق بين (الوَقْر والصَّمَم) ولا فرق يُلْحَظ بينهما فقد ذكرت معظم كتب اللغة ومعجماتها ان الوقر يعني (الثقل)[2] وانشد الخليل:

وكلامٌ سَيِّءٌ قد وَقَرَتْ أُذُنِي عَنْهُ ومابي من صَمَمْ[3]

وان فسره بعضهم بالصمم كما جاء في كتاب (ما تلحن فيه العامة)[4]، للكسائي، والظاهرة انه قصد دلالتها العامة، أما الدلالة الخاصة فقولهم وَقَرَتْ اذني عن سمعه، يعني ثَقُلَتْ عن سمعه، ولا ينقص الاستعمال العام هذه الدلالة الخاصة، فالثقل غير الصمم، والعام لا ينوب مناب الخاص في كل الأحوال، ولا يؤدي معناه، قال أبو هلال: "وفي الاذن، الوَقْر، وهو الثقل فيها حتى يسمع بعض الأشياء، والصمم ان لا يسمع شيئا، واصله من الصمم، وهو السد"[5] فهذا ما أراده اللغويون الذين قالوا ان الوقر يعني الثقل، وان لم يصرحوا بالفرق كما صرح أبو

---

(1) مصادر التراث العربية في اللغة والمعاجم والأدب والتراجم: 160.

(2) اصلاح المنطق: 403، والصحاح، 848/2، ومجمل اللغة: 933/3، والتهذيب: (وقرا 279، والتقفيه: 346، والإفصاح: 23/1.

(3) العين: 206/5.

(4) ما تلحن فيه العامة: 119.

(5) التخليص في معرفة أسماء الأشياء: 22/1.

هلال، وقال احمد تيمور: "وقر صمم غير دائم، ولكنه يفسر بمعنى عدم إدراك ما يسمع أو لا يفهم ما يستمع إليه"[1]. وفي هذا ملمح أخر من الفرق بينهما، وقد تطرق زكي مبارك لموضوع هذه الكتب في كتابه النثر الفني، فكان رأيه فيها قريباً من رأي إبراهيم أنيس، فهو يرى أنها حصرت الأوصاف والنعوت من غير ان تذكر شيئا عن أصول التعابير أو ترينا متى وقعت، وكيف وقعت، ولم تلحظ اختلاف اللغات، وإنما كان الفرض جمع الأشباه والنظائر، وفي الصفات والأسماء[2]، وهو كلام من يبتغي مراماً صعباً، ويروم مطلباً بعيداً، ويلتقي هو والأول في التقليل من قيمة هذه المعجمات التي حاولت تقريب هذه الحقول الدلالية، المتفرعة من دلالة رئيسة، وعرضت الألفاظ عرضاً متسلسلاً، في معان متفاوتة، وبيان دقيق، وتتبعث تسميات الأشياء، ومعانيها المعبرة عن حالاتها المتمايزة، فكشفت ما تمتاز به العربية من خصبة دلالي، والظاهر ان علماء العربية نظروا إلى معاني الألفاظ نظرة واحدة، ليس فيها قديم وجديد والفيصل في تحديد المعاني، والتفريق بينها ما روى من الأساليب الفصيحة والصحيحة عن أصحاب اللغة، وما حكاه الأعلام من أئمة اللغة المتقدمين، وهم علماء أجلاء ثقات "يدلنا التاريخ وتدلنا آثارهم على شدة حرصهم على تحري الحق"[3]. ويرى عبده الراجحي ان هذا النمط من التأليف المعجمي له أهمية في الدرس اللغوي، لأنه يوضح بطريقته الوصفية الخصائص التي تتسم بها اللغة موضوع الدرس، من حيث اللفظة المفردة، ومكانها في الاستعمال"[4]، وهكذا كانت هذه المصنفات بما تضمنت من وصف وتخصيص تعد من مفاخر الدرس اللغوي في تاريخ العربية، سواء درست في مجال الدراسة الأسلوبية، أو مجال الدراسة

---

(1) عيوب المنطق ومحاسبة من ثمار ما قرأت: 115.

(2) النثر الفني في القرن الرابع الهجري: 38/2.

(3) فقه اللغة (وافي): 170.

(4) فقه اللغة في كتب العربية: 163، وفقه اللغة وخصائص العربية: 314 .

المعجمية[1].

ومن تمام الحديث عن هذا اللون من التصنيف ان أقف على هذه الكتب التي عنيت بإيراد أسماء كثيرة لطائفة من المسميات التي لحظ علماء اللغة غزارة المادة اللغوية التي تعبر عنها، كالسيف، والناقة، والأسد، الداهية، والحجر والخمر والعسل وغيرها، وقد عدها بعض الدارسين من معجمات المعاني[2]. وهي كتب تمثل التطرف الذي بلغه هذا الاتجاه في التصنيف في اللغة، ومن يطلع على مؤلفات أهل اللغة المتقدمين في جمع أسماء الأشياء، والموضوعات البارزة في الحياة العربية يجد اعتدالاً فيما يدونون، وتصويراً لما هو موجد في الاستعمال من غير مبالغة أو تكثير، فالمستعرض لما جاء به أو زيد من أسماء المطر[3]، أو اللبن[4]، أو الأصمعي من أسماء النبات والشجر[5]، أو ابن الإعرابي من

---

(1) ذكر نهاد الموسى في كتابه نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 13- 14، انه لقي في بعض جامعات الغرب أستاذين من اللغويين يديران حلقة في فن صناعة المعاجم، وكان احدهما يحاضر في علم الدلالات المعجمي " وقد عالج الرجلان نماذج من استعمالات المفردات في مجال دلالي محدد، وعرض احدهما أمثلة واستقصى في كل مجال بعض مفرداته ... وصور استعمالها .. وحين ذكر لهما الباحث (نهاد) ان في تراث العربية أعمالا معجمية تطورت عن (رسائل) كانت كل منها تقوم على موضوع وتستقصي مفرداته، وما بينهما من فروق طفيفة وتحدد لكل منها، موضعه في الاستعمال، مع استقراء ذلك كله في كلام العرب، وان هذه الرسائل قد استوت فيما بعد في معاجم أصبحت تعرف بمعاجم المعاني، وان احدها (المخصص) يتقوم في سبعة عشر مجلدا، حين ذكر لهما الباحث ذلك: انعقدت عيونهما بالدهشة ان يكون ذلك كان" .

(2) دلالة الألفاظ: 216.

(3) كتاب المطر في ضمن كتاب البلغة في شذور اللغة: 101 وما بعدها .

(4) كتاب اللبأ واللبن في ضمن كتاب البلغة: 144 وما بعدها .

(5) كتاب النبات والشجر، في ضمن كتاب البلغة: 33 وما بعدها .

أسماء البئر[1]، وأبو حاتم من أسماء النخل[2] يتيقن ان هذه الرسائل قائمة على منهج وصفي، يتوخى تدوين ما سمع وروى، من ألفاظ اللغة، وقد أظهرت هذه المدونات مناحي من اهتمام العرب بجملة من الموضوعات أو الأفكار، ويستشف منها ان أولئك العلماء تابعوا هذا الاهتمام، وصوروه تصويراً علمياً واقعياً، فالأصمعي مثلا قسم كتابه "الإبل "على موضوعات تمثل ما نقلته اللغة من جوانب العناية بها، مثل: نتاجها، وغزارتها وجماعاتها، وأدوائها، وسيرها، وإظمائها، وألوانها[3]، وغير ذلك، والألفاظ لا ترد في هذه الأقسام إلا ولها معنى عملي عرفه الاستعمال عن أرباب اللغة، بما يظهر انه راو محقق في معاني الكلمات، ومسمياتها، ولقد بقي اللغويون الذين عاشوا بعد عصر الرواية الأولى معجبين بما فعل الأوائل، فجمعوا شمل تلك الرسائل، وضموا بعضها إلى بعض، لصنفوا كتاباً عرفت بـ (كتب الأسماء والصفات) ولم يصل إلينا طائفة من هذه الكتب التي نبت إلى جمع من العلماء، في كتب الطبقات والتراجم[4]، فاللغويون حين "وجدوا الغنى الفسيح في الألفاظ اللغوية التي تدور حول موضوع واحد اتجهوا إلى هذه الناحية أول ما اتجهوا لسهولة تأتيها وإمكان حصرها"[5]. ولكن الإعجاب بكثرة أسماء الأشياء ونعوتها في العربية على ما بينها من تفاوت، والفخر بحفظها واستقصائها، لم يلبثا ان حملا عالما مثل الأصمعي عرف بتحريه وضبطه للمعنى على ان يفخر أمام الرشيد بأنه يحفظ للحجر سبعين

---

(1) كتاب البئر: 58 وما بعدها .

(2) كتاب النخلة (لأبي حاتم) تحـ: حاتم الضامن، مجلة المورد، مج 14، ع 2: 124 وما بعدها .

(3) ينظر: كتاب الإبل في ضمن الكنز اللغوي: 66، 94، 115، 117، 123، 127 .

(4) ينظر: الفهرست: 57 – 60، وأنباه الرواه: 108/1، 109، 202، 35/2، 186، 14/3، 43 ووفيات الأعيان: 176/3، و312/4، 403/5، والمعجم العربي نشأته وتطوره: 206/1- 213، والدراسات اللغوية عند العرب: 228 – 229.

(5) المعاجم العربية: 14 .

اسماً[1]، ويروى السيوطي ان الصاحب بن عباد رفع قدر احد الداخلين إلى مجلسه بعد ان ازداده لأنه سمع منه انه يعرف للكلب ثلاثمائة اسم[2]، كما ذبَّ أبو العلاء المعري عن نفسه في بعض المواقف بأنه يحفظ للكلب سبعين اسماً[3]، ويتبرى السيوطي من معَّرة المعري في جهل هذه الأسماء، فنظمها شعراً سمّاه، التبري من معرة المعري"[4] وصنَّف كذلك كتاب "التهذيب في أسماء الذيب"[5]، ويبدو ان الاهتمام بجمع هذه الأسماء ومتابعتها نشط في القرن الرابع الهجري، فقد كان ابن خالويه: 370 هـ يقول: "جمعت للأسد خمسمائة اسم، وللحية مائتين"[6]، وهكذا استهوت ظاهرة تعدد التسمية نفراً من العلماء، وأعجبوا بها لأنها تمثل في نظرهم سعة اللغة، ووفرة ألفاظها، أو دفع بعضهم الفخر بحفظها، والإحاطة بها إلى إيراد العشرات أو المئات بل الألوف منها فجمعوا عن طائفة من الأشياء كل ما يمت إليها بصلة قريبة أو بعيدة، ومن هؤلاء الذين بالغوا في تكثير الأسماء الفيروز بادي فان له كتاباً سماه (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف)، وله في الأسد كتاب، وصفه بقوله: "وله (أي الأسد) زهاء ألفي اسم، أفردت لها كتاباً حافلاً بفوائد وشواهد"[7]. وصنف في العسل، والخمرة، وغيرهما كتبا تدل على شدة إعجابه

---

(1) الصاحبي: 44.

(2) بغية الوعاة: 489/1 .

(3) ينظر: نزهة الالباء: 258، ومعجم الأدباء: 123/3 .

(4) التبري من معرة المعري في ضمن كتاب تعريف القدماء لأبي العلاء: 429، قال السيوطي في أوله: وقد تتبعت كتب اللغة فحصلتها ونظمتها في أرجوزة وسميتها التبري من معرة المعري .

(5) قال في مقدمته: " وتتبعها من كتب اللغة، فبلغت مائة وثلاثين اسما فجمعتها في مؤلف وهو هذا" ينظر: التهذيب في أسماء الذيب: خ ق: 1.

(6) الصاحبي: 44 .

(7) الدرر المبثة في الغرر المثلثة: 133، واسم الكتاب نظام اللسد في أسماء الأسد، ذكره الزبيدي في مصادره، ينظر: التاج، 4/1.

بتعدد أسمائها، وولعه في التصنيف فيها، وبما يستقصي من ألفاظ تتصل بها، وان لم تكن من أسمائها[1]، وبين يدي من هذه الكتب، كتاب "الجليس الأنيس في تحريم الخندريس "جمع فيه ما حسبه من أسماء الخمرة، وما ذكره السيوطي من كتابه "ترقيق الاسل لتصنيف العسل"[2] ومن يتأمل الأسماء فيهما يطمئن إلى ان كثيراً منها لا ينسجم مع حقيقة التسمية، لأنها لا تدل على المسمى إلا في ضمن سياق يقود إليه، أو قرينة تدل عليه، فمن ذلك مثلا من أسماء الخمر: العجوز، والنرَّجس، والسرَّاج، والصافية، والحانوت، والقتيل[3]. وهذه ألفاظ عامة تشير إلى قدمها ولونها، وغلبة اسم الحانوت على مكان بيعها، ومزاجها، وهي قد تنصرف إلى غير الخمرة عند إطلاقها، كما ذكر للعسل ثمانين اسما مثل الورْس، والشَّراب، والرَّضاب، ولُعاب النحل، وقّيء الزنابير، والصَّهباء[4]، وسبب اطلاق هذه الألفاظ على العسل واضح، وقد يرد اللفظ اسما للخمرة والعسل معا كالشراب، والسلاف[5]، وغيرهما، وفي هذا ما يدل على ان الكلمتين صفتان تطلقان على جوانب مشتركة في كل من الخمر والعسل، وقد أكد علي الجارم مبالغة الفيروز بادي، وغلوه في كثير من المفردات التي ذكر إنها أسماء للعسل، وقرر ان أكثرها مترادفاً، بل هي ألفاظ متقاربة في المعنى، بما يكشف من الفروق بينها[6]، ويبدو ان السيوطي معجب بما أحصاه الفيروز بادي من أسماء العسل، إذ يقول: "وما استوفى احد مثل هذا الاستيفاء "واستدرك عليه كلمتين ذكرهما الزجاجي، والقالي في أماليهما وهما الصرخدي،

---

(1) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 83/10، وطبقات المفسرين (للداودي): 277/2، وشذرات الذهب: 121/7.

(2) المزهر: 407/1 ـ 409 .

(3) الجليس الأنيس في تحريم الخندريس: ح ق: 86 ب، 116 ب، 69 ب، 76 ب 50 أ.

(4) المزهر: 408/1 .

(5) ينظر: المزهر: 408/1، والجليس والأنيس: حق: 70 ب، 73 ب .

(6) الترادف (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ج1، 314 – 320 .

والسعابيب[1]، ولم يكن كثير مما جمعه السيوطي من أسماء الذئب مثل القَطْرب، والمصدر، والنهار، والنهشل[2]، وغيرها مخصوصاً به، كما ذكر للكلب أسماء مثل: العَمَلَّس، والقُطرُب وهيلَّع، والسَّمْع[3]، وعدها أيضا من أسماء الذئب، مما يدل على ان هذه المفردات صفات قد يشركان فيها، وليست أسماء مخصوصة بكل منهما، ولقد أوردت هذه الكتب الأسماء والصفات والكنى قال الفيروز بادي :"ما تكنى به الخمرة: مثل أم زنبق، وأم الشر.."[4] وقال السيوطي: "وله (الذئب) أسماء وكنى"[5].

وقد تنبه ابن قيم الجوزية على هذا التزيد في جميع الأسماء فقال بعد ان عدَّ طائفة من أسماء الحب: "وقد ذكر له أسماء غير هذه، وليست من أسمائه، وإنما هي من موجباته، وأحكامه فتركنا ذكرها: لكنه ذكر من أسمائه معاني تنشأ منه، أو تكون بسببه ومن آثاره مثل: "الحُزن والكَمَد، والّلذع، والحرق، ولأداء، المخامر"[6] وغير ذلك، وعذر هؤلاء العلماء ان الاستعمال الذي يخصصه السياق هو الذي دل على ما قرره من معان لهذه الكلمات مع إنها لا تدل عليها من غير سياق مخصص.

لقد استندت مصنفات الأسماء والمعاني إلى منهج سليم في رصد ألفاظ اللغة وروايتها، وهل لذلك من أهم ما يعتمد عليه وأوثقه، وما زلنا نجد فيها "ما لا نجده في المعجمات المطولة"[7] لكننا لا نجد فيها حشداً للأسماء مبالغا فيه على ان هذا لا

---

(1) المزهر: 409/1، وينظر: أمالي القالي: 210/1، واما لي الزجاجي: 19.

(2) التهذيب في أسماء الذيب: خ ق: 2.

(3) التري من معرة المعري في ضمن تعريف القدماء بابي العلاء: 431 — 433 .

(4) الجليس الأنيس: ح ق 34 أ / وينظر و ب .

(5) التهذيب في أسماء الذيب: خ ق: 1 .

(6) روضة المحبين لأبي حاتم المشتاقين: 14.

(7) كتاب النخل لأبي حاتم حـ (إبراهيم السامرائي) ، مقدمة المحقق: 15 .

يعني ان تلك الموضوعات أو المسميات لم تتعدد أسماؤها في العربية، نعم لقد كثرت ولكنها لم تتجاوز في مصنفات العلماء الرواة حدود الواقع اللغوي، الذي يستطيع الدارس تفسيره، وتعليل وجوده في لغة قديمة حية مثل العربية، وكثرة أسماء الشيء الواحد ظاهرة تعرفها اللغات الأخرى فهي لا تخص لغة العرب، فان الدرس اللغوي الحديث يقرر ان الاستعمال يؤدي إلى خلق كلمات مختلفة، وان العلماء المحدثين يذكرون ان اسم الحصان يتجدد في معظم اللغات الهندية والأوربية لاختلاف أجناسه، وتعدد وجوه الانتفاع به، وان في بعض اللغات خمس كلمات للدلالة على لون من الألوان ومن ذلك أيضا كثرة أسماء الثلج لدى الاسكيمو، وهو ما يصور لنا اهتمام أهل اللغة به والرغبة في الإحاطة بمظاهرة[1]، وقد أوضحت لنا كتب العربية ومعجمات مناحي من ظاهرة تعدد تسمية طائفة من المسميات، ولكن كتب الأسماء المتأخرة ابتعدت عن غرضها، وأفرطت في توسيع حدود التعريف والتسمية، فجاءت بكلمات عامة ما عنته من مسميات، أو ان كثيرا منها صفات تحصل لجملة من الأشياء، أو إنها استعملت فيها مجازا على ضرب من الاتساع والتقارب، أو على سبيل التشبيه والاستعارة، غير ذلك من وجوه المناسبة، فكونت هذه المصنفات مفهوماً عاماً من إمكان اطلاق كثير من الألفاظ على شيء واحد بدلالة واحدة، ولقد شجع هذا بعض الدارسين على ثلب العربية والنيل منها، باتهامها بالسرف، وعدم الوضوح الدلالي، مع إنها من أبين اللغات أورقاها توضيحا للقصد، وكشف المعنى وتمييز أحواله ومراتبه، والقول بأن هذه المفردات جميعا أسماء متساوية يطمس هذه المزية "فان علم اللغة الحديث يرى في مثل هذا الترادف ظاهرة فقدان حس لغوي، وعجز عن ضبط الدلالات والمفاهيم، كما ان الفن الأدبي ينكر لغة يمكن ان يستبدل

---

(1) ينظر: اللغة: 284 وما بعدها، ودور الكلمة في اللغة: 224، وأصوات وإشارات دراسة في علم اللغة: 66 وما بعدها .

لفظ فيها بعشرات أو مئات أو ألوف"[1] وبذلك تبدو لنا قيمة الجهود التي بذلها العلماء القائلون بالفروق في بيان اختلاف الدلالات، باختلاف الألفاظ المقول بترادفها، إذ دفعوا في بحث دلالي عميق عن حقيقة اللغة، ومنهاجها في توزيع الألفاظ على المعاني.

ب. معجمات التعريفات المصطلحات:

وهي نوع من المعجمات الخاصة وجد بعد وجود كتب الموضوعات والمعاني، لتأخر ظهور اللغة العلمية الدقيقة، فان العناية بالتعريف والاصطلاح إنما تبرز بعد تطور العلوم والفنون، وقد اهتمت هذه المصنفات بتوضيح دلالة المصطلح، وتمييزه من غيره من المعاني اللغوية، أو التعريفات العلمية، ولا شك في ان تحديد الدلالة، ومتبعة تطور المعنى، وضبط المصطلحات والفصل بينها، يجعل هذه المصنفات من مراجع الباحث عند محاولته الوقوف على ما بينها من فروق، وقد حلفت العربية بعد الارتقاء العلمي في عصور الحضارة العربية بجمهرة من لغة الاصطلاح مثلت منحى مهماً من مناحي هذه الحضارة، فعنى الدارسون بلغة الاصطلاح، ووضعوا فيها المصنفات.

والاصطلاح هو العرف الخاص ويعني "اتفاق قوم على تسمية شيء باسم، بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما"[2] وموضوعه الأول هم حقيقته اللغوية، أي ما اقر من الاستعمال على أصل وضعه في اللغة"[3]، فالمصطلح: استعارة ونقل للكلمة من حدودها الوضعية إلى مجال أخر، ودلالة جديدة، واللفظ الواحد قد يأخذ دلالات مختلفة باختلاف العلوم والفنون "وكان لا بد.. ان تستجيب اللغة العربية للجديد.. وهو من أسباب نمو اللغة، وفتح باب تطور الدلالة، وانتقال الألفاظ من معنى إلى أخر..."[4].

---

(1) كتاب العربية الأكبر: 11.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون: 217/4، وينظر التعريفات: 28 .

(3) الخصائص: 442/2، وينظر الطراز: 255/1.

(4) بحوث لغوية: 166 .

ويبدو ان الجاحظ كان من أوائل الذين تنبهوا على هذه المصطلحات وتحدثوا عنها[1]، ثم كثر الاهتمام بهذه المصطلحات والتمييز بينها ولاسيما في القرن الرابع الهجري، قرن النضج العلمي والحضاري، فصنف أبو حاتم الرازي (ت: 322هـ) كتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية العربية) بحث فيه مجموعة كبيرة من الألفاظ، وفسر ما طرأ عليها من تطور دلالي بعد الإسلام، وقد استوعب الرازي بحثه وأتقنه، وجمع ما تفرق عند غيره، قال في أوله :"هذا كتاب فيه معاني أسماء، واشتقاقات ألفاظ وعبارات عن كلمات عربية، يحتاج الفقهاء إلى معرفتها، ولا يستغنى الأدباء عنها، وفي تعليمها نفع كبير، وزينة عظيمة ... وبدأنا فيه بذكر فضل لغة العرب.. ثم ذكرنا بعد ذلك معاني أسماء الله عز وجل وصفاته، ثم معاني أسماء تذكر باللغة العربية مما هي في العام، ومما جاءت في الشريعة... وغير ذلك من معاني أسماء نذكرها، ونذكر معانيها، ونستشهد على ذلك بالشعر المعروف، ونورد فيه ما وقع إلينا من أقاويل العلماء باللغة، وما روى عن العلماء، وأهل التفسير في تفسير كل حرف، والمعول على حكاياتهم وألفاظهم وما فسروه في كتبهم.."[2].

ثم صنف أبو عبد الله الخوارزمي (ت: 387هـ) كتاب (مفاتيح العلوم) أراده جامعاً لمفاتيح العلوم، وأوائل الصناعات، متضمناً ما بين كل طبقة من العلماء من الموضوعات والاصطلاحات، وضرب أمثلة لهذه الموضوعات فمن ذلك الوتد، واختلاف دلالته عند اللغويين والمفسرين، والعروضيين والمنجمين[3]، ويذكر المصنف ان أحوج الناس إلى معرفة هذه المصطلحات، الأديب اللطيف الذي تحقق ان علم اللغة آلة لدرسه، ولا يستغنى عن علمها طبقات الكتاب، لصدق حاجتهم إلى مطالعة

---

(1) البيان والتبيين: 139/1 .

(2) الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: 56/1 – 58 .

(3) مفاتيح العلوم: 3 .

فنون العلوم والآداب[1]، وقد بنى الخوارزمي كتابه على مقالتين وتسعة أبواب، تفرع منها فصول عدة، جمع فيها كثر ما انتهى إليه من هذا النوع متحرياً لإيجاز والاختصار، لكنه لم يعن بتوضيح اشتقاق هذه المصطلحات إلا في فصل ألفاظ العروض[2]، ولو انه اتبع هذا المنهج لكان ذلك أفضل في بيان أصالة المصطلح، وإيضاح علاقته باللغة.

وكتاب التعريفات للشريف الجورجاني (ت: 816هـ) من الكتب المشهورة في هذا المجال، وقد رتب مواده على حروف الهجاء ـ تيسيراً للراغبين وتسهيلاً للطالبين[3]، وكان من ابرز مباحثه العناية ببيان الفروق بين المصطلحات المتقاربة، فالاستدراك في اللغة طلب تدارك السامع، وفي الاصطلاح رفع توهم تولد من كلام سابق، والفرق بين الاستدراك والإضراب ان الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المقدم، رفعا شبيها بالاستثناء، والإضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه[4]، ولعناية الجرجاني بتوضيح الفروق بين المصطلحات يقول إبراهيم أنيس:"ثم جاء بعد أبي هلال بعدة قرون عالم أخر هو الجرجاني، ووجه كل عنايته إلى تلك الفروق بين الدلالات في كتاب سماه (التعريفات) حاول فيه التحديد الدقيق لبعض الدلالات مثل قوله: "البخل هو المنع من مال نفسه، والشح هو بخل الرجل من مال غيره"[5]. ومن هذه الكتب المهمة كتاب (الكليات) لأبي البقاء أيوب الحسيني: 1906هـ وهو مصدر نفيس، وكتاب عالم ذكر انه لم يفارق الكتب منذ انيطت به التمائم وانه عاش ملازما لها، ومداوما النظر فيها، فاجتمع لديه طائفة كبيرة مما يتردد فيها من مصطلحات، ضبطها وشرحها، وعرف بها فجاء كتابه بديع المثال

---

(1) نفسه: 3.

(2) مفاتيح العلوم: 59 .

(3) التعريفات: مقدمة المصنف: 1.

(4) نفسه: 165 .

(5) دلالة الألفاظ: 222، وينظر التعريفات: 42 – 43 .

منيع المنال، ورتبه على ترتيب كتب اللغات، وسماه الكليات[1]، ولاحتوائه على أبواب عدة عالج فيها هذه الظاهرة، وما استثنى منها، نحو قوله: "كل موضع ذكر في وصف الكتاب (اتينا) فهو ابلغ من كل موضع ذكر فيه (اوتوا)، لان (اوتوا) قد يقال إذا أوتي من لم يكن فيه قبول، واتينا يقال فيمن كلن منه قبول، والاتياء أقوى من الإعطاء إذ لا مطاع له، يقال أتاني فأخذت وفي الإعطاء يقال أعطاني فعطوت، وماله مطاوع اضعف في إثبات مفعوله مما لا مطاوع له، ولان الإيتاء في أكثر مواضع فيما له ثبات وقرار كالحكمة والسبع المثاني ..."[2] وهو يعني بإرجاع اللفظ إلى معناه في اللغة، فالاقتباس هو كلب القبس، وهو الشعلة من النار، ثم يستعار لطلب العلم، يقال اقتبست منه علما، وفي الاصطلاح هو ان يضم المتكلم إلى كلامه كلمة أو آية من آيات الكتاب العزيز خاصة[3]، وقد احتوى الكليات على فروق كثيرة فمصنفه لا يمر بلفظين بينهما تقارب في المعنى من غير ان يشير إلى ما بينهما من فرق مثل: الإيجاد والأحداث، والباطل والفاسد والإيجاز والاختصار، والسدى والندى[4]، وغير ذلك، ولأبي البقاء بصر دقيق بأصول المعاني واستيعاب علاقاتها، وتقليب النظر في النصوص الواردة فيها، وهو في تفريقه محقق يقول برأيه، ويستدرك على من تقدمه، يقول: يعد بيان الفرق بين التعريف والتفسير: "والمتأخرون لم يفرقوا بين التعريف والتفسير في لزوم المساواة، والمتقدمين لم يفرقوا بينهما في عدم اللزوم[5]، وقد يفرق بين لفظين متعمدا على مناسبة كل منهما، فالإبداع يناسب الحكمة، والاختلاع يناسب القدرة[6]، والحق ان كليات أبي البقاء

(1) الكليات: 3.

(2) نفسه: 151 – 152 .

(3) نفسه: 111 .

(4) الكليات: 156، 157، 158، 378 .

(5) نفسه: 189.

(6) نفسه: 13.

اقرب كتب المصطلحات إلى كتب الفروق اللغوية، وقد نقل بطرس البستاني الكثير من هذه الفروق في محيط المحيط[1]، وصنَّف محمد أعلى التهانوي الفاروقي (1158هـ) كتاب كشاف اصطلاحات الفنون، وهو معجم يقع بين هذا الضرب من الكتب موقعاً حسناً، إذ استقصى فيه مصنفه بحث مواصفات الفنون، ومصطلحات العلوم، معتمدا على الدلالة اللغوية وقد جاءت بعض تعريفاته (كالاسم) و (الترادف) و (المجاز)[2]، وغيرها مباحث علمية مفصلة، والمعجم مرتب ابواباً وفصولا، الباب باعتبار أول الكلمة، والفصل باعتبار أخرها، وقد أشار التهانوي إلى ما بين أهل الاصطلاح من خلاف في فهم المصطلح[3]، وان اقترب معنيان أو مصطلحان بعضهما من بعض حاول الفصل بينهما، وربما يورد الفاظاً غير مصطلحة فيعرف بها، ويفرق بين دلالاتها وقد تكون من أصل واحد كالخطأ بفتحتين، والخطأ بالكسر[4] وغير ذلك مما عني بتوضيحه.

وشبيه بكتاب التهانوي، كتاب القاضي عبد النبي الأحمد فكري من علماء القرن الثاني عشر الهجري أيضا واسمه: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بـ (دستور العلماء). وهو مرتب على حسب حروف المعجم، ومتضمن فوائد لطيفة في تحقيق، اصطلاحات العلوم المتداولة، وتدقيقات لغات الكتب المتناولة بعبارة واضحة، كما ضم أبحاثا كاملة شرح فيها بعض المسائل بتفصيل خرج فيه عن حد التعريف والتوضيح، مثل البيان، والتصديق، والكلام[5]، وغيرها، وقد حمله التوضيح على التفريق بين كثير من المصطلحات، والألفاظ كالترتيب والتركيب،

---

(1) ينظر: محيط المحيط: 219، 247، 271....الخ.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون: 58/2، 75، 56/3 – 69، 295/1- 317.

(3) نفسه: 94/2.

(4) نفسه: 173/2 .

(5) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بـ (دستور العلماء): 257/1 و 302/1 ،و 129/2.

والذكاء والفطنة، والهجو والشتم[1]، وغري ذلك، ولم يهمل التفريق بين الكلمات التي تختلف في حركاتها وأوزانها كالغِرَّة والغُرَّة والذَّكْرُ والذُّكر، والأثر والمأثُور[2]، وهناك أراء مبثوثة في الكتاب تطرق فيها لذكر الخلاف في الفرق، وقد استعمل احياناً لفظ (كالمترادفين) للدلالة على ما بين الألفاظ من ترادف غير تام نحو قوله :"واعلم ان النظر والفكر كالمترادفين لان بينهما تغايراً اعتبارياً بان ملاحظة ما فيه الحركة معتبرة في النظر، وغير معتبرة في الفكر.."[3].

وتدل هذه المصنفات على مبلغ الاهتمام الذي أولاه العرب للتأليف في المصطلح "بما هو لون من التحديد يتصل بتغيير مدلولات الألفاظ.."[4] ولعل من النافع ان تجمع مادة هذه المعجمات، ويلم شتاتها في معجم موحد، يزاد عليه ما وضعه دارسون محدثون لأهمية المصطلح، وضرورة التصنيف فيه.

ج ـ كتب عنيت بحركات الألفاظ وحروفها وصيغها وأوزانها :

وأريد ان اعرض هنا للكتب التي عني مؤلفها بضبط الحركة أو الصيغة، وكل ما يتصل بالبناء اللفظي، وقد ذكرت أمثلة منها في الفصل الأول أطلق عليها اسم الفرق أو الفروق، وجميعها تدعو إلى ضرورة التزام الدقة في الاستعمال، ووضع اللفظ في موضعه لعلاقة ذلك بالمعنى، والكشف عنه كشفاً صحيحاً فمن هذه الكتب التي صنفت للتفريق بين المعاني:

1. كتب الفرق بين فعل وافعل :

من الظواهر اللغوية التي أوردها أهل اللغة عناية بالغة مسالة الفرق بين (فعل

(1) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: 258/2، 124/2، 473/3.

(2) نفسه: 3/2، 124/2، 37/1.

(3) نفسه: 42/3.

(4) المجاز وأثره في الدرس اللغوي: 167 .

وافعل) إذ افردوا لها مصنفات كثيرة، "تتناول هاتين الصيغتين من الفصل الواحد حين تتفقان في المعنى، أو تختلفان، أو لا يرد للعرب أحداهما"[1].

ولقد بدأ البحث في معاني هذين البنائين من أبنية الفعل خاصة في زمن متقدم عن تاريخ البحث في اللغة، ثم تتابع التأليف فيهما حتى عصور متأخرة[2]، فقد صنف في ذلك الفراء، وأبو عبيدة: وقرطب، وأبو زيد الانصاري: والأصمعي، وأبو عبيد والتوزي: 233 هـ وابن السكيت: والزجاج، وابن دريد: وابن درستويه: وأبو علي المقالي، والحسن بن بشر الامدي[3]: 371هـ، وأبو البركات بن الانباري: 577هـ، ومنهم من صنف فيما جاء منهما على معنى واحد كالقاسم بن القاسم بن عمر الواسطي: 626هـ رتبه على حروف المعجم[4]، والظاهرة اللغوية حين يصنف فيها جماعة من العلماء في عصر متقدم، ثم يتتابعَ التأليف فيها فذلك دليل على أهميتها وعلاقتها بسلامة اللغة، وضبط أبنيتها التي تحمل دلالات مختلفة، ولقد اهتمت هذه الكتب بما بين الصيغتين من فرق معنوي، وتحمس ابن درستويه لهذا الفرق "فلم يجز مجيء فعل وافعل بمعنى واحد، لاختلاف البنائين، وصنف كتاباً وسماه بـ "الفرق بين فعل وافعل "ذكره في شرح

الفصيح[5]، وقال في موضع أخر منه "وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي الفناه في افتراق معنى فعل وافعل،"[6] ولأهمية الموضوع، ومنع اختلاط الصيغتين في الاستعمال خصهما كثير من العلماء بأبواب وفصول من

---

(1) المعجم العربي: نشأته وتطوره: 180/1.

(2) اعد خليل العطية قائمة بأسماء المصنفين في (فعل وافعل) في مقدمته لكتاب (فعلت وافعلت) لأبي حاتم: 71 – 76، وينظر: المعجم العربي: 180/1- 181 .

(3) قال فيه ياقوت (غاية لم يصنف مثله) ينظر: معجم الأدباء: 86/8 .

(4) معجم الأدباء: 297/16، وفوات الوفيات: 192/3 .

(5) تصحيح الفصيح: 176/1.

(6) نفسه: 166/1.

كتبهم كما في كتاب سيبويه[1]، والغريب المصنف[2]، وإصلاح المنطق[3]، وأدب الكتاب[4]، والاقتضاب[5]، والفصيح[6]، وما تبعه من مصنفات[7]، والجمهرة[8]، والمخصص[9]، والمزهر[10]، وعنيت بهما كتب "الأفعال "إذا كان من ابرز ما عني به ابن القوطية: 367هـ في كتابه الأفعال البحث في الصيغتين سواء اتفقنا في المعنى، أو لم تتفقا أو حين لم يرد عن العرب إلا واحدة منهما، ويبدو ان عنايته بـ فعل وافعل، فاقت سائر أبنية الفعل وكذلك قال أبو عثمان السرقسطي: 403هـ "فانه إنما كان غرضه – رحمه الله – في هذا الكتاب (فعلت وافعلت) خاصة، وترك ما جاوز ذلك من الأفعال الرباعية الأصلية..."[11] وقد درج ابن القوطية على ذكر معنى الصيغتين في موضع واحد، ومن ذلك قوله: "غَربُتْ الشَّمسُ غُرُوباً غابَتْ، والرَّجلُ غَرباً وغُربةً بَعُد، وغَرُبَت الكلمة غَرابة غَمُضَت، وغَرُبتْ العينُ غَربا، ورم ما فيها، وأَغربَ الرَّجُلُ أتَى بغريب من قول أو فعل، وأيضا اشتد ضحكه، والسقاء ملأهُ"[12]، وكذلك فعل السرقسطي إذ كان يرى ان :"أول ما يجب للناظر في كلام العرب عد

---

(1) كتاب سيبويه: 4/55 – 64 .

(2) الغريب المصنف: خ: 160 أ .

(3) الصلاح المنطق: 225 – 280 .

(4) أدب الكتاب: 333 – 353 .

(5) الاقتضاب: 2/157 – 168 .

(6) كتاب الفصيح: 273 – 277 .

(7) التلويح في شرح الفصيح: 20 – 26، وشرح الفصيح (اللخمي): 79 – 93، وشرح الفصيح (لمؤلف مجهول) خ: ق: 28 ب – 47أ، وتمام فصيح الكلام: 18 – 20، وذيل فصيح ثعلب: 36 – 37 .

(8) جمهرة اللغة: 3/434 – 443 .

(9) المخصص: مج 4 س 14/227 وما بعدها .

(10) المزهر: 1/410.

(11) الأفعال (السرقسطي): 1/53 .

(12) الأفعال (لابن القوطية): 28.

أحكام قياس حركات الإعراب، ان يحكم بتثقيف الأفعال[1]، ولهذا ضبط مادة (كتاب ابن القوطية)، وزاد عليه، وبسط تفسيره، والحق في كل باب فيه ما لم يذكره، ورتبه على مخرج الحروف، وفصل بين أبنية الأفعال، ومنها فعل وافعل[2]. وكذلك فعل ابن القطاع، في أفعاله حيث اتبع صيغة فعل بصيغة افعل، ونظم كتاب ابن القوطية "لأنه لم يذكر فيه سوى الأفعال الثلاثية، وما دخل عليها من الهمزة، ولم يستوعب ذلك، وترك نحواً مما ذكر، وخلط في التبويب، وقدم وأخر في الترتيب.."[3] فرد كل فعل إلى مثله ورتبه خلاف ترتيبه وذكر ما أغفله، وإثباتها على حروف المعجم حتى لا يحتاج الناظر إلى ان يخرج من باب إلا وقد استوعب جميع الأفعال، وجمع فيه ما افترق في مصنفات العلماء وأراد ان يكون الكتاب جامعاً لسائر الأفعال، ويرى حسين نصار ان كتابي السرقسطي وابن القطاع: "احمل واشمل كتابين وصلا إلينا في الأفعال، وهما جديران بالشهرة التي يتمتعان بها بين معاجم العربية"[4]، كما كانت معاني (فعل وافعل) من الموضوعات التي بحثها جماعة من المحدثين.

2. كتب المقصور المدود:

والقصر والمد إحدى صور التفريق الصوتي التي يترتب عليها تغيير دلالي، وقد بدأ التأليف في المقصور والممدود مبكراً أيضا، دفعاً لاشتباه أحداهما بالأخر، ولاسيما حين يمد المقصور، أو يقصر المدود، ويبدو هذا بوضوح إذا كان للكلمة الواحدة صورتان أحداهما مقصورة بمعنى، والأخرى ممدودة بمعنى أخر كالسَّنى والسَّناء والعَمى والعَماء، والثَّرى والثَّراء، وغير ذلك، فلكل منها معنى مختلف،

(1) الأفعال (للسرقسطي): 52/1 .

(2) نفسه: ينظر: 50/2 .

(3) الأفعال (لابن القطاع): 706/1.

(4) المعجم العربي: 189/1 .

ولقد صنف العلماء في القصر والمد كتباً كثيرة تزيد على أربعين كتاباً[1]، ويرى رمضان عبد التواب ان "السبب في كثرة التأليف في هذه الموضوع هو ان الناس قد تركوا الهمزة في كلامهم كما كان يفعل أهل الحجاز من قبل، فكان يشتبه المقصور بالممدود."[2] وقد وصل إلينا عدد من هذه الكتب مثل كتاب الفراء، وكتاب ابن السكيت، وكتاب إبراهيم بن محمد الملقب نفطويه: 323هـ وكتاب الوشاء، وكتاب ابن ولاد: 332هـ وكتاب أبي عمر الزاهد: 345هـ، وكتاب أبي علي القالي: وكتاب أبي البركات كمال الدين ابن الانباري وقد سماه "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود"، وفي هذا إشارة إلى العلاقة الصوتية والمعنوية بينهما، كما وصل إلينا كتاب تحفة المودود في المقصود الممدود، لابن مالك، 672هـ، وبقيت كتب أخرى مفقودة، مثل كتاب أبي بكر محمد بن القاسم بن الانباري الذي نقل منه البغدادي: 1093هـ في مواضع متعددة من خزانته[3]، وفي شرح شواهد الشافية[4]، ونقل منه العيني: 855هـ في المقاصد النحوية[5]، وكتاب ابن القوطية الذي قيل فيه: "جمع فيه ما لا يحد ولا يوصف، ولقد اعجز من يأتي بعده، وفاق من تقدمه[6]، وكتاب ابن جني الذي ذكره في إجازته لأبي عبد الله الحسين بن احمد بن نصر برواية مصنفاته وكتبه، ووصفه بقوله:"وكتابي في شرح المقصور والممدود، عن يعقوب بن اسحق السكيت، وحجمه أربعمائة ورقة"[7] وفي هذا التراث

(1) أحصى رمضان عبد التواب في مقدمته للممدود والمقصور (للوشاء): 16 – 23، أربعين كتابا منها، ومع ذلك فقد فاته كتاب ابن سيدة الذي نقل منه السيوطي في المزهر: 217/1، 310.

(2) فصول في فقه العربية: 256 .

(3) خزانة الأدب: 112/1، و 274/2 ،و 435/8 .

(4) شرح شواهد الشافية: 386/4.

(5) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : 513/4 و 588 .

(6) ينظر: وفيات الأعيان : 369/4 ، ومعجم الأدباء : 275/18 .

(7) معجم الأدباء : 209/12 – 210 .

الغزير الوفير دلالة واضحة على اهتمام علماء اللغة بهذا الموضوع، غيره على العربية، وحرصا على أبنيتها، وضبطاً لمعاني صيغتها.

3. كتب لحن العامة:

وهي مؤلفات لغوية مهمة تجمعها بموضوع الفروق صلة مباشرة، وعلاقة ظاهرة لأنها اشتملت على فروق لفظية ودلالية، خلط بينها الاستعمال، فخرج على مجرى كلام العرب، ويبدو ان دلالة اللحن على الخطأ جاءت متأخرة عن معاني الكلمة الأخرى، قال ابن فارس في المقاييس: "فإما اللَّحْن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، يقال: لحن لحنا، وهذا عندنا من الكلام المولد، لان اللحن مُحْدَث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطابعهم السليمة[1]، فدلالة كلمة لحن تحولت من معنى صرف الكلام وتبدل جهته مطلقاً إلى معنى صرفه عن صحيح اللغة ويفهم من هذا ان العرب لم تكن بهم حاجة إلى استعمال لفظة لحن بمعنى الخطأ، لان مخالفة الاستعمال اللغوي الصحيح لم تكن قبل الإسلام أمرا ظاهراً ولا مالفوا، لتخصص به كلمة تدل عليه، إذ درج المتكلم العربي على استعمال لغته في أمران سليم، وفطرة خالصة، وجرت على لسانه سليمة صحيحة "يضبطها بالإحساس بوجود القانون اللغوي صوتيا كان أو اشتقاقا أو تركيبا أو دلاليا"[2]، يحسها بوقه المرهف، فلما امتزج العرب بغيرهم "من أخلاط الأمم.. وقع الخلل في الكلام، واللحن على السنة العوام"[3]، فقد صعب على من دخل الإسلام من غير العرب، إخراج أصوات العربية، وضبط قواعدها الصرفية والنحوية، فظهرت لغة جديدة، مُحرَّفة هي لغة العامة "الذين ما كانت بهم حاجة إلى ان يرهقوا أنفسهم على تحري العربية، فجروا على المستوى الذي يلائمهم حتى

(1) المقاييس: 239/5، وينظر: الفروق اللغوية: 41، واللسان (لحن) 380/13.

(2) في علم اللغة العام: 232.

(3) لحن العامة: 34.

أسلمهم ذلك إلى لغات عرفت بهم، فنُسِبت إليهم"[1]. ولهذا أصبحت دلالة لحن على الخطأ من أبين معاني الكلمة، وأشهرها حين"تنبه العرب بغد اختلاطهم بالأعاجم (على) [2] فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون.."[3].

وصارت الكلمة اصطلاحا في الخطأ في اللغة، ولقد أفزعت علماء العربية ظاهرة اللحن، فطفقوا يقاومونها بكل ما تهيأ لهم من وسائل، ولإصلاح ما يجري على الألسن، وتحرى الصواب، ثم انتقل اللحن إلى الخاصة الذين كان لهم نصيب من العلم في اللغة، وكانوا يتفاضلون طبقات على ما يقول الجاحظ[4]، فان هؤلاء

وان رغبوا في عصمة ألسنتهم من الخطأ، وحرصوا على التثبيت من الصواب، لابد ان يتأثروا بلغات العامة من حولهم لضعف تمكنهم من العربية الأولى يقول الزبيدي (379هـ) "مما أفسدته العامة عندنا فأحالوا لفظة.. وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة"[5] وقد ذكر ان كثيرا من الدارسين صاروا يكثرون من اللحن في كلامهم ورواياتهم، وقال ابن فارس: "وقد كان الناس قديما يجتنبون اللحن فيما يكتبونه ويقرؤونه، اجتنابهم بعض الذنوب، فإما ألان فقد تجوزوا، حتى ان المحدث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن"[6]، وقال الامدي، واصفا لغة الشعراء "والمتأخرون لا يكادون يسلمون من اللحن، وهو في أشعارهم كثير.."[7].

وقد ذهب عبد العزيز مطر إلى ان اللحن ظهر في الإعراب أولا، واستدل على هذا بجمع روايات وردت في البيان والتبيين، وعيون الإخبار، والعقد الفريد، استنتج

---

(1) اثر القرآن في اللغة العربية: 75 – 76 .

(2) في النص (إلى) والصحيح (على) .

(3) العربية: 254 .

(4) البيان والتبيين: 137/1.

(5) لحن العامة: 37.

(6) الصاحبي: 66.

(7) الموازنة: 416/1 .

منها ان اللحن، كان أول ما ظهر في الإعراب[1]، ولا نسلم له لان اللحن بدأ بمستوى من مستويات اللغة قبل غيره، فان هذه المقولة بنيت على مقدمات لا تفضي إلى نتيجة حاسمة، واللحن يعني الخروج على نظام اللغة، وضوابطها، وقد وقع في كل المستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية "فانه لا فرق في اللحن بين تغير الكلمة في إعرابها الجاري لها، وبين تغير بناء الكلمة، وتصرفها على خلاف ما يقتضيه قياسها"[2]، ولقد اغفل رواية ابن السكيت عن

الفراء: ان أول لحن سمع بالعراق هذه عصاتي[3] ورواية الجاحظ: ان أول لحن سمع بالبادية هذه عصاتي، وأول لحن سمع بالعراق حي على الفلاح[4] وهذه الأخطاء لا تخص الإعراب:

لقد أكثر العلماء من التصنيف في تصحيح اللحن، وهو أمر يصور لنا مبلغ الجهد الذي بذل لإبقاء العربية صحيحة نقية، وانبرى لتحقيق ما وصل إلينا من هذه الكتب نفر من الدارسين المحدثين لإحساسهم بأهميتها، ورغبتهم في نشرها بين أبناء العصر فطبع منها: ما تلحن فيه العامة للكسائي، ولحن العامة للزبيدي وإصلاح غلط المحدثين للخطابي: 388 هـ وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي 501 هـ ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وتكملة إصلاح ما تغلط به العامة للجواليقي، والمدخل إلى تقديم اللسان لابن هشام اللخمي: 577هـ، وغلط الضعفاء من الفقهاء لابن بري، وتقويم اللسان لابن الجوزي: 597هـ، وتهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور: 711هـ، والجمانة في إزالة الرطانة لابن الإمام (من علماء القرن التاسع) والتنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا 940هـ وعقد الإخلاص

---

(1) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 29 – 31 .

(2) الطراز: 26/1 .

(3) اصلاح المنطق: 297 .

(4) البيان والتبيين: 219/2 وصوابها: (عصايَ) بفتح الياء و (حيَّ) بفتحها مع التشديد .

في أوهام الخواص لابن الحنبلي 971هـ، وسهم الألحاظ في وهم الألفاظ له، وخير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لابن بالي القسطنطيني[1]: 922هـ، وما زال قسم من كتب لحن العامة مخطوطاً[2]، ويتصل بموضوعاتها ما طبع من كتب التصحيف والتحريف مثل: التنبيه على حدوث التصنيف لحمزة بن الحسن: 351هـ، والتنبيهات على اغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات لعلي بن حمزة البصري (375هـ)، وشرح ما يقع فيه التصحيف لأبي احمد العسكري: 382هـ، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي: 764هـ ولم نقف على مجموعة من كتب العلماء المتقدمين في التصحيح، كما لم يصل إلينا كتابان مهمان اختلف عنوانهما عما سبقهما من هذه المصنفات هما كتاب أبي احمد العسكري: ما لحن فيه الخواص[3]، وكتاب أبي هلال العسكري: ما تلحن فيه الخاصة، أو لحن الخاص[4]، وقد نسب اللحن فيهما إلى الخاصة، ثم تأثرهما الحريري في استعماله في الدرة[5]. أما علاقة هذه المؤلفات بالفروق فتتضح من طبيعة موضوع اللحن، وتعرف الأنواع الواردة منه فيها، فقد عنيت هذه الكتب أكثر ما عنيت بمظهرين من مظاهر الخطأ، الأول: يتصل ببنية الكلمة وضبط وزنها واشتقاقها، والثاني يتصل بخروج الاستعمال على ما هو معروف في كلام العرب، في فصيح كلامها، وعلاقة المظهرين بالفروق علاقة أكيدة، فان هذه الظاهرة ترجع إلى صلة اللفظ بمعناه، والخطأ المتعلق ببنية الكلمة شديد التأثير في هذه الصلة، إذ يترتب عليه تشويه الكلام واختلاطه، وطمس معانيه، ويعني أمر الدلالة وضع الكلمة في غير

---

(1) البحث: والمكتبة: 136، والمظاهر الطارئة على الفصحي: 33 – 34 .

(2) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 57 – 66، ولحن العامة والتطور اللغوي: 97 وما بعدها .

(3) أنباه الرواة: 311/1 .

(4) معجم الأدباء: 263/8، وبغية الوعاة: 506/1 .

(5) ينظر: الحرير وجهوده اللغوية والنحوية: (رسالة دكتوراه): 107 .

ما وضعه العرب، بأعمام الخاص، أو تخصيص العام، أو تغير مجال المعنى، ولم يقبل العلماء مظاهر التطور الدلالي الجديدة، فادخلوه مع الخطأ، وحكموا بفساده، فالتساهل في اختيار الألفاظ عندهم لحن، ولو أننا استخلصنا مادة الفروق من هذه التصانيف لاجتمع لدينا منها الشيء الكثير، إذ اتخذوا من التفريق أساسا مهنا في تصحيحهم اللغوي، وحصروا في معظم ما أورده على إبقاء دقائق الفروق التي أحكمتها العربية بضوابطها الصوتية والدلالية، فاتبعوا مظاهر الانحراف عنها، وشددوا عليها النكير، فمن مظاهر الانحراف التي تسبب ضياع الفروق، تحريك الساكن[1]، وتسكين المتحرك[2]، وتغير الحركات[3]، وتبديل الحروف[4]، والوهم في باب الفعل[5]، وعدم الدقة في استعمال فعل وافعل[6]، والممدود والمقصور[7]، وما يحرف بالزيادة، والنقص[8]، والتخلص من الهمز[9]، وإتباع مقياس مخطئ في صوغ المشتقات[10]، وتخفيف المشدد[11]، وتشديد المخفف[12]، والخطأ في

---

(1) ينظر: درة الغواص: 97، والمدخل إلى تقويم اللسان، مجلة المورد مج 10 العددان: 3 – 4، 254، و288، وتقويم اللسان: 139 – 140 .

(2) ينظر/ تثقيف اللسان: 119، وتقويم اللسان: 134، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: 318.

(3) ينظر: ما تلحن فيه العامة: 105، ولحن العامة: 40، وتقويم اللسان: 110.

(4) ينظر: تقويم اللسان: 96 – 97، وتصحيح التصحيف: 194، وسهم الألحاظ: 46 .

(5) ينظر: ما تلحن فيه العامة: 100، وتثقيف اللسان: 145، وتصحيح التصحيف: 192.

(6) ينظر: ما تلحن فيه العامة: 11، وإصلاح غلط المحدثين: 43، وسهم الألحاظ: 23 .

- ينظر: لحن العامة: 120، وتثقيف اللسان: 155، وتصحيح التصحيف: 516.

(7) ينظر: لحن العامة: 120، وتثقيف اللسان: 155، وتصحيح التصحيف: 516.

(8) ينظر: درة الغواص: 118، تثقيف اللسان: 157، وتقويم اللسان: 83 .

(9) ينظر: درة الغواص: 97، وتثقيف اللسان: 157، وتصحيح التصحيف: 526 .

(10) ينظر: لحن العامة: 137، ودرة الغواص: 157، وتثقيف اللسان: 165 .

(11) ينظر: ما تلحن فيه العامة: 109، وتقويم اللسان: 98، وخير الكلام في تقصي كلام العوام: 21 .

(12) ينظر: لحن العامة: 56، وإصلاح غلط المحدثين: 44، وغلط الضعفاء من الفقهاء: 23.

الجمع[1]، وعدم الدقة في استعمال حروف المعاني[2] وتخصيص العام ويسميه ابن مكي الصقلي (ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصوره على واحد)[3]، وأعمام الخاص، ويسميه ابن مكي: (ما جاء لواحد فادخلوا معه غيره)[4]، وتغيير مجال الدلالة، ويسميه ابن مكي (ما وضعوه في غير موضعه)[5] وكذلك كثر من هذه المصادر القول بأن (العامة لا تفرق) أو (لا يفرق الناس) أو (لا يفرق كثير من الناس) أو (العامة تسوي بينها)[6] وغير ذلك من العبارات التي تدل على الحرص على الفوارق الصوتية والدلالية، التي تتضمنها اللغة الفصيحة، وتفصل بها بين المعاني، وهي من ابرز صفاتها الحيوية، وفرت للغة العرب طاقة كبيرة على الإيضاح والإبانة، فحكموا على هذه المظاهر، من الخطأ حكماً واحداً مؤداه ان لغات العامة تسبب عنها الفساد، والتعمية، وإضعاف القدرة على إيصال المعاني وتمييزها ولذلك عد المصححون التفريق بين دلالات المفردات وتأكيد ما يحدثه تغيير مباني الألفاظ من اثر في المعاني، من أهم المسائل اللغوية التي تقوم عليها مصنفاتهم، لا فرق بين متقدم ومتأخر، قال صاحب الجمانة: "ومن ذلك قولهم: لترك الزينة (حزن) فيضعون هذه اللفظة غير موضعها، لان الحزن إنما هو: الهم والغم، وان كان صاحبه متزيناً، والصواب ان يقال في ترك الزينة لأجل موت زوج أو قريب احداد، أو حداد، لا حزن،

---

(1) ينظر: إصلاح غلط المحدثين: 38، ودرة الغواص: 125، وتصحيح التصحيف: 312 .

(2) المدخل إلى تقويم اللسان، مجلة المورد، مج 10، العددان 3- 4 /235، وتصحيح التصحيف: 288، ودرة الغواص: 169 .

(3) تثقيف اللسان: 215، وينظر لحن العامة: 188، وتقويم اللسان: 114.

(4) تثقيف اللسان: 208، وينظر لحن لعامة: 207، وتقويم اللسان: 118.

(5) تثقيف اللسان: 197، وينظر لحن العامة: 237، وتقويم اللسان: 132 .

(6) ينظر: درة الغواص: 191، 192، وتقويم اللسان: 79، 118، 129، وغلط الضعفاء، من الفقهاء: 24، وتصحيح التصحيف: 67، 164، 172 ....الخ.

يقال حدت المرأة، واحدت فهي حادُ، ومُجِد وأنكر الأصمعي الثلاثي.."[1] ومن أمثلة اللحن في تغيير الحركات عنده، قوله :"من ذلك ذو الرمة لقب الشاعر المعروف بضم الراء، وكسرها لحن، والرمة القطعة من الحبل.. واما الرمَّة بالسكر فهو العظم البالي.."[2]، ومن أمثلة هذه الفروق الدقيقة ما ذكره الحريري في الدرة، وهو بحث الأخطاء اللغوية كتفريقه بين بشارة بفتح الباء، وبشارة بكسرها، وبشارة بضمها، فهي بالفتح الجمال والحسن، وبالكسر ما بشرت به من بشرى، وبالضم حق ما يعطي على البشارة بالكسر[3]، كما تطرق فيها إلى الفروق بين معاني الأوزان وتفسيرها فهو يذكر ان وزن (افْعَلَّ) يقال فيما تمكن واستقر وثبت، واستمر فإما إذا كان اللون عرض بسبب يزول، ومعنى يحول فيقال فيه (افْعالَّ) مثل: (احْمارَّ) و(اصْغارَّ)، ليفرق بين اللون الثابت، واللون العارض[4].

ومن مظاهر اهتمام هذه المصنفات بموضوع الفروق، ان قسما منها تضمن أبوابا تتصل بخصائص العربية، ومن ذلك ما كتبه ابن مكي في تثقيف اللسان "فإننا تقرأ فيه أبوابا (مثل حروف تتفق في المباني وتتقارب في المعاني) وباب (علامات ترفع الإشكال من حروف متقاربة الأشكال)[5] وغير هذا من الأبواب التي تكشف عن دقائق العربية، وبعض أسرار نظامها وجمالها .

وقد أورد نفر من الدارسين المحدثين على هؤلاء المصنفين جملة أمور منها: أنهم لم يحددوا المستوى الصوابي الذي يرجعون إليه، وان فرض نظام لغوي معين، إنما هو عمل المعلم لا العالم[6]، فليس للمعلم ان يبالغ في فرض أسلوب معين من

---

(1) الجمانة في إزالة الرطانة: 40.

(2) نفسه: 12.

(3) درة الغواص في أوهام الخواص: 141 – 141، وينظر: ذيل فصيح ثعلب: 8.

(4) نفسه: 26.

(5) تثقيف اللسان: 336 – 338، و 339 – 343، و 346 – 349.

(6) نلاحظ هنا تأثير هذا الرأي بقول برستراسر: "وهذا وان كان نافعا، فهو عمل المعلم لا العالم:

=

التعبير اللغوي، ويمنع ما سواه لان التطور يمتز بقوة قهرية لا شعورية، ومنها: أنهم لم يتابعوا تطر اللغة فراعوا جانب القواعد لا الاستعمال الذي خضع للتطور، وقالوا أيضا: أنهم شغلوا بإيراد أمثلة اللحن، ولم يبحثوا في أسبابه أو الحديث عنه فكرة وموضعاً[1]، ولذلك لم يؤد جهدهم في تقصي جزئيات ما أسموه اللحن إلى نتائجه المرجوة[2]، ونلاحظ ان هؤلاء الدارسين يقيسون العربية على غيرها من اللغات، ويستعيرون أحكام الدارسين الأجانب على لغاتهم، ويقلدونهم في تحليل صفة اللحن الواردة في هذه المصنفات، ودراستها دراسة صوتية ودلالية كأنهم يبتغون وضع قواعد وضوابط لعربية جديدة، هذه الأخطاء وقسموها ولم يأتوا بأكثر مما لخصه ابن الجوزي بقوله: "واعلم ان غلط العامة يتنوع فتارة يضمون المكسور، وتارة يكسرون المضموم، وتارة يمدون المقصور وتارة يقصرون الممدود، وتارة يخففون المشدد، وتارة يزيدون في الكلمة وتارة ينقصون منها، وتارة يضعونها فيغير موضعها"[3]، إلى غير ذلك من الأقسام، وقد جرى الصقلي في تقسيم كتابه على أساس نوع الخطأ أو الصيغة أو الباب، ثم رتبها على أقسام متميزة، وخص كل طائفة ممن يقع منهم لحن في مصطلحاتهم بباب مستقل لئلا تتداخل[4]، وهو تقسيم يدل على فهم هذا التغير، ودراسته، والرغبة في جمع الظواهر المتشابه في باب بعينه، وقد وفق في ذلك توفيقاً كبيراً .

= التطور النحوي للغة العربية: 205، وهو القائل في الكتاب نفسه: 102: "ويتعلمون لغة قد كانت ماتت وقبرت في الكتب" .

(1) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي: 32، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 43 — 51، وأبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة: 373 — 390 ،وينظر كذلك: اللغة بين المعيارية والوصفية: 67.

(2) المظاهر الطارئة على الفصحى: 49 .

(3) تقويم اللسان: 74.

(4) تثقيف اللسان: باب التصحيف: 248، وباب ما غيره من الأسماء بالزيادة: 101، وباب ما غيره من الأسماء بالنقص: 110..الخ.

لقد هال العلماء ان يهتز نظام العربية، "وهو نظام خاص جدا"[1] بسبب الفساد والانحراف، فتضطرب قوانين دقيقة، وضوابط صوتية، ودلالية متسقة محكمة "أنقادات واستوت واطردت، وتكاملت بالخصال التي اجتمعت له في تلك الجزيرة وفي تلك الجيرة، ولفقد الخطأ من جميع الأمم"[2]. وقد حلت مكانها عاميات لها قوانين مختلفة، وأنظمة متنوعة، تبعا لتغير الأجيال، والظروف، ولا افهم أي استعمال يريد هؤلاء الدارسون ان يأخذ به العلماء المتقدمون، ان كانوا يريدون الاستعمال الذي جد بعد شيوع اللحن، فأي عربية بقيت بأيديهم منه ؟ لقد "لقيت العربية على لسان غير العرب تغييرات أثرت في صورة وقعها، وجرسها، وطبيعة تكوينها وتركيبها"[3] ولم يكن من السهل على العربي ان يتابع الكلام بالفهم الصحيح، ويبدو ان العلماء المتقدمين لم يرغبوا في توسيع دائرة التصحيح، فلم يأخذوا بكل مسموع، وتشدد وحرصا وحيطة، روى عن الفراء قوله: "واعلم ان كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته أرخصت لك ان تقول: رأيت رجلان ولقلت أردت عن تقول ذلك.."[4].

لقد أرادوا ان يدرؤا عن اللغة عادية رطانة مطبقة، تسربت إلى مستوياتها جميعا، فحرصوا على الإبقاء على ذلك النموذج الرفيع الذي نزله به القرآن الكريم، فصار أعلى وكان مقياسهم جريان اللفظ كثيراً على السن العرب، ودورانه في أفواه الفصحاء، ولقد كان تشدد اللغويين ضرورياً لكبح جماح الخارجين على اللغة الفصيحة[5]، ومن الجدير بالذكر ان أولئك العلماء لم يجهلوا ما طرأ على اللغة، ولم يعسر عليهم بحثه وتفسيره، يقول ابن درستوية في تفسير

(1) العربية الفصحى ،نحو بناء لغوي جديد: 51.

(2) البيان والتبيين: 163/1 .

(3) ملامح من تاريخ اللغة العربية: 137.

(4) تكملة إصلاح ما تغلط به العامة: 5، وتقويم اللسان: 75 – 76 .

(5) ينظر: لغتنا والحياة: 82، وأبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة: 295.

قولهم: (أش تريد) "وإنما غيروه عن الأصل والصواب لأنه كلام يكثر استعماله، وقد اجتمعت فيه ياءات وهمزات، فخففوه، فحذفوا حرف الإعراب من أي مع إعرابه، وحذفوا الهمزة من آخر شيء، ثم حذفوا الياء التي قبل التنوين لاجتماع الساكنين فصارت ايش، ولو فُعِلَ هذا بكل ما أشبهه لفسد كلام كثير.."[1] وإذا فتحنا باب التخفيف في النطق دخل منه على اللغة ريح عاصف فتنسفه كثيراً من قوانينها، وأوضاع ألفاظها[2]، فهذا مثال من تفسيرات العلماء الصوتية لهذا التغيير الذي سببه النحت، والنحت ظاهرة نادرة في العربية، الفصيحة، وبين الدارسين المحدثين من يرى ان النحت ليس من صفات العربية، ولا من سماتها لأنه يشوه كلامها[3]، ويذهب ولفنسون إلى انه ليس في العربية وأخواتها "اثر لإدغام كلمة في أخرى حتى تصير الاثنان كلمة واحدة تدل على معنى مركب وهذا هو سبب ظهور الإعراب في اللغة العربية[4]، أما تفسير العلماء للتطور الدلالي الذي حصل في اللغة الفصيحة، فباب واسع، وبحث عميق يكشف عن أصالة الدرس اللغوي عند العرب، ولكنهم لم يشملوا فيه ما أحدثه المتأخرون، وإنما قصروه على القديم الصحيح، لا بسبب قصور في التحليل أو عجز في الإدراك إذ كان لهم "من صدق الحس، وسلامة الفطرة، ومخالطة الفكر اللغوي، ما أتاح الوقوف على منازعة، والترجيح، بين منازلة.."[5] لقد امسكوا عن قبول هذا الجديد حذرا منه، وعدم اطمئنان إليه، لان العرب تلتزم في هذا بما يعرف في كثرة توسعها في لغتها، ولهذا عد الجرجاني (ت: 471هـ) الخطأ في الإعراب، والخروج على طريقة العرب في ألفاظها مسالة

(1) تصحيح الفصيح: 112/1، ومثله جاء في المصباح المنير: 354/1، عن الفارابي .

(2) دراسات في اللغة: 116.

(3) المباحث اللغوية في العراق: 88، وينظر: فقه اللغة (وافي): 188، وفي اللغة العربية وبعض مشكلاتها: 116.

(4) تاريخ اللغات السامية: 15.

(5) عبقرية العربية: 17.

واحدة، قال :"فان لا يلحن فيرفع في موضع النصب أو يخطئ فيجئ باللفظة على غير ما هي عليه في الوضع اللغوي، وعلى خلاف ما تثبت به الرواية عن العرب"[1]، ومن أمثلة تفسير العلماء لحصول المولد قول أبي هلال العسكري: "المجون صلابة الوجه وقلة الحياء، من قولك: مجنَ الشيء يَمْجُن مُجونا، إذ صلب وغلظ، واصل المجنة البقعة الغليظة تكون في الوادي – والمجون كلمة مولدة، لم تعرفه العرب، وإنما تعرف أصله ..."[2]، فأبو هلال يدرك انتقال كلمة مجون من مجال دلالي إلى أخر، ولكنه سمى ماجد في استعمالها مولدا لما ذكرت، وانه على الرغم من وصفه كلمة (المجون) بأنها من هذا المولد الجديد، استعمالها بدلالتها الجديدة، وقال: "ولا يقال للكاتب إذا اشتمل على السخف والمجون وما شاكل ذلك مجلة ..."[3].

وفي هذا دليل على ان وصف الكلمة بأنها مولدة ربما يأتي لتوضيح زمن استحداثها لا لرفضها، وأبعادها، . وفي الجملة ان هذه الكتب مراجع لغوية تمثل جهدا كبيرا ذا معنى، بذل لحماية العربية وحراستها، وقد بقيت مثابة للدارسين الراغبين في تنقية كلامهم وسلامته، وقد كان غرضنا من الحديث عنها تأكيد ما تضمنته من فروق لفظية ودلالية، خفيت على العامة، وقسم من الخاصة، فرغب هؤلاء المصنفون في إحيائها، والتنبيه عليها. ومن الكتب التي تجمعها بما سبق من كتب اللحن علاقة قوية، من حيث الغاية والمضمون ولهذا أوردها كثير من الدارسين معها[4]، كتاب إصلاح لابن السكيت وأدب الكاتب لابن قتيبة، والفصيح لثعلب، ولقد أفردتها هنا لتشخيصها، وبيان عنايتها بظاهرة الفرق، فهي أصول مهمة في دراسة العربية ومصادر مهمة ابتغى مصنفوها جع جمهرة من مادة

---

(1) دلائل الإعجاز: 7.

(2) الفروق اللغوية: 211 – 212 .

(3) نفسه: 242.

(4) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي: 156، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 63، والمظاهر الطارئة على الفصحى: 33.

اللغة ودراستها، وتمييز صيغها وتصاريفها، لتقريبها كم الدارسين، وتطويعها لألسنتهم، فقد تضمن كتاب ابن السكيت فوائد لغوية كثيرة، تتصل بأسرار اللغة ودقائقها، وفروقها، ولذلك رغب الدارسون في دراسته والانتفاع به، يقول التبريزي (ت: 502هـ) "فاني لما رأيت ميل أكثر الناس إلى كتاب إصلاح المنطق دون غيره من كتب اللغة، لقلة حجمه مع كثرة الانتفاع به، والاستفادة منه، وان أكثر ما تتضمنه اللغة المستعملة التي لابد من معرفتها، والاشتغال بحفظها .."[1]. ويلحظ ان (الإصلاح) بعث حركة تأليف واسع بين تهذيب وشرح ورد، وغير ذلك مدة ليست بالقصيرة، وقد عني المصنف بضبط الألفاظ، واحكام علاقتها بمعانيها، وتجميعها في طرائق متشابهة، فجعلها على قسمين قسم تتفق معانيه، وقسم تفترق معانيه، وقسم من أمثلة المفترق يصلح شواهد لظاهرة الفروق كقوله: في باب (فعل وفعل): الشَّقّ الصدع في عواد أو حائط أو زجاجة، والشِّقّ نصف الشيء، والغَرْس غرسك الشجرة، والغِرْس واحد الاغراس[2]، وقوله في باب (فعل وفعل): الغِسْل ما غسل به الرأس، والغُسْل الماء الي يُغْتَسل به[3]. وغير ذلك من ألفاظ الأسماء والأفعال التي تختلف أبنيتها، فتختلف معانيها، كما عقد باباً لما يهمز فيكون له معنى، فإذا لم يهمز كان له معنى أخر[4]، أما شروح الإصلاح المطبوعة، فلم تضف إلى مادته شيئا سوى الترتيب والتفسير، وحذف المكرر[5].

وكتاب آداب الكتاب لابن قتيبة احتوى أيضا على مادة لغوية غنية، أفاد منها طلاب العربية، ووجدوا فيها غناء عظيما، وهو أكثر من كتاب (ابن السكيت)

---

(1) تهذيب اصلاح المنطق: 1/41.

(2) اصلاح المنطق: 4 و 6 .

(3) نفسه: 33.

(4) نفسه: 151 .

(5) ينر: مقدمة اصلاح المنطق: 1/41، ومقدمة المشرف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم: 1/46.

عناية بالفروق، إذ ضم أربعة كتب، ثلاثة منها اشتملت على فروق لغوية مهمة، هي كتاب (المعرفة) وكتاب تقويم اللسان، وكتاب الأبنية ومن مباحث هذا الكتاب باب (معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه)[1]، عالج فيه الفرق الدلالي فيما يربو على ثلاثين مفردة، وباب الحرفين الذين يتقاربان في اللفظ وفي المعنى، ويلتبسان مثل: الهُجْر الافحاش في المنطق، والهَجْر الهذيان، في عُقْب الشهر إذا جئت بعد ما مضى، وجئت في عقبه إذا جئت وقد بقيت منه بقية[2]، وأبواب اختلاف الأبنية في الحرف الواحد لاختلاف المعاني[3].

وغير ذلك كثير، كما تضمن كتاب (المعرفة) أمثلة كثيرة تتصل بثراء العربية، وكثرة الأسماء والصفات واختلافها[4]، وأشرت من قبل إلى ما تضمنه من أبواب جمعت فيها فروق تسمية الأعضاء والأفعال في الإنسان وغيره من الكائنات[5]، لو جمعت لصارت كتابا مستقلا كهذه الكتب التي عالج فيها كثير من الأوائل هذا اللون من الفرق.

ولقد عني بالكتاب غير واحد من علماء العربية فشرحوه وكتبوا عليه التعليقات ينقدونه أو يتعذرون عنه، وبين أيدينا من شروحه شرحان الأول: للجواليقي وقد سلك فيه مسلك ابن قتيبة في عرض طائفة من الفروق[6] والثاني: كتاب الاقتضاب للبطليوسي، وهو كتاب نفيس[7]، اغني من سابقة منهجا ومباحث، ونقد فيه ابن قتيبة، ولكنه أنصفه حين وجد الحق معه، والسداد يؤيده، وقد تضمن

(1) آداب الكاتب: 17.

(2) نفسه: 242 و 240.

(3) نفسه: 251.

(4) نفسه: 54.

(5) ادب الكاتب: 121.

(6) ينظر: شرح أدب الكاتب (للجواليقي): 5، 7، 25، 109.

(7) العربية: 230.

أيضا لطائف ومحاسن من الفروق اللغوية[1]، ومحاكاة المعنى باللفظ[2]، واختلاف معاني الأبنية[3]. وكتاب الفصيح لثعلب، من أشهر الكتب اللغوية التي حظيت بعناية الدارسين والقراء: "إذ كان جمهور الناس الذين يؤدبون أولادهم، ومن يعنون بأمرهم يحفظونهم كتاب الفصيح .."وقيل غيره من كتب اللغة .."[4] وقد ظلت للكتاب قيمته وشهرته في ميدان التربية اللغوية عدة قرون، وهو متضمن أيضا أبوابا من افرق اللغوي تتصل بالحركات والأوزان، واختلاف المصادر مثل: باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف معنى كالبكر والبَكر، الوِقر والوقَر[5]، وباب المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى، نحو: الحُمولة، والحَمولة، والأكُلة، والأَكلة[6]، وباب المهموز والمسهل باختلاف المعنى[7]، وباب المصادر[8]، وغيرها، واقتفى ابن فارس اثر ثعلب في كتاب: "تمام فصيح الكلام: قال في أخره: وحقاً أقول ان جميع ما ذكرته من علم ابن العباس جزاه الله عنا خيراً"[9]، ولقد جاءت مواده مبوبة على حسب اتفاق المعاني وافتراقها، مثل باب المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى: نحو: الطُعم الطعام، والطَعْم الشهوة[10]، وباب فعلت وافعلت باختلاف معنى[11]، وباب المفتوح

(1) اتجاهات النقد عند البطليوسي في الاقتضاب: 101 .

(2) الاقتضاب: 108/2.

(3) نفسه: 156/2 وما بعدها .

(4) التلويح في شرح الفصيح: 2.

(5) كتاب الفصيح: 297.

(6) نفسه: 301.

(7) نفسه: 306.

(8) نفسه: 280.

(9) تمام فصيح الكلام: 35.

(10) نفسه: 30.

(11) نفسه: 18.

أوله والمكسور باختلاف المعنى نحو: طَفلة وطِفلة[1]، وغير هذا، مما يعد مظاهر فرق، وسمات فصل، في العربية، وقسَّم عبد اللطيف البغدادي: 629هـ، وكتابه (ذيل فصيح ثعلب) على بابين كلاهما يتصلان بالتفريق اتصالا مباشرا هما: (باب ما يضعه الناس في غير موضعه)[2]، وباب (ما تغير العامة لفظه بحرف أو حركة)[3]، وصنف علماء كثيرون كتباً في شرح الفصيح، أو الاستدراك عليه، أو نقده، أو الانتصار له، وقد تضمنت شروحه إشارات وتعليقات عن ظاهرة الفرق كثيرة، لا يسعني استعراض أمثلة منها خشية الإطالة، ولكن لا ينبغي ان اغفل هنا ذكر (تصحيح الفصيح) لابن درستويه فان مؤلفه من العلماء المحققين الذين تحمسوا للقول بالفروق، وأنكروا الترادف، وقالوا باختلاف المعنى لاختلاف اللفظ[4]، كما تضمنت كتب الاعتراض على الفصيح مثل:كتاب الزجاج[5]، والتبيهات على اغاليط الرواة[6]، لعلي بن حمزة البصري مسائل من التفريق خالفا فيها مصنف الفصيح.

4. معجمات الألفاظ، وكتب الشروح اللفظية:

لقد عنيت المعجمات اللفظية بسبط مفردات اللغة، وتيسير فهم معانيها، فكان طبيعياً ان تضم مادة في الفروق وفيرة عند توضيح الدلالة، والموازنة بين المفردات أو الإشارة إلى تصرف العرب في كثير من الأصول اللغوية، ولاشتقاق ألفاظ متقاربة الدلالة، كما تكفلت هذه المعجمات هي وكتب الصرف بتوضيح ضوابط

---

(1) نفسه: 29.

(2) ذيل فصيح ثعلب: 3 ـ 13.

(3) نفسه: 13 – 37.

(4) ينظر تصحيح الفصيح: 124/1، 153، 216، 242، 251 .

(5) ينظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب للجواليقي: 32، 48، 49.

(6) ينظر التنبيهات على اغاليط الرواة: 178، 180، 185.

اللغة، في الاشتقاق، وبيان الاختلافات الصوتية والصرفية، والعلاقات بين الصيغ التي ترجع إلى أصل واحد، لقد تناثرت مواد الفروق في هذه المصادر لتمثل وقفات العلماء عند تحليلهم لمعنى من المعاني، ومحاولة الإحاطة بنواحيه، أو تقصي ما دار فيه من أراء، وما ورد من نصوص، والفروق في هذه المعدمات تكون مادة لغوية واسعة، ويذكر حسين نصار ان بطرس البستاني ارتأى حذف مادة الفروق من المعجمات في جملة ما اقترح حذفه من ظواهر اللغة. ما من شيء أدل على اتساع لغة العرب، وغناها من الفروق غير ان ذلك وان دل على تصور البدوي، وفسحة خاطرة، فانه يحمل رواد هذه اللغة على ان ينقلبوا عن موردها نافرين، ولاسيما في هذا العصر الذي ازدحمت فيه الحاجات.."[1] وإننا لنعجب من هذا الرأي الذي يبعد ظواهر اللغة التي تعين على شرح المعنى، وتقريبه، من هذه المراجع الأساسية، وقد أحسن حسين نصار في رده قائلا "اتخذ هذا المؤلف في إصلاحه مبضع الجراح، فكلما رأى الناس يشكون شيئا من اللغة، رأى بتره، أما فحص هذه الشكوى، وتتبع موطن الألم، ومحاولة علاجه أولا فلم يرها أمورا ضرورية، إذ البتر احسم في العلاج ونسي انه قد يميت[2]، وفي حين يذهب البستاني هذا المذهب يرى احمد فارس الشدياق: 1305هـ ان أصحاب المعجمات قصروا: "في تعريفهم لفظة بلفظة أخرى من دون ذكر الفرق بينهما بالنظر إلى تعديتهما بحرف كقول الجوهري مثلا: الوجل، الخوف، ومثلها عبارة القاموس والمصباح مع ان وجل يتعدى بمن وخاف يتعدى بنفسه.."[3]، وقد يكون في عرض أمثلة من هذه المعجمات إطالة لا تستدعيها ضرورة، وان كنت قد استقصيت معظم ما فيها، إذ درج المعجمون على إثارة مسائل الفرق، لأنه جزء مهم من أجزاء الإحاطة بالمعنى، ولعل ما ورد منها في كتاب العين كاف في التدليل على

---

(1) المعجم العربي: 761/2.

(2) نفسه والصفحة .

(3) الجاسوس على القاموس: 12.

ذلك، وقد تأثره مصنفو المعجمات ونقلوا منه أمثلة نسبها أكثرهم إليه، من ذلك الفرق بين الأَثَر والرَّسْم[1]، والطُّوفان والطَّواف[2]، والزُّهد والزَّهاد[3]، والصَّبُّ والصَّبَّب[4] وغير ذلك، من الألفاظ التي يرجع الفرق فيها إلى الوضع أو التغيير الصوتي، ومن المسائل التي تشير إلى ظاهرة التفريق في مواد اللغة، والتي برزت في هذه المؤلفات في تاريخ الدرس اللغوي، فكرة الأصول والمقاييس، أو المعنى المشترك، التي أدار ابن فارس عليها مادة معجمه (المقاييس)، فالمعاني فيه تتوزع عن أصل عام، وقد صرَّح مصنفه بان الأصول العامة تتشعب إلى فروع متقاربة في المعاني، أو ينص على ان تركيبا معينا، يقرب في معناه من تركيب أخر، كان يقول: "الهمزة والميم والنون، أصلان متقاربان، احدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والأخر للتصديق، والمعنيان كما قلت متدانيان"[5]، أو يقول: "أصل صحيح قريب من الذي قبله"[6] أو أصيل صحيح يدل على ما يدل عليه الذي قبله"[7]، وقد أفاد منه الصفاني: في العباب، فأكثر في ختام كثير من المواد عبارة: (والتركيب يدل)[8] أما كتب شروح المفردات فإنها من المصادر النفيسة في هذا المجال، إذ اشتملت من مسائل الفروق على دقائق وتفسيرات متممة لما في معجمات اللغة،

---

(1) العين: 252/7.

(2) نفسه: 458/7.

(3) نفسه: 12/4 .

(4) نفسه: 90/7 – 91 .

(5) المقاييس: 113/1.

(6) نفسه: 102/4.

(7) نفسه: 213/4 .

(8) العباب الزاخر: مثل: قوله: في مادة سبع والتركيب يدل على تمام الشيء وكماله: حرف العين: 47، وقوله في مادة: عفف والتركيب يدل على الكف عن القبيح وعلى قلة في الشيء: حرف الغاء: 448 .

واهتمت بتحقيق المعاني، وبحث مواضع الاستعمال في كلام العرب ومحاوراتهم، ونصوص أمثالهم وأشعارهم، واشتقاق الأسماء، وغيرها[1].

ومنها كذلك كتب الامالي والنوادر والمجالس، وهي جمهرة من المؤلفات مشهورة في الدرس اللغوي، كتبها مصنفوها أو أملوها على تلامذتهم، وامتزجت فيها موضوعات اللغة، فقد يرد فيها اللفظ النادر، واللغة القليلة، والاستعمال الغريب، والإشارة إلى لغات القبائل، مع مسائل الصرف والنحو والأخبار، وغير ذلك من الأمور التي اهتم بها مؤلفو هذه الكتب، في عصور كثيرة، وقد جمعت مادة فصيحة، معزز أكثرها بالاستعمال، وبنصوص من الشعر، والنثر، وكان من جملة ما تضمنته الإشارة إلى مظاهر من التفريق اللغوي، تعرض خلال تفسير النص وتحليله، أو تذكر على سبيل الاستحسان والإعجاب، وتأكيد الاستعمال الخاص، والفرق في الألفاظ التي تختلف المقاصد منها لاختلاف حركاتها، وصيغها، بضبطها مصنفو هذه المصادر لأنها من خصائص اللغة ولطائفها البديعة، فان من يتصفح أمالي القالي يجده من أكثر هذا النمط من الكتب عناية بالفروق، وتصديا لها[2]، كما اشتملت نوادر أبي مسحل الإعرابي على مجموعات لفظية الدلالة كثيرة[3]، وقد بقيت كتب النوادر والامالي على هذا المنهج من العناية بظواهر اللغة ومسائلها الدقيقة[4].

---

(1) ينظر: الزاهر: 210/1، 242، 136/2، 380، وشرح القصائد التسع المشهورات: 121/1، 148، واشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي 120، 151، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، 54/1، 57 و 732/2 764، وشرح المقامات، للشريشي: 49/2، 286، و286/3، 336 ....الخ .

(2) أمالي (القالي): 44/1، 75، 96، 38/2، 112، 190، وينظر الذيل أبي مسحل: 4، 7، 38، 59...الخ.

(3) نوادر أبي مسحل: 168/1، 270، 284.

(4) ينظر: النوادر في اللغة: 221، 515، 540، ونوادر ابن الأعرابي: 241، 245، 305، والتعليقات والنوادر (للهجري): 75/1، 101، 265، و 128/2، 216، 222، والنوادر في العربية، =

ولا يغفل الدارس في هذا المجال، مراجع مهمة ومتنوعة، تشمل ما صنف في معاني القرآن وتفسيره، وبيان غريبة، وإعرابه، وشرح مشكله، وقراءته، وعلومه، ومجازاته، وغيرها وتشمل كذلك كتب الحديث، وشرحه، وغير ذلك مما يتصل بهذين النصين المقدسين، إذ كان من ثمار العناية بهما، ان وجدت معجمات دلالية مخصوصة بهما، تعد مصادر الدراسة اللغوية الأساسية لدخول كثير من موادها في كتب اللغة ومعجماتها، إذ حرص العلماء في هذا اللون من الدراسة اشد الحرص على ضبط دلالة اللفظ، والتدقيق في معناه، والرجوع إلى حقيقة كلام العرب، والموقوف على أسراره، وتأمل تصرفها فيه، وتعرف أراء اللغويين، والموازنة بينها، لاستخلاص القصد، وفهم المعنى، وكان التفريق الدلالي من ابرز مسائل بحثهم، لما ورد في اللغة من ألفاظ متشابهة، ومعان متقاربة، لذلك نجدهم يفرقون بين البر والتقوى، والإثم والعدوان، والتفسير والتأويل وغير ذلك من الألفاظ التي وقفوا عندها، وهمهم استجلاء معانيها، وقد يختلفون فيها، والحق ان الرجوع إلى هذه المراجع الأساسية في فهم هذه الظاهرة اللغوية، وتكوين صورة واضحة عنها، وتصور نظرة الدارسين إليها، ولقد رجعت إلى طائفة منها، فوقفت على محاسن من التفريق والتمييز كثيرة[1].

(للابيوردي): خ: ق: 91، 99، 102، وأمالي اليزيدي: 57، 68، 74. وامالي الزجاجي: 24، 59، 74، وامالي المرتضى 342/1، 355، 108/2، 185، والامالي الشجرية: 74/1، 254، و130/2، 255، ومجالس ثعلب: 6/1، 20و 373/2، 418 .

(1) ينظر معاني القرآن للفراء: 45/1، 118، 72/2، 115.. ومعاني القرآن للاخفش: 212/1، 264و 461/2، 517 وغريب القرآن وتفسيره لليزيدي: 229، 262، 413، والمفردات في غريب القرآن: 261، 97، 138، والبرهان في علوم القرآن: 146/2، 148، 360/3، 378، والكشاف في حقائق التأويل: 14/1، 46، و 366/255/2، وتفسير الرازي: 153/3، و 152/7، و 80/15 و 42/19، 186/29. والتسهيل لعلوم التنزيل: 18، 74، 167، وغريب الحديث لأبي عبيد: 13/1، 16 و 61/2، 92، وغريب الحديث لابن قتيبة: 191/1، 221، 412، و 122/2، 273، 481، والفائق في غريب الحديث: 200/1، 409 و 104/2، 8/3، 216. والنهاية في غريب الحديث: 200/1، و 4/2 و 88/3 .....الخ.

ومن يتأمل هذه المصنفات جميعا لتمثل رأي الشراح في الفروق يجد اختلافا في العرض والتحليل، تبعاً لاختلاف الرواية، والفهم، والموقف من الظاهرة، ولكنه لاشك واجد في الكثير منها بحثاً دقيقاً، وتصرفاً واسعاً، ورغبة في إبراز ظاهرة الفرق، والتنويه بها على أنها جزء من خصائص العربية وصفاتها الأصلية.

د: كتب الظواهر اللغوية

افرد كثير من العلماء مؤلفات مخصوصة بظواهر العربية كالمشترك والاضداء والإبدال، وغيرها من ظواهر اللغة، وقد وردت في هذه الكتب أمثلة من الفروق، أما لعدم تقييد الدارسين بضوابط الفرو بين هذه الظواهر، أو أنهم نصوا عند إيرادها على أنها من الفروق لاختلاف أشكالها عن أمثلة المشترك والمتضاد مثلا، فالمشترك: هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء، عند أهل تلك اللغة"[1] الدارسون يمثلون لع بين الماء، وعين المال، وعين السحاب[2]، وهو على هذا المفهوم نقيض الترادف وقد صنف فيه طائفة من العلماء المتقدمين، انصبت على إيراد الشواهد، وجمع الأمثلة أكثر من دراسة الظاهرة أو تحليلها، وتختلف هذه الكتب فيما بينها في عدد الكلمات أو عدد المعاني التي تنسبها إلى الكلمة الواحدة[3]، ولقد أوردت كتب المشترك، مع أمثلة الضارة الفاظاً لم يلتزم فيها بشرط الاشتراك الذي يقضي ان يكون البناء اللفظي لما دل على معان مختلفة بناء واحداً وتفقاً، أو حملهم تقارب المباني على الاستطراد إلى ذكر المعاني، فان من يستعرض مواد هذه المصنفات يجد فيها مفردات تعد من مواد الفروق، لم يتقيد هؤلاء اللغويين عند إيرادها بحد المشترك ومفهومه، فهناك ألفاظ يتفق فيها البناء اللفظي اتفاقاً تاماً، في الحروف والحركات، وأخرى لا يتحقق فيها هذا

(1) المزهر: 369/1.

(2) الصاحبي: 96.

(3) ينظر: المشترك اللفظي في اللغة العربية: (رسالة ماجستير): 104 .

الاتفاق ن فهي في حركة أو حرف أو زيادة متعلق مثل: المُجَمَّع: مجمع الناس، وهو مُفَعَّل من فعل.. والمُجْمّع كل ما جمع شيئا.. [1] والخَفَر شدة الحياء، والخَفِير الذي يخفرك أي منعك[2]، والدواء الذي يتداوى به ممدود، والدوى مقصور الرجل المريض يقال رجل دوى أي مريض[3]، وحالات الاختلاف الملاحظة في هذه الأمثلة تخل بصفة الاشتراك اللفظي، فليس موضعها هنا فهي ليست منه، لأنها غير متفقة البناء، أو الصيغة، وإنما هي ألفاظ اختلف بناؤها لاختلاف معناها فهي من أمثلة الفروق اللغوية .

والتضاد هو "ان تتصرف اللفظة الواحدة إلى معيين متضادين[4]، ويبدو ان غرابة الظاهرة في اطلاق الكلمة إلى الشيء وضده وهو عبارة عنه قطرب بظرافتها[5]، هو الذي حفز العلماء على الاهتمام بها، وجمع أمثلتها، وربما بالغ بعضهم كما بالغ أهل المشترك، فادخل في المتضاد أمثلة من الفروق اللغوية، ولعدم التقيد بوحدة البناء واتفاقه فان ما اختلف معناه لاختلاف بنائه، راجع إلى ظاهرة التفريق بين المعاني لا التضاد، وعن ذلك عفا، واعفا[6]، وتَرِب وأَترب[7]، وصعد وأَصعد[8]، فهذا من أمثلة (فعل وافعل) وإنما اختلفت الصيغة لاختلاف القصد، فالهمزة هي التي قبلت المعنى إلى ضده، وان كان قسم من معاني الصيغتين موضع

---

(1) الأجناس من كلام العرب: 10 – 11.

(2) المنجمد في اللغة: 194.

(3) ما اتفق لفظه واختلف معناه: (لأبي العميثل): 84.

(4) الدراسات اللغوية عند العرب: 418.

(5) الأضداد (لقطرب): 244.

(6) الأضداد (لأبي حاتم): 92 – 93، وأضداد (ابن السكيت): 167. والأضداد في كلام العرب (لأبي الطيب): 115/1.

(7) الأضداد (لابن الانباري): 380.

(8) نفسه: 315- 316.

خلاف لدى العلماء، أو تختلف الرواية فيه، فقد ورد عنهم مثلا "يقال فرى الأديم يفريه فرياً إذا قطعه وفرى المزادة يفريه فرياً إذا خرزها[1]: ولكن الأصمعي يقول: "كلام العرب فَرَيْتُ الجلد إذا قطعته لإصلاح فرياً، وافريته إذا قطعته لإفساد أفراء"[2] فهي في الاستعمال الأول من الأضداد وفي الثاني من الفروق، ويبدو ان في هذا ما يختلف باختلاف الفاعل، يقول أو بحاتم: هوت الدلو في البئر هوياً إذا انحدرت، وهوت أيضا إذا ارتفعت، ولا يقال إلا في الدلو خاصة"[3]. وروى أنهم يقولون هَوَت العقاب إذا أقضت، واهوت أي تناولت بمخالبها، وقال الأصمعي، هَوَتْ العقاب على الصيد إذا خرت عليه فأخذته فان أخطأت قيل أهْوت عليه[4]، ومما أوردته هذه المصادر أيضا وهو من الفروق (بدَن وبدَّن) [5] مخففة ومشددة، وليس المخفف في الصيغة كالمشدد، ومنه ظاهر عليه وظاهر عنه[6]، وراغ عليهم، وراغ إليهم[7]، أو راغ على القوم وراغ عنهم[8]، وغير ذلك مما لم يتغير معناه بسبب الفعل، وإنما بسبب الحرف الذي يليه، ولا شك في ان ورود مثل هذه الأمثلة سبب كثرة ألفاظ الأضداد أو المبالغة فيها، يقول ابن الانباري: "قال قطرب: من الأضداد قولهم، قد رَتِب الرجل إذا افتقر، وارتب إذا استغنى وهذا عندي ليس من الأضداد، لام رتب يخالف لفظ أترب فلا يكون تَرِب من الأضداد لأنه لا يقع إلا على معنى واحد، وكذلك أترب

(1) الأضداد (لابن السكيت): 205.

(2) الأضداد في كلام العرب (لأبي الطيب): 563/2 .

(3) الأضداد (لأبي الحاتم): 100.

(4) الأضداد في كلام العرب (لأبي الطيب): 676/2.

(5) الأضداد (لقطرب): 276، والأضداد (لأبي حاتم): 150.

(6) الأضداد في كلام العرب (لأبي الطيب): 1/ 478.

(7) نفسه: 338/1.

(8) الأضداد (لابن الانباري): 153.

نقول قد ترب إذا لصق بالتراب، من شدة الفقر وأَترب إذا استغنى[1]، وردَّ على قطرب قوله ان بَدَن الرجل إذا حمل اللحم والشحم، وبدَّنَ تَبْديناً إذا أسن وكبر وضعف من الأضداد، فقال "وليس الأمر عندي على ما ذكر قطرب لأنَّ بَدَن لفظه يخالف لفظ بدن، وما لا يقع إلا على معنى واحد، لا يدخل في حروف الأضداد[2]، ويفهم من كلامه ان اختلاف المبنى يؤدي إلى اختلاف المعنى، وبهذا يفرق بين الظاهرتين، ومما شكل من هذا قولهم القانع للسائل الطالب، يقال قنع قنوعاً، والقانع أيضا الراضي بالشيء يقال: قنع وقد يقنع قناعة[3]. إذا تجد لفظ (القانع) من الفعلين واختلف الفعل والمصدر. ولهذا لم يعد أبو الطيب اللغوي (القانع) من الأضداد، لان شرط الأضداد على ما أَصل ان تكون الكلمة الواحدة تنبئ عن معنيين متضادين، من غير تغيير يدخل عليها، ولا اختلاف في تصرفها، ولكن من الأضداد عنده الإقناع يقال أَقْنَعَني الشيء يُقْنِعني اقناعاً أي كفاني وأرضاني، وأَقْنَعَهُ اللّه يقنعه إقناعا أي أحوجه إلى مسالة الناس[4]، ومن هذا الخلط ما سببه اختلاف الرواية في ضبط المفردة، فقد عدَّ التوزي: من الأضداد قولهم: رجلٌ مُودٍ أي هالك، ورجل مُودٍ إذا كان ذا سلاح"[5] ولكن أبا حاتم يقول "ومما ليس من ذا الباب، وان تقارب اللفظان رجل مُودٍ: هالك، ومُؤد: تام السلاح، ويقال للسلاح الأداة، ومنه قيل المؤدي إلا ان الواو مهموزة، ومن الأولى غير مهموزة.."[6] ولكن هذه

---

(1) نفسه: 380، وينظر: شرح ديوان الحماسة (المرزوقي): 549/2، والنهاية: 184/1.

(2) الأضداد: (لابن الانباري): 380، وينظر: أدب الكاتب: 265 – 266، والعين: 51/1، واصلاح المنطق: 330، وديوان الأدب: 337/3، ومجمل اللغة: 118/1، وغريب الحديث (لابن قتيبة): 498/1، والفائق في غريب الحديث: 229/2، والنهاية: 107/1، وتثقيف اللسان: 342.

(3) الأضداد (لأبي حاتم): 116 – 117، والأضداد (لابن السكيت): 202.

(4) الأضداد في كلام العرب (لأبي الطيب): 578/2 – 579.

(5) الأضداد (للتوزي) مجلة المورد: مج 8 ع 3: 180.

(6) الأضداد (لأبي حاتم): 123، وينظر: الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب 671/2.

الكتب تضمنت أيضا فروقاً نص عليها المصنفون في أثناء عرضهم لألفاظ التضاد لاختلاف أوزانها وصيغها عن الألفاظ المتضادة[1].

كما جاءت طائفة من ألفاظ الفروق في مصادر الإبدال، وهي الكتب التي عنيت بجمع الألفاظ التي تتعاقب فيها بعض الحروف، لان أسماء العرب لم تكن تمع وقوع بعضها موقع بعض لما بينها من تقارب صوتي، ولكن من محاسن هذا التعاقب أحيانا تولد وحدات صوتية جديدة، ترتبط بمعان أخرى قريبة من المعاني الأصلية، وهناك شواهد كثيرة أحالها هذا التفريق الصوتي إلى ألفاظ ذات دلالات خاصة معينة بصفات تميزها عن معانيها الأولى، وسيأتي الحديث عن هذا المسلك اللغوي في موضعه، ولقد اشتملت كتب الإبدال على طائفة من هذه الألفاظ، ادخلها مصنفو هذه الكتب في ضمن مادة الإبدال، لأنها ناشئة عنه أو لان دلالتها على معان مختلفة ليست متفقاً عليها، ومن ذلك ما جاء في كتاب الإبدال لابن السكيت حين ترد الرواية عن احد العلماء مشيرة إلى الفرق قال ابن السكيت: "أبو عبيدة: الشّازِب والشْاسِب الضامر، الأصمعي، الشَّازِب: الذي فيه ضمر وان لم يكن مهزولا، والشاسب والشاسف: الذي فيه يَبْس"[2]. وقال: "أبو عبيدة: يقال زَبَرْت الكتاب وذَبَرْتُهُ إذا كتبه، وذَبَرْتُهُ: إذا قرأته قراءة خفيفة"[3]. وجاء في كتاب الإبدال لأبي الطيب "ويقال: هو اللثّام واللّغام، وقد تَلثَّم تلثماً، وتَلَفَّم تَلَفُّماً وهما واحد، وبعضهم يقول: "اللّثامُ ما غطّى الفَم وحاليه[4]، واللغام ما غطى الأنف وحواليه، وقد رد هذا

(1) ينظر: الأضداد (للأصمعي): 58، والأضداد (لأبي حاتم): 122 ، والأضداد (لابن الانباري): 66، والأضداد في كلام العرب (لأبي الطيب): 210/1، و 685/2.

(2) الإبدال (لابن السكيت): 131، وينظر: ديوان الأدب: 345/1.

(3) نفسه: 141 .

(4) نفسه: 141 .

الفرق في مصادر كثيرة[1]، وقال: "يقال نَهَسته الحيّة نَهْساً، ونهشته نهشاً، والنهس والنهس واحد عند الأصمعي، وقال: أبو زيد وغيره: "النهس بمقدم الفم، والنهس بالفم كله.."[2] وهذا فرق أثبته الخليل[3]، وجاء في القاموس المحيط: "نهشه كمتعة نهسه، ولسعه، وعضه، أو أخذه بأضراسه، وبالسين أخذه بأطراف أسنانه."[4] وربما اغفل الإشارة إلى قسم من هذه الفروق فيستدرك عليه التنوخي في هواشمه مثبتاً الفرق، فقد قال أبو الطيب مثلا "قال: اتَيْتُه مَلْثَ الظلام، ومَلْسَ الظلام، أي عند اختلاط الظلام، فقال المحقق: "ابن الإعرابي: المَلْثَة والمَلْثَ أول سواد المغرب، فإذا اشتد حتى يأتي وقت العشاء الأخيرة فهو المَلْس[5]، وقال أبو الطيب: "اليزيدي: الشَّغْب واللَّغْبُ واحد، يقال: شَغِب على أصحابه شَغْبا، ولغِب عليهم لَغْبا، فقال التنوخي: "الشَّغْب تهيج الشر معروف، ومن معاني اللغبَ: الإفساد يقال: لَغَب على القوم بَلْغَب بالفتح فيهما لَغْباً افسد عليهم، فمعنى الحرفين فيه وجه شبه"[6]. وليس الشبه كالاتفاق في الدلالة، وقد كان الزجاجي في إبداله اقل من أبي الطيب بهذه الفروق، فلم يفرق مثلا بين: السُّكوت والسُّكات، وماء شَرِيب وشَرُوب، وقطَّ وقدَّ، وغلت وغلط[7]، وغير ذلك، وبين هذه المفردات فروق ذكرتها كتب اللغة، وأثبتها التنوخي ـ محقق الكتاب ـ في هوامشه على الزجاجي[8].

---

(1) الإبدال (لأبي الطيب) 193/1.

(2) جمهرة اللغة: 50/2، والتهذيب: (لفم) 368/15، واللسان (لثم): 533/2، والمخصص مج 1 س 39/4، والإفصاح: 162/1.

(3) الإبدال (لأبي الطيب): 165/2.

(4) العين: 402/3.

(5) القاموس المحيط: 303/2.

(6) الإبدال (لأبي الطيب): 168/1.

(7) نفسه: 234/2.

(8) الإبدال والمعاقبة والنظائر (الزجاجي): 9، 22، 41، 45 .

هـ. كتب فقه اللغة:

وهي مظان الدارس عند محاولته الوقوف على أراء الباحثين، في ظواهر اللغة، أو تفسيرهم لجوانب منها، وقد ذكرت من قبل ان السيوطي هو أول من خص ظاهرة الفرق اللغوي بما سماه (ذكر جملة من الفروق)[1] في ضمن الظواهر اللغوية التي تحدث عنها في المزهر، وأشار في أوله إلى ان الفروق باب واسع، وانه لم يقصد استقصاء أمثلتها أو استيفاء بحثها وتفسيرها، فاكتفى بإيراد بعض الأمثلة التي وجدها في كتب اللغة "فنقل من أمالي القالي: "الوِرْثُ في الميراث، والأَرْثُ في النَّسب[2]، وعن التبريزي: الرّحْلةُ: الارتحال، والرُّحْلة، والجهُ الذي تيردُهُ"[3]، وعن الزجاجي في أماليه: كلُّ مستديرٍ كِفَّة، وكلُّ مستطيلٍ كُفْة[4]، وهكذا أورد بضع صفات مما شبه هذا نسبه بأمانة إلى العلماء، وأشار إلى معظم مصادره، وفيها ما هو ضائع أو ما يزال مخطوطاً، وقد تطرق السيوطي في المزهر أيضا لناحية أخرى من الظاهرة تتصل بمناسبة اللفظ لمدلوله[5]، ثم رجع إلى ذكر أمثلة من الفروق في باب (أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق) تضمن العموم والخصوص، واختلاف اللفظ لاختلاف الأحوال والصفات والأجناس، نقل فيه عن أبي فارس، وأبي الطيب اللغوي، والثعالبي، وغيرهم[6]، وفي هذه الفصول جزء السيوطي موضوع الفروق مع تشابه موضوع الشواهد التي عرضها فيها. ولم يخص ابن فارس هذه الظاهرة باصطلاح معين لكنه عرض رأيه فيما يتصل بها في كتابه الصاحبي في أبواب عدة

---

(1) المزهر: 288/2 وما بعدها .

(2) ينظر: الامالي (القالي): 112/2 و 222.

(3) ينظر: تهذيب اصلاح المنطق للتبريزي: 318/1 .

(4) النص في أخبار أبي القاسم الزجاجي: 142 ولم أجده في الامالي .

(5) المزهر: 47/1.

(6) المزهر: 388/1.

منها رأيه في الترادف[1]، وفي خصائص العربية التي جعل منها ان العرب، يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ويغيرون المصادر لاختلاف معاني الأفعال، وعقد بابا سماه تقارب اللفظين والمعنيين، وبابا للخصوص والعموم وأبوابا أخرى ذكر فيها معاني أبنية الأفعال، ودلالات الأبنية[2]، وكلها مباحث في التفريق مهمة، وشغل الثعالبي على ما في الجزء الأول من فقه اللغة بذكر مجموعات الألفاظ التي تشترك في الدلالة على المعنى العام، وتدريجها في التعبير عنه، وتطرق إلى شيء من خصائص العربية، في الجزء الثاني منه، كما في فصل الاختصاص والعموم، وفصل أبنية دالة على معان، ومعاني أبنية الأفعال، وفصل في خصائص من كلام العرب[3]، وفي هذه الفصول فوائد تتصل بهذه الظاهرة والكشف عن بعض مسائلها. ولعل أهم ما تضمنته هذه الكتب في هذه الظاهرة ما بحثه ابن جني في الخصائص، وهو الباحث المتعمق، والدارس المتبحر الذي أحب العربية، وانعم النظر في خصائصها واستخراج دقائقها، فاستطلع كوامنها، وكشف كثيرا من غواصها في مباحث لطيفة، وفصول جليلة، وهو كذلك لم يصطلح على هذه الظاهرة باسم الفرق أو الفروق، ولم يخصها ببحث مستقل لكنه مسائل متعددة منها، عرضها الدارس المجلي، والمحقق المتمكن مثل: باب الاشتقاق الأكبر، وتقاليب المواد، وباب: في أمساس الألفاظ وأشباه المعاني، وباب: في قوة اللفظ لقوة المعنى وباب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[4]، وغيرها مما يرجع إلى تفريق الألفاظ لإظهار المعنى.

و. مصادر أخرى متنوعة:

لم يقصر أمر الفروق على كتب اللغة ومعجماتها، بل نكاد نجده في كل

---

(1) الصاحبي: 96 وما بعدها .

(2) نفسه: 191، 201، 209، 222.

(3) فقه اللغة (للثعالبي): 325، 363، 364، 365 .

(4) الخصائص: 133/2 – 139، و 152/2 – 168 و 64/1 – 66، 264/3 – 269و 145/2 – 152 .

مصدر يتصل بها، وبعلومها، وأريد ان اعرض هنا لمصادر متنوعة، وردت فيها إشارات وتعليقات، ومباحث تصدت لإظهار قدرة العربية على التمييز والفصل، دفعاً للإشكال واللبس، على سبيل التمثيل لا الحصر لصعوبة استقصاء جهاتها، والإحاطة بمصادرها، وحري بي ان أشير في هذا المجال إلى ما ذكره في مواضع عدة من كتابه من ملاحظات فسر تصرف العرب في ألفاظها، وتفريقها بينها لتدل على معان متقاربة مثل العدل والعديل، والحصين والحصان[1]، وان أشير إلى ان الرسائل اللغوية المبكرة نقلت لنا على اختلاف أصنافها منها حتى حين يكون موضوعها الأنواء والأزمنة[2] مثلا، لان في مفردات الموضوع ما يستدعي الفرز، ويقتضي الفصل ولم تغفل الإشارة إليها المصادر التي جمعت اللغة والأدب والرواية فان الفرق يرد فيما تذكره من نصوص وتنقله من أخبار، ومن المباحث المبكرة في ظاهرة التفريق في العربية ما قدم به ابن قتيبة لكتابه تأويل مشكل القرآن[3]، فقد تحدث فيها عن فضائل العربية، وأولها الإعراب والفروق مثل هذا في كتابه: "غريب الحديث"[4] وقد نقل كلامه ابن مطرف الكناني في كتابه القرطين[5]، وأكد ان من خصائص كلام العرب التفريق بين المعنيين المتقاربين، بتغيير الألفاظ وفرق فيه بين طائفة من الألفاظ مثل الرجز والرجس، والكلام والقول، واكذبت الرجل وكذبته[6]، وغيرها، وأعجب أبو حيان التوحيدي: (ت: 414 هـ) بظاهرة الفرق في العربية، وقال مشيراً لما بين الألفاظ من فروق بعد استعراض مجموعة منها: "اختلاف أبنية هذه الكلمات دليل بين، وحجة واضحة.

---

(1) كتاب سيبويه: 101/1، 102/2.

(2) ينظر الأيام والليالي والشهور: 14، 47،وكتاب الأزمنة (لقطرب) مجلة المورد، مج13ع3: 123، 166–168.

(3) تأويل مشكل القرآن: 14.

(4) غريب الحديث (لابن قتيبة): 212.

(5) كتاب القطرين: 160/2.

(6) نفسه: 43/1، 113، 152.

على تفاوت ما بينها من الحقائق"[1]، وقد دأب في معظم كتبه في التفريق بين معاني الكلمات، وانه ليذهب في عرضها إلى جعل الحديث عن جملة منها موضوعاً عقلياً خصباً يعالج فيه طائفة من الأفكار والمفاهيم، ولا يخلو كتاب من هذه الكتب من عرض مسائل من الفروق مثل تفريقه في المقياسات بين: المعرفة والعلم، والفعل والعمل والكل والكلي[2]. وفي البصائر والذخائر بين: الروح والنفس والقنوع والقناعة، والجلوس[3]، وفي الإقناع والمؤنسة بين التعيق، والقديم، والحادث والحديث والمحدث، والقبص والقبض والضهياء ممدودة ومقصورة[4]، وغير ذلك كثير، وكان السهيلي (581هـ) من المعجبين بالتفريق أيضا في كتابه "الروض الأنف "إذ حرص على إبراز ما بين الكلمات من دلالات خاصة، وفرق بين كثير منها، كالرسول والمرسل، والضياء والنور، والجيْد والعُنُق، وارزمَت وتحسس وتجسس[5]، وغيرها، وقدم ابن الجوزي لكتابه "المدهش "بمقدمة استعرض فيها جملة من خصائص العربية، وافرد للفروق سبعة فصول، تضمنت دقائق من محاسنها في اللغة، واشتملت على التفريق باللفظ، والتفريق بالرحكة أو الخوف، والبناء[6]، وذهب أبو الحجاج البلوى: (604هـ) في كتابه "ألف باء "إلى تفضيل بعض الكلمات على بعض مع الاتحاد في المعنى كاليمن والسعد[7]، وتحدث عن تغير المعاني لتغير

---

(1) المقايسات: 211.

(2) نفسه: 272، 280، 291.

(3) البصائر والذخائر: 98/1، 116، 142 .

(4) الإمتاع والمانئة: 24/1، 25 ،و 193/2 و 197- 198. وقد ذكر ان (الضهيا) مقصوراً تعني الياسمين فقال محققوا الكتاب: " لم نجد فيما راجعناه من كتب اللغة ان(الضهيا) مقصوراً هو الياسمين كما ذكره المؤلف .

(5) الروض الأنف: 121/1 ،219، 113/2، 247، 43/3 .

(6) المدهش: 30 – 39 .

(7) ألف باء: 4/1.

المباني[1]، وفرق بين كلمات منها الشَّكل والشّكل، والسَّنة والعام، والنَّسمة والرقَّبة[2]، وأشباهها، وهو معجب بهذه اللطائف اللغوية، مأخوذ بما في اللغة منها، يردد مثل قوله: "ان هذا اللسان العربي عجب من عجائب الله"[3]، واستطرد بعد تفسير تعدد مصادر الفعل (كلَّ) إلى بيان وجوه متعددة من الفريق، يمكن الوقوف عليها بعد تأمل كلام العرب، فهم يفرقون بين مصادر الفعل الواحد إذا اكتنفته معان كثيرة، ليختص كل مصدر بمعنى، ويفرقون بحركة البناء في الكلمة الواحدة لتمييز بين معنيين، ويفرقون بالحرفين ليدلوا على اختلاف معانيها، واحتج لذلك بشواهد من الكلام الفصيح[4]، ونقل ابن بنين الدقيقي النحوي: 614 هـ عن شيخه ابن برى ان العرب "يفرقون بين الكلاميين المتكافئين، والمعنيين المختلفين بالإعراب، وبحركة البناء في الحرف الواحد، وبتغيير حرف حتى يكون تقارب ما بين اللفظين كتقارب ما بين المعنيين، ونقل كلام ابن قتيبة في مقدمته، تأويل مشكل القرآن، وقسما من أمثلته وزاد عليها ومن ذلك قوله: وتقول: رأيت الناس، وتراءيت في المرآة، ورميت الصيد، وارتميت في الغرض، ورجل فيه، إذا كان كثير الأكل، وافوه إذا كان كبير الفم، ومفوه إذا كان منطقياً، ويوم ريح إذا كان طيب الريح، وراح إذا كان شديد الريح، ورجل حاف بغير حذاء، وحَفٍ تعبت رجلاه من المشي[5]، وآثار ابن قيم الجوزية في كتابه "بدائع الفوائد "مسالة مشاكلة اللفظ للمعنى، ومعرفة دلالته من حروفه وجرسه وتكريبه[6]، وذهب إلى ان الأصل إلا

(1) نفسه: 160/1.

(2) نفسه: 71/1، 95 – 96، 371 .

(3) نفسه: 167/1 .

(4) نفسه: 314/2.

(5) اتفاق المباني: وافتراق المعاني: 97 – 100 ،وينظر المنجد في اللغة: 48.

(6) بدائع الفوائد: 95/1.

بحكم للفظتين متقاربين بمعنى واحد إلا بدليل[1]، وعرض أسباب اختلاف العلامات الدالة على الجمع[2]، وفرق بين ألفاظ منه الحمد والثناء والكسب والاكتساب والشك والريب، وبين ان اختلاف الاستعمال يظهر ما بين المردفات من فرق[3].

وعقد السيوطي في كتابه "الكنز المدفون والفلك المشحون فصلا أورد فيه مثلثات أسماء وأفعال تتصرف على ثلاثة وجوه[4]، كما فرق فيه بين كلمات كثيرة كالوَسق والوِقر، والصَنَم والوَثن، والسَّدُّ والسُدُّ والزّاكي والزّكي، وفَوّاق وفُواق، والسامِع والمُستَمِع[5]، وغير ذلك، وهو يذكر هذه الفروق تحت عنوان (فوائد). وآثار الخفاجي في كتابه (طراز المجالس) فكرة إيداع الكلمة ما يدل على المعنى، أو صفته أو معنى وضعه[6]، وعقد احمد الليبادي الدمشقي 1318هـ فصلا في كتابه "لطائف اللغة "سماه فصل في الفروقات، وفي ثماني صفحات جمع فيه جمهرة من ألفاظ الفروق مختلفة[7]، وأخر لمثلثات أفعال متفرقة المعنى[8]، واشتمل "اللطائف "كذلك على فصول كثيرة في ترتيب المعاني وتقسيمها، وبيان تدريجها، والألفاظ التي تأتي لمعان مخصوصة لا يرد في الاستعمال غيرها مثل قولهم في وصف الأشياء بالخلو: دار خالية، وبئر نزح، ولبن جهير وقلب فارغ[9]، وغير ذلك، وبهذا تبين لنا تنوع مصادر الفروق وتفرق موادها في كتب لغوية وغير لغوية، فإننا لا نستغرب ان

(1) نفسه: 89/1.

(2) نفسه: 65/1، 108.

(3) نفسه: 94/2، 74، و 106/4.

(4) الكنز المدفون، والفلك المشحون: 302 وما بعدها .

(5) الكنز المدفون، والفلك المشحون: 80، 8، 160، 192، 305، 341 .

(6) طراز المجالس: 99.

(7) لطائف اللغة: 153 – 160 .

(8) نفسه: 164 – 173 .

(9) نفسه: 173.

المفري يروي في كتاب: فتح الطيب "عن احد العلماء قوله: "قال في اللغة العربية لا تقرب كذا بفتح الراء، أي لا تلتبس بالفعل، ان كان بضم الراء كان معناه لا تدن من الوضع، قال المقري: هذا الذي قاله صحيح مسموع[1]، وفي هذا ما يدل على اهتمام كثير من الدارسين بهذه الظاهرة المتنوعة الأصلية.

(1) نفح الطيب: 37/2 وينظر الأفعال (للسرقسطي): 82/2 .

الباب الثاني

مظاهر التفريق اللغوي في العربية

الباب الثاني

مظاهر التفريق اللغوي في العربية

الألفاظ مادة كل لغة وتنشأ من تقطيع الأصوات، والتوفيق بينها لتكوين الوحدات الصوتية، وهي تبدأ في كل لغة قليلة على قدر ما يسد الحاجة، ولكن هذه اللغات حين تتجاوز دور النشأة، والحياة البسيطة لا تلبث ان تنمو مفرداتها ويتسع متنها، فتصل إلى "الدرجة التي تستطيع ان تساير بها المجمع في إحساسه، وتصوير حاله، وأدركه للأمور فإنها تكون قد استكملت إلى حد كبير ثروتها في المفردات، "[1] ومن الطبيعي ان تحمل اللغة وهي تسير مع الزمن، وتتقلب من حال إلى حال إسرار بنائها، وسمات وجودها التي تفرعت عنها بذرة خلقها الأولى، ثم تخضع لسنة الارتقاء والتطور، وتتأثر بالظروف، وتتلون على وفق التقاليد والثقافات، أي ان "بنية اللغة ومتنها وأصواتها، وعناصر كلماتها وقواعدها كل أولئك قد ينطوي إلى أمور ذاتية تعمل هي نفسها في صورة إلية على التطور اللغوي، وعلى توجيهه وجهة خاصة"[2]، وقد ربط البحث العلمي في تراثنا تطور اللغات بمظاهر البيئة العامة التي تطبع كل لغة بطابعها، وتؤثر في خواصها وتكون مفرداتها ومعانيها، وتنعكس على أصواتها، فالجاحظ يرى ان : "السبب الذي به كثر كلام الناس، واختلفت ألفاظهم، وفي رجز كلامهم، ومقادير أصواتهم في اللين والشدة، وفي المد والقطع، إنما هو كثرة حاجاتهم، ولكثرة حاجاتهم، كثرت خواطرهم، وتصريف ألفاظهم، واتسعت على قدر اتساع معرفتهم"[3]، وكذلك تحدث الفارابي: 339هـ، وابن جني، عما طرأ على اللغات من التدرج والنمو على حسب الحاجة والقدرة على

(1) اللغة والنحو: 54 .

(2) اللغة والمجتمع: 68 – 69 .

(3) الحيوان: 4 – 21 – 22 .

مواكبة الحياة[1]، بما يقوم دليلاً واضحاً على ان عالم العربية أدرك منذ لك الوقت ان اللغة ظاهرة اجتماعية، تتأثر بحياة الناطقين بها، وتعرض مميزاتهم العقلية، والثقافية، وترتبط بأحوالهم الاجتماعية .

ولغتنا العربية الفصيحة ظهرت للدارسين لغة قوية كاملة، فبهرتهم ما صارت إليه من اتساع ونضج، مع أنهم لم يعرفوا شيئاً مهماً، من نشأتها، وأول انبعاثها، ومراحل نموها، في تاريخها المديد، وعمرها الحافل، إذ عفا الزمن على حلقات مهمة من حياتها، ولكنه على أي حال نشأت كما تنشأ لغات البشر، ثم نمت وتشعبت حتى بلغت مبلغاً رائعاً من النمو، وقدراً وافراً من الرقي، إذ وصلت وهي تحمل معاني كلام الله إلى "مستوى رفيع من حيث المبنى، وغزارة المادة اللغوية، ومن حيث قدرة القوالب اللفظية على الإعراب عن دقائق المعنى"[2]، فان العربية التي نزل بها القرآن الكريم، وانصبت عليها جهود الدارسين من أبنائها "تعرض من حيث هي اثر لغوي صورة فذة، لايدانيها اثر لغوي في العربية على الإطلاق"[3] فصارت في نظرهم المثال الأفضل، والصورة الرائعة لما يمكن ان تكون عليه لغة. ولا شك في أنها لم تبلغ هذا الاتساع المدهش، والرقي العجيب إلا بتأثير عاملين لهما ابلغ الأثر في حياة كل لغة، هما الأصالة، والتطور. فهي لغة قامت على أسس متينة، ضمنت لها أسباب البقاء والتجدد. واعتمدت على صفات كامنة في كيانها، وأحوال قائمة في طبيعتها، تمثل أسرار قوتها، وأسباب حيويتها، وتهيئ لها من طرائق الوضع والارتجال وقابلية الخلق والتوليد، واطراد الاشتقاق، وتلون أساليب المجاز ما يضمن لها كل صفات النمو والكفاية. وهي بعد لغة قديمة عريقة مرت بمراحل عدة، وأطوار كثيرة، فتقلبت لها الأحوال، وصقلتها العصور، واختبرتها الأجيال، وأخذتها بالتهذيب والإتقان، فإنها

---

(1) ينظر الحروف: 137، وما بعدها، والخصائص: 215/2، 388، و 29/2، و34/3.

(2) دراسات في اللغة: 26، وينظر فقه اللغة المقارن: 21، وفي علم اللغة العام: 241.

(3) العربية: 16.

لم توضع في وقت واحد. إذ "لابد ان يكون وقع بعضها ثم احتج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الدواعي إليه، فزيد فيها شيئا فشيئا إلا انه على قياس ما كان سبق منها في حروفه، وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه"[1]. لقد نمت العربية نموا مطردا، كما تنمو الأشجار في التربة الكريمة، فتكبر وتتفرع أغصانا وشعبا. وتعهداتها "قرائح صافية، وأذهان واقدة، وطنية حرة"[2]، حتى صارت لغة حية متصرفة وغدت: "أوسع اللغات مدى، وأغزرهن مادة، وأوفاهن بالحاجة الحقيقية من معنى اللغة"[3] .

إذ كثرت ألفاظها، وتعددت سماتها، وتحددت ظواهرها، والفروق اللغوية إحدى هذه الظواهر التي تكشف جزءا من حقيقتها، وتعرض قدرتها البيانية، وطاقتها التعبيرية، وتصور قابليتها على التمييز والفصل، وقد أظهرها الدرس اللغوي في مرحلة متقدمة، إذ انبرى جمع من الدارسين لمعالجتها، والتأليف فيها منذ جمعت واسْتُقْرِيَ كلام أهلها، ولوحظ أنهم يتأملون مواضع كلامهم، ويعطونه حقه في كل موضع، على تثبت وانتقاء، ثم بحث العلماء في كلام الله تعالى، وحديث رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووقفوا على مفردات القرآن والحديث، وقوفا طويلا يليق بهذين النصين الخالدين، وانتهوا إلى ان الفروق إحدى مسائل الدلالة في دراسة اللغة، فترددت أبواب الظاهرة في درسهم، مباحث لغوية وفكرية عميقة، ومحاسن دق مخرجها، ولطف مسلكها، فصار الباحث المتتبع يلحظ ان التفريق ظاهرة أصلية متنوعة في هذه اللغة .

والفروق تقوم على مظهرين أو نمطين تتولد منهما مسائلها، وترجع إليهما طرائقها، وتتفرع فنونها، الأول: غنى العربية، وتوسعها في كثير من أجزاء موادها، والثاني: حسن التصرف في الأصل اللغوي الواحد، للإعراب عن حاجات كثيرة،

---

(1) الخصائص: 28/2 .

(2) الإمتاع والمؤانسة: 94/1، وينظر: سر الفصاحة: 42 .

(3) تاريخ آداب العرب: 169/1 .

وبهذين المسلكين استجابت لما عند أهلها من ضرورات، وما اقتضته حياتهم من حاجات، وقد خصصت كل مظهر من هذين المظهرين بفصل من هذا الباب لا ستوفى الحديث عن كل منهما، وإعراض حقيقته، بما يتم الغرض، ويعود بالفائدة.

الفصل الأول
وجوه الفروق المعنوية

ذكرت فيما مضى ان التفريق عمل لغوي لاحق، يراد منه جعل الألفاظ طيعة دالة، تؤدي أغراضها بوضوح، والتصرف فيها لتكون أكثر كشفاً وإبانة، واقدر على التعيين والفصل لتمييز المعاني، وتفريق الدلالات، وتخليص الأشياء المتشابهة من اللبس والخلط، وحين نريد تحديد أصول الظاهرة، وتشخيص أسسها، وتمثل وجودها في اللغة لابد من دراسة أمثلتها، وتتبع آثارها، وملاحظة أنماطها المستخلصة من مراقبة كلام العرب، في شعرهم ونثرهم، والوقوف على آراء العلماء، وتصريحهم بان أهل اللغة يفرقون ويعطون اللفظة حقها لتكون لائقة بما يراد ان تدل عليه من معنى، ولقد وجدت بعد تأمل ما قدرت عليه من هذا كله ان العربية استعانت بما تمتلكه من طرائق لتوزيع المعاني على الألفاظ على وفق اختصاص وإنها سلكت لتحقيق ذلك سبيلين هما: التوسع في أصول المواد، والتصريف في الأصل الواحد. والحديث في هذا الفصل سيكون عن المسلك الأول، وهو تعدد المواد، والتكثير منها لوسم المسميات والأفكار، والوصول إلى أدق المعاني، والتوسع في إطلاق الألفاظ للتعبير عن المعنى الواحد، من جهاته المتعددة، وأحواله المختلفة، والإفصاح عنه بأكثر من إشارة بالإفادة من تقلب الكلم، والملائمة بين الأصوات، وارتجال الألفاظ، وان تكون العربية لم تستوف جميع ما يقتضيه التركيب من الأصول الكثيرة، والإمكانات الواسعة، لكن تقليب الأصول اللغوية المستعملة، على وجودها المقبولة، جعلها تظفر بمحصول لغوي زاخر، فرقت به بين معان كثيرة متنوعة، ورسمت بينها حدود الفصل، بفوارق دلالية مبينة مفصحة، ووسعت دوائر المجالات الدلالية، للتعبير عن الأفكار والمعاني المتقاربة، وتخصيص اللفظ الدقيق الذي يقع موقعه، ويصيب غرضه في ميدان المعنى العام، ويرجع السبب في جعل اختلاف مواد الألفاظ أصلا من أصول التفريق إلى ان استقلال الألفاظ بصورها، يكسبها تمييزاً تستغله اللغة حين تضع اللفظ إزاء معناه، وان الكلمة حين تختلف

في أصوات بنائها قد تكون معبرة، ومؤثرة أكثر من غيرها من الكلمات التي تؤدي معناها أو تكون قريبة منها.

ولا بد هنا ان اعرض لوضع اللغوي، والتسمية، وعلاقة الاسم بالمسمى في العربية .

الوضع اللغوي ودلالة الألفاظ في العربية:

كثر حديث الدارسين عن الطريقة التي تتبعها اللغات حين تقرن بين الدال والمدلول، أو تربط اللفظ بالمعنى، وهو في تراثنا اللغوي حديث واسع مستفيض، يقوم كثير منه على الافتراض والجدل، لكنه غني وعميق، وفيه محاولة جادة لإدراك أول اللغة واصل تكوينها، وان صعب بلوغ هذه الغاية، لبعد الأصول أو لان "المشكل منحصر في نقطة الابتداء "وفي أصل النشأة"[1]. وانقطاع كثير من مراحل التطور. وهم يعرفون الوضع بأنه: "تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني"[2] ، ولا يعلم متى يتم هذا التخصيص، وان كان أمره راجعاً إلى الزمن والعرف، وقد نقل لنا السيوطي ان من علمائنا من يرى ان وضع الألفاظ يتنوع على حسب الحاجة والملائمة، وان اللفظ آلة تدفع إلى اختيارها الضرورة، التي تقتضي تعيين مدلول مخصوص، وان اللفظ يوضع لشخص بعينه، وقد يُوضَع له باعتبار عام، وذلك بان يعقل أمر مشترك بين مُشَخَّصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المُشَخَّصات بخصوصه[3]، ويجتهد الفارابي: وابن جني: في تسفير الاصطلاح الأول، ويهذبان إلى ان المواضعة لا بد معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو

(1) التفكير اللساني في الحضارة العربية: 63، وينظر: المواضعة والعقد في النظرية اللغوية عند العرب (مقالة) مجلة المورد، مج4 ع1: 10.

(2) المزهر: 38/1، وينظر: التعريفات: 252 – 253 . ونهاية السول في شرح منهاج الأصول: 12/2.

(3) نفسه : 46/1 .

المومى إليه[1]، ويُقوّى مذهبهما "ان الإشارة والتصويت والنداء، هي الوسائل الأولية التي يستعين بها الإنسان في مخاطبة غيره، وشاهد الحال يعزز ذلك، فهي مازالت إلى ألان من جملة الدوال"[2].

والدرس اللغوي الحديث يميل إلى ان العلاقة بين اللفظ والمعنى في الأصل علاقة اعتباط، في الغالب، واللفظ رمز لا يكشف عن معنى، لم يصطلح عليه لأنه لا يحمل قبل الاتفاق دليلاً عقلياً أو حسياً، ودليل ذلك اختلاف اللغات، إذ لو كانت العلاقة طبيعيته والمناسبة ذاتية ما اختلفت، وأما هذه الكلمات التي يبدو فيها نوع من المحاكاة الصوتية. فليست عناصر عضوية، وهي بعد لا تكفي لإثبات نوع من الصلة، فليست الكلمات إلا علامات تشبه علامات الكتابة أو أصوات اللغة نفسها[3]. وليس القول بعدم وجود علاقة بين اللفظ والمعنى في أصل الوضع أمرا جديداً، ولا رأياً حادثا، فان القول بالاعتباط في الوضع فكرة أصلية، في موروثنا اللغوي، وان ذهب بعض العلماء إلى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة معينة[4]، ونظرية الاعتباط والارتجال لدى كثير من علمائنا المتقدمين، تشبه شبهاً بينا، نظرية هؤلاء المحدثين، فنحن نقرأ في أول معجماتنا اللغوية: "إنما الكنى والأسماء علامات من شاء تسمى بما شاء لا قياس ولا حتم"[5]، وجاء في المحكم: "وقول العرب لإحضار

---

(1) الحروف: 75، والخصائص: 45/1.

(2) الفارابي وآراؤه اللغوية في كتابه الحروف، (مقالة)، مجلة المورد: مج 18 ع 1: 115.

(3) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 113 – 114، واللغة: 30، ولغات البشر: 21، ودور الكلمة في اللغة: 282، والأصول: 325، ومناهج البحث في اللغة: 63، ومدخل إلى علم اللغة:15. ودلالة الألفاظ: 37، وعلم اللغة العربية: 15، وكلام العرب من قضايا العربية: 46، واللغة بين العقل والمغامرة: 99 وفي فلسفة اللغة: 25، واللسان والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة: 30.

(4) المزهر: 47/1.

(5) العين: 34/5 .

على الأسماء يعني انه لا يمنع احد ان يسمي بما شاء أو يتسمى به"[1] ، بل إننا نجد الفارابي: يصل إلى رأي مقبول، وتصور مقنع لكيفية المواضعة بين الناس حين يقول: "فيتفق ان ستعمل الواحد منهم تصويتاً، أو لفظة في الدلالة على شيء ما، عندما يخاطب غيره فيحفظ السامع ذلك، فيستعمل السامع ذلك بعينه عندما يخاطب المنشئ الأول، لتلك اللفظة، ويكون السامع الأول قد احتذى بذلك فيقع به، فيكونان قد اصطلحا وتواطا على تلك اللفظة فيخاطبان بها غيرهما إلى ان تشيع عند جماعة .."[2] فالصلة عند الفارابي بين اللفظ ومدلوله، لا تعد ان تكون صلة اصطلاحية عرفية، تواضع عليها الناس واتفقوا ويقول الجرجاني: 471هـ "فلم يكن بواجب من حيث المعقول ان يكون لفظ اليد اسما للجارحة، دون النعمة، ولا في العقل ان شيئا بلفظ ان يكون دليلاً عليه أولى منه بلفظ، لاسيما في الأسماء الأول التي ليست بمشتقة، وإنما وزان ذلك وزان أشكال الخط، التي جعلت إمارات لأجراس الحروف المسموعة، في انه لا تصور ان يكون العقل اقتضى اختصاص كل شكل منها، بما اختص به دون ان يكون ذلك لاصطلاح وقع، وتواضع اتفق، ولو كان كذلك لم تختلف المواصفات في الألفاظ، والخطوط، ولكانت اللغات واحدة"[3] ، ويرى الخفاجي: ان: "الكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة، لا لشيء من أحواله، وهو قبل المواضعة، إذ لا اختصاص له، ولهذا جاز في الاسم الواحد ان تختلف مسمياته لاختلاف اللغات"[4] ويحيط ابن سينا: 428هـ بما يمكن من احتمالات في تكون المفردات، يخلص إلى تأكيد القول بالاصطلاح والتواطؤ[5]، والى مثل هذا ذهب دارسون كثيرون، صرحوا بان الألفاظ لا تفيد موضوعاتها، وان

---

(1) المحكم: 210/3، وينظر المثل السائر في آداب الكاتب والشاعر: 279/2 .

(2) الحروف: 137 .

(3) أسرار البلاغة: 328 .

(4) سر الفصاحة: 33 .

(5) الشفاء، المنطق، العبارة: 3.

دلالاتها مرتبطة بعرف اجتماعي قائم على الاتفاق[1].

وقد ذهب فريق من الدارسين المحدثين إلى ان العلاقة بين المعنى ولفظه في العربية ليست مثل العلاقة بينهما في اللغات الحديثة اعتباطية، وان اللسان العربي ذوبيان عضوي تتم فيه الكلمة عن المعنى[2]، أو إلى القول بان المناسبة بين الألفاظ ومعانيها ليست إلا توسعاً في المناسبة الأولى، التي هيأت للواضع ان يوضع، وتصدى آخرون إلى توضيح الصلة بين الحروف والمعاني، والقيمة الدلالية لكل حرف[3]، وليس من غايتي متابعة الحديث في هذا الموضوع، أو ان استرسل في الكلام فيه، ولكني أردت الوقوف على مسائل تهمني، منها: ان القول بالعلاقة الرمزية الاعتباطية بين اللفظ ومعناه لا افهم منها ان ألفاظ اللغة تشبه هذه الرموز الصماء التي لا يختلف الناس في معرفة ما ترمز إليه، فإننا حين نعبر بها نحملها مضامين وإيحاءات فكرية وعاطفية لا تتحملها الأنظمة الرمزية الأخرى في غير النظام اللغوي، و "من المجازفة ان ينظر إلى تلك الألفاظ ألان على أنها مجرد رموز، فقد ارتبطت بالفكر الإنساني، ارتباطاً وثيقاً، وأصبح من الصعب ان نتصور أي نوع من التفكير، بغير هذه الألفاظ"[4]، ومن هذه المسائل أيضا: ان الدارس ربما لاحظ خلطاً في بعض كلام المحدثين بين فكرة الوضع، وظاهرة الاشتقاق، في العربية، فالوضع يعني الاصطلاح، أو الارتجال الأول الذي يمثل بدء ارتباط اللفظ بالمعنى، وهو أمر غامض اتفق عليه ليكون منطقياً للحديث عن أصل الدلالة اللغوية، وان

---

(1) ينظر: الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: 132/1، والبرهان في وجوه البيان: 62 – 63، ونقد الشعر: 69، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: 82، وشرح الكافية: 3/1، ومفاتيح العلوم: 168 – 169، والمخصص مج1 س1 /4 ـ 5 .

(2) عبقرية العربية في لسانها: في ضمن المؤلفات الكاملة لزكي الارسوزي: مج 1: 368 .

(3) ينظر: بلوغ الأرب في أحوال العرب: 48/1، وتاريخ آداب العرب: 175/1، وفقه اللغة وخصائص العربية: 101، وأشتات مجتمعات في اللغة والأدب: 43، وما بعدها .

(4) دلالة الألفاظ: 72، وينظر التركيب اللغوي للأدب: 47 .

عوامل كثيرة تدخلت في صنعه يصعب الاهتداء إليها، والمعاني في الاشتقاق غيرها في الوضع، والعربية لغة اشتقاق، وهو وضع لاحق، فالصلة التي نحملها فيه لا تكشف عن أصل الوضع، ولهذا يقول الفارابي: "الألفاظ الأول هي الألفاظ التي في الوضع الأول، فالألفاظ التي في الوضع الثاني منقولة عن المعاني التي كانت تدل عليها"[1]، وحين يقول ابن الإعرابي: "الأسماء كلها لعله خصت العرب ما خصت منها، من العلل ما تعلمه، ومنها ما نجهله"[2]، أو يقول سيبويه: "لانا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الأخر لم يصل إلى الأول المُسمّى"[3]، وذلك بان "يكون الأول الحاضر شاهد الحال فعرف السبب الذي له، ومن اجله ما وقعت عليه التسمية، والأخر لبعده عن الحال لم يعرف السبب"[4] على ما فسره ابن جني، فان هذه النصوص تظهر رغبة دارس العربية في تعرف سبب التسمية، وأرجح ان أكثر عنايتهم تتجه إلى ما سمي بعد الوضع الأول مثل "تسميتهم الشاة التي تذبح عن الصبي إذا حلقت عقيقته عقيقة، وتجد حالها بعد أقوى من حال العقيرة في وقوعها للصوت في قولهم: رفع عقيرته، وذلك انه شيء جرى اتفاقاً، ولا معنى يصل بين الصوت وبين الرجل المعقورة"[5]. فالحديث لا ينصب على مادة عقّ، وعَقَر واصلهما في اللغة، وإنما على ماجد يعد من المسميات المشتقة منها و الألفاظ باقية على أوضاعها ما لم تنقل لحاجة جديدة، ومناسبة حادثة، وهناك أدلة تشير إلى ان العرب تراعي المناسبة بين الألفاظ المشتقة ومدلولاتها، "قال الأصمعي: عن جبرين حبيب أخي امرأة العجاج: قال: الربيع الذي نتج في الربيع، والهيع الذي نتج في الصيف فهو ضعيف، فإذا مشى مع أمه لم

---

(1) الحروف: 148 .

(2) الأضداد (لابن الانباري) :6، والمزهر: 400/1 .

(3) كتاب سيبويه: 102/2 – 103 .

(4) الخصائص: 66/1 .

(5) أسرار البلاغة: 318 .

يطق المشي فأبطرته ذرعه، فهيع أي استعان بذقنه"[1]، ولهذا يقول ابن حزم: 426هـ "الاشتقاق الصحيح إنما هو اختراع اسم لشيء ما مأخوذة من صفة فيه كتسمية الأبيض من البياض، وأما ما عدا هذا من الاشتقاق ففاسد البتة، وهو كل اسم علم، وكل اسم جنس، أو نوع، أو صفة"[2].

وقد تبتعد بعض المشتقات عن الأصل، فيردها التأمل إلى مصادرها، ويرجعها النظر إلى منابعها، وقد نقل لنا السيوطي بعض محاولات الدارسين في ربط الأسماء، بعضها ببعض[3]، كما ان لبعض المحدثين رغبة في إظهار هذه الروابط الاشتقاقية، للتدليل على ان العربية في طليعة اللغات المُعبّرة[4]، لقد عني كثير من الدارسين ببيان أصل التسمية، واتخاذ الاشتقاق سبباً للبلوغ إلى ذلك، وهي عناية يشير كثير منها إلى اجتهاد لطيف، ونظر دقيق، غير ان منهم من أولع بهذا التتبع فجرى معه حتى أسرف، وابعد في الطلب لان لمح الأصل ليس سهلاً ميسوراً في كل حال، "والتشابه في الظاهر قد لا يدل على الاشتقاق"[5]. ولهذا قال صاحب التنبيه على حديث التصنيف: "ان القياس وان كان أطاعهم في بعضه فقد عصاهم في جله، حتى تخبطوا فيه.."[6].

وأميل في تفسير وقوع التسمية، ولاسيما ما كان منها بالأسماء المشتقة إلى ترجيح رأي النحاس: 338هـ إذ ذهب إلى ان الأمر راجع بعد القياس إلى التعيين، والاختصاص، أي ان الاشتقاق وحده لا يكفي، لتفسير سبب إطلاق اللفظ على

---

(1) النوادر في اللغة: 589، وامالي (القالي) : 22/1، والنوادر في العربية (للابيوردي) خ، ق: 80 أ وب.

(2) الأحكام في أصول الأحكام (ابن حزم) : 558/8 .

(3) المزهر: 353/1 .

(4) اللغة الشاعرة: 40 وما بعدها .

(5) ينظر: نشؤ اللغة العربية ونموها واكتمالها: 136 .

(6) التنبيه على حدوث التصحيف: 176، وينظر: التخليص في معرفة أسماء الأشياء 1 /300 .

المسميات قال: "والمُدامة: الخمر، وقيل سميت مدامة لدوامها في الدن، وقيل لأنهم يديمون شربها، وقيل لأنه يغلى عليها حتى تسكن، لان قال: دام إذا سكن وثبت، فان قيل: فهل يقال لكل ما سكن مدام؟ قيل الأصل هذا ثم يخص الشيء باسم.." [1] ولكي يتم هذا الارتباط الوثيق بين الرمز والدلالة، بين الاسم والمسمى.. يجب ان تتكرر التجربة الحسية أو النفسية المؤدية إلى هذه المعرفة مرارا.." [2]. ومن هذا التخصيص نتج كثير من الأسماء والصفات في العربية، ومما أوردت الوقوف عنده أيضا: ان نفي الدلالة للألفاظ لا يعني تجاهل بعض الحقائق اللغوية التي لا يمكن إغفالها، فان اللغة تتضمن ألفاظا نلمح منها صلة بين اللفظ والمعنى، وان كانت لا تكفي لاستنتاج حكم عام، فهي تشير إلى ان طائفة من ألفاظ اللغة يمكن ان يفسر وجودها بالمناسبة، وليس شرطاً ان ننظر إلى أصل وجود الألفاظ في اللغة نظرة واحدة، والذين أنكروا العلاقة الطبيعية بين الدوال ومدلولاتها، لم ينكروا ان في اللغة معاني تناسبها أصوات معينة هي اقدر من غيرها على تصويرها، وان من المعاني ما تخصص له اللغة ألفاظا بعينه[3]، على أنماط متشابه، أو أوزان متقاربة ولاسيما في العربية التي شخصت فيها خصائص لغوية تشير إلى وجود علاقة بين اللفظ ومعناه، كما في (خصم وقضم) و(غاض وغار) أو ما بين الصيغ الصرفية وطبيعية الحدث التي تدل عليه من صلة، وقد يحملنا هذا على التفكير بان جرس اللفظ أو صداه كان احد الأسباب التي رجحت تخصيصه بالمعنى.

ومهما يكن من شيء فقد اكتسبت العربية من وضعها واشتقاقها ثروة زاخرة، استوعبت حاجات الأمة الحسية والمعنوية، وجرت على تقليب مواد اللغة

---

(1) شرح القصائد التسع المشهورات: 496/2 – 497، وعنه في المزهر: 433/1 .

(2) اللسان: والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة: 35 .

(3) ينظر:من أسرار اللغة:145 وما بعدها، والتركيب اللغوي للأدب: 66 – 67، والأضداد في اللغة: 78.

والاشتقاق منها، ولم تنبذ من ذلك كله نا أنكره الذوق، ورفضه الحس اللغوي، وأخذت طرقها إلى الاتساع والقوة، وآداب أهلها في مراحل تطورها في إخضاعها لقواعد العقل، وعرضها على مياسم الإتقان، حتى استقرت على حال طيبة مرضية، وصارت لغة غنية في أصول المواد الدوال على معان كثيرة، واشعبت حاجة الناطقين، وفضلت عنها، ويبدو ان الجرجاني بنى نظرته العامة في قوله: "فانه لن تتسع المعاني حتى تتسع الألفاظ"[1]، على ملاحظه من أمر العربية، فان المعاني لا تتولد، وتتشعب جهاتها، إلا وتبعتها ألفاظها دالة عليها.

ولما كانت الأشياء تتجدد، والأفكار تتولد على الدوام، ومنها ما يكون خاصاً دقيقاً، فان اللغة الحية المتصرفة هي المؤهلة لاستيفاء المسميات الحادثة، والمعاني الجديدة باتساع متنها، وغزارة مادتها، وانتشار ألفاظها، فتجعل الأشياء مُعْلَمة معروفة، وجلية مكشوفة، وقد تحقق ذلك للعربية بفضل كثرة أوضاعها، وتعدد تراكيبها، وفي هذا يقول الرازي: 606هـ: "وتلك الحروف الكثيرة بحسب تراكيبها الكثيرة، ويتولد منها كلمات تصير غير متناهية، فإذا جعلت لكل واحد من المعاني واحدا من تلك الكلمات، توزعت الألفاظ على العماني من غير قياس واشتباه"[2]، لقد بنيت العربية على هذا التفرع والتوسع، لتؤدي وظيفة اللغة الحقة، وتحقق مبدأ الإبانة والإفصاح، فتصل بين الحقائق والمسميات، وتنفذ إلى دقائقها، لتفرق بينها بالسبل والوجوه المعنوية التي أروم استعراضها فيما يأتي:

1. التفريق للتخصيص والتعيين وتعدد الاعتبارات:

الأسماء إدالة المعاني وأوعيتها، المعبرة عنها، والكاشفة لها، "والمعاني هي السابقة بالتقرير والثبوت والألفاظ تابعة لها"[3]، ويرى فندريس ان: "الحقيقة الأولى

(1) الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز، في ذيل دلائل الإعجاز، 608.

(2) تفسير الرازي: 25/1.

(3) الطراز: 186/1.

للغـة كانـت تقـوم علـى إعطـاء أسمـاء للأشـياء أي علـى خلـق مفـردات"[1]، "والمخلوقات كلها تفتقر إلى أسماء يستدل بها عليها"[2]، والمعنى لا يكون واضحاً مألوفا قبل ان يكشف النقاب عنه باللفظ الذي لا تقوم مقامه الإشارة، أو العقد أو النصبة أو أي إصلاح أخر. فهو وسيلة اللغة في استحضار الأشياء المجردة، وتوضيح المعاني الخفية، والألفاظ علامات وسمات وضعت للتفرقة بين المسميات والأفكار "، وان كنا لا نستطيع تحديد الأشياء التي نسميها بالكلمات"[3]، إذ التمييز هو المطلوب وان كان اللفظ ليس تعبيراً عن حقيقة الشيء أو المعنى. يقول الزمخشري: "كما إذا سمى أولاده زيدا، والأخر عمرا لم يقل له لم خصصت ولدك هذا يزيد، وذاك بعمرو، لان الغرض هو التمييز، وهو حاصل، ولذلك لا يقال لم سمى هذا الجنس بالرجل وذاك بالفرس"[4]، وسمى ابن فارس هذا النوع من الأسماء كرجل وفرس (الفارق)[5] ويؤكد ابن سيدة: حتمية التسمية للفصل والتمييز قائلا: "ان اللغة اضطرارية وان كانت موضوعات ألفاظها اختيارية ... ونحن مع ذلك لا نجد بدا من تسمية جميع الأشياء لتحتاز بأسمائها، وينحاز بعضها عن بعض بأجراسها وأصدائها، كما تباينت أول وهلة بطباعها وتخالفت قبل ذلك بصورها وأوضاعها ... لما حرصوا عليه من الإيضاح، وأغذوا إليه من أيثار الإبانة والإفصاح"[6]، ولا يتم التمييز بين الموجودات "إلا بإيقاع الأسماء على مسمياتها، والفصل بين المسميات بالأسماء"[7]، فالتفريق يقوم على التخالف، الذي يكفي فيه أحيانا إطلاق اسم

---

(1) اللغة: 40.

(2) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 59/1.

(3) علم الدلالة (أف – أر، بالمر) : 26 .

(4) الكشاف عن حقائق التنزيل: 105/1.

(5) الصاحبي: 86 .

(6) المخصص: مج 1 س1 /3، وينظر: البرهان في وجوه البيان: 60 .

(7) الأحكام في أصول الأحكام (لابن حزم) : 375/3 .

للجنس من غير تعيين إفراده، يقول سيبويه: "وإنما منع الأسد وما أشبهه ان يكون له اسم معناه معنى زيد، ان الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس، فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضا من بعض، ولا تحفظ حلاها كحفظ ما يثبت مع الناس، ويقتنونه ويتخذونه"[1].

ويبدو ان الألفاظ مهما دقت وكثرت لا تقوى على نقل بعض المعاني الخاصة لأنها بعيدة خفية، أو لان الناس لم يتفقوا على تبينها بدرجة واحدة، فيصطلحوا على تعريفها، فترد الشكوى من اللغة بأنها تعجز عن التعبير الكامل، عن الآراء والمشاعر[2]، وفي هذا يقول الجاحظ: "على ان المعاني تفضل عن الأسماء، والحاجات تجوز مقادير السمات وتفوت ذرع العلامات"[3]، ويقول الرازي: "قد قال في بعض المعاني انه لا يمكن تعريفها بالألفاظ ... وأيضا ربما اتفق حصول أحوال في نفس بعض الناس، ولا يمكن تعريف تلك الحالة بحسب التعريفات اللفظية ... فلما لم توضع لتلك التفرقة لفظة مخصوصة لا جرم لا يمكن تعريفها باللفظ، ولو أنهم وضعوا لها لفظة لقد كان يمكن تعريفها باللفظ على ذلك التقدير"[4]. ولهذا يكون من اخص صفات اللغة، واظهر مميزاتها قدرتها على التحديد والتخصيص، وإبلاغ المعاني مهما دقت، والانتشار على مساحة واسعة من المسميات والأفكار، بتنويع العلامات والدلالات، لتصنيف الموجودات، "وتصنيف الأشياء بموجب الكلمات المستعملة للإشارة عليها تختلف من لغة إلى أخرى"[5]، ومن يتتبع ألفاظ العربية يدرك ان للعرب نظرة خاصة في رؤية الكون، وتأمل الوجود، ويرى احد الدارسين ان

---

(1) كتاب سيبويه: 94/2.

(2) ينظر: دفاعا عن اللغة العربية: 95، وفي فلسفة اللغة: 36 .

(3) الحيوان: 201/5.

(4) تفسير الرازي: 24/1 – 25 .

(5) علم الدلالة (بالمر) : 27 .

العرب صنفوا الوجود تصنيفا شاملاً دقيقاً منطقياً يدعو إلى الدهشة والعجب[1]. وهو حكم صادق يصل إليه كل من تدبر طرائق العرب في تنويع ألفاظهم، وتوزيعها على المسميات المادية والمعنوية، إذ امتدت نظريتهم إلى كل شيء في بيئتهم، والى ابعد الخواطر في نفوسهم، ورغبوا ان يخضعوا ذلك كله للغتهم، ليتمكنوا منه، ويتحكموا فيه، فتوزعت المفردات على كل ما يرون من محسوسات تحدد، وتصف، وتتوسع في بيان الوجوه والأجزاء والحركات والأفعال، وتتصيد الفكرة القصية، والخاطرة الخفية لتقيدها بلفظ تمتلكه فيدور في مدارها الرحب، وعالمها الفسيح.

لقد امتزجوا بعناصر محيطهم، ومدركات حياتهم، ووازنوا بينها، وفهموا أسرار علائقها، وعرفوا وجوه اختلافها وتباينها، كأنهم لا يريدون ان يفوتهم وجه من إسرار الشيء أو المعنى، أو يغفلوا نوعاً أو حالا أو صفة، فنقلت لغتهم ذلك كله في ألفاظ مختلفة صارت علامات وإشارات واضحة، "عكف عليها العرب لتجويدها، وامتلاك ناصية المعاني الإنسانية والواقعية بها"[2]. ولرغبتهم في التعيين والتخصيص استعانوا بكل ما في بيئتهم لتحقيق هذا الغرض، يذكر ابن ثاقيا البغدادي: 485 هـ ان العرب نقلت كثيرا من أوصاف النبات والشجر إلى أوصاف الناس، واطرد ذلك في كلامهم للمناسبة بين الحالين."[3] ويقول السيوطي: "ان العرب تراعي في كثير من المسميات، اخذ أسمائها من نادر، أو مستغرب، يكون في الشيء، من خلق أو صفة تخصه، أو يكون معها احكم أو أكثر أو اسبق لإدراك الرائي للمسمى"[4]. والحق ان استيعابهم الشامل لما حولهم لم يدع شيئا من غير سمة معينة، أو علامة

---

(1) فقه اللغة وخصائص العربية: 803 .

(2) في علم اللغة العام: 251 .

(3) الجمان في تشبيهات القرآن: 259 .

(4) معترك الاقران في إعجاز القرآن: 279/2 .

مميزة، "[1] لقد أصاخ كل واحد منهم في وحدته إلى فكره ونظره وعلقه، وعلموا ان معاشهم من نبات الأرض، فسموا كل شيء بتسميه، ونسبوه إلى جنسه، وعرفوا مصلحة ذلك في ربطه ويابسه، وأوقاته وأزمنته". لقد خلصوا إلى هذا الشق الذي في بطن النواة فسموه (الفتيل) والى النقرة على ظهرها فسموها (النقير) وقد ورد اللفظان في القرآن الكريم ليدلا على صغر الشيء، وقلة خطره قال تعالى: ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾ (النساء: 49)، وقال: ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾[2] (الناس: 53) وربما لم يخطر على البال من أسماء الفجوات التي بين الأصابع إلا الشبر والفتر في حين وضعت العربية لكل منها اسما خاصا فالشبر: ما بين طرف الخنصر إلى طرف الإبهام، والفتر بين طرف الإبهام إلى طرف السبابة، والرتب بين السبابة والوسطى، والعتب ما بين الوسطى والبنصر، والوصيم ما بين الخنصر والبنصر، وهو البصم أيضا، ويقال لكل ما بين اصبعين فوت[3]، كما سمت العرب الشيء الواحد بأسماء مختلفة فالشمس هي: ذُكاء بالمد وذُكا بالقصر، وحُول والجونة، والجارية، والغزالة، والفتاة، والسّراج والضحى، والبيضاء، ويرع، وبراح، والمهاة، والقرص، والفتاق، ويوح، والضَّحى بفتح الضاد[4] وهذه الأسماء والصفات تمثل تصور العرب لهذا الجرم السماوي، فكل لفظ يشير إلى ملحظ خاص، قصد عند إطلاقه. "وعلى مقدار ملابستهم لجنس من هذه الأجناس، وكثرة أخبارهم عنه ما يكثر بحضرتهم في تسميته وافتنانهم فيها ... فيفتنون في أسمائها، وكناها وأسماء أجناسها"[5]، وإذا كانت أسماء الشمس ترمز إلى حقيقة واحدة غير متباينة، فان من الأسماء ما يراد به التفريق بين أفراد الجنس الواحد، إذ لكل فرد اسم يعين

---

(1) الإمتاع والمؤانسة: 72/1 .

(2) ينظر: كتاب النخلة (لأبي حاتم) مجلة المورد، مج 14، ع 121/3.

(3) جمهرة اللغة: 455/3، وفقه اللغة (للثعالبي) : 94، والتخليص: 58/1، والكليات: 181 .

(4) نثار الإزهار في الليل والنهار : 103 ، ومتخير الألفاظ : 199 .

(5) المخصص: مج4 س214/13.

صفته، قال الابيوردي: 507هـ: "قال علماؤنا أبو زيد والأصمعي والمفضل، وأبو عمرو: الظباء ثلاثة اضرب: الادم وهي طوال الأعناق والقوائم، بيض البطون، حمر الظهور، وفي جنوبها جدتان مسكينتان وفي أعينها سواد سائل إلى خدودها، وهي العواهج، والأرام ظباء بيض خوالص البياض، والعفر: ظباء يعلو بياضها حمرة قصار الأعناق، وهي أضعفهن عدوا، والأرام تسكن الرمل، والادم الجبال، والعفر القفاف وما تخلط من الأرض"[1]. فالأسماء اختلفت الاختلاف الألوان والأشكال، وقال المبرد: "الغُثاء: ما يبس من البقل ... وينتهي في اليبس، فيسود، فيقال له: غُثاء، وهَشِيم، ودِنْدِن، وثِن، على قدر اختلاف أجناسه"[2]. وقال أبو احمد العسكري: "وقد بنت العرب لكل شيء يستعار ثم يرد اسما، فقالوا المنحية للشاة التي تعار فيشرب لينها ثم ترد ... فإذا كانت العارية نخلة قيل لها العَرِيَّة وهو ان يجعل له ثمرتها، فإذا فنيت الثمرة رجعت إلى صاحبها، فإذا كانت العارية ناقة يشرب لينها سنته وينتفع بويرها، فإذا أخصب ردها، قيل لها الخَبِيلة.."[3] وقد تعبر هذه الأسماء عن نمو الشيء وتغيره من حال إلى حال، فقد وضعوا للتمر من أول حمل النخلة إلى جنيه أثنى عشر اسما أولها الطلّع فإذا انشق فهو الضَّحْك، ثم البَلَح ثم السباب[4]، وقد يصور الاسم درجة الشيء ومقداره، ومن ذلك وضعهم للشبح في الوجه والرأس خاصة دون سائر الجسد، احد عشر اسما أولها الخارصة التي تشق الجلد شقاً خفيفاً ولم يجر منها دم، وأخرها الموضحة، وهي التي خرقت السّمحاق فأوضحت عن العظم[5].

(1) النوادر في العربية (للابيوردي) : خ، ق: 12 أ و ب، وأدب الكاتب: 145 – 146 .

(2) الكامل في اللغة والأدب: 113/2 .

(3) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: 273/2.

(4) أدب الكاتب 80، وغريب الحديث (لأبي عبيد) : 182/4، ومجالس ثعلب: 253/2، والمخصص: مج3 س 122/11، وينظر: كتاب النخلة (لأبي حاتم) مجلة المورد مج 14 ع 3:136 وما بعدها .

(5) شرح أدب الكاتب (للجواليقي) : 227، وخلق الإنسان (لثابت) : 88، وامالي الزجاجي: 23 – 24، وشرح القصائد التسع الشهورات: 329/1 – 240 .

وربما اختلف اسم الشيء لاختلاف الدافع إليه، كهذه الأسماء التي سموا بها دعواتهم إلى الطعام[1]، وقد يجعلون للشيء اسما عاماً يشمل كل أجناسه ثم يخصون كل جنس بتسمية، فالكلأ النبات كله رطبه ويابسه، والرطب خاصة يقال له (خَلى) واليابس يقال له (حشيش)[2]. لقد توالت مواصفات الألفاظ، وفسح الاشتقاق المجال رحباً للنمو والتعدد، وتوليد الألفاظ بعضها من بعض لتكون زخماً دلالياً حيوياً يتوزع أشارات تعريف، وعلامات تمييز، بما جعل العربية أشبه ما تكون بالكائن الطبيعي الذي ينبض حركة وحياة، وأوضح ابن نبي تعدد الألفاظ التي ترجع إلى معنى واحد في باب سماه (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)، قال عنه: "هو فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك ان تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه"[3]. ومن أمثلته على ذلك: الخَليقة، والطَّبيعة والنحيَّتة، والغَريزة، والنَّقيبة، والضَّريبة، والنَّحيزة، والسَّجية، قال: وجميع هذه المعاني التي تقدمت تؤذن بالألف والملاينة والأصحاب والمتابعة[4]. ويفهم من كلامه ان مثل هذه المفردات متشابه الدلالات، متصاخبة، وان كان غير متحمس لإظهار ما بينها من فروق، فهو مشغول بإبراز قدرة العربية على ضم الأشياء، والملائمة بينها، وإظهار سرها وطلاوتها وجوهرها، ولقد عد جماعة من اللغويين هذه الكلمات متفقة[5]، وهو يقول: "إلا ترى إلى تتالي هذه المعاني

(1) النوادر (لأبي مسحل) ، وأدب الكاتب: 136، وكتاب المعني الكبير في أبيات المعاني: 210/1، ونظام الغريب: 216، والزاهر: 419/1 – 420.

(2) شرح أدب الكاتب (للجواليقي) : 50 .

(3) الخصائص: 113/2 .

(4) نفسه: 116/2 .

(5) ينظر: الغريب المصنف: خ ق: 289 ب، والنوادر (لأبي مسحل) : 13 – 14 ،وصنف الصفاني: في هذه الألفاظ كتابا سماه (الغادة في أسماء العادة) أوصلها فيه على ما يزيد إلى مائة اسم، بعد =

وتلاحظها، وتقابلها، وتناظرها"[1] ويرى ان "هذا المذهب في اللغة طريف، غريب، لطيف، وهو فقهها، وجامع معانيها، وضام نشرها "وقال: وقد هممت غير دفعة ان أنشئ في ذلك كتاباً انقضى فيه أكثرها. ولعله لو خرج لما أقنعه ألف ورقة، إلا على اختصار وإيماء"[2] .

انه يريد ان يجمع بين الألفاظ من طريق المعاني، وليس من طريق الاشتقاق، الذي هو اخذ لفظ من لفظ، ويرى مصطفى مندور، ان :"الفكرة التي يعرضها في السياق تبدو غريبة على منهج فقه اللغة فلا عهد لها بمعان مستقلة عن مباني صيغها"[3] ، ولا يرى غرابة فيما عرضه ابن جني فهو عالم لغة يريد ان يغوص في إسرار هذه العلاقات المعنوية، والذي يهمنا من فكرته أنها تبرز ظاهرة المخالفة بين الأصول اللغوية للتعبير عن معان متقاربة، بألفاظ مختلفة، ففي كل مجموعة لفظية ذكرها تعدد الأصول التي يجعلها معنى عام واحد، وهي أمثلة تظهر الطاقة الدلالية الكامنة في هذه اللغة، المتعمدة على غزارة المواد، والقدرة على الاتساع، لبيان المعاني بإشارات متنوعة، ومفردات مختلفة، وقد جعلت هذا المظهر أول وجوه التفريق المعنوي في العربية، إذ يتجلى فيه استنادها إلى هذه الركيزة من الوفرة اللفظية، التي تمكن من إيجاد سلسلة من المفردات وضعاً أو اشتقاقاً، لأعلام الأسماء والمعاني تعبر عن الاسم، أو المعنى كله أو بعضه، وليس من شك في ان هذا الامتداد الواسع، وملاحقة المحسوسات والمجردات، ومتبعة كل ما في حياة الناس بهذا الغنى اللفظي المدهش، دليل على الدقة والضبط، والرغبة في التعيين والتحديد، بل ان هذه السعة

= ان ذكر ما في كل اسم من لغات ن كالجَبْلة، والجِبْلة والجِبِلَّة والجَبيلة ...ينظر الغادة في أسماء العادة، خ ق: 134 .

(1) الخصائص: 122/2.

(2) نفسه: 123/2.

(3) اللغة بين العقل والمغامرة: 82 .

في الألفاظ فاقت ضرورة التمييز والفصل التي يحتاج إليها أهل كل لغة، لانا نجد بين مسمياتها "ما هو في الحد وكثير في الاسم"[1] ، وهذا يعني ان مسالة التفريق المعنوي قامت في هذه اللغة على أصل أصيل، وأساس ثابت، والأمر الثاني الذي تفصح عنه ظاهرة تعدد التسمية ان هذه اللغة تفرق بين الشيء الواحد لاختلاف وجوهه، وكثرة صفاته، إذ من الممكن ان يشار إليه بأكثر من وصف، وان يعين بحال بارزة فيه، فيدل عليه بألفاظ تختلف هذه الصفات والأحوال، وكل لفظ يدل على ما يقصده المتكلم من هذه الوجوه عند إطلاقه للفظ الذي يحدده القصد، فيكون الشيء في هذا الموقف يحمل هذه العلاقة لأنها المناسبة له في نظر المتكلم واعتباره وتفاعله مع المسمى، وهكذا تتعدد الأسماء لتعدد الاعتبارات، قال الراغب في المفردات: "النفل قيل هو الغنيمة بيعنها، لكن اختلفت العبارة عنه لاختلاف الاعتبار فانه إذا اعتبر بكونه مظفوراً به قال له غنيمة، وإذا اعتبر بكونه نعمة من الله ابتداءا من غير وجوب يقال له نفل"[2] ، وقال صاحب الكليات: "واللفظ بإزاء الشيء، فذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولاً، ومن حيث يعني اللفظ يسمى معنى، ومن حيث يحصل فيه يسمى مفهوماً، ومن حيث كون الموضوع له اسما يسمَى مسمى"[3] ، أي: ان المسمى أو المعنى لا ينظر إليه نظرة واحدة، وإنما هو مفهوم تتعدد وسائل التعبير عنه، وقد نتج عن تعدد الأسماء لاختلاف الاعتبارات خلاف بين الدارسين في تساوي المعاني أو تفاوتها، ويفسر لنا ابن قيم الجوزية : سبب تعدد الأسماء تفسيراً دقيقاً جامعاً فيقول معللاً كثرة الحب: "لما كان الفهم لهذا المسمى اشد، وبقلوبهم اعلق كانت أسماؤه لديهم أكثر، وهذا عادتهم في كل ما اشتد الفهم له، أو كثر خطورة على قلوبهم تعظيماً له، واهتماماً به أو محبة له،

(1) المقايسات: 278 .

(2) المفردات في غريب القرآن: 766 .

(3) الكليات: 615.

فالأول كالأسد، والسيف، والثاني كالداهية، والثالث كالخمر، وقد اجتمعت هذه المعاني الثلاثة في الحب .." [1]، ان هذا الرأي الصائب يكشف سبب التقاء طائفة من الأسماء على مسمى واحد إذا حظي بعناية من لدن أهل اللغة، والدرس اللغوي الحديث لم يختلف على رأي عالمنا ابن قيم الجوزية في تفسير هذه الظاهرة التي اتضح أثرها في مفردات العربية[2]، تصويراً للموضوعات المهمة في حياة العرب، وفي هدى هذا الفهم نتلقى هذه المفردات الكثيرة التي نقلها الرواة والعلماء عنهم، لأنها مفردات حية كان لها في الاستعمال اثر واضح، ولقد صحت معانيها، فصح اللفظ بها إذ "لا يكون اللفظ اسما إلا وهو مضمن بمعنى"[3]، والأصل ان يكون وضع لحاجة أدركها أهل اللغة فأنهم "أدق طبعا من ان يلفظوا بكلام لا معنى له"[4]. وان كان كثير من هذه المفردات قد هجر بعد ذلك لتغير ظروف الحياة، ومما يجدر ذكره هنا ان مصادر اللغة الأولى، قد تورد ألفاظا تذكر بعدها أنها (بمعنى) أو(سواء) فيما تدل عليه، وقد عقد أبو عبيدة: في الغريب المصنف كتاباً سماه (الأسماء المختلفة للشيء الواحد) مثل أسماء العطية: الشكم والشكد الوحرج، والصفد، والغرض، والرفد وغيرها، وان كان لم يغفل الإشارة إلى ما في بعضها من خصوصية كالذي نقله عن الأصمعي من ان الشكم لا يكون إلا في المكافاة[5]، وجاء في الكامل: "فتأويل قمين، وحقيق، وجدير، وخليق واحد أي قريب من ذلك،

---

(1) روضة المحبين ونزهة المشتاقين: 14، وينظر: معترك الاقران في إعجاز القرآن: 229/2.

(2) ينظر: اللغة: 286، ودور الكلمة في اللغة: 224، وأصوات وإشارات، دراسة في علم اللغة: 65، والوجيز في فقه اللغة: 395 .

(3) رسائل الجاحظ: 262/1.

(4) عيار الشعر: 11 .

(5) الغريب المصنف: خ ق 286 ب – 287 أ . وينظر: الألفاظ الكتابية: 44. واتفاق المباني وافتراق المعاني: 99.

هـذه حقيقتـه، ويقـال: قَمِين، وقَمِن في معنـى"[1]. وفي كتب النـوادر[2]، والامـالي[3]، والمعجمـات[4]نجـد الكـثير مـن هـذه الألفـاظ الـتي ذكـر أنهـا بمعنـى، ولـيس ورود اللفظتين بدلالة واحدة أمرا تتكره اللغة، لأنـه تكـثير لها بما لا فائدة فيـه علـى مـا قيل، أو ان التعدد خلاف منطق العقل والحكمة[5]، فـان للغة منطقـا هـو غـير منطق العقـل، ولا يمتنـع عقـلا ان يضع واحـد لفظـين علـى مـسمى واحـد ثـم يتفـق الجميـع عليه[6]، وان كان الأصل ان يكون لكل معنى لفظ خـاص بـه، ويقـول ابـن الـسراج: ت 316هـ "يجـوز ان يكـون للمعنـى الواحـد أسمـاء يعـرف لـك واحـد منهـا، بعـد ان لا يشكره في شيء منها غيره، ومع ذلك فالأولى بواضع لغة ان يكتفي بالاسم الواحـد للمعنـى الواحـد"[7]. لقـد صـح لـدى الدارسـين إذن ان الألفـاظ المختلفـة تـدل علـى متفقـة بسبب تعدد الوضع أو التوسـع في الاستعمال فـان لـه تـأثيرا كـبيرا في المعـاني في كـل لغة، وليس غريباً ان تجتمع بعض الألفاظ في هذا التراث اللغوي الـضخم مـن مفـردات العربيـة، علـى معنـى واحـد، في عـرف أهـل اللغـة، ولاسـيما إذا أصـبحت هـذه الألفـاظ معتمة لا تشف عن معنى زائد، أو ملحظ خاص، وقد وصف ابـن سـيدة التقـاء المعـاني في هـذه المفـردات بقولـه: "الألفـاظ المترادفـة الـتي لا يكـثر فيهـا نـوع، ولا يحـدث عـن

---

(1) الكامل: 883/2 .

(2) ينظر: النوادر في اللغة 532 و 555 و 565 . ونوادر أبي مسحل: 15/1 و 19 و 70.

(3) ينظـر: أمـالي القـالي: 19/1، 25 و 34. ومـالي الزجـاجي: 27 و 174، ومجـالس ثعلـب 129/1 و304. وأخبار أبي القاسم الزجاجي 146. وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 45 .

(4) ينظـر: جمهـرة اللغـة: 271/3 – 272 . ومجمـل اللغـة 592/2. وتهـذيب اللغـة: (شـفع) 438/1. واللسان (أدب) 213/1 .

(5) الفروق اللغوية 11.

(6) ينظر: الأحكام في أصول الأحكام (الامدي) : 19/1 .

(7) الاشتقاق (لابن السراج) : 44 .

كثرتها، كقولنا في الحجارة: حَجَر وصَفاة، ونقله"[1]. يعني أنها تشير إلى شيء واحد هو الحجر، وان كانت هذه الألفاظ أيضا قد يكون لبعضها استعمال خاص، يضيف إلى حقيقتها شيئاً أخر فان "الصوان لحجارة النار خاصة"[2]، و"الفَهْر الحجر قد يكسر به، والصلاية الحجر العريض يسحق عليه الطيب، والربيعة الحجر الذي يربع.. "وغير ذلك من أسماء الحجر التي عقد لها الثعالبي فصلا سماه: "في الحجارة التي تتخذ أدوات، والات، أو تجري مجراها، وتستعمل في أعمال وأحوال مختلفة"[3]، فاللفظ يضفي عليه الاستعمال دلالة جديدة، ولذلك لا ينبغي المبالغة في عد كثير من الألفاظ التي ذكرناها بمعنى، متساوية الدلالة حقيقة، وحين يرد احدها في دلالة خاصة، أو تركيب لا يقع في مثله نظيره، فانه لا يكون متفقاً معه تمام الاتفاق، فالعربية في الوقت الذي تسمح باستعمال بعض المفردات استعمالاً واحداً، تحرص على إظهار الفروق، إذا دلت على زيادة معنى، أو إبراز صفة، أو ملحظ خاص.

2. التفريق بالألفاظ المتشابه:

في العربية طائفة من المفردات تتقارب دلالاتها تقارباً شديداً، أو قل تتداخل معانيها حتى يصير دقيقاً جداً، وقد ترد في الاستعمال بمستوى واحد، غير أنها لم تكن في أصل وجودها في اللغة متساوية، ويستطيع المتأمل ان يرجعها إلى اعتباراتها المتعددة، وملامحها المتباينة، إذ وضع كل منها لحاجة معنوية خاصة بها، ولكنه وضع تفاوت في هذه المفردات فلم يترك بين دلالاتها إلا فواصل ضيقة، وحدود متلاصقة، أو مسافات قصيرة، لقد سمحت بها طبيعة اللغة القائمة على سهولة الملائمة بين الأصوات

(1) المخصص: مج 1 س 3/1.

(2) شرح القصائد التسع المشهورات: 459/2 .

(3) فقه اللغة للثعالبي: 296 – 297، ولباب الآداب: 141/1 .

لتكوين التراكيب المختلفة، أو قرب الاشتقاق بين المواد المرتبطة بدلالاتها المصطلح عليها، فتعددت الأوضاع، وكثرت المباني لتتلاقى على معاني متقاربة، وهي درجة لاتصل إليها اللغة إلا حين تبلغ مرحلة متقدمة من الشمول والثراء، وقد جعلت هذا المظهر من التفريق مستقلا هنا وان كان لا ينفصل عما بعده بحدود واضحة، لأشير إلى ما بين ألفاظ (الفروق) من تفاوت وان قسما من الألفاظ المتقاربة الدلالة يمكن ان تدرج تحت عنوان (التشابه) ويطلق على هذه العلاقة في الدرس اللغوي الحديث شبه مترادف (homoionym) أو (near synoym) أي ان كلمة تقارب أخرى في المعنى،ولا تطابقها[1] وهو قرب يفسر ما أصاب بعضاً منها من توسع دلالي، يكشف سبب اختلاف الدارسين فيها، حين تكون أسرع من غيرها إلى هذا التوسع الذي قد يفضي بها إلى دلالة واحدة، وهي مفردات تتكون في اللغة، عن طريق تعدد تسمية الشيء الواحد، لاختلاف الاعتبارات، أو بسبب تقارب حقائقها، وتجاوز معانيها تجاوزاً يجعل دلالاتها الأصلية متماسة، فمن ذلك مثلا: (السنة والعام والحول والحجة) والذي يعنينا منها الاسمان الأولان، لان الحجة والحول لا يصعب إدراك سبب إطلاقهما على السنة، فالحجة تعني حج البيت الحرام مرة واحدة، وهي تتم خلال السنة، في وقت معلوم منها، والسنة يمكن حسابها من حجة إلى أخرى، فسميت السنة حجة لان الحجة تقع فيها، وهو لون من المجاز المرسل معروف في اللغة، من باب تسمية بما يكون فيه، لعلاقة زمانية[2]، وأما الحول، فقد اعتبر فيه دوران الزمن، وبلوغ نقطة البدء في الحساب، وهو اعتبار ما زال ملاحظاً حتى في لغة العامة، قال الراغب: "والحول السنة اعتبارا بانقلابها، دوران الشمس في

---

(1) ينظر: معجم علم اللغة النظري: 130 .

(2) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 397، وما بعدها .

مطالعها ومغاربها"[1] ، وقد ذكر بعض أهل العلم ان العام سمي حولاً لأنه يدور[2]، أما السنة والعام فقد فرق بينهما، بان "السنة من أي يوم عددتها فهي سنة، والعام لا يكون الاشتاء، وصيفا، وليس السنة والعام مشتقين من شيء فإذا عددنا من اليوم إلى مثله فهو سنة، يدخل فيه نصف الشتاء، ونصف الصيف، والعام لا يكون إلا صيفاً وشتاءً ... إذا حلف لا يكلمه عاماً لا يدخل بعضه في بعض، إنما هو الشتاء والصيف، والعام اخص من السنة فعلى هذا تقول كل عام سنة، وليس كل سنة عاماً[3]، وفرق بينهما أبو هلال بأكثر من فرق إذ قال:"الفرق بين العام والسنة ان العام جمع أيام والسنة جمع شهور إلا ترى انه لما كان يقال أيام الزنج، قيل عام الزنج، ولما لم يقل شهور الزنج لم يقل: سنة الزنج، ويجوز ان يقال العام يفيد كونه وقتا لشيء، والسنة لا تفيد ذلك، ولهذا يقال عام الفيل، ولا يقال سنة الفيل، ومع هذا فان العام هو السنة، والسنة هي العام، وان اقتضى كل واحد منهما ما لا يقتضيه مما ذكرناه، كما ان الكل هو الجمع، والجمع هو الكل، وان كل الكل إحاطة بالابعاض، والجمع إحاطة بالأجزاء"[4] ، وقال الراغب: "العام كالسنة لكن كثيراً ما يستعمل السنة في الحول الذي يكون فيه الشدة والجدب، ولهذا يعبر عن الجدب بالسنة والعام فيما فيه الرخاء والخصب، قال تعالى ﴿ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾ (يوسف: 12). وقيل سمي السنة عاماً لعوم الشمس في جميع بروجها[5]. وقال

(1) المفردات في غريب القرآن: 193 .

(2) تفسير ابن كثير: 92/1 .

(3) تكملة إصلاح ما تغلط به العامة: 8، وينظر: اللسان (مادة عوم) : 12 / 431 .

(4) الفروق اللغوية: 224 .

(5) المفردات في غريب القرآن: 527 .

الزمخشري، في الفائق: "السنة الجدب يقال: أخذتهم السَّنة[1]. وجاء في اللسان: "والسنة مطلقة السنة المجدبة أوقعوا ذلك عليها إكبارا لها وتشنيعاً واستطالة"[2]. فان أرادوا ذلك في العام قالوا مبالغة: "عام أعوم "قال صاحب المحكم :"واراه في الجدب كأنه طال عليهم بجديه، وامتناع خصبه"[3]، وقد فرق بينهما أهل التصحيح اللغوي ومنعوا استعمالها بدلالة واحدة[4]، ولم يفرق بينهما بعض أهل اللغة، قال الهروي 433هـ: "والعام والحَوْل والسنة بمعنى واحد"[5]، وقد استعمل السنة والعام في القرآن في آية واحدة هي قوله تعالى ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (العنكبوت: 14) وقد استثنى العام من السنة، قال الزمخشري: "فان قلت فلِم جاء التمييز أولا بالسنة، وثانيا بالعام؟ قلت: لان تكرير الفظ الواحد في الكلام الواحد، حقيق بالاجتناب في البلاغة، إلا إذا وقع ذلك لأجل غرض ينتحيه التكلم"[6]، فالمعنى عنده واحد، والمخالفة لتجنب تكرار اللفظ، ولكن الراغب يرى بينهما فرقاً في هذه الآية أيضا نقل عنه السيوطي حين ذكر العام والسنة في ضمن الألفاظ التي يضن بها الترادف، وليست منه قوله: "الغالب استعمال السنة في الحول الذي فيه الشدة، والجدب، ولهذا يُعَّبر عن الجدب بالسنة والعام وما فيه الرخاء والخصب، وبهذا تظهر النكتة في قوله تعالى (﴿ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (العنكبوت: 14) حيث عبر عن المستثنى بالعام،

---

(1) الفائق في غريب الحديث: 202/2، وشرح أدب الكاتب (الجواليقي) : 378 .

(2) لسان العرب: (سنة) : 501/12 .

(3) المحكم: 272/2 .

(4) ذيل فصيح ثعلب: 4.

(5) التلويح في شرح الفصيح: 92 .

(6) الكشاف عن حقائق التنزيل: 445/3 – 446 .

وعن المستثنى منه بالسنة"[1]، وفي المصباح المنير: "العام اخص من السنة فكل عام سنة، وليس كل سنة عاما"[2]، وهكذا سعى أهل الفرق إلى التماس فوق معنوية في الألفاظ التي تختلف موادها، لبيان سبب إطلاقها في اللغة، وان لم يمنع بعضهم استعمال بعضها في موضع بعض، وقد يحتفظ اللفظ بخصوصية دلالية، تجعل أهل اللغة يؤثرون اختياره في سياق معين، وما زال كثير من الناس يطلق الحول حين يريد الإشارة إلى اكتمال دورة الزمن من وقت معلوم إلى مثله في سنة قادمة، فيفضلون الحول على السنة في هذا المعنى، وقد كانت للعرب أيضا مقاصد حين اوجدوا هذه الألفاظ، وفي هذا يقول العقاد: "ووجدت ثلاثة أسماء مختلفة الدلالة على الدورة حول الشمس، فهي: السنة، وهي العام، وهي الحول، ولكل منها موضعه في التعبير"[3] وهذا ما يريد دارس الفرق توضيحه، وليس أنا ان نقول ان ما ذكر من الفروق بينهما واهية أو بعيدة عن الحس اللغوي، أو أنها اقرب إلى المنطق، وعلم الكلام، منها إلى الواقع اللغوي الصحيح[4]، فإنها فروق استعمال، يقوم عليها انتقاء واختيار، ولا اثر فيها للمنطق، ما دامت دراسة دلالية الغرض منها وجود اللفظ في اللغة .

ومن أمثلة هذا التقارب الدلالي الشديد يدل على تشابه حقائق اللفظين (الظل والفيء) فان الاستعمال الفصيح كان يفرق بينهما فيجعل لكل منهما وقتاً معلوماً، قال أبو ذؤيب:

---

(1) معترك الاقران في إعجاز القرآن: 607/3، وينظر: الإتقان في علوم القرآن: 310/2.

(2) المصباح المنير: 90/2.

(3) اللغة الشاعرة: 46.

(4) الترادف في اللغة: 252 .

لَعَمْري لأنتَ البيتُ أَكرمُ أهلَهُ   وأَقْعُدُ في أَفنائِه بالأصائِلِ[1]

كما جمعهما حميد بن ثور الهلالي، وفرق بين وقتيهما، لذا احتج المفرقون بينهما بقوله:

فلا الظلُّ من يَرد الضُّحى تستطيعهُ   ولا الفيءُ من يَرْدِ العَشِيِ تَذُوقُ[2]

وقال أبو احمد العسكري: "اخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم قال: كان بكر بن حبيب فصيحاً، وكان يقرأ في ظل قصر اوس، فقال بعضهم: ما أطيب هذا الفيء، فقال بكر: ليس هذا الفيء، إنما يكون بالعشي، قال الشيخ، قد قال حميد بن ثور، وانشد البيت السابق[3]، ولهذا جاء تأكيد الفرق بينهما في كثير من كتب اللغة، والتصحيح اللغوي، وذكر أبو علي الهجري (من علماء القرن الثالث) لكل منهما علامات يعرف بها قال: "يعرف الظل من ثلاث جهات، ما نسخته الشمس فصارت في مكانه عند طلوعها، والثاني: انه ينقص إلى ان تزول الشمس، والثالث: انه ما كان من أول النهار إلى زوال الشمس". قال: "ويعرف أيضا الفيء من ثلاث علامات هو ما كان فيه الشمس فعاد مكانه ظلاً، والثاني: ان الفيء يزيد إلى غياب الشمس، والثالث: انه من زوال الشمس إلى غيبتها، ويجوز ان يسمى الفيء ظلا، ولا يجوز ان يسمى ظل الفداة فيئا في ظل وليس كل ظل فيئا"[4].

لقد استند التفريق إلى اشتقاق كل منهما فالظل يعني مطلق الستر، واصل الفيء الرجوع[5]، وقال أبو زيد :"إنما الفيء ما كان شمساً فنسخها الظل فذاك

(1) أخبار النحويين البصريين: 29 .

(2) اصلاح المنطق: 320 .

(3) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: 29/1.

(4) التعليقات والنوادر: 75/1، وينظر: شرح أبيات سيبويه: 93/1 .

(5) ينظر: أدب الكاتب ك 23 – 24، والمعاني الكبير: 660/2، والزاهر: 74/2، والتلويح في شرح الفصيح: 295، والروض الأنف: 159/3، والجامع لأحكام القرآن:26/13 – 27.

الفيء، وأما الظل فمستقيم"[1] ، وقال الراغب: الظل اعم من الفيء، فانه يقال: ظل الليل، وظل الجنة، ويقال: لكل موضع لم تصل إليه الشمس، ويعبر بالظل عن العزة والمنعة"[2] ، وفي هذا إشارة إلى تصرف الظل في معان مجازية، وعدهما الحريري من الأسماء التي خالفت العرب بينهما مع اتفاقهما في المعاني لاختلاف الأزمنة قال: والفيء لا يكون إلا بعد الزوال[3]، على ان من اللغويين من سوى بينهما، وجاء في نظام الغريب :"الظل والظلال والفيء والتبع كله بمعنى واحد"[4]، وفي اللسان: "وبعضهم يجعل الظل الفيء"[5] ، ويبدو أنهم توسعوا في استعمالها فجعلوهما بمعنى للتابع زمنيهما، وتداخلهما، "فالفيء ما بعد الزوال من الظل"[6] ، "وإنما يدعى الظل ظلا من أول النهار إلى الزوال، ثم يدعي فيئا بعد الزوال إلى الليل"[7] ، وقد تنبه ابن بري على تداخلهما فقال في رده على الحريري:"ان الفيء وان كان على ما ذكره المصنف، فلا يمتنع ان يقع موقع الظل حيث كان ظلاً يستظلُّ به فيقال: قعدت في فيء الشجرة، وفي ظلها، قال الجعدي في أهل الجنة:

فسلامُ الالــه يَغْــذو عَلــيهم   وفُيــؤُ الفــردوسِ ذاتُ الظِّــلالِ

فأوقع موقع الظلال، وان كان الفيء اخص منه، وعقب الخفاجي، على كلام ابن بري بالقول: "الفرق بين الظل والفيء قريب، وان ذهب إليه بعض اللغويين، فهما يستعملان بمعنى، إما لتراد فهما كما هو مذهب في اللغة، أو هو على التوسع

---

(1) النوادر في اللغة: 221 .

(2) المفردات في غريب القرآن: 469 – 470 .

(3) درة الغواص: 15 .

(4) نظام الغريب: 189 .

(5) لسان العرب (ظلل) : 415/11 .

(6) الصحاح: 63/1، وينظر: الزاهر: 74/2، والنهاية: 159/3.

(7) اللسان (ظلل) : 416/11.

والتسمح"[1] ، وإنما كان التوسع لان الفارق الدلالي بين اللفظين ليس كبيراً، يتوقف على تغير حقيقة أو اختلاط فكرة، والال والسراب كالظل والفيء، ربما اتفقا وربما أتفرقا مما يدل على تشابه الدلالة بينهما من غير ان يتحدا على شيء واحد[2].

ومن هذه الألفاظ التي تنبه العلماء على ما بينهما من اقتراب شديد، وتشابه كبير (القلب والفؤاد) فقد رووا ان رسول الله ــ صلى الله عليه واله وسلم ــ قال: "أتاكم أهل اليمن هم ارق قلوبا، والين افئدة "قال الأزهري: فوصف القلوب بالرقة، والأفئدة باللين، وكان القلب اخص من الفؤاد في الاستعمال، وقيل: القلوب والأفئدة قريبان من السواء، وكرر ذكرهما لاختلاف لفظيهما تأكيدا، وقال بعضهم: سمي القلب قلباً لتقلبه وسمي الفؤاد فؤاداً لتحرقه على من يشفق عليه[3]وقال الراغب: الفؤاد كالقلب لكن يقال له فؤاداً إذا اعتبر فيه معنى الفتؤد أي: التوقد[4]، وترى عائشة عبد الرحمن: ان القلب قد يطلق في العربية على العضو العضلي المعروف من أعضاء الجسم، إما الفؤاد فلا يطلق على المعنوي من موضع الشعور والعواطف، والعقيدة والأهواء، قالت: وبهذا المعنى جاء الفؤاد في القرآن مفرداً وجمعاً ست عشرة مرة وليس فيها ما يحمل على الجارحة[5]. وفي اقل من هذا العدد ما يكفي لإثبات ما بينهما من فرق دقيق، وملحظ خاص في الاستعمال.

ومن هذه الأمثلة أيضا (المسكين والفقير). قال البطليوسي: "هذه المسالة قد تنازع الناس فقال قوم الفقير أحسن حالاً من المسكين لان الفقير الذي له بلغة من العيش والمسكين هو الذي لا شيء له، واحتجوا بقول الراعي:

---

(1) شرح درة الغواص (للخفاجي) : 134 – 135، وينظر: كشف الطرة عن الغرة (للالوسي) : 340.

(2) ينظر: الغريب المصنف: خ ق: 55 ب – 56 أ، وأدب الكاتب: 24، وأخبار النحويين البصريين: 29، وشرح القصائد التسع المشهورات: 2/597 – 598 .

(3) تهذيب اللغة: (قلب) : 9/174، وينظر: النهاية: 4/96 .

(4) المفردات في غريب القرآن: 585 .

(5) التفسير البياني للقرآن الكريم: 2/177 – 178.

امَّـا الفقـيرُ الـذي كانَـتْ حَلوبَتُـهُ وِفْـقَ العيـالِ، فَلَـم يُتْـرَكْ لـه سَـبَدُ ..

وأما الذين قالوا ان المسكين هو الذي له البلغة من العيش، وان الفقير هو الذي لا شيء له فاحتجوا بأشياء منها قوله تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ ﴾ (الكهف: 79) فجعل لهم سفينة"[1] ، وقد كان ابن قتيبة فرق بينهما بقوله:"لا يكاد الناس يفرقون بينهما، وقد فرق الله تعالى بينهما في آية الصدقات فقال جل ثناءه: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ (التوبة: 60) فجعل لكل منهم سهما، والفقير الذي له بلغة من العيش، والمسكين الذي لا شيء له[2]، وقال الفَّراء: "الفقراء: هم أهل صفة رسول الله ــ صلى الله عليه واله وسلم ــ وكانوا لا عشائر لهم ... والمساكين الطوافون على الأبواب"[3]، وجاء في التهذيب عن الشافعي ـ رضى الله عنه ــ انه قال: "الفقراء الزمني الضعاف الذين لا حرفة لهم، وأهل الحرفة الضعيفة التي لا تقع حرفتهم من حاجتهم موقعاً، والمساكين: السؤال ممن لا حرفة لهم تقع موقعاً ولا تغنيه وعياله، قال الأزهري: "قلت: الفقير أشدهما حالاً عند الشافعي"[4] ، والى هذا ذهب على بن حمزة البصري: في رده على ابن السكيت، فقال: "والفقير أسوأ حالاً من المسكين، والمسكين قد يكون له الشيء، والفقير لا شيء له، ولذلك بدأ الله تعالى به قبل من يستحق الصدقة من المسكين وغيره لأنه اقل وأحوج"، وذهب إلى ان الله تعالى قد رتبهم في آية الصدقات على حسب الحاجة فالثاني أصلح حالاً من الأول، والثالث أصلح حالاً من الثاني[5]،

---

(1) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: 22/2 – 23 .

(2) أدب الكاتب: 29 – 30، وغريب الحديث (لابن قتيبة) : 191/1، واصلاح المنطق: 326 – 327، والمفردات في غريب القرآن: 347،وشرح أدب الكاتب(للجواليقي) 143، ولسان العرب: (فقر) 60/5 – 61 .

(3) معاني القرآن (للفراء) : 443/1 .

(4) تهذيب اللغة: (فقر) : 115/9 .

(5) التنبيهات على اغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات: 316 – 317 .

ويبدو ان الفرق بينهما لم يلحظ فيه اختلاف الحالة المادية التي كثر الخلاف فيها فحسب، وإنما بينهما فرق معنوي، فالفقير معناه في كلام العرب المفقور الذي نزعت فقره من ظهره، فانقطع صلبه من شدة الفقر، والمسكين الذي سكنه الفقر أي: قلل حركته[1]، فكلاهما يدلان إلى الفقر غير ان في المسكنة، معنى الضعف والذلة، وقد فرق ابن قتيبة بينهما من هذا الوجه تأويل الحديث ثم قال: "والمَسْكَنَةُ حرف مأخوذ من السكون، يقال تَمَسْكَن الرجل إذا لان وخَشَعَ وخَضَعَ، والعرب تقول: بي المسكين نزل الأمر لا يريدون معنى الفقر"[2] ، وجاء في النهاية: "المِسْكين والمساكين والمَسْكَنةُ والتَّمَسْكُن وكلها يدور معناها على الخضوع والذُّلة، وقلة المال والحال السيئة، واستكانة إذ خضع، والمسكنة فقر النفس، وتَمَسْكَنَ إذا تَشبَّه بالمساكين[3]، فالمسكين كلمة تجمع بين الخضوع والسكينة، والفقر والحاجة، ولذلك، صار لها من الخصوصية ما يجعلها كلمة رأسها، لتكون من هذه الألفاظ التي تؤدي معناها غيرها، لما تضمنته من دلالة مختلفة.

وقد تذكر بعض المعجمات اللغة ان لفظتين بدلالة واحدة، ثم نجد من يفرق بينهما، فيذكر لكل منهما استعمالاً ينفرد به، مثل (الجِيْد والعُنُق) يذكر اللغويين إنهما بمعنى[4] ولكن السهيلي: 581هـ يقول :"الفرق بين الجِيْد والعنق، قوله (في جيدها) (اللهب: 5) لم يقل في عنقها، والمعروف ان يذكر العنق إذا ذكر الغل أو الصفح.. ويذكر الجيد إذا ذكر الحلي والحسن فإنما حسن هنا ذكر الجيد في حكم البلاغة لأنها امرأة، والنساء تحلي اجيادهن، وأم جميل لا حلي لها في الآخرة إلا الحبل المجعول في عنقها، فلما أقيم لها ذلك مقام الحلي ذُكِرَ الجيد، معه فتأمله

(1) الزاهر: 226/1 .

(2) تأويل مختلف الحديث: 110 – 111 .

(3) النهاية: 385/2 .

(4) ينر الصحاح: 462/2 .

فانه معنى لطيف، إلا ترى إلى قول الأعشى:

يَوْمَ تُبْدِي لنا قتيلهُ عَنْ جِيدٍ

ولم يقل عن عنق، وقول الأخر:

وأَحْسَنُ من عِقْدِ المَليحةِ جِيدُها

"ولم يقل عنقها، ولو قاله لكان غثاً من الكلام، فإنما يحسن ذكر الجيد حيث قلنا"[1]، ويقوى ما ذكره السهيلي ان "الجَيَد بالتحريك طول العنق، وحسنه، وحكي اللحياني: ما كان أجْيَد، ولقد جَيَدَ جَيَداً، قال ويوصف العنق نفسه، بالجيد، فيقال عنق أجْيَد[2]. ومن هذا يتضح ان الجيد هو العنق في الدلالة العامة، ثم يختلفان بان الجيد كلمة خاصة لها معنى جمالي يفوق ما في العنق، وتعد من هذه الفئة طائفة من المفردات التي فرق أبو هلال بينها ثم اقر بما حدث فيها من توسع في المعنى، لكثرة دوران اللفظ على الألسن فيقول مثلا: ثم توسع في الإدراك والوجدان حتى أجرى مجرى واحدا"[3] أو "ثم استعمل التوخي في الطلب والإرادة توسعا"[4]، وفرق بين الرد والرجع ثم قال: "هذا أصله ثم ربما استعملت إحدى الكلمتين موضع الأخرى لقرب معناهما"[5]، وفرق بين الفصل والفرق ثم قال "ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معناهما"[6]، ان ما أريد التدليل عليه هنا هو ان في اللغة ألفاظا، اتصلت حقائقها، وتشابكت معانيها، وتقاربت، وربما توسعوا فيها، وأوقعوا بعضها موقع بعض حين يستبدل بعضها ببعض في الاستعمال، من دون مراعاة في بعضها من زيادة معنى، أو فضل فائدة، فإذا اعتبر أصل الوضع، ووشيجة الاشتقاق فقد يكون

(1) الروض الأنف: 113/2 .

(2) لسان العرب: (جيد) : 139/3، وأساس البلاغة: 147/1 .

(3) الفروق اللغوية: 72 .

(4) نفسه: 102.

(5) نفسه: 92 .

(6) نفسه: 122 – 123.

لكل منها استعمال خاص، والعلاقة الدلالية بين ألفاظ الفروق في العربية لا ترد على درجة واحدة، ولا ينبغي ان ينظر إلى هذه الألفاظ بمقياس واحد، فيحكم على ظاهرة الفرق كلها في عدد من المفردات ما أوردته، اتفقت معاني قسم منها توسعاً لتشابه حقائقها، وقد ترد في بعض الاستعمالات مختلفة، فيقلل من خطر الفروق، ويحط من شانها، أو يرمى القائلون بها بالتكليف والسرف، وقد كان بعض علمائنا الأوائل اقرب إلى حقيقة الظاهرة، وفهم طبيعتها من كثير من المحدثين، قال الزركشي: 794هـ: "لان النعماني إذا دقت تداخلت، وتشابهت على من لا علم له بها، كالأشجار إذا تقارب بعضها من بعض، تداخلت أمثالها، واشتبهت، أي على من لم يمعن النظر في البحث عن منبعث كل فن منها"[1] وفي هذا إشارة إلى ان بين هذه الألفاظ تداخلاً وتقارباً، ولو كان شداداً لدرجة يصعب معها على غير المتخصصين التفريق بينها، لكنها لا تتطابق تمام المطابقة ولا ستستبدل في كل السياقات.

3. التفريق بالألفاظ المتقاربة: والمجالات الدلالية في العربية:

وفي العربية مجموعات كثيرة من المفردات تتقارب معانيها، وتتدانى دلالاتها، يمكن ان نطلق عليها (الألفاظ المتقاربة) نخصها بهذا الاسم تمييزاً لها عن مفردات المجموعة السابقة ولاسيما التي تداخلت حقائقها حتى صارت ترد بمعنى واحد، وفقد كثير منها قدرته على إظهار لفرق. أما ألفاظ هذه المجموعة فإنها أجدر من الأولى في التعبير عن معنى خاص، أو ملحظ دقيق لا تتخلى عنه المفردة في كثير من مواقع الكلام، ويحرص على هذه المزية من لا يريد ان تفقد الألفاظ طاقتها التعبيرية المتميزة، وتشبه احد الدارسين هذه الكلمات بالدوائر المتقاطعة، التي تشترك في أجزاء من سطوحها، والتي يجعلها الاستعمال في دوران مستمر على الألسنة[2]، فيكون التقارب الدلالي لهذه الألفاظ دافعاً للتفريق بين معانيها لئلا تختلط، وتتفق

(1) البرهان في علوم القرآن: 70/2.

(2) دلالة الألفاظ : 166.

أو يسحبها متحدة المعنى من يسمع نصوص الاستعمال المتطور، ولذلك ذكر أبو هلال في مقدمة فروقه ان إظهار الفرق "يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام، والوقوف على حقائق معانيه"[1] ، والواقع ان هذه المفردات تتباين حقائقها، في أصل الوضع، وهي كثيرة في العربية، تدل على دقة اللغة، وأحكام نظامها اللفظي، في استيفاء المعاني، والإعراب عنها وان خفيت أو بهتت ملامح الفصل بينها "فأمور الحياة الدنيا متداخلة متشابكة تكون في مجموعتها نظاماً متماسك الأطراف، ولا غرابة إذن ان نرى معنى يقترب من معنى أو ترى جزءا من معنى، يشترك في عدة ألفاظ"[2]، وتظل الحدود بينها لدارس اللغة واضحة والمعالم بينة، فان في كل منها معنى خاصاً بها "وليس الأمر إلا تراكباً للمعاني، والتقاءا جزئياً، لمعنى الكلمتين، ثم افترقا بين الكلمتين عدا هذا الجزء من المعنى"[3]، والتزود بهذه الألفاظ المتقاربة ضروري في تحسين الكلام، وإجادته في أساليب العربية، يقول أبو هلال في الصناعتين: "وينبغي ان تكثر الألفاظ عنده فان احتاج إلى إعادة المعنى أعاد ما تفيده منها بغير اللفظ الذي ابتدأه به"[4]. فالعرب تخالف بين الألفاظ المتقاربة في المعاني المتشابه، لئلا تكرر اللفظ نفسه، ولقد حرص كثير من العلماء على إظهار هذه الفروق، والموازنة بين دلالات الألفاظ، ليتضح لدارس اللغة تقارب المعاني، وعدم تطابقها تطابقاً تاماً حرصاً على حقيقة اللغة، فالفارق الدلالي الذي تحتضنه وتحرص عليه، إنما وجد لحاجة تعبيرية تضفي على الاستعمال جدة وطرافة، وقد كان أرباب اللغة أيام قوتها، ورقيها، يوازنون بين الألفاظ، ويأخذون بالأنسب والاوفق، فيضعونها مواضعها وينزلونها منازلها، قال الأصمعي: قلت لأعرابي ما الجشع ؟ فقال أسوأ

---

(1) الفروق اللغوية : 7.

(2) دلالة الألفاظ: 210 .

(3) الأصول: 333 – 334 .

(4) الصناعتين: 164، وينظر مقدمتان في علوم القرآن: 189 .

الحرص"[1] ، ولهذا لم يرق لجمهرة من علماء العربية ضياع خصيصة التمايز الدلالي والمفارقة المعنوية، فهي مظهر من مظهر قوة العربية، ونفاذها، ومجلى سر من أسرارها، وقدرتها في تأدية وظيفتها الدلالية، فدأبوا في الفريق بين هذه الكلمات المتقاربة، من مثل: الفرق بين الفطنة والذكاء، فقد ذكر: ان الذكاء تمام الفطنة من قولك ذكت النار إذا تم اشتعالها، ففي الذكاء معنى زائد على الفطنة[2]، والفرق بين الصحة والعافية ان الصحة اعم من العافية، إذ يقال: رجل صحيح، وآلة صحيحة، وخشبة صحيحة، إذا كانت ملتئمة لا كسر فيها، ولا يقال خشبة معافاة، وتستعار الصحة فيقال: صححت القول، وصح على فلان حق ولا تستعمل العافية في ذلك، والصحة تتصرف في وجوه، وتكون ابتداءا من غير مرض[3].

كما اهتم العلماء بإظهار المعاني الدقيقة للألفاظ القرآنية المتقاربة، وإبراز مزية كل لفظ في موضعه، والموازنة بين الدلالات، فقد ذكروا ان (الرَّين) أيسر من الطبع، والطبع يسر من الأقفال، والأقفال اشد ذلك كله[4]، وهو إشارة إلى قوله تعالى ﴿ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ﴾ (المطففين: 14) وقوله تعالى: ﴿ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ (النحل: 108): ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ (محمد: 24).والخشية اشد الخوف ومن ثم خصت بالله تعالى في قوله سبحانه ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴾ (الرعد: 21) وفرق بينهما أيضا بان الخشية تكون من عظم المخشي، وان كان الخاشي قوياً، والخوف يكون من ضعف الخائف، وان كان المخوف أمرا يسيراً[5]، والحمد والشكر متقاربان والحمد أعمهما، لأنك تحمد الإنسان على

(1) متخير الألفاظ: 180.

(2) الفروق اللغوية: 67 .

(3) الفروق اللغوية: 88 .

(4) النهاية في غريب الحديث: 112/3، وينظر: تهذيب اللغة (رين) . 225/15.

(5) البرهان في علوم القرآن: 78/4، وينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: 85، وتفسير الرازي: 42/19، وبصائر ذوي التمييز: 545/2، وإعراب القرآن: (المنسوب إلى الزجاج) : 94/1.

صفاته الذاتية، وعلى عطائه، ولا تشكره على صفاته[1]، والبراعم من التقوى[2]، والانبجاس اخف من الانفجار[3]، ويدخل تحليل التقارب في دراسة أسلوبية نفسية، تعرض فيها إسرار النص، ومزية النظم، وتفسير ندرك به العلة في استعمال هذا اللفظ دون غيره إزاء المعنى، المغزى الدلالي العميق لكل لفظ، من ذلك قول الزمخشري: 538هـ في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾ (الأنعام: 97 ـ98)، قال: فان قلت لم قيل يعلمن مع ذكر النجوم، ويفقهون مع إنشاء بني ادم، قلت: كان إنشاء الإنسان من نفس واحدة، وتصريفهم بين أحوال مختلفة الطف، وأدق صنعة، وتدبيراً فكان ذكر الفقه الذي هو استعمال فطنة وتدقيق مطابقاً له"[4]، ويقف ابن قتيبة عند كلمة (سَعَوا) في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْاْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ ﴾ (الحج: 51) فيقول: "والسعي الإسراع في المشي، وليس يراد أنهم مشوا دائما، وإنما يراد أنهم أسرعوا بنياتهم وأعمالهم .. "[5] ويفهم من هذا ان السعي يلحظ فيه معنى القصد والدأب، وإنها ليست بمعنى المشي السريع فحسب.

ويبدو ان عناية الدارسين بالمفردة القرآنية على هذا النحو عمقت رغبتهم في الوقوف على الفروق المعوية بين مفردات اللغة التي يظن أنها متساوية الدلالة تماماً، ومما يحسن ذكره من أمر هذه الفروق ان مستعمل اللغة ربما استعمل مفردتين

(1) ينظر: أدب الكاتب: 31، والزاهر: 84/2 – 85، والكاشف: 46/1، والحكم: 189/3، وتفسير الرازي: 219/1، والفروق اللغوية: 35 – 36 .

(2) التسهيل لعلوم التنزيل: 167 .

(3) نفسه: 246 .

(4) الكشاف: 38/1.

(5) تأويل مختلف الحديث: 151 .

استعمالاً واحداً، من غير تفريق فإذا نبه على ما بينهما من فرق، ووقف على دقائقه، وأمثلته في اللغة اقتنع بطبيعة الفرق، واتضح له سببه، وانمار كل معنى عن قريبه، فإننا قد نورد القيمة والثمن، مورداً واحداً، ولكن أهل الفروق يذكرون: ان القيمة هي المساواية المقدار الثمن من غير نقصان ولا زيادة، والثمن قد يكون بخسا، وقد يكون وفقاً وزائداً[1]، وقد تستعمل العمل والفعل بمعنى على ما بينهما من فرق قال في الكليات: "العمل يعم أفعال القلوب والجوارح، وعمل لما كان مع امتداد زمان نحو: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ ﴾ (سبأ: 13)، وفعل بخلافه نحو: ((﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَـٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ (الفيل: 1) لأنه أهلاك وقع من غير بطئ، والعمل لا يقال إلا فيما كان فكر وروية، ولهذا قرن بالعلم، حتى قال بعض الأدباء قلب لفظ العمل عن لفظ العلم تنبيهاً على انه من مقتضاه"[2]، ونحن حين نقف على مثل هذا التفريق لا نمتلك إلا الاقتناع بصحته، وقد يحملنا هذا الاعتراف على التزامه والأخذ به، فان في إهماله لمعن خاص، لا يستغنى عنه، وان من طبيعة الألفاظ المتشابهة، ان تقترب تارة، وان تبتعد تارة أخرى، والخلط بين دلالاتها إجحاف باللغة، وعدم استقلال لقيم ألفاظها، والأفق ان يظل للفظ وجوه المستقل، وكيانه المنفرد، وان قامت الشواهد على مجيء الألفاظ المتقاربة بدلالة واحدة في قسم من الكلام، وقد جرى على هذا كثير من دارسي العربية، قال الزجاجي: فان قال قائل فإذا كان معنى الواسع عندك والغني سواء فما الوجه في تكرارهما ؟ قلنا: ما جاء في كلام العرب من اختلاف الألفاظ، واتفاق المعاني اتساعاً وتبسيطاً في الكلام، فبنى لمعنى واحد من صفاته لفظتان ليكون ذلك ابلغ في المدح، وأكمل في الوصف، ومع ذلك فالواسع قد يتضمن من المعنى ما لا يتضمنه الغنى، ويتصرف فيما لا يتصرف في الغنى، كقولنا: يا واسع الفضل يا واسع الرحمة، وقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ

---

(1) الفروق اللغوية: 198، ودرة الغواص: 72 .

(2) الكليات: 449، وينظر: الفروق اللغوية: 110 .

رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ (غافر: 7) أي عمت رحمتك كل شيء، وأحاط علمك بكل شيء[1]، فالزجاجي هنا يشير إلى اتفاق المعنى وافتراقه في الكلمتين، ففي كل منهما فائدة لغوية، ويوضح لنا أبو حيان التوحيدي تقارب هذه الألفاظ وتباعدها حين يفرق بين المحبة والشهوة ثم يقول: "ويتداخلان كثيراً بالاستعمال، لان اللغة جارية على التوسع، كما هي جارية على التضييق، ومن ناحية التضييق فزع إلى التحديد، والتشديد، ومن ناحية التوسع جرى على الاقتدار، والاختيار"[2]، وقد ينص دارس على ما بين هذه الكلم من وجوه الفرق، فيستدرك عليه أخر يذكر شواهد التقائهما في بعض المعاني، من غير ان يلغى ما بينهما من تباين، فلقد فرق الزمخشري: في الكشاف، فقال والجعل بان الحلق فيه معنى التقدير، والجعل فيه معنى التضمين[3]، فقال صاحب الانتصاف في حاشيته على الكشاف: "وقد وردت جعل وخلق موردا واحداً فورد ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (النساء: 1) وورد ﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (الزمر: 6)، وذلك ظاهر الترادف إلا ان للخاطر ميلاً إلى الفرق الذي أبداه الزمخشري ويؤده ان (جعل) لم يصحب السموات والأرض، وإنما لزمتهما خلق، وفي إضافة الخلق في هذه الآية[4] إلى السموات والأرض، والجعل إلى الظمات والنور مصداق للمييز بينهما"[5]، ومن العلماء من يعبر عن التقارب الدلالي بين هذا النمط من المفردات بكلمات تومي إلى اتفاقهما في المفهوم، أو المعنى العام، وافتراقهما في الدلالات الخاصة، مثل قول التوحيدي: الحزن، والغم، والهم، والأسى من شجرة

(1) اشتقاق أسماء الله: 112 .

(2) الإمتاع والمؤانسة: 3/105 – 106 .

(3) الكشاف: 2/23 .

(4) يريد قوه تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ الأنعام:1.

(5) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، في حاشية الكشاف: 4/2 .

واحدة"[1] ، ويذكر ابن سعيدة ان: "السخاء، والكرم، والندى، نظائر في اللغة"[2] ، وان: "العقل والحجا والنهى كلمات متقاربة المعاني"[3] ، والزمخشري: يعبر عن التقارب بينها فيما وقفت عليه من كتبه بان اللفظين: أخوان، أو الألفاظ أخوات[4]، ويرى الشريف الجرجاني: في حاشيته على الكشاف ان قول الزمخشري أخوان يعني مترادفان[5]، والترادف هنا يعني التقارب والتجانس، لا الاتفاق والاتحاد، وعلى ان مفهوم الترادف يعني عند بعض الدارسين تساوي المعنى، وردت الإشارة إلى التفريق بين التقارب والترادف، ولهذا قال الفيروز بادي: "والخشية والخوف، والوجل، والرهبة ألفاظ متقاربة غير مترادفة"[6].

ان هذا التقارب الدلالي في مجموعات كثيرة من الألفاظ أدى إلى ان تتوزع فيها الحقائق إلى أجزاء مرتبة متشابه، أو تتنوع في معانيها على درجات في سلاسل معنوية تجتمع كل طائفة منها تحت معنى عام أو جنس واحد، وتتابع الألفاظ لتميز الأنواع المتباينة، والأحوال المختلفة، والدرجات المتصاعدة، سواء في ذلك ظواهر الحسيات، ودقائق المعنويات، فصرنا نجدها تحت كل نوع من أنواع الموجودات، أو كل ضرب من ضروب المعاني ألفاظا كثيرة في الغالب تختلف في مبانيها، وتتفاوت في دلالتها في نسق متسلسل يتتبع مسميات الشيء، ويعرض معانيه المنبعثة من صفاته، وحالاته المتميزة، وليس الأمر في هذه الحالة راجعاً إلى مفردة وأخرى بينهما فرق يلاحظ ويعين، وإنما هي مجالات دلالية في اللغة تقوم على التقسيم والتفصيل

---

(1) الإمتاع والمؤانسة: 130/1.

(2) المخصص: مج 1 س 1/3.

(3) نفسه: م ج 1 س 16/3، وينظر الصاحبي: 192 .

(4) الفائق في غريب الحديث: 42/2، 49، 58 ..والكشاف: 133/1، 155، 114/2، وينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 366.

(5) حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف: 46/1 .

(6) بصائر ذوي التميز: 545/2 .

والترتيب، وتتألف منها طوائف من الألفاظ متدرجة في بيان المعنى الواحد فتبدو الوحدات اللغوية كيانات ترابطية لا يمكن اقرار الواحدة منها إلا بالإضافة إلى وجود وحدة مغايرة لها في المرتبة نفسها، وتمييز العنصر من خلال تعارضه مع بقية العناصر[1]، فالألفاظ تتسق على وفق تدرج المعاني، يقول العقاد واصفاً هذا التدرج "ترتقي بالابتسام مع قوة الفعل من ابتسم، إلى هش، إلى استبشر إلى تهلل إلى ضحك، إلى قهقه، إلى اغرب ضاحكاً، كما نستطيع ان نحقق هذا التغيير في الوف من الكلمات غير كلمات هذه المادة، قابلة مثلها للتعبير عن مختلف الظروف، والدرجات والأشكال.." [2].

ويقف كمال الحاج عند هذا التدرج في معاني الألفاظ، ويدعو إلى التزام الفروق بينها، فيقول: "لنأخذ الفرح في نموه يبدأ نوعاً من الشوق الذي يملأ زاوية واحدة من زوايا النفس، ثم يزيد شاغلاً بالتدريج النفس كلها متخذاً في كل حالة من حالات نموه لوناً يختلف تمام الاختلاف عن الألوان الباقية فهناك: الانشراح، والسرور، والبهجة.. وهي جميعاً حالات من الفرح يتعاقب فيها وجداننا بسرعة ... وإذا أخذنا الحزن، وجدنا أنفسنا حيال شيء ذاته، فنقول: اغتم، وكمد ... وقد تعودنا بدافع منطق (غلط) [3] إلا نرى فروقا بين هذه الحالات مجيزين لذواتنا ان تعدها كما كأنها ترجع في النهاية إلى عنصر واحد" [4] والدراسة اللغوية الحديثة تعنى بما في اللغة من مجالات دلالية توضع تحت لفظ عام يجمعها فيكون معنى الكلمة محصلة علاقتها بالكلمات الأخرى، داخل المجال المعجمي، فيكشف ترتيب الكلمات التي تقع في ميدان معين عما بينها من علاقات وخلافات، إذ تقول هذه النظرية بان الكلمة تتحدد دلالتها ببحثها مع اقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة

(1) ينظر: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام: 237 – 238 .

(2) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: 94 .

(3) في الأصل مغلوط: والفصيح ما ذكرته .

(4) في فلسفة اللغة: 45 .

دلالية واحدة"[1] ، وفي هذا يقول "دي سوسير": "وفي نطاق اللغة الواحدة تحدد جميع الكلمات المعبرة عن أفكار متقاربة بعضها بعضا من حيث القيمة مترادفات من قبيل: redonter (أي هاب) و craindre (أي خشي) avoirpeur (أي خاف) ليس لها قيمة خاصة بها إلا بتقابلها، ولو انعدمت كلمة redouter من اللغة الفرنسية لا تنقل محتواها إلى منافستيها"[2] وقد تنبه علماء العربية على هذه الأوضاع والترتيبات في العربية، فصنفوا معجمات المعاني أوردوا فيها مفردات اللغة في مجموعات دلالية متصلة، ومفاهيم مستقلة، ورتبوا الألفاظ في كل مجموعة، ولعل من أكثرهم التزاما بمفهوم المجالات الدلالية (الثعالبي) في فقه اللغة، وغيره من كتبه التي ذكرتها من قبل، إذ جمع وحدات كثيرة، ورتبها ترتيباً تصاعدياً على وفق منهج واضح في ذهنه، كالترتيب والتفصيل والتقسيم، وغير ذلك، كما جمع أبو هلال فروقه في ثلاثين بابا وجعل كل باب يضم طائفة من المفردات المشتركة في الدلالة العامة، أي ان ألفاظ أي باب يجمعها معنى كلي تلتقي عنده كالفرق بين العز والشرف والرياسة والسؤود والملك والسلطان والدولة والتمكين[3]، وخصَّ الباب الأخير بالفرق بين أشياء مختلفة مثل الهبوط والنزول[4]، والخلط واللبس[5] ويمكن القول ان ترتيب المفردات على وفق مجموعات تتقارب في المعنى لهذه الفروق صفة معجمية واضحة، حتى يصح ان نعد فروق أبي هلال في ضمن معجمات المعاني، ويعرض محمود فهمي حجازي صفة معجم المترادفات قائلا: "ومن ثم كان من واجب معجم المترادفات ذكر الألفاظ في مجموعات مع تحديد علاقتها، وظلال معانيها،

---

(1) المدخل إلى علم اللغة: 98، وينظر: علم الدلالة (احمد مختار عمر) : 108 وما بعدها، والأصول: 327، وما بعدها، والألسنية العربية: 94/1، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 330، ومن قضايا المعجم العربي قديما وحديثا: 167 .

(2) دروس في الألسنية العامة: 177 .

(3) الفروق اللغوية: 148 وما بعدها .

(4) نفسه: 244 .

(5) نفسه: 249 .

والفروق بينها"[1] ، ويقول حسن ظاظا: "ولكثرة الترادف في اللغات قامت في كل لغة دراسة له، ووجدنا في كثير منها معاجم خاصة به، نقطة البدء فيها هي محاولة إيضاح الفرق في المعنى أو الأصل أو الاستعمال"[2] ، ويذكر (جون لا ينز) ان البعض يرى ان المترادف درجات متفاوتة أي ان آية مجموعة من العناصر المعجمية يمكن ان تنتظم على مقياس للتشبه والاختلاف في موضعها[3]، وتبدو هذه الصفة التي يذكرها هؤلاء الدارسين لمعجمات الترادف قريبة جدا مما صنعه أبو هلال في كتاب الفروق فهو يقابل المعجمات التي اصطلح عليها بمعجمات المجالات الدلالية. وبهذا يكون أبو هلال والثعالبي وغيرهما من علماء العربية هم أصحاب نظرية المجالات الدلالية في تاريخ الدرس اللغوي، ويكون العرب هم الذين بدأوا التفكير بها بما أملته عليهم طبيعة اللغة قبل تفكير أهل الغرب بعدة قرون، ويرى نايف خرما: ان من الأفضل في بحث معاني المترادفات "ان يحاول التركيز على ذلك العنصر الأولي الذي يميز معنى كلمة معينة في سياق لغوي محدد، والذي يتنافر مع عنصر مميز أخر لكلمة أخرى ... ويقرر ان :"المدرسة اللغوية التي طلعت بهذه النظرية هي أهم المدارس التي تمثل هذا الاتجاه في دراسة المعنى"[4] ومن الجدير بالذكر ان الفارابي: عد ترتيب الألفاظ على حسب انتظام المعاني دليل اعتدال الفطرة، وصفاء الفكر، وتوقد الذهن إذ يقول: "فان كانت فطر تلك الأمة على الاعتدال ... طلبوا بفطرهم من غير ان يتعمدوا في تلك الألفاظ التي تجعل دالة على المعاني محاكاة المعاني، وان يجعلوها اقرب شبها بالمعاني والموجود، ونهضت أنفسهم بفطرها لان تتحرى فيتلك الألفاظ ان تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما

(1) المدخل إلى علم اللغة: 93 .

(2) كلام العرب من قضايا العربية: 157 .

(3) علم الدلالة (جون لاينز) : 73.

(4) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 329 – 330 .

تتأتى لها من الألفاظ، فيجتهد في ان تعرب أصواتها، الشبه عن أحوال المعاني"[1]، ولا نشك في ان الفارابي توصل إلى هذا الحكم بعد تأمل نظام العربية، التي قسمت المعنى الواحد، ورتبته بألفاظ متقاربة في تتابع دلالي، اخذ بعضه برقاب بعض، ففرقت بين الحالات والصفات والأفعال والحركات، وخصت كل معنى منها بلفظ يتلو ما قبله ليدل على حاله أخرى أو صفة نامية، والأمثلة على ذلك كثرة، ولا يحتاج الدارس ان يطيل البحث عنها، فان معظم ما ورد في معجمات المعاني، يصلح شواهد على أصالة هذه السمة من الفروق المرتبة في الدلالة على المعنى، فمن ذلك مثلا: ترتيب التدرج إلى البرء والصحة، فان المريض: "إذا وجد خفاً، وهم بالانتصاب والمثول فهو متماثل فإذا زاد صلاحه فهو مفرق، فإذا تماثل ولم يثب إليه تمام قوته فهو ناقة، فإذا تكامل بروءه فهو مُبلّ فإذا رجعت إليه قوته، فهو مُرجع، ومنه قيل ان الشيخ يمرض يوما فلا يَرْجع شهرا، أي لا ترجع إليه قوته شهرا"[2] وأول مراتب الحاجة إلى الطعام "الرجوع ثم السَّغَب ثم الغَرَث، ثم الطوى، ثم المَخْمَصَة، ثم الضَّرَم، ثم السُّعار[3]، ويقال "عطشَ، ويَغِر، ونَجِر، وغَلَّ، ولَهَث، ولَهِب، ولابَ، وعامَ، وحامَ، وهامَ، وآدمَ، وناعَ، وظمِئ، وصَدِي"[4] وقد فصلت العربية كيفية النظر وهيآته على اختلاف أحواله "فإذا نظر الإنسان إلى الشيء بجامع عينه قيل رمقه، فان نظر إليه من جانب أذنه قيل لحظة، فان نظر إليه بعجلة قيل لمحة، فان رماه ببصره مع مدة نظره قيل حدجه بطرفه، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه: "حَدِّث القوم ما حدجوك بأبصارهم"[5]، كما رتبت مراحل العمر للإنسان[1]

---

(1) الحروف: 138 – 139 .

(2) فقه اللغة (الثعالبي) : 151، وينظر: لباب الآداب له: 78/1.

(3) جواهر اللغة (للثعالبي) : 181، ومتخير الألفاظ: 119 – 117، والألفاظ المترادفة 73، والتخليص: 113/1 – 114 .

(4) جواهر الألفاظ: 441، وفقه اللغة (للثعالبي) : 182، والتخليص: 114/1.

(5) فقه اللغة (للثعالبي) : 122، وينظر: لباب الآداب له: 64/1 .

والحيوان فجعل لكل مرحلة اسم خاص، يتغير فيما بعدها إلى غيره، بما يصور نموه فيها، ومن ذلك ان الظبي أول ما يولد فهو طلاً ثم خِشْف ورَشاً، ثم غَزال وشادِن ثم شَمَرٌ ثم جَذَع، ثم ثَنِي إلى ان يموت[2]، وهم يعرفون كلا بمعناه، فمن يتأمل النصوص يجد معظم هذه الألفاظ مستعملة حيث ينبغي ان تستعمل في ترتيبها الدلالي فيطمئن إلى ان هذا التسلسل في علاقات الألفاظ ليس حكماً افترضه اللغويون، وإنما هو واقع قرره الاستعمال، فحين نقرأ مثلا بيت ابن أبي ربيعة:

فكانَ مِجَني دُونَ من كُنتُ اتّقي ثلاثُ شُخوصٍ كأعيان ومُعْصِرِ[3]

لا بد من الرجوع إلى هذا الترتيب الذي تفرق فيه اللغة بين حالات النمو المتعاقبة، للمرأة فهي طفلة، ثم وليدة، ثم كاعِب، ثم ناهِد، ثم مُعْصِر[4].. فان كل كلمة في هذا التوارد الدلالي لها كيانها ومجالها وتصرفها في اللغة، وكلمة (جاع) مثلا غير كلمة (خَمَص) إذ الخَمْصانُ الجاشع الضامر البطن وهي حالة تأتي بعد الإحساس بالجوع، فتسبب الخَمْص وهو ضمور البطن، وقد يلاحظ على الجائع، ومن ذلك حديث جابر (رضي الله عنه) رأيت بالنبي صلى الله عليه واله وسلم خَمْصاً شديداً، ومنن ثم قالوا خَمَصَهُ الجوع خَمْصاً ومَخْمَصَةً[5]، وسموا المجاعة المَخْمَصة، لأنها حين تعم تلاحظ آثارها على بطون الجياع وهيآتهم. وهكذا يعبر تفاوت الألفاظ في اللغة عن تفاوت المعاني، وترتيبها في الواقع.

---

(1) خلق الإنسان (لثابت) : 15 – 22، وينظر: التكملة والذيل والصلة: 159/2 .

(2) فقه اللغة (للثعالبي) : 116.

(3) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: 100.

(4) فقه اللغة (للثعالبي) : 112 .

(5) لسان العرب: (خمص) : 29/7 – 30 .

4. التفريق بالخاص بعد العام، ونستطيع ان ندرج تحته الأنماط الآتية:

أ. العموم والخصوص:

من خصائص العربية إنها تشتمل على ألفاظ تدل على معان كلية عامة، وأخرى تدل على معان جزئية أو خاصة، ترجع إلى المعنى العام، وهي ظاهرة اصطلح على تسميتها بـ: ألفاظ العموم والخصوص، وقد ذكرت فيما مضى ان لابن جني: في هذه الصفة كتاباً اسمه (الفصل بين الكلام العام والخاص)[1] كما عقد لها الثعالبي في فقه اللغة فصلا بعنوان العموم والخصوص[2]، وتناولها السيوطي: في باب سماه (فيما وضع عاما، واستعمل خاصا ثم افرد لبعض إفراده اسم يخصه)[3] ومما ذكر الثعالبي من أمثلته: البغض عام والفرك، فيما بين الزوجين خاص، والتشهي عام والوحم للحبلى خاص، والنظر إلى الأشياء عام والشيم للبرق خاص، والصراخ عام، والواعية على الميت خاص، والحديث عام، والسمر بالليل خاص، والسير عام، والادلاج والسرى بالليل خاص، والنوم في الأوقات عام، والقيلولة نصف النهار خاصة، والهَرَب عام، والاباق للعبيد خاص، والعَدْو للحيوان عام، والعَسَلان للذئب خاص[4]، وأورد الحريري: طائفة من أمثلة هذا النوع من الألفاظ، بعد ان قدم لها بالقول: "ان العرب خالفت بين ألفاظ متفقة المعاني لاختلاف الأزمنة"، وذكر قسماً من الأمثلة السابقة، ومن أمثلته الأخرى: قوله: التاويب سير النهار وحده، والسُّرى سير الليل خاصة، والمَشْرَقة لا تكون إلا في الشتاء وغوَّر المسافر إذا نزل وقت القائلة، وعرَّس الساري إذا نزل في أخر الليل، للاستراحة السائدة في الزرع إذا رعت

---

(1) ينظر فهرست: 90، ومعجم الأدباء: 113/12.

(2) فقه اللغة (الثعالبي) : 311 .

(3) المزهر: 433/1 .

(4) فقه اللغة (للثعالبي) : 311، وينظر المدهش: 38 .

بالليل، وتجهد المصلي في ظل الليل[1]، والأمثلة على هذا كثيرة ـ ولان الخاص من العام، لكثرة دورانه على الألسن خضعت بعض أمثلته للتوسع، لأسباب لا مجال لإيرادها، فعم وجرى مع العام مجرى واحدا.

وقد تنبه العلماء على ذلك فتتبعوا أمثلة ما وضع خاصا ثم استعمل عاما، فقد عقد ابن دريد بابا في الجمهرة سماه باب (الاستعارات) وهي تسمية توضح انه يعزو سبب هذا التوسع إلى المجاز. ومن أمثلته فيه: قوله: "النُّجعة طلب الغيث، ثم كثر فصار كل طلب انتجاعا، والوغى اختلاط الأصوات في الحرب، ثم كثر فصارت الحرب الوغى، والرواية البعير الذي يسقى عليه ثم صارت المزادة رواية، والركض الضرب بالرجل، ثم كثر ذلك حتى لزم المركوب وان لم يحرك الراكب رجله فيقال ركضت الدابة، والرائد طالب الكلأ وهو الأصل، ثم صار كل طالب حاجة رائداً"[2]، أما ابن فارس فقد أورده في (باب العقول في أصول أسماء قيس عليها والحق بها غيرها) فقال: "كان الأصمعي: يقول: أصل الورد: إتيان الماء، ثم صار إتيان كل شيء ورداً، طالب الماء، ثم صار يقال ذلك لكل طلب، فيقال: هو قرب كذا أي يطلبه"[3]، كما وردت أمثلة منه متناثرة في مصادر كثيرة، قال النحاس: "الريع المنزل في الربيع، ثم كثر استعمالهم إياه، حتى قيل لكل منزل ريع"[4]، وفي المخصص "الخارب سارق الإبل خاصة، ثم يستعار فيقال لكل من سرق بعيراً كان أوغيره"[5].

ومما يتصل بتعدد الوضع الذي قصد منه الفرق والتخصيص، وضع أسماء خاصة لأعضاء الحيوانات وحركاتها، وأصواتها، وجماعاتها، وأسماء أولادها،

---

(1) درة الغواص: 15 – 16 .

(2) جمهرة اللغة: 432/3 وما بعدها .

(3) الصاحبي: 95 – 96 .

(4) شرح القصائد التسع المشهورات: 306/1.

(5) المخصص مج 1 س 79/3، وينظر: المزهر: 433/1 .

وغير ذلك مما فرقوا فيه بين الإنسان والحيوان، بعد ان لاحظوا اختلاف الخلق أو العمل أو الوظيفة، فميزوا بين الأجناس المتنوعة بألفاظ مختلفة، فقالوا مثلا: من الإنسان الظفر ويقال له من ذي الحافر: الحافر، ومن ذي الخُف المَنْسِم، ويقال له من ذي الأظلاف الظلف، وقد قالوا لأظلاف البقر الأزلام[1]، وربما في التسمية في الجنس الواحد، فقالوا من الطائر غير الجارح المنقار، ومن الجارح المِنْسَر[2]، ويرى الجرجاوي في هذه التسميات "دقائق من الفروق كوضعهم للعضو الواحد اسامي كثيرة بحسب اختلاف جنس الحيوان، ربما وجدت في غير لغة العرب وربما لم توجد"[3]، وذكر السيوطي ان هذا من بدائع اللغة لان العرب يتصرفون بالتسمية لمسمى واحد، وكانوا يوسعون في التسمية لاختلاف أحواله بأسماء كتسمية طفل بني ادم ولدا، ومن الخيل فُلوا ومَهرا، ومن الإبل حوارا ومفصلا، ومن البقر عجلا ... وجمع بين هذا وبين قولهم: طَعَنْتُه بالرمح، وضَرَبْتُه بالسيف ورَمَيْتُه بالسهم، ووكَزْتُه بالعصا وباليد، ورَكَلْتُه بالرّجل.."[4]، فقد اختصت كل لفظة باسم أو بمعنى.

وقد تقدم القول ان علماء العربية عنوا بالتصنيف في هذا اللون من الفروق، في أول عهدهم بالتدوين اللغوي فخصُّوه بكتب مستقلة أو فصول من تصانيفهم، حفظا لأوضاع اللغة، وإبقاء على هذه الألفاظ الخاصة، لئلا تختلط فتذهب صفة التمييز والتفريق، ويرى عاطف مذكور ان التشابه بين هذه المدلولات قوي حتى ان وجوه الخلاف بينها تسقط في الحسبان، وهذا هو الذي سوغ عند العامة استعمال بعض هذه الألفاظ مكان البعض[5]، والحق ان الحس اللغوي لم يسمح بتداخل هذه

(1) كتاب الفرق لقطرب: 49، وينظر: الفرق لثابت: 23 .

(2) كتاب الفرق (لابن فارس) : 51، وينظر: الاقتضاب: 82/2، وشرح الفصيح (للخمي) : 295، والنهاية: 47/5 .

(3) أسرار البلاغة: 20 – 21 .

(4) معترك الاقران في إعجاز القرآن: 9/2 – 10 .

(5) كتاب الفصيح لثعلب تحقيق ودراسة، قسم الدراسة: 132 .

المسميات أو الأفعال إلا في مرحلة ضعف اللغة، وتفشي الخلل في ظواهرها، وضياع تلك المقاييس الأصلية في تحديد المسميات والفصل بينها، وقد كان الفصحاء مميزون، ويفرقون على وفق نظرة خاصة لا تخطئ الفرق ولا تتجاوز، وهي تستند إلى الملاحظة الدقيقة، والمعرفة التامة، في تمييز الخلاف في الأشكال والأفعال، ولقد شهد لهم الجاحظ: بما نصه: "قلَّ من سمعناه في باب معرفة الحيوان من الفلاسفة، وقراناه في كتب الأطباء، والمتكلمين إلا ونحن قد وجدناه أو قريبا منه، في أشعار العرب والأعراب، وفي معرفة أهل لغتنا وملتنا"[1] لقد فرقوا بين الشفةً والمشْفَر والجَحْفَلَة مثلا، ولكنهم لم يفرقوا في تسمية العين فهي للإنسان ولجميع الحيوان[2]، بل انَّ العُرف العربي يرتضي تشبيه عين المرأة بعين المهاة، وهو تشبيه شائع سائغ، في الشعر والنثر، لكنهم لم يسيغوا إطلاق الشفة والقدم والأنف، وغيرها من الأعضاء التي تختلف صورها إطلاقا عاما، لقد قدروا التشابه بين أعضاء الحيوانات نفسها، فأجازوا ان يسمى العضو في جنسين مثلا باسم واحد، جاء في اللسان: "قد يكون الخُفُّ للنعام، سؤوا بينهما للتشابه"[3]، وقالوا في البعير والنعامة: برك بروكا[4]، وقد عد محمود شكري الالوسي: 1342هـ هذه الظاهرة من خصائص اللسان العربي التي لا تستراب فيها[5]، والعرب تقول: خلأت الناقة تَخْلأُ خَلأً وخُلؤاً إذا لم تبرح مكانها، وخصَّ بعضهم به الإناث من الإبل، وقالوا في الجمل ألحَّ وفي الفرس حرن...[6] وفي هذا يقول إبراهيم السامرائي: "من العجيب ان العربية

(1) الحيوان: 68/3

(2) ينظر : كتاب الفرق (لابن فارس) : 55.

(3) لسان العرب (خف) : 81/9، وينظر الفرق للاصمعي: 64، والفرق (لثابت) 23، والرق (لابن فارس) :62، والفرق لأبي حاتم مجلة المجمع العلمي العراقي مج 37 ج1: 420.

(4) الاقتضاب: 116/2.

(5) بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب: 40/1 .

(6) التهذيب (خلا) :576/7، واللسان: خلا: 68/1، والعباب (الهمزة) : 87، وأدب الكاتب: 174، والصاحبي: 295 .

القديمة على اتصافها بالبداوة، وقد عرفت في المعاني ودرجاتها ... إلا ترى ان خَلأ وألحَّ وحَرَنَ يؤدي كلها معنى واحداً، ولكنهم خصوا كل فعل من هذه الأفعال بجنس من الحيوان، وقد تعجب أكثر من ذلك إذا أدركت ان العربية المعاصرة تفتقر إلى الكثير من الاختصاص في التفريق بين الدلالات المتقاربة[1]، والحق ان من يتأمل هذه الظاهرة إلى ان العربية أكرمت الإنسان فجعلت لأعضائه وأفعاله أسماء تختلف عما يماثلها في الحيوان في الغالب[2]، ولذلك جاء الاستعمال المجازي الذي يراد به التبقيح والتهويل داعماً لفكرة الفرق والمغايرة، قال الجرجاني: "قولهم انه لغليظ الجحافل، وغليظ المشافر، وذلك انه كلام يصدر عنهم في مواضع الذم، فصار بمنزلة ان يقال: كان شفته في الغليظ مِشْفُر البعير، وجَحْفَلَةُ الفرس، :"يقولون للرجل إذا عابوه: جاءنا حافياً، متشقق الأظلاف"[3]: وقال ثابت بن أبي ثابت: "ويقال للأنف الفرطسية، وذلك عند الشتم، وذلك ان الفرطسية للخنزير"[4] وقال السيوطي: "أصل الخرطوم انف السبع استعير للإنسان استخفافا به"[5]، وترى عائشة عبد الرحمن ان العدول من الأنف إلى الخرطوم في آية القلم[6] فيه ملحظ التحقير والهبوط بادية ذلك المفتون الشرير الجافي اللئيم، إلى دونية البهائم والدواب ورد الخرطوم إلى الأنف يضيع به سر البيان"[7]، وإذا كان نقل لفظة من هذه الألفاظ عن

(1) معجم الفرائد: 77 .

(2) ذكر (أنطوان مابيه) ان بعض الطبقات التي تتكلم الفرنسية لا تستعمل لفظة (بوز) إلا عند الكلام على الحيوانات ولا تقال عن كل الحيوانات، بينما تستعملها طبقات أخرى باستمرار في الكلام في الإنسان: ينظر: علم اللسان في ضمن النقد المنهجي عند العرب: 435.

(3) أسرار البلاغة: 24 – 25، وينظر: نقد الشعر: 174 – 175، والصناعتين: 310، وعيار الشعر: 77، والموشح: 88 .

(4) خلق الإنسان: 145، وينظر: المخصص: مج1 س10/1.

(5) معترك الاقران في إعجاز القرآن: 256/3 .

(6) قوله تعالى ((سَنَسِمُهُ على الخُرْطُوم)) (القلم: 16) .

(7) التفسير البياني للقرآن الكريم: 61/2 .

أصلها يترتب عليه "وضعها في غير موضعها"[1]، على وما يرى ابن السكيت، أو ان استعمالها مجازيا يخرج إلى مقاصد أخرى، فهذا تبديل ان من سنن العربية مراعاة ادنى تغيير يقع في حقيقة المسمى والتعبير عنه تبديل الاسم، ليكون منسجما مع المسمى ووظيفته، ولا عبرة لهذا التشابه الموجود أصلا بين هذه الأعضاء، فان أهل اللغة الفصحاء نظروا إليها نظرتهم إلى المتغاير وقد أنحى صاحب التنبيه على حدوث والتصحيف، باللائمة على الشعراء "الذين حولوا أسماء البهائم إلى الناس، وأسماء الناس إلى البهائم"[2] ومن هذا يتضح ان الخلط أو التوسع في استعمال هذه المفردات بعضها مكان بعض إنما كان جزءا من الفساد العام الذي طرأ على الكثير من ظواهر اللغة وأحكامها .

ب. التعبير بلفظ خاص عن معنى خاص :

وهذا وجه من التفريق يتصل بما قبله، فهو لا يخرج عن تسمية الأشياء والمعاني بألفاظ بعينها، وقد حدده ابن فارس في باب سماه (الخصائص) بقوله: "للعرب كلام بألفاظ تختص به معان لا يجوز نقلها إلى غيرها في الخبر، والشر، والحسن وغيره، وفي الليل والنهار وغير ذلك"[3]، وسماه السيوطي: "ما وضع خاصاً لمعنى خاص"[4]، ويبدو ان الجاحظ قصد هذه الظاهرة اللغوية، بقوله: "وربَّتَ كلمة لا تُوضَع إلاّ على معناها التي جُعِلَتْ حظّه، وصارت هي حقه، والدالة عليه دون غيره"[5]، وجاء في النهاية: "في أسماء الله تعالى (البارئ) هو الذي خلق الخلق لا عن مثال، ولهذه اللفظة من الاختصاص بخلق الحيوان ما ليس لها بغيره من المخلوقات،

---

(1) الحروف (لابن السكيت) في ضمن ثلاثة كتب في الحروف: 93،وينظر: جمهرة اللغة: 3/489 – 491 .

(2) التنبيه على حدوث التصحيف: 161 .

(3) الصاحبي: 264 .

(4) المزهر: 1/435.

(5) رسائل الجاحظ: 4/86.

وقلما يستعمل في غير الحيوان فيقال: برأ الله النسمة، وخلق السموات والأرض"[1] ، ولقد كان تنبه العلماء على هذا الوضع اللغوي متقدما إذ وردت أمثلته متناثرة فيما صنفوا، فمن ذلك قول الخليل "اليَعْمُلَة من الإبل اسم مشتق من العمل ولا يقال إلا في الإناث"[2] ، قال "والجسد للإنسان"، ولا يقال لغير الإنسان جسد"[3]، وقال أبو زيد :"يقال أعطوا الراقي بُسْلَتَه، وهي أجرته، ولا يقال ذلك إلا في الراقي خاصة[4]، وفَسَّروا أبو عبيد: التتابع في حديث الرسول ــ صلى الله عليه واله وسلم ــ (ما يحملكم على ان تتايعوا في الكذب كما يتتايع الفراش في النار)، بأنه التهافت قال ولم نسمعه إلا في الشر[5]، ونقل عنه السيوطي قوله: "الطرف العتيق الكريم من الخيل وهو نعت للذكر خاصة، والجدود التي قل لبنها من الضأن خاصة[6]، وفي أمالي للزجاجي: "الصَبَاحة في الوجه، والوَضاءة في البشرة والجمال في الأنف، والملاحة في الفم"[7] ، وفي أمالي القالي: "سبأت الخمر اشتريتها، ولا يكون السبأ إلا في الخمر وحدها"[8] ، ومن أمثلة ابن فارس: "لا يكون التأبين إلا مدح الرجل ميتاً، والراكب راكب الإبل خاصة ... ونَفَشَتْ الغنم ليلاً، وهملت نهاراً، ونقل عن أبي حاتم قوله: "ليلة ذات أَزيز أي قُرٌّ شديد، ولا يقال: يوم ذو أُزيز، وعن دريد، أَشَّ

(1) النهاية: 111/1.

(2) العين: 154/2.

(3) نفسه: 47/6، وينظر: التهذيب (جسد) : 567/1.

(4) النوادر في اللغة: 582 .

(5) غريب الحديث: 13/1، وينظر: تهذيب اصلاح المنطق: 172/1، والنهاية: 202/1.

(6) المزهر: 438/1.

(7) أمالي الزجاجي: 109، وشرح ديوان الحماسة (للمرزوقي) : 105/1، والفروق اللغوية: 216، والكليات: 297 – 298 .

(8) أمالي القالي: 326/2، وينظر كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني: 439/1، والكامل: 164/1.

القوم، وتأششوا إذا قام بعضهم إلى بعض للشر لا للخير"[1]، ومن أمثلة الثعالبي: ان العرب: تقول: جائع إلى الخبز، وقم إلى اللحم، وعطشان إلى الماء، وعميان إلى اللبن[2] وذكر البكري: 446هـ: ان العراضة هدية القادم خاصة، والحُذْيَا[3] هدية المبشر خاصة[4]، كما أورد الحريري: في الدرة طائفة من هذه المفردات، وذكرت قسماً منها، ومن أمثلته الأخرى قوله: أشفى لا تقال إلا لمن اشرف على التهكله، والأَرَقُ لا يكون إلا في المكروه، لان السَّهَرَ يكون في المكروه والمحبوب، قال: ومما لا ستعمل إلا في الشر قولهم: ندَّد به، وسَمَّع به، وقولهم: قبض له كذا، ومثله: ﴿ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾

(آل عمران: 112)، أي رجعوا: قال وذكر أهل التفسير انه لم يأت في القرآن الأمطار، ولا لفظ الريح، إلا في الشر، كما لم يتأت لفظ الرياح إلا في الخير، ومنه قول رسول الله – صلى الله عليه واله وسلم ـ: "اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحاً"[5]، ومما ينتظم في هذا السمط فيدل على استعمال فريد لكلمة خاصة هذه الكلمات التي يصفون بها اليد حين تلامس شيئا معينا كقولهم: "يده من اللحم غَمِرة، ونَدِلة، ومن اللبن وضِرة.."[6]، ومنه أيضا هذه الألفاظ التي تعبر عن بية الأشياء، والتي صنف فيها أبو هلال معجمة المسمى (المعجم في بقية الأشياء) ذكر

---

(1) الصباحي: 295 .

(2) فقه اللغة (للثعالبي) : 182، والمدهش: 33 .

(3) وجاء في اصلاح المنطق: 256: "ويقال: أحذيته من الغنيمة، إذا أعطيته منها والاسم الحِذْوَة، والحَذِيَّة، والحُذْيَا، وينظر: جمهور الأمثال: 22/1، ويلاحظ ان كلمة (الحَذِيَّة) ما زالت مستعملة في جنوب العراق، بهذا المعنى تقال لصائد الطير أو السمك حين يريد القائل ان يخصه الصياد بشيء من صيد ه .

(4) التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه: 48.

(5) درة الغواص: 103 – 106 .

(6) ينظر فقه اللغة (الثعالبي) : 108، والمزهر: 447/1.

في مقدمته ان هذه المفردات تدل على سعة لغة العرب لغريب ما تضمنه من أسماء بقايا الأشياء[1]، وقد تنبه العلماء قبله على طبيعة هذه الألفاظ تناثرت أمثلتها في كتبهم[2]، ولكنه أول خَصّها بكتاب مستقل، منه قوله: الآسُ بقيه العسل في موضع النحل، والقَوْس باقي التمر، في أسفل الجِلّة، والكَعْبُ باقي السَّمْن في النِحْي"[3]، وغير ذلك ومما أوردته المصادر في الاحتجاج لهذه الألفاظ الخاصة قول عمرو بن معدي كرب: نزلت بقوم، فأتوني بقَوس، وثَوْر، وكَعْب وتَبْن فيه لَبَن، فالقوس ما يبقى من أصل الجُلّة من التمر، والثَّوْر الكتلة من الاقط، والكَعْبُ الصُبَّة من السَّمْن، والتَّبْن القدح الكبير[4]. ومنه أيضا كلمات بالتعبير عن أوائل الأشياء: مثل الوسمي أول المطر، والبارض أول النبت، واللبأ أول اللبن، والسُّلاف أول العصر، والباكورة أول الفاكهة، والبكر أول الوالد والطليعة أول الجيش، والنَّهْل أول الشرب[5]، ومنه أيضا: اقتران الألفاظ بعضها ببعض "فقد خصص العرب ألفاظا للألفاظ، وقرنوا كلمات بأخرى، ولم يقرنوها بغيرها، ولو كان المعنى واحدا"[6]، وهو باب في اللغة واسع تصعب الإحاطة به، فقد قالوا مثلا: "فُلْك مَشْحون، وكأس دُهاق، وواد زاخِر، وبَحْر طام، ونهر طافِح، وعين ثَرَّة، وجَفْن مُتْرَع، ومجلس غاص"[7]، ويقولون: "حَسَر عن رأسه وسَفَر عن مجهه، وافتر عن

(1) المعجم في بقية الأشياء: 43.

(2) ينظر: العين: 41/3، و 195 و 76/4، والنوادر في اللغة: 520، ومجالس ثعلب: 597/2، والكامل في اللغة والأدب: 523/2، وامالي القالي: 18/1.

(3) المعجم في بقية الأشياء: 45، 143.

(4) لسان العرب (كعب) : 719/1.

(5) فقه اللغة (الثعالبي) : 54 .

(6) فقه اللغة وخصائص العربية: 315 – 316.

(7) فقه اللغة (الثعالبي) : 98 .

نابه، وكشَّر عن أسنانه، وأبدى عن ذراعيه.."[1]، ومن أمثلته أيضا قولهم: "قد احصد الزرع، وأفرك السنبل، وأصوم النخل، وأقطف الكرم، والقط النخل، إذا بلغ ان يُلْقَط، وكل شيء من هذا الباب يقال فيه (أفعل) إذا حان ذلك له"[2]، ويحسن في الكلام ان نقول صَفْوة الشراب، وخُلاصة السمن، ولُباب البُرّ.. ويرى محمد المبارك ان هذا التخصيص في تراكيب العربية في النعت والإضافة والإسناد نوع من الدقة في التعبير، لان هذه الألفاظ المخصصة ببعض المعاني والأحوال توحي إلى السامع الصورة الخاصة التي تقترن معها[3].

ج. التفريق بالتقييد:

وهو نمط من أنماط هذه الفروق سماه ابن فارس: باب (الأسماء التي لا تكون إلا باجتماع صفات، واقلها اثنتان)[4]، وأطلق عليه الثعالبي: باب (الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها)[5]. ويبدو ان الحريري: تأثره، ونقل عنه إذ سماه تسمية قريبة من تسميته[6]. وهي إحدى الظواهر اللغوية التي ضمها مزهر السيوطي تحت عنوان (معرفة المطلق والمقيد)[7]، فمن أمثلة بان فارس: قوله: من ذلك المائدة لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام ... وإلا فسمها خوان، وكذلك الكأس لا تكون كأساً حتى تكون فيها شراب، وإلا فهو قدح أو كوب، وكذلك الحلّة لا تكون إلا ثوبين ازار ورداء من جنس واحد، فان اختلفا لم تدع

(1) المدهش: 34.

(2) نوادر أبي مسحل: 308/1 – 309، وشرح ديوان الحماسة (للمرزوقي) : 563/2.

(3) فقه اللغة وخصائص العربية: 316 – 317 .

(4) الصاحبي: 98.

(5) فقه اللغة: 52، والمدهش: 38 – 39 .

(6) درة الغواص: 230.

(7) المزهر: 449/1.

حلَّة، ومن ذلك السَّجْل لا يكون سَجْلا إلاّ ان يكون دَلْواً فيها ماء، ومن ذلك الظعينة لا تكون ظعينة حتى تكون امرأة في هودج على راحلة، قال: وسمعت علي بن إبراهيم يقول: سمعت ثعلبا يقول: الأريكة لا تكون إلا سريراً مُتَخَذا في قُبَّة عليه شُوارة ونَجْده، وكذلك الذَّنُوب لا تكون ذَنُوبا إلاّ وهي ملء.. ولا تسمى خالية ذَنُوبا، ومن ذلك القلم لا يكون قلما إلا وقد بُري، وأُصلح وإلا فهو أنبوبة[1]. ومن أمثلة الثعالبي: ولا يقال: ثَرَى إلاّ إذا كان نَدِيّا، وإلا فهو تراب، ولا يقال عَويل إلا إذا كان معه رفع صوت وإلا فهو بكاء، ولا يقال للشجاع كَمِيٌّ إلا إذا كان شاكي السلاح وإلا فهو بَطَل، ولا يقال للحبل قَرَن إلا ان يُقْرَن فيه بعيران، ولا يقال للذهب تِبْر إلا ما دام غير مصوغ[2]، ومن أمثلة الحريري: ولا يقال للبستان حديقة إلا إذا كان عليه حائط، ولا للستر خِدْرٌ، إلا إذا اشتمل على مرأة، ولا للقدح سهم إلا إذا كان فيه نَصل وريش، ولا للطَّبق مِهْدًى إلا ما دامت فيه الهديةّ، ولا للقَناة رُمحٌ إلا إذا ركب عليها السِّنان، ومن هذا النمط أيضا انه لا يقال للصروف عِهْن إلا إذا كان مغصوباً، ولا للسَّرب نفقٌ إلا إذا كان مخروقاً، ولا للخيط سِمْط إلا إذا كان فيه نظم[3]... وتكرر قسم من هذه الألفاظ فيما نقله ابن هشام اللخمي: 577هـ عن بعض اللغويين في (المدخل إلى تقويم اللسان)، ومما جاء فيه: لا يقال "للحطب وقود إلا إذا اتقدت فيه النار، ولا للثوب مِطْرفَ إلا إذا كان في طرفه علمان، ولا لماء الفم رضاب إلا مادام في الفم، ولا للمرأة عانس ولا عاتق إلا ما دام مادمت في دار أبويها.[4]".

ومن أمثلة ابن الجوزي في المهدش: أنهم لا يقولون: للخاتِم خاتِم إلا إذا كان

(1) الصاحبي: 98، 99 .

(2) فقه اللغة (الثعالبي) : 52.

(3) درة الغواص: 23 — 24 .

(4) المدخل إلى تقويم اللسان، مجلة المورد، مج10، ع2 (القسم الثاني) :51، وذكر محققه ان اللخمي ينقل عن ابن الإعرابي .

عليه فُصٌّ، ولا اللَّطِيْمة إلا للإبل التي تحمل الطيب والبَزَّ خاصة، ولا حمولة إلا التي تحمل إلا متعة خاصة، ولابَدَنة إلا للتي تُجْعَل للنحر، ولا يقال: غَيْثٌ إلا إذا جاء في أبانه وإلا فهو مطر، ولا يقال: عشٌّ حتى يكون عيداناً مجموعة، فإذا كان نَقْباً في جبل أو حائط فهو وَكْرٌ.. "[1].

أما الأساس الذي ينبني عليه هذه اللون من الفرق فيرجع أيضا إلى أصل الظاهرة، فان اللغة لا تسيغ في مثل هذا ان تتغير صفة الشيء أو حاله أو ملابسته واختصاصه، ويظل يحمل الاسم أو الصفة نفسها، ولذلك غيرت اللفظة لتعبر عن الحالة الجديدة، ولهذا يقول أبو جعفر النحاس: "الظعينة من الأسماء التي وضعت على شيئين إذا فارق احدهما صاحبه لم يقل له ذلك الاسم، ولا يقال للمرأة ظعينة حتى تكون في الهودج، ولا يقال للهودج ظعينة حتى تكون فيه المرأة، كما يقال جنازة للميت إذا كان على النعش، ولا يقال للميت وحده جنازة ولا للنعش وحده جنازة"[2]، ونقل البندنيجي 284هـ عن احمد بن عبد الله بن مسلم[3] 322هـ، قوله :"ليس كل جلد اهابا وإنما يكون اهابا إذا كان غير مدبوغ فإذا دبغ زال عنه اسم الاهاب"[4]، وقال المرتضى: 436هـ "قولهم: صرعته الكأس واستلبت عقله قال الشاعر:

وما زالتْ الكأسُ تَفتالُنا ... وتَذْهَبُ بالأوَّلِ الأوَّلِ

والكاس هي ظَرْفَ الشَّراب، والفعل الذي أضافوه إليها، إنما هو مضاف إلى الشراب الذي يحل الكأس ان الفراء لا يقول الكأس إلا بما فيه من الشراب، وكان الإناء الفارغ لا يسمى كأسا، وعلى هذا القول يكون إضافة اختلال العقل،

(1) المدهش: 38 – 39 .

(2) شرح القصائد التسع المشهورات: 1/307 – 308 .

(3) هو والد ابن قتيبة .

(4) التفقيه: 179.

والتَّصريع، وما جرى مجرى ذلك إلى الكأس، على وجه الحقيقة، لان الكأس على هذا القول اسم للاناء، وما حَلّه من الشَّراب"[1].

ولنتأمل كيف تتعامل العربية مع الألوان كالبياض مثلا من هذه الناحية "فإذا كان الرجل ابيض بياضاً لا يخالطه شيء من الحمرة، وليس ينَّير فهو أمهق، فإذا كان ابيض بياضاً محموداً يخالطه صفرة كلون القمر والدر فهو أزهر، وفي حديث انس في صفة النبي ــ صلى الله عليه واله وسلم ــ كان أزهر ولم يكن أَمهق[2]، وفي تفصيل أخر للبياض: يقولون: رجل أزهر، وامرأة رعبوبة، وشعر أمشط، وفرس أشهب، وبعير أعيس، وكبش املح، وظبي ادم، وثوب ابيض"[3]، وبهذه الأوضاع المختلفة، احتج الغزالي في المستصفى على ان اللغة لا يمكن التحكم فيها، فهي تحمل تصور أهلها، وفهمهم للعلاقات بين الأشياء ولا سبيل في لذلك إلى القياس، فإذا عرفتنا العرب ان هذا الاسم موضوع لهذا المدلول "فوضعه لغيره تقول عليهم واختراع فلا يكون لغتهم، بل يكون وضعاً من جهتنا هذا وقد رأيناهم يضعون الاسم لمعان، ويخصصونها بالمحل كما يسمون الفرس ادهم لسواده، وكميتاً لحمرته، والثوب المتلون بذلك اللون بل الآدمي المتلون بالمواد لا يسمونه بذلك الاسم، لأنهم ما وضعوا الأدهم، للأسود والأحمر بل لفرس اسود احمر، وكما سموا الزجاج الذي تقر فيه المائعات: قارورة أخذا من القرار، ولا يسمون الكوز والحوض قارورة، وان قرَّ الماء فيه ..."[4]، وقرَّر في كتابه "معيار العلم "ان استعمال هذه الألفاظ في غير حقائقها يسبب التباساً وخلطاً "كما إذ اشتركت لفظتان في معنى، وبينهما افتراق في معنى دقيق، فيظن ان الحكم الذي الغي صادقاً على

---

(1) أمالي المرتضى: 148/2.

(2) فقه اللغة للثعالبي: 97 – 98 .

(3) فقه اللغة للثعالبي: 97.

(4) المستصفى من علم الأصول: 323/1 – 324 .

احدهما، صادق على الأخر، ويقع الذهول عما فيه الافتراق من زيادة معنى، أو نقصانه مع اتحاد المسمى، وذلك مما يكثر كلفظ الستر والخدر، ولا يقال خدر إلا إذا كان مشتملاً على جارية، وإلا فهو ستر .... وكذلك المَأْزِق والمَضِيق فان المَأْزِق هو المَضِيق ولكن لا يقال إلا في مواضع الحرب، وكذا الآبق والهارب فان الآبق هو الهارب، ولكن مع مزيد معنى في الهارب، وهو ان يكون من كد وخوف، فان لم يكن سبب منفر فيسمى، هارباً لا آبقاً ... ولا يقال لَلشَّمْس الغزالة إلا عند ارتفاع النهار، فهذه الألفاظ متماثلة في الأصل، وفيها نوع تفاوت، وقد يُظَن الحكم على احدها حكم على الأخر[1]" ورأى ابن خلدون: ان الخلط بين هذه الألفاظ في الاستعمال لحن هو اشد من اللحن في الأعراب وأفحش حيث يقول: "ثم لما كانت العرب تضع الشيء على العموم، ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظا أخرى خاصة بها فرق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال، واحتاج إلى فقه في اللغة عزيز المأخذ كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض، ثم اختص ما فيه بياض من الخيل بالأشهب، ومن الإنسان بالأزهر ومن الغنم بالأملح، حتى صار استعمال الأبيض في هذه كلها لحناً، وخروجاً من لسان العرب، واختص بالتأليف في هذا المنحى الثعالبي، وهو من أكد ما يأخذ به اللغوي نفسه ان يحرف استعمال العرب عن مواضعه، فليس معرفة الأول بكافٍ في الترتيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك، وحذراً من ان يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراكيبها، وهو اشد من اللحن في الأعراب وأفحش"[2].

5. التفريق بالصفات:

ذكرت فيما مضى ان العربية تميل إلى تشخيص المسميات، وإظهار المعنويات، وكان طبيعياً ان يكون استعمال الصفات البارزة، والسماة الخاصة،

---

(1) معيار العلم: 213 – 214.

(2) مقدمة ابن خلدون: 1261/4.

إحدى الوسائل في تحقيق ذلك، فالتقت صفات متعددة على مسمى واحد، تقرب حقيقته، وتعبر عن نكهه، وتظهر وجوهه، ومن يتصفح بضع صفات من المخصص[1]، مثلا يطمئن إلى ان كثيراً من مفردات اللغة وأسمائها، ترجع إلى هذه الظاهرة "ولذلك جاءتنا معظم الكلمات التي قيل عنها أنها مترادفة في صورة صفات ونعوت"[2]، وإذ توزعت طوائف من الكلم على صيغ مختلفة، وأبنية متنوعة، لتدل على أحوال كثيرة، وتتابعت على "حسب الغرض المقصود منها، ويمكن ان توضع في مجموعات تبعا لدلالاتها"[3]، وقد تشتهر صفة الشيء فتكون اسما له أو كالاسم لشدة اختصاصها به، ودلالتها عليه، مثل: "قولهم للبعير اعلم للشق في مشفره الأعلى ثم صار كالاسم له، وكذلك قولهم للذئب أزل للرسح، ثم صار كالاسم له"[4]، وسموا الغزال أَعصم[5]، وهكذا كَثُر في كلام العرب مجيء هذه النعوت لتجري مجرى الأسماء، ويبدو ان استعمالها إنما وقع بسبب اعتبار معنى تدل عليه في الموصوف، قال ابن الأثير: 606هـ :"يوجد من الأسماء ما يطلق على المسمى بالوضع اسما للذات، لا للمعنى معين فيه كالسيف بإزاء هذه الآلة المعرفة كيف كانت، ومنها ما يطلق عليه لصفة فيه كالصارم فانه موضوع لصفة الشدة"[6]، وفي هدي هذا الفهم يمكن تحديد يد هذه الصفات وتعيينها، وقد بحث العلماء في أصول هذه الصفات، وأسباب إطلاقها على المسميات، قال الابيرودي: 507هـ مستعرضاً أسماء الأسد وصفاته: "ومما يستحسنه البلغاء من أسمائه، وأوصافه: الأسد، وقصد بتسميته ((أسَد)) إلى الشدة واستأْسَدَ النبت إذا اشتد وقوى، وأسد فلان إذا أشبهه

(1) ينظر: (نعوت السهام إذا رمي بها) في المخصص مج 2 س 63/6 وما بعدها .

(2) دلالة الألفاظ: 167.

(3) علم الدلالة (احمد مختار عمر) : 46.

(4) إصلاح غلط أبي عبيدة في غريب الحديث: 61 .

(5) العين: 314/1، والقصائد التسع المشهورات: 195/1.

(6) المرصع في الآباء والأمهات / والبنين والبنات، والإذواء والاذوات: 325.

جرأة، والليث وفلان مُلَيَّث من الرجال، وأُسامه، والمُخْدِر والخادِر لاستتاره في عريسته، والدالف لدلفاته في مشيه، وهو مقاربة الخطى، والأضبط لأنه يبطش بيديه جميعا، والاغضف لانثناء اذنيه، والاخثم لعرض انفه، والارقب لغلظ رقبته، والجثم، لأنه يجثم على فريسته، والجَهْم لجهُومةَ وجهه، ... والذَيَّال لطول ذنبه، والرِئْبال قال أبو عمرو: لِتَرّيل لحمه، والراسب لثقل وطأته، في الماء، إذا ثقل فبلغ القعر، والهصور وهو هصَّار الاقران، والاهرت، والهَرَتُ: سعة الشدق ... والضَّيْغَم لضِغَمْه وهو العض.. والأغلب لغِلَظ عُنُقِه .."[1]، وعن أسماء السيف ونعوته قال: واظهر أسمائه السيف، وأما أوصافه فكثيرة جدا، وأنا أورد في ذلك ما يحضرنيه حفظي.. ذكر القائلون بالاشتاق ان سيف البحر مشتق من السيف لامتداده من غير اعوجاج ... ومِغْضَب، وقاضِب، وصمصام، وصمصامة، والتاء للمبالغة وهي عند الكوفيين، وبعض البصريين من قولهم صمم في العظام وأما من أبى ذلك فقياس مذهبه ان يكون مأخوذا من الصمصمة ن ويلزمه ان يرتاد للكلمة اشتقاقا من الرباعي ... والدالق الخارج من الغمد، والدلوق الخروج، والداثر الذي يأتي عليه الدهر فدرس وقدم، والاصليت المجرد، وهو افعيل من قولهم: ضربته بالسيف صلتا أي مجردا.."[2].

ومثل هذا قالوا في صفات الرمح[3]، والقوس[4]، والخمر[5]، والعسل[6]

(1) النوادر في العربية: خ: ق: 15أ، 15 ب، 16أ، وينظر: المخصص: مج 2 س 18، 59 – 64 .

(2) النوادر في العربية: خ، ق 19 أ 19ب، 20 أ، 20 ب .

(3) ينظر مبادئ اللغة: 97 – 99، وكفاية المحتفظ: 56 – 57.

(4) ينظر فقه اللغة (الثعالبي) : 253 – 255، والمخصص: مج 2 س37/6، وما بعدها.

(5) ينظر لباب الآداب: 130/1 – 131، والجليس الأنيس في تحريم الخندريس: 76 أ، 91 أ، 99ب، وغيرها من الأمثلة التي يلحظ فيها معنى الوصف .

(6) المزهر: 407/1 - 409، ولأبي حنيفة الدينوري: 282هـ، كتاب في العسل والنحل نشر في مجلة المورد مج 23، ع، 1: 113 – 140 .

والخيل[1] وغيرها من الأسماء، التي تعددت صفاتها واختلفت أحوالها، وقد جمعت منها معجمات المعاني، وغيرها من مصادر اللغة ثروة لغوية حافلة، ومن يتأمل أساليب العرب في كلامهم يجد فيهم ميلا إلى إطلاق هذه الصفات بدل الأسماء، إما للتهويل والتعظيم كما سمي القرآن الكريم (يوم القيامة) بصفات تدل على هوله، وعظم ما يكون فيه كالصَّاخَّة، والغاشِيَة، الحاقةً، وأما لتقريب المُسمَّى، والإشارة إليه بإظهار ميزاته، فالصفة أغنى من الاسم المجرد في التغيير عن معناه، ولاسيما الصفة الغالبة التي اختصت بالموصوف، والاسم يدل على المسمى على سبيل التجريد لا لمعنى فيه والصفة تدل عليه، وعلى معنى زائد، وقد عَبَّر العلماء عن هذا الفرق بوحدة الاعتبار[2]، فالسيف والصارم مثلا ان دلا على شيء واحد، الدلالة فيهما باعتبارين: احدهما على الذات، والأخر على الصفة، وعلى هذا فهما متباينان، وليسا مترادفين، لاشتراط تحقق وحدة الاعتبار عند بعضهم، والأحوال قد تتماثل والحقائق قد تتناظر فتطلق الصفة على أكثر من موصوف، كما في بعض صفات الخمر، والعسل، والأسد والذئب والكلب وغير ذلك، فإننا نجد في قسم مما أوردته كتب اللغة من صفاتها المشتقة خاصة مفردات تصلح نعتاً لأكثر من واحد، فتكون عند الاستعمال كالمشترك يفصل بالقرينة، ويميز بالسياق إذ المعنى يكون "كلياً لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة، لان لفظ المشتق لا يفيد إلا انه شيء ما مبهم حصل ذلك المشتق منه، وهذا المفهوم لا يمنع عن وقوع الشركة فيه"[3]، على ان هذه الشركة ليست كثيرة، والعلماء قد عنوا بالتفريق بين هذه الصفات وسموا طائفة منها الصفات الغالبة فكأنها حالة تتوسط بين الاسم والصفة، جاء في اللسان "وقد ذكر السَّيْئَة في الحديث، وهي والحَسَنة من الصفات الغالبة، يقال كلمة حَسَنة،

---

(1) ينظر مبادئ اللغة: 113 – 114، والمخصص: مج2 س 135/6 وما بعدها / و س 2/7 وما بعدها.

(2) المزهر: 402/1.

(3) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 12/2، وينظر: البرهان في وجوه البيان: 79.

وكلمة سَيئّة، وفِعْلة حسنة وفِعْلة سيئة"[1] ورغب العلماء في ان يحقق في ذلك ويضبط، قال ابن سيدة "قال أبو حنيفة وكذلك سميت القوس حنانة اسم لها علم، هذا لها علم، هذا قول أبي حنيفة وحده، ونحن لا نعلم ان القوس تسمى حنانة، إنما هو صفة تغلب غلبة الاسم فإذا كان أبو حنيفة أراد هذا، وإلا فقد أساء التعبير"[2] وقد اختلف الدارسون في هذه الصفات، هل تكشف عن معانيها الأصلية، فتوحي بدلالاتها الخاصة التي تشير إليها مواد اشتقاقها، أو نسبت بينها الفروق فصارت بمعنى واحد، ومن ذلك: اختلافهم في السيف وصفاته مثلا[3]، والحق ان الوصف في أسماء السيف المحمودة خاصة، وهي أكثر استعمالا من الأوصاف التي تدل على الرداءة، ثم يُغْفَل، فان من يقول: صارم وحسام مثلا ما زال يعني معنى الصفة، ولكنه معنى عام، يشير إلى الجودة مطلقاً كأنه متنوع من جميع صفات السيف الجيد، والسيف مجرداً لا يوحي بهذا، وقد تشير صفات السيف إلى المكان الذي صُنِع فيه .

ان مجموعات كثيرة من الصفات تجتمع حول الأسماء لتصور حالات كثيرة، وتعرض أوضاعا متعددة من الموصوف، مما يعد سمة بارزة في هذه اللغة لا يمكن ان تتخلى عنها، إذ تفقد عندها شيئاً مهما من طاقتها، وركناً بيناً من خصائصها، فلننظر كيف أفادت العربية من وصف الجواد بأوصاف الماء مادة كثيرة: فإذا كان الفرس كثير الجري فهو غُمْر هو الماء الكثير، فإذا كان سريع الجري فهو يُعْبُوب، وهو الجدول السريع الجري، فإذا كان كلما ذهب منه إحضار جاءه فهو جَمُوم، وهي البئر لا يُنزَعُ ماؤها، فإذا كان متتابع الجري فهو مِسَحٌّ شبه بسح المطر وهو تتابع شآبيبه، فإذا كان خفيف الجري فهو فَيْض، وسَكْب شُبةً يفيض للماء

---

(1) لسان العرب (سوأ) : 597/1، وينظر: المخصص: مج 1 س2 /74.

(2) المحكم: 374/2 .

(3) ينظر: في اللهجات العربية: 179، واللغة العربية: معناها ومبناها: 329.

وانكسابه، وبه سمي احد فاراس النبي ـ صلى الله عليه واله وسلم ـ.." [1] والعرب تصف المرأة إذا كانت حيية خفرة "خَريدة "فإذا كانت محبة لزوجها متحببة إليه، فهي عّروب، فإذا كانت نَفُورا من الريبة فهي نوار، فإذا كانت تجتنب الأقذار فهي قذرة، فإذا كانت عفيفة فهي حَصان، فإذا أحصنها زوجها فهي محصنة، فإذا كانت عاملة الكفين، فهي صَناع، فإذا كانت كثيرة الولد فهي نَثُور، فإذا كانت قليلة الأولاد فهي نَزُور"[2]، والناقة إذا عجلت فهي ميراد، وإذا توجهت إلى الماء فهي القارب، وإذا كانت في أوائل الإبل فهي السلوف، وإذا كانت في وسطهن فهي الدَّفُون[3]، والمطر إذا أحيا الأرض بعد موتها فهو الحَيا، فإذا جاء عُقَيْب المَحْل، أو عند الحاجة إليه فهو الغَيْث، فإذا دام مع سكون فهو الديمة، والضَّرْب فوق ذلك قليلا، والهَطْل فوقه[4]، وهكذا تعبر الصفات المتنوعة عن أفعال وأحوال وحركات وهيآت متنوعة، ويرى العقاد ان "الصفة من أقوى الدلالات على ضبط الأداء في لغة من اللغات، وهي أقوى من الاسم دلالة على ضبط الأداء في المفردات، وفي تراكيب التعبير، فما من لغة متقدمة أو متأخرة تخلو من الأسماء بعدد الأشياء التي يتحدث عنها أهلها، ولكن اللغات التي تقدر الصفات على حسب الموصوفات هي اللغات التي تطورت بقواعد التعبير والتمييز بين مواضع المعاني والألفاظ، أو التطبيق بين الكلمة ومعناها ... وليس في لغات الحضارة لغة تمت لها أدوات الصفة وشروطها كما تمت في اللغة العربية"[5]، ولا شكٌ في ان هذه الصفات الكثيرة تستمد معانيها من روابطها الاشتقاقية المختلفة التي تباعد بنيها، تجعل علاقاتها جزئية غير متطابقة المعاني.

ولهذا يقول احد الباحثين: "فكلمة "أسد "تعبر عن النوع في حين ان كلمة

---

(1) فقه اللغة (للثعالبي) : 172 .

(2) فقه اللغة (للثعالبي) : 167/1 ، وينظر: تهذيب الألفاظ: (باب صفات النساء) : 314 — 331.

(3) المخصص: مج2 س 101/7 ، وينظر: الإبل للاصمعي في ضمن الكنز اللغوي: 95 وما بعدها .

(4) فقه اللغة (الثعالبي) : 278 ،وينظر: مبادئ اللغة: 17 — 18 .

(5) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: 85 — 86 .

"ضرغام "مثلا تبرز معنى زائداً لدى الأسد ، وهو الشدة ، وكذلك لفظة "هِزَبْر "التي ينطوي مبناها على مفهوم إضافي ... وهو الغِلَظ والضَّخامة .

فهي صفات أو نوع من الشيات أي اختلافات دقيقة بين أشياء تنتمي لنفس الفصيلة وهذه الشيات أشبه ما تكون بالدرج التي يمر بها اللون في سلم الفروق والتباين[1].

التخصيص وكثرة الألفاظ في العربية:

بعد هذه الرحلة الممتعة في مظاهر تفرقها المعنوي، وفي خدمة ألفاظها لمعانيها، ثبت عندنا ان ما تتمتع به هذه اللغة من بيان دقيق إلى كثرة هذه الأوضاع المختلفة التي تفرق فيها بين ضروب المعاني، وتفصل بين ألوان الدلالات، وان تنوع الألفاظ هو الذي كان يبعث في العربية تلك الحياة والقوة، ويجعلها رصينة ومؤثرة، وهو أمر لإخفاء فيه لمن تدبره، ولكن كثيرا من هذه المفردات الدقيقة الخاصة هجر، ورمي في زوايا الإهمال، واثر مستعمل اللغة الألفاظ العامة أيسر وأسهل، مع ان اللفظ العام لا يدل دلالة الخاص، ولا يغني غناه، وكثير من الدارسين المحدثين لا يرون في هذا بأسا فهو عندهم تطور لغوي يقوم فيه لفظ مقام لفظ توسعاً، دون ان يهتموا بما فقدته اللغة من حيوية وطاقة لفظية، كانت وسيلتها في التفريق، وعدتها في التخصيص، إما علماؤنا الأوائل الذين استندت دراستهم لهذه اللغة إلى منهج مرتبط بالوجود الروحي والأدبي للأمة، والذين كانت العربية عندهم مظهر هذا الوجود ودعامته، فلم تكن نتوقع منهم ان يفرطوا في ثروتها اللفظية، أو يميلوا إلى التخفف منها، والاكتفاء بما يوصل المتكلم إلى غرضه فحسب في لغة واسعة معبرة مثل العربية، وهم ان اعترفوا بوجود ألفاظ عامة، وأخرى خاصة في اللغة، فان العام عندهم لا ينوب مناب الخاص، ولا يؤدي مؤداه، وان وقع هذا فانه يسبب الافتقار الذي يفضي إلى العجز ويشل القدرة على الإفصاح، "قمن جهل اللفظ بكم عن

(1) بين الترادف والتوارد (مقالة) مجلة اللسان العربي، مج 18: 5.

المعنى"[1]، والمُقِل من الألفاظ يعجز عن تغيير معنى عن صورته، ونقله عن جليته، ومن كان كذلك لم تكمل الته، ولم تجتمع أداته، وكان النقص لازماًله، واللفظ زينة المعنى، والمعنى عماد اللفظ"[2]، ولهذا لم يرق لهم ان تسلب العربية خصيصة من خصائصها، في قدرة ألفاظها على التخصيص والتفريق، فاحتاطوا لرعايتها، ولم يدخروا وسعاً للحفاظ عليها، فندبوا أنفسهم لتصنيف معجمات المعاني، وجمع الألفاظ الخاصة، وكتبوا في الفروق، وتأملوا في النصوص لبيان الخطأ في الاستعمال وتصحيحه، كما كان من مظاهر الاعتزاز بهذه الألفاظ التي هي مادة اللغة ان دارس الإعجاز والنقد استند على مفهوم نقدي في التمييز بين المعاني هي ان اللفظ الدقيق لا يقوم بمعناه غيره، بغض النظر عن اعتبارات المجاز، وإنما العبرة في اختيار اللفظ المناسب الذي يرفضه الاستعمال.

كما أعجب العلماء بهذه الثروة اللفظية التي تدل على سعة اللغة، ومرونتها، وحسن نصرفها، فاتعزو بها، وعدوها من فضائل العربية، وفي هذا يقول ابن قتيبة: "وإنما يعرف فضل القرآن من كثر نظره، واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب، وافتنانها في الأساليب، وما خص الله له لغتها دون اللغات، فانه ليس في جميع الأمم امة أوتيت من العارضة، والبيان، واتساع المجال ما اوتيته العرب"[3]، وقال ابن فارس: "فان قال قائل فقد يقع البيان بغير اللسان العربي، لان كل من افهم بكلامه على شرط لغته، فقد بين قيل له: ان كنت تريد ان المتكلم بغير اللغة العربية قد يعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده، فهذا أخس مراتب البيان ... وان أردت ان سائر اللغات تبين ابانة اللغة العربية، فهذا غلط لانا لو احتجنا إلى ان نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرها من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة، فأين هذا من ذاك ؟ وأين لسائر اللغات من السعة فاللغة العربية ؟ هذا ما

(1) المعجم في بقية الأشياء: 41.
(2) كتاب الألفاظ الكتابية المقدمة: 6.
(3) تأويل مشكل القرآن: 12.

لإخفاء به على ذي نُهْية"[1] والى مثل هذا ذهب الباقلاني: 403هـ في إعجاز القرآن[2]، والخفاجي في سر الفصاحة[3]، فهذا رأي هؤلاء العلماء في كثرة الألفاظ في العربية، مع ان كلام العرب لم يصل إلينا جميعا فقد رووا عن أبي عمرو بن العلاء: 169هـ ان قال ما انتهى مما قالت العرب إلا قلة ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير[4]، غير ان نفراً من المحدثين لم ترق لهم هذه الكثير من الألفاظ، ولا إعجاب الأقدمين بها، إذ ذكر زكي مبارك ان (الميسو مرسيه) زعم ان العربية لغة مائعة لا تعرف تحديد الألفاظ والصفات، انه جرى ذكر هذه الثروة اللفظية، في درس طه حسين، فأشار إلى ان هذا غير طبيعي، أو انه في الأقل إسراف، وهو يرجع ان كثرة المترادفات هذه الكثرة ليست إلا أثرا من عبث الرواة، ومن الجدير بالذكر ان زكي مبارك يرى هذا الرأي أيضا فقد نقد ابن فارس، والباقلاني نقداً شديداً، ولم يتردد ان يرميهما بالاختلاق[5]، واقترح احمد أمين اطرحا كثير من هذه الألفاظ، واستبعاده من المعجمات العربية[6] ويرى حسن ظاظا، ان هذه الكثرة تدل على العجز والتضخم[7]، وبينا يفهم هؤلاء الدارسون العرب وفرة الألفاظ، وغنى اللغة هذا الفهم يرى المستشرق الألماني (برجستراسر) رأيا أخر فهي عنده ثمار التطور، ونتاج خصائص العربية التي تميل إلى التخصيص، وأنكر رأي القائلين بان هذه الألفاظ الكثيرة أو أكثرها، إنما أخذته العربية من أخواتها، فقال: "وهذا بعيد عن الاحتمال في الغاية، ولا يجوز افتراضه، وقد بينا في مواضع كثيرة ان هذا من الأوهام التي لا سبب لها، فان اللغة العربية أكثر من أخواتها، وارتفعت إلى درجة، غير درجتها ... فلا بد ان نفترض ان اللغة العربية اخترعت ألوانها من الكلمات

(1) الصاحبي: 40 – 41 .

(2) إعجاز القرآن: 44.

(3) سر الفصاحة: 40.

(4) ينظر: طبقات الشعراء: 25/1 ،والخصائص: 386/1، والاقتراح في علم أصول النحو: 62

(5) النثر الفني في القرن الرابع: 64/2 – 66.

(6) فيض الخاطر: 215/3 وما بعدها .

(7) كلام العرب من قضايا العربية: 116.

الجديدة ولا عجب في ذلك بعد ما شاهدناه مراراً متعددة من ميلها إلى التخصيص، والى اختراع العبارات الجديدة المحدودة، فكما أنها اخترعت أدوات جديدة للنفي خاصة ببعض معاينة، كذلك اخترعت مثلا كلمات جديدة خاصة.. "[1]، أخر بهذا الرأي ان يكون صواباً، فانه يستند إلى الموازنة، والى تحكيم طبيعة اللغة التي انتفعت بطرائق الوضع، والاشتقاق للتعبير عما يراه المتكلم من مسميات، وما يحسه من أفكار، فانتشرت موادها، لنقل المعاني والأفكار ببيان ودقة، وقد لاحظ علماؤنا الأقدمون هذه السعة والغزارة في الألفاظ وفهموا أسبابها فهما سليما، يقول الزركشي :"ونحن نتبين البراعة في الكثرة ويخفي وجهها في مواضع لقصورنا عن مزية العرب، يومئذ في الذوق، وجودة القريحة وميز الكلام"[2] ما ضير هؤلاء الدارسين من هذه الألفاظ التي تمثل جزءا مهما من موروثنا اللغوي العريق الذي يربطنا بأسلافنا، ويعرض لنا مظاهر مهم من فكرهم، وأساليب حياتهم ومراحل تطورهم وفي هذا يقول (ستيفن اولمان) "أصبحنا ان ننظر إلى الثروة اللفظية، للغة على أنها أشبه ما تكون بإطار عام، أو نظام التي ورثناها عن أسلافنا، والتي تشكل وجهات نظرنا الخاصة، فيما يتعلق بالعالم، وتعدل هذه الوجهات على حسب الظروف، ان هذه الثروة هي نتائج جهود الأجيال العديدة، ووسيلة من وسائل نقل القيم القومية، والمعتقدات، وطرائق تقوم الأشياء، وتفسيرها، عبر السنين، وكل جماعة تربطها وحدة لغوية تطور نظاماً قريباً متميزاً من نظم التعبير اللغوي، وتودع هذا النظام كل فلسفتها، ونظرتها العامة للحياة"[3]، فتأمل كيف يعتز بلغاتهم، وألفاظهم، وكيف نرى نحن في هذه الألفاظ، سرفاً وعجزاً وتضخيماً، ونسفه من علماء اللغة، ونرميهم بالبعث والوضع، وقد افنوا أعمارهم في خدماتها، والحفاظ عليها، ووهبوها من عصارة أفكارهم، ونور عيونهم، هذه الحياة الموصولة الحافلة.

---

(1) التطور النحوي للغة العربية: 210 – 211 .

(2) البرهان في علوم القرآن: 97/2.

(3) دور الكلمة في اللغة: 225.

الفصل الثاني
أسس التفريق الصوتي واللفظي

الفروق اللفظية والمستوى الصوتي للعربية:

الصوت اللغوي هو الوحدة الأساسية التي يقوم عليها بناء اللغة المتنوع، وكيانها الواسع، فاللغة "أصوات ذات دلالة"[1]، وهي تعتمد في جوهرها على ما تمتلك من قواعد صوتية، تؤثر في مسلكها، وتطبع منهجها العام بطابع خاص، لأنها الأصل الذي يؤلف الألفاظ، والمادة الأولى التي تتشكل منها الكلمات والجمل، ولهذا ينظر للمستوى الصوتي في كل لغة على انه المظهر الذي يكشف عن قواها التعبيرية، وخصائصها البيانية، والصوتية المفرد من أصوات اللغة لا تتحقق قيمته اللغوية ما لم يلتحم مع عناصر أخرى لتكوين وحدات صوتية معبرة، هي هذه الألفاظ التي تستعمل على سلسلة من أصوات متتابعة فرزها وتحديدها، ودراسة الأصوات وتحليلها هي أول ما يعنى به دارس اللغة لأنها تسير له معرفة طبيعة كل صوت حين يتمازج مع غيره في صور الكلمات، وتمكنه من الوقوف على التبدلات الصوتية التي تؤثر في معاني هذه الكلمات ولقد درس علماء العربية القدماء هذا المستوى اللغوي بما تمكنوا عليه في زمانهم، فخلصوا إلى النتائج اقتنعوا بها، واطمأنت إليها نفوسهم، أما المحدثون فقد توافر لهم من الآلات والأسباب في دارسة الصوت ما لم يتوافر لأولئك، وقد زادت عنايتهم بوصف أصوات اللغة وتعرف علاقتها، وتحليلها إلى أدق ما يمكن أو يوصل إليه من أجزاء وعلامات، وهم يستعملون في هذا الدرس الصوتي مصطلحات متعددة كالفونيم، والمورفيم، وما إلى ذلك مما كشف عنه العلم الحديث. ويبدو ان الفكرة التي انطلق منها استخدام مصطلح (الفونيم) ترجع إلى ان اللغة لكي تكون واضحة معبرة، لا بد ان تعتمد

---

(1) في علم اللغة العام: 102.

على نظام من المغايرة والمخالفة، تستقل فيها كل وحدة بكيانها الخاص وصورتها المستقلة، ولقد رغب الدارون في تعرف هذه الوسائل التي تعين اللغة على تنويع مفرداتها، والتفريق بينها، لتكون أداة تفاهم وتعبير صالحة، تستطيع بإجراء التبادل بين أصوتها ان تغير صور الكلمات، فترتبط كل صورة بدلالة، ويكون لكل لفظ قيمته اللغوية، ويلاحظ ان كثيرا من الألفاظ تتقارب أشكالها وتتدانى أصواتها، غير ان واحدا ـ كأن يكون حركة ـ يختلف عن بقية الأصوات، يمكن ان يحفظ للكلمة استقلالها وتفردها، فيكون معلماً دلالياً، ومميزاً فاصلاً، وان هذا المسلك اللغوي هو الذي حمل الباحثين على تحليل الأصوات البسيطة، وفصل مواد الكلمات للوصول إلى أوصالها الصغرى وأجزائها المستقلة، وعلى الرغم من ان "اكتشاف الفونيم يعد واحدا من أهم الانجازات التي حققها علم اللغة"[1]، فان العلماء لم يتفقوا على تحديد مفهومه وأنواعه، فقد عرف (بلومفيلد) الغويمات بأنها "الوحدات الصغرى من الصفات المميزة للأصوات"[2]، وهو تعريف عني ببيان حجم (الفونيم)، وليس فيه إشارة إلى علاقته بالمعنى، ولكن قيمة نظرية الفوينم تبرز أكثر حين بالمعاني، لإظهار ما تمتلكه اللغة من علامات تنتفع بها في مقابلاتها الدلالية، ولهذا يركز قسم من الدارسين على وظيفته الأساسية، في التفريق بين المعاني، فيعبرون عنه "بأنه كل صوت قادر على إيجاد تغير دلالي، أو اصغر وحدة صوتية من طريقها يمكن التفريق بين المعاني، أي الصوت قادر على تمييز الكلمة وأشكالها"[3]، ولهذا يقول كمال بشر: "الفونيم على أحسن الأقوال، وأقربها إلى الصحة، وحدة صوتية قادرة على التفريق بين معاني الكلمات، وليس حدثا صوتيا

(1) دراسة الصوت اللغوي: 139.

(2) مناهج البحث في اللغة: 162.

(3) دراسة الصوت اللغوي: 152.

منطوقا بالفعل في سياق محدد"[1]، فهو اصغر وحدات اللغة التي تميز كلمة من كلمة، "والاختبار الموضوعي لها هو المغايرة، أو الاختلاف في المعاني الذي يظهر أو لا يظهر عندما يحل محل صوت أخر مع بقاء سائر حروف الكلمة كما هي"[2]، وقد يضم الفونيم مجموعة من المتنوعات الصوتية لا اثر لها في التبادل الدلالي، لأنها اختلافات تنشأ من تأثير بيئة الصوت[3]. ان مجمل ما تشتمل عليه نظرية الفونيم أنَّه يُمثل متابعة حركة الأصوات وتبادلها داخل الكلم، فمتى أمكن ان يحل احدها محل الأخر، دون ان ينتج عن هذا التبادل اختلاف في المعنى الفعلي للكلمة كان الصوتان صورتين اختياريتين لفنويم واحد، وإذا كان الصوتان يظهران تماماً في الموقع الصوتي، ولا يمكن ان يحل احدهما محل الأخر دون تعديل معنى الكلمة كان هذان الصوتان صورتين واقعيتين لفونيمين مختلفين، أما (المورفيم) فهو أوسع مع الفونيم وان كان الفونيم يصح ان يكون مورفيما، فقد يتكون من أصوات زائدة على الأصل أو من تحوير أصوله أو إعادة ترتيبها[4]، وقد يكون عنصرا صوتيا أو مقطعا أو كلمة مستقلة تلحق الكلمات أو العناصر الدالة على المعاني أو التصورات[5]. ويعرفه احد الدارسين بأنه: "الوحدة الصوتية التي تربط الأفكار التي تكون منها المعنى العام في الجملة"[6]، وهو عند (فندريس) العنصر الذي يعبر عن

---

(1) علم الغة العام ـ الأصوات: 31.

(2) أسس علم اللغة:5.

(3) تأتي هذه الأنواع لان الفويم انتاج صوتي مركب وانه قد يكون اسرة من الأصوات في لغة معينة، ويمثل لذلك بالفونات المختلفة صوتيا في العربية، وينظر مناهج البحث في اللغة: 158 ـ 159، والمدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي: 86.

(4) ينظر: الوجيز في فقه اللغة: 276 – 294.

(5) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: 237.

(6) مناهج البحث في اللغة: 204.

النسبة أو العلاقة، والتأليف وحده هو الذي يهم علم اللغة[1]، فهو يُعبّر عن طاقة اللغة في مستواها الصوتي أو الصرفي، وما تشتمل عليه من لواحق وزيادات لتعيين الأغراض وتحديد المقاصد، والتي درسها علماء العربية لبينوا: "أحكام الكلم قبل التركيب، وأحكامها حالة التركيب"[2]، لقد ضّمت العربية أنواعا من هذه المورفيمات خضعت لطبيعتها ونظامها الصوتي، وتطبيق نظرية الفونيم على العربية يكشف عن نضج نظامها الفونيمي وتفرده، يقول كمال بشر: "ان الأبجدية العربية عملية إلى حد بعيد من هذه الوجهة، فكل رمز في أبجديتنا يرمز إلى فونيم مستقلة بقطع النظر عن أصواتها المختلفة"[3]، لقد اشتملت العربية على خمسة وثلاثين فونيما، ثلاثة فونيمات للعلل القصيرة، وثلاثة فونيمات للعلل الطويلة، وفونيمين لأنصاف العلل، وسبعة وعشرين فونيما للسواكن، ويلاحظ ان فونيمات الحروف والأصوات كثيرة وغنية غير ان الصوائب قليلة[4]. لاعتماد هذه اللغة على الحروف في بناء الكلم، أما الصوائب فتدخل لتنويع المعنى، وهي لغة لم تكثر من الأصوات المختلفة للحرف الواحد من غير ان يدل هذا الاختلاف على تنويع مفيد، فهي تخلو من الصوت الشفوي الأسناني الخفيف المجهور (V) لوجود مقابلة الثقيل الفاء وتخلو من الصوت الشفوي المهموس (P) لوجود الباء، ولا تميل العربية إلى الصوائب المختلطة، وتفضل عليها الحركة النقية الصافية، إلا في حالات قليلة، ولا ستعمل الصوامت الساكنة متتابعة، فلا يلتقي في لفظ ساكنان، والأصوات تتوزع على طول جهاز النطق لكل صوت حيز ومخرج، لا يلتبس بغيره ولا يختلط، واستقلت مدارج الأصوات واضحة بينه، وفي هذا يقول أبو حيان التوحيدي: "سمعنا لغات

(1) اللغة: 105.

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/1.

(3) علم اللغة العام – الأصوات: 161.

(4) ينظر: الوجيز في فقه اللغة: 230.

كثيرة، وان لم نستوعبها، فما وجدنا لشيء من هذه الأصوات نصوع العربية اعني الفُرج التي في كلماتها، والفضاء نجده بين حروفها، والمسافة التي بين مخارجها، والمعادلة التي نذوقها في أمثلتها، والمساواة التي لا تجحد في أبنيتها"[1]، فاكسبها هذا انسجاما جميلا، وبعداً عن التلابس والتداخل، وهي لم تجنح كما هو حاصل في قسم من اللغات إلى توليد أصوات متشعبة بالضغط على المخرج الواحد لتغيير نبرة الصوت وصفته، يقول ابن قتيبة: "وألفاظ العرب مبنية على ثمانية وعشرين، ولست واجدا في شيء من كلامهم حرفا ليس في حرفنا إلا معدولاً عن مخرجه شيئاً مثل الحرف المتوسط مخرجي القاف والكاف، والحرف المتوسط مخرجي الفاء والباء، فهذه حال العرب في بناء ألفاظها"، ويشير (ماريوباي) إلى نقاء الصوت في العربية بقوله: "وان محللا يتكلم اللغة الانكليزية ربما غررت به طبيعته وجعلته يخلط الـ (K) والـ(g) العربيتين، ويضعهما تحت فونيم واحد، مماثل للأصوات الطبقية الانكليزية الموجودة في (kin) و (cool) ولكن الاختلاف الدلالي بين كلمتي: كلب وقلب كاف لإثبات خطئه"[2]، ان كان صوت يحمل قيمته اللغوية التمييزية، وفي هدي ذلك يمكن القول ان ظاهرة الفروق الصوتية في العربية قامت على نظام فونيمي دقيق، ربط المخالفة الصوتية بالمعنوية، فالتغير الدلالي يتم بموجب قيم صوتية مختلفة تجعل تغير المعنى وفقا لتغير الصوت، أي ان الفرق بين الدلالات يكون بعلامات تختص كل علامة بمعنى، والعلاقة قد تكون حركة أو حرفا أو بناء، فأساس الفرق هنا أصوات (حروف وحركات) تتشكل بما يخدم المعنى، ويحقق اللفظ الذي لا يستغنى عنه في مجاله، لكي يتميز الكلام، ويزول التباسه، حتى يكون موضوع اللغة، واحدا، والمعنى الدقيق يتضح باشتقاق الصور اللفظية

(1) الامتاع والمؤانسة: 77/1، وينظر: اللغة الشاعرة: 11، والوجيز في فقه اللغة: 229، والقياس في اللغة العربية: 22، وفي فقه اللغة وقضايا العربية: 227.

(2) اسس علم اللغة: 124.

والتصرف فيها، التفريق بينها، فإذا غير الصوت تغير المعنى على مقدار من خصوصية الصوت، فاستحدثت الألفاظ التي تعين على الإفصاح عن المعاني الجديدة بطريقة بارعة، لتواجه اللغة بما عرف عنها من اتساع وشمول ما لم تصل إليه بالوضع بالحال التي استعرضته في الفصل السابق، ويلتقي هذا النوع من الفرق مع اللون الوضعي، فتكتمل بهما ملامح هذه الظاهرة، وتتكون سمات اللغة المعربة المبينة ولهذا الباب من الفرق طرائق وأسس هي موضوعنا في هذا الفصل بعد ان أقدم لها بتوضيح العلاقة بين الفرق والاشتقاق.

الفروق اللفظية الاشتقاق:

لعل من ابرز خصائص العربية أنها لغة اشتقاق وتوليد، وتؤخذ الألفاظ فيها بعضها من بعض فان "أكثر كلام العرب إنما له أصل منه تشعبه ثم يستعمل في أشياء مقاربة له ومجانسة ولذلك قال أبو العباس المبرد كلام العرب إذا تقارب ألفاظه فبعضه اخذ برقاب بعض"[1]، ولقد جرت العربية في هذا المضمار على نسق مطرد، ونمط فريد، فوسعت صدرها للخلق والابتكار، فكان هذا لها أساساً راسخاً وقواماً ثابتاً، يدرك فضله كل من تدبر هذه الوشائج المتينة، والعلاقات الحميمة، بين مفردات هذه اللغة، وقد وقف علماؤها الأوائل عند هذه الحقيقة اللغوية حين وازنوا بين ما تشابه لفظه وتقارب معناه من مفرداتها، ودرسوا ما يطرأ على اللفظة حين تتحد مع غيرها في أصل الاشتقاق وذهبوا في فهم حقائقها مذاهب شتى[2]، لا مجال لتفصيل القول فيها، والذي مكن العربية من الاشتقاق فجعلها تنطلق فيه من مجال رحب، وميدان فسيح هو اعتمادها على أصول هي الأساس في

(1) اشتقاق أسماء الله: 92.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1/13 ـ 14 ،والمزهر: 1/348، والاشباه والنظائر: 1/56.

كل توليد جديد إذ: "البناء هو الساكن الذي لا زيادة عليه"[1]، وأكثر هذه الأصول ثلاثة أحرف صوامت تتخذ أساساً ثابتاً، ثم تتنوع معاني كل مشتق بما يخالط مادة الجذر من صوائت (حركات) وذلك بان: "يؤخذ من الأصل المكون من أصوات صامتة فحسب كلمات متميزة بإضافة المصوتات داخل هذا الأصل"[2]، والمفردة العربية تبنى بناء بالغ الانسجام والتآلف من هذه الأصوات الصامتة والصائتة إذ تكون الأصول الصامتة وحدة أساسية جاهزة تجمعها الحركات الصائتة فتربطها، وتسهل النطق بها، وتبعث فيها الحياة والحركة، وهكذا يشتركان معا في نسيج مفردات معبرة، فان المصوتات (الحركات) في نظام العربية تمثل العنصر المتغير الذي يوجه الدلالات ويشخص المعاني، وينوعها بالتفريق بينها، وإبرازها في صيغ معينة، وهذا ما يحصل في عملية الاشتقاق الذي "يحتمل التنويع من حيث انتهى الواضع في تنويعه، وهي الأوضاع الجزئية"[3]، وإنْ كانت العربية أفادت أيضا من تكرار الحرف الصامت أو تغيير مكانه، أو إبداله بغيره، في إيجاد معان جديدة، فلقد اعتمدت على حركة حية تجريها في كيان أصولها الاشتقاقية أتاحت لها ما تمتعت به من قدرة على توليد الألفاظ، وتكثير الوجوه، ومرونة في التوحيل والنقل ويطلق فليش على جزء كبير من مظاهر هذه الحركة نظام (تعاقب المصوتات) أو (التحول الداخلي)[4]، ويرى فيه المنبع السهل الذي استعانت به اللغة "فاستحدثت من أصولها الثلاثة ثروة هائلة من المفردات مع أنها لم تحاول ان تفيد من جميع التشكيلات الممكنة في تقابل المصوتات"[5]، ومن الجدير بالذكر ان المشتقات لم تحصل في وقت واحد، وإنما تكونت مع الزمن وعلى حسب الحاجة، وربما سبق

(1) كتاب سيبويه: 242/4.

(2) العربية الفصحى: 56، وينظر: الالسنية العربية: 86/1.

(3) مفتاح العلوم: 7.

(4) العربية الفصحى: 58.

(5) نفسه: 56.

بعضها في الظهور، وان الاشتقاق خضع لذوق العرب، ونظرتهم إلى ألفاظهم "فهناك فرب بين ما يجوز لنا اشتقاقه من صيغ وما اشتق فعلا"[1]، وان في اللغة "ما أهمل وليس في القياس يدعو إلى إهماله"[2]، ولهذا لم تكن المواد اللغوية متساوية فيما اخذ منها، فان فيها مادة لم تتحقق إلا في صورة كلمات قليلة، وفيها مواد خصبة واسعة تصرف العرب فيها تصرفاً كبيراً، فتشعبت وانتجت ألفاظاً كثيرة يجمعها الاشتقاق، "ويتحدد معنى الكلمة بمنظومة شقائقها في الأسرة"[3].

وقد حظيت ظاهرة الاشتقاق باهتمام أهل العلم قدماء ومحدثين، فكثرت المصنفات فيها لبحث أصولها وأنواعها، وإظهار قيمتها في اللغة، وأثرها في توسيع متنها، واغناء طاقتها، وفي فضل هذه الظاهرة يقول أبو بكر بن السراج: "وأما ما ذكرته لك ان بالاشتقاق اتسع في الكلام وقوي له الشاعر على القوافي، فلو تفقدت الأراجيز خاصة لعلمت غناء الاشتقاق القوم فيه"[4]، ثم يعرض منفعة الاشتقاق قائلا: "ان المنفعة عظيمة فيه لان من تعاطى علمه سهل عليه حفظ كثير من اللغة، لان أكثر الكلام بعضه من بعض"[5]، كما أعجب الاشتقاق وأثره في إثراء اللغة وتجديد طاقتها محدثون كثيرون، فهو عندهم احد علوم العربية التي ضمنت حياتها وتقدمها، والرابطة التي يقوم عليها اكبر قسم من متنها، والوسيلة المهمة في نموها ومرونتها وقدرتها على الحياة تتميز به من كثير من اللغات ولاسيما تلك التي تعتمد على إلصاق زوائد الصيغ، إلى غير ذلك من المزايا المفصلة في دراسات كثيرة[6]. ومع

---

(1) من اسرار اللغة: 47، وينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 181.

(2) الخصائص: 51/1.

(3) عبقرية العربية فيلسانها، في ضمن المؤلفات الكاملة لزكي الارسوزي: مج 318/1.

(4) الاشتقاق (لابن السراج): 39، وعنه في الخصائص: 369/1.

(5) نفسه: 40 — 41.

(6) ينظر: الاشتقاق(لعبد الله امين) :المقدمة: وفقه اللغة وخصائص العربية79، وفصول في فقه العربية: 290، وفلسفة اللغة العربية وتطورها: 118، ونظريات في اللغة:268، والوجيز في فقه

=

اعتماد هذه اللغة على الاشتقاق فإنها لم تهمل الانتفاع بطريقة الإلصاق إذ استخدمت مجموعة من السوابق واللواحق[1]، تستكمل فيها وسائل القدرة على أداء وظائفها، وهي خاضعة أيضا لطبيعة نظامها، وأصولها المعروفة.ولا أريد ان أواصل الكلام في الاشتقاق وتفصيلاته لدى الأقدمين، أو فيما جد من النظر فيه عند المحدثين من أهل هذا العصر، فان الذي يهمني من مباحثه علاقته بالتفريق الصوتي واللفظي في العربية، وإنها لعلاقة وثيقة، وتخص تلك المفردات التي ترجع إلى أصل واحد، كما ان بينهما من الفرق ملحظاً دقيقاً كشف عنه علماء هذه اللغة، فالاشتقاق ظاهرة تقوم أساسا على التفريق، وان هذا الاتساع العجيب في تنويع المشتقات وجعلها مباني صرفية تمييزية يكشف عن كثير من وجوهِ المغايرة والفصل، قال ابن فارس: "الكَفُّ للإنسان سميت بذلك لأنها تقبض الشيء ثم تقول: كففت فلانا عن الأمر، وكَفْكَفْتُه، ويقال للرجل يسأل الناس هو يستَكِفُّ، ويَتَكفَّف، الأصل هذا ثم يفرقون بين الكلمات تختلف في بعض المعنى، والقياس واحد"[2]، فالاشتقاق "بحسب ما نفهم من استعمال هذا المصطلح في التراث الصرفي في عمومه خطوة أساسية في تصنيف الصيغ إلى أوزان ذات قيم صوتية خاصة"[3]، إذ يقوم على إحداث تغيير في أصوات الكلمات لتدل على معان جديدة ترتبط بالمعنى العام فهو: "إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه"[4]، أي انه مظهر من مظاهر الفروق بين المعاني وهو مظهر مهم فان: "من أهم القيم الأخلاقية في أي نظام لغوي اختلاف الوظيفة التي

= اللغة: 402، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 283، وعوامل تنمية اللغة العربية: 93، وبحوث ومقالات في اللغة: 180.

(1) ينظر: العربية الفصحى ك 56 ـ57، وفي علم اللغة العام: 112 – 114، والالسنية العربية: 89/1، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 284 – 285.

(2) المقاييس: 129/5، وينظر: المحكم: 194/3.

(3) دراسات في علم اللغة: 92.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 13/1.

تؤديها كل وحدة من وحدات النظام، وهي التي نطلق عليها المعنى الوظيفي"[1] ، والألفاظ المشتقة صيغ "لا يقع الفرق بينها إذا وقع إلا باختلاف الحركات أو بالزوائد، فيكون البناء غير البناء والأصول واحدة"[2]، فتبرز قيمتها بما بينها من أوجه الخلاف الصوتي الذي يجعل كلا منها في وضع الخلاف والتباين لتأدية دلالة معينة، هذا هو الأصل غير ان بين الفرق والاشتقاق من العلاقة ما بين الخاص والعام، فان الفرق قد لا يقع في كل مادة قياسية، وإنما نجد أهل اللغة يجرونه حين يلتبس الفصل بين الألفاظ المشتقة نفسها، إذ عملية الاشتقاق تجري في الغالب على وفق قياس متبع "هو الأساس الذي تُبْنى عليه ـ كي يصبح المشتق مقبولاً معترفاً به بين علماء اللغة"[3]، وقد ياخذنا القياس جاريا على نفسه، ماضيا في سبيله، في تخصيص لفظة معينة بمعنى مناسب، غير ان الأصل قد يكون عاماً يشتمل على أكثر من معنى، أو يستجد معنى يلتقي مع الاول في القياس، وهنا تلجأ العربية إلى ما رسخ فيها من طبيعة التمييز والمزايلة، وما تنطوي عليه من قابلية التنويع والتخصيص، فتعدل باللفظ من صوت إلى اخر، أو تحيد بالصيغة من بناء إلى غيره طلبا للفرق فهي أي اللغة، تضطر إلى التفريق حين ياخذها القياس إلى مزدحم واحد قد يسبب الاشكال واللبس، ولذلك يقول أبو البركات بن الانباري: "الفرق إنما يكون في محل الجمع لازالة الاشتراك، واذا لم يكن اشتراك لم يفتقر إلى الفرق"[4]، ونحن ننظر إلى هذا الموضع بانه حال تتجاوز فيه اللغة قدر الاشتقاق وتعلوه إلى ما فوقه من الفرق، لتكون ألفاظها علامات وامارات، وجوه الحكمة فيها بادية لنا، غير خافية على المتأمل، لأنها تمت في سياق منطقي يزيل الاشتراك، ويدفع

(1) اللغة العربية، معناها ومبناها: 68، وينظر: دراسة الصوت اللغوي: 119.

(2) الاشتقاق (لابن السراج): 32.

(3) من اسرار اللغة: 46، وينظر: القياس في اللغة العربية: 23، وفي فقه اللغة وقضايا العربية: 168.

(4) البيان في غريب اعراب القرآن: 200/3.

اللبس، ولكن الفضل في هذا التمييز الدقيق يرجع إلى اتساع العربية في الاشتقاق، فإنها به غدت مُطيقة للتفريق، قادرة عليه، وهي قد تتوسع في التعيين، وتمعن في التخصيص فتضع لفظاً مشتقاً مخصوصاً فيه غيره، وان لم تدفع الحاجة إلى ذلك، فيكون هذا التخصيص بين المعاني حاجزاً بينها، ومفرقا بما يتضمنه من التحديد والوسم.

وتأسيسا على هذا يمكن ان نعد الفروق اللغوية احدى وسائل تنمية الألفاظ وتوليدها في العربية ما دامت تاتي في كثير من الاحيان متممة للاشتقاق صارفة له إلى ابعد غاياته في ابداع اللفظ الجديد، والمبني ذي الدلالة المخصوصة، ان هذه الطاقة الدلالية التكميلية المرنة التي تجمع الدقة والحكمة والارهاف ظاهرة فاشية في العربية بشواهد كثيرة، وعلماء اللغة وفقهاؤها يصنفون في مباحثهم اللفظية والدلالية على أنها باب واسع فيها، ويعللون فيما اوردوه من امثلة مخصوصة بهذا اللون من الفرق، وجود مفردتين أو صيغتين برغبة العرب في الفصل بين المعاني، وحرصهم على تمييزها دفعاً للغموض واللبس، ويرون في هذا دليلا على حذق اصحاب اللغة وذكائهم وحكمتهم في التصرف بالفاظهم، واريد قبل الخوض في وسائل هذا الفرق ان اذكر نصوصا من اقوال العلماء تدعم ما اريته وتثبت ما اجملته قال الخليل: "الدرَّاعة ضرب من الثياب وهو جبة مشقوقة المقدم، والمِدْرَعة ضرب اخر لا يكون إلا من صوف فرقوا بينهما لاختلافهما في الصفة، ارادة الايجاز في المنطق وكذلك يفعلون بنحو ذلك"[1]، فقد لخص سبب وجود اللفظ الثاني، وذكر ان اختلاف صفة الشيء اقتضى ان يكون له اسم اخر، وان التفريق حصل رغبة في الايجاز، وتحويل بنية الكلمة نفسها اسهل من اصطلاح جديد تختلف فيه أصوات اللفظة وتنقطع العلاقة، ولذلك درج أهل اللغة وجروا على هذا السبيل من التفريق فيما يشبه هاتين المفردتين، وقال الخليل أيضا: "وهو لنا مَفْزَع وهي لنا مَفْزَع، وقم لنا

(1) العين: 35/2.

مَفْزَع سواء أي فزعنا اليهم إذا دهمنا امر، وهو لنا مَفْزَعة، وهي لنا مَفْزعة وهم لنا مفزعة الواحد والجمع والتانيث سواء أي فزعنا منه، ومن اجله فرقوا بينهما لان المَفْزَع يفزع إليه والمفزعة يفزع منه"[1]، وذلك لان للفزع دلالتين الذعر والاغاثة[2]. وقد غلط علي بن حمزة البصري المبرد حين ذهب إلى ان الفزع كلام العرب على وجهين: احدهما ما تستعمله العامة تريد به الذعر، والاخر الاستجاد والاستصراخ[3]، قال البصري: "وهو كلام متخبط لم يعرف حقيقة الفزع، وقوله والاخر الاستجاد والاستصراخ، لانه لو كان كمنا قال لكان بمعنى الاول، ولو لم يكن هاهنا اخر، وقد تخبط في هذا الحرف قبل ابي العباس وبعده جماعة من الرواة..[4] الفزع في كلام العرب على معنيين وكذلك الافزاع أيضا على معنيين، فاحد معني الفزع: الخوف يقال: فَزِع يَفْزَع فُزَعاً إذا خاف وكذلك افزعته افزاعا إذا اخفته.. وأما المعنى الاخر من الفزع والافزاع فالاغاثة والامجاد لا ما قال أبو العباس الاستجاد والاستصراخ"[5]، فاللفظان اللذان ذكرهما الخليل للدلالة على من يُفْزَع منه، اواليه، إنما غير الثاني منهما لدلالة الفزع على هذين الوجهين، ليتجه كل لفظ إلى المعنى فيكون امارة على المعنى الذي ارادوه، والقصد الذي حاولوه، ويدل التغيير على لزوم وجه واحد، يغاير الاول، ومن هذه النصوص في توضيح التفريق قول سيبويه: "وأما الدبران والسماك والعيوق وهذا النحو فانما يلزم الالف واللام من قبل انه عندهم الشيء بعينه فان قال قائق ايقال لكل شيء صار خلف دبران، ولكل شيء عاق عن شيء عيوق، ولك شيء سمك وارتفع سماك، فانك قائل: لا، ولكن

(1) نفسه: 360/1، وينظر: الحكم: 311/1، والنهاية: 444/3.

(2) المقاييس: 105/4، رغبة الامل من كتاب الكامل: 8/1، والتضاد في ضوء اللغات السامية: 17.

(3) الكامل: 3/1.

(4) ينظر: جمهرة اللغة: 5/3، والمخصص: مج 3 س 121/12.

(5) التشبيهات عىل اغاليط الرواة في كتب المصنفات: 91 – 92.

هذا بمنزلة العدل والعديل، والعديل، ما عاد لك من الناس، والعدل لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البنائين ليفصلوا بين المتاع وغيره، ومثل بناء حصين، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والمرأة... ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد، والمرأة رزان، فرقوا بين ما يحمل، وبين ما ثقل في مجلسه فلم يخف، وهذا أكثر من ان اصفه لك في كلام العرب، فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء، والمعنى فيهما واحد، وبناءها مختلف، فيكون احد البنائين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما..."[1]، وهكذا يتضح لنا ان هذه الامثلة لم تخرج في حقيقتها عن نظام الاشتقاق وسعته في العربية، ولكن الفرق ياتي في كثير من المواد، زيادة في التمييز، والتخصيص، أو دفعاً للبس إذا تداخلت الاقيسة فاجتمعت على أكثر من معنى، أو تقييداً للمعنى بلفظ مخصوص، فتستكمل به اللغة عدتها في متابعة المعاني والتعبير عنها، ولهذا عد كثير من فقهاء العربية هذا التوسع في الاشتقاق احد مظاهر التفريق لايجاد ألفاظ ذات دلالات جديدة، قال ابن قتيبة بعد ذكر طائفة من اشكال الفروق: "وقد يكتنف الشيء معان فيشتق لكل معنى منها اسم من اسماء ذلك الشيء كاشتقاقهم من البطن للخميص (مُبَطَّن) والعظيم البطن إذا كان خلقة (بَطين) فإذا كان من كثرة الاكل قيل: (مِبْطان) وللمنهوم (بَطِن) وللعليل البطن (مَبْطون)"[2]، وقال احد شراح الفصيح: "قوله: "رجل لُعَنَة إذا كان يَلْعَن: اعلم ان فُعُلة وفُعْلة هما وصفان في هذا الباب، ففعلة بفتح العين الفاعل، وفعلة بسكون العين المفعول، وهذا من لطيف حكمة العرب فرقوا بين الفاعل والمفعول بالحركة

---

(1) كتاب سيبويه: 102/2، المقتضب: 325/4، والاشتقاق (لابن السراج): 38، والمحكم: 2/6، والمخصص: مج 1 س 24/4، والمبهج في نفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: 28، وشرح المفصل (لابن يعيش): 42/1.

(2) تاويل مشكل القرآن: 17، وينظر: المزهر: 300/2، واتفاق المباني وافتراق المعاني: 100، والمفردات: 67.

والسكون"[1] ، وفي هذا دليل على دقة هذه اللغة وعلوها في تحقيق وظيفتها الدلالية.

وقد ان لي ان افصل القول فيما تستخدمه العربية من وسائل في التمييز بين المعاني معززاً ذلك بطائفة من الامثلة المنصوص عليها في كتب اللغة، على فق تصور يقوم على ان الأصل في كل وحدة صوتية مكونة من مجموعة من الصوامت الصوائت ان ترتبط في الأذهان بدلالة خاصة، وان أي تغيير أو تطور أو بادال أو قلب، في احد الأصوات قد يؤدي إلى تغيير في المعنى كليا أو جزئياً، فإننا نجد في هذه اللغة ميلاً طبيعياً إلى تغيير أصوات الكلم والانتفاع بكل ما يمكن من مظاهر التغيير الصوتي لتنوع المعاني، وإحداث دلالات جديدة.

1. التفريق باختلاف الأبنية:

تنزع العربية إلى إيجاد أبنية متغايرة تتقابل ليستقل كل بناء بمعنى، ويكون اختلاف المباني دليلا على اختلاف المعاني"[2]، والبناء في النظام اللغوي يعني الهيئة التي تركب فيها أصوات الكلمة، والصيغة التي تمنحها شكلها الخاص، وصورتها المميزة، وتجعل لها جرساً ووزناً، ولتنويع هذه الصيغ أو الأبنية، يقوم أهل اللغة بإجراء تغييرات متنوعة على صور الألفاظ، فتصير متعددة متباينة.

وغالباً ما يحصل تغيير البناء في العربية، من طريق المغايرة الصوائت (الحركات) على وفق تبادل منسق، يخضع لنظام اللغة، وأسلوبها في تركيب كلماتها، والحركة في العربية صوت بسيط قصير، كالفتحة والضمة والكسرة، يقابلها حروف المد وهي الألف والواو والياء، وبهذا تشتمل هذه اللغة على ستة مصوتات "يتشابه كل اثنين منها تشابهاً كبيراً بحيث لو مطلنا الصوت بأحدهما لكان الآخر، ولو قصرناه بالأخر لكان الأول"[3]، ويطلق على الحركة البسيطة في

---

(1) شرح الفصيح (لمؤلف مجهول) خ ق: 149 ب.

(2) معاني النحو: 10/1.

(3) الدراسات اللهجية والصوتية عند أبن جني: 193.

الدرس اللغوي الحديث المصوت القصير[1] أو الحركة القصيرة[2]، وعلى حرف اللين، أو المد المصوت الطويل[3]، أو الحركة الطويلة[4]، وقد درس علماء العربية هذه الأصوات دراسة جادة مستقيمة بقدر ما أتيح لهم من وسائل، فأطلقوا على الأولى الحركات، وعلى الثانية حروف المد أو اللين، مضارعة للحركات، فابن جني يعبر عن حقيقة المجموعتين بالقول: "الحركات ابعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما ان هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو"[5]، ويُفْهَم من كلامه هنا، أنَّالحركات لا تختلف عن المدات إلا في قصرها[6]، فكل منها صوت لغوي مجهور يمر الهواء قفي اثناء النطق به حرا طليقا خلال الحلق والفم من غير ان يقف في طريقه عائق أو حائل، ولا يضيق مجرى الهواء ضيقا يحدث احتكاكا[7]، وسلوك هذه الصوائت في اللغة الاشتقاقية ليس كما هو في اللغة الالصقية أو النحتية، إذ تقوم هذه المصوتات في اللغة الاشتقاقية بوظائف صوتية على غاية من الاهمية في حين أنها لا تقوم بمثل هذه الوظائف في ظائفة أخرى

---

(1) التفكير الصوتي عند العرب (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية: ج68/23.

(2) دوس في علم أصوات العربية: 147.

(3) التفكير الصوتي عند العرب (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية: ج 68/23.

(4) دروس في علم أصوات العربية: 147.

(5) سر صناعة الاعراب: 19/1.

(6) ينظر: المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي: 96، ويذكر احمد كختار عمران "الدراسة التشريحية الحديثة اثبتت ان الخلاف بين العلل الطويلة والعلل القصيرة منعزلة ليس خلافا في الكمية فقط، وإنما في الكيفية كذلك، فموضع اللسان مع احدى العلتين المتقابلتين مختلف قليلا، ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 282.

(7) ينظر: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: 200 – 201، وعلم اللغة العام ـ الاصوات: 141.

من اللغات[1]. والحركة جزء حيوي في تركيب مفردات اللغة": فهي لا يمكن ان تستغني عن الحرف، والحرف من جانبه يحتاج أيضا إلى حركة، وليس من الممكن ان نتصور هذا الحرف مجرداً كلية عن الحركة"[2] والحركات سواء ابسيطة قصيرة كانت، ان طويلة ممدودة تقوم بوظيفتين مهمتين في العربية، الأولى: عامة ترجع إلى كون الصوامت ((الحروف)) اصواتا لا يمكن النطق بها من غير ان تكتنفها الحركات[3]، والثانية: وظيفة مخصوصة بما تؤديه الحركة في نظام العربية من تغيير في معاني الجذر الواحد، أي أنها تفرق بين الدلالات، وتميز بين الصيغ في ضمن ما تؤديه العناصر اللغوية الأخرى، من تغيير وفرق، فالحركات هنا لا تستخدم استخداماً واحداً متماثلا يراد منه وصل الحروف وتسعل النطق بها، وإنما تتقابل في مباني الألفاظ فتحدث تغييراً واضحاً في معانيها "فكلمة (كَرَمٌ) اسم في اللغة، ولكن (كَرَمَ) فعل، فالفتحة فيالعربية (فونيم) والضمة (فونيم) كما ان الكسرة (فونيم) لاننا نقول (سَفْر) بمعنى جماعة المسافرين وسِفْر بمعنى كتاب"[4]. فهذه الحركات أصوات يؤدي تبادلها على الحروف معاني متنوعة، والعرب يفرقون بها بين معاني المشتقات، ويصوغونها صياغة صرفية يتصرف المتكلم العربي فيها تصرفاً حراً في الفصل بين الأبنية، كتمييز اسم الفاعل من اسم المفعول في مثل: مُكْرِم ومُكرَم، وتمييز فعل المعلوم من فعل المجهول في نحو كَتَب وكُتِب وكذلك الفعل من المصدر في مثل: عَلِم، وعِلْم، والوصف من المصدر في مثل: فَرِح وفَرَح، والفعل من الفعل في مثل: قَدِم وقَدُم، والاسم من المصدر في مثل: سُحور وسَحور، فهذا لون مهم من الوان التغيير يحققه تقابل هذه الحركات في الكلم، كما نتج

(1) دراسة الصوت اللغوي: 229.

(2) التفكير الصوتي عند العرب (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية: ح23: 87.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 4/241 – 242.

(4) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: 215.

من تغاير هذه المصوتات، والمخالفة بينها (ظاهرة المثلث) في العربية، ويعد مثلثا "ما اتفقت اوزانه وتعادلت اقسامه، ولم يختلف إلا بحركة فائه فقط كالغَمْر والغِمْر والغُمر أو بحركة عينه كالرَّجَل والرّجِل والرَّجُل، أو كانت فيه ضمتان تقابلان فتحتين وكسرتين كالسَّمْسَم والسّمْسِم والسُّمْسُم"[1]. واضاف إليه احد الدارسين مثلث العين وجعل منه (وراء) مثلثه الآخر مبنية[2]، ويجدر بي ان اذكر هنا هذه الألفاظ المثلثة تجمعت في اللغة من جهات شتى، كالاسماء والجموع والمصادر وغير ذلك، وربما وقفنا في قسم منها على صلة معنوية، لكن هذه الصلة ليست عامة في جميع المثلثات، وحين لا يجعلها معنى عام تتفرع منه لا يمكن ان نعدها من امثلة الفروق، فمن المثلث مثلا: الخَشاش: العظم الذي يكون في انف الناقة، والخُشاش بالضم ما يدب من دواب الارض، وأما الخِشاش بالكسر فالرجل الخفيف الراس في النوم المتيقظ[3]، فهذه ألفاظ مفردة متباعدة لا تلتقي على معنى عام، يشير إلى ان أهل اللغة قصدوا التفريق بينها بالمخالفة بين أبنيتها، كما اقصدوا ذلك في ألفاظ الفروق حين جمع بينها أصل مشترك ثم اختلفت أبنيتها لاختلاف معانيها، مع بقاء العلاقة المعنوية دالة على تنويع المعنى الواحد ومثلها قولهم: البَهار بالفتح، نبت له نور اصفر، والبهار بالكسر جمع بهرة، وهي وسط كل شيء، والمفاخرة، والبُهار بالضم كالابريق[4]، إذ لم تقابل بينها اللغة، لتؤدي بها معاني متقاربة، وإنما هي ألفاظ تقاربت صيغها ومبانيها، دون ان تتدانى اغراضها ومعانيها، فحفظ لها اختلاف حركاتها استقلال كل منها بمعناه، وان تجمعت في الكلام من طرائق مختلفة، ثم وقف دارسوا اللغة على هذه الظاهرة فيها، فجمعوا ألفاظها، واطلق

(1) المثلث (للبطليوسي): 298/1.

(2) نبذة مما يثلث اوله أو اوسطه أو اخره: خ: ق: 92.

(3) الألفاظ المثلثة المعاني: خ ق: 198 – 199.

(4) المثلث (للبطليوسي): 369/1.

عليها اسم "المثلثات "وهكذا تشبه المثلثات ألفاظ الفروق بالمغايرة والتباين، وتختلف عنها في ان كثيرا منها لا يرجع إلى أصل واحد، ولان الفرق الصوتي غالباً ما يقع بين لفظتين يراد ان يميز بينهما فقد تدخل امثلة من الفروق في دائرة المثلث لما يجمع بينهما من اختلاف الأبنية، ونحن نريد بالفرق التصرف في أبنية المادة، الواحدة باختيار وقصد لتتوزع على معان كثيرة، والحال في هذا ظاهرة، وشواهده كثيرة، فمن ذلك قولهم: السَّقي مصدر سقيت، والسّقي الحظ والنصيب، يقال: كم سقي ارضك، أي كم حظها من الشرب[1]، والطَّحْن مصدر طحنت، والطَّحْن الدقيق نفسه[2]، ومثل هذا الفرق كثير في الثلاثي الذي ياتي على فَعْل وفِعْل باختلاف، من نحو: خِطْء، وذِبْح، وسمع ما اشبه، كما قلوا: الكِبر من التكبر، وكُبر الشيء معظمه، قال جل ثناؤه: ﴿ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (النور: 11)، ويقال: الولاءُ للكُبر، وهو اكبرُ ولْدِ الرَّجُل[3]، وقالوا لُحْمَة النسب بالضم، ولَحْمَة الثوب بالفتح[4]، وقالوا بعير ذو رُحلة بضم الراء، إذا كان قوياً على السفر، والرّحلة بالكسر الارتحال[5]، ولقد تناثرت هذه الفوارق الصوتية القائمة على اختلاف الحركة في كتب اللغة ومعجماها إذ وقف عندها علماء العربية، وقفتهم على الشاهد اللطيف، والنادرة الطريفة، واكدوا ان العربية تتخذ من الحركة وسيلة

---

(1) اصلاح المنطق: 9، وادب الكاتب: 241، والتقفية: 681، والمهزر: 298/2.

(2) اصلاح المنطق: 7، وادب الكاتب: 241، وجمهرة الامثال: 154/1، وديوان الأدب: 195/1، وشرح الفصيح (للخمي): 147.

(3) ادب الكاتب: 238، ومجمل اللغة:776/3، والتهذيب (كبر): 209/10، والفائق في غريب الحديث: 216/3، والتقفية: 353 – 354، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: 347/2.

(4) الفصيح: 301، ادب الكاتب: 434، والتلويح: 63، وشرح الفصيح (للخمي): 165.

(5) الفصيح: 302، وادب الكاتب: 247، ومجمل اللغة: 424/2، والمحيط في اللغة: 298/3، وتهذيب اصلاح المنطق: 318/1، والمحكم: 225/3، وبصائر ذوي التمييز 52/3، ورغبة الامل من كتاب الكامل: 16/5.

مهمة للتفريق بين معان متقاربة، أو إحداث دلالة جديدة واجتهدوا في بيان هذه المعاني قال أبو عبيد: الهُجْر سوء المنطق وأما الهَجْر في الكلام فانه الهذيان مثل كلام المحموم"[1]، وقال الجاحظ: "وذكاء اسم للشمس مضموم المعجمة، وأما الذكاء مفتوح فحِدة الفؤاد وسعة اللَّقْن"[2] وقال ابن قتيبة: الهَوْن بفتح الهاء الرفق قال الله عز وجل: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ (الفرقان: 63)، فإذا ضممت الهاء فهو الهُوان، قال الله تعالى ﴿ عَذَابَ ٱلْهُونِ ﴾[3] (الانعام: 93)، وقال ابن فارس: "القَرَن في الحاجبين إذا التقيا، والقِرْن قِرْنُك في الشجاعة، والقَرْن مثلك في السن، وقياسهما واحد، وإنما فرق بينهما بالكسر والفتح لاختلاف الصيغتين"[4]، وتتضح لنا قيمة هذه الاجتهادات حين لا نستطيع ادارك العلاقة المعنوية بين اللفظين المتقاربين بسير، كما في مثل الصّدْق والصَّدْق، قال الزجاجي: "وقال أهل العربية: الصّدْق خلاف الكذب، والصَّدْق بفتح الصاد الشيء الصُّلْب، وكأن اصلهما واحد على ما ذهب إليه الفراء، ولكن كسر أول هذا للفرق بين اشتداد الخير وقوته، وبين صلابة غيره من الاشياء التي تقع فيها الصلابة والرخاوة[5]، ومثله الخَلْق والخُلْق، قال الراغب: "والخَلْق والخُلْق في الأصل، كالشَّرْب والشُّرب، ولكن خص الخَلْق بالهيئات والاشكال والصور المدركة

---

(1) غريب الحديث (لابي عبيد) :2/64، والفائق في غريب الحديث: 1/409، وتثقيف اللسان: 342، والكليات: 696.

(2) الحيوان: 5/130 — 131، وينظر: المقصور والممدود (لابن ولاد): 42.

(3) غريب الحديث (لابن قتيبة): 1/502، وينظر: مجاز القرآن: 1/200، وجمهرة الامثال: 1/65 — 66، والسامي في الاسامي: 333، واتفاق المباني وافتراق المعاني 99، والتهذيب (هون): 6/441.

(4) المقاييس: 5/76، وينظر: مجمل اللغة: 3/749، واصلاح المنطق: 12، والفصيح: 296.

(5) اشتقاق أسماء الله: 291.

بالبصر، وخص الخُلْق بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة"[1].

وتشير مصادر كثيرة إلى ان في بعض هذه الفروق اختلافاً لهجياً، إذ ان من العرب من يجعل الاختيار في الفرق معكوساً، نقل أبو عبيد عن ابي زيد قال: "هي الدّعوة في النسب، والدَّعوة في الطعام، أبو عبيدة، قال: "أكثر كلام العرب إلا عدى الرباب فانهم ينصبون الدال في النسب، ويكسرونها في الطعام"[2]، ويلحظ ان هذا الخلاف اللهجي لم يؤثر في حقيقة الفرق إذ التزمت كل من اللهجتين المغايرة في الشكل، تبعا للمغايرة في المعنى، كما ان هناك مصادر تسير إلى ان من العرب من يجعل اللفظ واحداً وان اشترك فيه معنيان، قال ابن السكيت: "أهل العالية يقولون: الوَتْر في العدد، والوِتْر في الذَّحْل، وتميم تقول: الوِتْر في العدد والذَّحْل سواء[3]، وقال أبو علي القالي عن لهجة تميم: ويقولون في الوِتْر الذي هو الفرد أُوتَرْتُ فانا أُوْتِر اتياراً، وفي الذَّحْل: وتَرْتُه فانا اتِرُه وِتراً وتِرهً[4]، مما يشير إلى احساسهم بضرورة التفريق والمغايرة، وان كنا لا نحس علاقة معنوية بين العدد والذَّحْل، إذ لا يجمعهما قياس واحد، ولهذا يرى احمد علم الدين الجندي ان كلا من اللهجتين ذهبت في التفريق مذهباً حقّق لها لوناً من المغايرة إذ قال: "فلهجة الحجاز اختارت الفتح في العدد مثل: الشَّفْع والوَتْر لأنها ارادت ان تطابق بين لفظ الشَّفْع والفظ الوَتْر، ولو نطقت اللهجة بالكسر في الوِتر ما حصل التطابق بينه وبين كلمة الشَّفْع، وأما تميم فسبب ايثارها الكسر أنها نظرت إلى المعنى، فالشَّفْع معناه الزوج، والوِتْر معناه

(1) المفردات: 225 ،وينظر: النهاية: 70/2، وبصائر ذوي التمييز: 567/2

(2) الغريب المصنف: خ ق: 269 ب – 270 أ، وادب الكاتب: 246، وجمهرة اللغة 283/2، والمقاييس: 279/2، ومجمل اللغة: 326/2، والصحاح: 2291/6، وشرح ديوان شعراء الحماسة (للمرزوقي): 102/1، والنهاية: 121/2، والكليات: 331.

(3) اصلاح المنطق: 30 وينظر: الصحاح: 842/2، والتفقيه:376، والتهذيب (وتر): 313/9، والمزهر: 277/2.

(4) الامالي (للقالي): 13/1.

الفرد ، فمعنى الكلمتين مختلف فآثرت اختلافهما في الحركات فجاءت الكلمة الوِتْر مكسورة مخالفة الفتحة في الشفع لاتختلافهما في المعنى"[1] ويقوي هذا التعليل ان تميماً فرقت بين الفعلين فقالت في العدد أُوترت وفي الذَّحْل وَتَرْتُ على ما ذكر القالي، وعليه فإنها تلغ المغايرة، وإنما وجهتها وجهة وقع عليها اختيارها حين ارادت الفصل والتمييز، ويتصل بالتفريق بالحركة *التفريق بالتقابل بين الحركة* والسكون إذ اتخذت العربية من التسكين في حالة تغيير المعنى قيمة تميزية، كما هو الحال في اختلاف الحركات، إذ يقوم بوظيفة الخلاف والمغايرة في أبنية المفردات "والسكون عنصر له وظائف لغوية مهمة تبدو لنا في أول مظاهرها وقفة يستريح بها اللسان عند توالي الحركات، ثم هو امكان من امكانات اربع تعرض للحروف أو الأصوات الصامتة، وهذا الامكان الرابع، وهو الخلو من الحركة له قيمة صوتية على المستوى الوظيفي فهو يميز الحرف الخالي من الامكانات الاخرى، وهذا التمييز ذو اهمية خاصة لانه يشير إلى حالة صوتية رابعة، موجودة بالفعل، وتثبت هذه الوظيفة وتتاكد حين يكون السكون قادرا على التبادل مع عناصر اخرى، في مواقع لغوية معينة[2]، ومن امثلة ذلك قولهم: "الحَرْب من القتال، والحَرَب مصدر حَرِبَ يَحْرَبُ حَرَباً إذا اشتد غضبه، والحَرَبُ أيضا ان يُحْرَبَ الرجلُ مالَه[3]، فكلتا الكلمتين من أصل واحد. وقد تم التفريق بتسكين الأولى وتحريك الثانية "والفرق شيء قليل فالحَرَب قتال ذو سلب وغزو، واحتلال ومن هنا فرق بين القتال وما ياتي عنه من السلب للفريق الغالب"[4].

وقد تنبه أهل العربية على هذا التباين الصوتي وما له من وظيفة دلالية فقعدوا

(1) اللهجات العربية في التراث: 260.

(2) ينظر: السكون في اللغة العربية (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية: ج159/24 – 160.

(3) اصلاح المنطق: 38، والمحكم: 234/3.

(4) معجم الفرائد: 62 – 63.

له ابوبا في كتبهم وامثالهم هذه الألفاظ المتغايرة بالحركة والسكون كثيرة في اللغة، قال ابن قتيبة: "المَيْل والمَيَل وهما جميعا في مال فجعلوا المَيَل بفتح الياء فيما كان خلقة فقالوا في عنقه مَيَل، وفي الشجرة مَيل، وجعلوا المَيْل بسكون الياء فيما كان فعلا فقالوا: مال عن الحق مَيْلاً وفيه مَيْل أي تحامل"[1]، وقد فرق العرب بين الذَّفَر والذَّفْر فالذَّفَر شدة الرائحة من الشيء الطيب، أو الشيء الخبيث الريح، فاما الذَّفْر بتسكين الفاء فانه النتن خاصة، وقد قيل للدنيا أو ذَفْر[2]، وقال الصاحب بن عباد: "الحُزْن ما ثبت في القلب فلم يسل، والحَزَنُ بفتحتين ما سلاه صاحب المصيبة"[3]، وفي التهذيب: في الاناء ثَلْم إذا انكسر من شفته شيء، وفي السيف ثَلْم. والثَّلَم: ثلم الوادي، وهو ان يُثْلَم جرفه"، قال الازهري: "ورايت الصمَّان موضعاً يقال له: الثَّلَم"[4] وفيه أيضا: الشَرَقُ الشمس، والشَّرْقُ بتسكين الراء المكان تُشْرق فيه الشمس[5]، وقال المرزوقي: 421هـ "الشَبْع بسكون الباء القدر الذي يشبع، والشَبَعُ بفتح الباء الامتلاء من الطعام"[6]، وجاء في المقاييس: "اليَّبْسُ يابس النبت واليَّبَس بفتح الباء، المكان يفارقه الماء فيبس"[7]. وقال الصغاني: "والعرب تقول فيما اصله

---

(1) تاويل مشكل القرآن: 14، وعنه في كتاب القرطين: 15/2، وينظر: اصلاح المنطق: 44. وادب الكاتب: 240، والامالي (للقالي) 142/1، والنهاية: 158/3.

(2) غريب الحديث (لابن قتيبة): 438/1، وينظر: غريب الحديث (لابي عبيد) 326/3. والاضداد(للاصمعي): 42، والاضداد (لابن السكيت) 196، وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ: 494 – 495، والاضداد (لابن الانباري) 88، والتخليص في معرفة أسماء الأشياء: 104/1، والامالي (للقالي): 128/1.

(3) المحيط في اللغة: 228/3.

(4) التهذيب: ثلم: 92/15، وينظر: اساس البلاغة: 99/1.

(5) نفسه: شرق: 316/8.

(6) شرح ديوان الحماسة (للمرزوقي): 266/1، وينظر: التخليص في معرفة اسماء الأشياء: 14/1

(7) المقاييس: 154/6.

اليبوسة، ولم يعهد ربطاً قط، هذا شيء يَبَس بفتح الباء، فان كان يعهد رطبا ثم يبس فيسكنونها، قال هذا حطب يَبْس وموضع يبس، أي كانا رطبين ثم يبسا"[1]، وقال: "المَرْضىُ بسكون الراء مَرَضُ القلب خاصة"[2]، إلى غير ذلك من امثلة المخالفة التي تتم بتحريك موضع في اللفظ، وتسكينه في اخر لخدمة المعاني على وفق نظام المغايرة، وهو نظام يتغلغل في كيان العربية تفصح عنه في وجوه كثيرة، فان لم يكن مستعملها ضابطاً لمواقع هذه الحركات فاته ادارك ما تسببه من اختلاف دلالي.

وهذا الضرب من المغايرة ما عدا المغايرة الصوتية التي تؤثر في بنية الكلمة على وفق المقاييس الصرفية ليس عاماً مطرداً، وان كان كثيراً إذ "قد يكون الشيء بمعنى الشيء، والحركة بينهما مختلفة"[3]، فترد الكلمة بالضم والفتح، الضم والكسر والفتح والكسر، أو بالحركات الثلاث، ولا يتغير شيء من معناها، كالسم مثلا للثقب، ولهذا المهلك القاتل[4]، وقد وردت فيه الحركات الثلاث، وياتي في مقدمة اسباب تبدل الحركة من غير تاثير في المعنى التباين اللهجي بين لغات القبائل، قال الفراء: "لغة أهل الحجاز وبني اسد غِلْظة بكسر الغين، ولغة تميم غُلْظة بضم الغين"[5]، وفي هذه الحال لا يكون للحركات وظيفة دلالية، ويقتصر علمعا على وظيفتها المهمة الاخرى، وهي ربط اجزاء الكلام، فهن "يلحقن الحرف ليوصل إلى المتكلم"[6].

ونجد في تفسيرات العلماء ما يدل على ان هذه المصوتات لا تتغير في بعض

---

(1) العباب (حرف السين) " 51، وينظر: التلويح: 68.

(2) الشوارد في اللغة: 133.

(3) اعراب القرآن (للنحاس): 434/2.

(4) المثلث (للبطليوسي): 414/2 والدرر المبثثة في الغرر المثلثة: 81.

(5) اعراب القرآن: (للنحاس): 49/1، والبحر المحيط: 115/5.

(6) كتاب سيبويه: 241/4 – 242.

المفردات تغيرا اعتباطيا، وإنما هي خاضعة للمعنى، تابعة له، فهي تشبه تغير حركات الاعراب لتغير المعاني، قال الفراء: "وما كان من شيء قطع، فان فيه ثلاثة معان: ان كان المقطوع قد يبقى منه الشيء وينقطع منه، قلت: اعطني قِطْعة من القِطَع، ومثله: خِرْقة من الخِرَق، وكِسْفَة من الثوب وهي القِطْعة، واذا اردت الشيء ان تجمعه باسره حتى يسمى به على هذا المثال، قلت قُطعَة، وكُتْلَة، وما عندي إلا الللة وشُبعَة فهذا مطرد من القياس قال: وسمعت بعض باهلة يقول: "غَلَبَتني على قُطعَتي "يريد القُطعة باسرها، ولو اراد قِطْعة منها، لقال (قِطْعَة) بكسر القاف، ولم يقل غير هذا فهذا ما يقاس عليه، وأما المرَّة من الفعل، فلا يختلف فيها ان يفتح اولها ويُسكّن ثانيها، كقولك لَقِمَ لَقْمةً، وقطع قَطْعَةً"[1]، وفي هذا دليل على ان اختيار نوع الحركة المناسبة يتم على حسب قصد المتكلم.

وذهب ابن جني: إلى انهم حين يفرقون بالحركات يختارون صوت الحركة الاقوى، للمعنى الاقوى، والصوت الاضعف للمعنى الاضعف، فمن ذلك انهم وضعوا الذال واللام للتعبير عن وصف في الدابة، ووصف في الانسان فكسروا الذال للدابة، إذا ارادوا ضد الصعوبة فقالوا ذِل، وضَمّوا الذال للإنسان إذا ارادوا ضد العز فقالوا: ذُل فاختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها للدابة، قال: "قد مرَّ بنا من هذا ما لا يحصى"[2].

وقد استحسن ابن قيم الجوزية راي ابن جني، وزاده تفصيلا، وعززه بامثلة من

(1) المذكر والمؤنث (الفراء): 119 – 120، وعنه في المذكر والمؤنث (لابن الانباري): 660 – 661، وينظر: تفريق الفراء بين الخِطبة والخُطبة والضُّفطة والضَّفطة والضَّفطة وغيرها من معاني القرآن: 152/1.

(2) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: 18/2، وينظر: اصلاح المنطق: 33 وبصائر ذوي التمييز: 17/3، وتلخيص البيان: 318، وشرح الفصيح (للخمي) 110، واتفاق المعاني وافتراق المباني: 100، وكتاب القرطين: 45/1.

اللغة لا مجال لذكرها[1]، والى مثل هذا ذهب جماعة من الدارسين في اثناء شروحهم اللفظية[2]، ولا شك في ان هذا التعليل يمثل رغبة علماء العربية في تفسير هذه الظاهرة اللغوية، ورجعها إلى اسباب معنوية يقصدها المتكلم، وربما صح بعض ما قالوه في توجيه تغير الحركة غير انه لا يصلح ان يكون قانوناً تاماً، وقياساً مطرداً، يصدق على كل ما جاء في اللغة من تغييرات صوتية قوامها تبديل الحركة.

لقد سلكت العربية بهذه المغايرة بين الحركات سبيلاً رحباً وسع من قدرتها على تنويع الأبنية، وتكثيرها لاستغلالها في التعبير عن المعاني بالفاظها المحددة، أو استحداث بناء جديد لما يطرأ من دلالات مستحدثة فنتج عن هذا التخالف الصوتي تباعد تحتاجه اللغة للتفريق بين هذه الأبنية مكن منه يسر التصرف في هذه الأصوات المرنة، فالمخالفة بينها تقوم اساسا على اجراء هذه التبدلات الصوتية التي يتسبب عنها هذا التغاير المعنوي الواسع. يقول ابن السراج: "وفضل لغة العرب على سائر اللغات بهذه التصاريف وكثرتها، وان بالحركة من الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة، وبالحرف نفرق بين معان لولا هذه الأبنية لاحتيج إلى كلام كثير، إلا ترى انك قد فرقت بقولك ضَرَب بينه وبين معنى الضَّرْب بحركة فنابت عن ذكر الزمان، وعن انه فِعْل يقتضي فاعلا، وكذلك إذا سمعت حَصين وحَصان فرق لك البناءان بين المرادين، وهذا اعظم واعم وأكثر من ان اعدده، ويكفي التنبيه عليه فان التامل يوضحه.."[3]، والبناءان اللذان ذكرهما وهما حَصين وحَصان إنما تغايرا بحلول صوت مد طويل هو الألف مكان صوت مد طويل اخر هو

(1) التفسير القيم: 206 – 207، وبدائع الفوائد: 108/1، وما بعدها.

(2) بصائر ذوي التمييز: 416/1، وينظر: الروض الانف: 23/4، وبلوغ الارب في معرفة أحوال العرب: 40/1، وتاريخ آداب العرب: 173/1، وفقه اللغة وخصائص العربية: 176، وفي فقه اللغة وقضايا العربية: 227 – 228.

(3) الاشتقاق (لابن سراج): 39.

الياء، فهو تغيير صوتي من جنس هذه التغييرات التي ذكرتها فيما سبق. فالتفريق بين الأبنية يتم في الغالب من طريق هذه الوسيلة الحيوية، ولهذا قد يشير قسم من الدارسين إلى هذا الضرب من المخالفة فيذكرون انه يرى بتغيير الحركات، وقد يجعله اخرون من باب تغير بناؤه لتغير معناه، ولا تعارض في ذلك لان ما يحصل في مثل هذا واحد، والشواهد التي تذكر تصلح مثالاً لكل منهما، وان كان اجراء التقابل بين الأبنية قد يقع بتكرار بعض الحروف الصامتة أو زيادتها، أو تبديل اللفظ بابقاء جزء من مادته، والتصرف في الجزء الآخر بتعريضه لاكثر من تغيير أو غير ذلك، إذ الغرض إيجاد صورة لفظية جديدة مغايرة، وان كانت غير بعيدة عن الصورة الأولى، ولهذا نعد تغيير البناء اعم من تغيير الصوت الواحد لانه يتم بمقتضى حركة لغوية منظمة متعددة السبل، في صيغ الألفاظ تجربها اللغة لاحكام العلاقة بين المباني والمعاني، وذلك دليل حيويتها، وقدرتها على الاتساع والتصرف "فان فائدة اعتبار المبنى في انظمة اللغة، وفي تحليلها في ضوء الانظمة ان اللغة لا يمكن ان تكون نظاماً من المعاني التي لا مباني لها، لان المباني رمز المعاني، ولا غنى عن الرمز في نظام كاللغة، وهو في اساسه نظام رمزي"[1]، وقد ارتقت العربية في هذا المجال إلى مستوى رفيع من الاجادة والسمو إذ استوفت في بنيتها وصيغتها كل ما يمكن من درجات الضبط والاحكام، وامتلكت نظاماً متقناً اعتمدت فيه على مرونة نظامها الصوتي، والعلاقة بين النظام الصوتي والنظام الصرفي في اللغة علاقة وثيقة ذلك "ان كثيراً من الموضوعات التي يدور حولها الصرف إنما تبنى على قوانين صوتية مرجعها ذلك التاثير المتبادل بين الحروف حين تتالف"[2]، والعربية من اللغات

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 38.

(2) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 159 ،وينظر: دراسة الصوت اللغوي: 347.

المتصرفة التي تتغير معانيها بتغير أبنيتها[1]، وكما استكثرت من الألفاظ بالوضع جنحت إلى تكثير الصيغ والمخالفة بينها ما امكن فهي: "تميل إلى كثرة الاشكال والتفنن في الصيغ الكثيرة"[2]، فصارت تمتلك من السوائل الصرفية اكبر قدر ممكن لتحديد المعاني، والكشف عن المقاصد، والبعد عن الغموض والابهام، فان "اكره ما تكره العرب في لغتها الالباس"[3]، فإذا تعددت الأبنية قل الاشكال، واختصت كل صيغة بمعنى تدل عليه بنفسها، وبالاختلاف بينها وبين الصيغ الاخرى و "العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة اخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك"[4]. ولهذا عني فقهاء العربة بدقائق معاني المباني وتعرف حكمة اوضاعها، ومحاولة ضبط اقيسة تصريفها في هدي ما روى عن أهل اللغة الذين كانوا يفرقون إذا اختلفت المعاني، ويصرفون البناء لاداء دلالة معينة، فالفرق هو اساس وجود كثير من الأبنية في الأصل، ثم دخلت هذه الأبنية في مجال البناء الصرفي، الذي يتوزع في مجالات معنوية متنوعة، تؤدي وظائف مركبة، إذ البنية زينة في اللغة، ومساعد على الفهم، وصرف المعنى إلى ما يراد، أي ان الأبنية الصرفية نشأت منشأ وظيفياً قوامه التقليل من اشتراك الألفاظ في الدلالة على المعاني، بمقتضى التخصيص والتفريق، واثر هذا واضح في تكثير أوزان الاسماء، والمصادر والافعال والمشتقات، وجموع التكسير والنسب، لئلا تلتقي على معان متباينة، وليفصل بين المعاني التي يكون الفرق بينها دقيقا، وتخصص مفردات معينة لا يستغنى عنها للتعبير عن دلالات كثيرة، وقد قامت الشواهد الكثيرة على ان العرب يتصرفون في

---

(1) ينظر: علمن اللغة (وافي): 115.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 103.

(3) قل ولا تقل: 98، وينظر: اللغة العربية بين المنطق العقلي والاعباتط (مقالة) مجلة المجمع العلمي العراقي: مج 37 ج 2: 197.

(4) المثل السائر: 14/2

ألفاظهم ومباني صيغهم دفعاً للاشتراك، واللبس وميلا للتعيين والتحديد، فهم يقولون مثلا: ذَنَب الفرس، وذَنابَي الطائر، وذُنابةُ الوادي، ومِذْنَب النهر[1]، وقالوا: الرَّكْب إذا كانوا نحو عشرة، والأُركوب أكثر من الرَّكْب، وجمعه أراكيب، والرَّكَبَة اقل من الرَّكْب[2]، ويقال: نَقاوَةُ الطعامِ في جَيّدِه، ويُقال في رَدِيئِهِ نَقاةٌ[3]، ونقل الازهري عن بعض العلماء في الفرق بين الواحد والاحد، ان الاحد بني لنفي ما يذكر معه من العدد ن والواحد اسم لمفتتح العدد، واحد يصلح فيالكلام في وضع الجحد وواحد في موضع الاثبات"[4]، وقال صاحب الزينة: "الاحد اكمل من الواحد.. ألا ترى انم لو قلت فلان لا يقوم له واحدٌ جاز في المعنى انه يقوم له اثنان أو ثلاثة فما فوقهما، و إذا قلت فلان لا يقوم له احد فقد جزمت انه لا يقوم له واحد، ولا اثنان فما فوقهما، فصار الاحد اكمل من الواحد، وفي الاحد خصوصية ليست في الواحد تقول: ليس في الدار واحد فيجوز ان يكون واحد من الدواب أو الطيور أو الوحوش أو الانس فكان الواحد يعم الناس وغير الناس، و إذا قلت ليس في الدار احد فهو مخصوص للادميين.."[5] ويؤكد (برجستراسر) هذا الفرق بينهما فيقول: "والفرق في المعنى بين احد وواحد معروف وهو مثل ما قلناه من ان العربية تميل إلى التخصيص فاستعارت من وجود شكلين للكلمة، فلم تستغلها مترادفين بل فرقت بينهما، وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة غير ما لصاحبه[6]، فهذه الشواهد وغيرها تدل على اصالة ظاهرة الفرق في أبنية اللغة وامثلتها ورغبة أهل اللغة في

---

(1) التهذيب (ذنب) 439/14.

(2) الزاهر: 186/2، وينظر: اصلاح المنطق: 338، وشرح مقامات الحريري (للشريشي): 267/2.

(3) نوادر أبي مسحل: 79/1.

(4) التهذيب (وحده): 194/5، وينظر: النهاية: 156/5.

(5) الزينة في الكلمات الاسلامية العربية: 33/2، وينظر: الاتقان في علوم القرآن: 143/2.

(6) التطور النحوي للغة العربية ك 121.

الفصل بينها بمقتضى الحاجة والمناسبة. ويصور ابن جني ذلك قائلا :"ان اعدل اللغة اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني فان اتفقت الألفاظ اختلفت الامثلة فان اتفقت الألفاظ والامثلة، ووقع التغيير في بعض المثل قام مقام تغييرها كلها"[1]، ولعل في استعراض امثلة مما تميز فيه اللغة بين المباني الصرفية التي نتجت من طريق المغايرة الصوتية متعددة ما يعزز هذا المسلك الحيوي في كيان العربية.

2. التفريق في أبنية الافعال:

"الافعال أصول مباني أكثر الكلام، وبذلك سمتها العلماء الأبنية وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة[2]، والناظر في أبنية الافعال يتيقن أنها "عامل من عوامل ثروة اللغة وقدرتها على الدلالة علىَ الفروق وظلال تنضاف إلى المعنى الاصلي دون زيادة في اللفظ مع الاحتفاظ بطابع التركيز والدقة"[3]، ويرى (ولفنسون) ان ظهور الصيغ الدالة على ازمان حدوث الفعل سابق بكثير لظهور الصيغ الدالة على اوزانه"[4]، وذلك لان الاشارة إلى الزمن احد مدلولي الفعل المهمة، واول ما يظهر لنا من التمييز بين صيغ الافعال المغايرة بين صيغة الماضي والمستقبل، قال ابن حني: "قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع إذ الغرض في صيغ هذه الامثلة إنما هو لافادة الازمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان"[5]، لقد نظم الناطقون بهذه اللغة الفعل بتنويع صيغة، والمخالفة بينها في حركات عينه، والعين

(1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 81/2.

(2) الافعال (لابن القوطية): 1.

(3) من خصائص اللغة العربية (مقالة) مجلة اللسان العربي، مج 8، ج1، 39.

(4) تاريخ اللغات السامية: 16.

(5) الخصائص: 375/1، وينظر: 331/3، والمخصص: مج 4 س 130/14، والامالي الشجرية: 45/1و 177/2، والمقرب: 144/2.

وسط الفعل وهي اقوى اصواته واكثرها فركزت على هذا الحرف منه تدير عليه دلالات ازمنته، وكثيرا من معانيه، فصار لهذه الحركة قيمة قريبة من قيمة حركة الاعراب، في اواخر الكلم وابواب الفعل العربي تمثل مجموعة "الصيغ أو القوالب المعينة التي يندرج تحت كل منها جمهرة لا حد لها من الافعال"[1]، فصيغة فعل يفتح العين في الماضي أكثر الافعال عدد لأنها تدل على العمل والحركة، فهي أكثر تصرفاً إذ تعطي ثلاث صيغ في المضارع هي (يَفعُل ويَفعِل ويَفعَل) ولهذا نظر المتقدمون إلى هذه الصيغة نظرة عامة افضت بهم إلى القول "إنما كان (فَعْل) كذلك لانه أكثر في الكلام"[2] وانه: "يقع على معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسعا فيه لخفة البناء، واللفظ إذا كانت كثر استعماله واتسع التصرف فيه"[3]. وقد خالف العرب بين حالتين في الماضي والمضارع، في حين جاءت الثالثة وهي (فَعَل يَفْعَل) متماثلة بسبب العلاقة بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق، قال الزمخشري: "وأما (فَعَل يَفْعَل)، فليس باصل، ومن ثم لم يجيء إلا مشروطا فيه ان يكون عينه، أو لامه احد حروف الحلق: الهمزة والحاء والخاء، والعين، والغين إلا ما شد من نحو ابى يأبى وركن يركن"[4]، فهذا تاثر بلون من الانسجام والمماثلة الصوتية، ومع القول بان قسماً من الدارسين نظر إلى معاني هذه الصيغة نظرة عامة فلم يجعلها مخصوصة بمعنى، فقد حاول الكثيرون من القدماء والمحدثين وضع ضوابط تخصها، فذهب ابن جني إلى ان (فَعَل يَفْعُل) في غير المتعدي اقيس من فعَل يَفْعِل، وذلك ان يَفْعُل إنما هي في الأصل لما لا يتعدى نحو كرُم يَكرُم فإذا كان ذلك كان ان يكون في غير

(1) عين المضارع بين الصيغة والدلالة (مقالة) في ضمن بحوث في اللغة والادب: 173.

(2) كتاب سيبويه: 104/4.

(3) شرح المفصل (لابن يعيش) 156/7 – 157 وينظر شرح الشافية (للرضي): 70/1.

(4) المفصل في علم العربية – 170/2، وينظر: الجمل (للزجاجي): 396 – 397، والامالي الشجرية: 275/2 – 276، وهمع الهوامع: 163/2.

المتعدي فيما ماضيه أَفعل أقيس وأَوْلى"[1]، وقد توصل احد المحدثين مستخدماً الحصر والاحصاء إلى ان معاني باب (فعَل يفعُل) يغلب فيها ان تكون معاني وقوع (حدوث) تقوم وتتعلق بفعلها، مثل: مات يموت، بمعنى فنى، ونفر بمعنى، كره وان معاني باب (فعَل يفعِل) يغلب فيها ان تكون معاني ايقاع (إحداث) يقوم بها الفاعل، مثل: ضَرب يضرِب"[2] فصيغة (فعَل يفعِل) تتضمن معنى الفعل والحركة والمجهود الجسمي أو العقلي[3]، وقد التزم في مضارعه حركة واحدة هي الفتح ليخالف الماضي المستقبل في البناء، ويتعادلا في الخفة والثقل كاعتدال الباب الأول، كما خالفه في المعنى مختلفين فيعلم كل واحد منها بما يخصه في الأبنية، لان اللفظ الواحد لا يدل على معيين مختلفين حتى تضامه علامة لكل واحد منهما ن فان لم تكن لذلك علامة اشكل وألبس[4]. وقد حاول الدارسون استقصاء معاني هذا الباب فذكروا منها ما يفوق معاني الباب السابق[5] ويذكر محمد ضاري ان معجم التخليص لابي هلال ضم نصوصاً نفسية نادرة تكشف عن شيء من حقائق العربية واسرارها، وتعين بتحديد قاطع ان الحالة الخاصة بكذا توجب ان يكون فعلها من هذا الباب[6].

---

(1) الخصائص: 379/1، وينظر: النوادر في اللغة: 562، وعبث الوليد: 326.

(2) عين المضارع بين الصيغة والدلالة (مقالة) في ضمن بحوث في اللغة والادب: 204 وينظر في معاني هذه الصيغة: الاشتقاق (لعبد الله امين): 183 – 184، وغرائب اللغة العربية: 67 – 68، ودروس التصريف: 62 – 64، وابنية الصرف في كتاب سيبويه: 381 – 382، واوزان الفعل ومعانيها: 41 – 45.

(3) التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث: 85.

(4) تصحيح الفصيح: 143/1.

(5) ينظر شرح المفصل (لابن يعيش): 157/7، ودروس التصريف: 57 – 62، وشذا العرف في فن الصرف: 31 ،وابنية الصرف في كتاب سيبويه: 384 – 385.

(6) الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسية (مقالة) مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 36 ج 1: 180 – 181، وينظر: التخليص في معرفة أسماء الأشياء: 21/1، 33، 38، 80و 555/2 و 556.

اما صيغة (فَعُل) في الماضي فتعطي (يَفعُل) دائما في المضارع، ويرجع ذلك إلى انه يدل على الاتصاف بصفة، ولهذا ذهب الطيب البكوش إلى ان (فَعُل) ليس فعلا في الحقيقة لانه لا يدل على قيام الفاعل بالفعل، وإنما يدل على الاتصاف بالفعل، فالضمة تميزه من بقية الافعال وتجعله ضعيف التصرف[1]، وقد اشار علماؤنا الاقدمون إلى هذا قال صاحب ديوان الادب: "وَرُع يَورُع وما اشبه ذلك، لان هذه الضمة علم للطبيعة فلما لم يزل المعنى عن المستقبل ثبتت الضمة فيه لانه بزوال الضمة يزول المعنى الذي وضعت له فهذا يفيد بعضه بعضا"[2]، وقال ابن جني: "وأما موافقة حركة عينيه فلانه ضرب قائم في الثلاثي براسه إلا تراه غير متعد البتة"[3]، ان جميع افعال هذا الباب لازمة. ولهذا يقول احد الدارسين: "ان هذا الشمول يبعث على العجب، ويلفت النظر إلى وظيفة الضمة المكررة في الماضي والمضارع كانما تشير إلى اكتفاء الفاعل بذاته"[4].

ومن مسائل الفرق المهمة مجيء الفعل الواحد على بابين أو أكثر "لغايات تمييزية وإحداث فروق معنوية"[5]. وان كان الباب قد يتغير، ولايتاثر معنى الفعل، ولعل ذلك بسبب اختلاف اللهجات[6]، لكن اختلاف المعنى لاختلاف المبني كثير يشير إلى مسلك لغوي واضح وان كان غير مطرد، قال ابن درستويه: "وقد يلتزمون احد الوجهين للفرق بين المعاني في بعض ما يجوز فيه الوجهان، كقولهم: يَنْفُر بالضم

(1) التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث: 84.

(2) ديوان الأدب: 248/2.

(3) الخصائص: 376/1، وينظر: ارتشاف الضرب من كلام العرب: 76/1.

(4) التراث اللغوي العربي والدرات الحديثة (مقالة) مجلة اللسان العربي مج 21: 44.

(5) التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث: 95.

(6) ينظر: الفعل الثلاثي المجرد، وحقيقة قياسية (مقالة) مجلة المجمع العلمي اعراقي: مج 36 ج 1: 189 وما بعدها.

من النفار والاشمئزاز، وهو يَنْفِر بالكسر من نف الحجاج من عرفات[1]"، لقد اضطروا إلى التمييز حين دل الفعل على معنى عام ينصرف على وجهين، وان صيغ الافعال توضيحاً حسناً الميل إلى المغايرة بين الأبنية، فالانتقال من الماضي إلى المضارع يصحبه في الغالب تغيير حركة العين، وهو التغيير الذي تلجأ إليه العربية "لخلق نوع من التقابل والانسجام"[2]، وعدم ضبط هذه الأبنية يدفع إلى التخبط في استعمال الفعلين والمقتربين صوتياً مثل: هوى يهوي سقط، وهوى يهوي: احب، وروى يروي: حكى، وروي يروى: اطفأ العطش وغوى الفصيل يغوي إذا بشم من اللبن، وغوي الرجل يغوى من الغي[3]، فقد خُوْلِف بين الابية للفرق، ويقول الطيب البكوش: " وكثيراً ما تستغل اللغة هذه الخاصية لتعويض المزيد الذي يعدي اللازم، أو يضاعف تعدية المتعدى، مثل: صَلي يَصْلَى احتَرَقَ وصلَى يَصْلِي أَحْرَق، لكنه يرى ان دقة هذا التمييز تجعل الاستعمال لا يحترمه دائما، ويفضل عليه المقابلة بين المجرد والمزيد[4]، وأَرى أَنَّ هذا الحكم لا يخص اللغة الفصيحة القديمة التي تميل إلى استعمال الثلاثي، بفوارقه التمييزية، وعدم اتقانها ينصرف إلى استعمال المولدين الذين عسر عليهم ضبط التفريق فلم ينتفعوا به انتفاع الفصحاء المتقدمين.

وقد يختلف باب الفعل والمعنى متقارب بين الفعلين قال ابن فارس: لَسَبَتْه المقربُ ولَبِسْتُ العسلَ إذا لعقته، والقياس واحد، وفُرّقَ بينهما"[5]، ويقولون: لَبَسْتُ

---

(1) تصحيح افصيح: 110/1 و 124.

(2) التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث: 95.

(3) ينظر: النوادر (لابن الإعرابي) 305، وتصحيح الفصيح: 119/1، والأفعال (لابن القطاع): 446/2. وذكر البلوي ان من الناس من خلط بين الفعلين غوى وغوي في تفسير قوهل تعالى (وعَصى آدم رَبَّه فَغَوى)، وينظر: الف باء.

(4) التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث: 96.

(5) المقاييس: 247/5، وينظر اصلاح المنطق: 206، والفصيح: 217، والتلويح: 18، وشرح الفصيح (للخمي): 76.

عليه الأمر فانا أَلْبَسه لَبْساً إذا خالطته عليه ولَبسْتُ الثوب أَلَبُسه لُبْساً[1]، والاصل دلالة الفعل على الستر والتغطية، ويقولون: عَرَس بالمكان يَعْرِس إذا ثبت فيه، وعَرِس بالغريم عَلِق به[2]. ويفرقون بين أبنية الفعل لبيان اختلاف الفاعلين مثل: نَعَر العرق بالدم يَنْعَرُ، ويقال من الصوت: قد نَعَر يَنْعِر نَعْراً[3]، وبين المعنيين علاقة، ويميزون بباب الفعل أيضا بين حالة واخرى مثل عَرِج الرجل يَعْرَج إذا صار أعرج، وعَرَج يَعْرُجُ إذا اصابه شيء فخمع وليس ذاك بخلقه[4]، ويكثر مجيء الفرق بصيغة فَعُل يَفْعُل لتحويل المعنى من الدلالة على الحدث إلى ما يدل على الوصف، مثل: فقِه يفقَه إذا فهم فِقْها وفقَها، وحكى الكسائي فَقَهانا، وفقُه يفقُه فِقْها إذا صار فَقِيها[5]، ويقولون: حَلَم يَحْلُم للرؤيا في المنام، وحَلُم يَحْلُم من الحلم، وهو الاناة في الفعل[6]، وهكذا يكون للفعل بهذه الفوارق الحركية مختلفاً، وان كانت مادته واحدة، "فالكلمات مختلفة غير متفقة في شيء، فاللفظ فير اللفظ، والدلالة غير الدلالة"[7]، وقد تاتي معاني الأبنية متباعدة لا علاقة قريبة تجمع بينها مثل أَصل

---

(1) النوادر في اللغة: 562، وادب الكاتب: 259، والتهذيب (لبس): 443/15، والتخليص في معرفة أسماء الأشياء: 218/1، والتلويح: 17، والكليات: 581.

(2) المسائل البصريات: 396/1.

(3) غريب الحديث (لابن قتيبة): 673/3.

(4) ادب الكاتب: 269، والفائق في غريب الحديث: 408/2، والتلويح: 18، والنهاية ك 203/3، وشرح الفصيح (للخمي) 76.

(5) اعراب القرآن (النحاس): 108/2، والأفعال (لابن القطاع): 475/2، والقاموس المحيط: 291/4، واللسان (فقه): 522/13.

(6) وله صيغة ثالثة هي (حَلِم الاديمُ في دباغه حَلَما إذا فسد) ينظر: الافعال (لابن القطاع): 234/1، واشتقاق أسماء الله: 156، والمخصص: مج 4 س 225/14، والتلويح: 34، واساس البلاغة: 195/1، وشرح الفصيح (للخمي): 107.

(7) الفعل الثلاثي المجرد، وحقيقة قياسية (مقالة) مجلة المجمع العلمي العراقي مج 36 ح 2: 192.

يأْصَل وأَصُل يأصُل، فالاول لأَسن الماء، والثاني صار ذا أمْل أو ثبت ورسخ أَصله[1]، ومن ذلك: بَؤُس الرجل يَبْؤُسُ بأساً إذا كان شديد البأس، وفي البؤس: قد بَئِس يَيأَس بؤسا وبئيساً[2]. والمعنيان متباعدان، ويرى ابراهيم انيس انه لا يعقل ان يكون الفعل واحداً اختلف بابه لاختلاف دلالته، وإنما المعقول ان يكون (أصل) وامثاله قد مر في اطوار صوتية سابقة[3]. ويقول محمد ضاري ان البحث عن الأصول القديمة لا ينفع المتكلم، وهو ملزم بمعرفة كل وزن وما يقابله من معنى، وبذلك تستوي حالى الاختلاف الدلالي القريب، وحالة الاختلاف الدلالي البعيد[4]. وقد ينقل الفعل من حالة إلى اخرى ليشير إلى خصوصية دلالية، قال ابن خالوية: "ليس في كلام العرب (يَضْرُب) بضم الراء إلا في موضع واحدٍ، وهو باب المغالبة ضربني زيدٌ فَضَرَبْتُه، وما احببت ان أَضْرُبَهُ، وجالسني فجلستُهُ، وما احببت ان أجْلُسَهُ، وهذا باب مليح فارعفه"[5]، ولولا ارتباط الأمر بالمعنى لم يُنْقل بهذه الطريقة التي تخرجه عن بابه وقياسه، ويؤكد البحث الغوي ان زيادة بنية الفعل تعد احدى الطرائق الخصبة التي استعانت بها العربية لزيادة الثروة اللغوية وتنويع الدلالة، فالزيادة التي تدخل على حروف الفعل الأصلية تحقق في الغالب معنى جديدا لم يكن في المجرد[6]، كما في

---

(1) لسان العرب (أصل): 16/11، والقاموس المحيط: 339/3، والأفعال (لابن القطاع): 33/1 – 34.

(2) الهمزة (لابي زيد): 7.

(3) من اسرار اللغة: 58.

(4) الفعل الثلاثي المجرد، وحقيقة قياسية (مقالة) مجلة المجمع العلمي العراقي مج 36 ح 2: 194.

(5) ليس في كلام العرب: 327 – 328.

(6) ينظر: كتاب سيبويه: 55/4 وما بعدها، والمقتضب: 257/1 وما بعدها، وشرح المفصل (لابن يعيش): 64/7 وما بعدها، والمخصص: مج 4 س 166/14 وما بعدها، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 195 وما بعدها، وابنية الصرف في كتاب سيبويه: 391 وما بعدها، واوزان الفعل ومعانيها: 56 وما بعدها.

صيغة افعل وفعل وفاعل وتفاعل، وتفعل وافتعل واستفعل وغير ذلك من الزيادات التي استوعبتها بنية الفعل في العربية فصارت عناصر نابضة وصيغا حية، وقد خلص (برجستراسر) بعد ان بين صفة الفعل العربي، والفعل في لغات أخرى، من هذه الجهة إلى نتائج مهمة تتصل بتخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها في العربية وإنها: "أبدا توثر المعين المحدد على المبهم المطلق، وتميل إلى التفريق والتخصيص"[1] ووازن بين السريانية والعربية فقرر ان: "السريانية بخلاف العربية فهي وان حازت كثيراً من وسائل التنويع والتخصيص فلا تستفيد منها، بل تُهمل الفروق وتبقى مبهمة المعاني، مسهبة الألفاظ[2]، وذكر ان وزن (فاعل) مخصوص بالعربية والحبشية وهو مشتق من المشدد أي فَعَّل بتعويض مد الحركة عن مد الحرف أي تشديده، وخصصت العربية لهذه الصيغة الجديدة معنى معيناً يفارق معاني سائر الصيغ مفارقة بينة، ويقول أيضا: يوجد في العربية غير الأبنية المذكورة، واكثرها وقوعا هو (افْعلَّ) نحو (اخْضَرَّ) وقد تمد الفتحة فتصير (اخضارَّ)[3] وهذا البناء قد حرصت اللغة العربية استعماله في ذلك على صيغة أوصاف اللون والعيب، وهو افعل نحو ابيض وأعرج[4] ويعلل ابن جني عدم الحاق (فاعلَ وأَفْعَل وفَعّل) وغيرها بالرباعي المرد بما تتضمنه من معان متنوعة قائلا: العلة في ذلك ان كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى، فلما كانت

(1) التطور النحوي للغة العربية: 89 – 90.

(2) نفسه: 90.

(3) فرق الخليل بين صيغة (افعلَّ) و (افعالَّ) فقال: "تقول: احمرَّ الشيء احمرار إذا لزم لونه فلم يتغير من حال إلى حال، واحمارَّ يحمارُّ إذا كان عرضا حادثا لا يثبت كقولك": جعل يحمارُّ مرة، ويصفارُّ مرة " العين: 226/3 – 227، وينظر: درة الغواص: 33 – 34، فلا معنى لما قاله (يوهان فك) راداً على الحريري من ان التفريق "دعوى عريضة" العربية: 221، فان ما ذكر من الفرق هو الاغلب، وينظر: دقائق التصريف: 181، وشرح الشافية (للرضي) 112/1.

(4) التطور النحوي للغة العربية: 93.

هذه الزوائد في هذه المثل إنما جيء بها للمعاني خشوا ان هم جعلوها ملحقة بذوات الاربعة ان يقدر ان غرضهم فيها إنما هو الحاق اللفظ نحو شملل وجهور ويبطر، فتنكبوا الحاقها بها صوناً للمعنى، وذباً عنه ان يستهلك ويسقط حكمه فاخلوا بالالحاق لما كان صناعة لفظية، ووقروا المعنى ورجبوه لشرفه عندهم، وتقدمه في انسفهم[1].

ولتضعيف عين الفعل اثر في الدلالة وتعدد الغرض، فهي زيادة تاتي لمعنى الكثرة في الغالب، فقد جاءت قوة اللفظ معبرة عن قوة الفعل وكثرة وقوعه[2]، وذهب أبو زيد الانصاري إلى ان فعلت لا يكون إلا للتكثير[3]، فتكرير عين الفعل دليل على تكرير الفعل، "فقالوا: كسَّر وقَطَّع وفَتَّح وغَلَّق وذلك انهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني، فاقوى اللفظ ينبغي ان يقابل به قوة الفعل، والعين اقوى من الفاء واللام"[4]. وذكر ان عصفور 669هـ (لفعَّل) ثمانية معان يختلف بها عن معاني (فَعَل) فيؤدي أغراضاً مخصوصة[5].

كما عني أهل اللغة بايراد المعاني غير القياسية للتضعيف قال أبو عبيد: "ونَمَيْت الحديث إلى غيري مثل اسندته ورفعته، وكذلك نَمَيْت الرجل إلى ابيه نسبته، وانتمى هو إليه، ونَمَّيْتُ الحديث مشدَّدُ إذا أَراد انه أَبلغ على وجه النميمة والاساءة إليه"[6]، والعرب تقول قَذَتْ عَينُه تَقْذي قَذْيا إذا القت القذى، وقَذِيَتْ تَقْذى، وأَقْذَيْتُها اقذاء إذا أَلْقَيتُ فيها القَذَى، وقَذَّيْتُها تَقْيةً إذا اخرجت منها القذى،

---

(1) الخصائص: 1/223 – 224.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 4/64، وبدائع الفوائد: 1/108، والف باء: 1/505، وشرح شواهد الشافية: 4/43.

(3) النوادر في اللغة: 522.

(4) الخصائص: 2/155، وينظر: سر الفصاحة: 25، ودقائق التصريف: 160.

(5) الممتع في التصريف: 1/109، وينظر: ادب الكاتب: 354، وتسهيل الفوائد: 198.

(6) الغريب المصنف: خ ق: 336، والتهذيب (نمى): 15/517، وادب الكاتب 355، والمزهر:

وقال احد شراح الفصيح "اعلم ان هذا من حكمة العرب، يتصرفون في اللفظ الواحدة لافادة معان مختلفة، واصل الكلمات الاربع القذى"[1]، وللعرب اساليب تتفنن فيها لاسكاب اللفظ قوة تجعل المعنى البسيط كثيراً، فتزيد على بنية الفعل أكثر من حرف مع تكرار العين نحو خَشُن واخشَوْشَن، وحِلي واحْلَولى، وقد اطلق الدارسون على هذا (باب قوة اللفظ لقوة المعنى) قال عنه ابن جني: "فصل من العربية حسن منه خَشُن واخْشَوْشَن، فمعنى خَشُن دون معنى اخشَوْشَن لما فيه من تكرير العين، وزيادة حرف الواو"[2]، وتغيير بنية الفعل لاكسابه قوة في المعنى لا حصر له عني به اللغويين والمفسرون وغيرهم ولهم فيه مباحث دلالية عميقة، كما في تحليلهم الفرق بين كَسَب واكْتَسَب[3] وخانَ واخْتان[4] وقَتَل واقْتَتَل[5]. وغير ذلك مما يطول ذكره، ومن الجدير بالذكر ان هذه الزيادة لا تلحق كل فعل لحاقاً قياساً، وإنما هي وقف على ما سمع من كلام الفصحاء، ولهذا يقول الرضي: "ليست هذه الزيادات قياساً مطرداً فليس لك ان تقول: ظرُف وأَظْرَفَ"[6].

---

(1) شرح الفصيح (مجهول المؤلف) خ ق: 72 أ و ب، وينظر: التقفية: 94، وخلق الانسان (لثابت): 2121 – 122، وتثقيف اللسان: 336، والأفعال (لابن القطاع): 58/3، والأفعال (للسرقسطي): 92/1.

(2) الخصائص: 264/3، والصاحبي: 221، وادب الكاتب: 362، والمثل السائر: 395/1، والطراز: 164/2، ودقائق التصريف: 177، والاشباه والنظائر: 142/1، ومعترك الاقران في اعجاز القرآن: 10/2.

(3) كتاب سيبويه: 264/3، والخصائص: 265/3، والكاشف: 408/1، والنهاية: 382/1، والبرهان في علوم القرآن: 34/3 – 35، والجامع لاحكام القرآن: 278/3، والتسهيل لعلوم التنزيل: 99، والمحكم: 45/6، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية: 407/1.

(4) الكاشف: 338/1، والمفردات في غريب القرآن: 230.

(5) كنز الحافظ في تهذيب الألفاظ: 468، وادب الكاتب: 267، ومجمل اللغة: 743/3، والاقتضاب: 156/2، ودقائق العربية: 59، والمخصص: مج 2 س 114/6.

(6) شرح الشافية (للرضي): 84/1.

3. التفريق بابنية المصادر[1]:

ولو تاملنا مصادر الفعل الثلاثي لوجدنا باباً واسعاً فيه وفرة وغنى، وتلوين مدهش، وتنويع عجيب، عَبَّرت فيه العربية عن مراعاة الفرق بين المعاني، والمخالفة بينها ادق تعبير حتى يمكننا القول ان هذا الباب وحده شاهداً على دقتها، واحكام امرها، وان كان لم يخرج في طبيعته عن ابواب الفروق الاخرى، يقول العقاد: "وليس ادل على دقة اللغة من تعديد صيغ المصادر فيها للتمييز بين المعاني الخَفِيْة التي تتفق في التجريد، ولكنها تختلف في حالاته، أو موضوعاته اختلافا لا تؤديه صيغة واحدة، ولا بد فيه من التنويع على نسق معلوم"[2]، ومصادر هذا الفعل تؤخذ سماعاً في الغالب[3]، فهي ليست مقيسة كالمصادر الاخرى، إذ جاء لهذه الافعال خاصة مصادر كثيرة اليها يعود الفضل في هذا التنويع والتلون الذي منح اللغة خصباً وتجدداً، فمن يتامل هذه المصادر لابد ان يقر بان اختلاف المعنى كان سبباً في تغيير بنية المصدر، وقد جاء علماء العربية في جمع هذه المصادر، وتوفروا على بحث اختلافها، وتفسيره، وعقدوا لها الابواب في كتبهم[4]، ويمكننا الوقوف على هذه الفوارق المعنوية حين نتتبع امثلة المصادر، ونتبين علاقتها بمعاني افعالها، وقد حاول علماء العربية ان يضعوا معالم واحكاما عامة لضبط هذه المصادر وما تدل عليه، ومن ذلك قولهم: ان وزن فَعَلان ياتي دالا على الاضطراب والحركة[5]، ويمكن ان

---

(1) افدت في هذا المبحث وما بعده من اختلاف الابنية مما كتبه فاضل السامرائي فيكتابه (معاني الابنية في العربية) .

(2) بحوث في اللغة والادب: 64.

(3) ينظر: المقتضب: 124/2 – 126، وتسهيل الفوائد: 204 – 205، والمقرب: 131/2، وشرح عمدة الحافظ: 713 – 727.

(4) ينظر: فيادب الكاتب (باب المضادر المختلفة عن الصدر الواحد): 257 وما بعدها، وفي تمام فصيح الكلام (المصادر): 22 – 26، وفي المخصص (باب مصادر مختلفة الابنية متفقة الألفاظ صيغت على ذلك للفرق) مج 4 س 224/14 وما بعدها.

(5) كتاب سيبويه: 14/4 ،والخصائص: 152/2.

نحس قيمة هذا الحكم حين نريد التفريق بين مصدرين مثل فَيَضان وفَيْض فكل مصدر له دلالته الخاصة، فان فَيَضان دالة على الحركة والاضطراب، وفَيْض في مثل قولنا: "هذا غيض من فيض "لا نريد به ما نريد بفَيَضان فهو ابسط منه ولا يبلغ الحدث فيه حد الاضطراب والهياج كما في فَيَضان[1]. وياتي فُعال للدلالة على الادواء والاصوات وما تحطم من شيء وما تكسر نحو صُراخ وصُداع وحُطام وغير ذلك[2]، وهو وزن يصلح للتمييز بين هذه المعاني وغيرها إذ ان المواد التي صيغت منها هذه المصادر قد تكون منصرفة إلى معان أخرى غير ما تدل عليه هذه المصادر، فيحاد عنه إلى وزن اخر ليدل كل فعل على معناه، ويرجع إلى حقيقته، نقول سَكَت عن الكلام سُكوتاً "، وأما السُّكات فهو داء كما قالوا: العُطاس"[3] والصُفار صفرة تعلو اللون والبشرة من داء، والصُفْرة لون الاصفر"[4]. ولقد جرى هذا التغيير في أبنية المصادر كلما تغيرت معاني افعالها فصارت كأنها ألفاظ جديدة، وان جمعتها بافعالها علاقة الاشتقاق، نقول عَثَر في ثوبه، يَعْثَر عليهم يَعْثُر عَثْرا وعُثُورا[5]. ونقول حَلَّ بالمكانِ والمكانَ حُلولاً نزل به، والعُقْدَة حَلاً فتحها، والهَدْي بلغ مَوضعَ نحرِه، والحقُ حَلاً وحُلولا وجب، والشيء حِلاً ضد حَرُم[6]، فلم تجمد هذه المصادر على صيغة واحدة حين تعددت معاني افعالها، وإنما تنوعت لتدل على تباين ما يراد

---

(1) وينظر: معاني الابنية في العربية: 31.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 14/4، ومعاني القرآن: (الفراء): 62/2، وادب الكاتب 469، والمخصص: مج 4 س 135/14، ودقائق التصريف: 133، وارتشاف الضرب من كلام العرب: 223/1.

(3) كتاب سيبويه: 10/4.

(4) العين: 113/7، وينظر: الصحاح: 714/2 – 715، والقاموس المحيط: 73/2، واللسان(صفر): 460/4.

(5) النوادر في اللغة: 313، والعين: 105/2، وادب الكاتب: 257، ومجمل اللغة: 647/3.

(6) الافعال (لابن القوطية): 39، والصحاح، 16872/4 ،والمحيط في اللغة: 93/3 – 40. ومجمل اللغة: 261/1، والأفعال (لابن القطاع): 244/1.

بها، ولقد اهتم علماء العربية بهذا المسلك من الفرق، واوسعوا له في كتبهم، وفسروه بان الأصل واحد ثم تتعدد المصادر بتعدد استعمال الفعل واختلاف معانيه، قال ابن فارس "نقول: "حَسِبت الشيء احسَبُه حَسْبا وحُسْبانا، قال الله تعالى: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ (الرحمن: 5) ومن قياس الباب: الحِسْبان الظَّنُّ، وذلك انه فرق بينه وبين العدّ بتغيير الحركة، والتصريف والمعنى واحد، لانه إذا قال: حَسِبْتُه كذا، فكانه قال: هو في الذي اعده من الامور الكائنة، ومن الباب: الحَسَب الذي يُعَدُّ من الانسان"[1]، وقال ابن الشجري: 543هـ: "والجواد من الخيل كأنه الذي ياتي بجري بعد جري، كالجواد من الناس الذي يعطي مرة بعد مرة، وفرقوا بين مصادرهما، فقالوا: رجُلٌ جَوادٌ بَيّنُ الجُود، وفَرَسٌ بَيّنُ الجَوْدة[2]، وذكر ابن قتيبة طائفة من هذه المصادر المختلفة ثم قال: "وكذلك أكثر هذه الحروف إذا انت رجعت إلى أصولها، وجدتها من وضع واحد، وفرق بين مصادرها، وبين بعض افاعليها، وليكون لكل معنى لفظ غير لفظ الآخر"[3]، وحين رده البطليوسي في بعض المسائل لم يورد عليه في هذا الباب ما يستحق الذكر سوى ان طائفة من الصمادر سمع فيها أكثر من لغة[4]، وقد صَّرح بان هذه المصادر "وان اختلفت اوزانها فهي مشتقة من أصل واحد، وبعضها متشبث ببعض[5]، وقال البلوي: "تقول كَلَّ السيفُ والشفرة كَلاً وكُلُولا، وسَيفٌ كَلِيلٌ، وكلَّ الرجلُ والدابةُ إذا أَعْيا، وكلَّ البَصرُ كَلَّة فاجتمع في الفعل ما افترق في المصدر، وهذه مثل وجد إلا تراهم يقولون: وجد في المال وَجْدا وجدة، وفي الضالة وجد وجدنا، وفي الحزن وجد وَجْدا، وفي

(1) المقاييس: 59/2 وينظر: التلويح في شرح الفصيح: 30.

(2) الامالي الشجرية: 59/1 ،وينظر: ادب الكاتب: 258، والاقتضاب: 146/2.

(3) ادب الكاتب: 262.

(4) الاقتضاب: 143/2 وما بعدها.

(5) نفسه: 146/2.

الغضب مَوْجَودة، وهذا علمهم في المصادر فرقوا به بين معاني وجد"[1] "فجلعوا اختلاف المصادر فيها عِوضاً مما كان يقتضيه أصل وضع اللغة من اختلافها انفسها"[2]، وقد لا يقتصر هذا الوجه من الفرق على المصدر وحده، وإنما يشمل باب الفعل فياتي التغيير متجانساً يؤدي الغرض من التفريق بوضوح فيقولون: "أَرِبَ الرَّجُلْ إذا احتاج إلى الشيء وطلبه، يأرَبُ أَرَباً، وأَرُبَ الرَّجُلُ يأرُبُ إرَباً... وأَرابهَ أيضا بالفتح إذا صار ذا دَهي"[3] وقالوا: سَكِرَ من الشرابِ يَسْكَرُ سُكرًا، وسكِرَ من الغضب يَسْكَرُ سَكَرا"[4] لقد اختلف معنى الفعل، فاختلف بابه لبيان الفرق، وتبعه اختلاف المصدر، وفي العربية مصادر اختصت بالتعبير عن إحداث معينة، أو كثر استعمالها، كقولهم: صغُر الجسم والشيء صِغَرا ضد كِبَر، وصَغُر الرجل صَغارا وصَغارة هان قدره وذل"[5] والضَرُّ بالفتح الضَرَرُ في كل شيء، والضُرُّ بالضم في النفس[6]. والمعانقة في حال المودة، والاعتناق في الحرب ونحوها[7]، والطُوفان مصدر طافَ يَطُوف، فاما طافَ بالبيت يَطُوف فالمصدر طَواف[8]، والمساعدة المعاونة بما يظن به

---

(1) الف باء: 241/2، وينظر في مصادر كل: ادب الكاتب: 257، وديوان الأدب: 143/3، ومجمل اللغة: 765/3 ،والتلويح: 5، وشرح الفصيح (للخمي): 55، وفي مصادر (وجد) النوادر في اللغة: 563، وادب الكاتب: 257، وغريب الحديث (لابن قتيبة): 567/1، واصلاح المنطق: 188، والتهذيب (وجد): 160/11، والمخصص: مج 4 س 4 /224، والكليات: 683.

(2) المحتسب: 140/2.

(3) الهمز (لابي زيد) واللسان (ارب): 208/1 – 209.

(4) التهذيب (سكر): 56/10، والأفعال (لابن القطاع) 116/2، وادب الكاتب: 258.

(5) الافعال (لابن القوطية): 85، وشرح ديوان الحماسة (للمرزوقي): 1563/4، والمخصص: مج4 س 68/13، واللسان (صفر): 458/4.

(6) الكامل: 420/2، والكاشف: 335/2، وجمهرة اللغة: 83/1، ولحن العامة: 124، والفروق اللغوية: 162 – 163، والتقفية: 377، والمفردات في غريب القرآن: 435.

(7) العين: 168/1، وجمهرة اللغة: 132/3، ومجمل اللغة: 336/3، والمقاييس: 160/4 وفيه " والقياس واحد غير أنهم اختاروا" وتثقيف اللسان: 334، واللسان (عنق): 272/10.

(8) العين: 458/7، وتهذيب اللغة (طاف): 33/14.

سعادة والاسعاد في البكاء خاصة، واسعدت النائحة الثكلى اعانتها على البكاء والنوح[1]، والكُدْرَةُ في اللون والكُدُرة في العيش والماء، والكَدَرُ في كل شيء[2]. ولا يتم هذا التفريق بالمقابلة بين مصادر الافعال الثلاثية فحسب، وإنما هو واقع أيضا بينها وبين مصادر الافعال الرباعية، وما زاد عليها، وتبعا لما لحق الفعل من زيادة بتغيير بنائه، قال الخليل: "الجَثُّ قطعك الشيء من اصله، والاجتثاث اوحى منه"[3]، وقيل الاسماح يعني الانقياد، اما السَّماح والسَّماحة فالجُود[4]. والفرق بين الخَلْق والاختلاق ان الاختلاق اسم خص به الكَذِب، وذلك إذا قدر تقديرا يوهم انه صدق"[5] وقال احد المحدثين: "والاختلاف ليس بينه وبين الخَلُق إلا التاء نحمل علامة الكذب يبوء به من يختلق القول، ولكنها تنزل منزلة المتعمة تساير أخرى مضيئة في طريق الصادقين لا يقترب من هذه إلا من ابتعد عن تلك"[6] وتتم المغايرة المعنوية أيضا بين مصادر ما زاد على ثلاثة لتدل على معان مختلفة، فالتَّطَوُّل عند العرب محمود يوضع موضع المحاسن، ويمتدح منه فيقال فلان يَتَطَوُّل، ولا يتطاول، التطاول مذموم، وكذلك الاستطالة، يوضعان موضع التكبر..[7] وفي العربية مصدر اخر يقال له المصدر الميمي يصاغ على زنة (مَفْعَل) بفتح الميم العين نحو مَغْنَم ومَغْرَم[8]، واللغويين يرون ان هذا المصدر ياتي بمعنى المصادر الاخرى، ويرى فاضل السامرائي

---

(1) العين: 323/1، ومجمل اللغة: 461/2، والمحيط في اللغة: 408/1، والنهاية: 366/2، وبصائر ذوي التمييز: 221/3، والمفردات في غريب القرآن 340، واللسان (سعد): 216/3.

(2) العين: 326/5، والنوادر في اللغة: 556، والمخصص مج 2 س 140/9، واللسان (كدر): 134/5.

(3) العين: 12/6.

(4) جمهرة الامثال: 155/1 – 156.

(5) الفروق اللغوية: 112.

(6) عبقرية العربية في رؤية الانسان..: 62.

(7) تهذيب اللغة (طول): 18/14.

(8) ينظر: شرح الشافية (للرضي) 168/1، ودقائق التصريف: 122، والمقرب: 163/2، وتسهيل الفوائد: 208، والأفعال (لابن القوطية): 3، وارتشاف الضرب من كلام العرب: 228/1.

ان هذا المصدر يؤدي دلالة خاصة لا تتطابق تماماً مع معنى غيره من المصادر، وان قولنا المَفَرُّ لا يطابق الفِرار، والمَساق ى يطابق السَّوق، والا ما اختلفت صيغته، فهو يحمل معه عنصر الذات، بخلاف غير الميمي فهو حدث مجرد من كل شيء، وذهب إلى ان المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لا يحمله المصدر غير الميمي فان المآب يعني نهاية الاوب، وأما الاياب فالرجوع، ولا يعني منتهى الاوب، ومثله النّهاية والمنتهى، وذكر ان العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميمية ما تتوسعه في المصادر الاخرى، فإنها لا توقع المصدر الميمي حالا في الغالب فهي تقو: اقبل زحفاً، ولا تقول مَزْحفاً وجاء سعياً، ولا تقول مَسعيا، فهي تفرق بينهما في الاستعمال[1]، وفرق بينهما العقاد بان موضع الدقة في المصدرين ان النظر اعم من النظر[2].

ويفرق في العربية بحركة بناء واحدة بين مصدرين هما مصدر المرة، ومصدر الهيئة وهما وزنان لا يوجد نظيرهما في اللغات الجزرية اخوات العربية،[3] فيقال: وقفت وقَفْة وأَكَلْت أَكْلَة على وزن فَعْلَة بفتح اولها، وتسكن ثانيها مما يراد به المرة الواحدة، فان كُسِر الأول صار فِعْلة، ويراد به الهيئة نحو: حَسَن الجِّلسة والرِّكْبة، أي الحال التي هي عليها في الجلوس الركوب[4].

4. التفريق بابنية الصفة المشبهة:

الصفة المشتبهة مشتق شبه باسم الفاعل، على أوزان كثيرة، ويذكر اللغوين أنها تؤخذ من فعل لازم لدلالة على الثبوت[5]، وعلى هذا المعنى يقيمون الفرق بينها وبين اسم الفاعل، فانه يفيد الحدوث والتجدد، ويرى تمام حسان ان أوزان الصفة

(1) معاني الابنية في العربية: 34 – 36.

(2) بحوث في اللغة والادب: 66.

(3) التطور النحوي للغة العربية: 67.

(4) ينظر: الامالي الشجيرة: 294/2، وشرح المفصل (لابن يعيش): 57/6، وشرح الشافية (للرضي): 180/1 – 181.

(5) شرح المفصل (لابن يعيش): 82/6، والاشباه والنظائر: 190/2 – 191.

الكثيرة تجعلها صالحة للبس من حيث المبنى، مع كل والحدة من الصفات الاخرى، لكن هذه الصفة المعرضة للالباس تنجو منه، بفضل ما يفهم منها من معنى الثبوت والدوام[1]، ولكننا نقول غضبان وعطشان، وهما صفتان لا تثبتان، والصفة قد تحول في الثلاثي إلى زنة فاعل إذا أريد بها التجدد والحدوث نحو: زيد شاجعٍ امسِ"[2] وحين قال: طاهر القلب ومعتدل القامة أو موجود صفة الله تعالى فإننا نريد الصفة الثابتة اللازمة، والعرب تقصد بالصفة تلبس الموصوف بها، وان لم تدل على دوام وثبوت، قال الفراء يقال: طَمِعٌ إذا وصف بالطَّمَع ويقال هو طامع ان يصيب منك خيراً، ويقولون: هو سَكْران إذا كان في سُكره وما هو ساكر عن كثرة الشراب، وهو كريم إذا كان موصوفاً بالكرم فان نويت كرماً يكون منه فيما يستقبل قلت كارم"[3]، وقال ابن خالويه: "الجيد ان نقول: رجل ظريف في الحال، وظارف عن قليل، وغضبان في الحال وغاضب عن قليل"[4]. ولا شك في ان زمن الصفة مرتبط بزمن الفعل الذي تشتق منه فليس زمن غضبان وعطشان مثل زمن جميل وحسن، ولهذا لم يحكم قسم من الدارسين بالثبوت عموماً على الصفة المشتبهة، وذهبوا إلى ان الأولى التفصيل: "لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهم [5]" اما أوزان هذه الصفات نحو فَعِل وأفعل وفَعْلان وغيرها فيبدو ان لكل منها دلالة مخصوصة هي سبب وجودها في اللغة، لان لها موضعاً لا يغني فيه سواها في الغالب. اما فَعِل فتصاغ من (فَعِل) المكسور العين اللازم للدلالة على الادواء الباطنة، كالوجع واللوى وما يناسب الادواء من العيوب الباطنة كالنّكَد

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 99.

(2) شذا العرف فيفن الصرف: 77، وينظر: ابنية الصرف في كتاب سيبويه: 275 – 276.

(3) معاني القرآن: (للفراء): 72/2.

(4) ليس في كلام العرب: 129 – 130.

(5) شرح الكافية (للرضي): 205/2، وينظر: معاني الابنية في العربية: 76، ودراسة في بعض صيغ اللغة (مقالة) مجلة اللغة العربية: ح 22: 94 – 95.

والعَسر واللحزو نحو ذلك من الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء كالارج والبطر والجذل والفرح.."[1] ولهذا يقرر فاضل السامرائي: "ان هذا البناء على العموم – يدل على الاعرض أي عدم الثبوت[2]، يُؤخَذ هذا من قولنا: فَرِح ونَشِط وأَسِف ومنه الصفات التي تتغير صفة اليد عند ملامستها، مثل: غَمِرة، ونَدِلة، ووَضِرة، وسهِكة وزَهِمة[3]، وغير ذلك، فاحوال الفرح والاسف والنشاط لا تثبت ولا تلبث صفة اليد ان تتغير، فهو بناء يخص العرض والداء، كما يمكن تعرف امثلته، وملاحظة ما تدل عليه من هليج وحركة قال ابن السكيت: يقال: رجل خَرِش إذا كان قليل النوم كثير الاستيقاظ، ورجل يَقِظ، ورجل بَعِث إذا كان كثير الانبعاث من نومه لا يغلبه النوم[4]. اما أَفعل فياتي وصفاً للالوان والعيوب الظاهرة والحلي من خلقة أو ما هو بمنزلتها قال سيبويه: "اما الالوان فإنها تبنى على افعل... وقد يبنى على أفعل ويكون الفعل على فعِل يَفْعَل والمصدر فَعَل ما كان اداء وعيباً نحو الداء ففعلوا ذلك كما قالوا: أجرب وأنكد وذلك قولهم عور يعور وهو أعور"[5]. فهو وزن خاص بما ظهر من الصفات التي تدل على خلقه أو ما يشبه الخلقة ويفترق في هذا عن فعل الخاص بالاعراض فهو موضوع على البقاء والثبوت وهو دائر بين الالوان والعيوب والحلي كالحُمرة والسُمرة والحَمَق والعَمى والغَيَد والهَيَف"[6]. وقد تنبهَ الدارسون على ان

(1) شرح الشافية (للرضي): 43/1 – 144، وينظر: كتاب سيبويه: 20/4 – 21، وادب الكاتب: 467، والمخصص: مج 4 س 140/14، وديوان الأدب: 247/1، واصلاح المنطق: 203.

(2) معاني الابية في العربية: 78.

(3) ينظر: المزهر: 447/1، وشرح ادب الكاتب (للجواليقي): 234 – 235، وفقه اللغة (للثعالبي): 108، والمخصص مج 1 س 51/5 – 52، ومبادئ اللغة: 82.

(4) كنز الحافظ في تهذيب الألفاظ: 629 – 631.

(5) كتاب سيبويه: 52/4 – 26، وينظر شرح الشافية (للرضي): 143/1 – 144 والصاحبي: 191 – 192، والمخصص: مج 4 س145/14.

(6) شذا العرف في فن الصرف: 77.

العرب تفرق بالصيغتين بين المعنيين قال الرضي بعد ان ذكر معاني (افعل) "ومن ثم قيل في عَمَى القلب عَم لكونه باطنا، وفي عمى العين أَعمى"[1] وجاء في المخصص: "وعَمِي قلبه يَعمى عَمى وهم عم، لانه كالداء والمرض، والعرب تقول: عَمِيَتُ عينُه تَعْمى عَمى فهو أَعمى فصلوا بينهما"[2]، وجاء في العين: "رجل أعْمش وامرأة عَمْشاء، أي لا تزال عينها تسيل دمعاً، ولا تبصر بها"[3]، وفي الجمهرة: غمِش الرجل يَغْمَش غَمَشا إذا اظلم بصوره من جوع أو عطش فكأن العمش سوء البصر، وكأن الغمش عارض ثم يذهب"[4]، وقد رد فاضل السامرائي ما ذهب إليه سيبويه وغيره من اللغويين من ان أَفْعل قد تدخل على فَعِل[5] فقال: "غير اني لا اذهب إلى ما ذكره سيبويه من نحو حَمِق وأَحْمق وجَرِب وأَجْرب انهما بمعنى واحد، وان كان اصحاب المعجمات يذهبون إلى ذلك أيضا، وإنما ارى ان لكل واحد منهما معنى وقصدا، فبناء فعل يختلف عن أَفعل.. فالذي يقول هو حَمِق جعله بمنزلة الداء، ابتلى به صاحبه فبناه على فَعِل، لان الادواء تبنى على فَعِل، ومن يقول: أحمق جعله من باب الخلقة نحو أعمى وأَبكم، وان حمقه ظاهر في افعاله بحيث اصبح عيبا لا باطنا فبناه على ذلك ومثله جَرِب وأجْرب"[6]. وأما فَعْلان فقد ذكر غير واحد من أهل العلم ان بابه فعِل يفعَل مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء فقالوا: قياس ما كان من الامتلاء والري والفرث والشبع ان يكون على فَعْلان[7]، ومثل له سيبويه بقوله: "ذلك نحو: ظَمِيء يَظْمأ ظَمأً وهو ظَمْأن، وعطش يعطش عطشا وهو عطشان، وصدي

---

(1) شرح الشافية (للرضي): 144/1.

(2) المخصص: مج 4س140/14.

(3) العين: 367/1.

(4) جمهرة اللغة: 64/3، وعنه في المخصص مج 1 س102/1 – 103.

(5) كتاب سيبويه: 21/4، وشرح الشافية (للرضي): 143/1 – 144.

(6) معاني الابنية العربية: 81.

(7) شرح الشافية (للرضي): 144/1، وادب الكاتب: 466، وهمع الهوامع: 169/2.

يصدى صدى صديان"[1] وهذا بناء لا يلزم فيه الدوام، فهو يدل على التحول والتغير، وان كان ياتي في امور بطيئة الزوال[2] وكذلك ذكر بعض أهل اللغة ان فعل وأَفعل يدخلان على (فعلان)[3] ورده فاضل السامرائي أيضا وقال: لا اره فان جريان ليست بمعنى أجْرب كما ذكر سيبويه، ان جريان وصف عرض كما نقول حصل له الجرب، وحوه عطشان وجرعان.. وأما اجرب فهو على الثبوت وكذلك أهْيَم وهَمْيان فان في هيمان من الامتلاء بالوصف والحرارة الباطن ما ليس في صد ووله وعطش، وان في وله واخواتها من معنى الداء ما ليس في ولهان"[4] وتاتي الصفات اللازمة للنفوس على فعيل نحو شريف وخفيف، وعلى اضدادها نحو وضيع وكبير وصغير[5]، ويبنى من فعل المضموم العين، وهو صيغة دالة على الطبائع وعلى التحول في الصفات ولهذا يقول الرضي: "وقد يجرى غير الغريزة مجراها إذا كان له لَبث ومَكْث"[6] وفي هدي هذا الملحظ يفرق بين (فعيل) و (فعل)، قال أبو عبيد :"إلا سيف السريع الحزن والبكاء، وأما الأَسف فهو الغضبان"[7]، وقال السيرافي: 385هـ: "ويقال للحزين خاصة الاسيف"[8]، وفي قوله تعالى: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾(طه: 86) لا تدل (أسِف) على صفة لموسى ـ عليه السلام ـ وإنما تدل على ان الاسف: حالة حادثة طارئة وليس الوصف بنَشِيط، إذ قد يكون الانسان نَشِطا في حالة عارضة، وان لم يكون النشاط من صفته ولما تمتاز به صيغة (فَعِل)

(1) كتاب سيبويه: 4/21 – 22.

(2) شذا العرف في فن الصرف: 77.

(3) كتاب سيبويه: 4/18، وشرح الشافية (للرضي): 1/145، والمخصص، مج4 س142/14

(4) معاني الابنية في العربية: 94.

(5) الصاحبي: 191 – 192.

(6) شرح الشافية للرضي: 1/74، وينظر: المخصص: مج 4 س147/14، وبدائع الفوائد: 2/88.

(7) غريب الحديث (لابي عبيد): 1/159 – 160، والمفردات: 20.

(8) شرح ابيات سيبويه: 1/94.

من الخفة والحركة فرقوا بينها وبين (فعيل) من هذه الجهة، إذ قالوا رَجُل نَهِم إذا كان مُفْرطاً في شهوة الطعام وبَطِن إذا كان منهوماً نهماً لا يهمه إلا بطنه، ويقال شحِم لحِم إذا كان قَرِما إلى الشحم واللحم وهو يشتهيهما[1]، ففي هذه الصفات معنى الشَّرهَ واللَّهْفة والتطلع لا يقاع الفعل، ويقال رجل بَطين أي عظيم البطن في صحة، ولَحيم وشَحيم للذي كثُر على جسمه الشحم واللحم[2]، ولاختصاص أَفْعَل بالالوان والعيوب والحلي فرقوا بينه وبين فَعَيل أيضا، فالأعْسَر مثلا هو من يعمل بيسراه من العُسْر، والعسير من العسر[3]، ويفرق بين فَعِيل بمعنى فاعِل، وفَعِيل بمعنى مَفْعُول بادخال التاء وحذفها فرقاً بين من قام بالفعل وبين من وقع عليه الفعل قال الفراء "وكان ينبغي ان يقول مخضوبة، وامرأة مقتولة فصرف إلى فعيل، وطرحت الهاء منه، ليكون فرقاً بين ما هو مفعول به، وبين مالَهُ الفعل، أَلا ترى ان كف خضيب معناها خضبت"[4]. ويحسن ان نذكر ان فعيلاً تاتي بمعنى مفعول فتدل على وصف ثابت، أو قريب من الثابت فتكون أَبلغ في إلصاق اصفة وتوكيدها فالحميد "فعيل من الحمد بمعنى مفعول وابلغ منه، وهو من حصل له من صفات الحمد اكملها". وعلى ما يذكر صاحب الكليات[5]. وتُزاد التاء على فعيل فتنقلها من الوصف إلى الاسم كالذبيحة والاكلية والضحية والنطيحة، فالذحبية ليست كالمذبوح، بل الذبيحة تختص بما يصلح للذبح[6]. وقال الخليل: "واللَّقِحَة الناقة

(1) ادب الكاتب: 251 – 252، والتلويح في شرح الفصيح: 37 – 38، واصلاح المنطق: 359، وتأويل مشكل القرآن: وذيل فصيح ثعلب: 10، والمزهر: 300/2.

(2) ادب الكاتب: 251 – 252، وذيل فصيح ثعلب: 10، والمزهر: 300/2.

(3) الصحاح: 745/2.

(4) المذكر والمؤنث (للفراء): 60، وينظر: المذكر والمؤنث (لابن الانباري) 451، والروض الانف: 195/3، واصلاح المنطق: 357.

(5) الكليات: 266. وينظر: معاني الابنية في العربية: 63.

(6) شرح الشافية (للرضي): 142/2 – 143، وينظر: معاني القرآن (للاخفش): 460/2 – 461،

=

الحلوب فإذا جعل نعتا قيل ناقة لَقُوح، ولا يقال: ناقة لَقِحة"[1]، وقال الكسائي: "ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والنعت، وذلك انهم يقولون هذه ناقة رَكُوب، فإذا جعلوه اسما قالوا هذه رُكُوبَتي"[2] وقال الفراء: "كما قال الله عز وجل: (النَّطيحة) (المائدة: 3) وكذلك الذبيحة... وقولهم: (كما يَمْرق السَّهمُ من الرمية) جعلوها بالهاء لما صيرت اسما مفردا"[3]، ولدينا من هذا الوزن طائفة من الافاظ خرجت من الوظيفة لتدل على اسماء الاطعمة كالنقيعة والوكيرة والمضيرة[4] وما اشبه.

وتفرق التاء أيضا حين تدخل على فاعل أو مُفْعِل من الصفات المؤنثة فتجعلها بمعنيين فتثبت التاء في احداهما، وتسقط من الاخرى، لاختلاف المعنى إذ يقال: امرأة طاهر إذا اردت الطهر من الحيض، فإذا اردت أنها نقية من العيوب قلت: طاهرة، ويقولون أيضا امرأة قاعد إذا قدعت من الحيض، وقاعدة من القعود[5]، ففرق لبينهما التاء، وبهذا تكون هذه التاء احدى وسائل التفريق في العربية، وفي هدي التفريق تناول المفسرون ما في (مُرْضعة) فو قوله تعالى ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾ (الحج: 2) من مغزى دلالي خاص، جاء في تفسير الرازي: "المُرْضعة هي التي في حال الارضاع، مُلْقِمَة ثديها الصبي، والمُرْضع شأنها ان ترضع، وان لم تباشر الارضاع، في حال وصفها به، فقيل مُرْضعة ليدل على ان ذلك

= واصلاح لمنطق: 343، والبيان في غريب اعراب القرآن: 391/2 – 392، والكاشف: 460/2، وشرح الفصيح (للخمي): 202.

(1) العين: 47/3، وينظر: شرح ديوان الحماسة (للمرزقي): 354/1.

(2) نوادر أبي مسحل: 88/1 – 89.

(3) المذكر والمؤنث (الفراء): 60 – 61، وينظر: المذكر والمؤنث (ابن الانباري): 452.

(4) ينظر: كنز الحافظ في تهذيب الألفاظ: 635، وما بعدها، ومبادئ اللغة: 73 – 75، وكفاية المتحفظ (باب الاطعمة): 110 – 113.

(5) اصلاح المنطق: 74، وشرح الفصيح (للخمي): 200، والمذكر والمؤنث (لابن الانباري): 152 – 153، وتفسير غريب القرآن: 308، والبحر المحيط: 473/6، والمزهر: 217/2.

الهّول إذا فوجئت به هذه، وقد أَلْقَمَت ثديها نَزَعْته من فيه لما يلحقها من الدهشة"[1].

وقد اختلف الدارسون في سبب سقوط التاء فيما كان مثل حائض وطامث ومرضع[2]، ولهم في تعليل ذلك كلام كثير لا مجال لعرضه، ونختار في هذا راي ابن مالك: 672هـ إذ توسع في التعليل بما يوافق اساليب العربية، ولم يقصره على حالة واحدة، أو يتعصب لراي معين إذ قال: "الغالب في الصفات المختصة بالاناث ان لم يقصد بها معنى الفعل، إلا تلحقها التاء، لتاديتها معنى النسب أو لتذكير ما وف بها في الأصل، أولا من اللبس"[3].

ومما تقدم يتضح لنا ان هذه الصيغ قصد منها ان تنقل المعنى في احواله المتنوعة لتحقق موافقة اللفظ للغرض المقصود، وفي هذا يقول العقاد: "والصفة المشتبهة اية الايات في توضيح هذه الدقة التي لا نظير للغة العربية فيها، عند التفرقة بين الصفات بفروق لفظية تحيط باعمق ما بينها من فروق المعنى"[4].

5. التفريق بصيغ المبالغة:

وتشتمل العربية على أوزان يقصد منها تكثير المعنى واشابعه فهي "تدل على الوصف بايقاع الحدث، ولكنها تفيد المبالغة في الوصف والكثرة"[5]، واطلق عليها (صيغ المبالغة) اشهرها فَعُول، وفَعال، ومِفْعال، وفَعِل، وفَعِيل، فهذه الاوزان هي التي عدها سيبويه اصلا في المبالغة[6]، وتجيء صيغ أخرى لهذا المعنى مثل فِعّيل ومِفْعل، ومِفْعَل،

---

(1) تفسير الرازي: 4/23، وينظر: التفسير القيم: 269.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 383/3، والمذكر والمؤنث (للفراء): 58، والمفصل في علم العربية: 93/2، ورح المفصل (لابن يعيش): 100/5، والانصاف في مسائل الخلاف: 758/2، والنصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 69 – 70، والاشباه والنظائر: 138/3.

(3) تسهيل الفوائد: 254.

(4) اشتات مجتمعات في اللغة والادب: 66.

(5) المنهج الصوتي للغة العربية:115، وينظر:ابنية الصرف في كتاب سيبويه:269، والتطبيق الصرفي: 77

(6) كتاب سيبويه: 110/1.

وفاعول، وفُعْلة، وفُعَلة، وكلها تدل على الكثرة والمبالغة، ويفهم من كلام المحققين أنها لا تدل على شيء واحد، قال أبوعبيد: العرب تحول لفظ فعيل إلى فعال ليكون اشد مبالغة في النعت"[1]، وقال ابن جني: "في المبالغة لا بد ان تترك موضعا إلى موضع، اما لفظا إلى لفظ، وأما جنسا إلى جنس"[2]، وقال ابن الشجري: "إذا ارادوا المبالغة في الوصف عدلوا عن بناء أي بناء إلى بناء ادل على المبالغة"[3]، فاقوال هؤلاء العلماء تجتمع على ان ما تدل عليه هذه الصيغ مختلف إذ يعدل فيها من صيغة إلى أخرى طلبا لما يوافق المعنى ويحققه، فلا تكون فَعُول مثلا مثل فَعال، أو فَعال كمِفْعال كقولهم: رجل لاحِن ولحّان ولحّانة ولُحَنَة، فليست هذه الصفات واحدة في دلالاتها "بين هذه الصيغ صيغة فريدة تدل على المبالغة في المفعول لا الفاعِل كسائر الصيغ، وهي صيغة: فُعْلَة التي لا يوجد في سائر الصيغ ما يحل محلها أو يغني عنها"[4]، والعرب تقول: "رجل ذُعْرة أي ذو عيوب، وامرأة ذَعُور، تذعر من الريبة، والكلام القبيح[5]، فوزن فُعْلة في مبالغة الفاعل ادى معنى مختلفا عن وزن (فَعُول) وان كان أصل الخلاف في هذا ان الرجل يذم بالذُّعْر، والمرأة تمتدح بالنفور من مواقع الريب، كما يقولون الضَّحَّاك، والضُّحَكَة، والضُّحْكَة، فالضَّحاك مدح، والضُّحكة ذم، والضُّحْكَة أذم[6]، فهذا من لفظ واحد، لكن الضَّحاك الباسم المتهلل، والضُّحَكَة الرجل الكثير الضحك يُعاب عليه، والضُّحْكَة بالسكون يضحك منه[7] ولقد اراد علماء العربية وضع احكام ومقاييس تفصل بين معاني هذه

(1) الف باء: 505/1.

(2) الخصائص: 46/3.

(3) الامالي الشجرية: 16/2، وينظر: بديع القرآن: 54 – 55.

(4) من قضايا اللغة والنحو: 194.

(5) المحكم: 56/2.

(6) المخصص: مج 1 س144/2.

(7) لسان العرب (ضحك): 459/10.

الاوزان، فوردت في اشارات نافعة مبثوثة فيما صنفوا تدل على ادراكهم ما بينها من فرق، وفهمهم لدلالاتها الخاصة. قال أبو هلال في معنى فَعَّال: "إذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل (فَعَّال) مثل علاَّم وصبَّار"[1] وجاء في كشف الطرة: ان الشيء إذا كُرِّر فعله بني عليه فَعَّال[2]، وقيل ان فَعّالا في المبالغة أصل لفَعَّال في الصناعة والمعنيان متداخلان، فكل منهما يدل على تكرير الفعل ومداومته[3]، فاتفق على هذا البناء المشدد لزيادة الدلالة، والمبالغة في وقوع الحدث من الفاعل فان تجاور المعاني وتداعيها سبب لانتقال الوزن أو البناء من معنى إلى اخر، وفعَّال تقتضي شدة التلازم بين الفعل والفاعل ورسوخ الصفة، وقد صرح بهذا المعنى كثير من العلماء: قال الزجاجي: "فجاء تواب على أبنية المبالغة لقبوله توبة عباده، وتكرير الفعل منهم دفعة بعد دفعة، وواحدا بعد واحد على طول الزمان"[4]، وقال الزمخشري: "الأَوَّاب: وهو التَّوَّاب الكثير الرجوع إلى الله وطلب مرضاته، ومن عادته ان يكثر ذكر الله ويديم تسبيحه وتقديسه"[5]، وهذا ما قاله الرازي في (اللوَّامة) في قوله تعالى ﴿ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ (القيامة: 2)[6]. فهي صيغة تدل على التكرار والتجديد والملازمة[7]، ولذلك اشترك فيها من بالغ في ايقاع الحديث، ومن لازمه حرفه، وقال ابن قتيبة: في بيان معنى (مِفْعال) يكون لمن دام منه الشيء، اوجرى على عادة فيه تقول: رجلٌ مِضحاك ومِهذار ومطلاق إذا كان مديما للضحك والهذر والطلاق"[8].

(1) الفروق اللغوية: 12 – 13. وينظر: شرح ديوان الحماسة (للتبريزي) 42/1.

(2) كشف الطرة عن الغرة: 279.

(3) ينظر: المقتضب: 161/3.

(4) اشتقاق أسماء الله: 96 – 97.

(5) الكاشف: 7/3.

(6) تفسير الرازي: 216/30.

(7) معاني الابنية في العربية: 110.

(8) ادب الكاتب: 255.

"ولهذا انعدل عن النعوت انعدالا اشد من انعدال (صَبور وشَكور) من المصرف عن جهته لانه شبه بالمصادر لزيادة هذه الميم فيه، ولانه مبني على غير فعل"[1]، وقال أبو هلال: "ان مِفعالا يبنى لمن كان ذلك عادة له"[2]. وجاء في فقه اللغة: "أكثر العادات في استكثار على مِفْعال نحو: مِطْعان ومِضْياف، ومِكْثار ومِهْذار"[3]، وقالوا: امرأة مِئْناث إذا كان من عادتها ان تضع الاناث، ومِذْكار إذا كان من عادتها ان تضع الذكور، ومِحْماق من عادتها ان تلد الحَمْقى[4]، وكذلك (مِفْعيل) فقد ذكر العلماء انه يكون لمن دام منه الفعل، جاء في ديوان الادب: إذا كان الاسم على (مِفْعال) أو(مِفْعِيْل) فالجميع على (مَفاعِيْل) وهما لمن دام منه الفعل"[5]. وقال أبو هلال في معنى فَعُول: "هو لمن قوياً على الفعل"[6]، وعلى هذا يكون الصَّبُور: القوي على الصَّبر، القادرُ عليه، والصَّابر الذي يبصر وقتاً بعد وقت، فكأن فَعُول صفة عامة، وفَعَّال صفة متجددة، ويقول فاضل السامرائي ومن هذا استعير البناء الى المبالغة فعندما نقول هو صبور كأن المعنى انه كأنه مادة تُستَنْفَد في الصبر، وتفنى فيه كالوقود الذي يستهلك في الاتقاد ويفنى فيه"[7]، ويرى كذلك ان فاعولا منقول أيضا وليس اصلا في المبالغة، وهو مستعار من فاعول، في الالة[8] وأما فَعِل فمنقول

(1) المذكر والمؤنث (لابن الانباري): 522.

(2) الفروق اللغوية: 12 – 13 ،وشرح ديوان الحماسة (التبريزي): 42/1، وكشف الطرة عن الغرة: 279.

(3) فقه اللغة (للثعالبي): 366

(4) ينظر: الامالي (للقالي): 21/1، وادب الكاتب: 255، والصاحبي: 190 – 191، والمخصص مج 1 س42/4.

(5) ديوان الأدب: 83/1.

(6) الفروق اللغوية: 12 – 13.

(7) معاني الابنية في العربية: 115.

(8) نفسه: 116.

من الصفة المشتبهة لما دل على الاعراض والحركة: نحو: فَرِح، وأَسِف[1] وكذلك فَعيل اسعتيرت من الصفة لتدل على الثبوت فيما هو خلقه أو ما هو بمنزلتها طويل وقصير وفقيه وخطيب كما قاولوا عليم أي هو لكثرة نظرة في العلم وتبحره فيه اصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كما قالوا سميع وقدير فهي أكثر في الدلالة من سامع وقادر[2]. وأما ما جاء على (فِعّيل) فقال ابن قتيبة "وهو لمن دام منه الفعل، نحو رجل سِكِّير كثير السكر، وخِمّير كثير الشرب للخمر، قال: ولا يقال: لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكن له عادة"[3]. وفي ديوان الادب: "الشرّيب المولعُ بالشرب، والزِمّيتْ اشد من الزِّمِيْت، والخِمِّيرُ الدائمُ الشربُ للخمر"[4]. وقال الراغب: "الصدّيق: من كثُر الصّدْقُ وقيل: بل يقال لمن لا يكذب قط[5]: ويقول احمد مختار عمر: "لا نستبعد ان تكون هذه الصيغة أقدم في الدلالة على معنى المبالغة من صيغة (فَعّال) فإنها تطورت في اللغة الفصحى إلى (فِعّيل) أو فَعَّال طبقا لقانون الانسجام الصوتي"[6]. وقال فاضل السامرائي "والظاهر ان هذا البناء مُحَوَّل عن فَعَّال كما حول مِفْعِيل من مِفْعال[7]. وقال أبو هلال في التعريف بمعنى مِفْعَل: "قالوا: فإذا كان الرجل عدة للشيء "قيل فيه (مِفْعَل) مثل مِرَحم ومِحَرب"[8]. وقال

(1) نفسه: 117.

(2) معلني الابنية في العربية: 117 – 118.

(3) ادب الكاتب: 255.

(4) ديوان الأدب: 339/1 – 340، وينظر: تفسير الرازي: 223/21.

(5) المفردات في غريب القرآن: 409.

(6) من قضايا اللغة والنحو: 196.

(7) معاني الابنية في العربية: 119.

(8) الفروق اللغوية: 12 – 13، وينظر: شرح ديوان الحماسة (للتبريزي): 42/1ودرة الغواص: 213. وكشف الطرة عن الغرة: 279.

الراغب: "رجل مِحْرَب كأنَّه الة في الحرب"[1]. وقال الزوزني: 486هـ: في قول امرئ القيس (مِكَر مِفَر): "ومِفْعَل يتضمن مبالغة كقولهم فلان مِسْعَر حرب، وفلان مِقْول ومِصْقَع، وإنما جعلوه مُتضمناً مبالغة لان مِفْعَلا قد يون من اسماء الادوات نحو المِعْوَل: والمِكْتَل والمِخْرَز، فجعل كأنَّه اداة الكرور، والة لتسعير الحرب، وغير ذلك[2]، وينسجم هذا النقل مع معنى المبالغة للتحقيق والتاكيد فكان المتكلم يريد بها وقوع الحدث من الموصوف كوقوعه بهذه الالات والادوات.

والتشديد يؤذن بالتكثير والزيادة، ولذلك صار فُعَّال اشد من فُعال لانه زاد وثقل فإذا ارادوا المبالغة شددوا فقالوا: كُرّام وكُبّار وظُرّاف وعُجّاب، فالكُرّام اشد كرماً من الكُرام"[3]. وقال ابن السكيت: "طويل وطُوال فإذا افرط في الطول قيل طُوّال، ونقل عن الكسائي قوله: سمعت كبير وكُبار فإذا أفْرَط قالوا كُبّار"[4]. وفرق الخليل بين العجيب والعُجاب فقال: "اما العجيب والعَجَب مثله فالامر يُتَعجَّب، وأما العُجّاب فالذي يجاوز حدَّ العجيب"[5].

ويفرق العرب بين ما كان للفاعل بـ (فَعَلَه) وما كان للمفعول بـ (فُعْله) كقولهم رجل لُعَنَة إذا كان كثير اللعنة، ولُعْنَة إذا كان يعلن، قال ابن السكيت: "واعلم انه ما جاء على فُعَلَةٌ بضم الفاء وفتح العين من النعوت فهو في تاويل فاعل، وما جاء على (فُعْلَة) ساكنة العين فهو في معنى مفعول به"[6]، فهم في مثل هذا يُغَيّرون حركة البناء حتى ينكشف المعنى، ويؤمن من الابهام، قال المعري: "النوع الذي يتلبس فاعله بمفعوله فيُفْتَقر فيه إلى الفرق لانهم إذا قالوا رجل هُزَأة، وهُزْأة

(1) المفردات في غريب القرآن: 160.

(2) شرح الملعقات السبع: 34.

(3) المخصص: مج 1 س56/2. والخصائص: 266/3، والتفسير القيم: 208، والمزهر: 332/1

(4) اصلاح المنطق: 108 – 109.

(5) العين: 253/1، وينظر: المقاييس 243، والصحاح: 177/1.

(6) اصلاح المنطق: 427.

فالمعنيان متصلان"[1]. وقد عد كثيرٌ من الدارسين الفصل بين البناءين من قضايا الفرق البارزة ومن خصائص العربية[2].

وقد تزاد التاء على قسم من هذه الصيغ، فيقولون: نَسَّابة وهُمَزة وفَروقة وعَرُوفة ولَجُوجَة ومَلُولة، فتزيد التاء معنى المبالغة وتؤكده، قال ابن الانباري: "فالهاء تدخل على معنى المبالغة"[3]، وقال ابن جني: ان الهاء في نحو عَلاّمة ونَسَّابة لم تلحق لتأنيث الموصوف، بما هي فيه، وإنما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بما فيه قد بلغ الغاية والنهاية"[4] ، وفرق أبو هلال بين علاّم وعلاّمة فقال :"ان الصفة بعلاّم: صفة مبالغة، وكذلك كل ما كان على فَعَّال، وعلاّمة وان كان للمبالغة فان معناه ومعنى دخول الهاء فيه انه يقوم مقام جماعة علماء فدخلت الهاء فيه لتانيث الجماعة لتانيث الجماعة التي هي في معناه ولهذا يقال: الله عَلاّم، ولا يقال له عَلاّمة كما لا يُقال: انه يقوم مقام جماعة علماء، فاما قول من قال ان الهاء دخلت في ذلك على معنى الداهية[5]. فان ابن درستويه: رده واحتج فيه بان للداهية لم توضع للمدح خاصة، ولكن يقال في الذم والمدح وفي المكروه والمحبوب... ولو كان الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قال مستقيماً، وكذلك قوله: لحَّانة شَبَّهوه بالبهيمة غلط لان البهيمة لا تلحن وإنما يلحن المتكلم، ويجوز ان يقال ان الرجل سُمّي داهية كان بقوم مقام جماعة دهاة، ورواية كانه يقوم مقام جماعة، رواه على ما ذكر من قبل وهو قول المبرد"[6]، ويبدو ان ختم بتاء التانيث في هذا تحول من الوصيفة إلى الاسمية، كقولهم ضريبة ولقيطة ودخل بهذه التاء في جملة الاسماء فدل على العموم

(1) عبث الوليد: 162.

(2) ينظر: تاويل مشكل القرآن: 14، وعنه في كتاب القرطين: 160/2، والصاحبي: 225، وفقه اللغة (للثعالبي): 379 – 380، والف باء: 214/2، واتفاق المباني وافتراق المعاني: 98.

(3) المذكر والمؤنث (لابن الانباري): 511.

(4) الخصائص: 201/2، وينظر: التكملة: 366، والمحكم: 125/2.

(5) ينظر (المذكر والمؤنث) للفراء: 67، والمذكر والمؤنث (لابن الانباري): 115 والفصيح: 308.

(6) الفروق اللغوية: 68 – 69، وينظر: الامالي الشجرية: 48/2 – 50.

والشمول والشدة قال الشريشي: 620هـ "الصفات الموضوعية للمبالغة نقلت عن بابها لتدل على المعنى الذي تخصصت به فاسقطت الهاء من صبور، وفتاة مِعْطار ونظائره، كما ألْحِقَت بصفة المذكر نحو رجل علاّمة ونسَّابة ليدل على تحقيق المبالغة وتؤذن بحدوث معنى زائد في الصفة"[1]، وهذا المعنى الجديد لم يبق "الوصف على حاله، وإنما تحوَّل الوصف إلى الاسمية فالعلاّمة ليس هو العلاّم مع زيادة في المبالغة، ولا النسَّابة هو النساب مع زيادة في المبالغة، وإنما هو تحويل الوصف إلى الاسم، مع اشتهار المسمى بذلك[2]، ومن هذا يتضح ان هذه الصيغ وان التقت على معنى عام هو التاكيد والتحقيق والتكثير فإنها ليست واحدة في الوصول اليه، ولذلك عدل بها من بناء إلى اخر، ولهذا يقول الرماني: "المبالغة هي الدلالة على كبر المعنى على جهة التغيير عن أصل اللغة لتلك الابانة والمبالغة على وجوه منها المبالغة في الصفة المعدولة عن الجارية بمعنى المبالغة"[3].

ويقول الزركشي: 794هـ "تجيء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة كفَعال، وفعيل وفَعْلان فانه ابلغ من فاعل، ويجوز ان يعد هذا من انواع الاختصار فان اصله لذلك، فان ضروبا ناب من قولك: (ضارب وضارب وضارب)[4] وربما غيروا حركة بعض هذه الصيغ لتكون أكثر كما غير حركة من الكسر إلى الضم فقد قالوا: "رجل يَقُظ وفَطُن للذي يكثر منه اليقظة والفطنة، ولا يجوز ان يكون جمعاً لانه ليس من أوزان الجمع"[5] وقالوا :"رجل أرِق إذا سهر لعلة فان كان السَّهر من عادته قيل أرُق بضم الهمزة والراء"[6].

---

(1) شرح مقامات الحرير (للشريشي): 1/310 – 311.

(2) معاني الابنية فيالعربية: 123 – 124.

(3) النكت في اعجاز القرآن: في ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن: 96، وينظر: اعجاز القرآن (للباقلاني): 273 – 274.

(4) البرهان في علوم القرآن: 2/502.

(5) البيان في غريب اعراب القرآن: 2/296.

(6) النهاية: 1/40.

6. التفريق في أبنية جمع التكسير:

تجمع الكلمة العربية جمع سلامة، وجمع تكسير، وقد حرصت العربية على التمييز بين فكرة الافراد والجمع بنظام دقيق، وقواعد مفصلة على وفق مراحل متعددة[1]. ويحسن ان نذكر ان ما نحن بصدده من امر الفرق يجري في جمع التكسير أكثر منه في جمع السالم، لخضوع الأول إلى نظام التحول الداخلي الذ يسهل تغيير الحروف والاصوات إلى الشكل المطلوب. على ان العربية لم تغفل الافادة من حركات بنية جمع المؤنث السالم والانتفاع بها في اجراء الفرق بين الاسماء والصفات، فقد ذكر كثير من العلماء اللغة ان العرب تثقل جمع الاسم وتخفف جمع النعت للفرق. قال المبرد: "اعلم انه ما كان من ذلك اسما فانك إذا جمعت بالالف والتاء حركت اوسطه لتكون الحركة عوض من الهاء المحذوفة، وتكون فرقا بين الاسم والنعت، وذلك قولك في طَلْحة طَلَحات، وفي جَفْنة جَفَنات، وأما النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة للفصل بين الاسم والنعت، وذلك قولك: "ضَخْمة ضَخْمات وعَبْلة عَبْلات"[2]. وقال النحاس "غُرْفة وغُرْفات فهذا الجيد... لنفرق بين الاسم والنعت فتقول في النعت حُلْوة وحُلْوات"[3]. وقال: الغَمَرات جمع غَمْرة وجمعت بالتحريك للفرق بين الاسم والنعت"[4]. فهذا مظهر من المظاهر التي اعتمد فيها على المخالفة للتمييز، وهو في جمع التكسير أبين وأظهر على ما قدمت، فقد أتاحت كثرة أوزان هذا الجمع للمتكلم مجالا اوسع في تغيير بناء المفرد للتعبير عما يراد من فصل، والاسم الواحد قد يجمع جموعاً متعددة منها صيغ مطردة، ومنها صيغ

---

(1) ينظر: صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارات السامية: 3.

(2) المقتضب: 188/2، وينظر: كتاب سيبويه: 584/3 وما بعدها.

(3) شرح القصائد التسع المشهورات: 164/1.

(4) نفسه: 575/2، وينظر: مجالس ثعلب: 595/2، والمذكر والمؤنث (لابن الانباري): 563 ـ 564، وشرح الفصيح (للخمي): 208، وشرح جمل الزجاجي: 519/2، والتهذيب (خطأ): 496/7.

غير مطردة، وتدل كلمة تكسير على حتمية التغير الذي يصيب المفرد عند جمعه[1]، ويرى حسن ظاظا اننا لو تعقبنا الصيغ الكثيرة لجموع التكسير في اللغة العربية ولاسماء الجمع لتبين لنا ان قسماً منها دخلها من اخواتها اللغات الجزرية، ثم عملت العبقرية العربية في ذلك كله فخصصته بمعان واوزان والوان من الاعراب حتى اصبح من صميمها"[2]. ويفسر فليش وجود هذه الجموع المكسرة بتاثير التحول الداخلي الذي تكاثرت اشكاله تكاثرا مدهشاً فهي ثمرة هذا التحول[3]. ويرى ولفنسون: ان اختلاف الجموع يرجع إلى اختلاف اللهجات القديمة التي بدت فيها بعض الكلمات في مظاهر مختلفة وصيغ متباينة، مثل كلمة نجم فإننا نقول في جمعها أَنْجُم ونُجُوم، ونُجُم، وأَنْجام، وكلها بمعنى واحد[4]، فهو يرى ان هذا التعدد راجع إلى اختلاف القبائل، وقد يكون السبب اللهجي واحداً من اسباب هذا التعدد، ولكن ليس صوابا ان تفسر هذه الكثرة به وحده، وقال ابراهيم السامرائي: "وكثرة صيغ جموع التكسير في العربية تسترعي التامل والنظر، بحيث لا نستطيع ان نفسر ذلك بغير القول بتعدد اللهجات"[5]، غير انه عاد فقال في الكتاب نفسه: "والنظر في الاساليب يدل على ان العربية خصت صيغة جمع بمفرد معين في الدلالة على مادة من المواد كما خصت صيغة جمع اخر بالمفرد نفسه في الدلالة على مادة أخرى، فالعين وهي الباصرة قد جمعت في القرآن الكريم على (أعين) وعين الماء قد جمعت في القرآن الكريم نفسه على عُيون"[6]. فهو يقر بان العربية تفرق بين الألفاظ

---

(1) ينظر: التكملة: 398، وجموع التصحيح والتسير في اللغة العربية: 27، والتطبيق الصرفي: 113.

(2) كلام العرب من قضايا العربية: 167.

(3) العربية الفصحى: 66.

(4) تاريخ اللغات السامية: 166.

(5) دراسات في اللغة: 78، وينظر: التطور اللغوي التاريخي: 78، وفقه اللغة المقارن: 110.

(6) دراسات في اللغة: 91 قال: " ومثله ابيات فقد استعملت في الغالب جمعا للبيت من القصيدة، أما البيوت فقد وردت في الغالب جمعا للبيت بمعنى المنزل.

المشتركة بتغيير جمعها ، واذا تقصينا اسباب تعدد هذه الجموع وجدنا ان واقع اللغة وسعة تصرف العرب في شعرهم ونثرهم حملهم على ان يستعملوا أكثر من جمع لمفرد واحد ، فهذا سبب يضاف إلى ما قالوه من تعدد اللهجات، كما ان قسماً من هذه الجموع كثر لكثرة دوران المفرد في نفوسهم واهتمامهم به. قال ابن خالويه: بعد ان ذكر ستة جموع للجمل، وسبعة للناقة، ولحظ كثرتهما: "لانهم يمارسون هذين النوعين كثيراً فينقطون بها على ألفاظ مختلفة[1]، وما نريد تاكيده هنا ان من منهج اصحاب هذه اللغة أيضا ان يحدثوا في الغالب تغييراً صوتياً يناسب ما يقصدونه من اختلاف الدلالة واول ما يؤكد لنا ذلك في باب جمع التكسير انهم يجعلونه على نوعين جمع قلة وجمع كثرة، فهذه قسمة تشير إلى المستوى الأول من الفروق التي تنسجم مع العدد. فان اللغة "اوجدت صيغ جموع القلة وهي وان كان بعضها موجودا في اللغات إلا ان العربية حددتها وعينتها وذلك لميلها إلى التحديد والتخصيص"[2]، واوزان جموع القلة هي أفْعُل كانهر وأَفعال كاشياخ، وأَفْعِلة كارغفة، وفِعْلة كفتية، وهي ترد في الغالب إذا أريد من التكسير عدداً محدوداً من الثلاثة إلى العشرة، فإنْ زاد على العشرة فهو من جمع الكثرة[3]، هذا هو الأصل وعليه جُلّ الكلام وقد يعدل عنه لاغراض بلاغية، أو لان "الجموع يقع بعضها موقع بعض لاشتراكها في مطلق الجميعة"[4]، وعندها يستعان بالقرائن في تحديد العدد[5] فان لم تُغن القرينة لا تخرج كل صيغة عن اصلها، أو تحد عن بابها". وإنما يسال عن حكمة ذلك حيث كان له جمع كثرة فان لم يكن فلا كقوله (تعالى) ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: 184) فان أياما (افعال) مع أنها ثلاثون ولكن ليس لليوم جمع

---

(1) ليس في كلام العرب: 184 – 185.

(2) دراسات في اللغة العربية: 15.

(3) كتاب سيبويه: 567/3، والجمل (للزجاجي): 370، وصيغ الجموع في اللغة العربية: 123.

(4) البرهان في علوم القرآن: 355/3.

(5)ينظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: 29 – 34.

غيره"[1]، وفي هذه الجموع اخر من وجوه الفرق وهو ان اللغة سارت على سبيلها في المغايرة بين اللفظتين لاختلاف المعنيين، فتجعل لكل منهما صيغة وضعاً أو تخصيصاً وتنحو بالجمع نحو التفريق، وان كان المفرد مشتركا فتميزه من طريق جمعه حين عجزت عن فصه قبل الجمع ولهذا: "يجمع ربيع الكلا اربعة، ويجمع ربيع الجدول أَربعاء، ويرجع خال الرجل أخوالا، والخال الذي في الجسد خِيلانا"[2]. والخُفُّ يجمع على خِفاف، وأما خُفُّ البعير فانه يجمع على أَخْفاف[3]، وفرقوا بين يد الرجل فجمعوا التي من النعمة على أيادي، ويدي، والاخرى أيدي[4]، والكَعْب واحد الكِعاب والكُعُوب، فالكُعُوب للرمح، والكِعاب للإنسان، وغيره[5]، ونقل النحاس: عن ابي عمرو بن العلاء: ان "الاسرى الذين جاءوا مسأسرين، والاسرى الذين صاروا في الوثائق والسجن وعن ابي زيد: الاسرى من كان في وقت الحرب، والاسارى من كان في الايدي[6]، وقد صَرَّح الخليل: بان مثل هذا التفريق إنما يحصل في هذه الجموع للتمييز ورفع الاشكال، إذ قال: "وتجمع العَجيزة عَجِيزات، ولا يقولون عجائز مخافة الالتباس"[7]، وقال أيضا: "حيّز الدار: ما انضم اليها من المرافق، والمنافع وكل ناحية حيز على حدة بتشددي الياء، وجمعه أَحْياز، وكان

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/357 ـ 358

(2) اصلاح المنطق: 364، وينظر في جمع اربعاء: معجم ما استعجم: 1/135.

(3) الكليات: 322.

(4) مجالس العلماء: 162، والخصائص: 1/267، والامالي الشجرية: 2/36، والمذكر والمؤنث (لابن الانباري): 276، والف باء: 2/5، والمُنَجّد في اللغة: 47.

(5) ديوان الأدب: 1/96.

(6) شرح القصائد التسع المشهورات: 2/676، وعنه في المزهر: 2/291، وينظر: تفسير الرازي 3/172.

(7) العين: 1/216.

قياسه ان يكون أَحواز كميت وأموات ولكنهم فرقوا بينهما كراهة الالتباس"[1].

وقد درج العلماء على رصد هذه الفروق وايرادها فقد ذكر جماعة من أهل اللغة ان لم تجمع في الناس على امهات وفي غير الناس على أمات[2] وتجمع كلمة ثَوْر على أَثْوار، وثِوَرة وبعضهم يقول (ثِيَرة) وذهب المبرد إلى انهم اعلوه ليفصلوا بين الثَّورة من الحيوان، وبين الثَّور، وهو القطعة من الاقط[3]، كما يقال في جمع القاعدة من النساء القواعد، قال عز وجل ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ (النور: 60) ويقال في جمع الرجال القُعّاد، كما يقال راكب وركّاب، وضارب وضّراب[4]، وقال ابن دريد: "وجمع قَلَب النخلة قُلَبة وأَقلاب، وجمع قَلْب الانسان وغيره قُلُوب[5]، وقال المعري: "قَلْب النخلة يقال في جمعه قُلَبة، وقال في المثل: (ليس الخوافي كالقُلَبة)[6] ويقولون: أَرْقل في اللغة النخلة الطويلة، وابل مَراقيل، والجَمْع من النخل الرّقال[7]. وجاء في مصادر كثيرة ان العود يعني الخشبة، والة الفناء ويجمع في الخشبة على اعواد، وفي الالة عيدان وخشبة ان يلتبس جميع عيد بجمع الخشبة فرقوا بينهما فقالوا في جمع

(1) نفسه: 275/3.

(2) المقتضب: 169/3، وينظر: ليس في كلام العرب: 140، وتثقيف اللسان: 216، والمكفردات: 27، والمخصص: مج 4 س 116/14، والدرر اللوامع: 60/1، والصباح المنير: 27 – 28، ودقائق العربية: 124، والتلخيص: 176/1.

(3) المقتضب: 130/1، وينظر: الخصائص: 112/1، والمخصص: مج2 س36/8، واعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 17.

(4) امالي الزجاجي:58، ومجالس العلماء: 274، والامالي (للقالي): 8/1، والبيان في غريب القرآن: 200/2، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: 78/1، والاشباه والنظائر: 23/3، وتفسير غريب القرآن: 63.

(5) الاشتقاق (لابن دريد): 206.

(6) الفصول والغايات: 398.

(7) الاشتقاق: (لابن دريد): 154.

العيد أَعياد فجمع بالياء واصله الواو للفرق[1].

والامر بمعنى الحال، جمعه (أمور) والامر بمعنى الطالب جمعه (أَوامر) فرقاً بينهما وتخصيصاً[2]، وقد يرد الاسم على جمعين فيميل الدارس إلى الاخذ باحداهما لان الآخر يلتقي مع غيره فيشكل، قال البلوي: "المِيسم المكواة، واصل الياء واو فان شئت قلت في جمعه مياسم على اللفظ، وان شئت قلت مواسم عل الأصل، كما قال صاحب تاج اللغة والاحسن عندي ان يكتب مثل هذا بالياء فرقاً بينه وبين مواسم الحج الذي واحدهما موسم بالواو لا غير"[3].

وهناك جموع يكثر استعمالها في مفردات معينة فمن ذلك اخوة، واخوان، فالاخوة جمع قلة، والاخوان جمع كثرة، وأكثر ما يستعمل الاخوة في اخوة النسب، والاخوان للاصدقاء[4]، وكالكُفَّار والكَفَرة فان الكُفَّار في جمع الكافر المضاد للايمان أكثر استعمالا، والكَفَرة جمع كافر النعمة أكثر استعمالا[5]، ومن ذلك العبيد والعباد فاكثر ما يقال عباد الله وعبيد الناس[6]، وقال الازهري: "وأكثر ما يقال رُعاة للوالاة، والرّعيان لجمع راعي الغنم"[7]. وقال الراغب: "وقال في صفة الملائكة ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ (عبس: 16) فبررة خص بها الملائكة في القرآن من حيث انه ابلغ من أبرار فانه جمع بَرُّ، وأبرار جمع بار، وبَرّ ابلغ من بار كما ان عدلاً أبلغ من

---

(1) اشتقاق أسماء الله: 436، وبصائر ذوي التمييز: 109/4، والصحاح: 515/2 والكليات: 476، والايضاح في شرح المفصل: 576/1، ودقائق العربية: 64.

(2) المصباح المنير: 26/1.

(3) الف باء: 51/1.

(4) التهذيب (اخا): 320/1، والف باء: 44432/1، والبرهان في علم القرآن: 17/4، ولسان العرب (اخا): 21/14، والاتقان في علوم القرآن: 302/2.

(5) الكليات: 553.

(6) الكشاف: 224/2، وينظر: العين: 48/2، والمقاييس: 205/4، والكيلات 472.

(7) التهذيب: (رعي) 162/3.

عادل"[1]، ومن الدارسين من يفرق بين هذه الجموع تفرقا بلاغيا فيذكر مناسبة جمع معين للقيام ومقتضى الحال، قال السهيلي في روضه "واذا قلت نخيل أو عبيد فهو اسم يتناول الصغير والكبير من ذلك الجنس قال الله سبحانه ﴿ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ ﴾ (الرعد: 3) وقال ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ (فصلت: 46) وحين ذكر المخاطبين منهم قال العباد، وكذلك قال حين ذكر المثمر من النخيل وَٱلنَّخْلَ﴿ بَاسِقَـٰتٍ﴾ (ق: 20) وقال ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ (القمر: 20) فتأمل الفرق بين الجمعين في حكم البلاغة، واختيار الكلام، واما في مذهب أهل اللغة فلم يفرقوا هذا التفريق، ولا نبهوا على هذا الغرض الدقيق"[2]. وهكذا ينفي مجموع هذه الفوائد الحاصلة من تنوع أبنية الجمع قول من ذهب إلى ان كل صورة من الجمع "يصح ان تنوب مناب صاحبتها، وتوضع بدلا منها من غير مخافة ان يختل المعنى المراد أو يختلف عما قصد به"[3]. لان الاختصاص الدلالي قد حدث من طريق صيغ الجمع.

7. التفريق في النسب :

النسب بيان ملابسة الشيء بطريق مخصوص[4]، ويقع في العربية بالحاق ياء مشددة اخر الاسم، مكسور ما قبلها، تقول في النسب إلى زيد: زيدي والى محمد محمدي[5]، وربما لحقته هذه الياء المشددة الاسم "للمبالغة من حيث كانت وصفا

---

(1) المفردات في غريب القرآن: 53، والبرهان في علوم القرآن: 18/4، وبصائر ذوي التمييز: 213/1، ودقائق العربية: 49، ومعترك الاقران فياعجاز القرآن: 599/3، والاتقان في علوم القرآ، : 302/2.

(2) الروض الانف: 171/1، وعنه في البرهان في علوم القرآن: 21/4.

(3) فلسفة اللغة العربية وتطورها: 122.

(4) مفتاح العلوم: 31.

(5) اللمع: 317، وينظر: المقرب: 54/2.

كقولهم في الاحمر أحمري[1]، ويسمى ابن جني هذا الحاق "الاحتياط في اشباع معنى الصفة كقوله: والدَّهْرُ بالانسانِ دَوّاري"[2] وقال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا ﴾ (المؤمنون: 110)"السُّخْرِيُّ بالضم والكسر مصدر سخر إلا ان في النسب زيادة قوة في الفعل كما قيل الخصوصية في الخصوص[3]، وقد تلتقي مفردات من المنسوب على قياس واحد، فيجاب فيها اللبس، وغموض الغرض ولهذا يعدل في هذا الباب عن صيغة إلى أخرى رغبة في الايضاح، وتخلصاً من الاشتراك فيتغير البناء وان خرج عن القياس، قال احد شراح الفصيح: "ولا يوجد في كلام العرب شيء ابعد من القياس كالنَّسب، وقالوا رجل دَهري للشيخ الهرم، ودُهري بضم الدال للذي يقول بالدَّهر"[4] وقال ابو البركات بن الانباري: "والتغيير في النسب جاء كثيرا على خلاف القياس المتلئب، المطرد في كلامهم"[5]. فهم ينسبون إلى مدينة رسول الله ـ صلى الله عليه واله وسلم ـ فيقولون مدني، والى مدينة المنصور فيقولون: مَديني، والى المدائن فيقولون مدائني[6]، قال ابن سيدة: "والنّسَب إلى الحرم حرمي، وهو من المعدول، الذي ياتي على غير قياس، وقالوا في الثوب المنسوب إليه حَرمي، وذلك للفرق الذي يحافظون عليه كثيرا، ويعتادونه في مثل هذا"[7]، وقالوا: إنما قيل بحراني في النسب إلى البحرين، ولم يقولوا بَحْري ليفرقوا بينه وبين النسب إلى البحر، وقد ذكر هذا التعليل في مصادر جمة[8]، ويقولون: ثوب حاري ورجل

---

(1) الامالي الشجرية: 1/28 – 29.

(2) الخصائص: 3/104.

(3) الكشاف: 2/370.

(4) شرح الفصيح (مجهول المؤلف): ح ق: 289، وينظر ديوان الأدب: 1/176.

(5) البيان في غريب اعراب القرآن: 1/176.

(6) المزهر: 2/294، والصحاح: 6/2201، والكليات: 246.

(7) المحكم: 3/245.

(8) مجمل اللغة: 1/235، والتهذيب (بحر): 5/40، والروض الانف: 2/182 ومجالس العلماء: 288 =

حِيري[1]. وقد استعمل العرب في اسلوب النسب صيغا أخرى مثل (فاعل) و (فَعَّال) و(فَعِل)"، لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء"[2]، اما فاعل فتكون لمن كان شيئا من غير ان يتخذ منه صنعة وحرفة يلازمها ويديمها، وأما الذي يزاول الشيء ويتخذه عملا ينسب إليه، فقد جعلوا له صيغة فَعَّال: إذ صاحب الصنعة مداوم لصنعته فجعل له البناء الدال على التكثير وهو فَعّال بتصنيف العين لان التضعيف للتكثير"[3]، ولهذا يطلق بعضهم على هذه الصيغة (ذو اللزوم)[4]. قاتل سيبويه: "وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون فاعلا، وذلك قولك الذي الدرع دارع ولذي النبل نابل، ولذي النشاب ناشب، ولذي التمر تمار ولذي اللبن لابن، وتقول لمن كان شيء من هذه الاشياء صنعته: لبَّان وتمّار ونبَّال، وليس في كل شيء من هذا قيل إلا ترى انك لا تقول لصاحب البُر بَرَار، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَّاة، ولا لصاحب الشعير: شَعّار"[5]. فهو بنص على ان هذا موقف على السماع، ولا يقاس في كل شيء، اما المبرد: فقد عَدّة مَقِيسا[6]، ويبدو انه قاسه لكثرته كالَبزَّاز والرحَّاض والوَشَّاء[7]، وغيرها كثير، وأما صيغة فَعِل فيُفْهم من استعمالها أنها تجيء لصاحب الشيء الكثير الوفير، لكن صاحب هذا الشيء لم يتخذ من بيعه صنعة،

= 289، والمحكم: 239/3، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 396/2، والصحاح: 585/2، والقاموس المحيط: 382/1، والمصباح المنير: 42/1، والمقرب: 67/2، والاضباه والنظائر: 67/3.

(1) شرح الفصيح (لمؤلف مجهول): خ ق: 40ب.

(2) المقتضب: 16/3.

(3) شرح عمدة الحافظ وعدة الالفظ: 898.

(4) شرح المفصل (لابن يعيش) 13/6.

(5) كتاب سيبويه: 381/3 – 382.

(6) المقتضب: هامش المحقق: 161/3 – 162.

(7) مبادئ اللغة (الاسكافي): 191 – 192.

ولانه يكثر عنده اختاروا له هذه الصيغة لأنها تدل على المبالغة أيضا، غير أنها ليست مبالغة المزاولة والحرفة قال أبو عبيد "اللبون ذات اللبن غزيرة كانت أو تليئة.. فاذا قصدوا قصد الغزيرة قالوا لبنة"[1]. وقال الرضي: في التفريق بين صيغتي (فَعَّال وفَعِل): "وكما استعلموا فَعّالا لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له اسعتملوا فعلا أيضا، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل نحو: عَمِل للكثير العمل، وطعِن ولبس ولَسِن في معنى النسبة"[2] أي ذو عَمَل وطَعّن ولَسَن، ويتضح لنا الفرق في استعمال هذه الصيغ من الامثلة التي ذكرها العلماء من كلام العرب فقد قيل: "رجلٌ تمري للذي يحب أكْل التمر، وتَمَّار يبيعه، ومُتْمِرٌ عنده تمر وليس بتاجر، وتامِر يطعمه الناس"[3] وربما يحتاج في ضبط المقصود من هذا إلى الوقوف على ما نقل عن العرب وما فسره العلماء قال الزمخشري: "يقال رجل لَحِيم، ولاحم، ومُلْحِم، ولَحِم، فاللحم الكثير لَحْم الجسد واللاحم الذي عنده لحم كلابن وتامر، والمُلْحم الذي يكثر عنده أو يطعمه، واللَّحِم الاكول له"[4]، ويوضح لنا هذا المثال وغيره مما تقدم كيف يتصرف العربي بلغته ويفرق بين ألفاظها لتأدية ما يريده من معان.

ومن اشكال المغايرة في الأبنية التي سكلتها العربية للتعبير عن المعاني المتقاربة ظاهرة القصر والمد، فقد ميزت هذه اللغة بناء الممدود عن المقصور بإجراء تغيير صوتي مناسب فرق بين البنائين، وجعل لكل منهما دلالة مستقلة، فوجودهما نابع من هذه الطريقة الفذة التي ترجع إلى تغيير المبنى لاختلاف المعنى ولهذا جعلت التفريق بالقصر والمد مظهرا من مظاهر التفريق بالابنية.

---

(1) التهذيب (لبن): 180/7.

(2) شرح الشافية (للرضي) 88/2.

(3) المزهر: 300/2.

(4) الفائق في غريب الحديث: 311/3.

8. التفريق بالقصر والمد:

ذكرت عند الحديث عن مصادر الفروق ما بذله علماء العربية من جهد وما تركوه من مؤلفات كثيرة في المقصور والممدود، وقلت: ان هذا اللون من المصنفات كثر وتتابع بسبب ما طرأ على الصيغتين من خلط واضطراب وخروج عن سنن الفصحاء الذين حرصوا على استعمال لغتهم على وفق أصولها الصحيحة وموازنتها السليمة، والقَصْر والمَدّ ظاهرة صوتية واحدة، تصور وجها من وجوه نمو اللغة وتدرجها في تطورها لتوسيع ثروتها اللفظية". فان من كلامهم ما يبنونه على القصر، ومنه ما بنوه على المد"[1]، والناظر في أصل الصيغتين يدرك انهما ترجعان إلى صوت الفتح"، والفتحة لها قدر من المد معين معروف قد تختلف في طوله العرب، فإذا طال هذا الفتح قليلاً وزاد عن القدر المألوف تولد ما ندعوه بالالف المقصورة فإذا زاد الفتح عن القصر المألوف المقصورة تولد المد"[2]، فالممدود والمقصور "يختلفان في كمية الصائت الطويل الذي يقع في اخر الاسم"[3]، فالمقصور: كل اسم كانت في اخره الف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة، والممدود: كل اسم كانت في اخره همزة بعد الف زائدة[4]. وقال ابن ولاد: 332هـ "ياتي نوعان احدهما يمد بزيادة الف قبل اخره، والاخر يقصر عن ذلك"[5]، وذهب ابن الحاجب: 646هـ إلى ان الممدود سمي ممدودا لان الألف قبل الهمزة تمد لاجل الهمزة ولا تحذف بحال، وسمي المقصور

---

(1) سر صناعة الاعراب: 101/1.

(2) مع المصادر في اللغة والادب: 13/2.

(3) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 168.

(4) المقصور والممدود(لابن ولاد) 3- 4، وينظر: شرح المفصل (لابن يعيش) 36/6 – 37، والحدود (للرماني): 71، والمخصص: مج4 س104/15، والتكملة: 272.

(5) المقصور والممدود (لابن ولاد): 121.

مقصوراً لان الف ليس بعدها همزة فتمد"[1]، والصحيح ان الهمزة في الممدود صوت ينتهي به المد الذي طال ثم قطع فاستقر، فالالف الممدودة تطور للالف المقصورة، والعربية لا تميل إلى المقطع المفتوح، لذلك يغلق بالهمزة، وقال ابن عصفور: "سمي (المقصور) مقصوراً لانه قصر عن الغاية التي للمد، إلا ترى ان الألف اطول ما تكون مدا إذا كان بعدها همزة، فإذا لم يكن بعدها همزة قصرت عن الغاية التي كانت لها من المد مع الهمزة"[2]. فهذا اقرب وان جعل المد موقوفاً على الهمزة والصحيح العكس، ويذكر عبد الصبور شاهين: "ان هذا تطور خاص بالعربية وحدها"[3]، ولتقارب الصيغتين استعمل العرب بعض الألفاظ المقصورة والممدودة بعمنى، ولم يجعلوا اختلاف البنائين مميزا دلاليا، غير ان هذا مقصور على ما سمع ونقله الرواية، ويبدو ان العامة مالوا بعد عصور الفصاحة الأولى إلى عدم الفصل بين القصر والمد، أو إلى تغليب المقصور تخففا من الطول والهمز، فاستحدثت لغة لا تسحن الفصل والتمييز بين المقصور والممدود، فحرص اللغويون على وضع قواعد تضبطهما فان "من المقصور والممدود ما يدرك بالقياس، ويعرف بالعلامات، ومنه ما لا يدرك إلا بالسماع"[4]، فتكفلت مؤلفات متعددة بايراد ما جاء مسموعاً وسرد احكام ما ياتي مقيساً، وذكر قواعد التثنية والجمع وتحديد شكل الرسم، وضبط بنية كل منهما فان منه ما ياتي مقصوراً وممدوداً ومعناه واحد إلا انه ربما اختلف بالحركات والبنى والتثقيل وربما كان متفقاً في جميع ذلك، فمنه ما يفتح اوله فيقصر ويكسر فيمد، وما يفتح فيمد ويضم فيقصر، وما يقصر ويمد واوله على حالة واحدة أو يقصر ولا نظير له من الممدود، وربما اختلفت معانيه تبعا لتغير

(1) الايضاح في شرح المفصل: 621/1.

(2) شرح جمل الزجاجي: 360/2.

(3) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 584.

(4) الممدود والمقصور (للوشاء): 31.

الحركة أو لا تختلف إلى غير ذلك من ابواب هذه الكتب[1]، وفي هذا تصوير لتوسع العرب في صياغة الألفاظ وتطورها، وليست هذه الألفاظ في عزلة عن اثر اللهجات العربية[2]. ومن الدراسات الحديثة ما اوضح ذلك فذهب إلى ان هناك قبائل اثرت المد، وهي القبائل المتحضرة التي استوطنت بيئة الحجاز لأنها متحضرة مالت إلى التأني في النطق بتؤدة، وجنحت القبائل البدوية التي قطنت الجزيرة، وشرقيها كتميم واسد وقيس إلى استعمال المقصور لأنها درجت على السرعة في النطق والاقتصاد في الجهد[3]، غير انه يصعب ان نقطع بحكم عام ننسب فيه كلام من الصيغتين إلى قبيلة أو بيئة بعينها، إذ ربما ترد الراوية بخلاف هذا التصنيف غير المطرد، وقد يختلف العلماء في ضبط قسم من هذه الألفاظ، كما ان ما بين القصر والمد من وحدة صوتية قد يحمل على استعمال اللفظ بالقصر والمد، فالواحا يمد ويقصر السرعة[4]، ومثله الوبَا[5]، والوَنى[6]، والشَّفى والعُلى

(1) ينظر موضوعات المقصور والممدود (للفراء): 7 وما بعدها: والمقصور والممدود لابن السكيت: 41 وما بعدها، والممدود والمقصور (للوشاء): 29 وما بعدها، والمقصور والممدود (لابي عبد الله نفطويه): 108 وما بعدها، والمخصص (كتاب المقصور والممدود) مج 4 س 95/15 وما بعدها، وقد افرد الفراء بابا للمقصور الذي له نظير في الممدود يقترب من معناه ينظر: المقصور والممدود (الفراء) 16- 29 (باب المقصور والممدود مما تتفق كتابته)، والممدود والمقصور (الوشاء) 42 – 53 (ابواب الممدود الذي له نظير من المقصور يتفق لفظهما ويختلف معناهما) والتكملة (ما يدل مقصورا على معنى وممدودا على معنى آخر) 289 وما بعدها.

(2) فقد ذكر ان تميما تقول (الشرا) واهل الحجاز يقولون (الشراء) ينظر المخصص: مج 5 س16/16، والاضداد في كلام العرب: 393/1 كما ذكر ان أسدا وتميما وقيسا يقصرون (هؤلاء) و(اولاء) ينظر: البحر المحيط: 138/1.

(3) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 168، ولهجة قبيلة اسد: 148.

(4) النهاية: 144/5.

(5) الفصول والغايات: 385.

(6) شرح القصائد التسع المشهورات: 174/1.

والعَليا[1]، والمتتبع لظاهرة القصر والمد يتيقن ان العربية استغلت هذه العلاقة بين البنائين فاتخذت منهما وسيلة للتفريق بين المعاني، وقد وقعت للدارسين امثلة من هذا ونبهوا عليها، ونصوا على ان العرب قد تبنى اللفظ مقصوراً وتريد به معنى معيناً، ثم تنقله إلى المد فتخصصه بمعنى قريب من الأول، قال أبو حاتم الرازي :"والهوى في الدين مقصور والهواء الذي بين السماء والارض ممدود، قال الله تعالى((واتّبعُوا أَهْواءَهَم)) (محمد: 14) وهما جميعا مشتقان من معنى واحد ففرق بينهما بالمد ليدل كل اسم على معناه"[2]، وقال ابن فارس "الجدا مقصور المطر العام، والعطية الجزلة، ويقال: أَجْدَيْتُ عَليه، والجَداء ممدود الغناء، وهو قياس ما قبله من المقصور"[3]، وجاء في المخصص: "ان الغناء إنما سمي غناء لانه سيتغنى به صاحبه عن كثير من الاحاديث، ويفر إليه منها، ويؤثره عليها، وفرق بينه وبين الغنى من المال بأن هذا مقصور، وذاك ممدود"[4]، والبُكاء قال الخليل: ممدود ومقصور[5] وفي الكامل: "البكاء يمد ويقصر فمن مد فانما جعله كسائر الأصوات ولا يكون المصدر في معنى الصوت مضموم الأول إلا ممدودا لانه يكون على فعال، وقلما يكون المصدر على فُعَلٍ... ومن قصر فانما جعل البكاء كالحُزن"[6]. وقال الراغب:

---

(1) المقصور والممدود (لابن ولاد) 57 و 73، وينظر: باب ما يمد يقصر في: ادب الكاتب: 235.

(2) الزينة في الكلمات الاسلامية العربية، القسم الثالث / ملحق بكتاب: الغلو والفرق الغالية في الحضارة الاسلامية: 248.

(3) المقاييس: 435/1، وينظر: المقصور والممدود (الفراء): 26، والممدود والمقصور (للوشاء): 45، وادب الكاتب: 233، والمقصور والممدود (لابن ولاد): 22 والكامل: 321/1، وغريب الحديث (لابن قتيبة): 698/3.

(4) المخصص: مج 4 س100/13، وينظر: اشتقاق أسماء الله: 197.

(5) العين: 417/5.

(6) الكامل: 286/1 – 287، وينظر: المقصور والممدود (لابن ولاد): 133، ومجمل اللغة: 132/1، وجمهرة اللغة: 210/3، والمزهر: 264/1.

"فالبُكاء بالمد: سيلان الدمع عن حُزْن وعَويل، يقال: إذا كان الصوت اغلب، كالرُّغاء والثُّغاء، وسائر هذه الأبنية الموضوعة للصوت، والبُكا بالقصر: يقال إذا كان الحزن أغلب"[1]، ولقد كان الدارسون يعنون بالتحقيق فيما بين صورتي القصر والمد من تغاير في الدلالة، ويعدون معرفة الفرق بينهما من أمارات سعة الاطلاع، وغزارة العلم جاء في كتاب عيون المناظرات: "ذكر امام الحرمين ابا المعالي[2]، رحمه الله، لما استدعي إلى بغداد وقدم عليها برسم التدريس، خرج أهل العلم إلى لقائه قال: فابتدروه بالامتحان بمسائل اعدوها له فلما استشعر منهم ذلك قال لهم: ما الفرق بين الضُّحى والضَّحاء فلم يكن فيهم من يعرف ذلك ن فقال لهم: إذا كان مقامكم في هذه المسألة هذا فما ضنكم بدقائق العلوم، قال فرجعوا خجلين منقطعين، وتبينوا رفعة رتبته في المعارف[3]. ويؤخذ من هذا ان العرب فرقوا بين الضُّحى والضَّحاء ليخصصوا كلا منهما لوقت من النهار معلوم، جاء في العين: "الضَّحو: ارتفاع النهار، والضُّحى فريق ذلك والضَّحاء ممدود، إذا امتد النهار وكرب ان ينتصف"[4]، وقال المعري: (الضْحاء ارتفاع الضحى، ويقال: الضُّحى ثم الضَّحاء ولذلك سمي غذاء الابل ضَحاءها لانه يكون في ذلك الوقت"[5]، ومن هذا أيضا تفريقهم بين السَّنا والسَّناء وهما من مادة واحدة، غير

(1) المفردات في غريب القرآن: 75، وينظر: الروض الانف: 223/3، واللان (بكى): 82/14.

(2) يريد الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: ت: 478 هـ ترجمته في: وفيات الأعيان: 349/2، وطبقات الشافعية (لابن قاضي شبيه): 255/1.

(3) عيون المناظرات: 279.

(4) العين: 265/3.

(5) الفصول والغيات: 314، وينظر: غريب الحدي (لابن عبيد): 292/4، والمحيط في اللغة: 364/3، والصحاح: 240/6، والتهذيب (ضحا): 150/6، واللسان (ضحا): 474/14، والكشاف: 257/4، والنهاية: 76/3.

ان سنا البرق مقصور، وسَناء المجد والشرف ممدود"[1]، والحَفا على وجهتين إذا حفى الرجل والدابة فلم يكن لها مشى ولا سير فهو مقصور والحَفاء ان يمشي الرجل بغير حذاء فذلك ممدود[2]، والعَماء الغيم الرقيق ممدود، والعَمى في العين، والقلب مقصور[3]، والعَراء الفضاء من قوله تعالى ﴿ فَنَبَذْنَهُ بِٱلْعَرَآءِ ﴾ (الصافات: 145) والعَرا مقصور ما قرب من الدار[4]، إلى غير ذلك مما عدة اصحاب المصنفات في القصر والمد وغيرهم متناظراً يتفق ويختلف معناه، وقد يكثر استعمال احدى الصيغتين في معنى فيكون مخصوصا به قال المرتضى: "أكثر ما يستعملون البَلاء الممدود في الجميل والخير، والبَلْوى المقصور في السوء والشر"[5]، وقد نظر قسم من العلماء إلى صورتي القصر والمد كما لو كانتا كلمة واحدة، حين يعرضون المعاني التي تتصرف اليها موادهما، فهما عندهم كلمتان تقاربتا لفظا ومعنى وتغايرهما قصراً ومداً لا يقدح في انهما شيء واحد في الأصل، كما فعل أبو العميثل الاعرابي فيما اتفق لفظه، واختلف معناه مثل قوله "اللِّحَاء على ثلاثة أوجه يمد من وجهين ويقصر من وجه، واللِّحَى مقصور جمع لِحية، واللِّحاء ممدود مُلاحاةُ الرجال، واللَّحاء وقِشر الشجر"[6]، ويؤخذ من هذا انه يرد صورتي المد والقصر إلى أصل واحد نسبه

(1) المقصور والممدود (للفراء): 18، والممدود والمقصور (للوشاء) 49، وغريب الحديث (لابي عبيد): 297/2، وادب الكاتب:233 والكامل: 286/1، ومجالس ثعلب: 141/1، والامالي (للقالي): 18/1.

(2) المقصور والممدود (للفراء): 21، وادب الكاتب: 233، والتهذيب (حفا) 258/5، واللسان: (حفا) 187/14.

(3) الممدود والمقصور (للوشاء) 42، وغريب الحديث (لابي عبيد): 8/2- 9، والتكملة: 289، واللسان (عمي): 99/15.

(4) التكملة: 291، ولسان الرب (عرا): 49/15.

(5) امالي المرتضى: 108/2 – 109.

(6) ما اتفق لفظه واختلف معناه: 29.

إلى اللحاء، ولم يرد في اختلاف الصيغتين مسوغا لجعلهما مفردتين متباينتين، ومثل هذا فعل ابن قتيبة حين سمى احد ابواب ادب الكاتب (باب اسماء يتفق لفظها ويختلف معانيها) ومنه قوله: رجا البشر مقصور بالالف، والرجاء من الطمع الممدود[1]، وقد يختلف الدارسون في فهم العلاقة أو عقد الصلة بين مفردات القصر والمد، وادراك اصولهما في الاشتقاق، فقد ذكر جماعة من أهل العلم، ان الثّرى على وجهين: الثّرى من النّدى مقصور، والثّراء في كثرة المال واليسار ممدود[2]. ويبدو ان العرب توسعوا في هذه المادة فقالوا: ثَرَيْت التراب إذا بللته، ويقال ثَرَيْتُ بكَ أي كَثُرْتُ بكَ وثَرَى بنو فلان بني فلان، أي صاروا أكثر منهم، وأثرى الرجل يُثْرِي إثراء إذا كثر ماله، وانه لثر والثراء والثروة جميعا كثرة المال[3]. اما ابن جني: فقد ذهب إلى ان ليس من ثرى وإنما من ثرو فقال: "وليس الثرى من لفظ الثراء على الحقيقة، وذلك ان الثّرى عو النّدى من تركيب (ث ر ى) قولهم: التقى الثريان، وأما الثّراء لكثرة المال فمن تركيب (ث ر و) لانه من الثروة، ومنه الثُّرَيّا لأنها من الثروة، لكثرة كواكبها مع صغر مرآتها فكأنها كثيرة العدد بالاضافة إلى ضيق المحل، ومنه قولهم ثَرَونا بني فلان نَثْرُوهم ثروة إذا كنا أكثر منهم، فاللفظان كما ترى مخلفان، فلا تجنيس اذن لا للظاهر، وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح المقصور والممدود عن ابن السكيت، وان الفراء تَسَمَّح في ذكر مثل هذا على اختلاف أصوله وان عذره في ذلك تشابه اللفظين بعد القلب"[4]، وارى ان ابن جني جَزَّء المادة مع ما دأب عليه من الجمع في نظائرها، فهي ترجع إلى: "قياس واحد لا

(1) ادب الكاتب: 232 – 233.

(2) المقصور والممدود (للفراء): 18، والممدود والمقصور (للوشاء): 42، وادب الكاتب: 233، والمقصور والممدود (لابن ولاد): 20.

(3) الامالي (للقالي): 94/1، واساس البلاغة: 92/1.

(4) الخصائص: 48/2.

يُخْلِفُ وهو غزر الشيء الغزير"[1]، ويبدو ان الأصل في المعنى هو الدلالة المحسوسة على الثَّرى، وهو التُّراب النّدى، وقد قالوا: انه لُمْتُرب قال أبو عبيدة: وهو الكثير المال مثل التراب كثرة: ومثله أثرى وهو ما فوق الاستغناء[2]، فمن دلالة الثَّرى استعير الثَّراء، والثَّروة والثُّرَيا وغيرها من المفردات التي جمعت في المعجمات على أنها مادة واحدة[3]، واوسع من هذا خلاف العلماء في قصر الممدود ومد المقصور في الشعر، فقد ذهب البصريون إلى انه يجوز قصر الممدود ولا يجوز مد المقصور لانه خروج عن الأصل، وقصر الممدود هو ردٌ الشيء إلى اصله. وذهب الكوفيون واليه ذهب أبو الحسن الاخفش، إلى انه يجوز مدُ المقصور غير ان الفراء ذهب إلى انه لا يجوز ان يُمَدُّ من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود[4]، قال ابن سيدة: "فانه إنما يجيز في الشعر قصر الممدود السماعي والغالب، ولا يجيز قصر المُطَّرد، إنما اجازه في الغالب لانه نظيره في المعنى[5]، وذهب ابن فارس إلى عدم جواز الامرين قال: "وكلُّ الذي ذكره النحويون في اجازة ذلك جنس من التكلف فان قالوا لا يجوز مد المقصور، لانه زيادة في البناء قيل لا يجوز قصر الممدود لانه نقص في البناء ولا فرق"[6]، ويبدو ان مد المقصور كثر في اشعار المحدثين فاما الفصحاء المتقدمون فهو في اشعارهم قليل[7]، ومهما يكن راى العلماء في امر هذه الضرورة فانه يدل على ادراك الأصل الواحد لصورتي المد والقصر وامكان التصرف في بنية كل منهما، جاء في الموشح:

---

(1) المقاييس: 367/1.

(2) كنز الحافظ من كتاب تهذيب الألفاظ: 2.

(3) الصحاح: 2292/6، واللسان (ثرا): 110/4، والأفعال (لابن القطاع): 143/1.

(4) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 745/2، وشرح جمل الزجاجي: 58/2، والموشح: 145.

(5) المخصص: مج 4 س 210/15.

(6) ذم الخطأ في الشعر: 24.

(7) عبث الوليد: 20 — 21.

"والشاعر إذا اضطر إلى مد المقصور غير اوله ووجهه إلى ما يجوز قال:

والمَـــرءُ يُبْليـــه بَـــلاءَ الـــسّرْبال　　كَـــرُّ الليـــالي وانتقـــالُ الاحـــوال

فلما فتح الياء من البلى ساغ له المد، ومثل هذا كثير"[1].

2. التفريق بابدال حرف:

الابدال اقامة بعض أصوات الكلمة مقام بعض، وهو كثير في العربية حتى عدة بعضهم من سنن العرب[2]، وللدارسين في وقوعه وتفسيره، مذاهب متعددة، إذ اختلف تصورهم لنوع العلاقة التي تجمع بين طائفة من المفردات تشترك في حرف أو حرفين تتشابه أو تختلف في حروف أخرى فهذه حال تخرج فيها الألفاظ عن المالوف في اللغة، إذ المعروف ان ترتبط كل وحدة صوتية بمعناها المستقل، في حين اتسعت علاقة ما وقع فيه الابدال فارتبط المعنى بمخرج الصوت أو الصفة العامة، وربما خرجت الأصوات في تبادلها عن حدود التقارب الصوتي المقرر في القوانين الصوتية، روى ابن السكيت: عن الاصمعي قال: "يقال تركت فلانا يجوس بني فلان، ويحوسهم، يقول يدوسهم ويطلب فيهم "وروى عن الكسائي: يقال: أحَمّ الأمر وأجَمّ إذا كان وقته"[3]، وروى عن الاصمعي أيضا قوله: "في صدره عليَّ حَسيفَة وحَسيَلة أي غِل وعداوة"[4]، فهنا ابدال جرى بين حروف متباعدة، إذ ليس بين الحاء والجيم والفاء والكاف قرابة صوتية مما يدل على ان هؤلاء العلماء ما كانوا يشترطون قرب المخارج أو الصفات، في تبادل هذه الاحرف المختلفة، وإنما توسعوا فيه ليشمل ابدال

---

(1) الموشح: 145.

(2) الصاحبي: 203، وفقه اللغة (الثعالبي): 372.

(3) الابدال (لابن السكيت): 79، وينظر: الامالي (القالي): 78/2، وفيه " حاسوا وجاسوا واحد " والصاحبي: 204، والمزهر: 460/1.

(4) الابدال (لابن السكيت): 141.

حرف من اخر مطلقا، وان لم يوافقه[1]، ويبدو أنها نظرة تستند إلى ما بين ايديهم من ألفاظ مروية عن أهل اللغة، وهم يراعون فيما يبدلونه من حروف ما بينها من صلة في الأصوات في الغالب أو لا يراعون هذه الصلة فيحدث الابدال لسبب لغوي عام، ويعتمدون في ادارك المعنى على بقية الأصوات المتماثلة. وحين تعمق النظر في مسائل اللغة، وارتقى البحث فيها، برز موضوع الابدال واحداً من مشكلات الدرس اللغوي لدى الدارسين فذهب قسم منهم إلى القول بضرورة ان يكون الصوتان في الكلمتين اللتين يتحد معناهما من مخرج واحد قال البطليوسي: "لان البدل عندهم لا يصح إلا في الحروف التي بينها تجاور في المخارج أو تناسب في بعض الاحوال، وأما مثل أَشَرْت العُودَ ونَشَرْتُه ووشَرْتُه.. فلا يرونه بدلا، وإنما هي ألفاظ تتقارب صيغها ومبانيها وتتدانى أغراضها ومعانيها فيتوهم المتوهم ان احدهما بدل من الآخر"[2]، ومنهم من فسر الابدال بان احدى صورتيه لهجة قبيلة والاخرى لهجة قبيلة أخرى، ومن هؤلاء أبو الطيب اللغوي قال: "ليس المراد بالابدال ان العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد"[3]. ويرى ابراهيم انيس ان الكلمات التي ذُكِر أنها من الابدال حينا أو تباين اللهجات حينا اخر جاءت نتيجة التطور الصوتي، والتطور محكوم بوجود علاقة صوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه، اما الصور التي

---

(1) وينظر: الاشتقاق والتعريب: 12، ورواية اللغة: 341، والوجيز في فقه اللغة: 409 – 410، وقد احصى احمد طاهر حسنين الألفاظ التي وردت في كتاب الابدال لابن السكيت لمعرفة ما كان راجعا منه إلى سبب صوتي، ويظهر من القائمة التي اعدها ان الابدال جرى بين أصوات متقاربة وأخرى غير متقاربة، ينظر: نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب: 118 – 120.

(2) الاقتضاب: 253/2.

(3) المزهر: 460/1.

يصعب ادراك ما بينها من علاقة فتنتمي إلى منابع مختلفة وان كلا منها أصل رأسه[1]، ويلاحظ انه لم يعن بما يسببه الابدال من تغير دلالي، وان ذكر في ختام حديثه ان من كلمات الابدال ما اختلف فيه المعنى مثل الغَمْس والغَطْس، والفَوْدج والهَوْدج فان المعجمات ترى لكل من اللفظتين شواهد يشم نها الاختلاف بين المعنيين، وهو ينسب هذا الاختلاف إلى اصلين مختلفين[2]، وهو ما لا ننتصر له فيه، إذ يصعب تجاهل العلاقة المعنوية القائمة على ما بين هذه المفردات من علائق صوتية، والحق ان الابدال ظاهرة واسعة في العربية وليس من اليسير معرفة الأصول التي جرى عليها التغيير إلى صور أخرى لقدم هذه اللغة فان لها: "أُصُولاً واوئل قد تخفى عنا، وتقصر اسبابها دوننا"[3]، وذهابها في النمو والاتساع مذاهب شتى، وان من الابدال ما يرجع إلى اختلاف اللهجات، ومنها ما يحدث بفعل التطور الصوتي أو التصحيف، أو الاتباع، والعرب يتدون بالاتباع كلامهم[4]، وحقيقته انهم ارادوا: "ان يؤكدوا الكلام فكرهوا اعادة اللفظة بعينها فغيروا بعض حروفها وتركوا الاكثر ليعلموا انهم في توكيد الأول، ليكون فيه ضرب من التكرير وليخالف الأول بعض الخلاف[5]، ولهذا نجد بعض الألفاظ الواردة في كتب الابدال في كتب الاتباع[6]، مما يدل على ان الابدال نتيجة للاتباع احيانا، ان ظاهرة الابدال عامة تحدث على

---

(1) من اسرار اللغة: 59.

(2) من اسرار اللغة: 68.

(3) الخصائص: 164/2.

(4) مجالس ثعلب: 7/1، والصاحبي: 270.

(5) المنصف: 325/2، وينظر: الامالي (للقالي): 208/2، والصناعتين: 200، والمدهش: 25، والكليات 18 – 19، ومقدمة لدرس لغة العرب: 220.

(6) ينظر مقدمة الاتباع (لابي الطيب اللغوي): 10.

اساس التقارب بين الأصوات المتبادلة في الغالب، فالاصوات تلتقي في خصائص مشتركة، وتتباعد بخصائص أخرى ولذلك اصبح: "في الامكان ضم الحروف التي تجتمع فيها نفس الارزام في مجموعة واحدة"[1]، فإذا تحقق للصوتين اساس القرابة الذي يجمعهما امكن لاحدهما ان يتبادل مع الآخر سواء في شكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة ام في شكل حلوله محله، وخلاصة ما نخرج به عند تاملنا ما يعرضه واقع اللغة ان الحرف المبدل قد يكون قريباً من المبدل منه في نشاته ومخرجه، وقد يشتمل على شيء من صفته، وقد يكون بعيداً منه، وقد كان العربي الفصيح يتصرف في لغته، قال ثعلب: "والعرب تشبه الحرف بالحرف وان خرج عن بابه"[2]. والذي يعنينا من حديث الابدال بيان اثره في توليد معنى خاص، ودلالة جديدة، مع بقاء شيء من المعنى العام يلاحظ في جميع تنوعاته وهي وسيلة من وسائل التفريق إذ يغير قسما من حروف الكلم بابدالها فتنشأ صور لفظية جديدة تختلف عن الأصل، وقد فطن العلماء إلى هذا المنهج الدلالي منذ زمن متقدم، إذ نص الخليل على امثلة من هذا التفريق بتبديل الحروف كثيرة، فمن قوله: "والنَّهْش بالفم كالنَّهْس إلا ان النَّهْش تناول من بعيد كنهش الحيّة، والنَّهْس: القبض على اللحم ونتفه"[3] وقال: "المَتُّ كالمَدّ إلا ان المَتَّ يوصل بقرابة ودالة يمتُّ بها"[4] ومن ذلك: "المَصْمَصَةُ: غسلُ الفم بطرف اللسان دون المَضْمَضَة"[5] ولقد فرق بين المدح والمده

(1) بحوث لسانية: 16.

(2) مجالس ثعلب: 249/1.

(3) العين: 402/3، وينظر العباب (كتاب السين): 472، وتثقيف اللسان: 317.

(4) العين: 112/8، وينظر: جمهرة اللغة: 43/1.

(5) العين: 93/7، وينظر: الصحاح: 296/2، والتهذيب (مصص) 130/15، ولسان العرب (مصص): 91/7، وتثقيف اللسان: 340.

فقال: "المده يضارع المدح، إلا ان المده في نعت الجمال والهيئة، والمدح في كل شيء"[1]. وذكر غيره انهما بمعنى[2]، وعَبَّر عن العلاقة بين النَّضْح والنَّضْج تعبيراً دقيقاً إذ قال: " النَّضْح كالنَّضْج ربما اختلفا وربما اتفقا، النضج ما بقي له اثر، يقال: على ثوبه نَضْخُ دم"[3] وهي لمحة لطيفة لم اجدها عند غيره، تشير إلى ان الاستعمال قد يسوي بينهما احيانا فجعلوهما بمثابة واحدة على ما بينهم من فرق ويفهم من هذا التفريق ان من العلماء من لم يقل بالابدال إذا اختلف المعنى، وانه عندهم حين يتفق المعنى يعني تناسب الأصوات في مفردات تدل على معنى واحد، ومن هذا التفريق المتقدم قول الكسائي: "نقول هذا ثوب صَفِيق بالصاد ووجه فلان سَفِيق بالسين وإنما تكلمت العرب بهذا فرقاً بين سَفاقِ الوجه، وصَفاقَةِ الثوب"[4]. ومما نحن بسبيله قول ابي عبيدة في تفسير قوله تعالى ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً ﴾ (طه: 96) أي اخذت ملء جمع كفي وقَبَضْتُ قَبْضةً أي تناولت باطراف اصابعي"[5]، وفرق ابن الاعرابي بين (الجَثو) و (الجذو)، فقال: الجاذي على قدميه، والجاثي على ركبتيه

---

(1) العين: 32/4.

(2) الصاحبي: 203.

(3) العين: 106/3، وينظر في الفرق بينهما: الغريب المصنف: ح ق: 318 أ، وغريب الحديث (لابن قتيبة): 412/1، والصحاح: 433/1، والبصائر والذخائر ك52/1، والخصائص: 158/2، والمحكم: 93/3، والكشاف: 50/4، والنهاية: 70/5 — 71، واتفاق المباني وافتراق المعاني: 99، والمزهر: 51/1.

(4) ما تلحن به العامة: 122.

(5) مجاز القرآن: 62/2، والعين: 35//5 — 69، والابدال (لابن السكيت): 124، ونوادر (أبي مسحل): 270/1، وغريب الحديث (لابي عبيد): 136/1، وغريب الحديث (لابن قتيبة): 412/1، وجمهرة اللغة: 298/1 و 303، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 55/2، والتهذيب (قبض): 384/8، والمزهر: 51/1، والتقفية: 482.

ويقول ثعلب "الجذو على اطراف الاصابع، والجَثْو على الركب"[1]، وقد جاءت هذه الفروق في كتب الابدال نفسها، قال ابن السكيت: "ويقال: للظليم أَرمَد وأَربَد وهو لون إلى الغُبْرة، قال بعضهم: ليس هذا من الابدال، ومعنى أرمْد نسبة إلى لون الرماد وأربْد أغْبر"[2]. وفي الجمهرة ": أكثرُ ما تستعملُ العرب في الماء جَمَد، وفي السمن وغيره جَمَس"[3]. وجمع ابن قتيبة طائفة من هذه ألالفاظ تحت عنوان (باب الاسماء المتقاربة في اللفظ والمعنى)[4] ومما جاء فيه: "الحَزَم من الارض ارفع من الحَزَن"[5] والنار الخامدة التي قد سكن لهبها ولم يطف جمرها والهامدة التي طفئت، وذهبت البتة[6]. وخصَّ الصقلي: هذه الألفاظ بباب باسم (باب حروف تتقارب ألفاظها وتختلف معانيها) اذكر منه قوله: "سَفْح الجبل: فانحدر منه وارتفع عن المسيل، وصَحْفه جانبة، وهو ارفع من السفح"[7] وقال ابن الانباري: النَّفْس ان يخرَّ على وجهه، والنَّكْس ان يخر على رأسه"[8]، لقد أعجب هؤلاء العلماء بهذا السبيل الذي ينوع الدلالة ويثري اللغة، ويعرض المعنى على وجوهه المختلفة على نحو دقيق وللمرء ان يعجب من لغة تفرق بين حالة السكوت حياء، وحالة السكوت ذُلا فتضع لهما

(1) لسان العرب (جذا): 137/14.

(2) الابدال (لابن السكميت): 70.

(3) جمهرة اللغة: 68/2، وعنه في الغالب (كتاب السين): 78، وينظر: الابدال (لابي الطيب): 371/1.

(4) ادب الكاتب: 170 — 172.

(5) وينظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: 17.

(6) وينظر:التلويح في شرح الفصيح:4،وشرح الفصيح (للخمي): 52، واتفاق المباني وافتراق المعاني: 99.

(7) تثقيف اللسان: 317.

(8) الزاهر: 261/2.

لفظين يختلفان في حرف ويشتركان في سائر الحروف، قال الزمخشري: "أَخرد سكت حياءً وأَقرد سكت ذُلا ومما يُحكى ان اليزيدي قال للكسائي يأتينا من قبلك أشياء في اللغة لا نعرفها، فقال الكسائي: وما انت وهذا ؟ ما مع الناس من هذا العلم الافضل بزاق فاقرد اليزيدي"[1]. وتفرق بين العَمى والعَمه فتجعل العمى في العين، والعمه في الرأي[2]، وقال الشريشي: "والماتح المستسقي على فم البئر والماتح النازل إلى قرعها ليملأ الدالاء، ويُفْرَق بينهما بنقطتي الحرف الذي قبل اخرهما فمتى كانتا فوق الحرف، فالمستسقي فوق البئر لكثرة الماء، ومتى كانتا تحته فالمستسقى في قعر البئر ليملأ الدلو بيده، وذلك لقلة الماء"[3]، ويبدو أثر هذا الفرق في اللغة في مفردات تدل على معان بينها اختلافات جزئية قليلة، ولكنها ترتمي إلى غرض واحد كقولهم: أَجلح لمن انحسر شعره عن جانبي جبهته، وهو أكثر من قولهم انزع فإذا بلغ الانحسار رأسه فهو أجلى وأجله[4]. والشّعْب الطريق في الجبل، والسّقب كالشق يكون في الجبل، واللّعْب والشّعب الصغير في الجبل، واللّهْب مهواة ما بين كل جبلين[5]، فهذه مفردات على بنية واحدة، بينها تقارب في الحروف يومي إلى ما بينها من قرب في المعنى، ولعل من أعمق الدراسات اللغوية التي تصدت لتحليل هذا النمط من الابدال في تراثنا اللغوي ما بحثه ابن جني في الخصائص: إذ درس

(1) الفائق في غريب الحديث: 170/3، وينظر العين: 114/5، واعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 76.

(2) فقه اللغة (الثعالبي): 49.

(3) شرح مقامات الحريري (للشريشي): 21/4، وينظر: غريب الحديث (لابن قتيبة) :544/2، والمحكم: 209/3، وجمهرة الامثال: 163/1، والمسائل البصريات: 396/1، وتثقيف اللسان: 339

(4) فقه اللغة (للثعالبي): 92، وينظر: المحكم: 123/4، والمدهش: 32.

(5) ديوان الأدب: 177/1، والتهذيب (شعب): 336/8.

الابدال في باب (في الحرفين المتقاربين يستعمل احدهما مكان صاحبه) وواضح انه يريد به ما استعمل بدلالة واحدة فذهب إلى انه يمكن معرفة الأصل من الفرع في هدي شيوع الاستعمال وكثرة التصرف[1]. اما الابدال الذي يحدث عنه تحرير في المعنى وتنويع في القصد، فليس من هذا، وان اشبهه في الصورة وقاربه في المدخل، فالاختلاف هنا مقصود تتناسب فيه حروف كل أصل مع المعنى الذي يراد من ألفاظها ان تؤديه، وقد وصف ابن جني هذا الباب بانه "باب عظيم واسع ومنهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك انهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الاحداث المعبر بها عنها، فيعد لونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدر واضعاف ما نستشعره"[2] ومن ذلك: أَزَّ وهَزَّ والهمزة اخت الهاء، لان مخرجها من الحلق وقد تقارب اللفظان ليدلا على معنيين متقاربين يرجعان إلى أصل واحد، فالعرب تقول: هَزَّ وأزَّ قال: سبحانه ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ (مريم: 83) فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، كأنهم خَصُّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى اعظم في النفوس من الهزّ لانك قد تهز ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك[3]. والخَضْم لاكل الرَّطْب، والقَضْم للصلب اليابس والعرب تقول: (قَضَمَتْ الدابةُ شعيرَها) وجاء في الخبر (قد يُدْرَك الخَضْم بالقَضْم) فاختاروا الخاء لرخاوتها للطرب، والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الاحداث[4]. ويذكر ابراهيم انيس:

---

(1) الخصائص: 82/2.

(2) الخصائص: 157/2.

(3) نفسه: 146/2.

(4) الخصائص: 57/2 – 58 و 65/1، وينظر: العين: 454/5 و 69، ونوادر أبي مسحل: 128/1، وكنزالحافظ في تهذيب الألفاظ: 8، وغريب الحديث (لابي عبيد): 187/4، وغريب الحديث

=

ان ابـن جـني حـين اسـتعمل لفـظ الاقـوى لم يكـن واضـحاً، والتعـبير بـالاقوى في كلامه غامض لا مفهوم لـه عنـد علمـاء الأصـوات[1]، ويـرى حسـام النعيمـي: ان القـوة نسبية عنده فهو يفسرها احياناً بحصر الصوت الذي في الحـرف، واحيانـا بالاسـتعلاء الـذي فيـه، واحيانـا بانـه حـرف صـلب، ويكـون الحـرف الثـاني يحمـل الـصفة المعاكـسة[2]. فهـو يحـس في جـرس الحـرفين المتقـابلين تغـايراً يـنهض بـاداء دلالات مختلفـة لتكـون الألفـاظ مناسـبة للمعـاني، مـضارعة لهـا، وهـذا رأي سـبق إليـه الخليل[3]، وسيبويه[4]، لكنـه بعجـه وفَصَّل القـول فيـه، وأكـثر مـن الاستشـهاد لـه، وقال بـه بعـده جماعـة مـن الدارسـين مـنهم ابـن قـيم الجوزيـة الـذي ذهـب إلى ان اللفـظ قالب المعنى، ولباسه يحتذي حذوه والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفـظ والمعنـى تنشأ من جوهر الحرف تارة، وتارة في صفته، ومن اقترانه بما يناسبه، ومن تكـرره، ومـن حركته وسكونه[5]، والى مثل هـذا ذهـب السـيوطي: فقـال بعـد ان ذكـر امثلـه ممـا ذكره ابن جني وغيره: "فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها وكيف فاوتت العـرب في هذه الألفـاظ المقترنـة في المعـاني"[6] ومـن المناسـب ان اذكـر ان السـيوطي عـد هـذه الامثلـة بابـا مكـن ابـواب الفـرق في اللغـة فقـال: "فـانظر إلى هـذه الفـروق واشـباهها

(لابن قتيبة): 412/1، والفائق في غريب الحديث: 379/1، والنهاية: 44/2، والمقاييس: 99/5، والمحكم: 30/5 – 31، والكاشف: 511/2، والتهذيب (قضم): 351/8، والفصل والغايات: 30، 251، والف باء: 24/2، وشرح الفصيح (للخمي): 58.

(1) موسيقى الشعر: 23.

(2) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 288.

(3) العين: (صر): 82/7.

(4) كتاب سيبويه: 14/4.

(5) بدائع الفوائد: 108/1 ،ينظر التفسير القيم: 206.

(6) المزهر: 53/1.

باختلاف الحرف بحسب القوة والضعف، وذلك في اللغة كثيرا جدا"[1]. ويمثل هذا رأي طائفة من علماء اللغة وفقهاءها، ذهبوا إلى ان العرب تبدل الحرف لتوليد لفظ جديد، يؤدي معنى اخر[2]، ويبدو من معالجة ابن جني لموضوع التفريق بالحرف انه مطمئن إلى سعة الظاهرة واصالتها، متثبت من سلامتها، واثق من صحة توجيهه لها. فهو يذكر انه لو جمع مر به من مثل هذا "لكان أكثر من الف موضع"[3] وقال "هذا مع اننا لا نتطلبه ولا نتقرى مواضعه، فكيف لو قصدناه وانتحينا وجهه وحراه[4]، ويرى ان مثل هذا يحتاج إلى تامل وانعام نظر، وفضل تدبر لانه: "امر إذا انت اتيته من بابه واصلحت فكرك لتناوله وتامله اعطاك مقادمته واركبك ذريته، وجلا عليك بهجاته ومحاسنه، وان أنت تناكرته، وقلت هذا امر منتشر، ومذهب صعب موعر حرمت نفسك لذته، وسددت عليها باب الحظوة به"[5]، ويقرر ان هذا التفريق ليس شيئاً اتفق، وأمراً وقع في صورة المقصود من غير ان يُعْتَقَد، فان في هذا حُكماً بابطال ما دلت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول، فتتناصر اليها اغراض ذوي التحصيل[6]، فهي اذن ظاهرة منطقية لم تقع اتفاقا، وإنما هي راجعة إلى تنظيم عقلي مقصود، وساء اصحت نظرية ابن جني في تفسيره الابدال هنا في هدي الحرف الاقوى والاضعف ام لم تصح، فان الثابت ان تعاقب

---

(1) نفسه: 55/1.

(2) ينظر: تاويل مشكل القرآن: 14، وكتاب القرطين: 160/1، والصاحبي: 225 والمدهش: 31، والف باء: 214/2، واتفاق المباني وافتراق المعاني: 98.

(3) المحتسب: 55/2.

(4) نفسه: 56/2، وينظر: التمام في تفسير اشعار هذيل مما غافل أبو سعيد السكري: 131.

(5) الخصائص: 162/2.

(6) نفسه: 164/2.

الحروف على طريقة الابدال في العربية امر يؤدي إلى تنويع المعاني واتساع دائرتها، فلو اننا تاملنا قولهم قسم وقصم وفصم لوجدنا انا تدل على الكسر، لكن بينها فروقا خاصة، إذ تنفرد كل منها بلمحة دلالية متميزة، فالقصم أقوى من القسم "لان القصم يكون معه الدق وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ احدهما"[1]. اما الفرق بين القَصْم والفَصْم فيرجع إلى ان الفَصْم كسر من غير ابانه، وأما القَصْم فهو كسر حتى يبين[2]، وقال الزمخشري: "يقال فُصِم وما قُصِم، وتقول به اداء يَفْصِم ولا يُفْصَم أي لا يقلع"[3]، فهذه دلالة أخرى، ومنه قوله تعالى ﴿ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ﴾ (البقرة: 256) ابو هلال: "لم يقل لا انقصام لها، لان الانفصام ابلغ يما أريد به، وذلك انه إذا لم يكن لها انفصام، كان احرى ان لا يكون لها انقصام"[4]، والدرس اللغوي الحديث يميل إلى انكار المناسبة بين صوت اللفظ ومعناه عامة إلا في عدد من كلمات الأصوات التي لا تقوم عليها نظرية، ولكننا لا نرى ان هذا التفريق وقع في أصل الوضع إذ المعقول ان الأصل كان احد هذه الحروف ثم ابدل بغيره وتطورت الدلالة فتفرعت من الكلمة الأصلية فروع أخرى متناسبة حتى استقرت في المعجم العربي على ما هي عليه، ولسنا ننكر ان العربي قد يوازن بين هذه الحروف ليختار منها ما ينسجم مع الدلالة التي يريدها فيكون لجرس الصوت وصفته اثر في توجيه معناه، ولقد جرى الابدال كثيرا في المفردات

(1) نفسه: 161/2.

(2) ينظر: غريب الحديث (لابي عبيد): 305/1، وجمهرة اللغة: 83/3، والصحاح: 2003/5 و 2013، والتهذيب (فصم) و (قصم): 213/15، والجامع لاحكام القرآن: 183/3، والبحر المحيط: 283/2، والمحكم: 135/5، واللسان (فصم) و (قصم): 453/12 و 485، والكليات: 527، وتثقيف اللسان:317.

(3) اساس البلاغة: 203/2.

(4) الفروق اللغوية: 123.

التي تدل على الأصوات مع مراعاة مناسبتها لما تدل عليه فالوَشْوَشَة تدل على صوت لا تدل عليه الوَسْوَسَة[1]، فهذا ابدال يعبر في ألفاظ الأصوات عن فروق دقيقة، ولنا ان نقيس سائر ما حدث من ابدال الحروف على هذه الأصوات، فلقد حفل المعجم العربي بمادة ضخمة منه. واللغة أصوات، والصوت يتكون من حزم تشكل نوعه وتميزه من غيره من الأصوات الاخرى[2]، كالنغمنة الموسيقية المفردة تتعين دلالته في محيطه العلمي لا بد ان يتحمل قسطا من الدلالة[3]. ولاجتماع هذه الأصوات وتركيبها على شكل وحدات لفظية مستقلة اثر في تنويع المعنى وتحديده، إذ الحرف منفردا غيره مركبا، وذهب أبو البركات الانباري: إلى تشبيه تركيب الأصوات بتركيب الادوية فقال "ان الحروف إذا ركبت حدث فيها بعد التركيب معنى لم يكن قبل التركيب كالادوية المركبة من عقاقير مختلفة فانه يحدث لها بالتركيب ما لم يكن لكل واحد منها قل التركيب في حالة الانفراد"[4]، وهناك من الادلة ما يشير إلى ان العرب رتبوا كثيراً من مفردات كلامهم على وقف حس لغوي عام، قائم على الاختيار روى الزجاجي: قال "سمعت المبرد يقول: اصحابنا يقولون هدل الحمام هديلا، وهدر هديرا إذا صوت، وهدر الجمل ولا يقال هدل"[5]، وهذا يعني ان هدل يتصرف في غير ما يتصرف فيه هدر، ولذلك خصوا الجمل بالهدير وابعدوا عنه صوت اللام، واغلب الظن ان ذلك بسبب تكرير الراء واجتهاده

(1) لسان العرب (وسس): 254/6، و (وشش): 372/6، وينظر: دراسات في فقه اللغة: 297 – 298، والتطور اللغوي التاريخي: 119.

(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 16، وبحوث لسانية: 9.

(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 116 – 117.

(4) البيان في غريب اعراب القرآن: 65/2، وينظر: سر صناعة الاعراب:305/1، والاشباه والنظائر: 96/1.

(5) امالي (الزجاجي): 82، وينظر: الحيوان: 243/3.

ووضوحه في السمع على ما بين الحرفين من شبه يرجع إلى قرب المخرج[1].

ولقد تمسك كثير من علمائنا القدماء بفكرة دلالة بعض التراكيب على معان بعينها وتردد هذا فيما تركوه من مباحث لفظية يقول ابن جني: "ومن طريف ما مر بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعلَم بُعْدَها، ولا يُحاطُ بناصيها ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتاخير، فاكثر احوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف"[2]، وقال ابن فارس: "في ختام باب (الدال واللام وما يثلثهما) ان الله تعالى في كل شيء سراً ولطيفة، وقد تأملت في هذا الباب اوله إلى اخره فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث وهي تدل على حركة ومجيء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان"[3]، وذكر مثل هذا الزمخشري[4] والسهيلي[5] والصغاني[6] والبيضاوي: 685هـ[7] والزبيدي[8]. ان هذه الانماط الدلالية القائمة على التفريق بحرف بين الأصول المتقاربة لفاظا ومعنى تحملنا على القول بان فكرة الثنائية في العربية التي تحمس لها جماعة من المحدثين كانوا مسبوقين اليها بما ذكره الأوائل من هذه الألفاظ التي ترجع إلى جنس واحد، ثم تباين بعض اصواتها إذ كانت هذه الألفاظ اصولا للنظرية الثنائية القائمة على "ان أول ما وضعت عليه أول هذه اللغة كان بتقوم من حرفين ثم كُسِع بحرف ثالث

(1) ينظر: الاصوات اللغوية: 63، وعلم اللغة العام – الاصوات: 129.

(2) الخصائص: 2/166.

(3) المقاييس: 2/298.

(4) ينظر: الكشاف: 1/131، والفائق في غريب الحديث: 1/143.

(5) الروض الانف: 1/171.

(6) العباب الزاخر: (خرف السين): 123.

(7) انوار التنزيل واسرار التاويل: المعروف: بتفسير البيضاوي: 1/59، 65.

(8) التاج (فلح): 2/199.

للتثبيت تحقيق للتثبيت لفظ الحرف الثاني في الكلمة"[1].

فدلالة الألفاظ تنمو ينمو مبانيها وتدرجها ورجوعها إلى دلالة عامة تكتسبها البنية من اصلها الثنائي ثم ترقى إلى تخصيص يحققه الصوت الثالث الذي ينوع المعنى، بان يكون له اضافة خاصة على أصل الدلالة فنشأ من هذا التحول اللغوي ألفاظ متشابه في المباني والمعاني، ولقد جاءت اراء القائلين بالثنائية داعمة لهذه الفروق الحرفية المستندة إلى تفسيرات صوتية جزئية، في صور الألفاظ واشكالها، وفي هذا يقول احمد فارس الشدياق: "وانظر أيضا إلى غم وغمت وغمد وغمر وغمس وغمص وغمص وغمط وغمق وغمى فإنها كلها تدل على الستر والتغطية مع اختلاف المعاني، وبذلك تعلم ان هذا النسق لم يجر على السنة العرب عفوا"[2]، لقد نتج عن هذا الترابط الاشتقاقي وجود مجموعات لفظية تجمع بينها علاقات صوتية ومعنوية لا يجد المتامل لها تفسيرا إلا القول بأنها تفرعت لتفريع المادة الواحدة، ويؤكد انستاس الكرملي ان التقارب المعنوي يتبع التقارب الصوتي، واذا تقاربت أحرف بمخارجها من أحرف مخارج كلم أخرى تدانت أيضا معانيها بعضها مع بعض وتلازمت وتضامنت وظهرت القربى بينها كل الظهور، ويمثل لذلك بالافعال: لدمه ولطمه ولثمه وما جرى على نسقها مما تقارب لفظا ومعنى[3]، فليس مصادفة ان يشترك اللفظان بحرفين ثم يأتي الثالث لتقييد المعنى بخصوصية، وقد يغير الابدال حالة الفعل من بناء إلى أخر مع بقاء العلاقة المعنوية فيبدل الحرف الثاني من الفعل المضاعف حرفا أخر مثل: كَدَّ وكدَحَ ورصَّ ورصَفَ وردَّ وردَع، أو تبدل ألف الفعل

---

(1) نشؤ اللغة العربية ونموها واكتهالها: 107.

(2) سر الليال في القلب والابدل: 27، وينظر: الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية: 100، ومعجمات عربية سامية: 99، وهل العربية منطقية: 145، وفقه اللغة وخصائص العربية 103، ودراسات في فقه اللغة: 159، واصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: مولد اللغة: 27.

(3) نشؤ اللغة العربية ونموها واكتهالها: 3.

الناقص حرفاً أخر نحو رسا ورسَبَ ومَحا ومَحَق واحتَفى واحتفل، ولعل أثره في تنويع الدلالة واضح في مثل وهَنَ ووهى إذ "الوَهْن في العظم والأمر كالوَهْي في الثوب والحبل"[1]، ويذكر إبراهيم السامرائي ان الإبدال قد يجعل المادة مادتين فإننا نجد في المعجم العربي مادة تبدأ بالهمزة مثل (أَزَر) وأخرى تبدأ بالواو مثل (وَزَر) غير ان العربية في جعل هذه المادة اثنتين خصت كل منهما بشيء من الدلالة يختلف في الأولى عن الثانية وان بقي فيهما شيء يجمع شتاتهما[2]. ويرى أيضا ان مادة (بَدأ) ومادة (بَده) شيء واحد ولكن البده فيه مفاجأة[3]، ويُعَدُّ مثل هذه الأمثلة من فوائد الإبدال الذي جرى في العربية على انه طريقة في إحداث خصوصية في الدلالة، ولذلك يقول: "ولابد من القول ان تعاقب الأحرف على طريقة الإبدال في العربية يؤدي إلى تنويع المعاني واتساع دائرتها"[4].

ويرى حسن ظاظا ان هذا التغيير الصوتي الضئيل الطفيف على ما يصفه يحدث لتنويع المعاني وتأكيد الفرق بين المعنيين المتقاربين، ومثال ذلك: الفعل (بَدَأ) يدل على السبق إلى عمل ما يكون فاعله هو الأول فيه لا أكثر، أما الفعل (بَدَع) فيعني بَدأ شيئا عجيبا في الخير أو الشر.. كذلك الفعلان (بَذَر) و(بَذَل) فالثاني يستعمل في المعنويات كثيرا ويستعمل أيضا في الماديات لكن دون تصور اليد التي تنثر ذات اليمين وذات الشمال كما نتصورها مع الفعل بذر[5]، وقد يخضع هذا الإبدال لمظاهر لهجية حين تعكس إحدى قبائل العرب المعنى المقصود بوجهي الإبدال، أو حين تنفرد وحدها بالتفريق، ولعل أصل الاصطلاح على معنى الوجهين

(1) فقه اللغة (للثعالبي): 49، والمفردات في غريب القرآن: 840.

(2) معجم الفرائد: 18.

(3) معجم الفرائد: 30.

(4) التطور اللغوي التاريخي: 119.

(5) كلام العرب من قضايا العربية: 45.

يبدأ على هذه الصورة ثم يعم استعماله، فيصبح لغة عامة، أو يبقى محصورا في القبيلة فيختلف فيه الرواة، فمن ذلك ان الاصمعي قال: "يقال: زَبَرْت الكتاب إذا كتبته وذَبَرتُه إذا قرأته[1]، وذكر ابن دريد: ان هذيلا تجعل الزَّبْر الكتابة والذَّبْر القراءة[2]، وقال الزمخشري: الذَّبْر القراءة والزَّبْر الكتابة في لغة هذيل ولم يفرق سائر العرب بينهما"[3]. ومهما يكن من شيء فان هذه الفوائد تؤكد ثراء العربية وتعدد منابع ابتكار اللفظ فيها، وحسن تصرف أهلها في الاعتماد على موادها لإيجاد اللفظ المناسب للتعبير عن الدلالات المتقاربة"، ولم يُحل كون وضع الألفاظ بإزاء المعاني قد وقع اعتباطا في بدء نشؤ اللغة دون ان تنشأ مناسبة بين كثير من ألفاظ اللغة ومعانيها في مراحل متطورة من حياة اللغة"[4]، ولا يقدح في هذه الظاهرة إننا قد لا نجد لها نظيرا في لغات أخرى، فإنها تقوم في العربية على شواهد كثيرة، وحجج ثابتة، تمنحها القدرة والقوة، فهي موضوع من موضوعات فقه العربية، وان لم تدخل في ميدان علم اللغة العام.

ولا أريد ان اترك موضوع الإبدال، وأثره في إحداث صور لفظية تعبر عن دلالات متنوعة، قبل ان اعرض لبابين واسعين تفرعا منه، هما التفريق بالمعاقبة بين الواو والياء، والمعاقبة بين الهمزة وحروف المد، وهما داخلان في الإبدال غير ان أمثلة كل منهما تشير إلى ان سهولة وقوع الإبدال بين هذه الأصوات لصفات تخصها أدت إلى ان تستقل اللغة في التعاقب بينها، لتنويع المعاني، وان تكثر من استحداث

---

(1) الزاهر: 70/1، والابدال (لابن السكيت): 141.

(2) جمهرة اللغة: 250/1، والابدال (لابن السكيت): 141، والامالي (للقالي): 172/2، وتثقيف اللسان: 319، والمخصص: 4 س 4/13، والفصول والغايات: 99، والاقتضاب: 178/1.

(3) الفائق في غريب الحديث: 4/2.

(4) اللغة العربية بين المنطق العقلي والاعتباط (مقالة) مجلة المجمع العلمي العراقي مج 37 ح 2: 176

الألفاظ فاقت غيرها من الأصوات، ولهذا عني علماء العربية بهذين الوجهين من الإبدال، وأوسعوا لهما في كتبهم، وهذا ما حملني على ان اخص كلا منهما بحديث مستقل، وان كانا لم يخرجا في حقيقة ما يجري فيهما عن الإبدال عامة.

التفريق بالمعاقبة بين الياء والواو:

بين صوتي الواو والياء قرابة واضحة، وعلاقة وثيقة، وبينهما اختلاف يميز احدهما من الآخر ويعطيه صفته الصوتية الخاصة، فكلاهما صوت مجهور يمتد ويناسب على طول آلة النطق لا يعترضه قطع أو حبس "ما لم تنته عملية الإصدار بفعل الضرورة الطبيعية"[1]. ولذلك سماهما علماء العربية هما والألف (حروف مد ولين)[2] بسبب هذا الاتساع، والامتداد غير المنقطع للصوت، وبين الواو والياء قرب ليس بينهما وبين الألف، ومن الممكن ان نجد إحداثا كثيرة تسلك فيها الواو والياء مسلكاً واحداً في مقابل مسلك الألف، فالألف أمكن منهما من حيث لا يفارق المد"[3]، وقد أشرت إلى طريقة إخراجهما عند ذكر العلاقة بين الضمة والكسرة، فليس الواو إلا ضمة طالت، وكذلك الياء فهي كسرة طويلة، وخلاصة ما يذكره دارسو الأصوات فيهما ان عضلة اللسان هي الجزء الفَعّال في تنويع هذه الأصوات الممدودة، إذ يتخذ في أثناء النطق بكل صوت منها وضعاً خاصاً في ارتفاعه داخل جوف الفم، من غير ان يتعرض الهواء الخارج من الفم، وهي حركة خلفية مع الواو والضمة، وأمامية مع الياء والكسرة، ومع هذه الحركة هناك وضع أخر مهم هو حركة الشفتين في أثناء الأداء إذ تستديران مع الواو، وتتفرجان مع الياء،

---

(1) التفكير الصوتي: عند العرب: (مقالة) مجلة مجمع الغلة العربية، ح 23: 62، وعلم اللغة: مقجمة للقارئ العربي: 78، والمدخل إلى علم الاصوات: 168 – 169، ودراسات في علم أصوات العربية: 34.

(2) سر صناعة الاعراب: 26/1، والخصائص: 124/3.

(3) الامالي الشجرية: 318/1.

وتستويان مع الألف، وبسبب من هذا الوضع، فان الحلق والفم يتخذان اوضاعاً مختلفة عند النطق بكل منها، أي ان شكل هذه الأعضاء خلال النطق بالياء الواو يؤدي إلى تغير حجرة الرنين، التي تنوع حدوث كل منهما[1]، وللواو والياء بين أصوات العربية طبيعة خاصة لان لهما حالتين لا تشركهما فيهما سائر الأصوات، فهما أما حركتان خالصتان وأما صوتان صامتان، أما كونهما حركتين فواقع كما في (أدعو ـ والساقي) فهاتان امتداد طويل للحركة القصيرة التي تقابل كلا منهما. وأما كونهما صوتين صامتين (حرفين) فأنهما يردان في أحوال أخرى يشبهان فيهما الصوت الصامت نطقا ووظيفة، ومن الدارسين من يفرق بين الحالتين بأنه إذا خرجتا من الفم من غير عوق أو احتكاك فهما من النوع الأول، أما إذا ضاق مجرى الهواء، ولم يبق إلا مجال ضيق يسمح بمروره مع احتكاك واضح فهما من النوع الثاني، ويؤثر كمال بشر ان يكون التفريق يبن الحالتين على أساس الوظيفة اللغوية فهما من الصوائت أو أنصاف الحركات إذا وقعا موقع الأصوات الصامتة، حين يأتيان متلوتين بحركة مثل واو وجد وياء يبس، أو ساكنتين بعد فتح كما في بَيْت ويَوْم، وهما في هاتين الحالتين يقعان في موقع الأصوات الصوتية الصرفة ويأخذان حكمهما قال: وهذا ما أدركه ابن جني وأشار إليه بقوله: "لما تحركتا قويتا بالحركة فلحقتا بالحروف الصحاح[2]" على ان هناك فرقاً بين الواو نصف العلة والواو العلة، وهو نفسه الفرق بين الياء نصف العلة وبين الياء العلة فهما قوتيمان، والخواص الوظيفية لكل منهما مختلفة لوقوع الياء والواو اللتين هما نصف علة مواقع الصوامت"[3]، وفي الجملة ان بين الصوتين تقاربا وتخالفا تَرتَّب عليهما تأثير

---

(1) الاصوات اللغوية: 37، والتفكير الصوتي عند العرب (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية، ج 23: 63، وعلم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: 197 – 198، والمدخل إلى علم الاصوات: 170.

(2) علم اللغة العام: الاصوات: 84 – 85.

(3) ينظر دراسة الصوت اللغوي: 283.

واضح في جمهرة من مفردات العربية، فهما يتعاقبان في قسم منها صوتين متشابهين من غير ان يسبب تعاقبهما فرقا في المعنى، إذ لا يكون لاستبدال إحداهما بالأخرى قيمة خلافية أو صفة تمييزية، ولكن هناك ما يدل على ان اللغة قد اتخذت من الصوتين وسيلة صوتية تسوغ الفرق في المعنى، فتجعل ما يكون بالواو مرتبطا بدلالة وما يكون بالياء مرتبطاً بدلالة أخرى، وقد تنبه علماء العربية لظاهرة تعاقب الصوتين في اللغة سواء ما جاء بمعنى واحد أو ما جاء مختلفاً، واجتهدوا في إيراد ما روى من هذه المفردات، ومن ذلك ما فعله ابن السكيت: فان في إصلاح المنطق بابا اسمه (باب ما يقال بالياء والواو) ومنه قولهم: مالك تَحَوَّزُ كما تَتَحوَّزُ الحيَّةُ ومالك تَحَيَّزُ كما تَتَحَيَّزُ الحيةُ وقد تحيَّزْتُ إلى حصن والى فئة أي انحزت إليه، وقد تَحَوَّزت تَلَبَّثتُ وتَمَكَّنتُ[1]، ومما جاء منه من ذوات الأربعة قولهم سَحَوْتُ الطين عن الأرض وسَحَيْتُماذا قَشَرْتهُ[2]، وهو يشير أحيانا إلى ان سبب هذا الخلاف لهجي فهو (لغة قوم)[3]، أو حكاية انفراد بها احد الرواة[4]، وربما نسب اللهجة إلى من ينطق بها مثل قوله: وأهل الحجاز يقولون: الصواغ، والصياغ[5]، أو ان أهل العالية يقولون: القصوى وأهل نجد يقولون القصيا[6]، وغير ذلك مما يعود إلى اختلاف القائلين، وكذلك عقد ابن قتيبة بابا في أدب الكتاب أورد فيه جملة من الأفعال التي جاءت بالواو والياء من غير فرق[7]، ولا شك في ان التعاقب بين الصوتين ـ الواو والياء ـ

---

(1) اصلاح المنطق: 135.

(2) نفسه: 139.

(3) نفسه: 136.

(4) نفسه: 138.

(5) نفسه: 137.

(6) نفسه: 139، وينظر: الخصائص: 56/2.

(7) هوباب: (ابنية من الافعال مختلفة بالياء والواو بمعنى واحد) ينظر: ادب الكاتب: 365.

يرجع قسم منه إلى اختلاف القبائل كما هو الحال في ظواهر أخرى على إننا لا يمكن ان نغفل اثر القرب الصوتي في تبادلهما فان "العربية قد عرفت هذا التبادل بين الواو والياء في أمثلة كثيرة"[1]، وقد يتحول الواو ياء إيثارا للخفة كما يقول ابن جني[2]، وقال ابن سيدة: "تدخل الياء على الواو، والواو على الياء من غير علة أما لمعاقبة عند القبيلة الواحدة، من العرب، وأما لافتراق القبيلتين[3]، ولذا نجد التعاقب الصوتي بينهما وما في الواو ثقل بالقياس إلى الياء يجعل القول بتعاقبهما في لغة واحدة، أمراً مقبولاً، فهما من جنس الأصوات، وقد وضع ثعلب في الفصيح: أسيت وأسيت في باب واحد هو باب (فعلت وفعلت باختلاف معنى) قال: أسيت على الشيء إذا حزنت عليه آسى أسىً، وأَسَوْت الجرح وغيره إذا أصلحته[4]، فجعلهما كالمادة الواحدة، فقيل: إنهما من الحروف التي غلط في إدخالهما في هذا الباب لان شرطه فيه فَعِلت وفَعَلت من لفظ واحد[5]، ويتضح من هذا المثال الفرق الدلالي حين يتعاقب الصوتان، فانه كما تتعاقب الصوتان القصيرة (الحركات) على كثير من الألفاظ فتختلف معانيها، يتعاقب الواو والياء فتتولد دلالات مختلفة، وقد جاء في إصلاح المنطق باب سماه منصفه (باب ما يغلط فيه فيتكلم فيه الياء وإنما هو بالواو)[6]، فذكر أفعالا لا تكون إلا بالواو، ونطقها بالياء لا يصح نحو: جَفَوْت الرجل فهو مَجْفُو ولا تقل جَفَيْتُه، وهَجَوْتُ هجاء قبيحا ولا تقل هَجَيْتُه[7]، فهذا مما لا تتعاقب

---

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 286.

(2) المنصف: 157/2، والخصائص: 349/1.

(3) المخصص: مج 4 س 19/14.

(4) الفصيح: 271، وينظر في الفرق بينهما: التلويح في شرح الفصيح: 18، والأفعال (لابن القطاع): 62/1، وللسان: (أ - 1): 34/14 – 53.

(5) تصحيح الفصيح: 246/1، والرد على الزجاج في مسائل اخذها على ثعلب: 47.

(6) اصلاح المنطق: 185 – 187.

(7) نفسه: 185 – 186.

فيه الياء والواو، ولا تتبادلان المواقع، ولكن هذا الباب تضمن أفعالا أخرى تكون بالواو فتصير بمعنى، وتنتقل إلى الياء فيتغير المعنى، نحو: قَرَوْتُ الأرض إذا تتبعتها ثم تخرج من ارض إلى ارض أقروها قَرواً بالواو لا غير، وقد قَرَيتُ الضيف قِرى وقَرى، وقد غَلَوْتُ في القول فانا أَغلُو غُلْواً، وقد غَلَوْتُ بالسَّهم أَغْلُو به غَلْواً بالواو لا غير، وقد غَلَيْتُ عليه من شدة الغيظ، فانا أغْلو غَلْياً وغَلَيانا[1]، وقد اقتصر ابن سيدة: على اختلاف الصوتين الذي يسبب اختلاف الدلالة، في باب (ما يجيء بالواو فيكون له معنى فإذا جاء بالياء كان له معنى آخر)[2]، اختار فيها مما ورد في إصلاح المنطق الأفعال التي يظهر فيها الفرق بين المعاني. لقد عنى العلماء الرواة بنقل أمثلة مسموعة من هذا المنحى الدلالي ثم اخلص الدارسون إلى ان هذا نهج في هذه اللغة للإفادة في التقارب بين الصوتين بغية الوصول إلى دلالات جديدة بالتحول من صوت إلى أخر مع كل معنى، قال ابن قتيبة: "يقال عَصَيْتُ بالسيف فانا أَعْصِي به، إذا ضربت به، وعَصَوْت بالعصا فانا أعصو بها إذا ضربت بها، والأصل في السيف مأخوذ من العصا، ففرق بينهما"[3]، وقال ابن جني: "رجل صات أي شديد الصوت، فأما قولهم لفلان صِيْت إذا انتشر ذكره في الناس فمن هذا اللفظ، إلا ان واوه انقلبت ياء لانكسار الصاد قبلها، وكونها ساكنة كما قالوا ريح من الروح، وقَيْل من القول وكأنهم ينوه على فعل للفرق بين الصوت للمسموع وبين الذكر، على أنهم قالوا أيضا، قد انتشر صوته في الناس يعنون به الصيْت الذي هو الذكر، والصّيت في هذا المعنى أعم وأكثر استعمالا من الصَوْت، ولا يستعمل الصّيت إلا في الجميل من الذكر، دون القبيح، وهذا كثير إلا أننا ندع اغترافه كراهية لطول الكلام[4]،

---

(1) اصلاح المنطق: 186، وينظر: الافعال (للسرقسطي): 94/2.

(2) المخصص: مج 4 س14، 26 – 27.

(3) ادب الكاتب: 156، وينظر تثقيف اللسان: 326.

(4) سر صناعة الاعراب: 12/1- 13، وينظر: ادب الكاتب: 241، والصحاح: 257/1، والمقاييس: =

وقال أبو هلال: "والشَوْب الخلط شبيه خلطته، ومنه سمي الشيب شيباً، لأنه إذا ظهر خلط بياضه بسواد الشباب، وإنما قالوا الشيب بالياء، والأصل الواو ليدل كل واحد من اللفظين على معنا من غير اشكال[1]، وقد تكرر في مصادر العربية ان العرب قالوا: نشيان للأخبار، واصله من النشوة، وهي الريح الطيبة ليفرقوا بينه وبين نشوان من السكر[2]، وقالوا: "الشَّروب وهو الملح الذي لا يُشْرَب إلا عند الضرورة ليفرقوا بينه وبين الشَّريب الذي فيه شيء من عذوبة، ويشرب على ما فيه[3]، فهذا باب من التفريق في اللغة يقوم على الانتقال من صوت إلى أخر لإيجاد معنى مخصوص ليس بعيداً عن المعنى الأول، نستطيع ان نجمع للتدليل عليه طائفة من المفردات مما جاء في المعجمات وكتب اللغة، فمن ذلك قولهم: فَلَوْتُ رأسه بالسيف ضربته، وفَلَيْتُ رأسه من القُمَّل، وفَلَوْت المُهْر وهو الفلو[4]، وحَشَوْتُ الشيء حَشْواً ملأته، وحشيت حشياً ضربت حشاه[5]، وقالوا: "لحَوْت الرَّجُلَ إذا لمته[6]، وعَلَوْت في الجبل عُلُوّا، وعلَيْت في المكارم عَلاءا[7]، ولَهَيْت عن كذا، ألْهى غَفَلْت، ولهَوْت من اللهو ألهو[8]، وقَلَوْت

=

319/3، والمفردات في غريب القرآن: 426.

(1) جمهرة الامثال: 550/1 ،و ينظر: معجم الفرائد: 121.

(2) ينظر: كنز الحافظ في تهذيب الألفاظ: 495 – 496، وادب الكاتب: 488، والفصيح: 285، والتهذيب (نشو) 420/11، والمخصص: مج 4 س 24/14، ودقائق التصريف: 361 – 362، وشرح الفصيح (للخمي): 110.

(3) ينظر: ادب الكاتب: 242، والفائق في غريب الحديث: 255/1، والمخصص: مج 2 س 136/9، وشرح الفصيح (للخمي): 225 ــ والف باء: 214/2، والثقيفة: 187، ولطائف اللغة: 159، والافصاح: 205/1، واتفاق المباني وافتراق المعاني: 98.

(4) كتاب الجيم: 26/3.

(5) الافعال (لابن القوطية): 45.

(6) الغريب المصنف: ح ق: 178 ب وجمهرة الامثال: 216/1.

(7) والمزهر: 300/2، والحمتسب: 140/2.

(8) ادب الكاتب: 265، والمزهر: 300/2، وشرح الفصيح: 95 – 96.

اللحم، وقَلَيْت الرَّجُلَ أبْغَضْته[1]، ومما نحن بسبيله من هذا الفقر قولهم: "الرَّصيد السبع الذي يرصد ليثب، والرَّصود من الإبل التي ترصد شرب الإبل ثم تشرب هي[2].

والاكولة التي تُسَّمن للأكل ليست بسائمة، والاكيلة الماكولة يقال: هذه اكيلة الأسد والذئب"[3]، والعَطوف المُحبة لزوجها فأما العَطيف فالذليلة المطواع[4]، والغَوْث يقال في النصرة، والغَيث في المطر[5]، وغير ذلك وهو كثير، ومن الدارسين المحدثين الذين عنوا بإظهار هذا الوجه الدلالي إبراهيم السامرائي، فهو عنده من أمثلة التطور الذي يحدث في مادة اللغة لأنه وسيلة للحصول على خصوصيات في الدلالة، بالتحول من الواو إلى الياء، وان العرب يتصرفون في بعض المواد وينوسعون فيها لتكثير المعاني: فالبَوْن أَصله الظرف المكاني (بين) ثم انتقل إلى الفراق والبعد والوضوح، وكلها مستفادة من الظروف، وهو الأصل ولما استفيدت هذه المعاني من الظرف، قالوا بان يبين، وفرقوا في المصدر فقالوا: للبعد البين، وللوضوح والبيان ثم انتقل بالكلمة الانتقال أخر فقالوا: بون بفتح الياء وضمه، وهو المسافة بين الشيئين، قال: ومن ذلك قولهم الغيث والغوث: فالغيث أفاد المطر، ولما كان الغيث من الجدوى والخير، وحُسْن الفائدة ذهوبا منه إلى الغوث، لإفادة معنى العَوْن والمساعدة والنجدة، قال: ومن هذا القبيل: الحَوْل، والحَيْل، والفَوْح والفَيْح، وشَوْب وشَيْب، وغَوْل وغَيْل ومثل هذا كثير[6].

---

(1) ادب الكاتب: 265، والمزهر: 300/2، والأفعال (للسرقسطي): 129/2.

(2) الصحاح: 474/2.

(3) غريب الحديث (لابي عبيد): 291/2، والتلويح في شرح الفصيح: 97، والمفردات في غريب القرآن: 23، والمغرب في ترتيب المعرب: 26.

(4) المخصص مج 1 س 3/4.

(5) المفردات في غريب القرآن: 550.

(6) الفعل زمانه وابنيته: 112، وينظر: معجم الفرائد: 78.

التفريق بالهمز وحروف المد الطويلة:

أدرك علماء العربية حقيقة صوت المد فوصفوه بصفات تدل على فهم صحيح لطبيعته، فصرح الخليل: بما بين أصوات المد القصيرة، والطويلة من علاقة فقال: "الفتحة من الألف، والكسرة من الياء والضمة من الواو فكل واحدة شيء مما ذكرت لك[1]، "ووصفها سيبويه: بقوله "فالألف حرف هاوي اتسع لهواء الصوت مخرجه اشد من اتساع مخرج الياء والواو: لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك"[2] ، وتجد هذا الوصف مفصلاً عند ابن جني في متابعة رائعة في قوله: "أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحتين، غير مفترضتين على الصوت.. وأما الياء فتجد الأضراس سُفلا وعُلوا وقد اكتفت جنبتي اللسان، وضغطته وتفاج الحنك عن ظهر اللسان فجرى الصوت متصعداً هناك، فلأجل تلك الفجوة ما استطاع.. وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر"[3]، ولم يخرج المحدثون عن هذا الوصف الدقيق أو يضيفوا إليه شيئا أساسيا، إذ قرروا أيضا ان أصوات المد في العربية ثلاثة هي الفتحة والكسرة والضمة، والألف فتحة طويلة والياء كسرة طويلة والواو ضمة طويلة[4]، وهي أصوات تشترك في صفات عامة منها الجهر، وان مجرى الهواء معها لا تعترضه عوائق في أثناء مروره في تجاويف الفم، ولذلك تمتعت بقابلية عالية من

---

(1) كتاب سيبويه: 242/4.

(2) نفسه: 436/4.

(3) سر صناعة الاعراب: 8/1 ـ 9.

(4) ينظر: الاصوات اللغوية:38،وعلم اللغة العام:الاصوات: 148، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي: 202.

الأسماع[1]. لكنهم أشاروا إلى اثر حركة اللسان في أحداث صوت الكسر، فذكروا انه يحدث نتيجة ارتفاع الجزء الأمامي من اللسان نحو الجزء الأمامي من الحنك الأعلى، ويحدث الضم بارتفاع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك، أما عند إخراج صوت الفتح فيستقر اللسان في قاع الفم ويخرج الهاء دون عائق يذكر[2]. أما الهمزة، فقد عدها الخليل: من الأصوات المعتلة[3]، وهي عند سيبويه، وابن جني: صوت يخرج من أقصى الحلق، ومجهورا شديدا[4]، فهي عندهما حرف صحيح وقال ابن درستويه: "اعلموا ان الهمزة حرف صحيح كسائر الحروف الصحاح، عند عامة النحويين وقد جعلها الخليل من حروف العالة كالواو والياء والألف اللينة،"[5] وهي عند المحدثين صوت حنجري شديد يحدث نتيجة انطباق الوترين الصوتين انطباقا تاما بحيث لا يسمح بمرور الهواء، ثم ينفتحان ليخرج الهواء على صورة انفجار[6]، ثم اختلفوا في الصفة فذهب فريق إلى انه صوت لا هو بالمجهور[7]، ولا هو بالمهموس، وذهب فريق أخر إلى انه مهموس[8]، كما وصفوه بأنه صوت صعب

---

(1) أصوات اللغة: 135،والتفكير الصوتي عند العرب: (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية ح 23: 62 – 63.

(2) الاصوات اللغوية: 42 – 43، وفي الاصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية: 27 –36.

(3) العين: 47/1.

(4) كتاب سيبويه: 434/4، وسر صناعة الاعراب: 69/1، وينظر: الجمل (للزجاجي): 413.

(5) تصحيح الفصيح: 343/1، والمقتضب: 115/1.

(6) ينظر: التطور النحوي: 27، ودروس في علم أصوات العربية: 123، والاصوات اللغوية: 91، ودراسة الصوت اللغوي: 274، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 24.

(7) ينظر: الاصوات اللغوية: 91، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 95، وعلم اللغة العام، الاصوات: 112.

(8) ينظر محاضرات في اللغة: 96، ومناهج البحث في اللغة: 125، ودراسة الصوت اللغوي: 296 – 297. وقد علل عبد الصبور شاهين سبب اختلاف الدارسين في فهم صفة الهمزة، وينظر

=

ينطق بجهد[1]، وذهب عبد الصبور شاهين إلى ان معنى الهمزة متصل بالنبر أو الضغط أي انه دليل على وظيفة قبل ان يكون دليلاً على صوت لغوي، ويرى ان القول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب، وأصوات المد واللين من جانب أخر، قول لا تؤديه الحقيقة الصوتية لبعد ما بين الجانبين، فان طبيعة الهمزة من الناحية الصوتية هي صوت يخرج من الحنجرة نفسها نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماماً ثم انفتاحهما في انفجار، وهي بذلك تعد من الصوامت، وأصوات المد أصوات انطلاقية، تخرج من منطقة الفم بعيداً عن الحنجرة والحلق واللهاة، ثم هي أصوات مجهورة، بل هي أعلى الأصوات إسماعا على حين نجد الهمزة من اخفض الأصوات[2]، والقول بان الهمز نبر، أو ضغط أمر لا نقبله كله بحيث يحول الصوت إلى معنى، فان النبر أو الضغط لا يغلي كون الهمزة احد الأصوات التي لها طبيعتها المعلومة، وقد أشار اسلافنا إلى هذا المعنى الذي في الهمزة ولم يخصوها به جاء في تثقيف اللسان: المدارأة بالهمزة المدافعة، والمداراة بغير همز الملاينة، النبر بالنبر، واللين للين[3]، وعلى الرغم من اختلاف الهمزة عن حروف المد مخرجا وصفه، فان التسجيلات الطيفية الحديثة للهمزة قد أظهرتها بصور متنوعة، وصوتا غير مستقر لا يأخذ شكلاً معينا محدداً، وصوتاً شبيها بالعلة في بعض السياقات[4] لذلك نجدها

= القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 24، واثر القراءات في الاصوات والنحو العربي: 167، وهي عنده صوت مهموس ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية: 172، واثر القراءات في الاصوات والنحو العربي: 230.

(1) الاصوات اللغوية: 91، والتطور النحوي: 27.

(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: 172 – 173، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 28– 29.

(3) تثقيف اللسان: 341، وينظر: شرح الفصيح (للخمي): 97.

(4) دراسة الصوت اللغوي: 297.

تأتي مع هذه الأصوات في مجموعة صوتية واحدة، كما لاحظ علماؤنا الأقدمون، لما بينهما من علاقة قوية، وتداخل صوتي وفونيمي، واضح. وقد درسوا هذا الصوت مع أصوات العلة في أثناء التصريف، والتأليف، ولاحظوا كثرة انقلابه وإبداله وحذفه وتسهيله، إذ عرفت العربية ألفاظا تقال مهموزة، تارة، وبالألف أو الواو أو الياء تارة أخرى، "والعرب تحقق الهمزة أحيانا وتخففها أحيانا في مواضع معلومة لعلل عارضة"[1]، وقد تهمز ما ليس اصله الهمزة، وقد تختلف اللغات فيميل بعض العرب إلى الهمز ويميل اخرون إلى تركه[2]، ثم تركت العامة الهمزة في أكثر الكلام لثقلها، وتجعل بدله الواو ولياء والألف فربما وافقت بذلك تخفيف العرب، أو لغة قريش أو غيرها من العرب، فيكون ذلك قياس ووجه، وربما كان خطأ من العامة مخالفة كلام العرب، وخارجاً عن حد العربية لجهل العامة بصواب الكلام[3]، ولهذا لقيت هذه المسائل مجتمعة من لدن علماء اللغة عناية خاصة، واهتماماً كبيراً رغبة منهم في الاحاطة بهذه الظواهر واستقصاء احوالها، ووضع الحروف في مواضعها إذ قد تختلط فتوهم ويقع الاشكال واللبس، قال أبو جعفر النحاس: "يقال: دَرَيْت أي علمت، وأَدْرَيْتُ غيري، ويقال: دَرَأْت أي دفعت فيقع الغلط بين دَرَيْت وأدْرَيْت ودَرَأت[4]، ومما يقوي وجود علاقة خاصة بين الهمزة وأصوات المد ان وقوعها موقع هذه الأصوات، قد يكون سبباً في افادة معنى جديد ودلالة خاصة، اعتمادا على ما بينها من صلة، وقد وقف الدارسون على هذا المصدر المعنوي الدال على سعة اللغة،

---

(1) تصحيح الفصيح: 343/1. وينظر: دروس في علم أصوات العربية: 129 – 130.

(2) ينظر اصلاح المنطق: 157 – 159، والمخصص مج 4 س 14/6- 26، (أبو اب نوادر الهمز)، ودقائق التصريف: 525.

(3) تصحيح الفصيح:343/1، ومقدمتان في علوم القرآن: 224، واعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 40.

(4) اعراب القرآن (النحاس): 54/1.

وحسن تصرف أهلها في توليد الدلالة فإننا نجد في جملة من مصادر اللغة بابا باسم (باب ما يهمز فيكون له معنى، فإذا لم يهمز كلن له معنى أخر)[1]، فهنا يربط التغيير الصوتي الناتج من تقابل الهمزة والمد، بما يطرأ على المعنى من تحول، إذ فطن علماء اللغة إلى هذا الوجه من وجوه التغير الدلالي، فاشتملت كتبهم على أمثلة متعددة منه، فمن ذلك قولهم: "والرادَةُ من النساء غير مهموز التي تَرُود، وتطوف وقد رادَتْ تَرُودَ رَوَداناً والرَّأْدَةُ بالهمزة، والرؤودة على وزن فَعُولَة كل هذا السريعة الشباب في حسن غذاء[2]، ويقولون: رَفَأْتُ الثوبَ مهموز أرفَؤُهُ، وأما رَفَوْتُ فمعناه التسكين[3]، والرَّثْأَةَ ضعف العقل، والرَّثْيَةُ بلا همزة العلة[4]، وقد روأت في الأمر، وقد رويت رأسي بالدهن[5]، وصَبَأَ الرجل خرج من شيء إلى شيء، وصَبَو إلى فلانه يصبو من الشوق[6]، وبَدَأتُ بهذا الأمر، وباتدأته وأَبْدَأت في الأمر وأَعْدت، وبدوتُ لفلان إذا ظهرت له، وبَدَوْت إلى البادية[7]، قال الاخفش في قوله تعالى ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾ (هود: 27) أي في ظاهر الرأي، وليس بمهموز لأنه من بدا يبدو أي ظهر، وقال بعضهم: بادئ الرأي أي فيما يُبْدَأُ به من الرأي[8]،

(1) ينظر: اصلاح المنطق: 151 – 157، وباب ما يهمز فيكن له معنى، فإذا لم يهمز كان له معنى آخر، وادب الكاتب: 281 – 282 (باب ما يكون مهموزا فيكون له معنى وإذا لم يهمز كان له معنى آخر).

(2) التهذيب: (رأد): 161/14، واللسان (رأد): 169/3.

(3) التخليص في معرفة أسماء الأشياء: 1 ـ 230، والمخصص: مج 4 س: 3/14.

(4) الموشح: 44.

(5) المخصص: مج 4 س 1/14.

(6) ادب الكاتب: 282.

(7) معاني القرآن: (للاخفش): 576/2، ومجالس ثعلب: 417/2، وكتاب الهمز (لابي زيد): 26، والجامع لاحكام القرآن: 24/9.

(8) قرأ أبو عمر (بادئ) مهموز، قرأ الباقون (بدي) بغير همز، ينظر السبعة في القراءات: 332،

=

وقد جمع فقهاء اللغة بين تغير المعنى وتغير الصوت فذهبوا إلى ان تبديل الصوت يتم قصداً طلباً للفرق وتنويع القصد، قال ابن درستويه في شرحه لفصيح ثعلب: معبقا على قوله مصنفه: "عَبأْت المتاع أعبَؤه وعَبَيْت الجيش، كذلك حكى يونس، وقال أبو زيد وابن الإعرابي هما جميعا، يهمزان فان معنى عَبَأْت المتاع والطيب تثقيل لهما بالحزم والشد، وغير ذلك فاصلهما جميعا الهمز، والمستعمل في المتاع والطيب الخفيف والهمز تقول عَبَأْتُه وأَعبَؤه عَبْئاً بفتح العين، ولو شُدِّد في التكثير لجاز في القياس، ولو ترك الهمز فيهما تخفيفاً في المخفف والمشدد لكان في القياس جائزاً لان الهمز قد يبدل ويخفف لثقله إلا أنهم قد لزموا في التخفيف الهمز وترك الهمز في المشدد للفرق بين الجيش والمتاع والطيب"[1]، وقال ابن فارس: "يقال سبى الجارية يسبيها سبياً فهو ساب، والمأخوذة سَبيّة، وكذلك الخمر تحمل من ارض إلى ارض يفرقون بين سباها وسبأها فأما سِباؤها فاشتراؤها يقال سبأتها، ولا يقال ذلك إلا في الخمر، ويسمون الخمار السباء والقياس في ذلك واحد"[2]، يريد ان الأصل ان يكون بلفظ واحد، ولكن فرق بينهما للتمييز بين المعنيين، وقال المعري: "ولا يمتنع ان يدعي ان أصل السبي الهمز إلا أنهم فرقوا بين سبيت المرأة، وسبأت الخمر، والأصل واحد"وليس هذا الإبدال أمراً نادراً، ولقد ذكرت ان من أهل اللغة من افرد له بابا مستقلا مما يدل على انه باب في اللغة تدعمه شواهد جمة، فنحن واجدون في الكتب التي عنيت بجمع هذه المفردات في باب واحد أمثلة كافية: "وتُشير إلى اتخاذ

= والتيسير: 124، واتحاف فضلاء البشر: 124/2، والاقناع في القراءات السبع: 664/2، والحجة في القراءات السبع: 186.

(1) تصحيح التصحيح: 350/1، وينظر الهمز (لابي زيد): 22، وادب الكاتب: 281، والتلويح في شرح الفصيح: 28، والروض الانف: 71/1، وشرح الفصيح (للخمي): 97.

(2) المقاييس: 130/3، وينظر مجمل اللغة: 485/2، واصلاح المنطق: 152، وادب الكاتب: 282، وكتاب المعاني الكبير: 439/1، والامالي (للقالي): 326/2.

العربية طريقة المغايرة بينت الهمزة وحروف المد، سبيلا لتوليد دلالات ضرورية، فمما تقارب فيه الهمزة والواو قولهم: قد رَبَأْت القومَ إذا كانت لهم ربيئة أَرْبَأُ رَبَأً، وقد رَبَوْتُ من الرَّبو[1]، وقد بَدَأْت بالشيء، وقد بَدَوْتُ له إذا ظهرت له[2]، ومما تبادل فيه الهمزة والياء، نكأت القرحة انكؤها نكأ إذا قرفتها، وقد نَكَيْتُ في العدو انكى نِكايةً إذا قتلت فيهم وجرحت[3]، وتقول: قد تملأت من الطعام والشراب تملؤا، وقد تمليت العيش تملياً، إذا عشت ملياً، أي طويلاً ومن أمثلة ما جاء بالهمز والألف فاختلفت معناه[4]: ذَرَأَ الله الخلق يَذْرؤهم ذَرأ أي خلقهم، وقد ذرأ الشيء يذوره ذرواً إذا نسفه وذَرا يذور ذروا إذا أسرع في عدوه[5]، ويقال: قد ايتأر فلان خيراً إذا ادخره، وقد ابتأر الفحل الناقة، وبارها إذا نظر ألاقح هي ان غير لاقح[6]، وقد عد ابن جني: مثل هذا التعاقب فيما تقاربت معانيه من (باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) وفسره بانهم اختاروا صوت الهمزة القوى لا قوى المعنيين، وصوت المد الضعيف قال: ومن ذلك قولهم (الخَذا) في الاذن و (الخَذأ) الاستخذاء، فجعلوا الواو في خَذّاء لأنها دون الهمزة صوتاً للمعنى الأضعف وذلك ان استرخاء الإذن ليس من العيوب التي يسب بها، ولا يتناهى في استقباحها، وأما الذل فهو من أقبح العيوب، وأذهبها في المزارة والسب، فعبروا عنه في الهمزة لوقتها، وعن عيوب الإذن المحتمل بالواو لضعفها، فجعلوا أقوى الحرفين لا قوى العينين، وأضعفهما لأضعفهما، ومن

---

(1) عبث الوليد: 64.

(2) اصلاح المنطق: 154، وادب الكاتب:282،والمخصص: مج 4 س3/14 وشرح الشافية (الرضي): 63/3.

(3) اصلاح المنطق: 155، وادب الكاتب: 282، والمخصص: مج 4 س 403/14.

(4) اصلاح المنطق: 151، والخصص: مج 4 س 10/14.

(5) اصلاح المنطق: 154، وادب الكاتب: 281، والمخصص: مج 4، س3/14.

(6) اصلاح المنطق: 157، والمخصص: مج:4 س 5/14- 6.

ذلك قولهم: قد جفا الشيء يجفو، وقالوا جفأ الوادي بقتائه، ففيهما كليهما معنى الجفاء، ولارتفاعهما، إلا أنهم استعملوا الهمزة في الوادي لما هناك من حَفزه، وقوة دفعه"[1]، و إذا أخذنا بهذه العلاقة الدلالية التي يقيمها ابن جني بين القصر والهمز يكون منه أيضا ما ذكره ابن ولاد وهو قوله: "ومن المقصور الذي له نظير من المهموز الذرا مقصور غير مهموز كل ما تذريت به من شجرة أو حائط، أو ما أشبهه، ومنه قولهم فلان في ذرا فلان أي في ناحيته، والذرأ مهموز غير ممدود الشيب"[2]، فيكون الذَّرا: حاجزاً مادياً من الريح والشمس والمطر، والذَّرأ عاصماً من الطيش والعبث واللهو، ويكون هذا واحداً من الروافد الدلالية العميقة.

3. التفريق بالقلب:

ويراد بالقلب تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض، وهو في العربية على أجناس، قال أبو حيان الأندلسي: "القلب يقال باصطلاحين، احدهما تغيير حرف اللين إلى حرف علة أخر، والثاني تغيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، وهو على قسمين قلب للضرورة، وقسم قلب توسعاً وهذا كثير"[3]، وقد ذهب ابن فارس إلى ان القلب من سنين العرب[4]، ولظاهرة القلب وجه صوتي، واخر دلالي، وقد شغل الأول كثيرا من الباحثين، وقد سماه علماء التصريف القلب المكاني[5]، ففي العربية كثير من الكلمات المترادفة الدالة على معنى واحد، وليس بينها أي اختلاف إلا في ترتيب الحروف مثل يئس وأيس وجبذ وجذب واوباش واوشاب وباء وآب وغير

(1) الخصائص: 160/2، 66/1.

(2) المقصور والممدود (لابن ولاد): 43.

(3) ارتشاف الضرب من كلام العرب: 160/1.

(4) الصاحبي: 202، وينظر فقه اللغة (الثعالبي): 371.

(5) شذا العرف في فن الصرف: 13.

ذلك من الكلمات التي يصورها القلب المكاني[1]، وهو بهذا المعنى يعني الترادف في صورة القلب فكل هذه الألفاظ بمعنى، ومن ثم لا يكون للقلب عمل في الدلالة وتوسيع اللغة، وقال ابن عصفور: "مع كثرته من أبواب مختلفة لم يجيء منه باب ما شيء يصلح ان يقاس عليه، بل لفظ أو لفظان أو نحو ذلك"[2]. ولا يجيز البصريون القلب في مثل: جبذ فهذا عندهم من اللغات، قال سيبويه: "وأما جذبت ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على وحدته، لان ذلك يطّرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه"[3]، وهذا مذهب ابن جني[4]، والرضي[5]، وابن حيان الأندلسي[6]، أما الكوفيون ومن تبعهم من اللغويين كابن قتيبة: وابن دريد[7]، وابن فارس[8]، وابن سيدة[9]: فيعدون مثل: جذب وجبذ مقلوبا[10] وهذا هو الصحيح، فان الدرس اللغوي الحديث لا يخرج مثله من ظاهرة القلب المكاني، أما ابن درستويه في القلب مذهب خاص. فانَّ ماعُدَّ مقلوباً محمول عنده على اللغات. وقد افرد لهذه

---

(1) تاريخ اللغات السامية: 165، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 203.

(2) الممتع في التصريف: 616/2، وينظر: المقرب: 183/2، والمبدع في التصريف: 239.

(3) كتاب سيبويه: 381/4، وينظر: درة الغواص في اوهام الخواص: 254.

(4) الخصائص: 69/2 82.

(5) شرح الشافية (الرضي): 21/1.

(6) ارتشاف الضرب: 616/1.

(7) جمهرة اللغة: 431/3، وعنه في المزهر: 476/1.

(8) الصاحبي: 202.

(9) المخصص: مج 4 س 27/14 ـ 28.

(10) قال النحاس "القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكي السلاح وشائك، وحرف هارهائر: أما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جبذ وجذب ـ فليس هذا بقلب عند البصريين: وإنما هما لغتان: وليس بمنزلة شاك وشائك، ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: 339/1 – 340، وعنه في المزهر: 481/1.

المسألة كتاباً باسم (ابطال القلب)[1] وأما المقلوب الذي لا يتفق في المعنى مع الأصل فهو عنده مما يتقارب معناه لتقارب لفظه، قال: "وأما قوله: شدهت وأنا مشدوه أي شغلت، فليس شدهت عندنا بمعنى شغلت كما ذكر ـ يعني ثعلبا ـ ولكنه شبيه بقولهم: دهشت يتقارب معناهما لتقارب لفظيهما، لا لانقلاب احدهما من الآخر، كما جعله قوم من اللغويين من باب المقلوب، ولو كان معناه شغلت كما فسروا لما جاز لهم ان يدعوا فيه القلب كما ادعوا ذلك في جذب وجبذ. لاشتباههما في المعنى واللفظ، لان شدهت ليس بمعنى شغلت"[2]، وقد عد كثير من الدارسين كثرة الاستعمال، وندرته دليلا على المقلوب والمقلوب منه قال أبو حيان: "ويعرف القلب والأصالة بكون احد اللفظين أكثر استعمالا"[3]، ولكن الرضي قال: "وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين، وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظا ومعنى لا تدل على كون قليلة الاستعمال مقلوبة"[4]، ويقول إبراهيم أنيس: "تبين في دراسة حديثة ان السر الحقيقي في معظم أمثلة القلب المكاني يرجع إلى اختلاف نسبة شيوع السلاسل الصوتية، وليس من اللغويين العرب، أو المستشرقين من فطن لذلك "ويرى: ان الذي سوغ القلب المكاني في الفعل يئس ليصبح أيس هو ان نسبة شيوع السلسلة الصوتية أيس في الكلام العربي أكثر كثيراً من نسبة شيوع السلسلة الأخرى[5]، ويرى رمضان عبد التواب ان بعض الكلمات المقلوبة بعد ان تشيع على الألسنة تأخذ مرجاها، الطبيعي في اللغة استعمال باقي المشتقات، ويرى ان اللغويين العرب لم يدركوا ذلك فحكموا بأصالة بعض المقلوبات[6]، ويرده قول الرضي المتقدم، وان

---

(1) المزهر: 481/1.

(2) تصحيح الفصيح: 213/1.

(3) ارتشاف الضرب: 161/1، وينظر المبدع في التصريف: 240.

(4) شرح الشافية (للرضي): 24/1.

(5) مسطرة اللغوي (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية: ج 9/29- 10.

(6) التطور اللغوي: مظاهرة وعلله وقوانينه: 60.

العربية كثيراً ما احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة مع الصورة الجديدة أي التي طرأ عليها التقديم والتأخير فأحيانا يمكن معرفة ايتهما هي الأصلية وأحيانا فقدت اللغة العربية الصورة الأصلية، وحافظت على الصورة الجديدة [1]، والحق ان كثرة دوران اللفظ في الاستعمال وندرته لا يصح اتخاذهما مقياساً عاماً، أو قانوناً ثابتاً في التفريق بين اللفظين لان ظاهرة القلب تخضع لأسباب كثيرة لعل أهمها الرغبة في التيسير والسهولة بالتخلص من تجاوز بعض الأصوات الثقيلة والمتماثلة[2]، ومن أسبابه أيضا، الخطأ والتصحيف واختلاف اللغات والضرورة وغير ذلك، وان حديث الدارسين فيما عد مقلوباً يخص القلب الذي يحدث لسبب صوتي محض، وهو قلب لا تأثير له في المعنى، ولكن القلب قد يحدث وتظل الكلمات الأصلية والمقلوبة بمعنى واحد، وقد يتولد عنه معنى جديد، وعليه ليس منه ما تباعدت معانيه، فلم يلحظ بينهما علاقة، مثل: شكر وشرك، أو طَلَح طَلاحا ضد صَلُح وطَحَله طَحْلا اصاب طِحالَهُ، أو طَحِل الماء طَحَلاً تغير، والذئبُ طُحلةً أُشْرِبَت غبرتهُ سَوادا[3]، فهذا لا جامع يجمعه، ولا صلة تقربه، ولكن من القلب ما تختلف صورتاه، ولم تنقطع فيه العلاقة المعنوية، مما يدل على ان هذه اللغة اتخذت منه أسلوبا للافتنان في ابتكار كلم جديد يؤدي دلالات متضادة أو متقاربة، إذ يدل نظام العربية على ان تغيير الحروف داخل الكلمة ظاهرة صحبتها منذ عصورها القديمة لتقليب التراكيب وتوليد مواد جديدة. واريد ان اعرض هنا لموقف ابن جني: من هذه الظاهرة، ا درسها في مواضع متعددة من مصنفاته، قال في الخصائص: "والقلب في كلامهم كثير"[4]، وحاول ان يوجد مقياساً لمعرفة الأصل من الفرع في قوله: "اعلم ان كل لفظين وجد

(1) النطق النحوي للغة العربية: 35.

(2) ينظر: علم اللغة (وافي): 268، والتطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه: 57، ودراسة الصوت اللغوي: 336، ودراسات في علم أصوات العربية: 91، وظاهرة القلب المكاني في العربية: 67.

(3) الافعال (لابن القطاع): 297/2.

(4) الخصائص: 82/2

فيهما تقديم وتاخير، فامكن ان يكونا جميعا اصلين ليس احدهما مقلوباً من صاحبه، فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وان لم يكن ذلك حكمت بان احدهما مقلوب عن صاحبه"[1]، أما رايه في المقلوب الذي لا تتفق دلالته، فيبدو انه مر فيه بمرحلتين، الأولى كشف عنها في كتاب (المنصف) المصنف قبل الخصائص وهو فيه يرى ان القلب قد يسبب تنوعاً دلالياً واختلافاً معنوياً، إذ يقول: "ويجوز عندي ان يكون اشتقاق حوقل من الحقلة، وهي ما بقي من نفايات التمر، لان قولهم قد حوقل الرجل معناه كبر، وضعف فصار كانه لم يبق منه إلا نفايته، وهو قريب في المعنى من قولهم: "شيخ حاقل، إذا كبُر ويَبِس، وليس على نظمه لاجل التقديم والتأخير في الحروف، ولكنه قريب من لفظه وقريب من معناه، وليس على نظمه، ولهذا نظائر في كلام العرب، ولو قلت ان أكثر لغاتها على هذا المنهاج لكان قولا، ونظير هذا قولهم: جبرت الشيء إذا قويته ومكنته، ثم قالوا: برج والبروج: الحصون، وهي تنمع من فيها وتعزه، وقالوا المرجب للمعظم، وتعظيمك الشيء، ومنعك منه، وجبرك اياه قريب بعضه من بعض في المعنى، وليس جبرت على تاليف برج، ولا على تاليف المرجب، لاجل التقديم والتأخير، فالحروف واحدة واللفظ متفق، والنظم مختلف، وهذا باب واسع يعم أكثر اللغة، ويحتاج الناظر فيه، والباحث عنه إلى ان يكون لطيف النظر"[2] ويلاحظ انه لم يصرح هنا بنظريته في الاشتقاق الاكبر التي اراد بها "ان تاخذ اصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة، معن واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما تصرف من كل واحد منها عليه، وان تباعد شيء من ذلك عنه، رد بلطف الصنعة والتاويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد[3]. وهو لم يعقد على مادة (جـ ب ر) ما عقده في الخصائص فقد اضافه إلى

---

(1) الخصائص: 69/2.

(2) المنصف: 38/1

(3) الخصائص: 134/2.

المواد الثلاثة التي ذكرها في المنصف مادتي (حـ ر ب) و (ب جـ ر)[1]، على الرغم من انه قال: هو باب واسع يعم أكثر اللغة، وهو في المنصف يتحدث في حدود المقبول الذي يقره الواقع اللغوي فلم يتوسع في عقد تقاليب الكلام في هدي أمثلة ذكرها حتى رمي بالبعد والتكلف، قال ابن عصفور: "ان هذا الضرب من الاشتقاق لم يقل به احد من العلماء غير ابن جني... والصحيح ان هذا النحو غير مأخوذ به لعدم أطراده، ولما يلحق به من التكلف لمن رامه"[2]، وهذا ما قاله أبو حيان الأندلسي[3]، وقال السيوطي: "وأما الأكبر فيحفظ فيه المادة دون الهيئة، فيجعل (ق و ل).. وتقاليبها الستة، بمعنى الخفة والسرعة، وهذا ما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني... وليس متعمدا في اللغة ولا يصح ان يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ورده المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وان تراكيبها تفيد أجناسا من المعاني مغايرة للقدر المشترك[4]، ووضع حسام النعيمي يده على مواطن الضعف في هذه النظرية فقال: "ويرد على كلامه في الاشتقاق الأكبر فيما يتعلق بالأصوات أمران، الأول: أننا نجد صعوبة في تطبيقه على كثير من الأصول فضلا عن أننا نحس بالتكليف ظاهرا في بعض الأصول... (و) الثاني: من العسير ان نثبت العلاقة بين المعنى الجامع للأصول المختلفة، والصوت المسموع من الحروف، لذا نرى ان ـ الأولى إخراج ما أطلق عليه الاشتقاق الأكبر من باب التعاقب، ويمكن ان يقال ان ما يرى من معنى جامع أحيانا في الأصول المختلفة في النظم بعضه آت من نوع من الاشتقاق كان قد استعمل نتيجة قرب المعنى ثم بعد شيئا فشيئا حيث دخله تقديم وتأخير في الحروف، وبعضه

---

(1) نفسه: 2/135 – 136.

(2) الممتع في التصريف: 1/40.

(3) ارتشاف الضرب من كلام العرب: 1/13.

(4) المزهر: 1/347.

آت من الموافقة المحضة"[1]، وقد تحمس عبد الله العلايلي لفكرة التقليب هذه وعدها محور الوضع، وسبب وفرة الثروة اللغوية التي حازتها العربية، وهو يرى ان التقليب يفضي بوجود جامع معنوي بين المقاليب الستة لا مكن ان يتخلف، وان كان على بعد، وإنما وجه الخلاف في الخصوصية[2]، ويرى انستانس الكرملي ان المراد بتكامل اللغة واكتهالها، تقلب أحرف تراكيبها، وإفادة معنى جديد في كل تغير منها، وسهولة الاشتقاق من ذلك القلب مع استساغته فيكون مع هذا القلب الجديد معنى جديد، واشتقاق جديد في جميع الأوجه، وتكامل المواد العربية تكون في اغلب الأحيان على هذه الصورة العجيبة من التقلب والتغيير[3]، ومع ان الجامع المعنوي مسالة يكتنفها غموض وضعف، فاننا لا يمكن ان نلغيها إلغاء كليا لأننا نلحظ أثارها في كثير من مواد اللغة، وان لم تشمل تقاليبَ المادة اللغوية، كلها، ولهذا لا نستطيع ان ننكر الروابط الصوتية والمعنوية بين مفردات مثل: مدح وحمد وحدر ودحر، ودعم وعمد، وغيرها، ولو أننا تقرينا هذا القرب لوجدناه في مجموعات جمة، وذهب عبده الراجحي إلى ان اللفظة المقلوبة واحدة من الاحتمالات المفروضة في نظرية النحو التحويلي[4]، وفي مصادر العربية ومعجماتها ما يؤكد اثر القلب في توليد دلالات متنوعة، ويقول أبو علي النحوي: "لا يمتنع ان يختص المقلوب إليه بما لا يكون للمقلوب عنه، وقد يختص البناء في القلب بما لا يكون قبل القلب"[5]، وقد تنبه اللغويون على هذا الوجه من التفريق، روى ثعلب: عن ابن الإعرابي: ان الرَّوْش الاكل الكثير، والوَّرْش الأكل القليل[6]، فهذا مما تضاد معناه بسبب القلب،

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 279 – 280.

(2) مقدمة لدرس لغة العرب: 213.

(3) نشؤ اللغة العربية ونموها واكتهالها: 129 – 130.

(4) النحو العربي والدرس الحديث: 145، وينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية: 34.

(5) المسائل البصريات: 909/2.

(6) التهذيب (روش): 408/11.

ومثله ما رواه أيضا عنه من ان الرَّدب الطريق الذي لا ينفذ، والدَّرْب الطريق الذي ينفذ[1]، وقوله: "سَمْسَم الرَّجُل إذا مشى مشياً رقيقاً ومَسْمَس اذا تخبط"[2]، وقوله: "ضلا إذا هلك، ولضا إذا حذق الدلالة"[3]، وقيل اجمحت بتقديم الجيم تقدمت، واحجمت بتأخير الجيم بمعنى تأخرت[4]، وقد لا يكون المعنى الجديد ضداً لمعنى الأصل، وإنما قريباً منه، قال الزجاجي: "ذكر بعض أهل اللغة ان الجاه مقلوب من الوجه، واستدل على ذلك بقولهم جُهَ الرَّجُلُ فهو وَجِيه، إذا كان ذا جاه ففصلوا بين الجاهِ والوجهِ بالقلب"[5]، ونسب ابن جني: هذا الرأي للفراء: قال حكى أبو زيد: قد وَجِه الرجل وجاهةً عند السلطان وهو وَجيه.. وهذا يقوي القلب[6]، وقال أبو علي النحوي: "قالوا له جاه فبُنِيَ على فَعَل وهو مقلوب من وجه"[7]، قال الفراء: "شاب إذا خان، وباش إذا خلط"[8]، وذكر ابن قتيبة ان الخَصِر الذي يجد البرد، والخَرِص الذي يجد البرد والجوع[9]، وقالوا الطَّلْخ اللطخ بالقذر، وإفساد الكتاب ونحوه، واللّطْخ أعمُّ منه[10]، وقال ابن السيد البطليوسي: "الوكَعَ: في الرجل ان تميل بإبهامها على الأصابع حتى يرى أصلها خارجاً، والكَوَع في الكف ان تعوج من قبل

(1) نفسه (درب): 104/4.

(2) نفسه: (مسس): 323/11.

(3) نفسه: (ضلا): 65/12.

(4) الاقتضاب: 260/2.

(5) المزهر: 481/1 وديوان الأدب: 338/3، والمحكم: 286/4.

(6) الخصائص: 76/2.

(7) المسائل البصريات: 909/2.

(8) التهذيب: (شوب): 431/11.

(9) ادب الكاتب: 171، والفصول والغيات: 156، وتثقيف اللسان: 328.

(10) العين: 218/4.

الكوع[1]، وجاء في المخصص: "وغرس الشيء ورغسه، هذه حكاية ابن الإعرابي، والمعروف ان الغَرُس في الشجر، كالزرع في الحب، وان الرَّغْس النماء والبركة، وقد رغسه الله"[2]، وفي تثقيف اللسان "الجمجمة الكلام الذي لا يبين، والمجمجة الخط الذي لا يبين"[3]، وفي المفردات العَيْثُ والعَثى يتقاربان نحو جذب وجبذ إلا ان العَيْث اكثر ما يقال في الفساد الذي يترك حسا والعثى فيما يدرك حكما يقال عثي يعثي عثيا، وعلى هذا قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[4] (البقرة: 60) وقد نجد هذا المعنى الخاص حتى فيما عُدَّ من اختلاف اللغات، فقد ورد في قسم المصادر: ان لغة أهل الحجاز: اعمقت البشر عَمَقْتُها عماقةً وهي بعيدة العُمْق، والاعماق، وهو عميق، ولغة تميم أمعقتها ومَعَقَتْ مَعاقَةً، وهي بعيدة المعق والامعاق[5]، ولكن الخليل: قال: "يختارون (العُمْق) أحيانا في بئر ونحوها إذا كانت ذاهبة في الأرض، ويختارون (المعق) أحيانا في الأشياء الأخر، والشعب البعيدة في الأرض، إلا أنهم لا يكادون يقولون: فج معيق بل عميق، والمعنى كله يرجع إلى البعد والقعر الذاهب في الأرض"[6]، ويؤخذ من هذا ان العمق أكثر من المعق فان "أصل العمق البعد سفلا"[7] ولذلك خص بالبئر وما أشبه، وخص العمق بالأودية ونحوها، بل ان عبد القادر المغربي يذهب إلى انه مهما كان معنى: جبذ وجذب واحداً، فلا بد ان يكون في احدهما من المعنى لم يلاحظ في الأخر، كأن يكون الجذب في إحداهما أشد من الجبذ، او مستعملاً في حالة دون حالة، ومثل له

(1) الاقتضاب: 77/1.

(2) المخصص: مج 4 س38/14.

(3) تثقيف اللسان: 323.

(4) المفردات في غريب القرآن: 482.

(5) ينظر: المحكم: 151/1، والبحر المحيط: 347/6، والتاج (عمق): 71/7.

(6) العين: 187/1.

(7) المفردات في غريب القرآن: 539.

بمجموعة من الألفاظ التي كون بينها تناسب في المعنى، من غير ان تتطابق أو تبتعد مثل: حفَّ الفرس أو الطائر حفيفاً سمع له صوت عند ركضه أو طيرانه، وحفَّ الشجر كان لأغصانه، وأوراقه حفيف أي صوت، وحفّت الحية كان لجلدها حفيف، أي صوت عند مشيها، فإذا قلبت الكلمة وقلت: فَحَّت الحية تَفحُ فَحيحاً، أردت ان صوتها كان من فمها لا من جلدها، فالفحيح مقلوب الحفيف ومعانيهما متقاربة متناسبة[1]، وفي هدي فكرة التقليب فسر العلايلي العلاقة بين رحم ومحر لتحقيق دلالة متقاربة فقال: "نقف مبهوتين للملاحظة الدقيقة التي بنى العربي الوضع عليها وهي التخصيص في كيس الحمل الجنيني على فصائل الفرع تخصيصا ملاحظا فيه أدق [المزايا][2]، فان من المحقق ان اللولو حيوان في الدرجة الانتقالية، ومن المحقق أيضا ان هذا كان شيئا معروفا لعصر الوضع فلم يبق ما يستبعد فيه ظن ان العربي وضع لكيس الجنين في الحي التام الحياة (رحم) ولكيس الجنين في الحيوان (محارة) وقال: يعجب الباحث العلمي اشد العجب حين يقف على هذا الوضع المكتمل الملاحظة الذي لا يقع على مثله في أي لغة عصرية على سموها واقتصادها اللغوي"[3]، ويقول مرموجي الدمنكي: "اذا قلبنا كلمة (الجمرة) و (الجمرات) حصل لدينا (الرجمة) و (الرجمات) أي الرمية والريمات أو الحصيات المرجومة... كان أصل هذه الكلمات (رجم) (رجمة) (رجمات) الحاوية المعاني الملائمة للواقع فقلبت لداع من الدواعي إلى (جمر) (جمرة) (رجمات) أو (جمار)"[4]، ويرى الانطاكي ان علم اللغة الحديث إذا نجح في تفسير مثل: جبذ وجذب بظاهرة الانتقال المكاني فانه يعجز عن تفسير مجموعات كثيرة مثل طاف وطفا، وخرشب

---

(1) الاشتقاق للمغربي: 11 – 12.

(2) في الأصل و (الميزات) والفصيح ما اثبته.

(3) مقدمة لدرس لغة العرب: 150.

(4) هل العربية منطقية: 38 – 39.

وخشرب، وخريش، فالمعروف ان الانتقال المكاني بين أصوات الكلمة لا يؤدي إلى تغيير أو تحوير لمعنى الكلمة كما يفعل الاشتقاق، وعليه كانت العلاقة بين طاف وطفا علاقة اشتقاقية لأنهما ليسا بمعنى واحد، بل هما بمعنيين متناسبين متقاربين خلافا للحال مع مجموعة (جبذ وجذب)[1] ويذهب سميح أبو مغلي إلى ان تقليب حروف اللفظة الواحدة على عدة وجوه والحصول على معان جديدة متقاربة من حقائق العربية التي لا توجد في سواها بشكل واضح ملموس[2]، ولذلك نجد التقارب المعنوي بين التقاليب هو الذي قاد الى تسمية "القلب "بالاشتقاق الاكبر.

فيما وضعه العلماء من أسس لمعرفة الفرق:

وضع القائلون بالفرق أسسا يستعان بها في التفريق بين دلالات الألفاظ التي يظن أنها متفقة على معنى واحد. ولعل هذه الأسس من ابرز السمات التي تطبع دراسة الفروق اللغوية في تراثنا العلمي بطابع الأصالة والجدة، وتضفي عليها صفة العلم والاستقصاء فتكشف عن نضج النتائج العلمية التي خلص إليها دارس اللغة، وهو تدبر ظواهر العربية، ويتأمل دلالات ألفاظها، ويقلب النظر في وجوه استعمالاتها، ولم أجد بين الدارسين المحدثين ممن درسوا الترادف أو الدلالة، من وقف عند هذه الأسس مظهرا قيمتها أو معتمدا عليها في تحليل دلالة الكلمات المتشابهة، مع ان بعضهم يستعبر عن علماء الغرب مقاييس تشبه الأسس التي توصل إليها علماء العربية، بل ان ما وضعه دارس العربية أعمق واشمل من هذا الذي يترجمه قسم من الدارسين عن الدراسات الغربية، فلقد ذكر احمد مختار عمر ان: (كولنس) Collinson لخص الفروق التي تقع بين اللفظين اللذين يدعي ترادفهما بان يكون احد اللفظين أكثر عمومية أو شمولا، أو يكون أكثر حدة وقوة، وان يكون احد

(1) الوجيز في فقه اللغة: 405 – 406، وينظر: الاشتقاق والتعريب: 11.

(2) في فقه اللغة وقضايا العربية: 226 – 227.

اللفظين مرتبطاً بالانفعال والإثارة، أو يكون متميزاً باستحسان أدبي أو استهجان، أو يكون أكثر تخصيصا، أو يكون أكثر عامية أو حماية، أو يكون منتميا إلى لغة الأطفال[1]، ويلاحظ ان قسما من هذه الأسس متشابهة فيما يراد بها، بحيث يمكن جعلها أساسا واحدا، كما ان قسما منها يخلط بين مستويات لغوية متعددة، وقد ذكر الباحث بعدها ان هناك من قدم قائمة بلغت خمسة وعشرين فرقاً وعرض الفروق أمام ندوة السيمانتيك التي أقيمت في mains سنة 1966م[2]. وحين أراد ان يقابل بهذه الأسس ما قدمه عالم العربية في العصور المتقدمة في هذا المجال لم يجد أمامه إلا ان يقول: "وفي الحق لقد تنبه بعض اللغويين الأقدمين [على][3] الفكرة نفسها وان كانوا قد أشاروا إليها في إجمال حين فرقوا بين المترادف والمتكافئ، وخصوا الثاني بالكلمات التي تدل على ذات واحدة، ويختص كل منها بمزيد معنى، وقالوا فهي تشبه المترادفة في الذات والمتباينة في الصفات"[4]. وارى ان هذه الموازنة العجلى لم تنصف علماءنا القدماء الذين انتهوا بعد التمحيص والاستنباط، والمقابلة إلى وضع اسس منهجية في الفصل والفرق هي اوسع واعمق مما وضعه (كولنسن) وان يكون احمد مختار عمر اشار إلى ان علماء العربية تنبهوا على الفكرة فان حاكم الزيادي ذكر مقاييس (كولنسن) ووصفها بانها: "ممتعة لبيان الاختلافات المهمة بين المترادفات، وشار إلى ان المحدثين يرون ان مقياس الترادف الحقيقي يقوم على مبدأ الاستعاضة، وهو ان نستبدل الكلمة بما يرادفها في النص اللغوي دون أي تغيير في المعنى، ثم قال "ولم ينتبه القدامى في

---

(1) علم الدلالة: احمد مختار عمر: 228.

(2) نفسه: 228 – 229.

(3) في النص (إلى الفكرة نفسها) والصواب ما اثبته.

(4) علم الدلالة (احد مختار عمر): 229.

الغالب [على][1] هذا الامر بل اكتفوا بالمعنى العام للمترادفات"[2]، ولهذا اعرض هنا ما قدمه اهل اللغة من اسس تصلح احكاما للوقوف على تباين المعنى، وتفاوت الدلالة، واول من وجدته يهتم بوضع هذه الأسس لموازنة بين الألفاظ أبو بكر بن السراج في رسالته (الاشتقاق) اذ خصها بباب اللفظتين المتشابهتين إذا أردت ان تعلم معناها سواء ام هما مختلفان عرض فيه جملة معايير يمكن ان يدرك الفرق باحدهما، كالغدية والخلاف، والاختلاف في الجنس، وقبول معنى القلة والكثرة، وتغير معنى اللفظ بالاضافة والوصف، واوضح معنى الضدية بان يمتحن اللفظ بضده، فينظر هل ضد هذا هو ضد هذا فان كان كذلك، والا فليس هو هو، كما لو قال قائل ان الشجاعة هي الجَلَد وانما الشجاعة للنفس، والجِلَد للبدن، فضد الجَلَد الخور، فليست الشجاعة اذن هي الجَلَد"[3]، وقد عول الدارسون كثيراً على هذا القمياس، ورجعوا اليه لصلاحه لفصل حدود المعنى، والفرز بينها، ويريد بالخلاف الموازنة بين نفي الدلالتين اذ غير في هذا بقوله: "ان ينظر في الخلاف فان كان خلاف هذا هو خلاف هذا، والا فليس هو هو، مثل قولك: شجاع وغير شجاع، وجَلْد وغير جَلْد، وليس من كان غير جَلْد، فهو لا محالة غير شجاع لانه قد يكون المرء شجاعاً من غير جَلَد"[4]، أي ان الشجاعة قوة نفسية، والجلد قوة بدنية، وليس تقي إحداهما يستدعي نفي الثانية فلذلك هما مختلفان، واوضح اختلافهما بالجنس بان قال: "ومن ذلك ان كان من حنس واحد، والا فلا يجوز أن يكون هو هو، لأنهما ان لم يجتمعا في الجنس فهما ابعد من ذلك"[5] أي ابعد من ان يتقاربا فتلتبس دلالة

---

(1) في النص إلى، والصواب على.

(2) الترادف: في اللغة: 268 – 270.

(3) الاشتقاق (لابن السراج): 52.

(4) الاشتقاق (لابن السراج): 52.

(5) نفسه: 52.

كل منهما ، اما قبول معنى الكثرة والقلة فالمفردات فيه على قسيمن، فهما قد يقبلان هذا المعنى أو لا يقبلانه، وقد يتفاصلان فيه ولكل حكم"، فانه ان كان احدهما يقبل الكثرة والقلة والاخر لا يقبلها فليس هو هو، كما لو قيل ان الانسانية هي العقل فان الانسانية لا يقال فيها أكثر ولا اقل لانه ليس واحد من الناس باكثر انسانية من الأخر، والعقل يقبل ذلك، فيكون أكثر واقل، ثم ان كانا جميعا يقبلان الكثرة والقلة، ولم يكونا يقبلان ذلك معا، فإذا كان هذا أكثر أو اقل كان الأخر كذلك، فان لم يكن بهذه الحال فليس هو هو كما لو قيل العشق هو الشَّيق فانه ليس كلما كثر العشق كثر الشيق لا محالة..."[1] واذا تغير معنى اللفظ بما يضاف فهو مختلف عن الأخر"، فان كان إذا اضيف إلى كل واحد منهما شيء واحد بعينه لم يكن الذي من اجتماعهما واحداً، فليس هو هو، كما لو قيل: ان العلم هو الحس، فان العلم إذا اضيف اليه العمل كان من اجتماعهما الحلم، والحس ليس كذلك"[2]، ويريد بالوصف ان تتطابق صفات المعنيين من غير تمايز "فانه ان لم يكن واحد منهما ملك الصفات باعيانها فليس هو هو، وذلك انه لو قيل ان العفاف هو قصر الشهوة على مقدار ما تجيزه السُّنَّةَ، والزهد هو قصر الشهوة دون ما تجيزه السُّنَّة فقد وجب من هذا ان العفاف ليس هو الزهد"[3]، فهذه المقاييس التمييزية نجدها في رسالة موجزة وضعت لدراسة الاشتقاق في زمن متقدم، يهمنا منها ما اثارته من فكرة عامة في كل فرق، ثم نعرض عليها ما نريد من امثلة إذا شئنا اختبار كل مقياس، ولعل اوسع الأسس، واكثرها احاطة وحصرا ما وضعه أبو هلال بين يدي دراسته للفروق، للتوصل إلى ما بين الألفاظ من ملاحظ تجعل لكل منها اعتباراً خاصاً، ووجها لا يعبر عنه غيره بدقة ولم يقصر

---

(1) الاشتقاق (لابن السراج): 53 – 54.

(2) نفسه: 53.

(3) نفسه: 53.

الأسس على ما اورده، وانما ترك الباب مفتوحاً لمن يضيف اليه شيئا اخر فقال: "فاما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني واشباهها فاشياء كثيرة"[1]، ثم ذكر ما أراد توضيحه منها وهي:

1. الاستعمال: وحسن ان يعد أبو هلال الاستعمال على راس هذه الأسس، فانه الفيصل الذي يعول عليه في التمييز بين معنى واخر، قال: "فاما الفرق الذي يعرف من وجهة ما ستعتمل عليه الكلمتان، كالفرق بين العلم والمعرفة، وذلك ان العلم يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، فتصرفهما على هذا الوجه، واستعمال اهل اللغة اياهما عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى، وهو ان لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب اخر من التخصيص[2]، اوضحه في اول الباب الرابع من الفروق، فقال: "والشاهد قول اهل اللغة ان العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على احدهما، إلا ان يكون بمعنى المعرفة، كقوله تعالى ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ الانفال: 60) أي لا تعرفونهم الله يعرفهم، وانما كان كذلك لان لفظ العلم مبهم، فإذا قلت (علمت زيدا) فذكرته باسمه الذي يعرفه به المخاطب لم يفد، فإذا قلت قائماً افدت، لانك دللت بذلك على انك علمت زيدا على صفة جاز ان لا تعلمه عليها مع علمك به في الجملة، واذا قلت عرفت زيدا افدت... والفرق بين العلم والمعرفة انما يتبين في الموضع الذي يكون فيه جملة غير مبهمة إلا ترى ان قولك علمت ان لزيدٍ ولداً، وقولك عرفت ان لزيدٍ ولداً يجريان مجرى واحداً[3].

2. ملاحظة صفات المعنيين: كالفرق بين الحلم والامهال: "وذلك ان الحلم لا

(1) الفروق اللغوية: 14.

(2) نفسه: 14.

(3) الفروق اللغوية: 62 – 63.

يكون إلا حسنا، والامهال يكون حسناً وقبيحاً، فكل حلم امهال، وليس كل امهال حلما"[1].

3. اعتبار ما يؤول الهي المعنيان كالفرق بين المزاح والاستهزاء، وذلك ان المزاح لا يقتضي تحقير الممازح، ولا اعتقاد ذلك فيه، إلا ترى ان التابع يمازح المتبوع... فلا يدلّ ذلك منه على تحقيرهم، ولا على اعتقاد تحقيرهم، ولكن يدل على استئناسه بهم والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به فظهر الفرق بتابين ما دلا عليه، واوجباه[2].

4. الحروف التي تعدى بها الافعال: كالفرق بين العفو والغفران، وذلك انك تقول عفوت عنه، فيقتضي ذلك انك محوت الذم، والعقاب عنه، وتقول غفرت له، فيقتضي "ذلك انك سترت ذنبه، ولم تفحضه به[3]، وقال :"والغفران ان يقتضي اسقاط العقاب واسقاط العقاب هو ايجاب الثواب فلا يستحق الغفران إلا المؤمن المستحق الثواب، وهذا لا يستعمل إلا في الله فيقال: غفر الله لك، ولا يقال غفر زيد لك إلا شاذاً قليلاً، والشاهد على شوذوذه انه لا يتصرف في صفات العبد كما يتصرف في صفات الله تعالى إلا ترى انه قال استغفرت الله تعالى، ولا يقال استغفرت زيدا، والعفو يقتضي اسقاط اللوم والذم ولا يقتضي ايجاب الثواب، ولهذا يستعمل في العبد، فيقال عفا زيد عن عمرو... إلا ان العفو والغفران لما تقاربا تداخلا واستعملا في صفات الله جل اسمه، على وجه واحد فيقال عفا الله عنه، وغفر له، وما تدعي به اللفظان يدل على ماقلنا"[4]، وقد ذكر السراج هذا الفرق على ما بينت.

---

(1) نفسه: 14.

(2) نفسه: 15.

(3) نفسه: 15.

(4) الفروق اللغوية: 195.

5. اعتبار النقيض: كالفرق بين الحفظ والرعاية، وذلك ان نقيض الحفظ الاضاعة ونقيض الرعاية الاهمال، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع همل، والاهمال ما يؤدي إلى الاضاعة فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك والرعاية فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه، قال: ولو لم يعتبر في الفرق بين الكلمتين وما بسبيلهما النقيض لصعب معرفة الفرق[1].
6. الاشتقاق: كالفرق بين التلاوة والقراءة، وذلك ان التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه، وذلك ان أصل التلاوة ممن قولك تلا الشيء يتلوه إذا تبعه فإذا لم تكن الكلمة تتبع اختالهم تستعمل فيها التلاوة وتستعمل فيها القراءة لان القراءة اسم لجنس هذا الفعل[2].
7. صيغة اللفظ: كالفرق بين الاستفهام والسؤال، وذلك ان الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه لان المستفهم طالب لان يفهم، وقد يجوز ان يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم فصيغة، الاستفهام وهو استفعال، والاستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال، وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الاسماء والافعال فمعناه مختلف[3].
8. أصل اللفظ في اللغةوحقيقته، كالفرق بين الحنين والاشتقاق: وذلك ان أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الابل تحدها إذا اشتاقت إلى اوطانها، ثم كثر ذلك حتى اجري اسم كل واحد منهما على الأخر كما يجري على السبب وعلى المسبب اسم المسبب[4].

---

(1) نفسه: 15.

(2) الفروق اللغوية: 15 – 16.

(3) نفسه: 16.

(4) نفسه: 16.

هذا ما ذكره أبو هلال في مقدمة الفروق من موجبات التفريق، وقد وجدته يضيف إلى ذلك أسساً اخرى في اثناء كتابه مثل: التفريق باعتبار الخاص والعام، مثل الحق والصدق فان الحق اعم[1]، كما كانت موازناته البلاغية بين الألفاظ من الأسس المهمة التي عول عليها في التفريق كقوله: ان هذا اللفظ ابلغ من ذلك، واقوى منه في التعبير عن المعاني واستحضارها، وقد اختتم أبو هلال حديثه عن هذه الأسس التي كان يراها كافية في ادراك الغاية والوصول إلى البغية في الاهتداء إلى الفروق قائلا: "فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين، ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم انهما من لغتين مثل القدر بالبصرية، والبرمة بالكمية، ومثل قولنا الله بالعربية، وآزر بالفارسية"[2].

ومن علمائنا القدماء الذين عنوا ببيان هذه الأسس ابن قيم الجوزية، فقد قابل بين كلتي (الشك) و (الريب) ووازن بينهما موازنة دقيقة متعمدا على اختلاف الاستعمال والضدية وعلاقة كل معنى بالاخر في الاصل فقد قال: "الفرق بين الشك والريب من وجوه: احدها: انه قال: شك مريب، ولا يقال: ريب مشكك، الثاني: ان يقال: رابني امر كذا، ولا يقال شككني، والثالث انه يقال: رابه يريبه إذا ازعجه، واقلقه، ومنه قول النبي (صلى الله عليه واله وسلم) وقد مر بظبي خافت في أصل شجرة لا يريبه احد"، ولا يحسن هنا لا يشككه احد، الرابع: انه لا يقال للشاك في طلوع المشس أو في غروبها أو دخلو الشهر أو وقت الصلاة هو مرتاب في ذلك، وان كان شاكاً فيه. الخامس: ان الريب ضد الطمأنينة واليقين فهو قلق، واضطراب وانزعاج، كما ان اليقين والطمأنينة ثبات واستقرار، السادس: يقال رابني مجيئه وذهابه وفعله، ولا يقال شككني، فالشك مبتدأ الريب، كما ان

(1) الفروق اللغوية: 34.

(2) نفسه: 16.

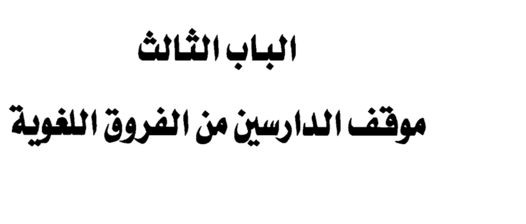
العلم مبتدأ اليقين[1]، ويلاحظ ان ابن القيم عول على الاستعمال كثيرا في الحكم على معنى الكلمتين، والاستعمال دليل قوي في كشف تصرفهما في اللغة، وجاء في مقدمة كتاب المباني مصطلح (المقابلة) أساسا للفصل بين المعاني في قول مصنفه"، ويعتبر ذلك بالمقابلة، فانك تقول: القيام والعقود فتقابل بينهما، ولا تقول القيام والجلوس، وكذلك تقابل الحمد بالذم، أو اللوم، وتقابل الشكر بالكفران، وامثال هذه من الألفاظ المتقاربة في الاستعمال المفارقة في المعنى كثيرة"[2] ويؤكد الغزالي مبدأ الاستعاضة واختيار معنى اللفظ من طريقها عند نفريقه بين اكبر واعظم قائلا: "وكذلك العرب في اتسعمالها تفرق بين اللفظتين، اذ يستعمل الكبير حيث لا يستعمل العظيم، ولو كانا مترادفين لتواردا في كل مقام، تقول العرب فلان اكبر سنا من فلان، ولا تقول اعظم سنا، وكذلك الجليل غير الكبير، والعظيم، فان الجلال يشير إلى صفات الشرف، ولذلك لا يقال فلان اجل سنا من فلان ويقال اكبر سنا، ويقال الفرس اعظم من الانسان، ولا يقال اجل من الانسان، فهذه الاساسي وان كانت متقاربة المعاني فليست مترادفة[3]، وبهذا طرحت نظرية التفريق في علمنا اللغوي مقاييس متعددة للفصل بين المعاني، وهي تؤكد ان معنى الكلمة يتحدد من خلال استعمالها ووضعها في سياق معين.

---

(1) بدائع الفوائد: 106/4.

(2) مقدمتان في علوم القرآن: 190.

(3) شرح أسماء الله الحسنى: 28.



الباب الثالث

موقف الدارسين من الفروق اللغوية

الباب الثالث

موقف الدارسين من الفروق اللغوية

الفصل الأول
الفروق اللغوية عند القدماء

اتضح لنا وقد تتبعنا طرائق العربية في التمييز والفصل، ووسائلها في الفرق أنها لغة لجأت إلى كل ما في وسعها، أو إلى كل سمح به نظامها كي تستحدث ألفاظاً وصيغا تفرق بها بين المعاني، وتنأى عن الإلباس والغموض، فوصفت الأشياء بخصائصها ونزلت الألفاظ منازلها، ووفقت بين المعاني وأشكال مفرداتها، ووضعت للأسماء والأفكار والأحداث، ألفاظاً كثيرة متصاحبة ومتقاربة، وتكشف عن كل مقتضيات المعنى، وتبين أوصافه وأحواله، وتصور وجوهه، فكثرت فيها المفردات، وتوسعت الأصول، ولما كانت المعاني متجددة، والأفكار متنوعة، والتجارب كثيرة، فان ألفاظ الوضع وحدها لا تقوى على مسايرتها ومجاراتها، ولا تنهض بأدائها لتنوعها، وكثرة تشعبها، فاضطر أهل اللغة إلى الرجوع إلى ما يمتلكونه من ألفاظ، فتصرفوا فيها بتغيير بعض أصواتها، والمخالفة بين أبنيتها لتدل على معان أخرى قريبة من معاني أصولها والمقابلة بين أجزاء المواد لاستحداث صور لفظية جديدة، يستقل كل منها بدلالته إذ "الألفاظ في الأسماء كالصور في الأبصار"[1]، أو تنقل مفردات من دلالاتها المعروفة الموروثة، التي لها إلى دلالات أخرى بعد مراعاة ما بين الأشياء من علاقات وصلات، تتحكم في نقل معنى اللفظ، فوسعت من وجوه التصرف التي تعين على الإفصاح، وتساعد على الإعراب، وواجهة ما لم تستطع مواجهته بضروب الوضع، والذي يهمنا من هذه الطرائق تنويع الوضع

(1) العمدة: 108/1، وينظر المثل السائر: 178/1.

في الأصل والتصرف في الأصل الواحد فهما مضمار الفرق اللغوي الذي أردنا بحثه، وتكوين صورة عنه، ولقد شخصت فيما عرضته من أمثلة دلالة أكيدة، وقامت فيما ذكرته من أقوال العلماء، وشهادة قاطعة علت أصالة الفروق في نظام العربية، وإنها إحدى القوى الكامنة فيها لتعزيز قدرتها، ورفد كفايتها، وتعميق قابليتها، فيما امتازت به من الوضوح والبيان بنا يشهد على "فضل هذا الكلام العربي الذي هو مادة كتاب الله عز وجل، وحديث النبي ـ صلى الله عليه واله وسلم ـ"[1].

والفرق مظهر دلالي يتصل بالألفاظ، وأدائها لوظيفتها اللغوية، على اختلاف وتفاوت فيمنا بينها، فهو مسالة من مسائل المعنى، والى هذا يرجع أمر الخلاف بين الدارسين في الحكم على ما بين المفردات من اتفاق وتباين، فقد طال الجدل وكثر الحوار في معاني كثير من المفردات، أمتساوية هي أم مختلفة ؟ فان دلالات المفردات على معانيها شغلت العلماء قديما وحديثا، وما زالت أمراً شائكاً معقداً، وليس الحكم في أمر يخص المعنى من الأمور السهلة فهو: "المشكلة الجوهرية في علم اللغة... حتى ان المعنى كاد ان يفقد أهميته وصلاحيته للدارسة، كما ان عدداً من الدارسين قد تعمدوا أخراجه من بحوثهم..."[2] وعد (بلومفيلد) وأتباعه دراسة المعنى اضعف نقطة في الدراسة اللغوية، وان من الاوفق ان نحدد مجال علم اللغة بالمادة التي يمكن ملاحظتها، وتجربتها وقياسها، واصدر حكمه قائلا ان دراسة المعنى المعجمي تعد خارج المجال الواقعي لعلم اللغة.."[3]، ويقول (جون لا ينز): "لم يقدم احد لحد ألان الخطوط العامة لنظرية مقنعة شاملة في علم الدلالة، وهذه النقطة يجب ان توضح في أية مناقشة لهذا الموضوع"[4]، وذلك لان الكلمات التي يتخاطب بها الناس

---

(1) المحكم: 3/1.

(2) دور الكلمة في اللغة: 69.

(3) علم الدلالة (احمد مختار عمر): 24، ومدخل إلى علم اللغة: 18 و 38.

(4) علم الدلالة (جون لاينز): 12.

ويعولون عليها في التعبير عن مقاصدهم وأفكارهم "لا تعيش منعزلة في نظام اللغة، ولكنها تتدرج تحت أنواع شتى من المجموعات، والتقسيمات التي تربط بعضها ببعض، بواسطة شبكة من العلاقات المعقدة، غير المستقرة، المتوغلة في الذاتية، علاقات بين الألفاظ، وعلاقات بين المدلولات"[1]، ويشير ابن فارس إلى سبب مهم من أسباب عدم السيطرة على المعنى وهو ان في اللغة مفردات غامضة مبهمة يصعب تحديد معناها وضبط ما يراد بها، قال: "ومن المشتبه الذي لا يقال فيه اليوم إلا بالتقريب والاحتمال، وما هو بغريب اللفظ، لكن الوقوف على كنهه معتاص — قولنا: الحين، والزمان، والدهر، والأوان، إذا قال القائل، أو حلف، والله لا كلّمته حينا، ولا كلّمته زمانا أو دهرا.. وأكثر هذا مشكل لا يقصر بشيء منه على حد معلوم..."[2]، وقد سبق عالمنا ابن فارس في هذا (ستيفن اولمان) الذي قال: "وهناك من وجهة أخرى قدر كبير من الثروة اللفظية، يمثل الجانب المعقد من المشكلة، حين تكون المدلولات غامضة وغير محددة في أكثر الأحوال.. "[3] أو يقول: "وعلى فرض إننا استطعنا ان نعين لب المعنى، بصورة لا يتطرق إليها شك، فان حدود هذا المعنى سوف تظل غامضة، ومائعة مع احتمال وجود حالات كثيرة من التداخل بين هذه الحدود، ولنا ان نتساءل مثلا هل هناك حدود فاصلة فصلا تاما بين (الردى والهلاك) أو بين (الغنى والثراء) ان المدلول في نظر الفكر الحديث عبارة عن مجموعة من الدوائر أو المناطق المتحدة المركز المختلفة الحدود، أي ان المعنى الأساس للكلمات محدود، ومعين بصفة عامة، ولكن الجوانب الخارجية لهذا المعنى غامضة وغير ثابتة، وهي في أساسها جوانب عامة، وغير محددة، وفي حاجة إلى مزيد من التوضيح

(1) دور الكلمة في اللغة: 78.

(2) الصاحبي: 71.

(3) دور الكلمة في اللغة: 100.

المستمد من السياق والمقام"[1]. فالخلاف في المعنى أذن هو السبب الرئيس في اختلاف الدارسين، من أهل اللغة وغيرهم في حقيقة مفردات الفروق، وذهابهم فيها مذاهب شتى، وتنازعهم في توجيه بعض أشكال التفريق، أو توقف قسم منهم في طائفة من أمثلتها، وميل قسم أخر إلى طريقة الظن في مواضع، وقد يستنبط بعضهم الفرق بالفكر ويستعين عليه بالروية، والأصل ان تثبت الظاهرة بالحفظ والنقل عن العرب، ولكن أهل اللغة قد يختلفون فلا يجمعون على فرق بعينه، والمعنى قد يستعان على معرفته بالنظر والتأمل. أو يوصل إليه بالعمال الفكرة.

لقد كان الخلاف في الفرق – هو اعقد الدلالة – أمرا طبيعياً لاختلاف الناس في النظر للمعنى وتعريفه وفهم المراد منه، وتعدد مناهج البحث في اللغة، واشتراك علماء كثيرين تنوعت ثقافاتهم، واختلفت اتجاهاتهم في دراسة المعاني واستنباطها، وهم لم يتفقوا على مفهوم أو تعريف للألفاظ المترادفة هل هي الألفاظ المتساوية أو المتفاوتة المتقاربة، فاثر ذلك كله في النتائج التي انتهوا إليها في الحكم على هذه الألفاظ، وانقسامهم في تصورها، و "ليس هناك معيار موضوعي، معقول، سهل المنال، يمكننا في التمييز بين التطابق والاختلاف"[2]، ومع هذا فان الحديث عن الخلاف يكمل تصورنا لحقيقة الظاهرة، وتفسير وجودها، وأثرها في وظيفة اللغة، واختلافهم فيها لا ينقص من قيمتها عامة، ولا يقلل من خطرها، فهي أصل من الأصول يعبر عن حقيقة العربية، وسر نظامها في وضع ألفاظها، وتصريفها، وقد دلت الأمثلة على تعلق أهل اللغة بها، وحاجتهم إليها، ولا يوجد دارس منكر للفروق عامة، وان اتخذ موقفاً معيناً من بعض صورها وأمثلتها، إذ اتفق العلماء على جمهور ما ورد منها، وتعلقت طائفة بالأشهر والأقوى الذي يتحقق فيه الفرق، وان كان الأخذ بالمشهور والاعتماد عليه لا يمنع من مراعاة سواه، وحين فرق ابن قتيبة بين

---

(1) دور الكلمة في اللغة: 101.

(2) اللغة والمعنى والسياق: 58.

ألفاظ وصيغ كثيرة، لم ينكرها البطليوسي في شرحه لأدب الكتاب بغر انه قال: "ولو قالوا ان هذا هو الأكثر في الاستعمال لكان لقوهم وجه"[1]، وكون ما ورد فيه التفريق هو الأكثر والأشهر يؤكد غلبته وأصالته في اللغة. وقد كان الانتصار للفرق بين معاني الكلمات، يمثل وجهاً من وجوه الرأي في مشكلة المعنى في اللغة، التي ما زالت موضع عناية الباحثين، وفيما قدم القائلون بالفروق من علمائنا آراء وأدلة تكشف عن رغبة جادة في بحث علاقة الألفاظ بدلالاتها، وتتبعها في وجوه استعمالها، من مناح متعددة كالإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص والحقيقة والمجاز اعتماداً على نصوص كثيرة متنوعة، شارك فيها اللغوي والمفسر والأصولي، والنقاد لإعطاء سبب معنوي مقنع لإيثار لفظة على أخرى، أو بيان سر اقتضاء المعنى للفظ، وارتباطه به، ولقد سبق هؤلاء العلماء في إيجاد مقاييس من طريقها التفريق بين لفظ وآخر قريب منه، وقدموا آراء ما تزال حية، يرددها كثير من الدارسين، بل أدركوا في هذا المجال حقائق ناصعة، ونتائج مهمة لا تبتعد عما توصل إليه علم اللغة الحديث.

الخلاف في الفروق المعنوية:

من ابرز صفات العربية، واظهر سماتها أنها لغة غنية كثيرة المواد، غزيرة اللفظ، إذ ضمنت لها عوامل النماء والتجدد، ووسائل الإيجاد والتوليد، في تاريخها المديد ثراء، واتساعاً كبيرين، وقد نتج عن ذلك أنها لم تكتف بنقل كثير من المعاني بألفاظ قليلة، وإنما إحاطتها بطوائف من الألفاظ، تنقل حقائقها وتعبر عن وجوهها، وتعرض جميع صفاتها وأحوالها، ولاسيما ما يقع تحت أبصار العرب، وتكثر عنايتهم به، وتأملهم له لعمق أثره في أمور معايشهم وتفكيرهم، وقد ترتب على هذه الوفرة اللفظية ان العربية "امتازت بدقة التعبير بألفاظها وتراكيبها"[2] وقد

(1) الاقتضاب: 97/2.

(2) تاريخ اداب اللغة العربية: 47/1.

يكون بين هذه المفردات ما يقع "موقعاً واحداً بحيث لا ينطبق إليها اختلاف على حال"[1] ، ولكن نصوص العربية تشير إلى ان كثيراً من الألفاظ التي تفضي إلى شيء معلوم، أو ترمي إلى معنى معروف لم يكن متساوياً في استعمالهم، فهم في أساليب كلامهم يفضلون لفظة على لفظة، ويؤثرون كلمة على كلمة لموافقتها للغرض، وانسجامها مع القصد، فيختارون ما هو انسب بعد تأمل وروية فان: "الألفاظ للمعاني أزمة، وعليها أدلة، واليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة"[2] ، ولذلك عمدت العرب إلى العناية بألفاظها "، لما كانت عنوان معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها.... ليكون ذلك أوقع لها في السمع، واذهب بها في الدلالة على القصد"[3] ، ولو لم تكن هذه المفردات على كثرتها متفاضلة متفاوتة في إبلاغ المعنى والدلالة عليه، لم يوازنوا بينها، أو يتخيروا منها، ولاسيما حين يجد المتكلم لفظين متقاربين، يترتب على استعمال احدهما، وضبط دلالته، نتيجة مهمة، أو قرار يفضي إلى سلوك موقف معين، وتشير الأخبار التي نقلت إلينا عن أهل العربية إلى أنهم يتحرون الدقة، ويلتمسون إصابة الغرض في استعمال ألفاظهم بحس لغوي دقيق، فيقابلون بينها في نفوسهم، ذكر الخطابي ان أعرابيا جاء إلى النبي ـ صلى الله عليه واله وسلم ـ فقال علمني عملا يدخلني الجنة قال: اعتق النَّسَمة، وفك الرقَّبَة، قال أو ليسا واحداً ؟ قال: لا عتق النَّسَمة ان تتفرد بعتقها، وفك الرَّقَبة ان تعين في ثمنها، قال الخطابي: "فتأمل كيف رتب الكلامين، واقتضى من كل واحد منهما اخص البيانين، فيما وضع له من المعنى، وضمنه من المراد"[4]، فلما صعب على الأعرابي وإدراك حقيقة الترتيب، وفحوى الكلام لتشابه أجزائه، سال

---

(1) الطراز: 155/2.

(2) الخصائص: 312/1.

(3) نفسه: 215/1 – 216، وينظر: سر صناعة الإعراب: 268/1.

(4) بيان اعجاز القرآن: في ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن: 30.

مستوضحاً، ولقد لاحظ العلماء الرواة بعد ان جمعوا ما وسعته طاقتهم، وقدراتهم، من متن اللغة، من فواه الناطقين بها، في بيئات الفصاحة المعتمدة، ان طائفة من المعاني، تكتنفها مجموعات من الألفاظ، يمكن ان تجمع على هيئة على رسائل لغوية تحت معنى شامل أو فكرة عامة، فكانت تلك الرسائل التي صنفوها في أول عهدهم بدراسة اللغة، وتدوين نصوصها "، تصنيفاً للغة بحسب الموضوعات والمعاني"[1]، وربما فُهِم من مسلكهم هذا أنهم قصدوا تساوي هذه الألفاظ، وذهابهم إلى ان حقائقها واحدة، والحق ان أولئك العلماء لم يقصدوا بهذا الجمع تأكيد تطابق هذه المفردات أو تساويها فيما تدل عليه، مع إعجابهم بوفرة الألفاظ التي تشير إلى غنى العربية وثرائها، وتدل على توسع العرب في التعبير عن معانيهم بأكثر من لفظ، فلقد ذكرت ان تصورهم لهذه المسالة كان يقوم على ان هذه الكلمات تندرج تحت اسم عام، وفكرة كلية، ولكل كلمة خصوصية لا تنقلها لفظة أخرى من أخواتها، فهذا منهج للعربية أدركوه، ومسلك عرفوه، وفرغوا من تثبيته، منذ زمن مبكر قال الجاحظ: "يقال: فلان أحمق، فإذا قالوا مائق، فليس يريدون ذلك المعنى بعينه، وكذلك إذا قالوا أنْوَك، كذلك إذا قالوا رقيع، ويقولون: فلان سليم الصدر ثم يقولون: عَبِي، ثم يقولون: أبْلَه، وكذلك إذا قالوا: معتوه، ومسلوس، وأشباه ذلك، قال أبو عبيدة: يقال للفارس شُجاع فإذا تقدم في ذلك قيل: بَطَل فإذا تقدم شيئا قيل يُهْمه فإذا صار إلى الغاية قيل ألْيَس، وقال العجاج: ألْيَسَ عن حَوبائِه سَخِيُّ

وهذا المأخذ يجري في الطبقات كلها: من جود وبخل، وصلاح وفساد ونقصان ورجحان، وما زلت اسمع هذا القول في المعلمين"[2]، فهذا نص يدل على أنهم كانوا على ما يخبرنا الجاحظ عنهم يرون هذه الألفاظ متفاوتة، في كل منها ما ليس في غيره من فائدة، وان هذا كان من المسلمات، التي لا يختلف فيها من سماهم

(1) الأضداد في اللغة: 55.

(2) البيان والتبيين: 250/1.

الجاحظ المعلمين، وللدارس ان يستنتج من كلامهم هذا الفهم، وان لم يذكروه أو يصرحوا به أحيانا، فنحن نقرأ في مصادر اللغة الأولى: "يسمى الطعام الذي يصنع عند العرس الوليمة، والذي عند الأملاك النقيعة، والذي عند بناء دار الوكيرة، وعند الختان الأعذار، وعند الولادة الخرس وكل طعام صنع لدعوة مأدبة"[1]، فكل طعام يقدم في دعوة من هذه الدعوات يسمى مأدبة، وهذا اسمه العام، غير ان سبب هذه الدعوة يجعل للطعام المقدم اسما مخصوصا، أخر يمتاز به من غيره من الدعوات، إذ ميز الطعام أولا بأنه طعام دعوة أو مأدبة ثم خصص بأنه وليمة أو نقيعة أو وكيرة، أو غير ذلك. فهذه حقيقة العربية، وهذا نظامها في ترتيب ألفاظها وليس لنا ان نقتنع بتصور غير هذا، أو نذهب إلى ان أولئك العلماء الرواة ـ وهم اقرب منا إلى فهم كلام العرب، ومعرفة تصرفها في ألفاظها ومعانيها ـ قد اطمأنوا إلى ترادف مثل هذه المفردات، أي إلى تساويها فيما يقصد بها[2]، والرأي في هذا ما ذهب إليه الشلقاني في قوله: "الأمثلة التي قراناها لقدامى الرواة لا تدل على أنهم كانوا يقصدون الترادف، وإنما كانوا يعنون الشيء وصفته، والشيء وقرينه، فمن بين أسماء العسل الثمانين: العَسَل والضَّرْب والشَّوْب والذَّوْب والجُلْس، إلى غير ذلك"[3]، وبعض هذا يشير إلى صفة العسل، وبعضها يشير إلى خصوصية فيه، فالضَّرْب العسل الأبيض الغليظ، والشَّوْب من العسل هو الذي شيب بماء أو لبن، والذَّوْب ما في أبيات النحل من العسل خاصة.."[4] وقال أيضا: كان ابن الأعرابي يذكر من أسماء العمامة المِشْوَذ، والمِقْطَعة، والعِمَامة، والعِصَابَة، والعِصاب، والتّاج والمِكْوَرة، وهو

---

(1) الغريب المصنف : خ، ق : 320 ب، وينظر : كنز الحافظ في كتاب تهذيب الألفاظ : 614 – 616، ونوادر أبي مسحل : 39/1، وامالي المرتضى : 355، وكتاب المعاني الكبير : 210/1.

(2) ينظر: في اللهجات العربية: 174، والترادف في اللغة: 44، والمشترك اللغوي نظرية وتطبيقا: 225.

(3) لمعرفة هذه الأسماء ينظر: المزهر: 408/1 – 410.

(4) رواية اللغة: 325، وينظر: مصادر اللغة: 161.

من غير شك كان يدرك الفرق بين كل هذه الأسماء، فهو صاحب الرأي الذي ينقله عنه ثعلب"[1]، يريد رأيه المشهور في إنكار الترادف وسنذكره ـ كما إننا نلمس من الخليل قبل ابن الأعرابي عناية واضحة بالفروق ترد خلال شرحه للمعاني في معجمه (العين)، من ذلك مثلا قوله: "الخُشوع المعنى من الخُضوع، ألا ان الخُضوع في البدن والصوت والبصر، قال الله عز وجل ﴿ خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ ﴾[2] (المعارج: 44) وهو تفريق تناقلته كتب اللغة بعده[3]، بل ان الأخبار التي نقلت لنا عن النضر بن شميل 203هـ وهو تلميذ الخليل، واحد المقدمين في العلم، تدل على تصدره لتصحيح استعمال قسم من الألفاظ التي أشكل الفرق بينها، فصارت ترد في الكلام بمعنى واحد، وان هذه الأخبار لتصوره متحمسا في التصحيح، في حريصاً على ضع الألفاظ مواضعها، فلا يتردد ان يصحح للخليفة ـ المأمون ـ كلامه، وينبهه على حقيقة استعمال (سَداد وسِداد) بالفتح والكسر تارة، أو يتعرض عليه في استعمال (اجلس) بدل (اقعد) تارة أخرى، وينتهي الخبزان بان المأمون أمر له جائزة، والروايتان مشهورتان روتهما مصادر كثيرة[4]، ولابد للدارس ان يقف على نص لسيبويه حدد فيه علاقة الألفاظ بالمعاني، فجعلها مختلفة، ومترادفة، ومشتركة، وهو تقسيم يشهد للدرس اللغوي العربي بسرعة الوصول إلى كثير من حقائق اللغة، و يهمنا منه

---

(1) رواية اللغة: 325 – 326، وينظر: المزهر: 410/1.

(2) العين: 12/1.

(3) ينظر: المحيط في اللغة: 108/1، والتهذيب (خشع): 151/1، والمقاييس: 182/2، ولسان العرب: (خشع): 271/8، وشرح مقامات الحريري (للشريشي): 49/2.

(4) ينظر: مجالس العلماء: 198، وديوان المعاني: 9/1: ودرة الغواص: 142 – 143، ونزهة الالباء 86 – 88، والمزهر: 294/2 – 295، وحلية المحاضرة: 384/1، ورسوم دار الخلاف: 52، ووفيات الأعيان: 399/5 – 400، ومعجم الادباء: 239/19 – 240، وبيان اعجاز القرآن: في ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن: 28، وشرح مقامات الحريري (للشريشي): 143/4، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة: 275، ونزهة الظرفاء: وتحفة الخلفاء: 27 – 29.

قوله: "واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق.."[1] وليس الذهاب كالانطلاق فالانطلاق عند الخليل: "سرعة الذهاب"[2]، ويرى قسم من الدارسين ان سيبويه يعني اتفاقهما، قال ابن سيدة: "وقد سوى سيبويه بينما فجعله من حد اختلاف اللفظين، واتفاق المعنيين بتساو"[3]، والذي أراه ان سيبويه لم يرد في هذا الكلام أثارة مسالة الترادف أو التباين، وإنما الذي عناه، التنبيه على الظاهرة، ولذلك مثل لها بما يحضره، لأنه في صدد التقسيم الكلي للألفاظ، ولم يكن معنيا بالنظر في الفرق بين (ذهب وانطلق) ولقد بقي تقسيمه هذه العلاقة سليماً صحيحاً، وان كان من اخذ به بعده قد غير المثال، فجعله اقرب إلى الاتفاق منه إلى الاختلاف[4]، كما ينبغي الوقوف على قول تلميذه قطرب "إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد، ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر، ليدلوا على ان الكلام عندهم واسع، وان مذاهبهم لا تضيق عليهم"[5]. وقد بنى بعض الدارسين على هذا النص ان قطرباً كان يقول بالترادف الذي يراد به تطابق المعنى[6]، ولا افهم من كلام قطرب انه يعني به التعميم ليشمل الألفاظ المتقاربة جميعا، فهو ليس نصاً صريحاً على تطابق المعنى واتحاده، وإنما فيه إشارة إلى أصل الوضع عند العرب، وتعليل لتسمياتهم، وتشبيه المعاني في تقاربها بتفلات الشعر للدلالة على اتساع العرب، وتصرفهم في ألفاظهم، واللفظان قد يقعان

---

(1) كتاب سيبويه: 24/1.

(2) العين: 102/5.

(3) المخصص: مج 1 س 112/3.

(4) مثل له المبرد بـ: ظننت وحسبت، وقعدت وجلست، وذراع ساعد، ينظر: ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد: 2، ومثل له ابن الانباري بـ: البر والحنطة، والذئب واليد، وجلس وقعد... ينظر: الأضداد: 6.

(5) الأضداد (لقطرب): 244، وعنه في اضداد (ابن الانباري): 8، والمزهر: 400/1 – 401.

(6) الترادف في اللغة: 36.

على المعنى الواحد من غير ان تكون دلالتهما عليه واحدة، فان من أساليبهم توكيد المعنى بأكثر من لفظ قال أبو عبيدة: "العرب تؤكد الشيء وقد فرغ منه، فتقيده بلفظ غيره تفهيما وتوكيدا"[1]، وقال المرزوقي: "اللفظتان المتواخيتان لكونهما من أصل واحد يستعار ما لإحداهما للأخرى"[2]، وأيا كان موقفنا من هذين النصين فان الذي نخلص إليه ان هناك طائفة كبيرة من العلماء الرواة، لم يفهموا ان هذه المفردات، التي يدور معظمها حول المعنى العام، كانت تشير إليه إشارة واحدة، وان مرحلة ألفاظ العربية، وأول العهد بدراستها صحبهما نظرة متأملة فاحصة تريد تحديد المعنى، وضبط الدلالة، وتتوخى ان تدرك بإحساس عميق طبيعة أداء الكلمات لمعانيهما، والتعبير عنها، ثم صارت هذه النظرة اتجاها عاماً أراد ان يفهم معاني المفردات بدقة في هدي كلام العرب، وأساليبهم في الاستعمال، وكان يقوي هذا الاتجاه ان البحث الدلالي في العربية دار معظمه حول مفردات من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وذلك ادعى لتأمل المعنى وتحقيقه، فعن ابن سلام الجمحي231هـ قال: سالت ينوس عن قول الله عز وجل ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ (الحشر: 7) فقال: قال أبو عمرو ابن العلاء: الدُّولَة في المال، والدَّوْلَة في الحرب، قال: وقال عيسى بن عمر: كلتاهما تكون في الحرب والمال سواء: قال: وقال: أما أنا فوالله ما ادري ما بينهما"[3]. وروى ابن قتيبة عن الكسائي قوله: دُولَة مثل العارية، ودَوْلَة من دالَ عليهم الدَّهرُ دَوْلَة، ودالَتِ الحربُ بهم"[4]. فهذا الخلاف وان كان في مفردات بناؤها باختلاف الحركة، يشير إلى اهتمام الأوائل بمسائل الفرق

(1) مجاز القرآن: 70/1.

(2) شرح ديوان الحماسة (المرزوقي): 1218/3.

(3) اصلاح المنطق: 115.

(4) أدب الكاتب: 247، والتهذيب: (دال): 175/14، ومعترك الاقران في اعجاز القرآن: 102/2، والنهاية: 140/2.

عامة، وظهور فئة تنظر إلى دلالة كثير من الألفاظ المترادفة على المعنى، دلالة تخصيص وتعيين وليس دلالة وتوافق، ولهذا لا نسلم ان ابن الأعرابي ربما كان الملقن الأول لإنكار الترادف كما يرى قسم من الدارسين[1]، ونرى ان القول بالفرق والرغبة في تعيينه وتأكيده، بدأت قبل ابن الأعرابي، وصحبت الدرس اللغوي عند العرب في أول ظهوره، وان فئة من كبراء أهل العلم المتقدمين دعوا إلى ذلك، ونصوا عليه كابي عمرو والخليل، والنضر، والفراء، وغيرهم، وفيما وصل إلينا من مصنفاتهم، أو ما نقل من أخبارهم حجة قاطعة، ودليل مقنع على صحة ذلك، وكلهم اسبق من ابن الأعرابي، واقرب إلى زمن الرواية الأولى، أما لنص الذي نقله السيوطي، وغيره، عن ابن الأعرابي في منع الترادف وهو قوله: "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منها، معنى ليس في صاحبه، وربما عرفناه اخبرنا به، وربما غمض علينا، فلم نلزم العرب جهله.."[2] فهو تصريح يشير إلى ظهور الاتجاه المطالب بالتفريق، الذي اشرنا إليه انفا. وفيه تتضح معالم الخلاف بين الدارسين، في دلالة الألفاظ، والموقف من اتفاقها وتباينها، وكان طبيعياً ان يشتد الخلاف، ويكثر الحوار مع تقدم الزمن، وتطور البحث في ظواهر اللغة، وقد كان هناك فريق من العلماء لغويين وغير لغويين، يجيزون تساوي الألفاظ في الدلالة على المعاني، حين ينصون على ذلك، أو حين يفسرون المفردات بعضها ببعض فيذكرون أنها بمعنى... ويشير كلام ابن درستويه في تصحيح الفصيح إلى أنهم "كثير من النحويين واللغويين"[3]، وربما أسرف بعضهم فطفق يجمع إلى أسماء الأشياء صفاتها وأحوالها، ويجعل كل ذلك بمثابة واحدة. ولهذا يمكن النظر إلى الدعوة للتفريق على أنها رد فعل لهذه النظرة المسرفة في توسيع دلالة هذه المفردات.

---

(1) الأضداد في اللغة: 40 ،والترادف في اللغة: 198

(2) المزهر: 1/399 – 400.

(3) تصحيح الفصيح: 1/165، وعنه في المزهر: 1/384.

كي تنبه على ما بين الألفاظ، من دلالات مقصودة، تحقق قيما تعبيرية، متنوعة، ولابد ان نذكر هنا نصاً للجاحظ لا يمكن إغفاله، حين نعرض مواقف الدارسين العرب من هذه القضية، فهو حكم لغوي وناقد وكاتب له في تاريخ العربية وآدابها مكانته المعروفة، وهو فيه ينحاز إلى من فرق حرصا على الدلالة الدقيقة للكلمة العربية، وهو يرى ان الخلط بين دلالات الألفاظ مظهر من مظاهر لغة العامة، وأكثر الخاصة، وينتهي بعد دراسته لألفاظ القرآن الكريم، والموازنة بينها في ورودها بدلالات متفاوتة إلى ان ينقد على هؤلاء عدم الالتفات إلى هذه المسالة الدلالية إذ يقول: "والعامة ربما استخفت اقل اللغتين، واضعها، وتستعمل ما هو اقل في أصل اللغة استعمالا، وتدع مات هو اظهر وأكثر... ويقول في الموضع نفسه: "وقد يستخف الناس ألفاظا ويستعملونها، وغيرها أحق بذلك منها، إلا ترى ان الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب، أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السَّغَب، ويذكرون الجوع في حال القدرة، والسلامة، وكذلك ذكر المطر لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام، والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث... والجاري على أفواه العامة وغير ذلك لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال..."[1] ولهذا يقول شوقي ضيف "ان من أطرف ما تنبه إليه إنكاره ان تكون دلالة الألفاظ المترادفة واحدة، فلكل لفظة منها داخل سلكها دلالتها الخاصة.."[2] وعلى هذا المنهج جرى دارسون كثيرون غايتهم توضيح ما تحمله اللفظة القرآنية من قيمة في الدلالة، وضبط في الاستعمال، لعل أبرزهم الراغب في المفردات إذ وقف على هذه الملاحظة الدقيقة، وذكر في المقدمة انه سيتبع كتابه هذا "ان شاء الله، ونسأ في الأجل بكتاب ينبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته، نحو ذكره

(1) البيان والتبيين: 20/1.

(2) البلاغة تطور وتاريخ: 51، وينظر: اثر القرآن في تطور النقد العربي: 82

القلب مرة، والفؤاد مرة، والدر مرة، ونحو ذكره تعالى في عقب قصة: ان في ذلك لآيات لقوم يؤمنون، وفي أخرى لقوم يتفكرون، وفي أخرى لقوم يعلمون، وفي أخرى لقوم يفقهون، وفي أخرى لأولي الأبصار، وفي أخرى لذي حجر وفي أخرى لأولي النهى، ونحو ذلك مما يعده من لا يحق الحق، ويبطل الباطل انه باب واحد فيقدر انه إذا فسر الحمد لله بقوله: الشكر لله، ولا ريب فيه بلا شك فيه فقد فسر القرآن، ووفاة البيان"[1] ، ولنا ان نعد ابن قتيبة من ابرز اللغويين الذين اعتزوا بالدلالة الأصلية لألفاظ العربية ونبه في مصنفاته على أساليبها في فصل الكلام، وعقد في أدب الكتاب باب (معرفة ما وضعه الناس في غير موضعه)[2] فرق فيه بين مجموعة من المفردات التي صار الناس لا يتحرون وجه الصواب في استعمالها، مثل: الحِشمة: الاستحياء، والظل والفيء، والآل والسراب[3]، وغير ذلك، وشرح دلالة طائفة من المفردات التي تطورت في عصره، وبين ما يراد بها، وذكر الصحيح في استعمالها، كالطرب والمأتم ن ويتصدق، والعرض[4] وما اشبه، وعزز تفريقه بإيراد شواهد من الكلام الفصيح، كما عرف عن المبرد تفريقه بين (شِرعه ومِنهاج) في قوله تعالى ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (المائدة: 48) جاء في اللسان: "قال محمد بن يزيد: شِرعة معناها ابتداء الطريق والمنهاج الطريق المستقيم"[5]، وعدَّه أبو هلال في مقدمة فروقه من المحققين المفرقين "ونقل عنه تفسيره لهذه الآية، واعتمد على رأيه في القول بان اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، إذ كان المبرد يذهب إلى منع عطف الشيء إذا لم يكن في احدهما خلاف للأخر[6] وقال الزركشي:

---

(1) المفردات في غريب القرآن: المقدمة هـ.

(2) أدب الكاتب: 17 – 36.

(3) نفسه: 19، 23، 24.

(4) نفسه: 18، 20، 21، 22، 27.

(5) لسان العرب (شرع): 8/186.

(6) الفروق اللغوية: 11 – 12، وقد اختلف في دلالة المتعاطفين، كالناي والبعد، وقال الزركشي:

=

"ولعله ممن ينكر أصل الترادف في اللغة كالعسكري وغيره"[1] وكان القول بالفروق هو رأي احمد بن يحيى ثعلب نقله عنه وشرحه ابن فارس[2]، وأكده أبو علي النحوي، وعلق عليه في كتاب المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات[3].

وهذا هو رأي ابن الانباري صرح به في مقدمة الأضداد فقال: "وقول ابن الأعرابي هو الذي نذهب إليه، للحجة التي دللنا عليها، والبرهان الذي أقمناه فيه"[4] ثم كان ابن درستويه من اشد المدافعين عن الفروق، والقائلين بعدم جواز دلالة لفظين على معنى واحد، لان في ذلك تكثيرا للغة بما لا فائدة فيه، قال: ولا يجوز ان يكون (فعل وأفعل) بمعنى واحد، كما لا يكونا على بناء واحد، إلا ان يجيء ذلك في لغتين، وان حروف الجر لا تتعاقب لان في جواز تعاقبها ابطال حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، والقول بخلاف ما يوجبه العقل، والقياس، وهو في نظر ابي هلال بعده احد المحققين الذين بني على آرائهم في تقوية قوله بالفروق أيضا[5]، وهكذا اخذ القائلون بالفرق يحاولن التعمق في فهم الظاهرة، وتعليلها، ولم شتاتها، بردها إلى أصولها، لاستقصاء أمرها، والبحث عن الحجة لتثبيتها.

ويحدثنا ابن فارس بشيء من التفصيل عن حجج الفريقين، ويوضح رأيه في هذه المفردات، فيقول: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا ان الاسم واحد، وهو السيف، وما بعده من الألقاب

=

مما يدفع وهم التكرار في مثل هذا النوع ان يعتقد ان مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد احدهما، فان التركيب يحدث معنى زائدا وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكلك كثرة الألفاظ، ينظر: البرهان في علوم القرآن: 477/2.

(1) البرهان في علم القرآن: 476/2.

(2) الصاحبي: 96 – 97.

(3) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 536 – 538.

(4) الأضداد (لابن النباري): 8.

(5) الفروق اللغوية: 12 – 13، وينظر: تصحيح الفصيح: 165/1 – 166.

صفات، ومذهبنا ان كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى، وقد خالف في ذلك قوم، فزعموا أنها ـ وان اختلفت ألفاظها ـ فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيف وعضب وحسام، وقال آخرون ليس منها ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الأخر، قالوا: وكذلك الأفعال نحو مضى، وذهب، وانطلق، وعقد وجلس، ورقد ، ونام، وهجع، قالوا: ففي عقد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول.... قال: واحتج أصحاب المقالة الأولى (أي القائلون بترادف هذه المفردات) بأنه كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن ان يعبر عن شيء بغير عبارته، وذلك أنا نقول: في "لا ريب فيه": "لا شك فيه "فلو كان الريب غير الشيء لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ، فلما عبر عن هذا بهذا، علم ان المعنى واحد، قال: ونحن نقول: ان في عقد معنى ليس في جلس إلا ترى إنا نقول: قام ثم قعد، وأخذه المُقيم والمُقْعَد وقَعَدت المرأة عن الحيض، ونقول لناس من الخوارج: قعد. ثم نقول: كان مضطجعا فجلس، فيكون القعود عن قيام، الجلوس عن حالة دون الجلوس، لان الجلس المرتفع، فالجلوس ارتفاع عما دونه[1]، وعلى هذا يجري الباب كله، وأما قولهم ان المعنيين لو اختلفا لما جاز ان يعبر عن الشيء بالشيء فانا نقول:

(1) اختلف الدارسون في الفرق بين جلس وقعد، فمنهم من تسامح فيه، ومنهم من ذكر ان الاختيار ان يقال لمن كان قائما: اقعد، ولمن كان نائما، أو ساجدا: اجلس، وعللوا هذا بان القعود هو الانتقال من علو إلى سفل ،ولهذا قيل لمن اصيب برجله: قعد، وان الجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو، ويبدو ان علماء اللغة يعدون استعمال: اقعد لمن هو واقف افصح من اجلس، حكى ابن خالويه قال: دخلت يوما على سيف الدولة، فلما مثلت بين يديه، قال لي: اقعد، ولم يقل: اجلس، فتبينت بذلك اعتلاقه باهداب الأدب، واطلاعه على إسرار الكلام العرب، ينظر: درة الغواص: 193 – 194، وشرح مقامات الحريري (الشريشي): 205/2، وبصائر ذوي التمييز: 388/1، واشتقاق أسماء الله: 174، والمزهر: 404/1، وكشف الطرة: 71. ومن المحدثين من يثبت الفرق بينهما بمتابعة استعمال كل منهما في جمل متعددة، ينظر من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا: 168.

إنما عبر عنه من طريق المشاكلة، ولسنا نقول ان اللفظتين مختلفتان فيلزمنا ما قالوه، وإنما نقول: ان في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى"[1]، ثم كان أبو هلال من أكثر علماء العربية عناية بالفروق بين معاني الكلمات المتقاربة، وله في ذلك كتاب جامع مشهور، "ومسلك الثعالبي في فقه اللغة يقطع برفضه القول بالترادف"[2]، ونظر الجرجاني إلى دلالات الألفاظ، بوصفها ذات خصائص مختلفة، وعلى ناظم الكلام ان يوازن بينها "فيصرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به من حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه"[3]، ويقول: "وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء، في مواضع كثيرة وظهر الأمر بان ترى: احدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب ان تقضي بثبوت الفرق حيث ترى احدهما قد صلح في مكان الأخر، وتعلم ان المعنى مع احدهما غيره مع الأخر.."[4].

وعرف مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير: الأسماء المترادفة بأنها المختلفة الدالة على معنى يندرج تحت حقيقة واحدة، ويرى ان من الأسماء ما يطلق على المسمى بالوضع اسما للذات، لا لمعنى فيه، كالسيف بإزاء هذه الآلة المعروفة، كيف كانت، ومنها ما يطلق عليه لصفة فيه"[5].

وحين قال ضياء الدين ابن الأثير: 637هـ ان "الأسماء المترادفة هي التي يتحد فيها المسمى، وتختلف أسماؤه كالخمر والراح والمُدام، فان المسمى بها شيء واحد والأسماء كثيرة"[6]، رد عليه ابن أبي الحديد: 656هـ قائلا: "هذا الموضوع من أمثال

(1) الصاحبي: 96 – 97.

(2) الإعجاز البياني للقرآن، ومسائل ابن الازرق: 212.

(3) دلائل الإعجاز: 82.

(4) نفسه: 176

(5) المرصع في الاباء والامهات: والبنين والبنات....: 352

(6) المثل السائر: 19/1

الغلطات التي نبه عليها المنطقون، فقالوا: قد يظن في كثير من الأسماء أنها مترادفة، وهي في الحقيقة متباينة، كالسيف والصارم، والمهند، ... فكل واحد من هذه المعاني مباين للأخر، فالأسماء الموضوعة له متباينة في الحقيقة، ... وكذلك ما مثل به ها المصنف، فان الخمر اسم موضوع لها الشراب المخصوص، وان كان مشتقاً غير مرتجل، والراح اسم لما يرتاح النفس إليه والمُدام لما يُدام استعماله، كأنه أُدِمَ يُدام، فالمعاني متباينة لا محالة، وان توهم في الظاهر أنها مترادفة"[1].

وقد آن لي أن اعرض موقف الأصوليين في هذه الظاهرة إذ شاركوا أهل اللغة في الخوض في مسالة المعنى، وكن لمباحثهم اثر واضح في تقدم دراسة كثير من ظواهر اللغة، فان دراستها من أهم الأسس التي يقوم عليها بحثهم الأصولي. إذ: "أسس هذا العلم على منطق اللغة العربية وهديها"[2]، والأصوليون: علماء اتجهوا في درس قضايا اللغة اتجاهاً واقعياً، إذ كانت "غايتهم من هذا الدرس كله ان يخدموا الجانب العلمي من الاجتهاد في استخراج الأحكام"[3] ولقد واجهتهم مشكلة المعنى في الألفاظ المتقاربة، فبذلوا في معالجتها جهداً كبيراً، وثار بينهم خلاف، في هل كان الترادف واقعا في اللغة أو غير واقع. فذهبت فئة إلى انه ليس واقعا فيها، وما يُظن منه فهو من باب اختلاف الذات والصفة، كالإنسان والناطق، أو اختلاف الصفات كالمنشئ والكاتب، أو الصفة وصفة الصفة كالمتكلم والفصيح، أو الذات وصفة الصفة كالإنسان والفصيح، وقالوا: ان الترادف خلاف الأصل، والأصل هو التباين[4]، وبه جزم البيضاوي في منهاج الوصول إلى علم الأصول[5]. واحتجوا بأننا نلحظ فروقا في الدلالة بين ألفاظ النصوص، لا يمكن الحكم

(1) الفلك الدائر على المثل السائر: 43 – 44

(2) التصور اللغوي عند الأصوليين: 9

(3) فن القول: 74

(4) كشاف اصطلاحات الفنون: 66/3، وارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: 19.

(5) منهاج الوصول إلى علم الأصول: 15 – 16، وينظر: المزهر: 406/1

بترادفها، وان في ذلك تساهلا في التفريق بين المعاني، وتهوينا لأمر الدقة في الاستعمال"، ولو وقع الترادف لعري الوضع عن الفائدة، لان الغرض من وضع الألفاظ ليس إلا إفادة التفهيم في حق المتكلم، واستفادة التفهم في حق السامع، فاحد اللفظين يكون غير مفيد لان الواحد كان للإفهام، والمقصود حاصل من احدهما، فلا فائدة من الأخر[1]. لقد حكمت هذه الفئة على القول بالترادف بأنه تكلف وسرف وعدم تحقيق من المعنى، ولهذا يرى احد الداريسن ان "هذا التعمق في البحث وراء تلك الفروق الدقيقة جدير باللفت، وتسجيل عناية الأصوليين بالدلالة، فهي عناية فاقت كل حد، وهذه ظاهرة تستوجب النظر، وتستدعي الاهتمام"[2]. وذهبت فئة منهم إلى ان الترادف حاصل، وانه باب من التيسير في الاستعمال، وتوسيع دائرته، وعرف الرازي الترادف بأنه: "الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتباره واحد، قال: واحترزنا بالأفراد عن الاسم والحد، فليسا مترادفين بوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم ورد على من أنكر الترادف بقوله: "والكلام معهم أما في الجواز ولا شك فيه أو في الوقوع أما من لغتين وهو أيضا معلوم بالضرورة، أو من لغة واحدة كالحنطة والبر والقمح، وتعسفات الاشتقاقيين لا يشهد لها شبيه، فضلا عن حجة"[3]. ومنهم من عرف الترادف بأنه: "توارد الألفاظ المفردة على مسمى واحد، بحسب أصل الوضع فتدل على معنى واحد من جهة واحدة كالليث والأسد يطلقان على الحيوان المعروف، وكل منهما يحمل الدلالة عليه من غير فرق"[4]، ومن قال بوقوع الألفاظ المترادفة ذكر لذلك سببين، احدهما: ان يكون من واضعين وهو الأكثر، بان تضع إحدى القبيلتين احد الاسمين، والأخرى الاسم الأخر، للمسمى

(1) كشاف اصطلاحات الفنون: 66/3

(2) التصور اللغوي عند الأصوليين: 165

(3) المزهر: 407/1 – 403. وينظر: نهاية السول في شرح منهاج الأصول: 104/2 وما بعدها

(4) التصور اللغوي عند الأصوليين: 99.

الواحد، من غير ان تشعر أحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان أو يلتبس وضع احدهما بوضع الآخر، والثاني: ان يكون من واضع واحد، وهو الأقل، قالوا: الترادف فوائد إذ تكثر بع طرق الأخبار عما في النفس، ويتوسع في سلوك طرق الفصاحة، وأساليب البلاغة في النظم والنثر[1].

وذهب القائلون بالترادف إلى انه يعني الاتحاد في المفهوم لا في الذات وان كان مستلزماً له[2]. ورأوا في التفريق بين الإنسان والبشر، والخمر والعقار، والجلوس والقعود تكلفا ظاهرا، وتعسفا بحتا وان أمكن تكلف مثلها في بعض المواد المترادفة فانه لا يمكن في أكثرها[3]، ويتحمس الامدي في الرد على منكري الترادف ليقول: "ذهب شذوذ من الناس إلى امتناع وقوع الترادف في اللغة، مصيرا منهم إلى ان الأصل عند تعدد الأسماء تعدد المسميات، واختصاص كل اسم بمسمى غير مسمى الأخر "قال وجوابه ان يقال: لا سبيل إلى إنكار الجواز العقلي، فانه لا يمتنع عقلا ان يضع واحد لفظين على مسمى واحد، ثم يتفق الكل عليه، أو ان تضع إحدى القبلتين احد الاسمين على مسمى، وتضع الأخرى له اسما أخر، من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى، ثم يشيع الوضعان بعد ذلك، كيف وان ذلك جائز بل واقع بالنظر إلى لغتين ضرورة فكان جائزا بالنظر إلى قبيلتين"[4]، وقال التاج السبكي: "ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية وزعم ان كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات، التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فان الأول: موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار انه يُؤنس، والثاني: باعتبار انه بادي البشرة وكذا الخندريس والعقار، فان الأول: باعتبار العتق، والثاني: باعتبار عقر

---

(1) المزهر: 1/405 – 406

(2) كشاف اصطلاحات الفنون: 66/3

(3) ارشاد الفحول: 18 – 19

(4) الأحكام في أصول الأحكام (الامدي): 1/18 – 19

الدين لشدتها، وتكلف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب"[1]، ويلاحظ ان دفع حجج المفرقين بان فيها تكلفاً وتعسفاً حكم عام، قد لا يقنع المتأمل الذي يدرك ان على الدارس ان يكون متأنيا متأملا، وإلا يعم هذه الأحكام قبل الموازنة بين دلالة اللفظين، وتتبع مسلكيهما في الكلام، واختلافهما في الاستعمال.

ويبدو ان الغزالي اتخذ في فهم هذه الظاهرة موقفاً وسطاً فقد قسمها على أحوال، وأشار إلى ان هناك ألفاظا متباينة تدل على مسميات مختلفة، سواء أكانت متحدة بالذات كالإنسان والناطق، أم مختلفة بالذات كالزجاج والخشب مثلا، وان كان النوع الأول قريب الشبه بالمترادفات إلا انه لا يعد منه "كما اشار إلى التباس المترادف بالمتباين فذهب إلى ان الأسماء المترادفة هي الأسماء الدالة على معنى يندرج تحت حد واحد: كالخمر، والراح والعقار، فان المسمى بهذه يجمعه حد واحد، وهو المائع المسكر، المعتصر من العنب، والاسامي المترادفة عيه ولكن قد يتحد الموضوع، ويتعدد الاسم بحسب اختلاف اعتبارات، فيظن أنها مترادفة ولا تكون كذلك، فمن ذلك ان يكون احد الاسمين له من حيث موضوعه، والاخر من حيث له وصف كقولك سيف وصارم، فان الصارم دل على موضوع موصوف بصفة الحدة، بخلاف السيف، ومن ذلك ان يدل كل واحد على وصف للموضوع الواحد، والمهند فان احدهما يدل على حدته، والاخر على نسبته، فهذه الأسماء متباينة، ولست مترادفة، إذ ترتبط الدلالة المستفادة منها بصفة زائدة ففي التباين مفارقة وان دقت، وفي الترادف موافقة تامة[2]، وقد أشرت فيما تقدم إلى الغزالي ذكر ان التباس اللفظ يحصل إذا كان بينه وبين غير مناسبة: "كما إذا اشتركت لفظتان في معنى، وبينهما افتراق في معنى دقيق، فيظن ان الحاكم الفي صادقا على احدهما، صادق على الأخر ويقع الذهول عما فيه الافتراق من زيادة معنى، أو نقصانه مع اتحاد

---

(1) المزهر: 403/1

(2) المستصفى من علم الأصول: 31/1 – 33 ومعيار العلم: 84 – 85، وشرح أسماء ال

المسمى وذلك مما يكثر كلفظ (الستر والخدر)، ولا يقال خدر إلا إذا كان مشتملا على جارية وإلا فهو ستر، وذكر أمثلة كثيرة، ثم خلص إلى القول بان هذه المفردات متماثلة في الأصل، وفيها نوع تفاوت، وقد يظن ان الحكم على احدهما على احدهما حكم على الأخر[1]، ويرى ابن قيم الجوزية ان الأسماء الدالة على مسمى واحد نوعان: احدهم: ان يدل عليه باعتبار الذات فقط، فهذا النوع هو المترادف ترادفاً محضاً، وهذا كالحنطة والقمح والبر... والنوع الثاني ان يدل على ذات واحدة باعتبار تباين صفاتها، وتطرق لرأي المنكرين للترادف فقال: وقد أنكر كثير من الناس الترادف في اللغة وكأنهم أرادوا هذا المعنى، وان ما من اسمين لمسمى واحد إلا وبينهما فرق في صفة، أو نسبة، أو إضافة، سواء علمت لنا أو لم تعلم، وهذا الذي قالوه صحيح باعتبار الواضع الواحد. ولكن قد يقع الترادف باعتبار واضعين مختلفين[2]، وذكر السيوطي ان الكبيا ذهب إلى ان الألفاظ التي بمعنى واحد تنقسم إلى ألفاظ متواردة، وألفاظ مترادفة، فالمتواردة كما تسمى الخمر عقار وصهباء وقهوة، والسبع أسدا وليثا، وضرغامنا، والمترادفة هي التي يقام لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد[3]. وهو تقسيم لا يخلو من صحة ووجاهة ويمكننا ان نعد مثل هذه النصوص محاولة علمية متقدمة لتقسيم المترادف، وبيان أنواعه بجعله تاما وغير تام، كما يثير أولئك العلماء مسالة أخرى مهمة في هذا المجال، وهي إمكان وقوع اللفظ موقع الأخر على ما يقول به المحدثون المترادف الحقيقي، على أساس ان: "المترادفات هي ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق"[4]، وقد اختلف علماؤنا في هذا أيضا، قال التهانوي في كشافة:

---

(1) معيار العلم: 213 – 214

(2) روضة المحبين، ونزهة المشتاقين: 53

(3) المزهر: 1/406 – 407

(4) دورة الكلمة في اللغة: 109

"قد اختلف في وجوب صحة وقوع كل واحد من المترادفين مكان الأخر، والأصح وجوبها وقيل لا يجب... والجواب بالفرق بان المنع ثمة لأجل اختلاط اللغتين، ولا نسلم المنع في المترادفين من اللغة الواحدة، قيل والحق ان المُجَوِّز ان أراد انه يصح في القرآن فباطـال قطعـا، وان أراد في الحـديث فهـو علـى الاخـتلاف، وان أراد في الأذكـار والأدعية، فهو أما على الاختلاف، أو المنع، رعاية لخصوصية الألفاظ فيها، وان أراد في غيرها فهو صواب... قالوا: الاختلاف ليس في صحة قيام احدهما مقام الأخر، في صورة التعدد من غير تركيب، فان كلهم متفقون على صحته، بل إنما الاختلاف في حال التركيب، فقال البعض... انه يصح... وقيل: يصح إذا كانا من لغة واحدة وإلا لا... وقيل: لا يجب في كل لفظ بل يصح في بعضها، ولا يصح في البعض الأخر. لعارض، وان كانا نم لغة واحدة... فيجوز ان يكون تركيب احد المترادفين مع شيء صحيحا، ومفيداً للمقصود، ومختصاً به بخلاف المرادف الأخر، لجواز ان يكون غير مفيد، لذلك المقصود، لأجل الاختصاص[1] والرأي الأخير هو الوجه، وهو يلتقي من الرأي الحديث الذي يقول: "لو ادعينا ترادف كلمتين فان عدم [امكان][2] تبادلهما في بعض السياقات يمكن ان يقوم الدليل على ان الكلمتين لا تحملان نفس المعنى"[3] ويعد هذا المقياس اشد العقبات التي تقف أمام فكرة تساوي الدلالة وتضعفها.

والقول بالفروق ظهر في تراث علمي غزير من خلال تفسير المفردات وتحليل النصوص، وملاحظة الاستعمال، وهو ميدان من الدرس اللغوي واسع يتجلى فيه موقف الباحث من دلالة اللفظ في النص، حين يوازن بين الألفاظ، ويعلل لمجئ المفردة دون سواها، في الكلام، وهذا باب لا يمكن ان يحاط به نجده في كتب التفسير،

(1) كشاف اصطلاحات الفنون: 68/3، وينظر: الكليات: 231، ونهاية السول: 112/2

(2) في الأصل (إمكانية)

(3) علم الدلالة (احمد مختار عمر): 225، وينظر: علم الدلالة (بالمر): 106 – 107

والإعجاز، وعلوم القرآن، والنقد اللغوي، ومعجمات اللغة، حين يستدرك، أصحابها بعضهم على بعض يذكر الفرق، ففي تفسير الألفاظ يقف الشارح وقفة تطول أو تقصر، يقابل فيها بين معاني المفردات، ويبين سبب استعمال هذا اللفظ أو ذاك. ومناسبة الألفاظ لما تقع فيه من تراكيب، وما ينفرد به كل منها من إضافة وزيادة.

وقد كثر النقاش، وطال الجدل، في مصادر التراث المتنوعة في دلالة كثير من المفردات. ومعرفة أمتساوية هي، أم متباينة ؟ ولاسيما إذا كانت من المفردات الواردة في القرآن الكريم أو الحديث الشريف، فلقد أدرك المفسرون مثلا ضرورة بيان ذلك، وكأن القارئ يطالبهم ببيان ما بين المفردات المتقاربة من فروق، قال الزمخشري في الكشاف "فان قلت ما الفرق بين النصب واللغوب، قلت النصب والمشقة، التي تصيب المنتصب للأمر المزاول له، وأما اللغوب فما يلحقه من الفتور بسبب النصب..."[1] وقد يكون التحليل اللغوي، والتذوق البلاغي متداخلا في تأكيد الفرق، ومن ذلك قول الشريف الرضي "وقوله سبحانه: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ ﴾ (الأنعام: 96) ابلغ من قوله شاق الاصباح، إذ كانت الانفلاق اشد من قوة الانشقاق"[2]، وهذه المفاضلة البلاغية ليست بعيدة عن البحث الدلالي.

كما خلص علماء الإعجاز إلى ان من أسراره اختيار اللفظية المناسبة للمعنى، التي لا يمكن ان يحل غيرها محلها، ولو استقرينا ألفاظ اللغة كلها، فلا ترد الكلمة إلا إذا كانت هي التي يقتضيها السياق، ويطلبها النظم. وهي مسالة ذكرت ان الجاحظ تحدث عنها في البيان والتبين حيث لفت الأنظار إلى ملاحظة استعمال القرآن الدقيق للألفاظ[3]، ثم تعهدها العلماء بالتحليل والتعليل، وكثرت فيها المصنفات، حتى صارت إحدى المسلمات في دراسات كثيرة، وعدت من أبين

(1) الكشاف: 310/3

(2) تلخيص البيان في مجازات القرآن: 47

(3) البيان والتبيين: 24/1

الأدلة على الإعجاز اللغوي للقرآن، قال الخطابي: "ثم اعلم ان عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به، الذي إذا أبدل مكان غيره، جاء منه أما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وأما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة، ذلك ان في الكلام ألفاظاً متقاربة في المعاني[1] يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مواد الخطاب كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح، وكالنعت والصفة، وكقولك: اقعد واجلس، وبلى ونعم، وذلك وذاك ومن وعن، ونحوها، من الأسماء والأفعال، والحروف والصفات.... والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك، لان لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها وان كانا قد يشتركان في بعضها..."[2] فالقرآن الكريم انتقى من ألفاظ اللغة ابلغها وأدقها، وانسبها للمعنى، وأدالها عليه، وقد أوضح الجرجاني في مقدمة رسالته الشافية في وجوه الإعجاز كيف يدل اللف على المعنى بدقة فقال: "اعلم ان لكل نوع من المعنى نوعاً من اللفظ هو به اخص وأولى، وضروباً من العبارة هو بتأديته أقوم، وهو فيه أجلى، ومأخذا إذا اخذ منه كان إلى الفهم اقرب، وبالقبول اخلق، وكان السمع له أوعى، والنفس إليه أميل"[3] ولقد كان وضع الألفاظ في مواضعها، وإنزاله منازلها، معلما من معالم بلاغته، ومطابقة ألفاظه لمعانيها، يقول الزركشي: "مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلافات المقامات، وذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع ما يليق به، وان كانت مترادفة، حتى لو أبدل واحد منها بالأخر، ذهبت تلك العلاوة، وفاتت

---

(1) قال المحققان في الهامش: ص26: " لعل النظر إلى بلاغة القرآن من هذه الوجهة هو الذي دفع بعض العلماء مثل أبي هلال العسكري إلى العناية بالفروق اللغوية ".

(2) بيان اعجاز القرآن، في ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن: 26 – 30.

(3) الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز، في ذيل دلائل الإعجاز: 575

تلك الطلاوة[1]، وهكذا اكسب القرآن الكريم كثيراً من الألفاظ دقة لا تخفى حقيقتها على الدارس المتأمل، فجعل لكل منها مزية ظاهرة، وحقيقة مستقلة، أضعفت من فكرة الترادف في اللغة، وان كانت هذه الألفاظ قبله قد تطلق على معان واحدة، ونبه الزملكاني على صورة تأمل اللفظ من وجوه متعددة بقوله: "ومما يجب الاعتناء به ان ينظر الكاشف عن الأسرار فيما يلازم فحوى الكلمة من المعاني الخفية التي يؤذن بها المسمى أو صيغة الكلمة أو هيئتها، أو محلها"[2] وعقد مصنفو كتب علوم القرآن أبواباً لذكر الفروق بين (الألفاظ التي يظن بها الترادف وليست منه) مثل الخوف والخشية والشح والبخل، والبخل والضن، وجاء واتى، وعمل وفعل، والقعود والجلوس، والتمام والكمال والإعطاء والإيتاء وغير ذلك[3]، بغية إثبات ان كل كلمة تؤدي معنى غير الذي تؤديه الكلمات الأخرى، فلا يفهم أنها واحدة في نقل المعنى، وان منها ما هو ألزم به، وأكثر اعتدالا في إفادته والوصول إليه، والمقياس في هذا ان تبدل الكلمة بإحدى نظائرها، في النص، وعندها تظهر مزية كل لفظة، ويبين فضلها حين لا يستغنى عنها في موضعها وسياقها، ففي قوله تعالى ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ ﴾ (الأحزاب: 4) وفي موضع أخر ﴿ فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ (آل عمران: 35). قال الزركشي: "استعمل الجوف في الأول والبطن في الثاني مع اتفاقهما في المعنى ولو استعمل احدهما في موضع الأخر لم يكن له من الحسن والقبول عند الذوق، ما لاستعمال كل واحد منهما في موضعه.."[4] كما عنيت دراسات أخرى بإيراد إسرار الفرق، فيما تشابه من نصوص القرآن الكريم، في مباحث نفيسة شملت تحليل الأسلوب، وبيان فائدة اختيار كل لفظة في

(1) البرهان في علوم القرآن: 148/1

(2) البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن: 97

(3) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: 306/2 – 310، والبرهان في علوم القرآن: 78/4 – 167. ومعترك الاقران في اعجاز القرآن: 602/3 – 606، والبرهان الكاشف عن اعجاز القرآن: 9 – 92.

(4) البرهان في علوم القرآن: 148/1، وينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 14/1.

مكانها، بناء على مفهوم يرى انه "إذا أورد الحكيم تقدست أسماؤه أية على لفظة مخصوصة، ثم أعادها في موضع أخر من القرآن وقد غير فيها لفظة كما كانت عليه في الأولى فلا بد من حكمة هناك تطلب"[1]، فقد ترد في أية (لا يعلمون) وفي أخرى (لا يعقلون) غير انه "لقوله (لا يعلمون) رتبة ليست لقوله (لا يعقلون) وإذا وقفت على ما بينهما، سهلت عليك معرفة ما اوجب تخصص كل مكان باللفظ المخصص به، فقول القائل (يعلم) معناه: يدرك الشيء على ما هو به من سكون إليه، وقوله (يعقل) معناه: يحصر بادراك له عما لا يدركه لذلك جاز ان يعلم الله كذا ولا يجوز ان يقول يعقل الله كذا"[2]، وقد يعثر القارئ على هذه التفريقات في كتب إعراب القرآن: ومن ذلك قول النحاس: "ويقال ما الفرق بين الخطيئة والإثم، وقد عطف احدهما على الأخر، ففي هذا أجوبة منها أنها واحد، ولكن لما اختلف اللفظان جاز هذا، وقيل قد تكون الخطيئة صغيرة، والإثم لا يكون إلا كبيراً، وقال أبو اسحق سمى الله جل وعز بعض المعاصي خطايا، وسمى بعضها إثما"[3].

لقد تكلفت هذه المصادر الدلالية بإكمال شرح الفرق، والإفاضة في تحديد المعاني بما يرضي القارئ، ويشبع رغبته في تعرف حدودها، فإننا نقرأ في إصلاح المنطق مثلا "والنور الضياء"[4] فهل ينسجم هذا الشرح مع قوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾ (يونس: 5)، وهو نص يؤكد ان بينهما فرقا، ولذلك خصت الشمس بالإضاءة، والقمر بالنور، والنور مستعار، والضوء ذاتي، فان القمر إنما يستمد نوره من الشمس، ويقول الراغب "وتخصيص الشمس بالضوء، والقمر بالنور من حيث ان الضوء اخص من النور"[5] ونتتبع استعمال

(1) درة التنزيل في إسرار متشابه القرآن الجليل: 14 – 15.

(2) نفسه: 33.

(3) إعراب القرآن (النحاس): 451/1.

(4) اصطلاح المنطق: 125.

(5) المفردات: 775، وينظر: المثل السائر: 33/2

الكلمتين في أسلوب القرآن فنجده يلتزم هذا التفريق في جميع المواضع، فمن ذلك قوله تعالى ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (البقرة: 17)، وفيه يقول الزركشي: "ولم يقل بضوئهم بعد قوله (أضاءت) لان النور اعم من الضوء إذ يقال: على القليل والكثير، وإنما يقال الضوء على النور الكثير، ففي الضوء دلالة على الزيادة، فهو اخص من النور وعدمه لا يوجب عدم الضوء لاستلزام عدم العام الخاص فهو ابلغ من الأول والغرض إزالة النور عنهم أصلا"[1]، ويومي هذا إلى ان الضوء يصحبه الوهج واللهب والحرارة وليس شيء من هذا في النور، ولهذا استعمل النور الدال على الإشراق من غير لهب في معان أخرى مجازية تصرف معناه إلى شيء داخلي نفسي ففسر النور بالإيمان أحيانا[2]، ولا يصلح الضوء بهذا المعنى.

وكشفت مصادر النقد اللغوي عن موقف النقاد والبلاغيين من هذه المسالة، إذ حرص هؤلاء وهم لغويون أيضا على ما بين المفردات من لمحات دلالية، وظلال معنوية تنفع الأديب في بيان المشاعر والخواطر الخفية، وان "كل حرف منها له مزية لا يشاركه فيها غيره"[3]. وصارت الدقة في اختيار اللفظ المناسب مقياساً مهماً من مقاييس نقدة الشعر والنثر"، فاللفظ الدقيق عند النقاد هو اللفظ الذي يؤدي المعنى المراد ولا يصلح غيره لان يوضع موضعه، ولا شك في ان الوقوع على اللفظ الدقيق الذي ينقل ما في نفس المنشئ مهمة صعبة لا يقدر عليها إلا من عرف اللغة معرفة واسعة ووقف على ما بين الألفاظ من فروق دقيقة"[4]، وتتحقق دقة الاختيار حين ينتقي اللفظ المناسب من بين نظائره، لأنه ادل منها على المراد، وفي هذا يقول

(1) البرهان في علوم انقرآن: 402/3، وينظر: الروض الانف: 219/1

(2) ينظر: تفسير الرازي: 74/2 – 76، والجامع لاحكام القرآن: 148/1

(3) الطراز : 106/1.

(4) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السباع الهجري: 247 ،وينظر: نظر ية الاكتمال اللغوي عند العرب: 213 – 225.

صاحب المثل السائر: "ومن عجيب ذلك انك ترى لفظتين تدلان على معنى واحد وكلاهما حسن في الاستعمال وهما على وزن واحد، وعدة واحدة، إلا انه لا يحسن استعمال هذه في كل موضع تستعمل فيه هذه، بل يفرق بينها في مواضع السبك، وهذا لا يدركه إلا من دق فهمه وجل نظره"[1]، ويكون اللفظ غير دقيق عندهم أيضا حين لا يكون المعنى مقتضيا له أصلا، وإنما غيره اولى منه واصلح، ولهذا تتبع الامدي: 370هـ بعض استعمالات أبي تمام وردها لأنها ليست دقيقة في نظره، قال في قوله:

ملَّكَتْــــه الــــصَّبا الوَلُــــوعُ فألْـــــ   فَتْــه قَعُــودَ البلــى، وسُــؤرَ الخُطْــب

وقوله (ألفته) ليس هذا موضع الفته، لان معنى الفته صادفته، وإذا كانت الريح هي التي فعلت بالريح، فوجه الكلام لو استوى له، لا (الفته) وإذا لم يستقم جعلته، ولا ما هو في معناه نقض البيت باسره وبناه بألفاظ أخر"[2] وهذا باب واسع من أبواب النقد لا اريد الاكثار من ذكر امثلته، إذ المهم ان نؤكد امثلته، إذ المهم ان نؤكد ان هؤلاء العلماء دخلوا في قولهم بمقياس الدقة في جملة المفرقين، وجروا في مضمارهم، قد يقال ان استعمال اللفظة في النصوص الادبية، يختلف عن استعمالها للايصال والتفاهم وبالاعتماد على ما فيها من دلالة عامة، ونقول ان ما في اللفظة من طاقة تعبيرية تنفرد بها، يجعلها واحدة في كل استعمال، والاستعمال الادبي لون من الوان التعبير، والنقل المؤثر، فالادب فن لغوي، وجعل المفردات المتشابهة واحدة يجعل من نصوص الادب قوالب جامدة وتراكيب مكررة. وفي هذا يقول اولمان: "وإذا كان الاختيار من بين المترادفات المتحدة المعنى... فهذا الاختيار بوجه خاص، هو الذي يظهر مهارة الكاتب أو المتكلم، وقدرته على تناول الظلال والألوان العاطفية

(1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 1/143.

(2) الموازنة: 1/466، وينظر: الصناعتين: 76، وما بعدها، والموشح في ماخذ العلماء على الشعراء: 308 و 326.

والجمالية، لهذا المعنى، وان مثالا واحدا ليكفي لتوضيح هذه النقطة البديهية..،[1]
وهكذا تلتقي كلمة هؤلاء الدارسين ما يظن متساويا من هذه المفردات تكمن فيه معان دقيقة، ودلالات خفية، لا ينبغي إهمالها، ومما يجدر ذكره ان أمر الخلاف بين العلماء لا يقتصر على ما أوردته قسم من المصادر قديما وحديثا من أسماء وأراء تتعلق بتأييد الترادف أو إنكاره فان موقف قسم من العلماء قد لا يظهر في حكم عام، أو قول مباشر، وإنما نستطيع ان نعرفه من طريق شرحه لمفردات اللغة وتحديد معانيها، واستدراكه على من سبقه، يذكر الفروق التي أهمل الأول الإشارة إليها، في استطرادات كثيرة تكون مادة معجمية واسعة، فقد درجت المعجمات على تعريف اللفظ باللفظ، وشرحه بما يقرب منه، ثم لا يكون المعنى واحداً، فيفطن دارس أخر إلى ما اغفل من زيادات ضرورية، فيثبتها متمما، ويلحقها مستدركاً فقد قال الجوهري مثلا: "الاستطاعة إلا طاقة"[2] فتعقبه ابن بري بقوله: "هو كما ذكر إلا ان الاستطاعة للإنسان خاصة، والاطاقة عامة تقول الجمل مطيق لحمله، ولا تقل مستطيع فهذا الفرق ما بينهما"[3] ونحن في هدي هذه الإشارة يمكننا ان نعد ابن بري من علماء اللغة الحريصين على ما تتسم به الألفاظ من معان لا توجد فيما يقرب منها، أو يشبهها.

اختلاف المحدثين في تحديد موقف العلماء من الترادف:

هذا مبحث توخيت فيه ان أبين اختلاف الدارسين المحدثين في فهم مواقف علماء العربية القدماء من مسالة الاتفاق والفرق في معاني المفردات المتقاربة، سواء في آرائهم الواردة، في مصنفاتهم كان ذلك أم فيما نقل عنهم من أقوال، وتعليقات، فلقد وجدت لدى هؤلاء الدارسين خلفاً بينا، واضطرابا يصل إلى حد التناقض، فقد

(1) دور الكلمة في اللغة: 94.

(2) الصحاح: 1255/3.

(3) لسان العرب (طوع): 242/8.

كثر الكلام على هذه المواقف في كتب فقه اللغة، أو في تراجم العلماء، وبيان آرائهم في ظواهر اللغة، وربما تعلق الباحث بالإشارة السريعة، أو العبارة، أو تفسير اللفظ باللفظ أو غير ذلك ليحكم على هذا العالم أو ذاك بأنه يقول بالترادف أو لا يقول، من غير تثبيت ولا حجة مقنعة، فان جئنا إلى الحقيقة، وجدنا الصحيح خلاف ذلك، ولهذا لزم ان اعرض لهذا الأمر، متوخياً الكشف عن الصواب في هدي ما استقام لدي من دليل، وما ثبت من حجة، فمن ذلك ما ذهب إليه كامل سعيد عواد في دراسته لابن الأعرابي، وقوله انه لم يكن منكراً للترادف، وإنما كان مثبتا له، وممن يراه وارداً في كلام العرب، والدليل على ذلك انه كان يورد طائفة من الألفاظ، ثم ذكر أنها بمعنى، ويذكر صفة لشيء ثم يورد الألفاظ التي تطلق على ذلك الشيء تبعا لتلك الصفة، وهي مفردات منسوبة إليه في قسم من المعجمات كالتهذيب واللسان وقال أيضا: انه كان يروي الشعر بالمعنى، أما نص ابن الأعرابي الذي فهم منه كثير من الباحثين انه ينكر الترادف، فرجح انه يقصد ان ذلك الفرق بين المترادفين يكون أول ما يوضع الاسم للمسمى[1]، والى مثل هذا ذهب كاصد الزيدي في الحكم على موقف ابن الأعرابي وثعلب واحتج بأننا نجد في كتاب (البئر) لابن الأعرابي ما يدل على ذلك بوضوح، فانه يقول فيه مثلا "بئر زَوراء ودَحُول وخِضْرِم وعَيْلم"[2] قال وكذلك ثعلب إذ لا نجده منكرا للترادف، تدلنا على ذلك أقواله في مجالسه مثل: يقال: "في رُوعي وخُلدي ووَهْمي"[3]، وخلص إلى ان في هذه الأمثلة دليلاً على أنهما يقولان بالترادف[4]، وهو رأى مردود، ولا تنهض به حجة بينة، فقد روت المصادر رأي ابن الأعرابي وثعلب، حتى غدا مشهورا معروفا، ولقد

---

(1) ابن الأعرابي، دراسة، وتحقيق كتاب النوادر وجمع مروياته: 140 – 141.

(2) كتاب البشر (لابن الأعرابي): 61.

(3) مجالس ثعلب: 76/1

(4) فقه اللغة العربية: 169 – 170

ذكرت ان من الباحثين من يجعل ابن الأعرابي خاصة، أول من دعا إلى ملاحظة الفروق[1]، فأما ان يكون ما نقل عنهما من إنكار الترادف، لا صحة له، ولا حقيقة، وأما ان يكون لهما في تفسير اللفظ بغيره، وفي ذكر أسماء متعددة للمسمى الواحد، قصد فات الباحثين تبينه وتحصيله، أما الأول فلا سبيل إليه، فان الرواية تضافرت عنهما، وصار رأيهما مذهباً تتناقله كتب اللغة، وينص عليه العلماء بعدهما، ومنهم من رده عليهما وناقشهم فيه[2]، فكيف يصرح الرجلان بموقفهما واضحاً جلياً، ونقول لهما أنتما لا تعنيان ذلك ولا تقصد انه بدليل ما ذكرته من أمثلة، والغريب ان كاصد الزيدي لم يجعل ابن فارس معهما، بل قال انه "حقاً كان منكرا للترادف"[3] مع انه لم يختلف عنهما في شيء، وقد كان يمكنه ان يضيقه إليهما فقد صنف كتابا في أسماء الحجر[4]، وذكر في متخير الألفاظ مفردات متعددة تدور حول قسم من المعاني كألفاظ الحرص، والجبن والقوة[5]، وغير ذلك، ولذلك ذهب حاكم الزيادي إلى ان ابن فارس ومن سبقه كثعلب وابن الأعرابي قد وقعوا في التناقض، فهم ينكرون الترادف ثم يفسرون اللفظ باللفظ بما يدل على اتحاد اللفظين عندهم[6]، ولقد فات هؤلاء الدارسين ان أولئك العلماء كانوا على بينة من أمرهم، حين صنفوا في أسماء الأشياء أو حين شرحوا اللفظ ما هو مثله، وقد ذكرت فيما تقدم نصا لابن فارس يصلح تفسيراً لحل هذا الإشكال، إذ رد دليل القائلين بان المعنيين لو اختلفا لما جاز ان يعبر عن الشيء بالشيء بقوله: "فانا نقول إنما عبر عنه عن طريق المشاكلة، ولسنا نقول ان اللفظتين مختلفتان فيلزمنا

(1) الأضداد في اللغة: 40، والترادف في اللغة: 198

(2) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 534

(3) فقه اللغة العربية: 168

(4) الصاحبي: 44، وينظر: انباه الرواة: 93/1، ومعجم الادباء: 87/4

(5) متخير الألفاظ: 124، 168 – 188

(6) الترادف في اللغة: 208 – 209

ما قالوه، وإنما نقول ان في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى[1]، وقد ردَّ أبو هلال على من يعترض عليه بان الامتناع من ان يكون اللفظان المختلفان على معنى واحد رد على جميع أهل اللغة الذين يفسرون اللفظ بغيره، وهو ما يفعله أصحاب المعجمات وشراح الكلمات، وهذا يوهم بان المُفسَّر والمفسّر واحد في المعنى، فقرر ان هذا توضيح لابد منه، أما الفروق فباقية لا يمكن تجاهلها، قال: "ولعل قائلا يقول ان امتناعك من ان يكون للفظين المختلفين معنى واحد، رد على جميع أهل اللغة لأنهم إذا أرادوا ان يفسروا اللبَّ قالوا: هو العقل... قلنا ونحن أيضا كذلك نقول، إلا أنا نذهب إلى ان قولنا اللب، وان كان هو العقل، فانه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل وكذلك جميع ما في هذا الباب"[2]، وفي هدي هذا الفهم يتضح لنا ان المفردات التي جمعها أبو هلال ـ مصنف الفروق اللغوية ـ في كتابه التخليص في معرفة أسماء الأشياء كأسماء الشجعان من الناس، أو الأسخياء، أو الجمال والحب[3]، مثلا لم يرد بها أنها متساوية، وإنما يذكرها متتابعة لأنها تتوارد على المعنى، ولا تشير إليه إشارة واحدة، فان إحدى طرائق التعريف باللفظ، ذكر نظيره أو القريب منه[4]، وعلى هذا يخرج إيراد ابن الأعرابي وثعلب وبان فارس وغيرهم من منكري الترادف لمثل هذه المفردات، ويفهم تصنيفهم كتباً في الأسماء، فالأسماء فيها متقاربة تدل على الأشياء باعتبارات مختلفة.

وما ذهب إليه كامل سعيد في دليله الأخر بان ابن الأعرابي كان يقصد في منعه الترادف أصل المعنى، وأول التسمية ضعيف مردود أيضا، لان كثيرا من الدارسين على هذا، وعلماء العربية لم يفصلوا مستويات الدلالة في الغالب، والذي

---

(1) الصاحبي: 97

(2) الفروق اللغوية: 13 — 14

(3) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: 1/90، 92، 98، 100.

(4) ينظر: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث (التفسير بالكلمة الواحدة): 107، والمعاجم العربية المجنسة: 40.

فهمه من اخذ برأي ابن الأعرابي كثعلب وابن الانباري من كلامه، وضربوا له الأمثال يدل على انه يريد التفريق المطلق، ورغبته في إظهار الفرق موقف واضح لا يدل عليه الحكم العام بوجود الفروق بين الألفاظ فحسب، جاء في تاريخ بغداد ان رجلا أتاه فقال له يا أبا عبد الله ما معنى قوله تعالى﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (طه: 5) قال هو على عرشه كما اخبر، قال الرجل ليس كذاك هو، إنما معنى قوله استوى استولى فقال ابن الأعرابي اسكت ما يدريك ما هذا ؟ العرب لا تقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب قيل استولى عليه والله لا مضاد له، وهو على عرشه كما اخبر والاستيلاء يفيد المغالبة[1]، كما عنى عناية بالغة بإظهار الفرق بين صيغتي (فَعَل وأفعل)[2] ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه باحثون كثيرون من ان أبا علي النحوي كان منكرا للترادف، منحازاً إلى القائلين بالفرق[3]، تعلقا بما روى في المزهر عنه وهو قوله: "كنت بمجلس سيف الدولة بحلب والبحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسما فتبسم أبو علي، وقال ما أحفظ له إلا اسما واحدا، وهو السيف، قال ابن خالويه، فأين المهند والصارم وكذاك وكذا، فقال أبو علي: هذه صفات، وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة"[4]، فهذه الرواية عنه تشير إلى انه كان يفرق بين السيف وصفاته، ويرى ان كلا من الاسم والصفة يختص بمعنى، ويخرج هذا اللون من المفردات من الترادف، ولكنه في كتابه (المسائل المشكلة المعروفة

---

(1) تاريخ بغداد: 283/5.

(2) النوادر (لابن الأعرابي): 239 وما بعدها

(3) كلام العرب، من قضايا العربية: 103، وعلم الدلالة (احمد مختار عمر): 218، والمشترك اللغوي نظرية وتطبيقا: 229، وفقه اللغة العربية: 168، ودراسات في فقه اللغة، 295، والأصول: 333، والدراسات اللغوية عند العرب: 415، وفصول في فقه العربية: 311، وفي اللهجات العربية: 175، وفي فقه اللغة العربية: 168، في فقه اللغة وقضايا العربية: 174.

(4) المزهر: 405/1

بالبغداديات) مقر بالترادف مثبت له، مستحسن لوقوعه، إذ يرى ان اختلاف اللفظتين والمعنى واحد حسن بعد الحاجة إلى التوسع بالألفاظ[1]، ولهذا ذهب علي المنصوري إلى ان رواية المزهر أما ان تكون منحولة، وأما ان تكون صحيحة، وحقيقية واقعة، فإذا كانت منحولة، سقط وهم من قالوا: انه لا يجيز الترادف، وإذا كانت حقيقة فإنها لا تقوم دليلاً على إنكار الترادف، ويرى ان هذه الكلمات حملها أبو علي على المجاز، بخلاف ابن خالويه الذي حملها على الأصل، أي الترادف ويفسر قوله بوقوع الترادف بأنه بصري، وان بين البصرية والكوفية خلافا علمياً في وجود المترادف، وعدم وجوده، حيث أثبته البصريون، وأنكره الكوفيون، ولهذا تابع أبو علي البصريين فيما ذهبوا إليه لأنه منهم[2]، وليست مع الباحث في معظم ما قاله إلا القول بان أبا علي كان مقرا بمجيء الترادف في اللغة، وهو أمر واضح، يقف عليه كل من يطلع على كتابه (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) على ما ذكرت ومناقشة الباحث فيما قاله تحتاج إلى شيء من التفصيل، أما رواية المزهر فلا أرى مسوغا للتشكيك فيها، وقد نقلها السيوطي مسندة إلى علماء إثبات وأميل إلى ان أبا علي قد قال ما قاله في حضرة سيف الدولة أما بدافع المخالفة أو الرغبة في الرد على ابن خالويه ومنافسته، وهو يومذاك شيخ من شيوخ العلم في بلاط سيف الدولة، أو انه يذهب إلى ان الصفة لا تساوي الاسم في الدلالة، وان غلبت عليه، وهو رأي معروف لجماعة من الأصوليين ذكرته فيما تقدم، وأما تعليل قوله بالترادف بأنه بصري، وان البصريين جنحوا إلى إثبات الترادف، في اللغة فهذا قو لم أجده لأحد من الدارسين قدماء وحدثين، والذي اعرفه ان الترادف لم يختص به مذهب، فان كان هذا التعليل صالحاً في تفسير موقف أبي علي، فماذا يقول في تعليل موقف ابن درستويه، اصلب المنكرين للترادف ظن وأقواهم حجة، وأكثرهم تتبعا في بيان

---

(1) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 533

(2) أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: 80 – 82.

الفروق، وهو بصري[1]؟ وماذا يقول في تعليل موقف أبي هلال أول من افرد للفروق كتابا في تاريخ العربية، وهو بصري كذلك[2]؟ ولهذا نجد الأولى مما ذكره ان نقول ان أبا علي يعبر في هذا عن رأيه، وينقل عن فكرة، وليس أمر البصرية والكوفية صالحا دائما لفهم مواقف العلماء.

ونعود إلى بيان رأي أبي علي، وقد أشرت إلى انه يذهب إلى ان اختلاف اللفظين والمعنى واحد حسن بعد الحاجة إلى التوسع بالألفاظ، وبين ان هذا القسم لو لم يوجد، لم يوجد من الاتساع ما وجد بوجوده، للحاجة إليه في الشعر والبلاغة والتوكيد، وأشار إلى رأي ثعلب في إنكار الترادف فقد كان محمد بن السري نقل ذلك عنه وانه لا يجوز عنده، ودفع ذلك بأنه لا يخلو من واحد معيين، فان كان من جهة السمع فقد حكى أهل اللغة في ذلك [ما لا يكاد][3] يحصى كثرة وصنفوا فيه، قال: فان قال ان في كل لفظة من ذلك معنى ليس في اللفظ الأخرى ففي قولي (مضى) معنى ليس في قلوي (ذهب) وكذلك جميع هذه الألفاظ قيل له نحن نوجدك من اللفظين المختلفين مالا تجد بدا من ان تقول انه لا زيادة معنى في واحدة منهما دون الأخرى، بل كل واحد يفهم ما يفهم من صاحبه وذلك نحو الكيانات إلا ترى ان قولك ضربتك، وما ضربت الا إياك، وجئتني وما جاء إلا أنت... وما أشبه ذلك يفهم من كل لفظة ما يفهم من الأخرى، فان جاز ذلك في شيء وشيئين وثلاثة جاز فيما زاد على هذه العِدَّة "[4] وارى في استدلال أبي علي ضعفاً وقياساً عقلياً، ولا يثبت أمراً لغويا فليست الضمائر الجامدة كلكمات ذات الظلال، والإيحاءات، والمعاني المتداخلة، واللفظ الواحد قد تختلف دلالته بحسب استعماله ولا يبنى ترادف نوع من

---

(1) قال السيوطي في البغية: 36/2 " كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة" وقد تتلمذ للمبرد وابن قتيبة وتاثرهما في كثير من ارائه اللغوية والنحوية.

(2) ينظر: أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة: 280 – 283.

(3) في الأصل: ما يكاد لا يحصى، والصحيح ما أثبته.

(4) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 533 – 538.

الفظ اللغة على ترادف نوع أخر، فان الظاهرة اللغوية قد لا تطرد على نسق واحد.

ومن العلماء الذين اختلف بشأنهم نفر من المحدثين الرماني إذ هذب قسم منهم إلى انه يقر بوقوع الترادف لان له رسالة في الألفاظ المترادفة[1]، تحدثت عنها من قبل، وعددتها من مصادر الفروق لأنها تشتمل على ألفاظ معظمها ألفاظ مختلفة تدور حول معنى واحد، حتى ذهب إبراهيم أنيس إلى ان كثيرا منها لا يمت إلى الترادف بصلة[2]، أي الترادف المطلق الذي يدل على تساوي المعنى، ويقوي هذا ان عنوان الرسالة (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى) وهو دليل أكيد على ان الترادف عنده لا يعدو اجتماع مفردات على معنى عام، في كل منها ما ليس في الأخرى من دلالة، ولهذا قال محقق الرسالة في مقدمتها "ان منهجية في رسالته وهو منهج القدماء ينبئ عن المراد من الترادف، عنده، وعند القدماء، فالألفاظ لديهم جميعا رتبت [على][3] حسب المعاني، وهذا ما يبين معنى الترادف، وهو انه عدد من الألفاظ المختلفة لفظا المتفقة معنى"[4]، فهو أذن لا يقصد الترادف الذين يعني اتحاد المعنى.

ومن العلماء الذين انقسم الدارسون في فهم آرائهم ابن جني فقد ذهب حاكم الزيادي ومحمد توفيق شاهين إلى انه ممن يقول بالترادف، واتفاق المعنى، واستدل حاكم على ذلك بأنه عقد في الخصائص بابا درس فيه الترادف[5]، يريد باب (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) الذي قال في مقدمته: "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوى الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك ان تجد للمعنى الواحد، أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى

---

(1) الترادف في اللغة:47،وعلم الدلالة (احمد مختار عمر): 217، والمشترك اللغوي نظرية وتطبيقا: 226.

(2) دلالة الألفاظ: 219.

(3) لم ترد في النص، والصحيح (على حسب) أو (بحسب).

(4) الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى: مقدمة المحقق: 40 – 41.

(5) الترادف في اللغة: 47

معنى صاحبة"[1]، وقد فهم محقق رسالة الألفاظ المترادفة والمعاني المتقاربة من هذا النص بعد ان أورده ان "قول ابن جني هذا صريح في ان الكلمات المترادفة في أصل الاستعمال تدور حول معنى واحد، لكن بينها فروق، عند النظر في أصل استعمالاتها.."[2] وقد درست هذا الباب من الخصائص فيما سبق من فصول هذه الدراسة، وقلت ان ابن جني يعالج فيه أمرا يتعلق بأصول اللغة، وأوضاع ألفاظها، وصفة بابه باب من "فقهها وجامع معانيها، وضام نشرها، قال: "وقد هممت غير دفعة ان أنشئ في ذلك كتابا أتقصى فيه أكثرها والوقت يضيق دونه.. وهذا باب يجمع بين بعضه، وبعض من طريق المعاني مجردة من الألفاظ..."[3]، فهو لا يريد الألفاظ المترادفة التي تدل دلالة واحدة، وهو لم ستعمل مصطلح (ترادف) في الباب كله، مع استعماله له في مواضع أخرى من الخصائص[4]. والحق إني لم أجد لابن جني نصاً يصرح فيه بأنه مثبت للترادف، أو منكر له، وان فسر مجيء ألفاظ متعددة بمعنى واحد بتعدد الوضع في قوله: "وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد، فان أحرى ذلك ان يكون قد أكثرها أو طرفاً منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله... وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك.."[5]، وقوله: "ولكما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد، كان ذلك أولى بان تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد من هنَّا ومن هنَّا"[6]. وهذا ما قره المنكرون للترادف أيضا فلم يمنعوا ما

---

(1) الخصائص: 113/2

(2) الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، المقدمة: 18

(3) الخصائص: 113/2

(4) نفسه: 62/3، وهو لم يخرج فيه عن المعنى اللغوي.

(5) نفسه: 373/1

(6) نفسه: 373/1

كان منه من لغتين[1]. ولعله في تعليله هذا لا يقول بوجوده في لغة واحدة، ولهذا جمع محمد حسين آل ياسين بينه وبين ابن درستويه في قوله: "أما ابن درستويه، وابن جني فذهبا في تفسير الترادف مذهباً أخر، يقود إلى الإنكار، وذلك ان تكون هذه المفردات من بيئات لغوية متعددة "[2] فهو عنده منكر للترادف ويقوي هذا تفريق ابن جني في الخصائص بين القول والكلام مع شدة تقاربهما[3]، واستدل محمد توفيق شاهين على ان ابن جني يجيز اتفاق الدلالة بأنه يجيز بأحد الألفاظ المترادفة بدل غيره، وانه قال في المحتسب: "وهذا ونحوه ـ عندنا هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معان متفقة، وكأنه إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظة المعهود كأنه لم يأت إلا به، ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد"[4] ولا يوجد بين القائلين بالفروق مع منع التعبير بالمرادف أو نقل المعنى بالألفاظ النظائر، وفسروا ذلك بان التعبير باللفظين المتقاربين يتم من طريق المشاكلة وان كان كل واحد منهما يفيد خلاف ما يفيده الأخر، ولو منع هذا لضاقت موارد الكلام، وصعب التفاهم، بل ان من هؤلاء المفرقين من رأى ان التزود من هذه الألفاظ المتشابهة ضروري في تحسين الكلام وإجادته[5]، غير انه لا يمكن القول بترادف هذه الألفاظ، ولا القول بان عبارات مختلفة قد تؤدي معنى واحدا. ولهذا يقول الجرجاني: "لا سبيل إلى ان تجيء إلى معنى بيت من الشعر أو فصل من النثر فتؤديه بعينه، وعلى خاصيته وصفته... ولا يغرنك قول الناس قد أتى بالمعنى بعينه، واخذ معنى كلامه فاداه على وجهه، فانه تسامح منهم، والمراد انه أدى الغرض فأما ان يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون في كلام الأول... ففي

---

(1) الفروق اللغوية: 16

(2) الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث: 415

(3) الخصائص: 32/1

(4) المشترك اللغوي. نظرية وتطبيقا: 227، وينظر: المحتسب: 336/2

(5) الصناعتين: 164

غاية الإحالة وظن يفضي بصاحبه إلى جهالة، عظيمة[1]، وقال محمد توفيق شاهين أيضا: وممن أيد وجوده (الترادف) المبرد كما في كتابه ما اتفق لفظه واختلف معناه، وابن الانباري كما في كتابيه الوقف، وشرح القصائد الجاهليات[2]، وقد ذكرت ان المبرد كان يميل إلى التفريق بين هذه الألفاظ المتقاربة، كتفريقه بين شرعة ومنهاج، وان أبا هلال كان يعده احد المحققين الذين تأثرهم في القول بالفرق. وسبق انه قال "فهذا يدل على ان كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان، في لغة واحدة فان كان واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الأخر، وا لا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه، والى هذا ذهب المحققون من العلماء، واليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (المائدة: 48) قال: فعطف شرعة على منهاج لان الشرعة لأول الشيء والمنهاج لعظمه ومتسعه، واستشهد على ذلك بقولهم شرع فلان في كذا إذا ابتدأه، وانهج البلى في الثوب، إذا اتسع فيه، قال ويعطف الشيء على الشيء وان كانا يجرعان إلى شيء واحد إذا كان في احدهما خلاف للأخر فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف احدهما على الأخر خطأ[3]، فهل أدل من هذا على ان المبرد لم يقل بتساوي الدلالة في هذه الألفاظ ؟ أم نحن ادري في تعرف رأيه من أبي هلال وغيره ممن تحققوا من موقفه ونسبوا إليه القول بالفرق كالزركشي في البرهان[4].

وأما الاستدلال بكتابه (ما اتفق رأيه واختلف معناه) فغريب لان موضع المبرد فيه المشترك اللفظي، وليس المترادف، وقد عالج فيه ظاهرة الاشتراك، وخلص إلى وجوده في العربية، فقال: "وقد تصلح اللفظة لشيئين تستعمل في احدهما لأنها له كما للأخر، فلا نقص في ذلك، ولا تقصير، ولو ذكرت في غيره مما هي له لكان

(1) دلائل الاعجاز: 261

(2) المشترك اللغوي ـ نظرية وتطبيقا: 226.

(3) الفروق اللغوية: 11

(4) البرهان في علوم القرآن: 476/2، وينظر: مصادر اللغة: 119

ذلك محلها[1]، ولكنه لم يتوسع في قبوله، وذهب فيه مذهباً حسناً، في قوله: "وكل من اثر ان يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه ان يضع على ما يقصد له دليلا، لان الكلام وضع الفائدة والبيان"[2] وفي هذا ما يكشف لنا عن رأيه في هذه الظواهر التي جاءت على غير الأصل. وان كان قبول واحدة منها لا يعني قبول الأخرى، قال ابن فارس، وهو منكر للترادف على ما هو معروف من رأيه فيه: "ومن سنن العرب في الأسماء ان يسموا المتضادين باسم واحد، نحو للأسود، والجون الأبيض، وأنكر ناس هذا المذهب، وان العرب تأتي باسم واحد لشيء وضده، هذا ليس بشيء، وذلك ان الذين رووا ان العرب تسمي السيف مهندا، والفرس طِرْفا هم الذين رووا ان العرب تسمى المتضادين باسم واحد"[3].

أما ابن الانباري فقد تقدم انه كان من أهل التفريق، وانه قال: "وقولُ ابن الأعرابي هو الذي نذهب إليه للحجة التي دللنا عليها، والبرهان الذي اقمنا فيه"[4] فهذا نص يحسم الخلاف، وليس في كتابيه الوقف والابتداء، وشرح القصائد الجاهليات ما يعارضه وان فسر فيهما اللفظ بما يقربه أو يكشف غموضه في الوقف والابتداء السَّنَة بالنعاس، والواجبُ بالدائم والمُليم بالمُذْنِب[5]، فليس في هذا التفسير ما يدل على تساوي المعنى واتفاق الدلالة عنده، وترى عائشة عبد الرحمن: ان: "ابن الانباري في كتاب الأضداد يقرر ان هناك علة لغوية كامنة وراء تعدد لفظين في معنى واحد، إذ ان كل لفظ منهما يختلف عن الأخر في المعنى اختلافاً ما، وقد يون الفرق دقيقاً لا ينتبه له إلا العارف بلغة العرب"[6].

---

(1) ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد: 16

(2) نفسه: 8

(3) الصاحبي: 97 – 98

(4) الأضداد (لابن النباري): 8.

(5) ايضاح الوقف والابتداء: 77، 88، 97، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجهليات: 135، 184، 214.

(6) الإعجاز البياني للقرآن ورسائل ابن الازرق: 212 – 213

الخلاف في الفروق اللفظية:

خلصت إلى ان اختلاف الصوت أو البنية ينبئ عن فرق في المعنى في الغالب، وان هذا الضرب من الفرق في اللغة لا يختلف عن الأصل الذي قام عليه أمر الفصل والتمييز فيها، فانه يرجع إلى اختلاف صورة اللفظ لاختلاف معناه، وان كان الفرق هنا يتم بتغيير جزئي، وقد أفادت اللغة من هذا التحول في الأصوات والأبنية فوائد جمة، وتبديل الحركة أو الحرف أسهل من تغيير مادة اللفظة والإصلاح على معناها، بإيجاد صورة صوتية جديدة، تستقل بدلالة أخرى، وهكذا أغنت الفروق الصوتية اللغة في إجراء ألوان من التخالف تصلح لمعان جديدة، فصار هذا الاختلاف البسيط علامة مميزة تقوم بمهمة المغايرة إذ ينبغي ان تختلف الألفاظ المعبرة عن المعاني المختلفة مثلما تختلف الصور المعبرة عن الأشياء المختلفة، وان "يخص كل معنى لفظ، لان الأسماء إنما جُعِلَت لتدل على المعاني، فحقها ان تختلف كاختلاف المعاني"[1]، والأشكال قد تتشابه ثم لا يفصل بينهما سوى شيء يسير يتوقف عليه استقلالها عن غيرها فان: "الحروف التي هي أصوات تجري مع السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك في ان الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة"[2]، وعلى هذا الحال أقامت العربية هذه الإشكال المتعددة من الفروق الصوتية، التي عني بها علماؤها عناية فائقة لأهميتها في إظهار القصد، والتعبير عن الغرض بإشارة لطيفة، وأسلوب حسن، وقد تحققت فيها الفائدة فيما يبتغيه أهلها من "الإبانة والإفصاح وتقريب المعنى"[3] ودأبوا في ابتكار كل ما يحقق لهم الكفاية والبلاغ، ورفع اللبس، وتصرفوا في مواد اللغة بإيجاد فرق بعيد أو قريب

---

(1) الاشتقاق (لابن السراج): 33

(2) سر الفصاحة: 54

(3) العمدة في صناعة الشعر ونقده: 51/2

من طريق هذه الوسيلة، وهي تفريقات يحدث منها اختلاف في المعنى، واختلافه أمر مهم ومؤثر، في مناحي الحياة الدينية والأدبية والاجتماعية، ولهذا جاءت أمثلتها مبثوثة في الكتب، منثورة في المعجمات، لما تسببه من اختلاف في الأحكام والمواقف، أو يتوقف على معرفة حقائقها فهم نص من نصوص القرآن الكريم، والحديث الشريف ولذلك قال ابن قتيبة في مقدمة كتابه غريب الحديث: "ان تسأل عن معنى قوله ـ عليه السلام ـ في يوم الجمعة من غَسَل واغْتَسَل وبَكَر وابْتَكَر، واسْتَمَع ولم يَلْغ، كفر ذلك ما بين الجمعتين يعرف معنى ما غَسَل، واغْتَسَل، ويعرف الفرق بين بَكَر وابْتَكَر، فيأخذ به ليكفر الله عنه... وعن قول أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ سلوا الله العَفْوَ والعافِية والمعافاة ما الفرق بينها..."[1] ثم ان حال هذا اللون من الفرق يدق أحيانا فيتقارب المعنيان تقارباً شديداً، ولذلك قد يتسرب إليه اللحن، ويصعب ضبطه وفصله، فيخرج عن حقيقته، وتتبدل أوضاعه، وفيه ما يكون منه جمال في الكلام، وتفنن في الأسلوب، جاء في منثور الفوائد: "النّعمة بكسر النون: المال، والنَّعمة بفتح النون التَّنَعُّم، يقال كم ذي نِعمة لا نَعمة له أي كم ذي مالٍ لا تَنَعُّم لَهُ"[2]، ومنه ما يسبب إزالته عن أصله، وصرفه عن وجهته قبحا في المعنى وتخليطاً غير مقبول، مثل قولهم: "لا يفرق بين الثَّلّة وبين هذه الثُّلّة، والثُّلّة جماعة الغنم، والثَّلّة جماعة الناس"[3] إلى غير ذلك من الأمثلة التي تقتضي نطق الكلمة العربية نطقا سليما، وكذلك كان عدم معرفة مستعمل اللغة لهذا اللفظ الدقيق القريب يعني جهل ما اشتملت عليه من وسائل تعبيرية مناسبة لكثير من المعاني التي يفرق بينها بتغيير الحركة، أو الحرف أو البينة، ولا يسما في العربية

(1) غريب الحديث(لابن قتيبة): 148 – 150، وينظر: الفائق في غريب الحديث: 8/3، والنهاية: 265/3.

(2) منثور الفوائد: مجلة المورد، مج 10، ع1: 372

(3) أساس البلاغة: 98/1

التي عد فقهاؤها هذا الضرب من الفروق، خصيصة من خصائصها، وسمة من سماتها، بما لها من اثر واضح في شخصية هذه اللغة وطبيعة نظامها، ولذلك كانت إحدى وسائل العلماء في تعليل كثير من دقائقها، وعللها، ولهذا يقول ابن جني: "ان أكثر العلل يجري مجرى التخفيف والفَرْق"[1]، وجمع بعضهم بينها وبين الإعراب، وغيره من فضائلها قال ابن قتيبة: "ولها (للعرب) الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحِيلةً لنظامها.. وقد يفرقون بحركة البناء في الحرف الواحد بين المعنيين، فيقولون: رجل (لُعْنة)، إذا كان يلعنه الناس، فان كان هو الذي يلعن الناس، قالوا: رجل (لُعَنَة) فحركوا العين بالفتح وقد يفرقون بين المعيين المتقاربين بتغيير حرف في الكلمة حتى يكون تقارب ما بين اللفظين كتقارب المعنيين، كقولهم: للقائمِ من الخيلِ (صائمٍ) فان كل ذلك من حَفىً أو وَجَىً قيل (صائن). وقد يكتنف الشيء معان فيُشْتَق لكلِ معنى منها اسم من اسم ذلك الشيء[2].

إلى مثل هذا ذهب ابن فارس إذ جمع بين الإعراب الذي تميز به المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، والتفريق بالحركات وغيرها بين المعاني، والتصريف: "لانا نقول وجد وهي كلمة مبهمة فإذا صرفنا أفصحت، فقلنا في المال وجدا، وفي الضالة وجدنا.. وقال الله جل ثناؤه ﴿ وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ (الجن: 15) وقال: ﴿ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ (الحجرات: 9) كيف تحول المعنى بالتصريف من العدل إلى الجور، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال للطريقة في الرمل خِبَّة، وللأرض المخصبة والمجدبة خُبَّة، وتقول: في الأرض السهلة الخوارة: خارَتْ تَخُورُ خَوْراً وخَؤورا، وفي الثور: خار خُوارا، وفي الإنسان إذا ضعف: خار خُوَرا، ويقولون للعاشق عميد، والبعير المتآكل السنام عَمِد، إلى غير

(1) الخصائص: 144/1

(2) تأويل مشكل القرآن: 14 – 16

ذلـك مـن الكـلام الـذي لا يحـصى[1]، ولطرافـة هـذه الفـروق، ولطـف أثرهـا في الكلام، نالت إعجاب الدارسين، واستحسانهم، ولاسيما عند أولئك الذين بهرهم جمـال العربيـة، وسـحرتهم محاسـنها، فـاكبروا خصائـصها، وتتبعـوا هـذه الفرائـد لجمعها وذكر العلل التي اقتضت ان تجري على ما أجريت عليه، قـال ابـن خـالويه في شرحه للفصيح: "يقال في كل ما لا يرى عِوج بالكسر، وفيمـا يـرى عَـوج بـالفتح مثل الشجرة والعصا، قال: فان قال قائل قد اجمع العلماء على ما ذكرته فما وجه قوله تعالى ﴿ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴾ (طه: 107) والأرض مما يرى فلم لم تفتح العين ؟ فالجواب... ان العَوجَ فيما يـرى، ويحـاط بـه والعِوجَ في الـدين والأرض ممـا لا يحـاط به، وهذا حسن جدا فاعرفه"[2]، وذكـر أبـو حيـان التوحيـدي ان الـوزير ابـن سـعدان قال: ما الفرق بين القَبْصِ، والقبضِ، فقيل القبض لعدد ما كان قليل أو كثيرا قـال ابن الأعرابي، وأنشدني العامري لابن ميادة:

عطـاؤكم قَـبْصٌ ويحفِـن غَيركـم ولَلحَفْـنُ أغنـى للفقَـيرِ مِـن القَـبْصِ

وقال القَبْص بأطراف الأصابع، والقَبْض بالكف والحَفْن بالكف، والراحة إلى فوق مفتوحة قليلا، هذا لفظه... وقـال: آم الرَّجُل مـاذا ؟ فقيل هـذا علـى وجوه، يقال: آم الرجل يؤوم أوماً من العطش، ويقال: آم الرجل بؤوم إياما وهو الـدخان... قـال هـذا نمـط مفيـد، ويجـب ان يجمـع منـه جـزء، أو جـزآن ليـسهل علـى الطـرف المجـال فيـه"[3]، لقـد أدرك الـدارسون الفوائـد مـن هـذه الفـروق الدقيقـة، ومـا ينـتج عنهـا مـن

(1) الصاحبي: 191 – 192

(2) المزهـر: 292/2، وينظـر في الفـرق بينهمـا: الغريـب المصنف: خ ق: 269 ب – 270 أ، والتقفيـة: 244، والمذكر والمؤنث (لابن الانباري): 506، والمحيط في اللغة: 168/2، والمفردات: 524، والنهاية: 315/3، والتلويح: 58، والتسهيل لعلوم التنزيل: 409، والكشاف: 553/2، وشرح الفصيح (للخمي) 153، وتثقيف اللسان: 339.

(3) الامتاع والمؤانسة: 193/2 – 194

لطائف، وما يكون لها من فضل ومزية وعرفوا أنها باب من العربية اشتمل على محاسن وأسرار زينتها، وأظهرت وجه الحكمة فيها، فرغب كثير منهم في تأملها في تأمل المتثبت، والنظر إليها نظر المتأني، وقد قام معظم هذه الفروق على حجة وضاحة ودليل بين، إذ الأصل والقدوة في إثبات ما جاء منها هو ما ارتضته العرب في كلامها، ولا شك في ان مثل هذه الفروق ستحظى بإجماع الدارسين، واتفاق كلمتهم على مراعاتها، والأخذ بها، ومن ذلك مثلا الحَمْل والحِمْل، قال البطليوسي: "ولا خلاف بين اللغويين في ان حَمْل البطن مفتوح، وان الحِمْل الذي على الظهر مكسور، فأما حمل الشجرة ففيه الفتح والكسر، أما الفتح فلانه شيء يخرج منها، فشبه بحمل البطن، وأما الكسر فلانه مرتفع عليها، فشبه بحِمْل الظهر والرأس"[1]، وربما لم يتفق العرب على المخالفة بين بنائين، وتخصيص كل منهما بمعنى، ومن ذلك العَدْل والعِدْل، قال الفراء: "العَدْل ما عادل الشيء من غير جنسه، والعِدْل المثل وذلك انك تقول: عندي: عِدْل غلامك، وعِدْل شاتك إذا كان غلاما يَعدل غلاما، أو شاة تَعدل شاة، فإذا أردت قيمته، من غير جنسه نصبت العين، وربما قال بعض العرب عدل، وكأنه منهم غلط لتقارب معنى العدل من العدل"[2]، ولا نوافق الفراء بان من لا يفرق كأنه يغلط، وإنما نذهب إلى ان هذا

(1) الاقتضاب: 138/2، وينظر: العين: 241/3، ومجاز القرآن: 236/1، ومجمل اللغة: 252/1، والمقاييس: 106/3، والمحيط في اللغة: 330/3، وادب الكاتب: 239، والمخصص: مج 3 س 7/11، وتثقيف اللسان: 340، والمزهر: 297/2، والتلويح: 56.

(2) معاني القرآن: 320/1، وينظر: أدب الكاتب: 239، والزاهر: 245/1، والصحاح: 1761/5، والمقاييس: 247/2، والتلويح في شرح الفصيح: 59، وبصائر ذوي التمييز: 284/4، والمزهر: 297/2، وتفسير غريب القرآن: 48، وشرح أدب الكاتب (للجواليقي): 153 ،والاقتضاب: 139/2.

الفرق لم يصطلح بعضهم على أتباعه، وأجرائه في الكلام، وان هؤلاء اكتفوا بلفظ واحد للدلالة على المعنيين المتقاربين، ومن ذلك الغَبْنُ والغَبَنُ، فالغَبْن بالتسكين في البيع والغَبَن بالتحريك في الرأي، قال أبو عبيد: "الغِبْن في البيع بالتخفيف، والغَبَن في الرأي إذا كان ضعيفاً، وقال الأزهري: الغَبْن في الشراء والبيع يقال غُبَنَهُ يَغْبِنُه غَبْناً والغَبَن ضعف الرأي يقال في رأيه غَبَن[1]، ونقل عن ابن الأعرابي قوله: غبنت الثوب اغبنه غَبْناً إذا طال فثنيته، وقول أبي زيد: غَبَنْتُ الرَّجُلَ فانا أَغْبنه غَبْناً، وذلك ان يمر فلا تراه، ولا تفطن له، وغَبَنْتُ الأمر غَبْناً إذا أغفلته، وغَبَنْت في البيع غَبْناً[2]، وفي المقاييس "الغبن والباء والنون كلمة تدل على ضعف واهتضام، يقال: "غُبِن الرجل فهو يُغْبَنُ غَبْناً، وذلك إذا اهتضم فيه وغَبَن في رأيه، وذلك إذا ضعف رأيه، والقياس في الكلمتين واحد"[3]، لقد صرف أهل اللغة الكلمة إلى معنيين، وجعلوا اهتضام البيع غَبْناً، بسكون الباء، واهتضام الرأي غَبَناً بتحريكها، وهذا ما ذكر في الصحاح[4]، واللسان[5] أيضا. غير ان صاحب القاموس قال: وغَبَنَهُ في البيع غَبْناً، ويحرك أو بالتسكين في البيع[6]، وقال ابن الشجري: عند ذكر بيت عدي بن زيد:

لم ارَ مثلَ الاقوامِ في غَبَنِ الايام ينَسَوْنَ ما غوايتُها

قوله في غَبَن الأيام يدل على أنهم قد استعملوا الغَبَن المتحرك الأوسط، في

(1) الغريب المصنف: خ ق: 270 أ

(2) تهذيب اللغة (غبن): 148/8

(3) المقاييس: 411/4، وينظر مجمل اللغة: 691/3

(4) الصحاح: 2172/6

(5) لسان العرب (غبن): 309/13، وينظر: الأفعال (لابن القطاع): 423/2

(6) القاموس المحيط: 255/4

البيع، والأشهر في غَبَنْتُه في البيع غَبْناً بسكون واسطه، والأغلب على الغَبَن المفتوح ان يستعمل في الرأي، وما استعمل فيه الغَبَن المفتوح الأوسط في البيع قول الأعشى:

لا يَقْبَــــل الرَّشــــوة في حُكْمِـــــهِ ولا يُبــــالي غَــــبَن الخاســــرِ[1]

ولعل هذه لغة لبعض العرب، أو جرى بتأثير الوزن في لغة الشعر، فقد أكدت الشواهد، واتفقت الكلمة على ان الأغلب في الكلمتين اختلاف البناءين لاختلاف المعنيين، ويقويه أنهم اجروا فيه ضربا أخر من الفرق، قال ابن دريد: "وهو مَغْبُون في البيع، وغَبِين في العقل والدين هكذا، أكثر ما يتكلم به"[2]، وفي الصحاح: "وقد غُبِنَ فهو مَغْبُون، وغَبِنَ رأيه بالكسر إذا نُقِصَه هو غَبِين، أي ضعيف الرأي"[3]، مما يدل على ان التفريق بين المعنيين قد قصد للتمييز، ومن ألفاظ الفروق ما يكون للتركيب اثر واضح في إجراء الفرق بها، إذ ترتبط بينة اللفظ بما يضاف إليها، فيكون لها حال مختلف، واستعمال خاص، (كالخَلَف والخَلْف)، قال الخليل: "الخَلَف من الصالحين، ولا يجوز ان يقال من الأشرار خَلَف، ولا من الأخيار خَلْف"[4]، وفي النهاية: "الخَلَف بالتحريك والسكون: كل من يجئ بعد من مضى، إلا انه بالتحريك في الخير، وبالتسكين في الشر"[5]، وفي معاني القرآن للاخفش: "إذا قلت خَلَف سوء وخَلَف صدق فهما سواء.."[6] وفي المقاييس: "ويقولون: هو خَلَف صدق من أبيه، وخَلَف سوء من أبيه، فإذا لم يذكروا صدقا ولا سوءا، قالوا: للجَيِّد

(1) الامالي الشجرية: 1/74 – 75، وينظر: كشف الطرة: 202.

(2) جمهرة اللغة: 1/379

(3) الصحاح: 6/2172، وتصحيح الفصيح: 1/323

(4) العين: 4/266، وينظر: الغريب المصنف: خ ق: 309 ب، 310 أ، واصلاح المنطق: 66 – 67.

(5) النهاية: 2/56 – 66

(6) معاني القرآن (للاخفش): 2/535.

خَلَف وللردئ خَلْف"[1]، وفي القاموس المحيط: "الخَلْف نقيض قدام... بالتحريك الولد الصالح فإذا كان فاسداً أسكنت اللام وربما استعمل كل منهما مكان الأخر"[2]، وجاء في المحكم: قال الزجاج: وقد يقال خَلَف بفتح اللام في الصلاح وخَلْف بإسكانها في الصلاح، والأول اعرف"[3]، وفي العباب "والخَلَف بالتحريك من قولهم هو خَلَف صدق من أبيه إذا قام مقامه، قال الاخفش: الخَلَف والخَلْف سواء فهم من يحرك فيهما جميعا، ومنهم من يسكن فيهما جميعا إذا أضاف ومنهم من يقول: "خَلَف صدق بالتحريك ويسكن الأخر يريد بذلك الفرق بينهما"[4]، وروى الأزهري عن ثعلب: "الناس يقولون خَلَف صدق، وخَلَف سوء قال وخَلْف للسوء لا غير"[5] وفي اللسان: "وفي التنزيل العزيز ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (مريم: 59) لأنهم إذا أضاعوا الصلاة، فهم خَلْفٌ سوء لا محالة"[6] فأقوال هؤلاء العلماء تدل على ثبوت هذا الفرق، ووجوده في اللغة، وقول بعضهم فإذا لم يذكروا صدقا ولا سوءا فرقوا بالحركة، يؤكد ميل اللغة إلى التفريق بين المعنيين، فان حصل التميز بالإضافة تسامحوا في ضبط اللام بالتحريك أو بالتسكين، وإلا اضطروا إلى الفصل بينهما بالحركة والسكون، لجعل كلمنهما على حال يختص بأحد المعنيين، ولا يقدح في كون الفرق ثابتاً، معروفاً عند أهل اللغة تغيير الاصطلاح، وجعل التحريك للشر، والتسكين للخير على ما ذكر الزجاج إذ التمييز حاصل بأيهما كان، والأصل المخالفة، وان كان الأول اعرف وأشهر.

---

(1) المقاييس: 210/2، وينظر: مجمل اللغة: 300/2، والف باء: 121/2، ومعترك الاقران في اعجاز القرآن: 87/2.

(2) القاموس المحيط 140/3 – 141، وينظر: بصائر ذوي التمييز: 560/2.

(3) المحكم: 121/4، وينظر: لسان العرب (حلف): 84/9.

(4) العباب: حرف الفاء: 161.

(5) تهذيب اللغة (خلف): 393/7.

(6) لسان العرب: (خلف): 84/9.

ونديـر البحـث إلى مـا اختلف فيه العلماء من هذه الفروق، فلم تـأت كلمـتهم في لزوم الأخذ به واحدة، واختلافهم عائد إلى جملة أسباب، يدخل فيها تبـاين اللهجات وتداخلها، فيما جمع عن العرب من مادة اللغة، ومعلوم ان الأصل في التفريق يرجع إلى ان اللفظ قد يكتنفه أكثر من معنى، فيضطر أهل اللغة إلى توليد صيغ متعددة من مادة اللغة، ليدل اختلافها على ما يراد بها من معان، هذا منهجهم في توزيع ألفاظهم على ما يريدونه من لغتهم من توضيح وتبيين، إلا أنهم قد يجتمعون في هذا على طريقة واحدة، وقد يكتفي بعضهم بلفظ واحد على أكثر من معنى، أو يتجوزون في استعمال احد اللفظين لرجوعهما إلى أصل واحد، ثم ان هذا التغيير الصوتي، ولاسيما ما كان منه بالحركة ربما خضع لتأثير الأوزان، وضرورات الشعر، ولقد اعتمد اللغويون على شواهد الشعرية اعتماداً كبيراً، وقد يكون من أسباب الاختلاف أيضا ان بعضهم سمع، وبعضهم لم يسمع ومن لم يسمع يجهل وجود الفرق في اللغة، وربما وقف الدارس على صورتي اللفظ فاجتهد في ذكر سبب لم يرج عن أهل اللغة، والأصل ان تؤخذ الفروق نقلاً عن الناطقين بها، ولهذا يقول المبرد: "إنما يؤخذ التفريق بين المعاني عن العرب، فأما التأويل فلا يكون"[1]، وهي إشارة إلى ما دخل في هذا الباب من تفسير وتعليل، ولكن مباحث المعاني توخت الكشف عن مسالك التصرف في اللفظ، وتتبع معناه في استعمالات وسياقات مختلفة ولابد ان يتمخض عنها تفسير وتحليل، لبيان الفرق في المعنى، ورجعه إلى اختلاف صور الألفاظ وأبنيتها، فالقول بالفروق احد الأدلة على تفاوت الدلالات وعدم اتفاقها، ولا سبيل إلى حظر هذا النوع من الاجتهاد اللغوي، ولاسيما فيما يقبله نظام اللغة، ولا تمنعه أساليبها، واقيستها، أو ما جاءت له نظائر فيه، وقويت الحجة فيه إلى حد الاستحسان والقبول. ونعود إلى الخلاف لنقول ان بعض النصوص قد يتعدد ضبطها، وتختلف وجوه روايتها، وربما وردت بروايتين أو أكثر، فيتعلق بعض

(1) إعراب القرآن (النحاس): 429/2.

الدارسين برواية يحتج بها في إثبات الفروق أو نفيه، غير ملتفت إلى الروايات الأخرى، ومن ذلك قول الفرزدق:

ترى الناس ما سِرْنا يَسيرون خَلْفَنا   وإنَّ نحنُ أَومأنا إلى الناسِ وَقَّفُوا

وهذه رواية الديوان[1]، غير ان أبا هلال قال: "ورواه لن أبو علي بنابي حفص، (وهو احد شيوخه)[2] أربأنا: قال: والارباء الإشارة إلى خلف، والإيماء إلى قدام"[3]، وجاء في المزهر: "وفي شرح الفصيح للمرزوقي حكى بعضهم: ان أوبأت تختص بالإشارة إلى خلف، وأومأت تختص بالإشارة إلى قدام، وقيل: الإيماء هو الإشارة على أي وجه كانت، والإيباء يختص بها إذا كانت إلى خلف، قال: وهذا من باب ما تقارب لفظه لتقارب معناه، قال: وسمعت بعضهم يقول: الايباء والإيماء واحد، فيكون من باب الإبدال"[4]، وهكذا تجتمع لدينا ثلاث صور من الألفاظ هي (الإيماء والارباء والإيباء)، وواضح ان بين الإيماء والإيباء قرباً صوتياً لا يوجد مثله بين الإيماء والارباء، وهذا ما يقوي رواية المرزوقي: فان كان التفريق بالإيماء والإيباء معروفاً عند العرب فهو من باب الفصل بالحرف بين معنى وآخر وقد أحسن المرزوقي تعليله، وان كان ما نقله من ان بعضهم قال ان الكلمتين بمعنى فهو يشير إلى ان بعضهم لا يراعي هذا الفرق. ويجعل الباء بدلا من الميم، ومن هذا أيضا قول الحطيئة:

أولئك قومٌ إنْ بَنُوا أَحسنُوا البُنِى   وإنْ عاهدوا أوفَوا وإنْ عَقدُوا شَدُّوا

فقد رويت فيه (بنى) بضم الباء وجعلت ببناء المجد والمكارم، واثبت شارح

(1) شرح ديوان الفرزدق: 127/2.

(2) ينظر: أبو هلال العسكري: وآثاره في اللغة (رسالة ماجستير): 38 – 39.

(3) ديوان المعاني: 78/1.

(4) المزهر: 293/2، وينظر الإبدال (لابي الطيب): 60/1.

الديوان هذه الرواية[1]، ونصَّ على هذا المعنى جماعة من الدارسين[2].

لقد اختلف الدارسون في الحكم على الفرق على حسب تغير أشكاله التي استعرضها من قبل، فمن ذلك ما جعله بعضهم لغتين في معنى واحد، وذهب آخرون إلى ان كل صورة منه تحمل معنى مخصوصا، ومن أمثلته (الجَهد والجُهد)، فرق بينهما قسم من اللغويين، وجعلهما غيرهم بمعنى، قال الخليل: "الجَهد ما جهد الإنسان من مرض أو أمر شاق فهو مجهود، والجهد لغة بهذا المعنى، والجُهْد شيء قليل يعيش به المقل على جهد العيش والجَهْدُ، بلوغك غاية الأمر الذي لا تألوا عن الجهد فيه تقول: جَهَدْتُ جَهْدي"[3] وبهذا يتضح ان الخليل أول من أشار إلى الفرق بينهما، وان ذكر ان الجَهد لغة في الجُهد في احد المعنيين، ولم يفرق بينهما ابن دريد وإنما قال: "والجَهد والجُهد لغتان فصيحتان بمعنى واحد، بلغ الرَّجُل جَهْده، وجُهْدَه، ومَجْهودَه، إذا بلغ أقصى قوته وطوقه"[4]، وقال الفراء الجُهد بالضم الطاقة والجَهد بالفتح من قولك اجَهَدْ جَهْدَك في هذا الأمر، أي ابلغ غايتك ولا يقال: اجْهَد جُهْدَكَ، والجَهْد المَشَقَّة، يقال جَهَدَ دابته وأجْهَدَها[5]، وقد ذكرهما ابن السكيت في باب (فَعْلٍ وفُعْلٍ) باتفاق معنى في باب (فُعْلٍ وفَعْلٍ) باختلاف معنى، وذكر رأي الفراء فيهما[6] فرد عليه صاحب التنبيهات قائلا "وإنما الجُهْد بالضم الطاقة، والجَهْدُ بالفتح الغاية، وهو أيضا المصدر، وقال أبو يوسف: وغيره: الجُهْد والجَهْد بمعنى

(1) ديوان الحطيئة: 65، وقال شارحه يروي البُني والبني وهما مقصوران جمع بنية وبُنية.

(2) والمخصص: مج 1 س 164/2. وحاشية الجرجاني على الكشاف: 204/1، ورغبة الأمل من كتاب الكامل: 156/5.

(3) العين: 386/3.

(4) جمهرة اللغة: 71/2.

(5) الصحاح: 460/2.

(6) اصلاح المنطق: 92 و 129.

والأَوَّلُ أَثْبت"[1]، وهذا رأي الفراء الذي تناقله بعده[2]، ويبدو ان اعتراضه عليه وقع لأنه ذكرهما في البابين المتفق والمختلف، فكأنه ناقض نفسه، وان كان قد ذكر الفرق في الموضعين، وقال ابن فارس: "الجيم والهاء والدال أصله المَشقَّة، ثم يحمل عليه ما يقاربه، يقال جَهَدْتُ نفسي وأَجْهَدْتُ، والجُهْدُ: الطاقة قال الله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾[3] (التوبة: 79) وفي النهاية قد تكرر لفظ الجُهْد والجَهْد في الحديث كثيراً، وهو بالضم الوسْعُ والطاقة، وبالفتح المَشَقّة، قال ومن المضموم حديث الصَّدقة: أي الصدقة أفضل ؟ قال: جُهد المُقِل أي قدر ما يحتمله حال القليل المال، ومن المفتوح: حديث الدعاء: أعوذ بك من جَهْدِ البلاء أي الحالة الشاقة[4]. ومنه أيضا حديث أم معبد: (شاة خَلَّفَها الجَهْدُ عن الغَنَم)[5] ومن يتأمل هذه الأقوال، يترجح لديه كما ترجح عندي ان اللغة تفرق بين المَشَقة، والطاقة فتجعل لكل معنى حركة، هذا ما تدل عليه نصوص الكلام الفصيح، ولكن يبدوان هناك لغة تجعل الوسع أو الطاقة بالحركتين الفتح والضم، وتقصر الفتح على المَشَقَّة، وقد أشار إليها الخليل فيما ذكرته من كلامه، وقال ابن الأثير: وقيل هما لغتان في الوسع والطاقة فأما في المشقة والغاية فالفتح لا غير"[6].

ومما اختلف فيه مما هذه سبيله الذِّكر الذُّكر، والذِّكر الحفظ للشيء، تذكره، والذِّكر أيضا الشيء يجري على اللسان، وقد فرق بين الذِّكر والذُّكر، فقيل الذِّكر ما ذكرته بلسانك وأظهرته، والذُّكر بالقلب، يقال ما زال مني علي

(1) التنبيهات على اغاليط الرواة: 128.

(2) ينظر: المحكم: 110/4، وبصائر ذوي التمييز: 401/2.

(3) المقاييس: 486/1 – 487، وينظر مجمل اللغة: 200/1.

(4) النهاية: 320/1.

(5) لسان العرب (جهد): 133/3.

(6) النهاية: 320/1، وينظر: القاموس المحيط: 296/1.

ذُكر أي لم أسنه[1]. قال ابن فارس "تقول: هو مني على ذُكر، وذكرتُ الشيء ذِكراً"[2]، فالذّكر خاص باللسان، والذُّكر خاص بالقلب، وقد فصل الراغب القول في تداخل المعنيين بقوله: "الذّكر تارة يقال، ويراد به هيئة للنفس بها يمكن للإنسان ان يحفظ ما يقتضيه من المعرفة، وهو كالحفظ لغوية تؤخذ من مأثور الكلام، وما نقله العلماء عن أهل اللغة.

ومن اختلافهم في باب ما تغير حرف من حروفه لتحويله من معنى إلى أخر قريب من المعنى الأول ما ورد عنهم في الفرق بين غلط وغلت، جاء في العين: "الغَلَت في الحساب بمعنى الغَلَط، وهو الحساب خاصة"[3] وقال ابن دريد: "وغَلِت في الحساب مثل غَلِط سواء هكذا يقول الأصمعي، وقال بعض أهل اللغة لا يقال: غَلِت إلا في الحساب، وحده، والغلَط في غيره أيضا، وقال أو عبيدة غَلِط في كلامه، وغَلِت في حسابه"[4]، وفي الصحاح: عن ابن الأعرابي: "غَلِت وغَلِط بمعنى واحد، والأصمعي مثله، وقال أبو عمرو الغَلَت في الحساب، والغَلَط في القول، وهو ان يريد ان يتكلم بكلمة فيغلط فيتكلم بغيرها"[5]، وفي القاموس: "الغَلَط محركةً ان تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، وقد غَلِطَ كَفَرِح في الحساب وغيره، أو خاص بالمنطق وغَلِتَ بالتاء في الحساب"[6]، وفي النهاية: "وقيل هما لغتان، وجعله الزمخشري عن ابن عباس، ومنه حديث شريح كان لا يجيز الغَلَتَ، وهو أن يقول الرجلُ اشتريت هذا الثوب بمائة ثم يجده اشتراه بأقل من ذلك فيرجع إلى الحق ويترك

(1) لسان العرب (ذكر): 309/4.

(2) تمام فصيح الكلام: 30.

(3) العين: 396/4 ،وعنه في المقاييس: 648/3، والعباب (حرف الطاء): 143.

(4) جمهرة اللغة: 23/2.

(5) الصحاح: 259/1، واساس البلاغة: 169/2.

(6) القاموس المحيط: 390/2.

الغَلَتَ"[1] ، ويلاحظ ان الذين اثبتوا الفرق علماء متقدمون مثل أبي عمرو، والخليل، وأبي عبيدة وان الأصمعي وابن الأعرابي ذهبا إلى ان اللفظين بمعنى، على ما نسب إليهما، وفي هذا دلالة على انقسام العلماء الرواة فيما وردنا عنهم في تتبع هذا الفرق، وارى ان سبب الخلاف راجع إلى ان الغَلَط عام في كل شيء، وهو يشمل المنطق والفعل والحساب، وغير ذلك، والغَلَت خاص في الحساب وحده، فالأصل الغَلَط لدلالته على العموم، والفرع الغَلَت لدلالته على الخصوص، فهي دلالة مستحدثه بإبدال الطاء تاء، وقد نتج عن هذا المسلك اللغوي مواد كثيرة لم تكن موجودة ولهذا نظائر معروفة، فالغَلَت لغة صحيحة تدل على الغَلَط في الحساب، أثبتها رواة ثقات، وقد دلت النصوص الفصيحة على استعمالها في هذا المعنى، وليست التاء بدلا من الطاء من غير فائدة، قال أبو عبيدة: "في حديث عبد الله رحمه الله: (لا غَلت في الإسلام) قوله: لا غَلَت معناه لا غَلَط . والعرب تقول: قد غَلِت الرجلُ في حسابهِ، وغَلِطَ في مَنْطقهِ، فالغَلَطُ في المنطق، والغَلَتُ في الحسابِ، وبعض الناس يجعلها لغتين، والتفسير الأول أجود عندي لان فيه غير حديث على هذا اللفظ وروى بسنده عن شريح انه كان لا يجيز الغَلَت، قال: "وحدثنا... عن إبراهيم انه لا يجيز التَّغَلُّتَ، وإنما تأويل هذا كالرجل يقول اشتريت منك هذا الثوب بمائة، ثم تجده قد اشتراه بأقل من ذلك يقول: فلا يجوز ذلك، يُرَدُّ إلى الحق، ويترك الغَلَتَ في هذا وما أشبهه، في المعاملات كلها"[2]، وفي اللسان: "ورجل غَلُوتُ في الحسابِ كثير الغَلَط، قال رؤبة: إذا اسْتَدارَ البَرِمُ الغَلُوتُ"[3]

على انَّ الغَلَط يستعمل في الحساب أيضا، ولهذا رد البطليوسي على ابن قتيبة

(1) النهاية: 377/4.

(2) غريب الحديث (لابي عبيد): 112/4 – 113.

(3) لسان العرب (غلت): 64/2.

حين فرق بينهما بان: الغَلَطَ في الكلام، فان في الحساب فهو غَلَتٌ[1]، بقوله: "هذا الذي قاله هو الأشهر وقد جاء الغَلَط في الحساب، والوجه في هذا ان يقال: ان الغَلَط عام في كل شيء، أُخْطأ وجهُهُ من غير تَعمُّد منه ولا قصد، والغَلَت في الحساب وحده"[2]، وبهذا تكون كلمة غَلَت من الألفاظ الخاصة التي تستعمل في مجال محدد، وعلى هذا بين الفرق بينها وبين غَلَط، ومثلهما: (سَنَّ وشَنَّ) نقل أبو عبيد عن الأصمعي قوله: سَنَنْتَ الماءَ على وجهي أرسلته إرسالاً، فأما "الشن "فهو ن يَصبَّه صباً ويُفَرقَّه"[3] وقال ابن السكيت "يقال سَنَّ عليه دِرْعَه أي صَبَّها، ولا يقال: شَنَّ، ويقال قد شَنَّ عليهم الغارةَ أي فرّقها وقد شَنَّ الماء على شرابِهِ، أي فرقه عليه، وقد سَنَّ الماءَ على وجْهِهِ أي صَبَّه عليه صباً سَهْلا[4]، وفي الصحاح: "وسَنَّ عليه الدِرْعَ يَسنُّها سَناً، إذا صَبَّها عليه، وكذلك سَنَنْتُ الماءَ على وجهي، إذا أرْسَلْتُه إرسالاً من غير تفريق، فإذا فَرَّقْتَه في الصبُ قلْتَ بالشين المعجمة"[5]، وفي اللسان: "الشَنَّ الصَّبُ المُتَقَطّعُ، والسَنَّ الصَّبُّ المُتَّصل، وقيل: هو صبٌ شبيه بالنَّضْح، وسَنَّ الماء على وَجْهه أي صَبَّه عليه صَبّاً سَهْلاً[6]، فهذه الأقوال مجتمعة على ان السَنَّ غير الشَنَّ، وان العاقبة بين السين والشين على ما بينهما من قرب صوتي دلتَّ على تغيير معنوي، ولكن أبا الطيب اللغوي أوردهما في إبداله على أنهما بمعنى وان كان قد قال بعد ذلك: "وقال الأصمعي: سَنَنْتُ بالسين غير المعجمة، أي صببت يقال: سَنّ الماءَ على وجهه سَنّاً أي صَبَّ صباً، وشَنَنْتُ معجمة بالشين، فرقت يقال شنوا الغارة إذا فرقوها

(1) أدب الكاتب: 171.

(2) الاقتضاب: 109/2.

(3) الغريب المصنف: ح ق: 323 أ.

(4) اصلاح المنطق: 328.

(5) الصحاح: 4141/5، وينظر: القاموس المحيط: 242/4.

(6) لسان العرب (شن): 242/13.

عليهم"[1]، ولذلك قال محقق الإبدال: "يفهم من هذا القول ان سَنَّ وشَنَّ بمعنى واحد، والحقيقة ان معناها متقارب، كما يدل عليه قول الأصمعي، ثم استبدل بقول الجوهري الذي أوردته آنفا على ما بينهما من فرق[2]، فالسَّنُّ والشَّنُّ باب من الإبدال، يغير دلالة الأصل، تحصل منه كلمة جديدة تعب عن معنى أخر على ما بينا، ويقويه حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ انه "كان يَسُنُّ الماء على وَجْهِه ولا يَشُنُّه) أي: كان يصبُّه ولا يُفَرِّقَه عليه"[3]، ولو كان المعنى واحداً لم يحتج في هذا إلى إثبات فعل ونفي الأخر. فدل على انه باب من الفرق تنتج عنه مفردات مفيدة.

ولقد خضع أمر هذه التفريقات لمسالة الكثرة والقلة، إذ قد يكون للفظان المتقاربان مستعملين في معنى واحد بقلة، ويكون احدهما مستعملاً في معنى أخر كثيراً فيختص به لشيوع إطلاقه عليه، ويترتب عليه اختلاف الدارسين في ضبط الفرق، ومن ذلك: القَدْر، والقَدَر، حكى أكثر أهل اللغة ان قَدْرا وقَدَرا بمعنى واحد، وقال بعضهم القَدْر بالتسكين الوسعُ يقال: فلان ينفق على قَدْره أي على وسعه، وأكثر ما يستعمل القَدَر بالتحريك للشيء إذا كان مساويا للشيء يقال هذا على قَدَر هذا"[4]. فهذا ما تسيغه اللغة، ولها في أرجائه نهج معروف يدل على التخصيص والتعيين، وان كان الحكم على حصول الفرق في اللفظتين المذكورتين متفاوتاً، بين ان يكونا بمعنى أو ان يكون استعمال أحداهما في معنى أكثر من الأخر.

ولقد دأب الدارسون في تعرف وجه الفرق فيما اختلف فيه القراء وبيان الحجة في توجيه معنى القراءة، فان "كلا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه

(1) الإبدال (لابي الطيب): 161/2.

(2) الإبدال: 161/2، وهامش المحقق.وينظر: الصحاح: 4141/5.

(3) النهاية: 413/2.

(4) إعراب القرآن: 271/1، وينظر: اشتقاق أسماء الله: 71.

مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجها لا يمنع، فوافق باللفظ، والحكاية طريق النقل والرواية.."[1] فرغب من جاء بعدهم في تأمل هذا الاختلاف أو تعليله، وبيان معنى كل لفظ تغير بعض أصواته تغيراً يسيراً، ونتج عنه تغير دلالي لم يغير المعنى العام كثيراً، وإنما صرفه إلى دلالة أخرى مقاربة على وفق أساليب اللغة، وتصريف الكلام فصار بيان سر هذا الاختلاف فيما هو مأذون به من القراءات التي اختلفت "، تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل هذه المِلَّة[2]، وباباً من أبواب العلم، يوضح العلماء فيه دقائق هذه الفروق، التي تكثر أشباهها في اللغة، مما قرئ به ولم يحمل على القياس المطلق، لان القراءة سنة، ويتضمن هذا الباب فروقا اجمعوا عليها، وان اختلفوا في تفسيرها وتوجيهها فمما اجمعوا على وقوعه مثلا: كلمة (غرفة) في قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ ﴾ (البقرة: 249) فقد قرئت بضم الغين وفتحها[3]، فقيل "غُرفة "أي مقدار ملء اليدين من الغروف، وغَرفَة بفتح الغين يعني مرة واحدة باليد مصدر غَرَفْت"[4] ونقل الأزهري: ان غُرفة قراءة عثمان ـ رضي الله عنه ـ ومعناه الذي يُغْتَرف نفسُه وهو الاسم، قال وقال الكسائي لو كان موضع اغترف غرف اخترت الفتح لأنه يخرج على (فَعْلة)[5] وفي الصحاح: الغُرَفَةُ بالضم اسم المفعول منه لأنك ما لم تغرفه لا تسميه غُرْفة.. وقيل الغُرفة ملء الكف[6]، وقال النحاس: الفتح في هذا أولى لان الغُرفة هي ملءِ الشيء يقع للقليل والكثير، والغَرْفةُ بالفتح للمرة الواحدة، وسياق الكلام يدل على القليل فالفتح أشبه، فأما قول أبي

---

(1) الحجة في القراءات السبع: 62.

(2) النثر في القراءات العشر: 19/1.

(3) السبعة في القراءات: 186 — 187، والتيسير: 81.

(4) غريب القرآن (لابي بكر السجستاني): 148.

(5) التهذيب (عرف): 101/8.

(6) الصحاح: 1410/4، وعنه في العباب حرف الفاء: 469.

عبيد انه اختاره لأنه لم يقل غرف فمردود لان غرف واغترف بمعنى[1]، وروى عن يونس: 182هـ انه قال غَرفه وغُرفه عربيتان، غَرَفْتُ غَرفه وفي القِدْرِ غُرفَةٌ، وحَسَوْتُ حَسْوَةً، وفي الاناءِ حُسْوَةٌ[2]، أي فيه ما يغترف، أو مقدار ملء الكف ومقدار حُسوة، وكلا المعنيين سائغ مقبول، لدلالة الضم على ما يغرف إذا جعلت (غُرفة) أسماله، أو تحديدا لمقداره، مثال ما لم يجمعوا عليه من هذه الفروق (قرح) في قوله تعالى: ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ﴾ (آل عمران: 140) إذ قرئ بضم القاف وفتحها[3]، فقال الفراء "وأكثر القراء على فتح القاف، وقد قرأ أصحاب عبد الله (قُرح) وكان القُرح الم الجراحات، وكان القَرح الجراح بأعيانها"[4] وبهذا قال ابن السكيت[5]. وقال الزجاج القَرحُ والقُرُح عند أهل اللغة بمعنى واحد، ومعناها الجراح وألمها، ثم حكى قول الفراء[6]. وفي المحكم "وقيل القَرْح الآثار، القُرح الألم"[7]، وقال النحاس: هذا مثل فَقْر وفُقر، فلم يفرق قال فأما (القَرْحُ) فهو مصدر قَرِح يَقْرَحُ قَرْحاً[8]. وكان الخليل قد فرق بينهما تفريقاً لا علاقة له بالقراءة فقال: "القَرْحُ في عَض السلاح ونحوه مما يجرح في الجسد، والقُرْحُ جَرَبٌ يأخذ العضلات لا تكاد تنجو منه"[9]، ورده الأزهري وقال: "إنما القُرحْة داءٌ يأخذ البعير فيهدل مشفَره منه"[10] وليس بين القولين فرق من حيث حركة القاف، وان صار الثاني بالتاء اسماً، وهذا الذي قاله

(1) اعرب القرآن (النحاس): 279/1.

(2) اللسان (غرف): 263/9، وينظر: اصلاح المنطق: 114 – 115.

(3) ينظر السبعة في القراءات: 216، والتيسير: 90، والنشر: 242/2، والكشاف: 465/1.

(4) معاني القرآن (للفراء): 234/1.

(5) اصلاح المنطق: 90.

(6) تهذيب اللغة (قرح): 37/4.

(7) المحكم: 402/2.

(8) اعراب القرآن: (للنحاس): 366/1.

(9) العين: 43/3.

(10) تهذيب اللغة (قرح): 38/4.

الخليل ينسجم مع طريقة العرب في التفريق بين ما يخص الإنسان، وما يخص الحيوان، وان كان الأصل واحداً، وقول الفراء (وكأن) في الفرق بين الجراح وألَمِها، ويُشْعِر بأنَّه رأي أراد فيه تفسير الفرق في القارئة، فهو من استنباطه، ولذلك نسب إليه.

ولقد وجدت النحاس يرد هذه الفروق إذا لم تعززها الشواهد، وتسندها الأدلة فيقول: مثلا "في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ (البقرة: 208) قال الكسائي: السَّلم والسِّلم واحد، وكذا هو عند أكثر البصريين إلا ان أبا عمرو بن العلاء فرق بينهما، وقرأ هنا ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ ﴾ وقال هو في (الإسلام) وقرأ التي في الأنفال، والتي في سورة محمد[1] ـ صلى الله عليه واله وسلم ـ(السَّلْم) بفتح السين، وقال هي بالفتح، والمسالمة، وقال عاصم الجحدري: السّلم الإسلام، والسَّلم: الصُّلح، والسّلم: الاستسلام، ومحمد بن زيد يُنْكِرُ هذه التفريقات، وهي تكثر عند أبي عمرو، واللغة لا تؤخذ هكذا، وإنما يؤخذ بالسماع لا بالقياس، ويحتاج من فرق إلى دليل"[2]، وقال أيضا: "ويتلكم الناس في السَّدُّ والسُّدَّ، فقال عركمة كل ما كان من صنع الله ـ عز وجل ـ فهو سُدُّ بالضم، وقال أبو عمرو بن العلاء: السَّدُّ: بالفتح هو الحاجز بينك وبين الشيء، والسَّدُّ بالفتح: ما لم تره عيناك، والسُّدُّ بالضم ما رأته عيناك، قال النحاس: هذه التفريقات لا تُقْبُل إلا بحجة ودليل، ولاسيما وقد قال الكسائي هما لفتان، ووقع هذا الاختلاف بلا دليل ولا حجة، والحق في هذا ما حكي عن محمد بن زيد قال: السَّدُّ: المصدر، وهذا قول: الخليل وسيبويه، والسُّدُّ

---

(1) يريد قوله تعالى ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ ﴾ (الأنفال:61) وقوله ﴿ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ ﴾ (محمد: 35).

(2) إعراب القرآن (النحاس): 250/1، وينظر: السبعة في القراءات: 180 – 181، والتيسير: 80، والاقناع: 608/2.

الاسم، فإذا كان على هذا كانت القراءة بالشم أولى لان المقصود الاسم لا المصدر"[1]، وارى ان الأمر مع أبي عمرو يختلف من وجوه: احدهما ان أبا عمرو كان قارئا ضابطاً متقناً، وهو احد القراء السبعة، وهو فيما يختار من حركة أو بنية للفظة القرآنية، ليس مفسراً أو شارحاً، يتوخى بيان المعنى، وذكر ما بين الألفاظ من فروق، بل قارئ يعلم ان الناس ستأخذ عنه، ولهذا فانه لم يختر ما اختاره إلا عن رواية ودراية، وقد أثنى كثير من الناس على علمه، ودقة تحريه، وابتاعه فيما يقرأ وجهاً من العربية، قال ابن خالويه عند ذكر قوله تعالى ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾ (آل عمران: 39) يقرأ بضم الياء مع التشديد، وبفتحها مع التخفيف، وهما لغتان فصيحتان، والتشديد أكثر، والتخفيف حسن مستعمل، فان قيل لم خالف أبو عمرو أصله، فحقق قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ (الشورى: 23) فقل: ان أبا عمرو فرق بين البشارة والنضارة، فما صحبته الباء شدد فيه، لأنه من البشرى، وما سقطت منه الباء خففه لأنه من الحسن والنضرة، وهذا من أدل الدليل على معرفته بتصاريف الكلام"[2]، والثاني ان أبا عمرو من أئمة اللغة المقدمين، وأعلام الرواية الذين يتبعون كلام الفصحاء، ولذلك قال فيه يونس: "كان اشد تسليما للعرب"، ويقول أيضا: "لو كان احد ينبغي ان يؤخذ بقوله كله في شيء واحد، كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية ان يؤخذ كله، ولكن ليس احد إلا وأنت اخذ من قوله، وتارك"[3]، وقد وصفه تلميذه الأصمعي بقوله: "كان

---

(1) إعراب القرآن (النحاس): 293/2، وينظر: غريب القرآن وتفسيره: 234، والسبعة: 399، والتيسير: 146، والنشر: 315/2.

(2) الحجة في القراءات السبع: 108 – 109.

(3) طبقات فحول الشعراء: 16/1، وينظر: مقدمة التهذيب: 9/1، وطبقات النحويين واللغويين (الزبيدي): 35، ونزهة الالباء: 31، ومعجم الادباء: 160/11، وينظر: اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء: 38 وما بعدها، وأبو عمرو بن العلاء، وجهوده في القراءة والنحو: 30 وما بعدها.

يحسن علوماً إذا أحسن إنسان فنا منها، قال: من مثلي..."[1] ويقول فيه أبو عبيدة: "كان أبو عمرو العلم الناس بالغريب والعربية، وبالقرآن، والشعر، وبأيام، العرب... قال: وكانت كتبه التي كتب عن العرب الفصحاء قد ملاءت بيتاً له إلى قريب من السقف... وكانت عامة أخباره عن إعراب قد أدركوا الجاهلية"[2]. وبهذا يترجح لدينا ان ما فرق فيه اعتمد فيه على ما حفظه من النصوص، ووعاه من إسرار العربية، وهناك ما يدل دلالة أكيدة على انه كان يسعى وراء الشواهد، للاطمئنان إلى صحة ما بين المفردات من فرق، فقد روى عنه قوله: "كنت هارباً من الحجاج بن يوسف، وكان يشتبه على (فَرجه) هل هي بالفتح، أو بالضم فسمعت قائلا يقول:

ربَّمــا تَجْــزَعُ النفــوسُ مِــنَ الأمـــ ـــرِ لـــه فَرْجَـــةٌ كَحَـلِّ العِقـــالِ

بفتح الفاء من (فَرجه) ثم قال: (إلا انه قد مات الحجاج) قال فما كنت ادري بأيهما كنت اشد فرحاً بقوله (فَرجه) أو بقوله (مات الحجاج)[3]"، وقد قيل في الفرق بين الكلمتين "الفُرجة التفضي من الهم، وقيل الفَرجة في الأمر، والفُرجة بالضم في الجدار الباب والمعنيان متقاربان"[4] ويلاحظ في رواية النحاس ان أبا عمرو لم يقل وحده بهذه الفروق وإنما ذكرها غيره من العلماء مثل عاصم الجحدي، وعكرمة، ولو رجعنا إلى كتب اللغة لوجدنا الفرق الذي ذكره مروياً عن غيرهما أيضا، جاء في التهذيب، عن أبي اسحق في قوله تعالى ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ ﴾ (البقرة: 208)، "قال عني به الإسلام وشرائعه كلها والسّلم والسَّلم الصلح"[5] وفي الصحاح: "والسّلم

(1) مجالس العلماء: 242.

(2) البيان والتبيين: 321/1، وينظر: معجم الادباء: 160/11، ووفيات الأعيان: 466/3.

(3) نزهة الالباء: 26 – 27، وفيات الأعيان: 477/3، وطبقات النحويين واللغويين (الزبيدي): 35، والفاخر: 276، ونور القبس: 30.

(4) اللسان (فرج): 341/3، وينظر: التهذيب (فرج): 46/11، والمخصص مج 1 س 137/5، والمنجد في اللغة: 288.

(5) تهذيب اللغة (سلم): 445/12.

بالكسر السلام، والسَّلم الصُلْحُ بفتح ويكسر، ويذكر ويؤنث"[1]، وفيه دليل على ان لكل منهما خصوصية، واستعمالاً يتفرد به، أما السَّد والسُّد فقد حكى الزجاج: ما كان مسدوداً خِلقة فهو سُدُّ، وما كان من عمل الناس فهو سَدُّ[2]، وفي التهذيب: وقوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾ (الكهف: 93) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو (بيْنَ السَّدَّيْنِ) وبينهم سَدا بفتح السين، وقرأ في يس ﴿ مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ (يس: 9) بضم السين في هذا الحرف وحده، وبفتح السين في الباقي وقرأ الباقون (بيْنَ السُّدَّيْنِ) بالضم، قال واخبرني المنذري عن أبي جعفر القساني، عن سلمة عن أبي عبيدة قال (السُّدين) مضموم إذ جعلوه مخلوقاً من فعل الله تعالى، وان كان من فعل الآدميين فهو سَدُّ مفتوح، ونحو ذلك قال الاخفش[3]، وهكذا نقلت هذه الفروق في المعجمات عن علماء آخرين كابي عبيدة، والاخفش، والزجاج ولم ينسب الخوض فيها إلى أبي عمرو وحده، كما أشارت بعض كتب القراءات إلى سبب اختلاف القراء وان اللفظين أما "لغتان بمعنى واحد، وقيل المضموم لما خلقه الله تعالى، والمفتوح لما علمه الناس"[4].

بقي ان نذكر ان المتأخر قد يستدرك على المتقدم ما فاته ذكره واستقصاءه، بعد متابعة المادة التي جمعها الرواة من كلام العرب، واستخلاص ما تضمنته من وجوه الفرق والتخصيص، ويكفي في قبول هذا ان ينص جماعة من فقهاء اللغة على وروده في اللغة وصحة استعماله، قال الزجاجي: "والعُلُوُّ العظمة والتجبر، وتقول: علا الشيء عَلاءً ويقال عَلَوْتُ وعَلَيْتُ، وكذلك على عَلاء في الرفعة والشرف والارتفاع، هذا قول الخليل وغيره يقول: لا يقال عَلَيْتُ إلا في المكارم والشرف، ويقال في الشيء

---

(1) الصحاح: 1951/5

(2) لسان العرب (سدد): 207/3.

(3) تهذيب اللغة (سدد): 275/12 – 276.

(4) اتحاف فضلاء البشر: 225/2.

المرتفع عَلا يَعلو عُلُواً وهما عند الخليل جميعا يستعملان في العلاء أيضا[1]: "فلقد نص كثير من الدارسين على التفريق بين عَلَوت وعَلَيْت، واختصاص كل منهما بمعنى[2]، بالتعقيب بين الواو والياء، ولكن الخليل لم يفرق، ولنا ان نأخذ برأي غيره لوروده في أكثر من مصدر، واعتمادا على صحة ما ميزه، واتفقوا عليه، ورضا باختيارهم، واحتجاجهم، لأنه سبيل من الفرق معلوم، ولان الأوائل لم يذكروا كل الفروق على كثرتها.

وقد يعتمد الدارس على أساليب العربية، وموازنة اللفظ بأشباهه، مما يتضمن معنى معينا في كلام العرب والمقاييس الواردة عنهم، فيقول بفرق لم يؤثر عمن تقدمه من العلماء ويكون رأيه في التفريق وجيها مقبولاً، لا نملك رده، فمن ذلك مثلا ان الزجاجي قال: "السلام والسلامة بمعنى واحد بمنزلة الرضاع والرضاعة، واللَّذاذ واللَّذاذة فالله عز وجل السلام تأوليه ذو سلامة مما يلحق المخلوقين"[3] ويتحسس السهيلي ما تضيفه هاء التأنيث على اللفظ من زيادة معنى ليفرق بينهما بقوله: "وذهب أكثر أهل اللغة إلى ان السلام والسلامة بمعنى واحد كالرضَّاع والرضَّاعة، ولو تأملوا كلام العرب، وما تعطيه هاء التأنيث من التحديد لرأوا ان بينهما فرقانا عظيما، وان الجلال اعم من الجِّلالِة بكثير، وان اللَّذاذَ ابلغ من اللَّذاذة، وان الرَّضاعةُ تقع على الرَّضْعَة الواحدة، والرَّضاع أكثر من ذلك، فكذلك السَّلام والسَّلامة"[4]، ولم يبعد السهيلي في تعليله عن أساليب العربية، فهي

(1) اشتقاق أسماء الله: 179 – 180، وينظر: اصلاح المنطق: 141.

(2) أدب الكاتب: 264، والمخصص: مج 4 س144/14، وبصائر ذوي التمييز: 156/1، والمزهر: 300/2، والمحتسب: 140/2.

(3) اشتقاق أسماء الله: 374.

(4) الروض الانف: 280/1.

تفرق بالتاء أحيانا وتحول اللفظ بها من الوصيفة إلى الاسمية، أو إلى معنى مخصوص.

ومن هذه الفروق ما يريده ابن درستويه وان كان معظم اللغويين ينصون عليه كما رد الفرق بين (أَدَّلَج وادَّلَج)، فقد قيل ان ادلجت بالتخفيف إذا سرت من أول الليل، وادلجت بالتشديد إذا سرت من أخره، ورد هذا في كثير من كتب اللغة ومعجماتها، جاء في الصحاح "أَدْلَجَ القوم إذا ساروا من أول الليل، والاسم الدَّلَج، بالتحريك، فان ساروا من أخر الليل فقد ادَّلجوا بتشديد الدال"[1]، وجاء في المحكم: ان التفرقة بين ادْلجت وادَّلجت قول جميع أهل اللغة إلا (أبا علي)، فانه حكى ان ادْلجت وادَّلجت لغتان في المعنيين جميعا[2]، وليست مخالفة أبي علي كافية لرد ما اجمع عليه اللغويون، أما ابن درستويه فقد خالف أصله في هذا، فقد عرفناه مفرقا بين الأبنية والصيغ إذا اختلفت لاختلاف ما تدل عليه من معنى، ولكنه يرد الفرق هنا من طريق القياس والتأمل والتعليل، فيقول في الاعتراض على ثعلب: "ليس على ما قال من السير في أول الليل وأخره وان كان قد وافق قول كثير مناهل اللغة.. وإنما هذا يقوله أهل اللغة الذين لا يعرفون القياس ولا علل الأبنية بالظن والحدس بغير حجة"[3]، وحجته في ذلك ان المثال ليس دليلاً على الوقت، وإنما حدث الأبنية معانيها التي هي لها في الدَّلَجِ وغيره، ولا تحدث تغيير الأوقات المخصوصة[4]، وهذا حكم عقلي قائم على النظر والمنطق، وما اخذ سماعاً عن العرب، وأجمعت

(1) الصحاح: 315/1، وينظر: العين: 80/6، واصلاح المنطق: 254، والفصيح: 274، والكامل: 137/1، وجمهرة اللغة: 68/2، والزاهر: 70/2، والتهذيب (دلج): 654/10، واللسان (دلج): 272/2، واساس البلاغة: 278/1، وشرح الفصيح (لمؤلف مجهول): 35 ب – 36 أ.

(2) المحكم: 233/4، وينظر اللسان: (دلج): 273/2.

(3) تصحيح الفصيح: 275/1 – 258.

(4) نفسه: 259/1 – 260.

الرواية عليه من مأثور كلامهم، لا ينبغي الاعتراض عليه بان القياس لا يوافقه، والمنطق لا يقبله، رواة اللغة عن أهلها يحفظ بدلالاته التي تعبر عن اختيارهم، وتكشف عن اصطلاحهم، وليس ما جاء من طريق السماع المؤكد، قضية تعرض على النظر والمنطق ليحكما بصحتها أو فسادها، ومثل هذا الفريق يكفينا في تأكيده ان نقله لنا جمهور اللغويين، وكل واحد ممن ذكرت ناقل عدل[1]، وهكذا صار النظر في هذه الفروق موضوعاً حيوياً أغنى مباحث العربية، ووسعها من طريق التتبع والاستقصاء، والاستدلال والنقاش، وتأمل الكلام، والأساليب في عصور متعاقبة وعلى مناهج متعددة، فأثمر ذلك كله علماً كثيراً، ودرساً جاداً عميقاً.

الخلاف في الفرق بين فعل وافعل:

ذكرت في أول هذه الدراسة ان موضوع (فعل وافعل) من الموضوعات التي حظيت بعناية علماء العربية، فكثر فيه التأليف، وتعددت التصانيف، كما قلت ان تغيير بنية الفعل هي إحدى الوسائل التي تسلكها هذه اللغة، للوصول إلى دلالات متنوعة، ولهذا تتبع أهل اللغة الصيغ ومنها ـ فعل وافعل ـ لضبط معانيها، وفعل وافعل صيغتان يرجع إتقان استعمالهما إلى السماع والرواية عن الناطقين باللغة، ولا يطرد فيهما قياس، وكان استعمال كل منهما في موضعه ودلالته المخصوصة، دليل الفحاصة، ولهذا قال أبو الأسود:

ولا أَقولُ لقِدْرِ القَومِ قد غَلِيَتْ   ولا أَقولُ لبابِ الدارِ مَغْلُوقُ

فهو هنا يفخر بأنه فصيح لا يلحن، فلا يقول مغلوق، لان الفصيح مُغْلَق من أغلق إذا لم يرد الثلاثي، أو هو لغة رديئة متروكة[2]، لقد اختلف بناء الصيغتين،

---

(1) ينظر في شروط نقل اللغة: لمع الأدلة: 283، والاقتراح: 78 – 79، والمزهر: 113/1.

(2) ينظر: الصحاح: 1538/4، واللسان (غلق): 291/10.

والأصل فيما اختلف بناؤه ان يكون متباين المعنى، غير ان الاستعمال وما يقرره واقع اللغة المنقول عن العرب، لا يتفق مع هذا الأصل، فان من يقف على أقوال العلماء الرواة، ويتأمل ما جمع من أمثلة الصيغتين في الفعل الواحد، يجدهما تتفقان في دلالتهما تارة، وتختلفان تارة، وقد يكون الاختلاف متقارباً، أو بعيداً يصل حد التناقض، ولهذا اختلف علماء العربية اختلافاً واضحاً في الحكم على أمثلة الصيغتين، ويبدو ان استعمالهما في اللغة حين جمعها العلماء لم يكن بمستوى واحد عند جميع العرب، ولهذا "لم يكن السماع نفسه محل إجماع"[1]، ولعل أول تعليل لتداخل البنيتين في الاستعمال ما نجده في كتاب سيبويه فهو ينقل عن الخليل قائلا: "وقد يجئ فعلت وافعلت المعنى فيهما واحد، إلا ان اللغتين اختلفا زعم ذلك الخليل، فيجئ به قوم على فَعَلْتُ ويُلْحِقُ قومٌ فيه الألِفَ، ويَبْنُونَهُ على أَفْعَلْتُ، كما انه قد يجئ الشيء على أفْلَعْتُ لا يُسْتَعْمَلُ غيرُه"[2]، فالاتفاق الوارد بين فعل وافعل آت من اختلاف اللهجات، وتمازجها، ويؤيد كثير من الدارسين ان كثيرا مما جاء في فعل وافعل على معنى راجع إلى اختلاف القبائل[3]، ثم تداخل ذلك في كلامهم فيما دعاه ابن جني بتداخل اللغات وتراكيبها[4]، وبه اخذ ابن درستويه وأضاف إليه سبباً أخر فقال: "وان اتفق اللفظان فالسَّماعُ في ذلك صحيح عن العرب والتأويل عليهم خطأ، وإنما يجئ ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السماع فتأول فيه الخطأ، وذلك ان الفعل الذي لا

---

(1) رواية اللغة: 137.

(2) ينظر كتاب سيبويه: 61/4.

(3) ينظر: فعلت وافعلت (لابي حاتم) مقدمة المحقق: 62 – 69، وقال: " وقد اتضح لي من استقراء هذه المسالة ان الاتفاق الوارد بين صيغتي الأفعال، ات من اختلاف اللهجات.."، وينظر: فقه اللغة (وافي): 186، ودراسة في صيغتي (فعل وافعل) (مقالة) , مجلة مجمع اللغة العربية، ج 22: 110.

(4) الخصائص: 374/1.

يتعدى فاعله إذا احتيج إلى تعدية لم يجز تعديته على لفظه الذي هو عليه حتى يغير إلى لفظ أخر، أما بان تزايد في أوله الهمزة التي تدخل لنقل الفعل على فعل فيجعل على افعل... وأما بان يوصل به حرف جر بعد تمامه... وليَستَدلَّ السامع على اختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين إلا انه ربما كثر استعمال بعض هذه الباب في كلام العرب حتى يحاولوا تخفيفه"[1]، وقد عقد سيبويه باباً (لا فتراق فعلت وافعلت في الفعل للمعنى) علل فيه دخول الهمزة على الفعل الثلاثي، ثم فرق بين بعض أمثلة الصيغتين مثل: "طَلَعتَ أي بَدَوْت، وأطْلَعت عليهم أي هجمت عليهم، وشَرَقَتْ: بَدَت، وأشرقت: أَضاءَتْ، ونقل عن الخليل بعض هذه الفروق، وانه قال: "حيث قلت فَتَنْتُهُ، وحَزَنْتُه لم ترد ان تقول جَعَلْتُه حزيناً، وجَعَلْتُه فاتناً، كما انك حين قلت ادخلته أردت جعلته داخلاً ولكنك أردتَ ان تقول: جَعَلْتُ فيه حُزناً وفِتْنَةً، فقلت فَتَنْتُه كما قلت كَحَلْتُهُ أي جعلت فيه كحلاً... فجئت بفَعَلْتُه على حدة، ولم ترد بفَعَلْتُه هنها تغيير قوله حَزَن وفَتَن، ولو أردت ذلك لقُلْتَ أحزنته وأفتنته"[2] وبهذا بدأت دراسة علماء اللغة لتوضيح الفرق بين الصيغتين، خشية ان يسري الاستعمال بينهما، لما يتضمنه التفريق من فائدة قصدها العرب الفصحاء حين فصلوا بينهما، فجعلوا كلا منهما على صورة ترتبط بدلالة مخصوصة، وتذكر المصادر اللغوية ان الأصمعي كان متشدداً في مراعاة الفرق بين الصيغتين غاية التشديد، منكرا لما ورد متداخلا، ومؤثرا ان تكون كل صيغة بمعنى، معللا تشدده بالسماع عن العرب، وان سمع الصيغتين لم يجزم فيهما برأي أحيانا مثل: "يقال ساسَ الطعام وأَساسَ فلا ادري المعنى واحد، أم بينهما شيء، ولا ادري ايهما أكثر في كلام العرب"[3]، ولهذا

(1) تصحيح الفصيح: 165/1.

(2) كتاب سيبويه: 55/4 – 56.

(3) فعلت وافعلت (لابي حاتم): 79.

قال أبو حاتم: "وكان الأصمعي مولعاً بالجيد المشهور، ويضيق في سواه"[1]، وقال ابن دريد: "وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره مما تكلمت به العرب من فَعُلْتُ وأَفْعَلْتُ"[2]، فمما صرح بأنه لم يسمع فيه إلا لغة واحدة: جَبَرت الرّجُل على الشيء وأَجْبَرْتُه، ولم يعرف إلا أجْبَرُته، ونبت البَقْل وأنبت ولم يعرف إلا نَبَتَ، وأَثْرى وثرى إذا استغنى، وابى إلا أَثْرى واوبأت الأرض، ووبئت وقال الأصمعي لا اعرف إلا وَبِئَت"[3]، وكان يميل إلى قبل الكثير، ويرى فيه اللغة العالية، فيقول كن إذا كان المقصود بذلك الصَّون والحِفْظ، لأنه سمع أكثر العرب تقول هذا فنقله بقوله: أكثر العرب كنَنْتُ الدُّرَّةَ وكُلَّ شيء صُنْتُه، فانا اكتبها، قال وكذلك كل شيء، في معنى الصَّوْن، وأَكنَنْت الحديثَ والشيءَ في نفسي إذا أخفيْتُه"[4]، وفي هذا دليل على تحرية الفرق بينهما في المعنى، ومنه أيضا: سَكَتَ الرجل إذا أَمْسَكَ عن الكلام، وأما أَسْكَتَ فمعناه أطْرَق[5]، مَحَّ الثوبُ إذا أخْلَقَ ولا يقال: امح ولكن قال: المسالة تمح وجهَ الرَّجُلِ أي تُخْتلقهُ، وكذلك يقال أَمحَّ البلى الثَّوبَ فاكنه مما ينفذ إلى مفعول[6]، وفرق بين خَدَجَتْ إذا ألقَتْ ولدها ناقصَ الخَلْقِ وان كانت أيامُه تامةَ، وأخْدَجَتْ إذا ألقتُه قبل تَمام أيامِه، وان كان سَويَ الخَلْقِ، ونَزَفَ البعير وأَنْزَفْتُ العَبْرةَ[7]، وقد يستدرك في هذا إذا تهدى إلى سماع أخر قال أبو حاتم: "قال الأصمعي يقال: حزنني الأمر ولم اسمع غيره، وهو يحزنني، وقال مرةَ أَظُنُّ بعضهم

(1) نفسه: 88

(2) جمهرة اللغة: 434/3.

(3) جمهرة اللغة: 437/3، و 438، و 439.

(4) فعلت وافعلت (لابي حاتم): 87.

(5) جمهرة اللغة: 437/3.

(6) فعلت وافعلت (لابي حاتم): 88.

(7) جمهرة اللغة: 434/3.

قال: أحزنني"[1]، وقد يفسر ما جاء بصيغتين منه على وجه أخر، "قال أجْلَبَ الجُرْحُ إجلابا وهو مُجْلِبٌ هذا الكثير، وقد قال شاعر بين دارم ويقال النابغة الذبياني:

علــى عارفــاتٍ للطعــانِ عــوابسٍ   بــــنهنَّ بــــينَ دامٍ وجالِــــبِ

ولا ادري هل يقال: جَلَب، أو خرج جالب مخرج، ولابن وتمار"[2]، وقد يفسر بعض ما جاء بالصيغتين باختلاف اللغات، قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن باع، وأباع فقال سألت الأصمعي عن هذا فقال: أباع فقلت قول الشاعر الأجدع بن مالك الهمداني:

ورضــيت آلاءَ الكميــتِ فمــن يَبِــعُ   فرســـاً فلــيسَ جوادُنـــا بمُــبِ

فقال: أي غير معرض للبيع، قال الأصمعي لعلها لغة لهم يعني أهل اليمن قال ابن دريد وقد سمعت جماعة من جرم فصحاء: يقولون: أَبَعْتُ أنها لغة لهم[3]، ويبدو انه تحرج ان يتكلم فيما ورد من هذا في القرآن الكريم، فقد ذكر انه لم يتكلم في سَلَكَ وأسْلَكَهُ، لان في القرآن،﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾ (المدثر: 42) ونحو سرى وأسرى، وعصفت الريح وأعصفت[4]، وغير ذلك، ولهذا يقول الشلقاني: "والفرق بين الأصمعي وأبي زيد تعلقه بما جاء في القرآن الكريم"[5]، وهكذا كان الأصمعي يتقيد بما يسمع ولم يقبل سوى القليل مما جاء منه على من معنى واحد مثل وفى، وأوفى، ومطرت وأمطرت، وجد وأجد[6]، ولقد وصف ابن درستويه منهجه في هذا

(1) فعلت وافعلت (لابي حاتم): 94.

(2) فعلت وافعلت (لابي حاتم) : 91، والبيت للنابغة ينظر: ديوانه: 43.

(3) جمهرة اللغة: 436/3.

(4) نفسه: 434/3، و 435، و 437، ....الخ.

(5) رواية اللغة: 138.

(6) جمهرة اللغة: 434/3، و 435، و 437.

بأنه: "صاحب رواية وسماع، وليس بصاحب قياس ونظر"[1]، وأما ابن درستويه نفسه فقد كان اشر المنكرين لاستعمال البنائين بدلالة واحدة، وله مصنف رأسه في الفرق بينهما. وقد اشتهر عنه في ذلك قوله: ولا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا ان يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما في لغة واحدة فمحال ان يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العرب، تتكلم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت عليه عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل، من ذات أنفسهم، فان كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب، فقد اخطئوا عليهم في تأويله، مالا يجوز في الحكمة"، وعلل وقوع التداخل بقوله: "وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين، أو يكون على معنيين مختلفتين، أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي الفناه في افتراق معنى (فعل وافعل)"[2] ومن أمثلة الفرق التي ذكرها بينهما قوله: سَقَيْتُهُ الماءَ و أسقيته، فسقيته فعل متعد، ومعناه أعطيت ماء يشربه، أو صببته في حلقه، فإذا قلت: أسقيته بالألف فمعناه أعطيته نَهْراً أو بئراً، أو جعلت له حظاً في الماء وشرباً فمعناها مختلف وله وجوه كثيرة على هذا المعنى، وكذلك لو قلت: سَقَيْتَهُ بالماء لكان معناه غير معنى سقيته، إنما تريد انك سَقَيْتَهُ شيئا كالماء، أو أوصَلْت السقي إليه بالماء. ونحو ذلك"[3] وفصل القول فيما ذكره سيبويه قبله من الفرق بين شَرَقَتْ وأَشْرَقَتْ قائلا:

---

(1) تصحيح الفصيح: 177/1 – 178.

(2) تصحيح الفصيح: 165/1 – 166.

(3) نفسه: 254/1، وينظر في الفرق بينهما: الأفعال (لابن القطاع): 162/2، وعبث الوليد: 161، وشرح ديوان الحماسة (للمرزوقي): 123/1، والفائق: 401/2 – 402، والمخصص: مج 4 س 169/14، والتهذيب: (سقي): 231/9، واللسان (سقي): 390/14، واعراب القرآن (للنحاس): 142/2، وشرح شواهد الشافية في ضمن شرح الرضي للشافية: 42/4.

"شَرَقَتْ ضد غَرَبَتْ، وذلك جاء على مثاله، ومصدرها أيضا على مثال واحد، وهما الشُروق والغُروب..وأما قوله أشْرَقَتْ إذا أضاءت وصَفَتْ فهو كما قال ومعناه صارت ذات إشراقٍ وضياء..وأما الإشراقُ فيكون فيها في النهار اجمع منكل ساعة، يقوى فيها ضوؤها ونورها، ولا يكون ذلك مع اكدر ولا الكسوف، ولذلك جاز ان يقال لكل ما استتار وأَضاء وحَسُن لونُه قد أَشْرقَ، وهو مُشْرِقٌ كما قال الله عز وجل ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ (الزمر: 69)، ولا يقال في شيء من ذلك شَرَقَ، ولا يقال لها: أَشْرَقَتْ، ولا هي مُشْرِقة، إذا كانت في سحاب أو غيره، أو دخان حتى ينجلي وتظهر"[1]، وعلى هذا يمضي في توضيح الفرق بين أفعال أخرى، بقياس الفعل على نظيره، وتدبر بمعناه، واستقصاء استعماله في تفصيل لم نجده عند غيره، وبهذا يتضح لنا ان ضياع كتابه الذي جعله في الفرق بين الصيغتين يعني فقد كتاب مهم مما صنفه الدارسون في فعل وأفعل، ويرى احمد علم الدين الجندي ان الكلام اللغويين الذين فهوا معنى الصيغتين واحد في مثل سرى وأسرى، وسقى وأسقى، وفتن وأفتن فيه تسامح ظاهر "فصيغة (فعل) لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فلابد ان صيغة (أفعل) تدل على معنى زائد على صيغة (فعل) فإذا قلت: أقاله أو أسقاه كان ابلغ في الدلالة من قاله وسقاه، أو تقول: ان كل صيغة منهما تعيش في بيئة خاصة"[2].

ومن الدارسين من يجعل البصريين هم المتشددين، في عدم قبول مجيء الصيغتين بمعنى، والكوفيين هم أهل التجويز والتسامح، في قبول ذلك. ويعرض الأمر كما لو كان وجهاً من وجوه الخلاف بينهما، قال أبو الطيب اللغوي: "اخبرنا ثعلب قال: اجمعوا على ان أكثر الناس رواية، وأوسعهم علما، الكسائي وكان يقول: قلما سمعت في شيء فعلت إلا وقد سمعت فيه أفعلت، قال أبو الطيب، وهذا

(1) تصحيح الفصيح: 361/1 – 362، وينظر كتاب سيبويه: 56/4.

(2) دراسة في صيغتي "فعل وافعل" (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية: ح 32 / 111.

الإجماع الذي ذكره ثعلب إجماع لا يدخل فيه أهل البصرة.."[1] ونحن لا نقبل من هذا الكلام استنتاج أبي الطيب حين نقل الحكم فيه من الحديث عن الكسائي إلى الخلاف بين المدرستين، فالإجماع الذي أراده ثعلب ان الكسائي كثير الرواية، واسع العلم، وانه يصف تداخل اللغات بين الصيغتين فيما سمع، والإجماع الذي عناه أبو الطيب ان أهل البصرة لا يدخلون مع الكوفيين في قبول (فعل وأفعل) بمعنى واحد، ومن المحدثين من يرى مثل هذا، فيقول: "لقد ذهب عامة البصريين إلى إنكار ان يجيء (فعل وأفعل) بمعنى واحد"[2] ويؤخذ من قوله ان الكوفيين يجيزونه، وهو رأي مردود، معارض بأدلة وشواهد كثيرة، فقد ذكر غير واحد من المترجمين ان عدم ضبط الكسائي الفرق بين عَيِيْت وأعْيَيْتُ كان السبب في اشتغاله بالنحو، وذكروا ان الذي حمله على تعلمه قوله عَيِيت بمعنى تعبت، وكان ينبغي ان يقول أعْيَيْت، لان عَيِيَ الثلاثي من عي بالأمر إذا يقدر على إتمامه[3]، ولو رجعنا إلى رسالته ما تلحن فيه العامة لوجدناه يعد الخلط بين الصيغتين احد مظاهر اللحن، وهو فيها يعلن رأيه، أما فيما نقله عنه ثعلب فانه يصف الظاهرة وتداخلها لا غير وقد أحصيت له في الرسالة سبع عشرة حالة لم يقبل فيها إلا صيغة واحدة مثل: صَرَفْتُه بغير ألف، وأشْكَل بالألف، وأغْلَقْتُ الباب فهو مُغْلَق ولا يقال مَغْلُوق، وصَحا السكران إذا أفاقَ، بغير ألف، وأصْحَتْ السماءُ بألفٍ، وصَدَقْتُه الحديثَ بغير الف، وأَصْدَقْتُ المرأةَ صَداقا، وتقول أَقْبَستُ العلم بالألف، وقَبَسْتُهُ النارَ بغيرِ أَلِف. وهَدَيْتُ العروسَ، وأهْدَيْتُ الهديةَ، وغير ذلك[4]، وقسم من هذا مختلف فيه، وفيما نقله ابن قتيبة عنه في أدب الكتاب دليل على انه يتشدد في التفريق بين معاني أبنية الفعل،

---

(1) مراتب النحويين: 120، وعنه في المزهر: 407/2.

(2) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: 183.

(3) ينظر: تاريخ بغداد: 404/11، ونزهة الالياء: 68، ومعجم الادباء: 168/13، وبغية الوعاة: 163/2.

(4) ما تلحن فيه العامة: 101، 119، 121، 130، 136، 135، الخ.

ويميل إلى ان يكون بناء بمعنى يخصه سواء امن باب فعل وأفعل كان أم من غيره قال ابن قتيبة "قال الكسائي: وضَمْتُ اللحمَ عَمِلْت له وَضَماً، وأوضَمْتُهُ جعلته على الوَضَم"[1]، وقال: "قال الكسائي والعرب تقول: أكْذَبْتُ الرجل إذا أخبرت انه جاء بالكذب ورواه، وتقول: كَذَبْتُهُ إذا أخبرت انه كاذب، وبعضهم يجعلها جميعاً بمعنى[2]، ونقل عنه أبو هلال في الفرق بين حَصَر وأَحْصَرَ"، ما كان من المرضِ أَحْصَرَ"[3]، وإذا أخذنا بوفيات العلماء يكون الفراء المتوفى سنة 207هـ مصنف أو لكتاب في (فعل وأفعل)[4]، وهل التصنيف فيهما إلا لذكر الفروق بينهما؟ ويقوي هذا ما نسب إليه من التفريق بينهما في مصادر أخرى، مثل قوله: "تقول: أَبَعْتُ الخيلُ إذا أرَدْت انك أَمْسكتَها للتجارة والبيع، فان أردت انك أخْرَجْتَها قلتُ بِعْتُها، قال وكذلك قالت العرب: (أعرضت العرضان) أسكتها للبيع، وعَرَضْتُها ساومتُ بها، وقال: تقول أبغني خادماً أي ابتغه لي، فإذا أراد اعني على طلبه قال أَبْغِني بقطع الألف"[5]، وعقب ثعلب الذي نسب أبو الطيب اللغوي الرواية إليه، بابين في الفصيح الأول باب فعلت باختلاف المعنى، أورد فيه ما يقرب من خمسين فعلاً يكون فيهما فعل بمعنى وافعل باخر، ومن ذلك جَبَرْتُ وأَجْبَرَتُ، وحَصَرْتُ الرجل في منزله إذا حبسته، وأَحْصرَهَ المرضُ وغيره، وأَكنَنْت الشيء إذا أخفَيْتَهُ في نفسك، وكَنَنْتَهُ إذا سَتَرْتَهُ بشيء[6]، فوافق في هذا مذهب الأصمعي المتشدد، وخلف أبا زيد الانصاري وابا عبيدة البصريين المتساهلين[7]، على ما سياتي، والباب الثاني لما جاء على (أفعل)

---

(1) أدب الكاتب: 273.

(2) نفسه: 274.

(3) الفروق اللغوية: 93، وينظر الكشاف: 344/1، والنهاية: 39/5.

(4) ينظر: الفهرست: 74، ومعجم الادباء: 14/20، وبغية الوعاة: 333/2.

(5) أدب الكاتب: 280.

(6) كتاب الفصيح: 273 – 277.

(7) ينظر: فعلت وافعلت (لابي حاتم): 88 ،وجمهرة اللغة: 437/3.

فقط ذكر فيه سبعة فعلاً ومن ذلك: اشْكَلَ على الامرُ، وأغلَقْتَ البابَ وأبْغَضْتُ الشيء. قال: وقد أَمضَّنِي الجُرْحُ والقولُ، قال وكان من مضى من النحويين يقول مضَّنى بغير ألف[1]. ويحسن ان نذكرَ ان ثَعْلباً فتح فيما أورده هنا الباب واسعاً لمناقشة هذه الظاهرة في الكتب التي شرحت فصيحه ودارت في فلكه، ولنعد إلى البصريين لنتبين هل كانوا جميعاً على منهج واحد في النظر إلى معاني الصيغتين ؟ لقد كان أبو عبيدة، وأبو زيد الانصاري على ما أشرت متسامحين، يقبلان كثيرا مما رده الأصمعي، ويجيزانه، مثل: نَهَجَ الثَّوْبُ، وخَلَقَ وسَمِلَ، ولم يُجِز الأصمعي إلا أنْهَجَ وأخْلَقَ وأسْمَلَ، وسَكَتَ وأسْكَتَ، ومددْتُ وأمْددْتُ وهَبط وأهْبَطَ، وقد أنكر الأصمعي جعل هذه الأفعال بمعنى[2]، ولهذا قال أبو حاتم عن أبي زيد: "وكان يتسع في اللغات، حتى ربما جاء بالشيء الضعيف، فيجري ذلك مجرى القوى"[3]، وقد اتخذ أبو حاتم لنفسه موقفاً وسطاً، فقبل بعض ما رده الأصمعي، وربما ناقشه فيه. وقد يأخذ بقول أبي زيد فمن ذلك قوله: "ويقال: أوْحى إليه، وأما وَحَى فاجيزُ ان اتكلم به، لأنه يقال: وَحَى إليه شيء إذا أَسَرَّ إليه كلاماً يُخْفِيهِ[4]"، وقال: قال الأصمعي: يقال فَتَنْتُ الرَّجُلَ، وأَنا أفتِنُهُ، وانا فاتِنٌ وهو مَفْتُونٌ ولا يقال: أفْتَنْتُهُ وهو مَفْتُونٌ: ولا يقال: أفْتَنَتُهُ ولا هو مُفْتِن ولا مُفْتَن، إنما يقال: فاتِن ومَفْتون، قال أبو زيد: أفْتَنْتُهُ لغة تميم وهو في شعر رؤبة: يَعْرَضْنَ أعراضاً لدينِ المُفْتَنِ.

قال الأصمعي: لم اسمع هذا البيت فيها، قلت فقال في الأخرى:

أتّـي وبعـضَ المَفتِـنينَ داودْ ويُوسـفٌ كـادَتْ بـهِ المَكايِـدْ

(1) كتاب الفصيح: 277.

(2) فعلت وافعلت (لابي حاتم): 89، 91، 96، 142.

(3) نفسه: 88.

(4) نفسه: 133.

لرؤبـه فاخـذ الارجـوزة، فـالطلع فيهـا، ثـم عابهـا[1]..، ومنـه أيـضا: قـال (الأصمعي) يقال: هَبَط الرَّجُلُ الوادي إذا نزله ولم يـرف أهْبَطَهُ، إلا ان تقول. أهبطَ غيرَهُ، ولا يقال هَبَطَ غَيْرَهُ، قال أبو زيد هبطتهُ وأهْبَطْتهُ سواء وانشدنا أبو زيد:

ما راعَنِي إلاّ جُناحٌ هابطاً.... [2].

ولهذا كله لا نرتضي جعل الاختلاف هنا بصرياً وكوفياً، ونرى كل واحد من هؤلاء العلماء كان ينـزع عن رأيه ويرجع إلى نفسه، في اختيار ما يريده على حسب سماعه ومنهجه، كما وهم خليل العطية[3]، وغالب المطلبي[4]، أيضا في القول بان ابن خالويه أنكر اتفاق فعل وافعل في المعنى فقد وقفا على قول له في كتاب (ليس) جاء فيه: "ليس في كلام العرب: افعل الرجل بمعنى فعل غيره إلا قولهم: أمات زيد: مات ولده، وأجرب الرجل: جربت ابلُه... وأقوى الرجل قَوِيت ابلُه، وأَطلبَ الماءُ أحوج إلى الطلب لبُعدِه.. لان جميع كلام العرب ان يقال فعل الشيء وافعله غيره، مثل جلس زيد، وأجلسه غيره"[5]، والحق ان ابن خالويه لا يناقش هنا أمر فعل وافعل – للإدلاء برأي يخص معناهما عامة على ما هو عليه عند غيره في بحث دلالة كل منهما، وإنما يثير مسالة جزئية تتعلق بالتعدي واللزوم، إذ ليس في كلام العرب أفعلت أنا وفعلت غيري، فإذا اوردَ (أَكَبَّ زيدٌ) لازما، و(كَبَّ)[6] غيره متعدياً كان هذا من القليل الذي يخالف معظم الكلام، وهو هنا يصف مسالة معينة نادرة من غير ان يؤيد أو ينكر.

---

(1) فعلت وافعلت (لابي حاتم) : 99.

(2) نفسه: 142 – 143.

(3) فعلت وافعلت: مقدمة المحقق: 63.

(4) لهجة تميم: 183.

(5) ليس في كلام العرب: 156، وقد ذكر اللغويون أمثلة كثيرة من هذا: ينظر: أدب الكاتب: 345، وكتاب الالفات (لابن خالويه) مجلة المورد، مج 11 العدد: 142/3 – 146، والمخصص: مج 4 س 169/14، وشرح الشافية: (للرضي): 88/1، وشرح أدب الكاتب (للجواليقي): 238.

(6) ليس في كلام العرب: 118 – 119.

يتضح لنا بعد هذا العرض ان موقف العلماء من ظاهرة (فعل وأفعل) ليس واحداً، فان منهم من تشدد وتحقق، وقاس على الاستعمال الكثير، كالأصمعي، ومنهم من تساهل واخذ بالقليل وجوز ان تكون الصيغتان بمعنى، وان لم يعمم ذلك في جميع اللغة كابي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، وكما يتضح لنا ان (فعل وافعل) من مشكلات اللغة التي واجهت هؤلاء العلماء وغيرهم، وافرغوا وسعهم في رصدها، ومعالجتها، وإظهار ما بين الصيغتين من فرق دلالي، ولكنهم اختلفوا في ذلك ويبدو ان اختلافهم راجع إلى طبيعة الظاهرة نفسها، وتداخل أمثلتها، وعدم إجماعهم على سماع واحد، واختلاف منهج الدارسين في النظر إلى هذه الظواهر اللغوية وغير ذلك، ولو تمعنا في فهم الصيغتين وتقاربهما في الدلالة لرأينا ان أصل الكلام فعلت، والهمزة "زائدة على فعلت وهي تزاد قبله لتعديه الفعل، إلى ما لم يكن يتعدى إليه قبل الزيادة، وتنقل الفعل من فعاله إلى مفعوله"[1]، وقد فصل المالقي: 702هـ القول في زيادتها فقال "ان تكون للنقل خاصة ومعنى ذلك أنها تنقل الفعل من الثلاثي إلى الرباعي، فان كان متعدياً في أصله، بقي كذلك بعد النقل، فالهمزة لا تفيد فيه شيئاً سوى النقل خاصة، وقد ينطق بثلاثية، وقد لا ينطق نحو: أشكل الأمر فهذا لا ينطق بثلاثية، وان كان الأصل من حيث ان حروفه أصول، ووزن أشكل افعل، فالهمزة زائدة لمجرد النقل... وسواء كان الفعل غير متعد كما ذكر أو متعدياً، كقوله: وَقَفْتُ الدابة، وأَوْقَفْتُها، ومَهَرْتُ المرأة وأَمْهَرْتُها، وسَقَيْتُه وأَسْقَيْتُه، فهذا يستعمل بغير الهمزة متعدياً، وبالهمزة كذلك فعلى ان الهمزة ليس لها معنى إلا مجرد النقل خاصة، قال الله تعالى ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ ﴾ (الإسراء: 1)"[2].

---

(1) تصحيح الفصيح: 254/1.

(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 49 – 50، وينظر كتاب (الالفات) ، مجلة المورد / نج

=

وقولهم زائدة يعني ان الفعل مستغن عنها، ولو كان الداخل غير الهمزة لتغير الحال، فان زيادة الهمزة لم تؤثر في مادة الفعل حين تدخل عليه للنقل خاصة، وان غيرت صيغته، إذ بقي الفعل معها كما لو كان ثلاثياً، وزادت الهمزة صوتا كالحركة لم يؤثر في الدلالة أحيانا، ويبدو ان قسماً من العرب كان يميل إلى إدخال الهمزة على مادة الفعل الثلاثية، وينظر للفعل عند دخول الهمزة عليه للنقل على حاله قبل دخولها، فلم يعدها (فونيماً) قادراً على تغيير المعنى، ولعل ذلك سبباً صوتياً يعود إلى الرغبة في التخلص من المقاطع المفتوحة المتوالية، أي توالي حركات الفعل، فاستعمال صيغة (افعل) يجعل المقاطع متنوعة: ساكنة ومفتوحة، على ما في البدء بالهمزة من ثقل، ويبدو ان اللغة اتخذت من الهمزة (فونيماً دالاً)، فأفادت منه في استخدام معان كثيرة، وصحب تغير الدلالة، وهو إجراء ينسجم مع استعداد هذه اللغة الدائم في استغلال التغييرات الصوتية، لإيجاد فروق معنوية، ولهذا دلت صيغة افعل على معان كثيرة وفرقت بين معيين مثل أجْبَرْت فلاناً على الأمر، وجَبَرْتُ العَظْمَ[1]، وأنْشَدْتُ الضالةَ عَرَفْتُها، ونْشَدْتُها طَلَبْتُه[2].. فهذا يخالف معنى (افعل) فيه معنى (فعل)، وقد جيء مضاداً له مثل: نَشَطْتُ العُقْدَةَ عَقَدْتُها بانشُوطَة، أَنْشَطْتُها حَلَلْتُها[3]، وقد تعني أفعلت الشيء عرضتُه للفعل نحو: أبَعْتُ الشيء عرَضْتُه

= 11 ع3، و142 – 146، والمصباح المنير: 363/2، والروض الانف: 147/2 – 148.

(1) ينظر الفصيح: 276، وادب الكاتب: 279، واصلاح المنطق: 227 – 228، والزاهر: 177/1 – 178، والأفعال (لابن القطاع): 157/1، وارتشاف الضرب 83/1.

(2) ينظر: اصلاح المنطق: 233، والفصيح: 274، وادب الكاتب: 273، واصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث: 98 – 99، وتهذيب اللغة (نشد): 322/11 – 323، والفائق في غريب الحديث: 219/3، والنهاية: 53/5، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 204.

(3) وينظر: أدب الكاتب: 269، وتهذيب اللغة (نشط): 313/11، والفائق: 35/4/2، وشرح ديوان =

للبيع[1]، أو تأتي أفْعَلَ الشيء حان كقولهم: أركبَ المُهْرُ وأحْصَدَ الزَّرْعُ[2]، أو تكون بمعنى وجدته نحو أحْمَدْت الرجلَ أي وجدته محموداً[3]، وتجئ افعل الشيء أيضا بمعنى صار نحو أجْرَبَ الرّجُلُ وأهزَلَ إذا أصاب مالهَ الجّرَبُ والهُزالُ[4]، أو تكون بمعنى أتى كقولهم أذمَّ الرَّجُلُ أي أتى بما يُذَمُّ عليه[5]، ويبدو ان هذا يتبع اصطلاح العرب، ولا يخضع لحكم ثابت، وقياس واحد، ثم تداخلت اللغات، وامتزجت، واختلط ما دخلت فيه الهمزة للنقل بما دخلت لمعنى، وتأثرت (أفعل) خاصة بأحكام الشعر وضروراته، فاجتمعت على لسان الشاعر الواحد صيغتان، ولذلك لم يتوحد السماع، واضطر بعض اللغويين إلى الحمل على الأكثر دون الأقل، واتسع بعضهم فاخذ بكل سماع، فبان الخلف، وتعددت الأحكام، وأشكل التفريق بين الصيغتين أحيانا، ولاسيما ما جاء منهما في القرآن الكريم، قال ابن فارس: "والكلام في حَصَرَهُ وأحْصَرَهُ مشتبه عندي غاية الاشتباه لان ناساً يجمعون بينهما، وآخرونَ يَفْرقُون، وليس فَرْقُ من فَرَقَ بين ذلك، ولا جَمْعُ من جَمَع ناقصاً للقياس الذي ذكرناه، بل الأمر كلُه دالٌ على الحَبْس"[6]، والخلاف في هذا الضرب من الفرق كالخلاف في اشتباهه من الفروق الصوتية، إذ يتحرى بعض العلماء الفرق

=

الحماسة (للمرزوقي): 1701/4، وغريب الحديث (لابن قتيبة): 419/1، والصحاح: 1164/3، ولسان العرب (نشط): 414/7، ومعجم الجيم: 55/1.

(1) أدب الكاتب: 356، والأفعال (لابن القطاع): 101/1، ولسان العرب (بوع): 25/8.

(2) ديوان الأدب: 281/2، و 29، وادب الكاتب: 357، والأفعال (لابن القطاع): 216/1.

(3) ديوان الأدب: 291/2: والأفعال (بن القطاع): 219/1، وادب الكاتب: 357.

(4) ديوان الأدب: 280/2، والصحاح: 98/1، واصلاح المنطق: 268.

(5) أدب الكاتب: 357، والصحاح: 1926/5 ،ولسان العرب (ذمم): 222/12.

(6) المقاييس: 72/2.

ويتحقق منه يقول ابن الشجري: "وعنَد قومٍ من المحققينَ ان الصيغتينِ تَدُلانِ على معنيين كل واحد منهما قائم بنَفْسِهِ، وان اشْتَركا في بعضِ المواضِعِ"[1]، وقد يميل بعضهم إلى عد كثير منهما بمعنى، وربما اختلفوا في بيان معنى الصيغتين جاء في الموشح: "وعن الأصمعي انه قال في الفساد فَرَيْتُ، وفي الإصلاح أفْرَيْتُ وكان يقول: فَرَيْتُ أوْداجَهُ، وغيرَهُ يقول: في الخيرِ والشرِ جميعاً فَرَيْتُ وأفْرَيْتُ"[2]، وفي النهاية: فَرَيْتُ الشيء أفْرِيهِ فَرْياً إذا شَقَقْتُهُ، وقطعتُه للإصلاح فهو مفْرى وفَرْى، وأفْرَيْتُهُ إذا شَقَقْتُهُ على وجْهِ الإفسادِ، تقول العرب تركته يَفْري إذ عمل العملَ فأجادَهُ"[3] وقد قلبها بعضهم فقال: فَرى إذا قطع، وأفرى إذا أصْلَحَ[4]، ولهذا قال البصري في التنبيهات راداً على المبرد: "وإنمَا فَرى فَرْياً إذا قطعَ للإصلاح، وأفرى يُفْرْي أفراءاً إذا قَطَع للإفساد"[5]، وقال ابن السكيت: "يقال: قد أفْرَيْتُ إذا شققته، وقد أَفْرى الذئبُ بطنَ الشاةِ، إذا شَقَّهَ وقد أفْرى أوْداجَهُ، وقد فَرَيْتُ إذا كنتَ تقطعُ للإصلاح"[6]، والقولان في كتب اللغة[7] وقال الشربشي:

---

(1) الامالي الشجرية: 254/2.

(2) الموشح: 418.

(3) النهاية: 442/3، وتهذيب اصلاح المنطق: 85/1، والمغرب في ترتبت المعرب: 359، والإفصاح: 180/1.

(4) الكامل: 1009/2.

(5) التنبيهات: 163 – 164.

(6) اصلاح المنطق: 244.

(7) ينظر: أدب الكتب: 269، والاضداد (للاصمعي): 54 – 55، والاضداد (لابن السكيت): 205، والتهذيب (فرى): 242/15، والصحاح: 2454/6، واللسان (فرى): 153/15، والأفعال (لابن القطاع): 489/2، والمخصص مج 4 س 246/14، والاضداد (لابن الانباري): 154 – 155، والاقتضاب: 158/2.

"والمتقنون من أهل اللغة يقولون: فَرى شقَّ للإفساد، وأَفْرى للإصلاحِ"[1] ويبدو ان الخلاف آت من اختلاف السماع، وتداخل المعنيين بالتضاد، ومما اختلف فيه صاحب التنبيهات مع ثعلب نَهِكَهُ وأنْهَكه، فقد ذكر ثعلب في باب (فَعِله بكسر العين): وقد نهكَهُ المرضُ، وأَنْهَكَهُ السلطانُ عُقوبَةً[2]، فقال البصري: نَهِكَهُ المرضُ، ونَهِكَهُ السلطانُ عقوبةً، ونَهِكْتُ الثَّوبَ لِبْساً، والمالَ انفاقاً، والدابةَ سيراً، سواء بغير ألف[3]، وهذا موضع خلاف أيضا[4]، والتزم البصري الفرق بين حاكَ وأحاكَ فذهب إلى ان حاكَ لا يقال إلا في المَشْي والنَّسْج[5]، وكان ثعلب قد قال في باب (أفعل) وتقول: ضَرَبَهُ فما أحاكَ فيه السيفُ وحاكَ[6]، وفي فعلت وأفعلت للزجاج حاكَ وأحاكَ اثر[7]، وكذلك هو في مجمل اللغة[8]، والاقتضاب[9].

ومن أهل اللغة من يشير إلى الخلاف ثم يُرَجّح قول من يفرق بين الصيغتين، قال ابن خالويه، فأما قولهم سَقى وأَسْقى فقال هما بمعنى... وفرق آخرون بين سَقَيْتُ وأسْقَيْتُ، وهو الصواب.فقالوا: أسقاه ماءً لشفتِهِ... وأسَقَيْتُهُ دعوتُ الله ان يَسْقِيَهُ"[10]

---

(1) شرح مقامات الحرير (الشريشي): 358/4.

(2) الفصيح: 271.

(3) التنبيهات: 178 – 179.

(4) ينظر: تصحيح الفصيح: 172/1، واصلاح المنطق: 209، والتلويح: 8، والرد: على الزجاج في مسائل اخذها على ثعلب (للجواليقي): 46، والتهذيب: (نهك): 22/6: واللسان (نهك): 501/10.

(5) التنبيهات: 179.

(6) الفصيح: 277.

(7) فعلت وافعلت (للزجاج): 11.

(8) مجمل اللغة: 260/1.

(9) الاقتضاب: 176/2.

(10) كتاب الالفات: مجلة المورد، مج 11 ع 144/3.

وقد يجتهد بعضهم فيرى قياس المعنيين واحداً، وان جاءت اللغة بخلاف ذلك، قال الفراء: "يقال: دَبَرَ النهارُ والشتاءُ والصيفُ، وأَدْبَرَ، وكذلك قَبِلَ وأَقْبَلَ، فإذا قالوا: أَقْبَلَ الراكبُ أَدْبَرَ، لم يقولوه إلا بألف، وأنهما في المعنى عندي لواحد، لا أَبْعِدُ ان تأتي في الرجل، ما أتى في الأزمنة"[1] لقد بقي النظر في معنى الصيغتين وما بينهما من فرق موضع عناية الدارسين على امتداد العصور، فقد يستدرك المتأخر على المتقدم، فينقص فرقاً ذكره، أو يذكر بفرق أغفله، إذا وجد الشاهد، واستقامت لديه الحجة بالمرصفي يستدرك على المبرد، حين قال: "يقال صاب يَصُوبُ إذا قَصَدَ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (البقرة: 19) وقد قالوا: النازلُ والقَصْدُ أَحْكَمُ[2]. فرد المرصفي بالقول: "يريد تفسير صائب بالقصد أحكم، وكانّ أبا العباس لا يفرق بين منازل من علو إلى سفل، وما ذهب مستقيماً، وعبارةُ اللغةِ الصَّوْبُ نزولُ المطر وكل نازل من علو إلى سفل، فقد صابَ يَصُوبُ وصابَ نحو الرَّميةِ يَصوُبُ صوباً وصَبُوبَةً وأصابَ إذا قَصَدَ ولم يُجر"[3] ولورود الصيغتين في القرآن الكريم وجد الشارح أو المفسر نفسه مضطراً إلى بيان الفرق بينهما، واختلاف القراء في ضبط كل منهما، قال أبو بكر ابن الانباري: "يقال قد لحد الرجل وألحد إذ جار، وفرق الكسائي بينهما فقال ألحد جار ولحد رَكَن قرأ: أبو جعفر، ونافع وعاصم وأبو عمرو (يُلْحِدُونَ) في جميع القرآن، وقرأ يحيى وحمزة والأعمش (يَلْحِدُونَ) في جميع القرآن، وفرق الكسائي بينهن فقرأ في سورة الأعراف ﴿ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ﴾ (180)، وقرأ في سورة فصلت ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ (40)، وقرأ في سورة النحل ﴿ لِّسَانُ

(1) معاني القرآن (للفراء): 204/2، وعنه في التهذيب (دبر): 111/14.

(2) الكامل: 96/1.

(3) رغبة الأمل من كتاب الكامل: 223/1.

ﱡﭐ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ ﱠ(103) وقال معناه يَركَنُون إليه"[1]، وقال النحاس: "واللغة الفصيحة أَلْحَدَ في دينه، ولَحَد القبر، وقد تدخل كل واحدة منهما على الأخرى لان المعنى معنى المَيْل[2].وبين النحاس الاختلاف في قراءة (يَمُدُّونَهُم) في قوله تعالى ﱡﭐ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ﱠ (الأعراف: 202) قال: وقرأ أهلُ المدينة يُمِدّونَهم بضم الياء وجماعة من اعل اللغة ينكرون هذه القراءة منهم أبو حاتم وأبو عبيدة قال أبو حاتم لا اعرف لها وجهاً إلا ان يكون المعنى يزيدنهم من الغي، وهذا غير ما سبق إلى القلوب، وحكى جماعة من أهل اللغة، منهم أبو عبيد انه يقال إذا أكثر شيء شيئا بنفسه مدَّهُ وإذا أكثَرَهُ بغيره قيل أمدَّهُ نحو ﱡﭐ بَلَىٰٓۚ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﱠ(آل عمـــــران: 125) وحكى عن محمد بن زيد: انه احتج لقراءة أهل المدينة قال: يقال مَدَدْتُ له في كذا أي زيَنْتُه له، واستدعيته أن يَفْعَلَه، وأَمدَدْتُهُ في كذا أي أَعَنْتُهُ برأي أو غير ذلك"[3].

وأيا كان أمر هذا الخلاف فان التفريق بين الصيغتين إحدى وسائل العربية في الحصول على معان دقيقة، وقد ادرك أهل اللغة هذا الوجه من الفرق قال أبو فارس: "يقال تَبِعْتُ فلاناً إذا تَلَوْتُهُ واتبعتهُ، وأتْبَعْتهُ إذا لحِقْتُهُ، والاصلُ واحدٌ غير أنهم فرقوا بين القَفْو واللُّحُوق فَغَيَّروا البناء ادنى تغيير قال الله تعالى ﱡﭐ فَأَتۡبَعَ سَبَبًا ﱠ (الكهف: 85) فهذا معناه على هذه القراءة اللُّحُوق"[4].وقد حفظت لنا كتب اللغة

---

(1) الزاهر: 242/1، وينظر: السبعة: 298، والتيسير: 114، والنشر: 273/2، والاقناع: 651/2.

(2) إعراب القرآن (النحاس): 653/1، وينظر: غريب الحديث (لابن قتيبة): 251/1، والصحاح: 534/2، وتهذيب اللغة (لحد): 421/4، واللسان (لحد): 388/3.

(3) إعراب القرآن (النحاس): 661/1، وينظر: أدب الكاتب: 279، والزاهر: 253/2، الفصيح: 276، والأفعال (لابن القطاع) 196/3، وتهذيب اللغة (مدد): 83/14. والصحاح: 538/2، وشرح مقامات الحريري (الشريشي): 241/1. وشرح الفصيح (لمؤلف مجهول): خ ق: 46 أ.

(4) المقاييس: 362/1، والصحاح: 1190/3، وتهذيب اللغة (تبع): 281/2، والأفعال (لابن القطاع): 118/1 – 119، ودرة التنزيل: 32 – 33، والإفصاح: 126/1

مثلة كثيرة من معاني الصيغتين، وأوضحت بديع الفرق بينهما وان كانت بنا حاجة إلى ان تجمع، ويحقق فيها، وتصنف في معجم يكون مرجعاً للدارسين، ومن ذلك قولهم: أَخْفَرْت الرجل: نقضت ما بيني وبينه، وخَفَرْتُهُ حَفِظْتُهُ[1] وأَسْفَرَ لونهُ إذا أَشْرَقَ، وأَسْفَرَ الصبحُ إذا أضاءَ وأنارَ، وسَفَرتْ المرأةُ نقابَها فهي سافر[2]، وأعيَيْت في المشي، وعَيِيت بالمنطق أَعْيا عياً[3]، وأوعَيْت المتاعَ جَعَلْتُهُ في الوعاء، ووَعيْتُ العِلمَ حَفِظْتُهُ[4]، وأَظْلَلْت الشيءَ بمكان كذا إذا اضَعْتُهُ، وظِلِلْتُهُ، وظَلَلْتهُ إذا اردته فلم تهتدِ لهُ[5]، وأسْجَدَ الرَّجُلُ إذا طأطأ رأسَه وانحنى، وسَجَد إذا وضَع جَبْهَتَه بالارض[6]، وأَضَفْتُ الرجلَ أنْزَلْتُه، وضِفْتُه نَزَلْتُ عليه[7]، وأدْلى الرَّجلُ دَلْوَه إذا ألْقاها في الماء ليَسْتَقي، فإذا جذبها لخُرْجَها، قيل دَلا يَدْلو دَلْواً[8]، وثغَر الصبي إذا

---

(1) الفصيح: 274، وتصحيح الفصيح: 274/1، وادب الكاتب: 281، والروض الانف: 71/1، والمغرب في ترتيب المعرب: 149.

(2) الزاهر: 259/2 – 260، والفصيح: 273، واصلاح المنطق: 250، وتصحيح: الفصيح: 257/1، 268 – 269، وادب الكاتب: 278.

(3) أدب الكاتب:277 ، والصحاح:2443/6،والتهذيب: (عبى): 275/3 ،ولسان العرب: (عبى): 114/15.

(4) الكامل : 143/1، والفصيح : 274، واصلاح المنطق : 228 – 229، وتصحيح الفصيح : 271/1.

(5) اصلاح المنطق: 267، وادب الكاتب: 275، والمقاييس: 356/3، تهذيب اللغة (ظلل): 462/11، وشرح ديوان الحماسة (المرزوقي): 760/2.

(6) الزاهر: 141/1. أدب الكاتب: 274. تهذيب اللغة (سجد): 569/10.

(7) الغريب المصنف، خ ق / 320 ب – 321 أ. التهذيب (ضاف): 74/12. تصحيح الفصيح: 293/1.

(8) الزاهر: 441/1. أدب الكاتب: 269. تصحيح الفصيح: 294/1 – 295. وبصائر ذوي التمييز: 605/1. النهاية: 131/2. غريب القرآن: (للسجستاني): 12، أساس البلاغة: 288/1.

سقطت رواضِعُهُ، وأثْغَرَ إذا نبتت أسنانه[1]، وحَزَمَ الفرس شَدَّ حزامَه، وأَحْزَمه جعل له حزاما[2]، وغير ذلك كثير، وجميع هذه الشواهد تدل على ان هذه اللغة أفادت من صورة كل صيغة، وهذا ما حمل القدماء على التحقيق والتثبت من دلالة الصيغتين في الأفعال وان اختلفوا في قسم من الأمثلة، ولنا نحن المحدثين ان نأخذ برأي المتشددين فلا نقبل إلا الأكثر والأشهر، أو نتسامح فتستعمل فعل وأفعل بمعنى في قسم الأفعال التي سمع فيها مجيء الصيغتين، بدلالة واحدة، ولكن ليس لنا ان نغلي حدود الفصل بينهما كما يرى مصطفى النماس فقد ذهب إلى ان القول بقياسية افعله بمعنى فَعَلَهَ، فيه غنى من عدة نواح: الأولى: تحقيق السنة العربية في مجيء افعله وفعله بمعنى، والثانية تطويع هذه الصيغة الفعلية لحاجة الاستعمال، واجازة القياس عليها لاستخدامها حين يراد التخصيص في مصطلح أو التصرف في تعبير، والثالثة: ان الأفعال المزيدة المهموزة متعدية إلى مفعولاتها اسرع في إفادة التعدية من الأفعال المجردة متعدية بنفسها أو بحرف الجر، والرابعة: ان الأفعال الثلاثية المجردة يصعب الحكم فيها على حركة عين الماضي والمضارع بخلاف الميزدة، فان ضبط فيها لا يحتاج إلى توقيف، والخامسة: ان مصادر الأفعال الثلاثية المجردة اغلبها لا قياس فيه على عكس المزيدة فمصادرها مما يقاس ولا يحتاج إلى سماع، وهذا أولى وايسر مما يحتاج إلى السماع، السادسة: ان مصادر الأفعال الثلاثية المجردة قد توافق الأسماء الماخذوة منها في صيغتها فيشتبه التعبير، ويلتبس ومثاله (العذر) فهو اسم بمعنى حجة الاعتذار، ووجهه وبهذا المعنى اشتهر حتى

---

(1) غريب الحديث (لابن قتيبة): 306/2. المقاييس: 379/1. المحكم: 285/4. تهذيب اللغة (ثغر): 88/8. وخلق الإنسان (لثابت): 186. الإفصاح: 6/1.

(2) النوادر (لابن الأعرابي): 339. المحكم " 171/3.

اختص به والعذر كذلك مصدر لمعنى الحدث، وهو رفع اللوم تقول: عُذْرَهُ عُذْراً، أي قبل اعتذاره فالعذر أذن هو مقبول العذر، ولا يكاد هذا المعنى يفسر باستعمال لفظ العذر كما يفسر إذا جيء: بالبناء المزيد..... والسابعة: ان اسم المرة من مصدره الثلاثي المجرد لا يتبقى في الغالب صورة المصدر، بل يقصره على صورة موحدة، وربما كان فيها تنكير لصورته الأصلية، فاسم المرة من الفراغ (فَرْغةً) ومن الاتيان (أتْيةً) واسم المرة من الميزد لا يتحيف صورة مصدره بل يستبقه على أصله بزيادة تاء في أخره، وفي تغيير الصيغة اغماض، والثامنة: ان من الشائع في اللغة المعاصرة قول الكاتب هذا عمل مشين أو مريع أو مريك(بضم الميمات.. وهذه الاستعمالات إنما تجاز على ان افعالها المزيدة في مَعنى افعالها المجردة)[1]، وتقول ان لغة العرب تميز بين الصيغتين، فالأصل ان يكون لكل مدلول، وهذه الصيغ كما هو معلوم سماعية، قبل ان تكون قياسية، والمسموع مفضل على المقيس، وان كان للمقيس وجه مقبول أو معقول في نظر من يأخذ به، واستعمال هذه الصيغ في غير مواضعها، ولغير معانيها خروج على نظام اللغة، والمغايرة بين أبنيتها لاسباب معنوية لا مجال فيها للتوجيه والتأويل، وليس لنا ان نخلط بين الصيغتين لان احدهما اقيس اواجمع لما نريد لها، فان اختلاف البناء قصد به تعدد المعنى، وان سمعت ألفاظ جاءت عن أهل اللغة بالصيغتين بمعنى واحد، ان أحكام اللغة تؤخذ سماعاً عن العرب ولذلك اجهد علماء اللغة أنفسهم في الضبط، والاستقصاء، والجمع، واكثروا من التصنيف في حصر معاني الصيغتين، ومجيئهما بمعنى، وجه من وجوه استعمالهما، وليس السنة العامة، ولا القياس المطرد، وليس لدارس ان يطوع إحدى الصيغ الفعلية التي جاءت

(1) بحث في صيغة (افعل) بين النحويين واللغويين: واستعمالاتها العربية: 32 – 33.

عن أصحاب اللغة بسماع صحيح، ونقل متواتر، فيصرفها عن وجهتها ويعدلها عن مسيرها لحاجة يراها، بدعوى السهولة والتيسير، أو لان قياس صوغ مصادرها، وضبط حركة عينها اقيس واحكم في إفادة معنى من معاني أو ان مالا يحتاج إلى سماع أسهل مما يحتاج إلى سماع، فان كثيرا من اللغة مسموع لا يقاس عليه، وهو افصح من المقيس، وأشهر، وعلى مستعمل اللغة ان يتحقق من صحة ما أشكل عليه بالرجوع إلى مصادر اللغة، أو إلى أهل العلم فيها، وما اقترحه في تعديل صياغة اسم المرة، أو إزالة الشبه بين الاسم والمصدر، تصرف في أصول اللغة لا مسوغ له، ولسنا في توجيهه احكم من أصحاب اللغة الذين توخوا الابتعاد عن اللبس، والنأي عن الغموض، ولم يتركوا سبيلاً يمكن ان يحقق لهم ذلك، ولا نحن اقرب من علماء العربية الذين فهموا مجاري كلام العرب واحاطوا باصولها وانظمتها، وادركوا وجوه تصرف العرب فيها، وان ما أراده لو حصل في جميع اللغة بحجة اخضاعه للاطراد والقياس، لفسد كثير ن احكامها واوضاعها، فان فيها ما هو مطرد، وفيها ما هو شاذ، وفيها الكثير، وفيها القليل، ولا تطرد قواعدها توجيه عقلي أو نظري، لان لها منطقها الخاص، وليس لنا ان نرسم طريقا تسير فيه بما نراه ايسر واشمل، فالاحكام تخضع للوارد المسموع فتجري عليه، وياخذ به المستعمل كما نقله رواة اللغة لان فيه ابقاء على دلالاتها التي تعبر عن حرية العربي الفصيح في الوضع، والتصرف من غير اكراه، ولا نوازع عقلية، أو افكار مجردة، و"ان اللغة المتمثلة في كلام العرب الحجج هي الأساس دائما لأنها هي اللغة العربية"[1]، وإن نعجب احتكامه إلى الكلام المحلون الفاسد، يقيس عليه، بما أطلق عليه من هو

(1) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: 274.

شائع في اللغة المعاصرة، ومثل له به مشين (بضم الميم) وغيره، واسم الفاعل من شان هو سائن واسم المفعول مَشِين "ولا يجوز سماعاً ولا قياساً ان يُقال مُشِين بمعنى شائِن"[1]، ولهذا كان أما اقترحه من الخلط بين الصيغتين، افساداً لحقيقة التفريق بينهما، وتضييعاً لجهود كثيرة، قصد منها علماء محققون ضبط معاني البنائين والتمييز بينهما.

(1) قل ولا تقل: 190.

الفصل الثاني
الفروق اللغوية عند المحدثين

يستقل هذا الفصل بعرض موقف المحدثين من ظاهرة (الفروق) وما موقفهم منها واحداً، فقد بقي الدارسون على انقسامهم، وتفرقهم، وتشعب السبل بهم في النظر، إلى المشكلة الدلالية المستعصية، المتصلة بمعاني الألفاظ المتقاربة في اللغة. إذ تأثر دارسو العربية في العصر الحديث بما انتهى إليه علماؤها القدماء الذين عكفوا على "دراسة لغتهم بفكر علمي دقيق، إلى جانب تفاعلهم، معها روحيا ووجدانيا"[(1)] وقد استبانت لأوائل حقيقة العربية في خصائصها الطبيعية، وميزاتها الصوتية والدلالية، في مباحث تتصل بمسائل فقه اللغة، توخت وصف نظام اللسان العربي، وتفسير قوانينه، وقواعده. كما تأثر نفر من المحدثين بما توصل إليه الدرس اللغوي الحديث من نتائج بعد دراسة الظاهرة اللغوية دراسة عامة، من حيث أنها ظاهرة إنسانية تقتضي بحثاً شاملاً، ودرساً موضوعياً، بغية الوصول إلى القوانين الكلية، وكشف سير التطور الصوتي والدلالي، ولقد ابتعد هذا الدرس عن نقاط الارتكاز المهمة في مباحث فقه العربية، بما لها من خصائص، وما انفردت به من سمات، أو تضمنت من أسرار ودقائق، حتى قال باحث محدث: "وفقه العربية جاز فيه لعهدنا كل شيء إلا ان يكون فقه العربية..."[(2)].

والطريف ان علماء اللغات الأخرى الذين اخذ عنهم جماعة من المحدثين، والذين لا يهمهم ان تكون (الفروق) إحدى ظواهر العربية أو لا تكون، يميلون إلى إنكار الترادف التام، والأخذ بالفروق المعنوية بين الألفاظ، أو يرون هذا الترادف أمراً نادر الوقوع، فيلتقون في هذه النظرة وطائفة كبيرة من علماء العربية،

---

(1) النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي، من خلال النصوص: 7.

(2) عبقرية العربية في رؤية الإنسان والحيوان والسماء والكواكب: 3 .

المتقدمين. كانوا يذهبون إلى ان الألفاظ المتقاربة تتفاوت في دلالاتها، ويستقل كل منها بلون وملحظ وفائدة، وبذلك تكون مفردات حية ومعبرة، ومستقلة، ولقد اختلف الدارسون من أبناء العربية في هذه القضية اللغوية ـ القديمة الحديثة ـ فمنهم من قال بوجود الترادف مطلقاً، ومنهم من اثر التوسط والاعتدال، وأنكر المغالاة والتطرف، ومنهم من رفض القول بتساوي هذه الألفاظ في المعنى وذهب إلى ان كل لفظ يتفرد بدلالة مخصوصة مغايرة ـ واعتز بما صنف الأقدمون من كتب ورسائل في الفروق، وربما جمعوا من ألفاظ ذات دلالات معنية، لأنها تصور دقائق الأشياء، وتظهر خفي المعاني، فهي مظهر حياة اللغة، وسر قوتها وفاعليتها، وقد تبع هذا الخلاف في اللغة، خلاف في ألفاظ القرآن الكريم، فمن قائل ان الترادف موجود بينها، ومن قائل ان القرآن لا يستعمل اللفظ إلا بدلالة محددة، وللفظ فيه معنى متميز مستقل، ودعا قسم من الدارسين إلى أحياء الفروق، وبعث الألفاظ، ليتسع التصرف في الكلام، وتعدد سبل التعبير، وليدفع عن اللغة مرض العموم والإبهام الذي اضر بها أجيالاً، لضياع الفروق الدقيقة، بين المفردات، والأبنية، فصارت كما متراكماً من غير زيادة ولا فائدة، وعنى دارسون بكشف إسرار الفروق وأنماطها، والتنويه بقيمتها الوظيفية في اللغة إذا أريد لها ان تكون لغة عربية صحيحة مبنية، ولاشك في ان هذا الاتجاه يمثل موقف الحفاظ على العربية، والإبقاء على خصائصها، والالتزام بإحكامها، والحرص على سلامة الذوق فيها، فهؤلاء يرون الترخص في ميزاتها، والتهاون في أوضاعها، والتسامح في هدم مقاييسها وأبنيتها، ضرباً من الفساد والاضطراب فيها، والخلل اللغوي يجر بعضه بعضاً، حتى ينتهي أمر اللغة إلى العجز والعي، فتفقد اظهر سماتها في الإعراب والإبانة.

وقد كانت مسائل (الفروق) جزءاً من مادة كتب التصحيح اللغوي قديماً، كذلك عني أهل التصحيح من المحدثين بالفروق بين الألفاظ، وبيان معانيها الدقيقة لان التخليط يؤول إلى اللحن، ويفضي إلى الغلط.. هذه المسائل وغيرها مما يتصل بها، هي مادة هذا الفصل، استكمالاً لمواد البحث، وإتماماً للمنهج المرسوم لإعداده.

الخلاف في معاني الألفاظ المتقاربة:

لم تُحَل المشكلة اللغوية القديمة في معاني المفردات المعجمية المتقاربة على كثرة ما قيل فيها، وكتب عنها، في العصور المتقدمة، وان جنح الدارسون إلى استخدام أساليب جديدة في الاستدلال، يقتضيها العلم اللغوي الحديث، إذ "ما زالت موضع خلاف حتى ألان، فعلى حين ينادي بعض الباحثين بوجود الترادف في كل الوحدات القاموسية، التي تدل في اطار علم الدلالة على المعنى نفسه، يرفض آخرون الاعتراف مطلقا [بامكان][1] وجود الترادف بمعنى المساواة في الدلالة"[2]. ولقد أظهرت الدراسة اللغوية الحديثة ميلاً إلى العناية بالفروق المعنوية بين الكلمات المتقاربة في دلالاتها، ورغبة في تحديد مفهوم الترادف، وبيان أنواعه، وعدم التسليم باتفاق المعاني وتساويها إلا بشروط تقلل من إمكانية اتحاد المعنى، وتماثل الاستعمال، وتحد من المبالغة في جعل كثير منها بمنزلة واحدة في اللغة، والنتائج التي يصل إليها الباحث بعد تطبيقه هذه الشروط تشبه شبهاً كبيراً ما توصل إليه القائلون بالفروق في تراثنا اللغوي، حين نظروا إلى معاني المفردات المتقاربة بمقتضى الأسس – التي تطرقت لها فيما تقدم – إذ خلصوا إلى ان هذه المفردات تستقل في فوائد تخصها، ووجوه تنفرد بها، على الرغم من تداني حقائقها، وتجاور دلالاتها.

فالمترادفات عند (اولمان): "ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق "وهو يرى ان الترادف التام على الرغم من عدم استحالته نادر الوقوع ندرة بعيدة فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة ان توجد بها في سهولة ويسر[3]، ويورد (اولمان) أمثلة لبيان ان كل لفظ يختص بلون من المعنى، ومغزى لا يوجد في صاحبه، ويرى ان هذه النتائج تظهر لنا ظهوراً واضحاً جلياً إذا ما أخذنا في الاعتبار سلسلة

---

(1) في النص (إمكانية) والفصيح: (إمكان) .

(2) علم اللغة، والدراسات الادبية، دراسة الأسلوب: البلاغة، علم اللغة النصي: 46 .

(3) دور الكلمة في اللغة: 109 .

كاملة من الألفاظ المترادفة، فسوف يتبين لنا ان معظم المترادفات ليست إلا أنصاف أو أشباه مترادفات، وانه لا يمكن استعمالها في السياق الواحد، من دون تمييز بينها، كما سيتضح لنا ان مدلولات هذه المترادفات متشابكة ومتداخلة، بعضها في بعض، وفي نهاية المطاف سوف يتأكد لنا ان هذه الألفاظ لا يمكن التبادل بينها إلا في حدود ضيقة فقط[1]، ولا يعترف (بلوفيد) بالترادف من أول الأمر، ويقول: "إننا ندعي ان كل كلمة من كلمات الترادف تؤدي معنى ثابتاً مختلفاً عن الأخرى، وما دامت الكلمات مختلفة صوتياً فلابد ان تكون معانيها مختلفة كذلك"[2]، وعلى هذا فلا ترادف عنده، ويقول (هارس) شارحاً رأيه انه في إطار اللغة الواحدة لا يوجد ترادف، فالاختلاف الصوتي لابد ان يصحبه اختلاف في المعنى[3]. ويوافقهما (فيرث) في اعتبار اختلاف اللفظ، وتغير الصورة دليلاً على تباين المعنى. ويرى كمال بشر: ان عدم اعتراف (فيرث) بالترادف يتمشى مع مذهبه الخاص بالمعنى اللغوي، فالمعنى اللغوي عنده مجموعة من الخواص اللغوية للكلمة أو العبارة أو الجملة ومن الطبيعي ان تكون المزيات الصوتية إحدى هذه الخواص، فإذا اختلفت من كلمة إلى أخرى كما هو الحال في المترادفات وجب اختلاف الكلمتين في المعنى أيضا، والنتيجة الحتمية لهذا هي عدم وجود الترادف[4].ويرى (جون لاينز) "ان التعابير ذات المعنى واحد تعد مترادفة "لكنه ينبه على ضرورة ملاحظة نقطتين في هذا التعريف، الأولى: انه لا يحدد علاقة الترادف بالمعاني المعجمية، الثانية: ان هذا التعريف يتخذ من التطابق في المعنى، وليس مجرد التشابه معياراً للترادف. فهو يختلف عما يعتمده عادة مؤلفو المعجمات أنفسهم لأنها تضم تعابير شبه مترادفة أو متشابهه، إلا أنها ليست

---

(1) نفسه: 110 .

(2) ينظر: علم الدلالة (احمد مختار عمر): 224، ودور الكلمة في اللغة – هامش المترجم: 123 .

(3) علم الدلالة (احمد محتار عمر): 224 .

(4) دور الكلمة في اللغة 123 هامش المترجم: وفي فقه اللغة: وقضايا العربية: 176 .

متطابقة في المعنى، وهو هنا يعيد فكرة المشاكلة التي قال بها ابن فارس، وغيره من علماء العربية، ويلخص (لاينز) إلى ان يقول: "من الأمور البديهية اليوم ان تعتبر الترادف المطلق نادراً جداً في اللغات الطبيعية"[1]، ويرى ان ما يهمنا في الترادف الكلي، هو المدى السياقي للتعبير، أي مجموع السياقات التي تظهر فيها، ويوازن بين استعمال كلمات مثل، (flqw) خلل، و (defect) عيب، و (blemish) شائبة فهي الفاظ يبدو كليا ان لها معنى واحدا إلا انه لا يمكن استخدام أي منها بدلا من الاخرين، ويوضح الفرق وتداخل المعنى بين كلمتي: (big) و (large) اللتين ليستا في ترادف كامل، ولا في ترادف كلي، وهناك سياقات عديدة لا يمكن فيها إبدال أي منها بالأخرى، دون الخروج على قواعد قيود السياقية، لاي منها. فعلى سبيل المثال: لا يمكن لـ (large) ان تحل محل (big) في الجملة you are making a big mistake أنت تقوم بخطأ كبير. ومع ذلك فانه يبدو ان لـ(big) هنا معنى مشابها لمعناها في العابرة: (a big house) (بيت كبير) والتي يمكن ان تعوض عنها (alarge house) بيت واسع، أي ان إحداهما يمكن ان ترد في موضع الأخرى، ولكن ليس في كل استعمال، ولهذا فالعلاقة بينهما علاقة شبه ترادف، وليس ترادفا كاملاً[2]، ولم يبعد (لاينز) في هذا عما فعله ابن قيم الجوزية حين وازن بين (شك وريب)[3] وانتهى إلى ان استعمال كل منهما يختلف تارة، ويتفق تارة أخرى.

ويرى (بالمر) ان الترادف يعني: (المعنى نفسه)[4] ويؤكد القول بانه: ليست هناك مرادفات حقيقية، وليس هناك كلمتان تؤديان المعنى نفسه تماماً، ويبدو في الواقع ان من غير المحتمل ان تبقى في أي لغة كلمتان لهما معنى واحد، فإذا نظرنا

---

(1) اللغة والمعنى والسياق: 53 – 54 .

(2) اللغة والمعنى والسياق: 55 – 57 .

(3) بدائع الفوائد: 106/4 .

(4) علم الدلالة (بالمر): 103 .

إلى بعض المترادفات فهناك في الأقل خمسة اختلافات بينها ، إذ تعود بعض المجاميع من المترادفات إلى لهجات مختلفة للغة ، وهنا مجاميع مثل سيد ، ورجل ، وشخص ، يصعب التعامل معها لان التمييز بين الأساليب اقل وضوحاً بكثير من التمييز بين اللهجات المعرفة جغرافيا ويرى ان بعض الكلمات قد تختلف في معاينها العاطفية أو التقويمية ويظل باقي معناها ذهنياً فقط ، فان معنى الكلمات ليس مجرد مسالة حقائق موضوعية ، بل ان قسماً كبيراً منها ذاتي ، ولا تستطيع ان نميز بوضوح بين الاثنين ، وان كثيراً من المفردات متقارب في المعنى ، أو ان معانيها متداخلة ، ويستغل صانعو المعجمات هذا النوع من الترادف ، فللنعت راشد مثلا تكون المترادفات المحتملة : بالغ وناضج وكامل : ولكمة يحكم قد نقترح : يوجه ويسيطر ويقرر .. وإذا نظرنا إلى مرادفات كل من هذهَ الكلمات نجد أمامنا مجموعة اكبر لكل منها ، وبهذا سنبتعد أكثر فأكثر عن معنى الكلمة الأصلية ، ولا تخبرنا المعجمات ما عدا الواسعة منها ، إلا القليل عن الترابطات الدقيقة بين الكلمات ومرادفاتها المعرفة لها ، أو بين المرادفات أنفسها[1] . ولا شك في ان سبب هذا الاختلاف يعود إلى تباين نظرة الدارسين إلى المعنى ، وما يحيط بالكلمة من دلالة معجمية أو نفسية أو اجتماعية ، أو انفعالية ، وغير ذلك مما يؤلف دلالات إضافية .

وإذا انتقلنا إلى المحدثين من أبناء العربية نجد بينهم الخلاف نفسه ، على ما كان عليه لدى القدماء ، وان كنا نقف عند بعضهم على الاستدلال الجديد ، والمنهج الجيد ، والمحاولة الجادة لحصر الظاهرة واستقصاء أمثلتها ، ولعل أول من نعثر له على راي في هذه الألفاظ من المحدثين الباحثين في ألفاظ العربية (احمد فارس الشدياق) فهو يرى ان وصف الألفاظ بالترادف لا يعني التساوي والتماثل ، إذ يقول "على اني لا اذهب إلى ان الألفاظ المترادفة هي بمعنى واحد ، وإلا لسموها المتساوية ، وإنما هي مترادفة بمعنى ان بعضها قد يقوم مقام بعض ، والدليل على ذلك ان الجمال

(1) علم الدلالة (بالمر) : 104 – 106 .

مثلا، والطول، والبياض، والنعومة، والفصاحة، تختلف أنواعها وأحوالها بحسب اختلاف المتصف بها فخصت العرب كل نوع منها باسم، ولبعد عهدهم عنا تظنيناها بمعنى واحد.."[1] فالترادف عنده ينصرف إلى التتابع على المعنى، وليس الاتفاق الكامل في الدلالة عليه، ويرى (حنفي ناصف) ان النظر إذا انعم نظره تبين له: ان لا ترادف في الحقيقة، لان العرب قبائل، ولكل قبيلة ألفاظ محصورة، وضعها واضعهم، ليتقاضوا بها أغراضهم، ولا ضرورة في تقاضي الأغراض إلى وضع أزيد من لفظ واحد لكل معنى، فالذين يسمون (السبع) (أسدا) لا يسمونه (ليثا)، والذين يقولون (مِدية) لا يقولون (سكينا)، و إذ لا تمس الحاجة إلى ذلك فان الترادف في اللغات ليس طبيعيا، ولا وجود له متى وجهنا النظر إلى كل قبيلة على حدة، وإنما هو أمر يحدث عند النظر إلى القبائل كافة[2]، فهو ممن يفسرون الترادف بتعدد الوضع، واختلاف القبائل، وإذ نفاه أصلا فانه ذلك يقوم على نظرة عقلية لا ترى في اللغة حاجة إلى وجود ألفاظ متعددة بمدلول واحد وكتب (علي الجارم) مقالاً مفصلاً عن هذه الظاهرة وقف عند جماعة من الدارسين[3]، اقر فيه بوجود الترادف في العربية غير انه ذهب إلى ان أمثلة الظاهرة ليست بهذه الكثرة التي يتصورها بعض الباحثين، وهو يرى ان المنكرين له مبالغون، والمثبتين له مبالغون أيضا اما مبالغة المنكرين فتظهر حين نقف على أمثلة حقيقية من الألفاظ المترادفة، لا داعي إلى إنكارها، وأما المثبتون فقد بالغوا ـ في نظره ـ لانهم جاؤوا بأمثلة يمكن ان تخرج منه على وجه من الوجوه أو يمكن إخراجها من هذا الباب نهائياً، فان هناك أمثلة لا حصر لها، يمكن تأويلها على اختلاف في اللهجات، أو تفاوت في المعنى الدقيق،

---

(1) الساق على الساق: 80 .

(2) مميزات لغات العرب: 36 — 37 .

(3) ينظر: دور الكلمة في اللغة، هامش المترجم: 119 — 120، وكتاب في أصول اللغة: 108، والترادف في اللغة: 297، وفقه اللغة العربية: 186 — 187 .

وتمايز في ملحظ دلالي، معين، وبهذا وضع (علي الجارم) يده على نقطة الضعف والتطرف في فهم هذه الظاهرة وكبحها، كما بين ان هناك عدداً من الأمثلة ليست من الترادف البتة، مثل كمح الدابة وكبحها، فهما ليستا كلمتين مختلفتين، وإنما كلمة واحدة في الأصل والمعنى، هي (كمح) أو كبح حدث فيها تطور صوتي، بقلب الميم باء أو العكس لما بين الحرفين من تقارب، ويرى (الجارم) ان على دارس الترادف ان يقوم ببحث دقيق في معاني الكلمات المظنون أنها مترادفة، متساوية، فقد نجد أنها ليست منه، وقد قام هو بدراسة الألفاظ التي تطلق على العسل وهي كثيرة فتحصل لديه ان المترادفات الحقيقية من هذه الأسماء قليلة، لا تزيد على ثلاثة أو أربعة، اما المفردات الباقية فهي صفات ذات معان مستقلة، ولذلك لا تعد من المترادفات[1]، ولهذا رأى احد الدارسين انه بالغ في تقليل عدد المترادفات في هذا العدد الضخم من الكلمات الدالة على العسل في العربية، وانه مذهب يدل على تحفظ كبير في النظر إلى المترادفات، وعدم الانسياق مع كثير من القدماء، في تكثيرها، والمبالغة في إعدادها[2].

وتعرض الرافعي في تاريخ آداب العرب لموضوع (الترادف) وذكر من أمثلته السيف، والعَضْب، والأسد، واللَّيْث، والغَضَنْفَر، والخَمْر والراح والعُقار والقَرقْفَ، ونحو ذلك، ان كلام العلماء في هذا النوع من الألفاظ يرجع إلى أربعة مذاهب فبعض العلماء ينكر ان يكون في اللغة ترادف مطلق، لان كثرة الألفاظ للمعنى الواحد، إذا لم تكثر بها صفات هذا المعنى، كانت نوعاً من العبث تجل عنه هذه اللغة الحكيمة المُحْكَمة، وبعضهم يذهب إلى إنكار الترادف مطلقاً بقيد الزيادة في معاني الألفاظ المترادفة ومن دون هذا القيد، فيعد الموضوع للمعنى الأصلي اسماً واحداً، والباقي صفات له لا أسماء، وموضوع الاختلاف بين هذا الرأي وما قبله، في

---

(1) الترادف (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج1:314 – 320 .

(2) فقه اللغة العربية: 187 .

اعتبار الفرق بين الاسم والصفة، والمذهب الثالث إثبات الترادف، ولكنهم يخصونه بإقامة لفظ مقام لفظ آخر لمعان متقاربة، يجمعها معنى واحد، وهذا المذهب من تقسيم بعض علماء الأصول، والمذهب الرابع إثبات الترادف مطلقاً من دون قيد ولا اعتبار ولا تقسيم، قال والصحيح من ذلك كله ان أوضاع العرب تختلف لأنهم متصرفون في اللغة لا يعرفون لها قيوداً إصلاحية، وما من عربي إلا وهو حكم العرب كلهم باعتبار الفطرة اللغوية التي يرجع إليها أصل الوضع، لان اللغة مفردات وضعها أفراد، وقد كانت لهم أشياء كأنها مظاهر الطبيعة المتسلطة عليهم بمعانيها المتناقضة، وصفاتها المتباينة، لبلوغها الغاية في مالوفهم من اللذة والألم والمنفعة والمضرة، وهذه يراها كل عربي، ويحدث عنها، ويصفها، على ما يجد في نفسه من أثرها، وعلى ما يراه من صفاتها المختلفة، فلا جرم ان اختلفت الألفاظ الموضوعة لها بحسب ذلك[1]. ثم تطرق إلى ذكر أسباب الترادف فجعل منها تعدد وضع القبائل، ثم تسمع كل قبيلة لغة الأخرى، فيأخذ بعضها عن بعض استظرافاً، وتوسعاً في الكلام، ومنها ما يكون صفات يتصرف في وضعها أفراد كل قبيلة فلا تختص بالوضع الواحد، وذكر ان من المترادف قسماً تقل فيه ألفاظ المعنى الواحد، وهو يكاد يكون طبيعياً في اللغات كلها، ومأتاه في العربية من اختلاف الأوضاع، ولا يتعين في مثل هذا النوع ان يكون في كل كلمة زيادة في المعنى، والفائدة عما في غيرها، لان كلا اللفظين موضوع لمعنى واحد، لا زيادة في دلالته، إلا إذا اعتبرنا أصل الاشتقاق والسبب الحامل الواضع على ان يضع، وإلا إذا كان كلا اللفظين يمثل حالة مما يصح فيه الاختلاف كجلس وعقد مثلا[2]، وبحث إبراهيم أنيس موضوع هذه الألفاظ في غير واحد من كتبه، فذكر في كتابه (في اللهجات العربية) ان المحدثين من علماء اللغات يجمعوا على إمكان وقوع الترادف في أي لغة

---

(1) تاريخ آداب العرب: 189/1 – 192 .

(2) تاريخ آداب العرب: 192/1 – 193 .

من لغات البشر، بل ان الواقع المشاهد ان كل لغة تشتمل على بعض تلك الكلمات المترادفة، ولكنهم يشترطون شروطاً معنية لابد من تحققها حتى يمكن ان يقال ان بين الكلمتين ترادفاً، وهي: الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً عاماً، والاتحاد في البيئة اللغوية، والعصر، وإلا يكون احد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر، وهو يفرق بين النظرة التاريخية، والنظرة الوصفية في دراسة هذه الظاهرة، ويحاول ان يفسر بمقتضى اختلاف النظرتين رأى المنكرين من العرب للترادف، وارى المثبتين له، فالمنكرون نظروا إلى تلك الألفاظ التي قيل أنها مترادفة نظرة تاريخية، فرأوها في عصورها الأولى تعبر عن صفات قبل ان تتناسى تلك الصفات، فيظن أنها أسماء، على حين نظر الآخرون إلى هذه الكلمات (نظرة وصيفة)، على ما وصلت إليهم، دون لمح أصلها وتاريخها، فوجدوها كلها مؤدية معنى واحداً، فقالوا: إنها مترادفة، ولهذا "يجب إذن إلا تلتمس الترادف من لهجات العرب المتباينة، فالترادف بمعناه الدقيق هو ان يكون للرجل الواحد في البيئة الواحدة، الحرية في استعمال كلمتين أو أكثر في معنى واحد، يختار هذه حينا، ويختار تلك حينا آخر، وفي كلتا الحالتين لا يكاد يشعر بفرق بينهما، إلا بمقدار ما يسمح به مجال القول والأسلوب، فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص، وخلص إلى ان من العبث البحث في أصل وضع الكلمات حين تريد البحث في المترادفات، فان السر في إنكار الأقدمين للترادف عنده ان أصحاب هذا الرأي كانوا من الاشتقاقيين الذين أسرفوا في رجع كل كلمة إلى أصل اشتقت منه، وبعضهم كانوا من الأدباء والنقاد وهؤلاء يستشفون في الكلمات أموراً سحرية[1]. أما الاشتقاقيون فلا خلاف في ان اعتبار أصل الاشتقاق، والنظر في اختلاف أسباب الوضع يفيضان إلى ملاحظة فروق قد لا يدركها غيرهم، وأما الأدباء والنقاد فسيأتي الحديث عن موقفهم في مبحث منفرد، وذهب إبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) إلى ان العلماء من

(1) في اللهجات العربية: 178 – 179 .

علماء العربية في صراع مع دلالة الألفاظ طورا يوسعون دائرتها، ويتجاهلون الفروق بينها بحيث تتسع لكثير من الكلمات المترادفة، وأخرى يحددون تلك الدلالات، ويغالون في تحديديها مما قد يترتب عليه ان نتشكك في كثير من النصوص، ونأبى المشهور الشائع من استعمالات كثيرة، وكل هذا لغموض الدلالات في بعض الألفاظ، وورودها في بعض النصوص مائعة غير محكمة، تحتمل معنى كما تحتمل آخر شبيها به[1].

والذي يبطل هذه الشبهة ان العلماء لم يكونوا في صراع مع دلالة الألفاظ إلا بقدر ما اختلفت مناهجهم في النظر إليها، فان أهل التفريق شددوا على تحديد المعنى وضبطه، لإدراك المقاصد، وتحصيل الأغراض، ولا نوافقه في ان بين الألفاظ ما يحمل دلالة مائعة، غير محكمة، فان أهل اللغة حرصوا على استعمال اللفظ الذي يحمل المعنى، ويوصله بدقة، إلا أنهم قد يضعون العام موضع الخاص أو العكس حين يتضح المراد يؤمن اللبس، كما كانت لهم في كلامهم: "إشارات إلى الأغراض، وتلويحات بالمعنى متى لم يفهمها ويسرع إلى الفطنة فيها من تعاطي تفسير كلامهم، وتأويل خطابهم كان ظالماً نفسه، متعدياً طوره"[2]. ولكي ندرك هذه الحقيقة ينبغي ان نتذكر ان هذه اللغة كان أبناؤها "يتفاهمون بها تفاهماً دقيقاً يعرفون دلالات الألفاظ، وإيماءات التراكيب، ولم يؤثر عن احد منهم انه وجد صعوبة في الاتصال بالآخرين عن طريق استخدامه للعربية"[3]، وذكرت عائشة عبد الرحمن أنها تحسب ان إبراهيم عدل بعد ذلك عن مذهبه هذا، ففي مناقشة لازمة الترادف بلجنة الأصول في المجمع اللغوي وقف مع من أنكروا الترادف[4]، ويعزز ما

(1) دلالة الألفاظ: 223 .

(2) امالي المرتضى: 7/1.

(3) نظرية جديدة في دلالة الكلمة القرآنية (مقالة) في ضمن بحوث في اللغة والادب: 7 .

(4) الاعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الازرق: 214 هامش رقم 1 .

ذكرته ان هذه اللجنة اتخذت قراراً جاء فيه: "توصي لجنة الأصول في شأن المترادفات ان يعني كل العناية بتبيان الفروق الدلالية بين الكلمات ما أمكن بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة، وبذلك تضيق دائرة المترادفات"[1] كما أَنهَّ أَعدَّ تقريراً تناول فيه متن اللغة والدعوة إلى التخفيف من كثير من مفرداتها، التي في المعجمات، قال فيه: ويبدو من البحث ان صاحبه قد تأثر كثيراً بما رواه بعض القدماء من الذين أسرفوا في قضية الترادف، وبالغوا في تعداد ألفاظه في اللغة العربية.. وقد برهنت دراستنا للترادف في اللغة العربية انه إذا طبقت الشروط التي يراها المحدثون لتحقق الترادف فسنرى ان ما تشتمل عليه لغتنا عدد مقبول لا يعد أشكالا في اللغة.."[2] ومعنى هذا انه يرى الشروط التي ذكرها كفيله بإخراج عدد كبير من الألفاظ التي حسبت مترادفة، إذ لم يبق منها إلا عدد يسير.

وكتب علي عبد الواحد وافي بحثاً عن الترادف في كتابه (فقه اللغة) ذكر فيه ان من أهم ما تمتاز به العربية أنها أوسع اللغات الجزرية ثروة في أصول الكلمات، والمفردات، هذا إلى انه قد تجمع فيها من الألفاظ في مختلف أنواع الكلمة، اسمها وفعلها وحرفها، ومن المترادفات في الأسماء والصفات والأفعال، ما لم يجتمع مثله للغة جزرية أخرى، بل ما يندر وجود مثله في لغة من لغات العالم، قال ويوجد لكل من المطر والريح والنور والظلام والناقة والحجر، والماء والبئر، أسماء تبلغ عشرين في بعضها وتصل إلى ثلاثمائة في بعضها الأخر، وكذلك الشأن في الأوصاف، فلكل من الطويل والقصير والكريم والبخيل والشجاع والجبان في اللغة العربية عشرات من الألفاظ، وفي لذلك تختلف العربية اختلافاً كبيراً، عن اللهجات العامية الحديثة، المتشعبة عنها، فمتون هذه اللهجات ضيقة كل الضيق، لا تكاد تشتمل على أكثر من الكلمات الضرورية للحديث العادي.. وردَّ الباحث على بعض

(1) كتاب في أصول اللغة: 72 .

(2) نفسه: 108 .

الطاعنون ممن وقف حيال مفردات اللغة العربية موقف الشك، فزعم انه لا يبعد ان يكون جامعو المعجمات قد خلقوا كثيراً من هذه المفردات خلقاً لحاجات في نفوسهم، فبين فساد هذا الرأي ثم ذكر الأسباب الحقيقية التي أدت إلى كثرة المفردات، والمترادفات، ويهمنا منها أمران يكشفان رأيه في الترادف بوضوح، الأول: ان الأسماء الكثيرة التي يذكرونها للشيء الواحد، ليست جميعها في الواقع أسماء، بل معظمها صفات مستخدمة استخدام الأسماء، والثاني: ان كثيراً من الألفاظ التي تبدو مترادفة هي في الواقع غير مترادفة، بل يدل كل منها على حالة خاصة تختلف بعض الاختلاف عن الحالة التي يدل عليها غيره، مثل رمق، ولحظ، وحدج، وشفن ورنا.. وما إلى ذلك من الألفاظ التي تدل على النظر، فان كلاً منها يُعبّر عن حالة خاصة للنظر تختلف عن الحالات التي تدل عليها الألفاظ الأخرى، فرمَق يدل على النظر بمجاميع العين، ولحَظَ على النظر من جانب الإذن، وحدَجَه معناه رماه ببصره مع حِدَّة، وشفن يدل على نظر المتعجب الكاره، ورنا يفيد إدامة النظر في كون، ثم أحال على فقه اللغة للثعالبي، ومخصص ابن سيدة للوقوف على أمثلة كثيرة فيهما تدل على ما وصفه من تنوع ألفاظ اللغة، ودلالاتها على أحوال مختلفة[1]، وبهذا لا ينكر علي عبد الواحد وافي الترادف في لسان العرب، غير انه يرى ان الأمثلة التي ذكرت للتدليل عليه يخرج كثير منها عن حدّه وصيغته.

وعرض صبحي الصالح لموضوع الترادف فوصف العربية بسعة التعبير، وكثرة المفردات وتنوع الدلالات، وبين ان اللغات جميعا تزداد ثروتها، وتبلغ مفرداتها من الكثرة حداً لا نهاية له إذا كُتِب لها من شروط النماء والحياة والخلق ما كتب للعربية، فقد أتيح للغة القرآن في الظروف والعوامل ما وسع من طرائق استعمالها، وأساليب اشتقاقها، وتنوع لهجاتها، فانطوت من هذا كله على محصول لغوي لا نظير له في لغات العالم، وذكر ابرز العوامل في اشتمال لغتنا على هذا الثراء، وأشار

(1) فقه اللغة (وافي): 168 – 174 .

إلى ما نقله (دوهامر) من ألفاظ الجمل، فقال: "ليس من الغريب هذا، فان (دوهامر) لم يقصر بحثه على أسماء الجمل ومرادفاته، بل جمع كل ما يتعلق بشؤونه، وهو الكائن الحي الذي لا يستغني عنه العربي لحظة في حياته، وإذن تكون هذه الأسماء الكثيرة، نعوتا للجمل في أحواله المختلفة، ولا بد ان تلمح حينئذ فروق بين هذه الأسماء"، ووقف عند إنكار قسم العلماء القدماء للترادف في العربية فقال: "وفي إنكارهم معنى اخطر كثيرا مما يتصوره أي باحث من المحدثين، فلا سبيل معه إلى القول بانفراد العربية بكثرة المفردات، وبين علل هؤلاء المنكرين ثم قال: "ولسنا نريد بهذا ان ننكر مع احمد بن فارس وقوع الترادف، بل نؤثر ان نعتدل في رأينا، فلا ضير علينا إذن ان نأخذ بمذهب من قيل في شان الترادف، فينبغي ان يحمل كلام من منعه على منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين فلا ينكره عاقل"، وهذه عبارة حمزة بن الحسن التي ذكرها السيوطي في المزهر[1]، واخذ بتفسير علماء الأصول حين فسروا وقوع الترادف بوجود واضعين، وذكر ان خفاء الواضعين حين لم يمنع اشتهار الوضعين قد زاد من ثروة اللغة المثالية حتماً، فقد انتقل إلى هذه اللغة كثير من مفردات القبائل الأخرى[2].

وعرض رمضان عبد التواب في كتابه (فصول في فقه العربية) لظاهرة الترادف في اللغة، وذكر ان المحدثين يسلمون بوقوعه، وأشار إلى ما حصل في أمثلته من مبالغة، وبين ان ما يلحظ من فروق بين لفظة وأخرى أحياناً لا يصح ان يحملنا على إنكار الترادف، مع الذين أنكروا جملة، وقال: "فان إحساس الناطقين باللغة كان بعامل هذه الألفاظ معاملة الترادف فتراهم يفسرون اللفظة منها بالأخرى"، وعرض لأسباب الترادف ومنها تعدد أسماء الشيء الواحد في اللهجات المختلفة، وقاس ما حصل في اللغة العربية الفصيحة، بما جرى في اللهجات العربية الحديثة

(1) المزهر: 405/1 .

(2) دراسات في فقه اللغة: 292 – 299 .

وخصَّ فروق (أبي هلال) بوقفة لم ينصفه فيها، إذ اعترض عليه، وأنكر ما قاله، من غير دليل، واعتمد على قول إبراهيم أنيس في ان بعض الذين أنكروا الترادف كانوا من الأدباء النقاد، قال: ومن هؤلاء الأدباء: أبو هلال العسكري الذي ألَّف كتاباً سمَّاه الفروق اللغوية، نادى فيه بأنَّ كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة، فأن كلَّ واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الأخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه. واستنتج ان العسكري احسَّ بأنَّه هو وطائفة قليلة من اللغويين يخالفون إجماع القوم على القول بالترادف في العربية، ولذلك يقول: "ولعل قائلاً يقول: إنَّ امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد، ردٌّ على جميع أهل اللغة لأنهم إذا أرادوا ان يفسروا اللبَّ قالوا هو العقل.. وهذا يدل على أَنَّ اللبَّ والعقل عندهم سواء.. قلنا: ونحن أيضا نقول كذلك، إلا أنا نذهب أَنَّ قولنا: اللب وان كان هو العقل فإنَّه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل". قال رمضان: ومع أَنَّ أبا هلال بالغ في هذا الكتاب في منع الترادف، ويحاول جاهداً البحث عن الفروق بين الألفاظ المترادفة، فإنَّه في كتابين آخرين له ينسى هذا المبدأ، ويذكر الألفاظ المترادفة من غير اعتراض عليها، أو محاولة، للتفريق بينها يريد كتاب أبي هلال: التخليص في معرفة أسماء الأشياء، والمعجم في بقية الأشياء وذكر نصوصاً منهما[1]. وليست مع الباحث في أكثر ما قاله، أما ان القائلين بالفروق كانوا من الأدباء النقاد، فسأفرغ لمناقشته بعد قليل. وأما أَنَّ العسكري قال ما قال، بسبب إحساسه أَنَّه هو وطائفة قليلة من اللغويين يخالفون إجماع القوم على القول بالترادف في العربية، فالحق أَنَّ القالين بالفروق ليسوا قليلين، وهم من القدماء علماء، مثل ابن الإعرابي، المبرد، وثعلب، وابن الانباري، وابن درستويه، وابن فارس، والثعالبي، وغيرهم كثير، كما أنَّ المعوَّل على صحة الدليل، واستقامة الحجة، وليس على كثرة من يقولون بالرأي أو قلتهم، وارى أَنَّ العسكري مصيب

(1) فصول في فقه العربية: 309 – 315 .

فيما ذكره فإنَّ تفسير اللفظ بما هو أعرف منه لا يعني اتحاده معه في المعنى، وقد تقدم قول (بالمر) إن المعجمات"لا تخبرنا ماعدا الواسعة منها إلا القليل عن الترابطات الدقيقة بين الكلمات ومرادفاتها المُعرّفة لها، أو بين المفردات نفسها"[1]، وقوله: "لكن هذه ليست ظاهرة لغوية طبيعية بل يصطنعها اللغوي أو المعجمي لأغراض التعريف والتفسير"[2]، ويقول تمام حسان: وينبغي للشرح أنْ يكون واضحا، وان يتجنب قدر الطاقة الشرح بالمرادفات فقط، لان الترادف التام مشكوك في أمره، لما أصبح معروفا في دراسة أُصول التعارف على وضع الرموز للمعاني من ضرورة استقلال المعنى الواحد، بالرمز الواحد"[3]، وأما أَنَّ أبا هلال ناقض نفسه فيما ذكره من ألفاظ مترادفة في التخليص والمعجم في بقية الأشياء، فقد ناقشت هذا من قبل وقلت إنَّ هؤلاء، المُفَرقّين كابَي هلال وغيره يدركون ما صنعوا، ويمتلكون الحجة في الردّ على من عارضهم، وأنّهم لم يذكروا هذه الألفاظ إلاّ من طريق المشابهة والمشاكلة وما بينهما من معان أساسية مشتركة.

ويرى كمال بشر في هامش كتبه في كتاب دور اللغة. أنَّ الاختلاف الكبير والاضطراب الظاهر في هذه المسألة، إنما يرجع إلى سببين رئيسين: أولهما: عدم الاتفاق بين الدارسين على المقصود بالترادف.. أما السبب الثاني: فهو اختلاف وجهات النظر، أو اختلاف المناهج بين الدارسين، فإنَّ هناك اختلافاً في المنهج والاختلاف في المنهج يعني اختلافاً ما في النتائج، ويختار في دراسة الترادف المنهج الوصفي ومعناه أَنْ نقوم بدراسة ظاهرة الترادف دراسة شاملة إحصائية عن طريق وصف الحاصل الموجود، في مدة معينة من الزمن، بقطع النظر عن السابق وللاحق، ويقول: وليس

---

(1) علم الدلالة (بالمر): 106 .

(2) نفسه: 108 ـ 109 .

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها، 329، وينظر: الأصول: 288 – 289 .والمعاجم العربية المجنسة:40.

معنى هذا أنّنا ننكر أهمية الدراسة التاريخية، فالدراسة التاريخية لها قيمتها ومنزلتها الخاصة، غير أنَّ لنا حرية الاختيار، وقد اخترنا منهج الوصف، وهذا منهج يتطلب تحديد بيئة الكلام المدروس، وتحديد الصيغة، ومراعاة الموقف والظروف والملابسات التي يقال فيها الكلام، وفي ضوء ما سبق يمكن لنا أَنْ ننظر في الترادف، من الجائز جداً أَنْ تتفق كلمتان أو أكثر في المعنى، وربما لا ندرك الفرق بينهما، غير أنَّ هذا الفرق نشعر به حين نحاول أنْ نستبدل الكلمات، بعضها ببعض في المواقف المختلفة، ومن الجائز أيضا أَن يصح التبادل في بعض هذه المواقف، ولكنا نشك في جواز هذا التبادل في كل المواقف، إذا نظرنا إلى الموضوع نظرة وصيفة. ويخلص إلى القول: بأننا إذا نظرنا إلى الترادف نظرة عامة ومن دون منهج معين، فالترادف موجود، ولا شك، وإذا نظرنا إلى الترادف في اللغة العربية قديمها وحدوثها دون تحديد المدة، فالترادف أيضا موجود، ولكن من الجائز تخريج بعض الأمثلة أو أخراجها منه[1]، ويرى احمد مختار عمر: أننا إذا أردنا بالترادف (التطابق التام) الذي يسمح بالتبادل، بين اللفظين في جميع السياقات دون أن يوجد فرق بين اللفظتين في جميع أشكال المعنى (الأساسي) و (الإضافي) و (الأسلوبي) و(النفسي) و(الإيحائي) ونظرنا إلى اللفظين في داخل اللغة الواحدة، وفي مستوى لغوي واحد، وخلال مدة واحدة، وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، فالترادف غير موجود على الإطلاق، أما إذا أردنا بالترادف التطابق في المعنى الأساسي دون سائر المعاني، أو اكتفينا بإمكان التبادل بين اللفظين في بعض السياقات، أو نظرنا إلى اللفظين في لغتين مختلفتين أو في أكثر من مدة واحدة، أو أكثر من بيئة لغوية واحدة، فالترادف موجود لا محالة، ويمثل الباحث لذلك بكلمتي: (وصل) و(جاء) اللتين تنتظمان مع كلمات مثل (القطار) و (محمد) و(الخطاب).. وكلنهما يستقلان في سياقات أخرى.. قال وأمثلة الترادف بين اللغات كثيرة، ولعلها النقطة الوحيدة التي

---

(1) دور الكلمة في اللغة: هامش المترجم: 123 – 126 .

يقع فيها الترادف التام، أو الترادف الكامل، ومع هذا فهناك مزالق كثيرة للحكم بالترادف بين اللفظين في لغتين.. كما إنْ الترادف يمكن أَن يتحقق في الكلمات التي تبدو متقاربة جداً، ويعجز الشخص عن تحديد الفروق بينها، ويكثر هذا حين لا يكون احد اللفظين من ضمن الكلمات المستخدمة في مفردات الشخص، وأملثة ذلك من اللغة العربية: يبث مع يقفز، ويجري مع يعدو، ومضيء مع منير، وعال مع مرتفع.. ويرى أنَّ الترادف يمكن ان يتحقق كذلك عند أصحاب النظرية التحليلية، الذين يعرفونه بأنه: اشتراك اللفظين في مجموع الصفات التمييزية الأساسية، لان ما عدا مكونات المعنى الأساسي، لا يُعدُّ من الصفات التمييزية الأساسية، ويذكر أنَّ كثيراً من الكلمات لا شفافية فيها، وهي ذات طبيعة معتمة ولذا تخلوا أو تكاد تخلو من أي معان إضافية أو إيحائية، ومثل هذه يسهل التبادل بينها في الموقع الواحد دون حرج ومثَّل لذلك بالكلمات: وراء وخلف، قدام وأمام، غرفة وحجرة، ساحة وفناء[1].. واستعرض توفيق محمد شاهين مواقف الدارسين من ظاهرة الترادف، ثم ذكر الرأي الذي يذهب إليه، فقال إنَّ العرب عالجوا ألفاظ لغتهم معالجة استثمار، فأكثروا فيها المترادفات لمعنى واحد، أو معان متشابهة ولا نقول: إن مترادفاتهم بلغت المئات والألوف، وليست العربية بدعاً في ذلك بين لغات البشر، فكثير من اللغات تعرف هذا الترادف، وتعبّر عن المعنى الواحد، بأكثر من لفظة، ويرى أَنَّ نزعة الغُلُو في تجميع المترادفات، دفعت بالطرف الآخر، إلى المسير المعاكس، حين تضخم معجم الترادف اللغوي، أَضعافاً مضاعفة لحشد أَلفاظ كثيرة، وعُدَّت مترادفة على ضعف الشبه، والصلة بينها، مما دعا الطرف المنكر للترادف أنْ ينكره، ويشكك في وجوده، قال: وقد ذهبت فئة متسرعة من العلماء قديماً وحديثاً، تثير الشكوك في المترادف، ولم يقفوا بأبحاثهم عند هذا الجانب السلبي، بل تلمَّسوا الأدلة وابرزوا الدواعي، واتجهت عنايتهم لبيان الفروق، وتعدادها، ومغامز الفصل بين الدلالات

(1) علم الدلالة (احمد مختار عمر): 227 – 231 .

المقول بترادفها، ويرى أَنَّ أبحاث هؤلاء اصطبغت بصبغة جدلية، كانت تنتهج سبيلها على إشعاع مبدأ إخضاع اللغة للفلسفة، وهكذا أنكر المبالغة والغُلُو في الحكم على طرفي الظاهرة، وإن بدا هو متحمساً لتأييد وقوع الترادف في اللغة، وفي القرآن الكريم[1]، فأفقد كلامه قوة الإقناع، وقابلية التأثير، ولم يؤيد تمام حسان التطرف أيضاً فقال بعد أنْ ذكر أسباب الترادف وروافده: "ولقد أنكره بعضهم.. ولكن إنكارهم لهذه الظاهرة يحمل في طيه قدراً من التحكم والتسرع، فهذه الظاهرة قائمة في اللغة العربية، ولكنها لا تقوم على نحو مارأها المدافعون عنها، والجاعلون إياها مظهراً من مظاهر الغنى في اللغة الفصحى، ولو صحَّ أنَّ هذه الظاهرة قائمة على نحو ما أدعا لاتَّجه إلى اللغة العربية اتهام بالإسراف، ومجافاة الاقتصاد، ولو صحَّ من جهة أُخرى أنها لا توجد في اللغة العربية مطلقاً لا تَّجه ألينا نحن ألاتهام بجهل لغتنا، وعدم التفريق بين معاني مفردات نزعهما مترادفة، وكلا الاتهامين غير قائم، وغير صحيح، وليس الأمر إلا تراكباً للمعاني، والتقاءا جزئياً لمعنى الكلمتين، ثم افتراقاً بين الكلمتين فيما عدا هذا الجزء من المعنى، والدليل على ذلك ماثل فيما الّفه السلف أنفسهم من كتب الفروق في اللغة.."[2]، والذي يمكن أَنْ يطمئن إليه الدارس بعد عرض أراء هؤلاء الدارسين أَنَّ الترادف حاصل في العربية لا تفرضه طبيعتها وأساليبها، وتثبته نصوصها، وليس غريباً أَنْ يوجد في لغة أَصلية عريقة مثلها. وله فوائد لغوية وأدبية تقصّاها الباحثون قدماء ومحدثون[3]، وإن كان لم يحدث في أصل الوضع، فقد يحدث بسبب الحاجة والتطور، ولا ضير على هذه اللغة الواسعة من وجود مفردات متعددة، تدل على معان واحدة، ولا يتعارض

(1) المشترك اللغوي ـ نظرية وتطبيقا: 233 ـ 242 .

(2) الأصول: 333 ـ 334 .

(3) ينظر: المزهر: 406/1، والقياس في اللغة العربية: 24، والمشترك اللغوي، نظرية وتطبيقا، 240 ـ 241، وصلاح العربية: في غناها بالالفاظ: واتساعها بالاساليب (مقالة): مجلة كلية الشريعة، ع5: 289 – 295 .

وجود الترادف مع ظاهرة الفروق فيها، لكننا لا نقبله حين يتطرق فيه بعضهم، فيبلغ به حداً يكونّ على لغتنا حكماً، بالتضخيم الناهك لها"[1]. أو يكوّن عليها حكماً بالجمود فيقول قائل: ان "العربية لا تصلح أَنْ تكون لغة علم لعجزها عن تحديد دلالات الألفاظ، وضبط مفاهيمها حيث تكثر المترادفات فيها كثرة فاحشة"[2] ولهذا لا يرى بدوي طبانة في الترادف إذا هو تحقق دليلاً على غنى اللغة واتساعها، إذ يقول: "وقد يحسب بعض العلماء انَّ (الترادف) وهو عندهم أكثر من لفظ على معنى واحد علامة من علامات ثراء اللغة، ووفرة ألفاظها، بل وزيادة الألفاظ على المعاني في اللغة الواحدة، وقد سبقنا بالرد على من يذهبون هذا المذهب علماء آخرون عُرفُوا بالفهم والتثبيت، فنفوا القول بالترادف، ونبهوا [على][3] أنَّ هنالك فروقاً في الدلالة بين ما يسمى بالمترادفات، وأنَّ في احد المترادفين من المعاني ما ليس في الآخر، أو ارجعوا هذه الظاهرة إذا هي تحققت إلى اختلاف اللغات، أو إلى تباين اللهجات.."[4].

وأريد ان أقف على تفسير لقسم من المحدثين يعللون به ميل بعض الدارسين قدماء ومحدثين إلى تتبع الاختلافات المعنوية التي تنطوي عليها الألفاظ المتقاربة، فقد كر إبراهيم أنيس أَنَّ بعض من أنكر الترادف من الدارسين العرب كانوا من الأدباء النقاد، الذين يستشفون في الكلمات أُموراً سحرية، ويتخيلون في معانيها أشياء لا يراها غيرهم، فهم قوم شديدو الاعتزاز بألفاظ اللغة، يتبنون الكلمات، ويرعونها رعاية كبيرة ينقبون عما وراء المدلولات، سابحين في عالم من الخيال، يصور لهم من دقائق المعاني وظلالها، ما لا يدركه إلاّهم ولا يقف عليه إلا أمثالهم

---

(1) ينظر: كلام العرب من قضايا العربية: 116 .

(2) المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا: 235، وينظر: كتاب العربية الكبير: 11 .

(3) في النص (إلى) ، والفصيح (على) .

(4) معاني الكلام، (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية: ح 24 – 110 .

وفي كل هذا من المبالغة والمغالاة ما يأباه العلم اللغوي الحديث في بحث الترادف[1]، ويقول في دلالة الألفاظ: "ومن الغريب أنْ نرى ناقداً من النقاد القدماء، مثل أبي هلال العسكري وهو من عرف بعنايته بمذهب اللفظية.. يؤلّف كتاباً يسمّيه الفروق اللغوية، وفيه يحاول جهده أنْ يلتمس فوقاً دقيقة بين مدلولات بعض الألفاظ المترادفة دون سند من نصوص أو شواهد، وليس عمله في هذا الكتاب إلاّ عمل الأديب، صاحب الخيال الخصيب الذي يرى في الأمور مالا يراه غيره، ويلتمس من ظلال المعاني ما لم يخطر على ذهن أصحاب اللغة من القدماء[2]، والى مثل هذا ذهب رمضان عبد التواب[3]، وحاكم الزيادي[4]، ونحن لا ننكر عناية الأديب والناقد باللفظ، وحرصه على ما يتضمنه من قوة تعبيرية تنسجم مع الحاجة إليها في صناعة الأدب، ولكننا نحسن في هذا الرأي ضعفاً من وجوه، لا يصعب على الباحث المتأمل إدراكها أمّا القول بانَّ هؤلاء الدارسين أدباء ونقاد يستشفون في الكلمات أمورا سحرية، فأمر لا نسلّم به لما فيه منفصل الدرس النقدي والبلاغي في تراثنا العلمي عن مجمل الدرس اللغوي العام، والنقاد والبلاغيون لغويون ـ وان اختلفت المناهج والأغراض ـ فقد كانت بغية الجميع فهم المعنى، وعلاقة اللفظ بمدلوله، هي محور دراسات دلالية عربية كثيرة، وأما القول بأَنَّ أبا هلال أديب استوحى هذه الفروق من خياله فمبالغة ظاهرة فإنَّ الرجل لم يكن أديبا فحسب وإنما كان لغوياً[5]، توفرت له مستلزمات البحث اللغوي، وضوابطه، وإن كان وصف أبي هلال كافياً، في

---

(1) في اللهجات العربية: 181 .

(2) دلالة الألفاظ: 217 .

(3) فصول في فقه العربية: 313 – 314 .

(4) الترادف في اللغة: 261 .

(5) وقد نعته بـ (اللغوي) جماعة من المترجمين، وينظر: معجم الأدباء: 258/5 والوافي بالوفيات: 78/12، والبلغة في تاريخ ائمة اللغة: 62، وطبقات المفسرين (للسيوطي): 10 وللداودي: 134/1، وخزانة الأدب: 230/1 .

توجيه مسلكه في السعي وراء الفروق، واستحيائها من خياله فهل يصلح لفهم كل دوافع القائلين بالفرق، ومنهم ابن دستوريه، مثلا الذي صاغ إنكاره صياغة عقلية منطقية تأثر بها دارسون كثيرون ؟ وأما قوله إنَّ البحث وراء دقائق المعاني مبالغة ومغالاة يأباها اللغوي الحديث في بحث الترادف، فالحق أنَّ العكس هو الصحيح. فاللغويون الغربيون لا يعتقد جملتهم بوجود الترادف الكامل على ما تقدم، أي انه لكي نعد: "كلمتين مترادفتين ترادفاً تاماً يجب أَن نتمكن من مبادلة إحداهما بالأخرى في جميع السياقات اللغوية، فقد تبين لهم بالدراسة التفصيلية بأنّ هذا غير ممكن"[1]، إنَّ أَغلب الباحثين الغرب يستبعدون كثيراً وقوع الترادف في اللغة ويرونه في الألفاظ المتقاربة في الدلالة، وان ذهب بعضهم إلى أنّ الترادف واقع في اللغة، ولكنه نادر الحدوث أو أنَّ هناك فئة قليلة منهم تسمح بوجوده أما مع تضييق شديد، أو مع شيء التجوز، أو بشروط خاصة، أو يميزون بين أنواع مختلفة من الترادف، كالترادف التام، وشبه الترادف، والتقارب الدلالي، والاستلزام، واستخدام التعبير المماثل، والتفسير وغير ذلك[2]، كما أنكر الترادف التام طائفة كبيرة من الدارسين العرب المحدثين منهم احمد فارس الشدياق[3]، وحنفي ناصف[4]، وطه الراوي[5]، وتمام حسان[6]، وعائشة عبد الرحمن[7]، ومحمود فهمي حجازي[8]،

---

(1) اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 65 .

(2) علم الدلالة (احمد مختار عمر): 225 – 226 .

(3) الساق على الساق: 80 .

(4) مميزات لغات العرب: 36 – 37 .

(5) تاريخ علوم اللغة العربية: 34 .

(6) اللغة العربية معناها ومبناها: 329 .

(7) كتاب العربية الاكبر: 11، والاعجاز البياني للقرآن: ومسائل ابن الازرق: 220/2 .

(8) المدخل إلى علم اللغة: 92 – 93 .

وشوقي ضيف[1]، ومحمد مندور[2]، ومحمد المبارك[3]، ومحمد حسن آل ياسين[4]، وغيرهم، فالراي القائل بنفي الترادف، وتوجيه ألفاظه له ما يعضده في الدراسات الدلالية الحديثة، لاسيما في المعنى وظلال المعنى ن فإنَّ للكلمات ظلالاً معنوية متفاوته بخصوصيات دلالية دقيقة تكشف عنها السياقات المتنوعة.

ويبدو أنّ القائلين بهذا الرأي يكثر عددهم كلما تعمق البحث الدلالي في ألفاظ يظن أنها متساوية فيما تدل عليه. فقد اتضح في دراسات لغوية صدرت حديثا الاتجاه القائل بوجوب النظر إلى الترادف بنوع من الدقة والحرص بنوع من الدقة والحرص، وأَنْ يُعنى كل العناية بتبيان الفروق المعنوية بين الكلمات[5]، والقول أنَّ أصل المعنى إنما يقوم على الدلالات اللغوية العامة المتعارف عليها للألفاظ، لا على ما يستوحي منها من دلالات أُخرى، ليس بشيء أيضا، لان فصل الألوان المعنوية التي تشتمل عليها الألفاظ عن الدلالات الأصلية أمر غاية في الصعوبة، بل لا مجال لتحقيقه، فإننا قد نحسُ بتداخل المعاني، وليس بالإمكان عزلها وفرز المعاني الثانوية عن الدلالة اللغوية العامة. فإنَّ الأساس الذي يقوم عليه علم الدلالة هو (المعنى) وهو يخضع للبحث والتأمل جملة، وليس كياناً مستقلاً تمتلكه الألفاظ، وإنّما هو فهم يتسرب إلى الذهن والنفس، ويترك فيهما أثراً يختلف باختلاف اللفظ، واستجابة السامع له، ومعنى الكلمة يؤخذ من المعجمات، كما يفهم استعمالها من النصوص والسياقات، وإنَّ جزءا من البحث الدلالي، النظر في القيم العاطفية للمعنى

---

(1) في النقد الادبي: 129 .

(2) في الأدب والنقد: 22 .

(3) فقه اللغة وخصائص العربية: 328 .

(4) الاضداد في اللغة: 40 .

(5) ينظر: عوامل التطور اللغوي: 63، واضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 328، وتطور البحث الدلالي: 43، وعلم المعاجم عند احمد فارس الشدياق: 20 – 21 .

حيث "تكون العبارة لمجموعة الأفكار الذهنية والعاطفية"[1]، فتكون الظلال المعنوية للمفردات مهمة، أهمية القيم التجريدية العامة التي تذكرها المعجمات لانّ هذه الظلال تكسبها ألواناً مؤقتة من الأحاسيس والأخيلة تمثل جزءا مهما من قيمتها التعبيرية، ولهذا يرى (فندريس) ان كل كلمة أيا كانت توقظ دائما في الذهن صورة ما بهيجة أو حزينة، أو رضية أو كريهة، كبيرة أو صغيرة، معجبة أو مضحكة، تنقل ذلك مستقلة عن المعنى الذي تعبر عنه، وقيل أنْ يُعرف هذا المعنى في غالب الأحيان[2]، ويرى أنَّ "الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات.. إنَّما هو السياق إذ أنَّ الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً"[3]، ويتحدث فندريس أيضا عن التداخل بين العنصر المنطقي والعنصر الانفعالي في الدلالة، وانَّ كلاً منهما لا ينفك عن الاختلاط في كل لغة فيقول: "فإذا استثنينا اللغات الاصطلاحية واللغة العلمية منها بوجه خاص وتلك التي تعدّ خارج الحياة بطبعها أمكننا أن نقول بانّ التعبير عن [أي][4] فكرة لا يخلو مطلقاً من لون عاطفي، السلّم الانفعالي نفسه لا يحوي نغمة واحدة تخلو من العاطفية إذ ليس هناك إلاّ عواطف يختلف بعضها عن بعض، والانفعالية في اللغة تعبر عن نفسها على وجه العموم بصورتين باختيار الكلمات، وبالمكان الذي يخصص لها في الجملة"[5]. ويقول (بالمر) "إنَّ معنى الكلمات ليس مجرد مسألة حقائق موضوعية بل انَّ قسماً كبيراً منها ذاتي ولا نستطيع أن نميز بوضوح بين الاثنين"[6]، .. "ويقول شيلر: "وحينما يحاول الإنسان التماس موضوع الأسلوب من خلال الفروق التعبيرات المتشابهة، فان

---

(1) معاني الكلام (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية ج 24: 111 .

(2) اللغة: 237 .

(3) نفسه: 231 .

(4) في النص: أية والفصيح: أي .

(5) اللغة: 235 .

(6) علم الدلالة (بالمر): 106 .

ذلك يعني وصفاً دقيقاً للترادف والمطابقة، ومن ثم أشارت النظرية الأسلوبية إلى الوصف الدقيق، لعناصر النحو الدلالية الفرعية، وانْ كانت لم تصغ بدقة طالما لم تتحد أجناسها الدلالية الأساسية، بدقة حتى ألان"[1]، ويقول كمال الحاج: "انَّ المنطق لا يشكل إلا جزاءا بسيطاً من نشاط الوجدان عامة، لهذا نخطئ جدا عندما نعادل بين المنطق والمعنى"، ويرى أنَّ هذا يسوقنا إلى إنكار وجود المترادفات لمعنى واحد، وانَّ المترادفات تدل على معان مختلفة، وانْ كانت تستعمل كأنها لمعنى واحد، فهي بالحقيقة نعوت متباينة، والنعوت معان إلاّ انَّ الإنسان لا ينتبه كثيراً على الفروق الدقيقة بين المترادفات"[2].

ومن المناسب أنْ اذكر انَّ علماءنا المتقدمين لم يغفلوا ذكر الدلالات غير الرئيسة للألفاظ، فقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنَّ بعد دلالة الألفاظ على معانيها دلالة أخرى إضافية موضحة للمعنى إذ يقول: "وإذ قد عرفت هذه الجملة فقد حصل لنا منها أنّ المفسر يكون له دلالتان دلالة اللفظ على المعنى ودلالة المعنى الذي دلَّ اللفظ عليه على معنى لفظ آخر.."[3] فللكلمات معان، وللمعاني إيحاءات، والذي يمكن أن يلاحظه الدارس هو أنْ كل لفظ يحتوي على فكرة، ونحن عندما نتبادل الألفاظ في هدي ما تدل عليه معان، فإننا نتبادلها على أساس قيم ورموز نرمز بها لأفكارنا وعواطفنا، وواقع الأمر أنَّ هناك معاني ترتبط بالدلالات الوضعية، وأخرى تنشأ من الدلالات المعنوية الفرعية، ولكي تكون اللغة معبرة عن المعاني تعبيراً دقيقاً وتفرق بين دلالات الألفاظ المتداخلة والمتقاربة يقول عبد القاهر أيضا: "فهاهنا عبارة مختصرة وهي أنْ نقول المعنى، ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أنْ تعقل من اللفظ معنى ثم

(1) علم اللغة والدراسات الادبية: 47 .

(2) في فلسفة اللغة: 81، وينظر: دفاعا عن اللغة العربية: 94، واللسان والإنسان: 84 .

(3) دلائل الإعجاز: 445 .

يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى أخر.."[1] فهذا تأكيد لما تتضمنه الألفاظ من معان ثانوية، ويقول ابن قيم الجوزية: "والتعديل في الحكم على قصد المتكلم والألفاظ لم تُقصَد لنفسها، وإنما هي مقصودة للمعاني، التوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم، ومراده يظهر من عمم لفظه تارة، ومن عموم المعنى الذي قصده تارة، وقد يكون فهمه من المعنى أقوى، وقد يكون من اللفظ أقوى، وقد يتقاربان.."[2] ويقول حازم القرطاجني: "فيجب أيضا أنْ يُشار إلى المعاني التي ليس لها وجود خارج الذهن أصلاً وإنما هي أمور ذهنية محصولها صورة تقع في الكلام بتنوع طرق التأليف في المعاني والألفاظ الدالة عليها.."[3] وبهذا يتضح لنا اهتمام علماء العربية بهذه المعاني الثانوية المضافة إلى المعنى الأصلي، فقد "ابرزوا دلالات الألفاظ على حقيقتها، بأنها تشير إلى معان يدركها السامع أو القارئ في تعبير معين، وأنَّ هذه المعاني.. توحي بمعان أخرى، تدل على ما في الألفاظ من إيحاءات تتعاون جميعها في أداء وظيفتها"[4] فالكلام لا تقتصر وظيفته على الفهم والإفهام، ولا يستنفد غايته في ذلك، "والدلالة اللغوية إنما تغاير الدلالة العقلية في أنها دلالة ذاتية على معنى ان اللغة تحتضن دلالتها في كيانها... ويمكن بناء عليه تقرير الدلالات، وتصورها في أنماط أخرى مركبة يتسع القول فيها باتساع آماد التفسير والتأويل.."[5].

ولا يمكن النظر للدلالة اللفظية بتجاهل المجال الإنساني الحي الذي تضطرب فيه آفاق المعنى، الذي تحدُّده علاقة اللغة بالفكر والوجدان، ولهذا يرى احد الباحثين أنَّه "لا يمكن القول بأنَّ التعبير اللغوي وحده، يستطيع أنْ يفي بمقتضيات المعنى، إذا اريدت به الدلالة اللغوية، أو التزم فيه، الوضع اللغوي.."[6].

---

(1) نفسه: 263 .

(2) اعلام الموقعين عن رب العالمين: 217/1 .

(3) منهاج البلغاء: 15 .

(4) تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام: 203 .

(5) عبقرية العربية في رؤية الإنسان والحيوان والسماء والكواكب: 11 .

(6) معاني الكلام (مقالة) مجلة مجمع اللغة العربية ح 24: 114 .

في بقاء الفروق أو اختفائها في نظر الدارسين المحدثين:

ويتصل بالخلاف في الترادف والتباين، الاختلاف في بقاء الفروق المعنوية بين الألفاظ أو زوالها، فان ذهب قوم إلى أنها مُحيت، وتُنُوسيت بفعل التطور الدلالي، لم يسلم آخرون بأنَّها ضاعت جميعا، يقول صبحي الصالح: ط لم نجد مناصاً من التسليم بوجود الترادف، ولا مفر من الاعتراف بالفروق بين المترادفات، لكن هذه الفروق على ما يبدو لنا تنوسيت فيما بعد.."[1]، ويقول محمد شاهين: "كما انَّ الفروق اللغوية كثيراً ما تمحى، أو تنسى، أو تموت، ويصبح البديل في قوة الأصيل.."[2]. ويرى إبراهيم أنيس أنَّ: "هناك صفات تفقد عنصر الوصفية مع مرور الزمن، وتصبح أسماء لا يلحظ الكاتب أو الشاعر، ما كانت عليه، فيؤدي هذا إلى الترادف، ونحن نلحظ هذا بصفة خاصة في تلك الكلمات العربية التي تُعبّر عن أشياء ذات اتصال وثيق بالبيئة البدوية، والحياة الاجتماعية فيها، وفيما روى للجمل والسيف والعسل من كلمات عربية كثيرة، خير شاهد على ما نقول، ولاسيما حين يراعى مفهومها بين الناس في عصر معين، فالسيف كان يمانياً، وكان هندياً، وكان لكل من النوعين سمات خاصة تميز هذا من ذاك، ولكن مثل هذه السمات قد تُنُوسيت وأصبح الشاعر فيما بعد يستحل لنفسه استعمال كل ن اليماني والمهند، ولا يعني بهما سوى المعنى العام، المفهوم من كلمة السيف"[3]، فهو هنا يرى أنَّ الفروق التي تستقل بها كل صفة من صفات السيف قد زالت، وقد كرر هذا الرأي فيما يخصُّ صفات السيف، فذكر مرة أنَّ الفروق بينها لا وجود لها في شعر عنترة: "فالتقت الألفاظ المتعددة على المعنى الواحد، وهذا هو ما عبَّر عنه بعض القدماء بقولهم: فقدان الوصفية حين كان للسيف اسم واحد، وله خمسون وصفاً لكل

(1) دراسات في فقه اللغة: 300 .

(2) المشترك اللغوي، نظرية وتطبيقا: 239 .

(3) في اللهجات العربية: 182 – 183 .

وصف، دلالته المتميزة، كالهندي الذي عرف بأنه سيف حاد رقيق، في صلبه مرونة، وكان يصنع في بلاد الهند، واليماني الذي كان يصنع في بلاد اليمن، مقوس النصل بعض التقويس، وله فرند ونقوش، والمشرقي الذي كان يصنع في دمشق على شكل خاص متميز... ومع هذا فحين استعمل عنترة أمثال هذه الأوصاف في شعره لا نكاد نلحظ تلك الفروق، بل كل الذي يستبين نم كلامه انه عنى سيفا جيدا.."[1] وقال أيضا "فالمتنبي حين استعمل الصارم والبتار والهندي واليماني، لم يكن يعمد إلى كلمة الهندي وفي ذهنه صفات تتصل ببيئة الهند التي صنع فيها، ولم يكن يعمد إلى كلمة الصارم، وفي ذهنه اعتبار أخر لا يراه في كلمة أخرى كالبتار مثلا.."[2] في حين يرى تمام حسان أنَّ الفروق المعنوية في صفات السيف لم تنس في زمن عنترة، ولا في زمن المتنبي، وإنها لما تزل ملاحظة في كل وصف إذ يقول: "ومن ذا الذي يقول ان السيف، والمشرقي، والحسام، والهندواني، والفرقد كلها بمعنى واحد، ولا شك أنَّ كل اسم من أسماء السيف هنا يستقل لملحظ معين[3]، ويرى كمال بشر أنَّ تناسي الفروق قد يجوز في بعض الأمثلة، ولكن بعضها الأخر يحتفظ بفروق جزئية، وأنَّ إثبات هذا أو إنكاره، يستوجب دراسة إحصائية شاملة، وبحثاً دقيقاً في المعاني[4]، ويقول عبد الحميد الشلقاني: "فمن الممكن أنْ نَعدُّ من الترادف ما كان متبايناً في وقت الأوقات، ثم علمت الظروف اللغوية على زوال الفروق بينها، فاللبُّ والعقل كان يراهما أبو هلال في كتاب الفروق متباينين دون أن يستطيع الإشارة إلى وجه التباين بينهما، فإذا لم نستطيع أن ندرك الفرق بينهما، ورأيناهما يستعملان بمعنى واحد، فأولى ان نعدَّهما مترادفين، إذ ليس من الصحيح أنْ نتعلق باللغة حيث كانت،

---

(1) دلالة الألفاظ : 212 .

(2) في اللهجات العربية: 179 .

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 329 .

(4) دور الكلمة في اللغة، هامش المترجم: 103 .

وتتوقف عن فهمها حيث تسير.."[1] وهذا كلام يبدو مقبولاً في ظاهرة، لكنه ليس علمياً واقعياً في هذه المسألة، إذ من غير المتوقع أنْ نتفق في النظر إلى المعنى، وبقاء الفرق أو زواله. ويحتاج أنْ نشترط أنَّ الكلمتين يردان بمعنى في كل استعمال. فإنَّ خير مقياس للكشف عن هذه الفروق، تعويض الكلمة بما يعادلها من الكلمات القريبة منها، في تعبيرات مختلفة، وعندها يتضح لنا: أنَّ بعض ما تحسبه متفقاً متساوياً من المفردات ما زالت تفصل بينه فروق حيَّة في الاستعمال، فقد كثر الجدل في معنى (جلس وقعد) وهل هما متفقان أو مختلفان، وجعلها بعضهم من أمثلة الترادف، ويقول طه الراوي: "يظن أنها مترادفان مع أنَّ اللفظة الأولى لا تطلق على الهيئة المخصوصة إلا إذا كانت عقب الاضطجاع أو الاستلقاء ونحوهما، والثانية إنما تطلق على تلك الهيئة المخصوصة إذا كانت عقب الوقوف ونحوه.."[2] ويقول دارس أخر: "فان أخذنا فعل جلس ومرادفه قعد كما جاء في المعجم الوسيط، فإننا نرى من واجبنا ان نعوض الواحد بالأخر: في نصوص مختلفة مستعملة حتى ندرك مالها من صلة مثال ذلك: جلس الولد: قعد الولد. جلس قرب المنزل: قعد قرب المنزل.

لكن لا يمكن ان يقال: جلس القرفصاء: قعد القرفصاء. قعد عن الأمر: جلس عن الأمر وهكذا دواليك، فان كان جلس يفيد قعد عامة في سياقات معينة، فإنّه لا يفيد ذلك في نصوص أخرى، فيظهر لنا أَنَّ المرادف المطلق الذي يتحدث عنه المعجم الوسيط ليس دائماً محققاً، فهو ممكن في مقال، ومعدوم في مقال أخر، إنَّ ميزة طريقة المعارضة لغوية بحتة إذ أنها لا تعتمد إلاّ على الوسائل اللغوية، وهي دقيقة لأنها تجنبنا المترادفات الكثيرة"[3]، إنَّ قضية الفروق ما تزال تثار، وستظل كذلك، لعدم ثبات المعنى، أو استقرار الدلالة على حال ثابتة، يتفق أهل اللغة عليها، ولذلك

(1) رواية اللغة: 330 .

(2) تاريخ علوم اللغة العربية: 35 – 36 .

(3) من قضايا المعجم العربي، قديما وحديثا: 68 .

تميل الدراسة الحديثة إلى أنَّ الترادف يعني استبدال المواقع بين الألفاظ"، وان اللفظتين المترادفتين قد تختلف الواحدة عن الأخرى معنى وسياقا في حين يفضي المجتمع عليهما مفهوما جيداً، تحت تأثير مقتضيات عامة، وقد تكون حالة الترادف التام، أو ضياع الفروق، وتناسبها هي حالة تجميد للفظ، إذ لا يشف فيها عن ظل خاص، أو لون ميعن "[1]، وهكذا يختلف الدارسون، ولاسيما حين يوصف الشيء بأكثر من صفة من صفاته، أو بأكثر من اعتبار من اعتباراته، أو حين يتعلق الأمر بالدلالة غير الأساسية، الغامضة المتداخلة، فيكون المعنى نسبياً، إذ يمكن أن تكون دلالة لفظة ما في استعمال معين مترادفة، وغير مترادفة تبعاً لما تثيره في أذهان سامعيها، ولارتباط الدلالة بسياق الكلام، ولهذا يقول محمود فهمي حجازي: "وينبغي أنْ نوضّح هنا المعنى الحديث للترادف، ففي ظل مبدأ نسبية الدلالة لا يمكن أن تكون هناك كلمات تتفق في ظلال معانيها اتفاقاً كاملاً، ومن الممكن ان تتقارب الدلالات، لا أكثر ولا اقل، فالألفاظ المترادفة هي بهذا المعنى الألفاظ ذات الدلالات المتقاربة، ومن ثم كان من واجب معجم المترادفات ذكر الألفاظ في مجموعات مع تحديد علاقاتها، وظلال معانيها، والفروق بينها"[2]، ويصوِّر أَحد الباحثون صعوبة تحديد المعنى وتعيين الفرق قائلا: "ولا سبيل إلى تحديد المعنى المقصود أو تعيين ظلاله إلاّ من خلال السياق الذي تظهر فيه الكلمة. فقد يكون للمعنى الواحد غير لفظ واحد (اسد، ليث،.. الخ) ومع هذا قد يكون في كل لفظ منها شيء من المعنى ليس في صاحبه، ولا سبيل حتى ألان للالة على أنْ تختار من بينها اقربها للسياق.."[3].

كما يميل الدرس اللغوي الحديث إلى أنَّ الفروق قد تظهر حتى في حالة

---

(1) الترادف والتوارد (مقالة) مجلة اللسان العربي مج 18: 6 .

(2) المدخل إلى علم اللغة: 92 – 93، وعلم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة: 97 – 198 .

(3) مدخل إلى علم اللغة (محمد حسن عبد العزيز): 128 – 129 .

ترادف المفردات ترادفاً تاماً، إذ قد تتطور إحدى اللفظتين ويختلف مسلكها عن مرادفاتها، وتكون لها علامات واستعمالات جديدة، وفي هذا يقول اولمان: "فإذا ما وقع هذا الترادف التام، فالعادة ان يكون ذلك [لمدة][1] قصيرة محدودة، حيث أنَّ الغموض الذي يعتري المدلول، والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصبغة العاطفية، أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أنْ تعمل على تحطيمه، وتقويض اركانه، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج، فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً، وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد، كما إننا سنلاحظ في الوقت نفسه، أنَّ ما يرتبط بهذه الألفاظ من عناصر عاطفية وتعبيرية وايحائية خاصة، سوف [يأخذ][2] في الظهور والنمو [ممتدا][3] في مخطوط متباعدة.."[4].

الخلاف في وقوع الترادف في القرآن الكريم:

وكذلك اختلف المحدثون في وقوع الترادف في ألفاظ القرآن الكريم، فالحديث عن الترادف في اللغة، قاد إلى الحديث عن الترادف في ألفاظ القرآن، فإنَّ قسماً من الدارسين يرى وقوع الترادف فيه ومن هؤلاء صبحي الصالح الذي قال: "وعلى هذا الأساس نُقرُّ بوجود الترادف في القرآن الكريم، لأنه قد نزل بلغة قريش المثالية، يجري على أساليبها، و [طرائق][5] تعبيرها، وقد أَتاح لهذه اللغة طول احتكاكها باللهجات العربية الأخرى اقتباس مفردات تملك أحيانا نظائرها، ولا تملك منها شيئا أحيانا أخرى، حتى إذا أصبحت جزءا من محصولها اللغوي فلا

---

(1) في النص (لفترة) .

(2) في النص: (تأخذ) .

(3) في النص: (ممتدة) .

(4) دور الكلمة في اللغة: 109 .

(5) في النص طرق والفصيح طرائق .

غضاضة أنْ يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة، وبهذا نفسر ترادف اقسم وحلف"[1]، ومن هؤلاء أيضا رمضان عبد التواب الذي يرى أنَّ أبا هلال ومن تبعه ممن يمنع الترادف يتكلفون التفرقة بين القسم والحلف بانْ يجعلوا الأول ابلغ من الثاني لعلة لم يرها مقبولة، ومثل ذلك تفرقة أبي هلال بين البعث والإرسال[2]، ويقول إبراهيم أنيس: "ففي القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة، والذي نطق به الرسول صلى الله عليه واله وسلم للمرة الأولى، نرى الترادف في بعض ألفاظه، ولا معنى لمغالاة بعض المفسرين حين يلتمسون في كل لفظ من ألفاظه شيئا لا يرونه في نظرائه من الألفاظ، ولا بأس هنا أن نسوق بعض الآيات الكريمة التي تبرهن على وقوع الترادف في كلمات القرآن"، وذكر ايات تشتمل على ألفاظ متقاربة مثل: اثر وفضل، وحضر وجاء، وبعث وأرسل، والبلد والقرية، ولا تأس ولا تحزن، واقسموا وحلف، وبارئ وخالق[3]. ويقول توفيق محمد شاهين: "إنَّه بالاستقراء، والرجوع لكبار المفسرين الضالعين [من][4] اللغة فإننا نلقى الترادف بكثرة في ألفاظ القرآن [على الرغم من][5] محاولة بعض المفسرين أنْ يلتمسوا فروقاً خيالية لا وجود لها إلاّ في أذهانهم للتفرقة بين الألفاظ القرآنية المترادفة"[6]. ويرى إنَّ: "القول بخلو القرآن الكريم من الترادف تجديف في قضية كبرى لا يلقى الحكم فيها بنظرة عجلى، ورأي قد يكون خطيراً لما شابه، واكتنفه من العجالة في النظرة"[7]، وهكذا يتكئ هؤلاء على أنَّ الفروق خيالية،

(1) دراسات في فقه اللغة: 299 – 300 .

(2) فصول في فقه العربية: 317 .

(3) في اللهجات العربية: 180 .

(4) في النص: (في) . والصحيح (من) .

(5) في النص: (رغم) والصحيح ما أثبته .

(6) المشترك اللغوي ـ نظرية وتطبيقا: 339 .

(7) نفسه: 240 .

والتفريق بين هذه الألفاظ ضرب من التكلف، ومخالفة الاستعمال. ولست أرى في وصف التفريق بالتكلف إلا ملاحظة سريعة عابرة لا تقوم على حجة واضحة، أو دليل بَيّن في ردّ ما يحققه الفرق من فوائد معنوية مهمة، ولو أنَّ كل واحد منهم قام باستقراء دقيق، ووازن بين الألفاظ في تراكيبها ثم خلص إلى نتائج قاطعة، لكان رأيه اقرب إلى العلم والحقيقة، فقد ذهب غيرهم إلى أنَّ البحث عن الفروق موافق للاستعمال القرآني، وأنَّ القرآن الكريم "يحسم قضية الترادف، حيث يشهد التتبع الدقيق لألفاظه في سياقها بأنَّه يستعمل اللفظ بدلالة محددة منضبطة لا يمكن معها ان يقوم لفظ مقام آخر"[1]، وأنَّ بين حلف وأقسم خاصة فرقاً دقيقاً، يقول كمال بشر: "وأما حلفوا قسم فالملاحظ أنَّ الاتجاه في القرآن الكريم هو استعمالهما في سياقات مختلفة، فهو يستعمل حلف وما تفرع منها عند احتمال الحنث باليمين كقوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ﴾ (التوبة: 74) ولكنه يستعمل اقسم ومشتقاتها، في سياق التعظيم كقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ (الواقعة: 76) وفرق كمال بشر أيضا بين (تلا وقرأ) بان (تلا) أكثر ما تستعمل في مواقف الإجلال والتعظيم، بالإضافة إلى أنها تعني القراءة بتنغيم معين، ومن ثم كانت أكثر استعمالا من صاحبتها (قرأ) عند الإشارة إلى قراءة القرآن الكريم[2]. والى مثل هذا ذهب سميح أبو مغلي[3].

وقد اهتمت عائشة عبد الرحمن بموضوع الترادف في العربية عامة، وفي القرآن الكريم خاصة عناية فائقة، فأوردت في احد فصول كتابها (الإعجاز البياني في القرآن) طائفة من الألفاظ قدَّمت لها بكلمة تاريخية عن الترادف، ذكرت فيها آراء المنكرين للترادف، والمثبتين له، كما تطرقت لما ذكره إبراهيم أنيس، وعلي

---

(1) كتاب العربية الاكبر: 11 .

(2) دور الكلمة في اللغة، هامش المترجم: 110 .

(3) في فقه اللغة، وقضايا العربية: 173 .

عبد الواحد وافي، واحتجت بالقرآن الكريم على إنكار الترادف، إذ رأت أنَّ من الحق: ألاّ نأخذ في القضية برأي دون عرضها على الكتاب العربي المبين لأنه الذي يحسم ذلك الخلاف الذي طال، وانتهت الباحثة من ذلك استقرائها لألفاظ القرآن في سياقها يؤكد انه يستعمل اللفظ بدلالة معينة، ولا يؤديها لفظ آخر في المعنى الذي تحشد له المعاجم وكتب التفسير عدداً قلَ أو كثر من الألفاظ"[1].

وانبرت تعرض نماذج من المعجم القرآني موازنة بين ألفاظ يُظَنُّ أنَّها متفقة المعنى، متطابقة، كالرؤيا والحلم، وانس وأبصر، وحلف وأقسم، والتصدع والتحطيم، والخشوع والخشية، والخضوع والخوف، والزوج والمرأة، وكذلك ألفاظ ترجع إلى مادة واحدة مع اختلاف بينها في الصيغ مثل: اشتا وشتى، والإنس والإنسان، والنعمة والنعيم، وخلصت بعد بيان معاني هذه الكلمات في سياقها القرآني الفريد إلى أنَّ بينها فروقاً معنوية ملحوظة، ففي الرؤيا والحلم مثلاً لحظت أنَّ المعجمات تفسر الحلم بالرؤيا، ثم قالت: فهل كان العرب الخلص في عصر المبعث، بحيث يضعون أحد اللفظين بدلا ن الأخر، حين تحداهم القرآن أنْ يأتوا بسورة من مثله، فيقال مثلا: أفتوني في حلمي ان كنتم للحلم تعبرون ؟ ذلك ما لا يقوله عربي يجد حس لغته سليقة وفطرة، وذكرت أنَّها حين استعرت موضوع ورود اللفظين في القرآن الكريم: وجدت أنهما لا يترادفان، فقد استعمل القرآن الأحلام، وثلاث مرات، يشهد سياقها، في أنَّها الأضغاث المشوشة، والهواجس المختلطة، ولاحظت كذلك أَنَّ هذه المواضع الثلاثة تأتي فيها اللفظة بصيغة الجمع، دلالة على الخلط والتشويش، نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ ﴾ (الأنبياء: 5) على حين وجدت الرؤيا قد جاءت في القرآن سبع مرات كلها في الرؤيا الصادقة، وهو لاستعملها إلا بصيغة المفرد دلالة على التمييز والوضوح والصفاء، وقد جاءت الرؤيا من بين المرات السبع خمس مرات للأنبياء، وكرؤيا إبراهيم (عليه السلام)

(1) الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الازرق: 214 – 215 .

﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ ﴾ (الصافات: 109)، ورؤيا يوسف (عليه السلام) ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ ﴾ (يوسف: 5) ورؤيا المصطفى محمد ـ صلى الله عليه واله وسلم ـ ﴿ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةً لِّلنَّاسِ (الإسراء: 60) وغير ذلك.

وعلى هذا المنهج من استقراء معنى اللفظ في سياقه، واستعماله، تمضي الباحثة في دراستها منتقلة إلى لفظين آخرين، من هذه الألفاظ التي يحسب القارئ أنها واحدة، وتنتهي إلى القول: "واكتفى بما قدمت من شواهد تؤيد ما ذهب إليه المحققون من أهل اللغة في إنكار القول بالترادف، إلا أنْ يجيء في لغتين، فأما أنْ يجيء في لغة واحدة، فمحال أنْ يختلف اللفظان والمعنى واحد"[1]، وفي كتابها (التفسير البياني للقرآن الكريم) الذي عكفت فيه على تدابر أسرار القرآن البيانية، وتحليل إعجازه في اختيار اللفظ الذي لا يغني عنه سواه، تقول: "وسيبهرهم لا ريب ما يهوني من أسرار له بيانية هدى إليها الدرس المنهجي الاستقرائي، والتدبر المرهف في اللفظ لا يقوم مقامه سواه، وفي الحرف لا يؤدي معناه حرف آخر، وفي الحركة، أو النبرة، تأخذ مكانها في النظم الباهر"[2]، ولم تحد فيه عن منهجها في التتبع والاستقراء والموازنة. وقد صوَّرته قائلة: "هو الذي خضعتُ له فيما قدمتُ من قبل، بضوابطه الصارمة التي تأخذنا باستقراء اللفظ القرآني في كل مواضع وروده، للوصول إلى دلالته، وعرض الظاهرة الأسلوبية على كل نظائرها في الكتاب المحكم، وتدبر سياقها الخاص، في الآية والسورة، ثم سياقها العام في المصحف كله التماسا لسرها البياني"[3] وبيَّنت أنَّها حين تضع معاجم العربية، وكتب التفسير في خدمة هذا المنهج، فإنها تحاول ان تدرك حس العربية للألفاظ

(1) الإعجاز البياني للقرآن: 215 – 218 .

(2) التفسير البياني للقرآن الكريم: 18/1 .

(3) التفسير البياني للقرآن الكريم: 7/2 وينظر: كتاب العربية الاكبر: 9 .

التي تتدبرها، من النص القرآني، عن طريق لمح الدلالة المشتركة، في وجوه شتى من استعمالها لكل لفظ، وواضح أنَّ لا سبيل إلى دراسة أي نص في لغة مادون فقه لألفاظه في لغته، ثم يكون للنص بعد ذلك أن يحدد لكل لفظ دلالته الخاصة، "أو يضيف إليها ملحظاً يتفرد به"[1]، وفَسَّرت معنى الدلالة الخاصة للكلمة القرآنية قائلة: "والقول بدلالة خاصة للكلمة القرآنية لا يعني تخطئه سائر الدلالات المعجمية...، بل يعني أنَّنا نقدر أَنَّ لهذا القرآن معجمه الخاص، وبيانه المعجز، فتقول: إِنَّ هذه الصيغة، أو الدلالة قرآنية، ثم لا يعترض علينا بأنَّ العربية تعرف صيغاً، ودلالات أخرى للكلمة"[2] وبينت أنَّ القضية الكبرى في هذا التفسير "هي انه لا يعني بحال ما، تقديم كلمة يمكن أنْ تقوم مقام الكلمة القرآنية في سياقها، على وجه المماثلة والترادف[3]، فمن ذلك: الغنى "أخذه مفسرون بمعنى الثراء، وهو المعنى القريب المتبادر.. وقد يكون الغنى مع الفقر المالي، وأول ما نلحظه حين نحتكم إلى القرآن أنَّ الغنى فيه غير مرادف للثراء، الذي لم يستعمله القرآن قط، واسند الغنى إلى غير المال، "[4] والغنى من أسماء الله الحسنى (والله الغني وانتم الفقراء) وقد ورد في القرآن سبع عشرة مرة وليس من أسمائه تعالى الثري[5]، والقرآن يستعمل النعمة لنعم الدنيا، ويخص صيغة النعيم بدلالة إسلامية على نعيم الأخرة[6]، والأجر في أصل الوضع اللغوي، الجزاء المادي على عمل أو منفعة، وفيه الإيجار والاستئجار في المعاملات، وينتقل إلى الجزاء المعنوي فيخصمه بصيغة الأجر دون الأجرة التي يغلب استعمالها في المعاملات، ثم جاء الأجر في المصطلح الديني بمعنى الثواب، ملحوظاً

---

(1) نفسه: 2/7 ـ 8 .

(2) نفسه: 2/8.

(3) التفسير البياني للقرآن الكريم: 2/9 .

(4) نفسه: 1/48، وينظر: 2/109 .

(5) نفسه: 1/50.

(6) نفسه: 2/46 .

فيه ما يعود من جزاء العمل[1]. وقيل للإدراك الثاقب بصر بملحظ من قوة التحقيق ونفاذ النظر، واختصت القوة المدركة بلفظ البصيرة، فلا يكاد يقال للحاسة بصيرة، ويقال لذي البصيرة.. ويبدو أنَّ استعمال البصر في رؤية العين، ملحوظ فيه غالباً التمييز ونفاذ النظر[2].

وقد استحسن إبراهيم السامرائي ما قامت به عائشة عبد الرحمن من تفريقات بين طائفة من الألفاظ القرآنية، وما أوضحته من أسرار لطيفة، وما اهتدت إليه من بديع لغة القرآن في أفراغ الخصوصية المعنوية، وعقد في كتابه (من وحي القرآن) فصلاً قال في مقدمته: "سأعرض في هذا لجملة مواد من القرآن، أخذتها لخصوصية في استعمالها على نحو لم يهدنا الاستقراء إلى ضبطه في النصوص الأخرى، وليست هذه الألفاظ... هي كل ما في كتاب الله من هذه البدائع ذوات الأسرار اللطيفة العالية التي لا يدركها القارئ بسير، ان هذه الألفاظ التي اشرنا إلى صفاتها الخاصة كثيرة في كتاب الله، ولكني اجتزأت من هذا المعين الثر بشيء اتخذته نماذج لهذه اللغة القويمة.."[3] ومما ذكره في هذا الفصل: أن أصل الأنس في العربية وفي غيرها من اللغات التي تتصل بها. بارومة النسب هو الأنس والإنسان أي الرجل أو المخلوق الذي يتصل بغيره من الأناسي، ومن الأنس أو الإنسان جاء المصدر، وهو اسم معنى ثم توزع في هذه الخصوصيات الدلالية[4].

ومنه أيضا: "وردت كلمة بشر في لغة التنزيل سبعا وثلاثين مرة، في آيات مختلفات، وقد وقفت على هذه الآيات فوجدت البشر فيها هو المخلوق الضعيف إزاء الخالق القوي الكبير ﴿ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾

(1) نفسه: 47/2.

(2) نفسه: 52/5 .

(3) من وحي القرآن: 119 .

(4) من وحي القرآن: 122 .

(المائدة: 18)، ثم ان البشر متساوون في أنهم ضعاف الخالق، وأنهم هم والأنبياء سواء من حيث أنَّهم جميعاً خلق الله، سوى أنَّ الأنبياء والرسل قد أوحى إليهم فكلفوا ببينات ورسالات قال تعالى ﴿ مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ ﴾ (المؤمنون: 33) قلت: ان النبي صاحب بينة أو رسالة، وانه ممن اصطفاه الله لأمر من الأمور جلّت عظمته، وقد أدرك الناس هذه الحقيقة، قال تعالى ﴿ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ (الشعراء: 154) أقول: وفي هذا القدر من الآيات الكريمة كفاية اخلص منها لا قرر: أنَّ البشر في القرآن من الكلم القرآني، فلم أجده في الشعر الجاهلي، مما بين أيدينا من نصوصه الوافرة، ثم إني أُحس أَنَّ البشر يعني في أول إطلاقه (الهالك أو الفاني) الذي لم يرزق البقاء والخلود، بالنظر إلى الذات الإلهية العليةَ الباقية، الخالدة، ويحسن بي أن أرجع هذه المادة فأجد (البَشَرة) بفتحتين، وهي أعلى جلدة الرأس والوجه والجسد من الإنسان، وهي التي عليها الشعر، وهذا يعني أنَّها ظاهرة الجلد، انّ هذه المادة التي تصرفت بها العربية فجاء الفعل (بَشَر) أي انطلقت وانبسطت بشرتُه إعراباً عن الارتياح، ومنها البشارة، والتَّباشير وبشَرت الشجرة وغيرها كثير، ألا ترى ان هذه المادة تعني أَنَّ البشرة شيء فان وأنَّه لابد من هرم فعجز فموت، ومن هنا سُمَّي بها المخلوق الفاني أي الإنسان فكان (بشراً) أي هالكا وفانيا[1].

ومن ذلك انَّ لغة التنزيل فرقت بين المطر والغيث فكان المطر عذاباً وشراً ونذراً بالويل والثبور، وكان الغيث رحمة وخيرا ونعما[2].

ووازن عبده الراجحي بين (شطر) و (تلقاء) في الاستعمال القرآني، فخلص إلى أَنَّ لفظة (شطر)، اخص من تلقاء، بعد استقراء وإحصاء ورودها في القرآن كله[3].

---

(1) من وحي القرآن: 122 – 124 .

(2) نفسه: 127 .

(3) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 195 – 196 .

واكبر السيد احمد خليل عمل الراغب الذي نفى القول بالترادف، ولاسيما بين ألفاظ القرآن وقال: "ولو أنَّ هؤلاء المفسرين أدركوا طبيعة عمل الراغب في المفردات، وفي مقدمة تفسيره لكان لتفسيراتهم شأن آخر، ولاستطاعوا أنْ يحددوا الأصول التي تتبع في عملية التفسير نفسها، فقد جهد الراغب أنْ يحصر المعجم القرآني باعتباره أثراً فنياً معجزاً وأنْ يشرح ألفاظه في موضعها من النص.. وان يُهيِّئ للمفسر جواً من الشمول والاستقصاء تدق معه النظرة"[1]، وكتب خليل أو عودة دراسة دلالية، تقوم على تقصي أثر الاستعمال في بيان الدلالة اعتمد فيها على التتبع والاستقراء، قال فيها: "تبين لي أنَّ كثيراً مما كان يعدُّ في الشعر الجاهلي من المترادفات (لم يعد)[2] له وجود في القرآن الكريم، وقد اجتهدت في ذكر كثير من الأمثلة من الآيات القرآنية التي تدل دلالة واضحة، على أَنَّ كل كلمة في القرآن تحمل معنى غير الذي تحمله الكلمات الأخرى، التي يُظَنُّ أَنَّها مرادفة لها، وقد اعتمدت في ذلك على إجماع الآيات القرآنية التي تورد المادة اللغوية للمعنى المعين، ووجدت أنَّ هذا المعنى لا يتطابق مع المعنى الأخر الذي تقدمه كلمة أخرى مما ظن بعض الباحثين معه أنهما من المترادفات، مثل القدرة، والاستطاعة، والطاقة، وكلمات الريح والرياح، والغيث والمطر.. وغيرها"[3]، ويذكر محمد رواس قلعة جي: أنَّ الله تعالى قد اصطفى من لغات العرب ولهجاتهم أفصحها وابلغها فانزل بها القرآن فكانت هذه اللغة التي اصطفاها الله تعالى هي اللغة المختارة.. ويرى أَنَّ القرآن اختار من ألفاظ القبائل أدلها في تصوير المعنى. فإنَّ بعض القبائل العربية تطلق كلمات على معان ودلالات تنفرد بإطلاقها عليها عن باقي القبائل العربية، وهذه الكلمات هي

---

(1) دراسات في القرآن: 135 .

(2) الافصح ما عاد .

(3) التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن: 58 – 59، وينظر الفصل العاشر _دلالات جديدة في السياق القرآني): 489 – 535 .

أدل على هذا المعنى المراد من الكلمات التي تطلقها عليه باقي القبائل. فتميم تطلق كلمة (آسِن)[1] على الماء المتغير من طول المكث، وباقي القبائل تطلق عليه كلمة (مُنْتِن)، والمدقق يدرك أنَّ كلمة (آسن) أَبلغ في الدلالة من (مُنْتِن) لانَّ النتن قد يكون من طول المكث، وقد يكون من وقوع شيء فيه، وقد يكون من مجاورة شيء له، ولذلك استعمل القرآن كلمة (آسن) وقد يختار الكلمة بجرسها، لانّ جرس الكلمة يكون له إيحاء بمعنى معين تدركه وتشعر بالفرق بينه وبين غيره، ولكنك لا تستطيع التعبير عنه، خذ مثلاً على ذلك: صوت النار فالعرب كانوا يطلقون عليه كلمة (جَلَبة) وقريش كانت تطلق عليه كلمة (حسيس) ولكنَّ العربي يشعر أنَّ الموسيقى المنبثقة من تكرار حرف السين وهو من حروف الصفير تشبه شبيهاً كبيراً صفير النار، ولذلك استعمل القرآن الكريم (كلمة حسيس) في الدلالة على صوت النار قال تعالى ﴿ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ﴾ (الأنبياء: 102) وهكذا كان القرآن ينتقي من كلمات العربية ما هو ابلغ في الدلالة على المعنى بقطع النظر عن القبيلة التي تستخدم هذه الكلمة، ومن هنا اتسمت كلمات القرآن بالبلاغة والدقة المتناهية في الدلالة على المعنى المراد[2].

ويرى فاضل السامرائي ان التعبير القرآني تعبير فني مقصود كل لفظة، بل كل حرف فيه، وضع وضعاً فنياً مقصوداً، ولم تراع في هذا الوضع الآية وحدها ولا السورة وحدها بل رُوعي في هذا الوضع التعبير القرآني كله، ومما يدل على ذلك الإحصاءات التي أظهرتها الدراسات الحديثة والتي بَيّنت بوضوح: أنَّ القرآن الكريم إنما حسب لكل حرف فيه حسابه، وانّه لا يمكن أنْ يُزاد فيه، أو يُحذف منه حرف واحد[3]. ثم انَّ القرآن له خُصوصيات في استعمال الألفاظ قد اختص كثيراً من

(1) لغة القرآن ـ لغة العرب المختارة: 66 ـ 86 .

(2) لغة القرآن ـ لغة العرب المختارة: 70.

(3) التعبير القرآني: 12 .

الألفاظ باستعمال مخصوصة، مما يدل على القصد الواضح في التعبير فمن ذلك الرياح، والريح، والغيث والمطر، والعيون والأعين[1]، ومن ذلك استعمال (وصَّى) و(أَوصى) فكل ما ورد فيه من (وصَّى) بالتسديد فهو في الدين، والأمور المعنوية، وكل ما ورد من (أوصى) فهو في الأمور المادية[2]، والقرآن يستعمل بنية الكلمة استعمالاً غاية في الدقة والجمال، ويضعها وضعاً معجزاً، وقد يستعمل في مكان ما صيغة، ثم يعدل في مكان آخر عن تلك الصيغة، فيحوّلها إلى صيغة أُخرى، بحسب ما يقتضيه السياق والمعنى[3]، والى هذه الحقيقة الدالة على دقة الكلمة القرآنية، وانفرادها في موضوعها بمزية معنوية تختلف عن كل ما يقترب منها في الدلالة انتهى المُصنّفون في الإعجاز من المحدثين، ففي هذا يقول الرافعي: "لا جرم ان المعنى الواحد يعَّبر عنه بألفاظ لا يجزئ واحد منها في موضعه، عن الأخر إن أريد شرط الفصاحة، لان لكل لفظ صوتاً، ربما أشبه موقعه من الكلام، ومن طبيعة المعنى الذي هو فيه والذي تساق له الجملة، وربما اختلف وكان غيره بذلك أشبه، فلابد في مثل نظم القرآن من إخطار معاني الجمل، وانتزاع جملة ما يلائمها من ألفاظ اللغة بحيث لا تند لفظة ولا تَتَخَلَّف كلمة، ثم استعمال أمَهَّا بالمعنى، وأفصحها في الدلالة عليه، وابلغها في التصوير، وأحسنها في النسق، وأبدعها سناء، وأكثرها غناء، واصفاها رونقا وماء، ثم اطرد ذلك في جملة القرآن على اتساعه،وما تضمن من أنواع الدلالة،ووجوه التأويل. في الكلمة وفي الحرف من الكلمة، حتى يجيء ما هو كأنه صيغ جملة واحدة في نفس واحد، وقد أديرت معانيها على ألفاظ في لغات العرب المختلفة فلبستها مرة واحدة.."[4]، ويرى احمد جمال العمري ان علماء الإعجاز

---

(1) نفسه: 17 – 18 .

(2) التعبير القرآني: 18 .

(3) نفسه: 24، وينظر: كتاب العربية الاكبر: 11.

(4) اعجاز القرآن (الرافعي): 256.

القدماء شغلتهم المسائل الكبرى عن النظر في الجزئيات، شغلهم البناء الكلي للقرآن الكريم، عن ان يلتفتوا إلى لبنات هذا البناء، وان الشيء الذي فات هؤلاء العلماء وغيرهم، هو الحديث عن الكلمة القرآنية بوصفها آية من آيات هذا الإعجاز، وان ذلك لم يكن قصوراً منهم أو تقصيراً، ولكنه اهتمام بالكلمات التي تضم تحت أعطافها الكثير من الجزئيات وينتهي إلى القول: "ان القرآن العظيم، أولى الكلمة أهمية عظمى، لا تقل عن الأهمية التي أولاها للعبارة، وحرص على ان تكون هذه الكلمة دقيقة في تصوير المعنى، الذي أراده الحق تبارك وتعالى، واضحة ناصعة مباشرة غنية بالمضامين، وحرص أيضا على ان تكون هذه الكلمة. مكملة للبناء الكلي للآية، وللسورة، وللقرآن جميعه، بما لها من إيحاء خاص، ومدلول عجيب.. إنّ آيات القرآن المجيد.. تحتفظ لكل كلمة بدلالتها الواضحة، فلا يمكن أن تستعيض عن كلمة خذ مثلا قول الحق سبحانه ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾ (الأنعام: 96)، وابحث عن كلمة أخرى تحل محل (فالق) تؤدي معناها، وتقوم مقامها، في تصوير المراد وتجسيم الفكرة، وابحث أيضا عن أي كلمة أخرى تضعها موضع الاصباح في دلالتها على الحركة والانبثاق.. ثم فتش في اللغة كلها عن كلمة أخرى تضعها في مكان (سَكَناً).. ابحث عن كل ذلك، وقلب الآية على ما تختاره، وتراه من الوجوه، فستجد أَنَّ اللغة كلها أَعجز من أن تأتي لك بألفاظ، مثلها، أو خيراً منها.. وستجد أيضا أَنَّ كل كلمة، من القرآن العظيم، إنما تستقر في مكانة لا يطولها أي تغيير أو تحوير.."[1]. ويقول فتحي احمد عامر: "فلكل كلمة دلالة خاصة في نسق خاص، وايحاء توحي به في النظم، لا يوجد إذا تغير وجه التعبير.. يقول جل علا ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ ﴾ (الأعراف: 157) فالرسول: مرسل من عند الله، وقد أوحى إليه كتاباً مختصاً به،

---

(1) مباحث اعجاز القرآن الكريم: 143 ـ 144.

وهو القرآن الكريم يتضمن جوهر الرسالة، وحقيقة ما بعث به إلى الناس، وهو معنى عام يشفعه بمعنى خاص: النبي الامي صاحب المعجزات.. فكلمة الرسول توحي بما لا توحي به كلمة (النبي الامي) مع استقامة كل منهما تحت نسق العام والخاص"[1].

فكل هذه الاراء تتضافر على تأكيد الفروق المعنوية التي تميز لفظاً من لفظ في الاستعمال القرآني، وقد اعتمدت على الاستقراء والاحصاء والتتبع، والاحتكام إلى النص في الفصل بين لفظ وآخر، وهو ما يرجّح قيمة النتيجة العملية التي انتهى إليها هؤلاء الدارسون الذين أرادوا بيان خصوصية الاستعمال ودقة اختيار اللفظ القرآني لما يتضمنه من فرق دلالي.

آراء قسم من المحدثين في أنماط من الفروق:

لقد اعجب كثير من الباحثين المحدثين بظاهرة الفروق في العربية، وبهرهم تصرف العرب في التمييز بين المعاني بما تقدمه اللغة من وسائل متنوعة، واستحسنوا نظام العربية في جعل المعاني درجات ومراتب، وتوزيعها هذه المعاني على الألفاظ على نسق واضح، تدعمه روابط متينة، وتنهض به مقاييس رصينة، جرت أساليبها فيه على منهج من التفريق والتقابل، يكشف عن التخصيص والتحديد، ويمنع الالتباس والتخطيط، فمنحت اللغة متكلمها القدرة على الإبانة عن المعاني، وتوضيح الأفكار، وإظهار الخواطر، بل صار أهل العربية اقدر على البيان من غيرهم، وفي هذا يقول محمود شكري الالوسي: "لان لسانهم اتم الالسنة بياناً، وتمييزاً للمعاني جميعاً وفرقاً، بجمع المعاني الكثيرة في اللفظ القليل، إذا شاء المتكلم الجمع، ثم يميّز بين كل شيئين بلفظ آخر مميز مختصر، كما مجده من لغتهم في جنس الحيوان، فانهم مثلا يُعبّرون عن القدر المشترك بين أنواعه في أسماء كل أمر من اموره من الأصوات والاولاد والمساكن والاظفار، إلى غير ذلك من خصائص اللسان

(1) فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم: 229 .

العربي."[1]. وهو هنا يشير إلى تخصيص الألفاظ في اللغة لاسماء اعضاء الحيوان، وافعاله، وصفاته، التي اهتم بها علماء اللغة، وافردوا لها كتبا في تراث الفرق مستقلة، ويستطرد الالوسي في ذكر أمثلة من الفروق، ليقول بعد ذلك: "نتامل هذا التفريق وهذا التصور الدال على ان اذهان العرب قد فاقت اذهان الامم، كما فاقت لغتهم لغاتهم، والكلام في هذا المقام واسع جدا، فاين لغير لغة العرب من هذه الأسرار، والفرق واضح بين الليل والنهار[2]، ونعدُّ من باب الاعجاب بظاهرة الفرق، واستحسان دقائقها متابعة احمد تيمور لتفريقات القدماء، وذكر المصادر التي اشتملت على أمثلة من ذلك، ولفت النظر إلى ما وقفوا عليه من محاسن الفصل، ولطائف الفرق بني معاني الألفاظ في المظان التي قرأها، وهي أشارت كثيرة، نذكر منها على سبيل التمثيل أمثلة مما نبَّه عليه في كتاب (إسرار العربية) من الفرق بين الشك والريب في بدائع الفوائد[3]، لابن قيم الجوزية، والفرق بين الاحد والواحد في الكنز المدفون[4]. للسيوطي، والفرق بين الدني والدنيء في اتفاق المباني وافتراق المعاني[5]، والفرق بين الرجاء والامل والطمع في خزانة الادب[6]، ومن الأمثلة التي نبَّه عليها في كتاب عيوب المنطق ومحاسنه ما ورد في شرح ديوان الحماسة للتبريزي من الفرق بين سقيته وأسقيته[7]، والفرق بين ضائم وصائن في كتاب القرطين[8]، والفرق بين الغَبْن بسكون الباء، والغَبَن بفتحها في الاقتضاب، وخزانه

(1) بلوغ الارب في معرفة أحوال العرب: 40/1.

(2) نفسه: 43/1 .

(3) ينظر: اسرار العربية: 101، وبدائع الفوائد: 106/4 .

(4) ينظر: اسرار العربية: 103، والكز المدفون: 52 .

(5) ينظر اسرار العربية: 103، واتفاق الباني وافتراق المعاني: 101 .

(6) ينظر اسرار العربية: 102، وخزانة الأدب: 148/9 .

(7) ينظر: عيوب المنطق ومحاسنه من ثمار ما قرأت: 188، وشرح ديوان الحماسة (للتبريزي): 51/1.

(8) عيوب المنطق ..:207، وكتاب القرطين: 160/2 .

الادب[1]، كما أشار إلى الفروق في كتب أخرى كثيرة منها ما لم يطبع بعد[2]، وعدَّ امين آل ناصر الدين الفروق من دقائق العربية وخصائصها، التي ليست لغيرها من اللغات على الإطلاق، وعدَّ من مظاهر الفروق: الفرق بالحركات وغيرها بين المعاني يقال: لالة الرَّمي (مِرمى) ولمكان الرَمي (مَرْمَى) وللاناء يُحلب فيه مِحْلب، ولمكان الاحتلاب (مَحْلِب)، ويقال: امرأة حامل، بحذف الهاء لان الرجل لا يشركها في مل البطن، ويقال: امرأة حاملة، بالهاء إذا حملت شيئا على ظهرها لان الرجل يشركها في هذا الحمل... ومنها الفرق بحرف بين معنيين. ومنها زيادة في احرف الفعل للمبالغة، ومنها الفرق بين ضدين بسكون أو حركة، ومنها تناسب الألفاظ والمعاني[3]، وفرق بين طائفة كبيرة من الألفاظ مما اختلفت أصواتها أو تقاربت[4]، وتحدث محمد احمد أبو الفرج عن لون من الفرق في اللغة سمَّاه (المصاحبة)، ويريد به نوعاً من التحديد للكلمات المستعملة في تركيب ما، قال ومن قديم أحسَّ الجاحظ بهذا النوع من التفريق في اللغة العربية بين كلمات تصحب أخرى دون غيرها مما قد يكون بمعناها، وهو يشير إلى قول الجاحظ الذي ذكرته من قبل "وقد يستخف الناس ألفاظا، وستعملونها وغيرها أحق بذلك منها، إلا ترى ان الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب، أو في موضع الفقر المدقع، والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السغب، ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة.."[5] وذهب الباحث إلى أنَّ هذا الفهم من الجاحظ "يدل على حس لغوي بالغ الدقة، فإذا نظرنا في الألفاظ القرآنية التي ذكرها وجدنا ان ملاحظاته كلها دقيقة صحيحة ". وانتهى إلى أنَّ الناظر في المعجمات العربية يلاحظ أنَّها بالمصاحبة دون أن

(1) عيوب المنطق ..: 271، والاقتضاب: 186/3، وخزانة الأدب: 354/3 .

(2) ينظر اسرار العربية: 100، 131، 148 .

(3) دقائق العربية: 14 – 17 .

(4) نفسه الباب الرابع: 34 وما بعدها .

(5) البيان والتبيين: 20/1 .

يكون لاصحابها، دراية بهذه النظرة في الدرس اللغوي.. ولو أنَّ المعجمات التفتت إلى هذه الناحية من الدرس، لأطلعتنا على كثير مما يساعدنا على دقة الفهم والتعبير"[1].

كما اثبت كثير من المحدثين تبديل حروف الكلم بعضها ببعض لإيجاد معان جديدة طارئة على اللغة، لم تكن من قبل، ووجود ألفاظ متقاربة في الأصوات تدل على معان متقاربة كما نرى في الوشم والوسم والرشم، والكلم واللطم واللدم، فكل هذه التغييرات تفضي إلى خصوصية في الدلالة، واتساع في تكثير الألفاظ بما ينسجم من تنوع المعاني وتشعبها وهو توسع يعتمد على التفريق القائم على اختصاص كل لفظ بمعنى، وارتباط كل دلالة بصورة لفظية[2]، إذ "اتخذت العربية وسائل مختلفة لتكوين كلمات فيها، محَولة إياه من الثنائية الأولى إلى الثلاثية الشائعة"[3] ، وقد عدَّ أحد الدارسين هذه الصفة في تبديل الحرف لتغيير معنى اللفظ إلى ما يقرب منه "إحدى ظواهر عبقرية اللغة العربية وحيويتها"[4]، ونوّه جماعة من الباحثين بما للحركات في العربية من قيمة في إظهار المعاني والتفريق بينها يقول مازن المبارك: "وإنَّ الأعراب في مبدئه القائم على الحركات لغة ثانية، نضيفها إلى لغتنا الأولى التي هي الألفاظ، فإذا نحن أما ثروة لغوية لا نفاد لها، وإن كانت بعض اللغات مجبرة على ان تبتدع لكل معنى من المعاني لفظاً مخصوصاً به، فانَّ العربية تستغني عن الكثير من الألفاظ بتلك الحركات التي تضعها على الألفاظ القديمة لتصبح لها مدلولات جديدة، إننا بالحركة وحدها نميز بين القِرى والقُرى، وبين المِقص

(1) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: 110 – 115 .

(2) ينظر: مولد اللغة: 25 – 28 وغرائب اللغة: 6 وما بعدها، وهل العربية منطقية: 11 – 12، وأصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: 93، ومعجم الفرائد: 30، وكلام العرب من قضايا العربية: 45 ،ودراسات في فقه اللغة العربية: 28، و 107 .

(3) المدخل إلى علم اللغة: 232 .

(4) في فقه اللغة وقضايا العربية: 248 .

والمَقص، وبين العالمِ والعالم، .. انَّ مجرد الاعتماد على الحركات في تغيير المعاني ضرب من ضروب الإيجاز لا نظير له[1]، ويقول إبراهيم مصطفى: "ولكن العربية لها منهج أخر مخالف لمناهج اللغات الغربية في الإعراب والتصريف، فانَّ العربية تدل بالحركات على المعاني المختلفة من غير أنْ تكون تلك الحركات أثراً لمقطع، أو بقية من أداة، ويكون ذلك في وسط الكلمة، وأولها وأخرها.."[2] ويرى احمد السائح انَّ للغة العربية "من الخصائص لإفهام المعاني الدقيقة، والمعاني الثانوية التي تصل إلى نهاية الإبداع، وكمال الصنع ما يملك على السامع مشاعره"[3].

كما استحسن جملة من الباحثين ما امتازت به العربية من ثراء ووفرة في الألفاظ، وما قامت عليه من حسن تقسيم، ودقة تبويب، فالرافعي يرى أنَّ غنى اللغة بألفاظها، واتساع وجوه التصرف فيها، دليل بين على مدينة أهلها وسعة متفيئهم من ظل الاجتماع، فلا يبقى إلا أنَّ يكون العرب تمدن لغوي خُصُّوا به من أصل الفطرة قال: وقد عقل بعض العلماء عن هذا السبب الطبيعي، فذهب إلى أنَّ العرب إنما تُعنى بالألفاظ لأنها تغفل المعاني، فتجد من ألفاظهم ما قد نمْقوه وزخرفوه ووشُوه ودبُجوه... والحق أنَّ ذلك في العربية وجه من وجوه تمدنها، وقد جروا فيه على سنن طبيعية ثابتة، لأنهم يفرعون من المعاني فروعاً كثيرة بالمجاز والاستعارة، ثم يجرون عليها الألفاظ التي تناسبها، فكأنهم يستغلونها استغلالاً معنوياً، وذلك من أمرهم أيضاً في الألفاظ، فانهم لا يفرطون في مادة تتقلب عليها حروف المنطق بما ينزل على حكمهم في التأليف من العذوبة والمناسبة، فيفرعون الألفاظ المتقاربة فروعاً كثيرة يجرونها على المعاني المتباينة كقولهم: روأت في الأمر، فكرت، وروَّيت رأسي من الدهن، وامثال لذلك كثيرة فكأنهم بهذا الضرب يستغلون المعاني استغلالاً لفظياً، قال: "ومن وجوه التمدن هذه الحركات التي تُخصص المعاني، وتُعَيّن الأغراض باسير

(1) نحو وعي لغوي: 106 – 107 .

(2) إحياء النحو: 45 .

(3) من خصائص اللغة العربية (مقالة) مجلة اللسان العربي: مج 8 ح1:42 .

إشارة، وهي أخصُّ مزيات السمو العقلي، ومنها حركات الإعراب، ومنها حركات التصريف كقولهم: مِفْتح لالة الفتح ومَفْتَح لموضع الفتح، وهكذا، ومنها حركات الفروق التي تنوع المعاني، كقولهم: الادلاج لسير أول الليل، والادلاج لسير آخر الليل وامثلة من ذلك فاشية في اللغة ولعلهم لم ينتبهوا على الفورق بالحركات، إلا بعد ان احدثوا مثلها، في لغتهم، كقوله: اخفر إذا أَجار، وخفر إذا نقض العهد، واقذى عينه إذا القى فيها القذى، وقذاها إذا نزع عنها القذى، وابعت الفرس عرضته للبيع، وبعته إذا انتهى البيع، وهكذا، فكأن الاختصار دائما تمثيل للانتهاء.."[1] وفي باب (أسرار النظام اللغوي) تحدث عن ناظم الألفاظ بالمعاني، والمراد به: مساوقة الصيغ اللفظية للمعاني الموضوعية لها.. ولهذا وضع ابن جني كتابه (الخصائص) لبيان ما اودعته هذه اللغة من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائم الاتقان والصنعة، ومن مساوقة الصيغ اللفظية للمعاني: أنَّ العرب تقارب حروف الألفاظ متى تقاربت معانيها، وأَنَّ هذه المقاربة بين الحروف تقع فيها المراعاة حتى في الحروف البعيدة التي لا تتشابه إلا بالتأويل، وأنَّ العرب يُصوّرون اللفظ على هيئة المعنى، وهذا مذهب نبَّه عليه الخليل وسيبويه، ومن نظام الألفاظ بالمعاني أنَّهم يقابلون الألفاظ بما يشاكل أصواتها، من الأحداث، فيجعلون كثيراً أصوات الحروف على سمت الأحداث المُعَبّر عنها[2].

وفي حديث (نظام المعاني بالألفاظ) ذكر أنَّ الألفاظ في هذا النوع هي التي تسوس المعاني، وتنزلها في منزلها، وتضعها على أقدارها، لا من حيث أنَّ اللفظ هو الذي يوجد المعنى، فذلك ظاهر الاستحالة، ولكن على انه هو الذي يخصص المعنى إذا كان جنسا، وهو الذي يؤكد مبالغة في تلوين صورته النفسية، حتى تنطق أجزاؤه، وحتى يقوم كل جزء منها في البيان اللغوي مقام الكل الذي هو مادة الشعور الطبيعي، ولما كانت اللغة عملا نفسيا محضا، كان وجود هذا النوع فيها

(1) تاريخ اداب العرب: 1/216 – 222 .

(2) نفسه: 1/226 – 230 .

من الدلائل على تمدنها، لان النظام الذي يعين درجات المعاني، إنما يفصل أجزاء الموجودات، على درجات شعور النفس، بذوات هذه الأجزاء، أو بصفاتها ولقد أَثبت العلماء أنَّ أَظهر ما يكون الفقر في اللغات المنحطة، إنما هو في أنواع الدلالة المعنوية، فكلما انحطت اللغة قلتّ فيها هذه الأنواع، حتى لتبلغ بها تلك القلة أحيانا إلى ان تُشبه الجماد في تجرده من الشعور ومعانية.. والعربية تعتبر أَحكم اللغات نظاماً في أوضاع المعاني، وسياستها بالألفاظ، وهي من هذا القبيل أعظمها ثروة، وابلغها من حقيقة التمدن، بحيث لا تدانيها في لذلك لغة أخرى كائنة ما كانت، فالعرب لم يدعوا معنى من المعاني الطبيعية، التي تتعلق بالحياة الروحية أو البدنية، مما تهيأ لهم إلا رتَّبوا أجزاءه، وأَبانوا عن صفاته، بألفاظ متباينة، تُعيّن تلك الأجزاء، والصفات، على مقاديرها، فأول معاني الحياة الروحية الحب، وهذه مراتبه عندهم: الهوى، ثم العلاقة... ثم الكلف، وهو شدة الحب، ثم العشق، وهو اسم لما فضل عن المقدار الذي اسمه الحب، ثم الشغف، وهو إحراق الحب للقلب مع لذة يجدها وكذلك اللوعة... وكذا فعلوا في معاني السرور، والعداوة، والغضب، والحزن، والسرعة وغيرها... فجهد اللغة أن تُحيط المعنى باصطلاحات علمية... وانَّ مراتبه التي يشير إليها العرب بالألفاظ المتقدمة يُشير إليها غيرهم بتعارف وفصول واصطلاحات، ثم لا تعدو بعد ذلك كله ما كان يفهمه العرب منها برقة شمائلهم، ولطف حواسهم النفسية..."[1]، واكّد جرجي زيدان أنَّ (دقة التعبير) من مزيات اللغة العربية، فقال "وتمتاز اللغة العربية بدقة التعبير بألفاظها وتراكيبها، أما الألفاظ ففيها لكل معنى لفظ خاص، وحتى أشباه المعاني، أو فروعها، وجزئياتها، ومن أمثلة دقة التعبير فيها: وجود الألفاظ لتأدية فروع المعاني، أو جزئياتها، فعندهم لكل ساعة من ساعات النهار اسم خاص بها، فالساعة الأولى، الذروة، ثم البزوغ، ثم الضحى.. وعندهم اسم لكل ليلة من ليالي القمر، ونجد للمعنى الواحد عدة ألفاظ،

(1) تاريخ اداب العرب: 231 – 233 .

يعبر كل منها، عن تنوع من تنوعات ذلك المعنى، فللشعر مثلا أسماء عدة، حسب منبته، كالفَروة لشعر عظم الرأس، والناصية لشعر مقدم الرأس، والذُؤابة شعر مؤخر الرأس، والفَرْع شعر رأس المرأة، والغَديرة شعر ذؤابتها، والدَّبَب شعر وجهها، إلى غير ذلك وهو كثير، وقس على ذلك أسماء المعايب، فمن معايب العين: الحَوَص، والخَوَص، والشَتَر، والعَمَش، والكَمَش، والفَطَش، والجَهْر، ولكل منها معنى خاص، مما لا مثيل له في أرقى لغات البشر، قديماً وحديثاً (ومن ذلك): تفرع معاني الأفعال كتفرع فعل النظر إلى/ رمق ولمح وحدج.. ومثلها فروع أفعال الجلوس والقيام والمشي والنوم، وضروب الأصوات للحيوان، والإنسان،وغير ذلك... ولا خلاف في أن ذلك من أدلة الارتقاء.. ولعل العربية أغنى اللغات، في الألفاظ المعبرة عن المعاني المجردة، وانفعالات العواطف، ففيها لأنواع الحب نحو عشرة ألفاظ، ومثلها للبغض والحسد، والطمع وغيرها، ومن وسائل دقة التعبير في العربية، مزيدات الأفعال، فإنَّ صيغ المشاركة تعبر باللفظ الواحد عن معان لا يعبَّر عنها في اللغات الأخرى إلاَّ بعدة ألفاظ.."[1].

وعن عناية العربية بالأجزاء والتقسيمات وتفرعات المعنى، أيضا يقول العقاد: "ولا نحسب أنَّ لغة نفهمها، أو نفهم عنها، قد اشتملت على وسائل للتمييز بين الأوقات، كما اشتملت عليها اللغة العربية. فكل لحظة من لحظات النهار والليل، قد كان لها شأنها في حياة سكان البادية بين السفر والإقامة، والحل والترحال، فمنها ما هو صالح لبدء المسير، وما هو صالح للراحة القصيرة، وما هو صالح للراحة الطويلة، وما ليس يصلح لغير السكينة والاستقرار، ولهذا وُجِدت كلمات: البكرة والضحى، أو الغدوة والظهيرة، والقائلة العصر، والأصيل والمغرب، والعشاء والهزيع الأول من الليل، والهزيع الأوسط، والموهن، والسحر، والفجر، والشروق.. ويكاد التقسيم على هذا النحو ينحصر بالساعات على صعوبة التفرقة بين هذه

(1) تاريخ اداب اللغة العربية: 1/47 .

الأوقات، في كثير من اللغات الأخرى بغير الجمل أو التراكيب، وكل موسم من مواسم السنة له شأنه في المعرى والانتجاع، وطلب الماء، أو التجارة أو الأمان، ولهذا وُجدت أسماء المواسم والفصول جميعا، ووجِدت معها ثلاثة أسماء مختلفة للدلالة على الدورة حول الشمس.. فهي السنة، وهي العام، وهي الحول، ولكل منها موضعه في التعبير، ووجدت في اللغة كلمة اليوم والنهار والليل، ولم تنقسم إلى يوم وليل، دون تفرقة بين معنى اليوم ومعنى النهار، بل لهذا وِجدت للأوقات كلمات مختلفة، على حسب الطول والقصر في المدة، فالمدة شاملة لجميع المقادير من امتداد، وتنطوي فيها اللحظة، أو اللمحة، للوقت القصير، والبرهة والردح، للوقت الطويل، والفترة للمدة المعترضة بين وقتين، بل وجد فيها الحين للزمن المقصود المعين، والعهد للزمن المعهود المقترن بمناسباته، والزمن للدلالة على جنس الوقت كيفما كان، والدهر للمدة المحيطة بجميع الأزمنة، والعهود، والأحيان، مثل هذا الإحساس بالزمن لا تصوره الكلمات في لغة من اللغات التي نفهمها أو نفهم عنها، على صورة أدَق من هذه الصورة، ولا أدل على الفوارق بين أجزائها[1]، ويقول أيضا "واللغة الدقيقة التي استوفت وجوه الدلالة هي اللغة التي تلاحظ مقتضى الحال في كل عبارة، بل تستخدم كل عبارة لموضعها الذي لا لبس فيه، وهذه هي صفة اللغة العربية في وفائها للمعاني المقصودة على حسب إرادة المتكلم والسامع"[2]، وبعد أن يعرض أمثلة متنوعة من دقائق التفريق في العربية يقول: "ولا توجد لغة حَيَّة تلتزم التفرقة على قواعدها المطردة كما تلتزمها اللغة العربية.."[3]. ويقول صبحي الصالح: "ولقد نجد في لغات العالم القديمة والحديثة، كلمات قليلة محدودة للتعبير، عن أصوات الحركات الخفية مثلا، فان التمسنا في العربية ما وُضِع لأداء هذه الأصوات أدركَنا

---

(1) اللغة الشاعرة: 46 – 47 .

(2) اشتات مجتمعات في اللغة والادب: 64 .

(3) نفسه: 73 .

العجز عن استيعاب تلك الكثرة من الكلمات الدالة على فروق دقيقة جدا ، فالهمس صوت حركة الإنسان، وقد نطق به القرآن، ومثله: الجَرْس والخَشْفة، ... فأما النَاقَّة فهي ما ينم على الإنسان من حركته، أو وطء قدميه، والهسهسة عام في كل شيء له صوت خفي كهساهس الإبل في سيرها ، والهميس صوت نقل أخفاف الإبل في سيرها ومنه قول القائل: وهُنَّ يَمْشِيْنَ بنا هَمِيسا[1].

وتبلغ العربية حد الإعجاز وهي تعبر عن صوت الشيء الواحد بألفاظ مختلفة، تراعى معها التفاوت في علوه وهبوطه وعمقه وسطحيته، فإذا كان صوت الإنسان الخفّي كما راينا قد يكون هَمْسا أو جَرْسا أو خَشفة أو هَمْشة أو وقَشة، فان صوت الماء إذا جرى خرير، وإذا كان تحت ورق، أو قماش، قسيب، وإذا دخل في مضيق فقيق، وإذا تردد في الجرَّة أو الكوز بَقْبَقة، وإذا استخرج شرابا من الآنية قرقرة وهكذا، ولقد حرص العلماء على إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ المستعملة، فقعدوا فصولا لأشياء تختلف أسماءها باختلاف أحوالها.."[2] ويقول محمد المبارك: "ولكن اللغات تتفاوت في قدرتها على تصوير الأشياء والموجودات في دقائقها والتمييز بين أنواعها وأحوالها، والتعبير عن العواطف والمشاعر في مختلف درجاتها، وألوانها، وتمتاز اللغة العربية بدقة تعبيرها، والقدرة على تمييز الأنواع المتباينة، والأفراد المتفاوتة، والأحوال المختلفة، سواء في ذلك الأمور الحسية والمعنوية، فالمشي عام، ودرج للصبي الصغير، وحبا للرضيع، وحجل الغلام أنْ يرفع رِجلا ويمشي على أخرى، وخطر الشاب باهتزاز ونشاط، ودَلَف الشيخ مشى رويدا بخطا متقاربة، وهَدَج مشى مثقلا، ورسف للمقيد واختال، وتبختر، وتخلج، واهطع، وهرول، وتهادى، وتأوّد أنواع من المشي"[3].

---

(1) دراسات في فقه اللغة: 297 – 298 .

(2) دراسات في فقه اللغة: 298 .

(3) فقه اللغة وخصائص العربية: 311 – 312 .

وكتب لطفي عبد البديع كتابا سمَّاه: "عبقرية العربية في رؤية الإنسان والحيوان والسماء والكواكب"" بحث فيه فيما خَصَّصته اللغة من ألفاظ بالإنسان، وأحواله، وبالسماء والكواكب، والنجوم والسحاب، وبالحيوان، وعلّل كثرة ما لهذه الكائنات من أسماء وصفات، وركّز على ما بينها من علاقات، وما تضمنته من فروق تشخص أحوالا مخصوصة، وصفات مقصودة، وساق ذلك في دراسة دلالية أوضح فيها إعجابه بأوضاع هذه الألفاظ في العربية، ففي حديثه عن الإبل بيَّن ان أسماءها تتعدد بتعدد جهات التسمية، فمن أسماء ما يُرْكب منها، ويُحْمَل عليه: المَطيَة، وهو اسم جامع لكل ما يُمْتطى، من الإبل، فإذا اختارها الرَّجُل لمركب، لتمام خلقتها ونجابتها فهي راجلة... فإذا استظهر بها صاحبها، وحمل عليها فهي زاملة.. قال: ومن اجل ذلك خصت العربية الإبل دون غيرها من أجناس الحيوان بمعجم حافل، وتتعاقب عليها الأسماء والأفعال، بتعاقب أَزمنة الحمل.. ونعتوها من قِبَل الذكورة والأنوثة، ولكل شيء من هذه الأشياء اسم، والإبل تذكر بنعوتها من جهات شتى كألوانها وطوائفها، وطولها، وحسنها، وتمام خلقها، أما ألوانها فدرجات وظلال يتلو بعضها بعضا، وورد الإبل باب واسع من أبواب معجمات في العربية، ولهم في الرحلة إلى الماء والألفاظ الموضوعة عن نسق المصير، وسير الإبل آية أخرى من آياتها في العربية، استكثرت من أسمائه، وملاءة معجمات من أحواله في اللين والرفق والسرعة والشدة، والرياضة والذلة[1]، وغير ذلك. وصحيح أنَّ كثيراً من هذه المفردات المخصوصة بالإبل ما عاد مستعملاً لتغير الأحوال، وتبدل الأوضاع، ولكنَّ ما يريد الباحث تقريره هنا أنْ هذا المعجم الحافل الغزير المواد يدل على مزية التخصيص، والتفريق بين المعاني، وتنظيمها على أحوال ودرجات.

وأريد ان أقف على ما أثاره محمد كامل حسين فيما نحن بصدده فهو لا يرى فيما أعجب به الدارسون القدماء والمحدثون، من نظام الدلالة في العربية، القائم

(1) عبقرية العربية في رؤية الإنسان والحيوان والسماء والكواكب: 175 – 210 .

على التدرج والتركب، مِزْية، وفضلا، يضاف إلى محامدها، بل يحسبه فرية، وقد بدا حديثه بآثاره موضوع الألفاظ التي تُخصصها اللغة لموضوع (اللبن) ثم شمل الظاهرة كلها، فهو يرى أنَّ فيما رواه العلماء، ونقوله عن العرب من هذه الكلمات التي تطلق على (اللبن) أو تصور اختلاف حالاته خلطاً يلقي كثيراً من الشك على ما قاله الأعراب، واخذ به اللغويون، ويقول: "ولا أظن أحداً يقول إنَّ هذا يدل على غنى اللغة، بل هو في الواقع دليل على التخبط الذي أصاب اللغة في أول عهدها بالتدوين فعلوا مثل ذلك بما سمّوه درجات الحب حين قسموه إلى حب وعشق، وشغف وهيام وتدله ووله، .. هذا التقسيم من عمل اللغويين وحدهم ! ويخلص إلى القول: إنَّ اللغة منظمة تنظيماً غير واع[1]، ثم يقول، في مكان آخر: "وليس من غنى اللغة أن يُقال للنوم (هُجوع) إذا كان في أول الليل، أو وسطه، أو أخره، وهي فرية لا حقيقة لها، وزعموا الدقة من صفات اللغة العربية، واللغات كلها تدعي الدقة.."[2] واني لاحس كلما قرأت هذا الكلام ان الباحث يلتمس الوسائل للنيل من هذه الظاهرة الأصلية، أو قُل النيل من اللغة كلها، فهذا رأي لا يُعرَّج على مثله، لما تضمنه من ضَعْف وسَرَف. أما حديثه عن ألفاظ اللبن فانَّ علم اللغة الحديث يقرر بما يشبه البديهة انَّ الألفاظ تتأثر بأحوال المجتمع، والكلام مرآة تعكس في أمانة ظاهرة الوجود والأشياء والتصورات فانه: "قد ثبت تاريخيا بقرائن عديدة لا تقبل الشك أنَّ هناك أمثلة على أنَّ اللغة تتأثر بعقلية الجماهير والبيئة، التي نشأت فيها ! ولاسيما: [3]فيما يتعلق بالمفردات اللغوية[4] ونحن نعلم ما للبن من أهمية في حياة العرب فهو عماد غذائهم، ونتاج إبلهم، وشائهم، وسائر حيوانهم ثم ان هذا اللبن يكون على

(1) اللغة العربية المعاصرة: 39، 40، 41 .

(2) نفسه: 68 .

(3) في النص ـ خاصة) .

(4) لغات البشر: 57 .

حالات شتى، وصفات متنوعة فهل نتوقع ألاّ تتعدد أسماؤه، ولا تكثر الألفاظ المخصوصة به ؟ مع تصور الاهتمام به، واختلاف أحواله، ولابد أنْ تُميّز هذه اللغة على ما هو ظاهر في نظامها بين الحالات والصفات المتغيرة على نسق دلالي معروف، فأول اللبن: اللِّبأ: ثم المُفْصِح، ثم الذي ينصرف به عن الضرع حاراً: الصَّريف فإذا سكنت رغوته فهو الصَّريح والمَحْض، ما لم يخالطه ماء، فإذا ذهبت عنه حلاوة الحليب ولم يتغير طعمه فهو سامِط.."[1] ومعلوم أنَّ اللغة نقلت بعض هذه الألفاظ إلى استعمال مجازي متشعب، ويُشبه هذا حديثه عن ألَفاظ الحب، التي زعم أنَّ فيها خلطاً يلقي كثيراً من الشك وليس هناك ما يدعو إلى وجود كل هذه الألفاظ في اللغة، وبينما هو يرى هذا الرأي ينبهر آخر من لغة الانكليز لأنهم يفرقون بين نوعين من الحب، هما (love) و (like)، ويرى أنَّ كلمة (أحبَّ) العربية كلمة عامة تدل على إحساسات مختلفة[2]، وحين يقف على هذه المفردات الكثير في العربية، يرى أنَّ من الغايات الشريفة لكل لغة الاقتصاد في التعبير، فاللغة الحسنة تتوقى المترادفات، لأنها ثرثرة يضيع معها الوقت[3]. ولقد ذكرت في فصل (كتب الفروق) أنَّ لابن قيم الجوزية على عظم منزلته وجلالة قدره، كتاباً في التفريق بين أسماء الحب، وهو في الواقع تفريق بين أحواله، وما يعتري المُحِب من حالات نفسية مختلفة من حب، وهوى، وصَبْوة، وعِشْق، وشَغَف، ومقة، ووَجْد[4]، وغير ذلك. وهي كلمات يصور كل منها شعورا خاصا، أو ينطوي على مضمون مختلف، بما يظهر هذه المشاعر درجات متفاوتة، تُعبّر عنها ألفاظ متباينة، فليس الحب كالعشق أو الهيام جاء في

(1) ينظر: المزهر: 1/440 ـ 441، وفقه اللغة (للثعالبي): 270، ومبادئ اللغة: 277، والمخصص مج 14 س5: 38 – 51، وقد قسمه ابن سيدة على أبواب فذكر اسماءه وكثرته، وقلته، وطعومه، وخلطه، وعيوبه، وغير ذلك .

(2) البلاغة العربية واللغة العصرية: 70 .

(3) البلاغة العربية واللغة العصرية: 215، وينظر لغتنا والحياة: 123 .

(4) روضة المحبين، ونزهة المشتاقين: 14 .

الغريب المصنف: (باب ذكر عشق النساء): العَلاقة الحب الملازم للقلب، والجَوى الهوى الباطن، واللّوعة حرقة الشوق، واللاعج: الهوى المحرق، والشغف ان يبلغ الحب شغاف القلب، وهو الجلدة دونه، والشعف إحراق الحب القلب مع لذة يجدها، وهو شبيه باللوعة، ومنه قيل مشعوف الفؤاد وهو عشق مع حرقة.."[1] فهي ألفاظ مختلفة ليست على وجه واحد.

وصحيح ان المتكلم قد يطلق أحيانا هذه المفردات نم غير أنْ يوازن بينها، أو أنْ فيها تنظيماً، أو ترتيباً دقيقاً، يوافق ما يحسه، أو أَنَّ سبك الكلام يقتضي مفردة دون أخرى منها، ولكن الأصل أنَّ العربية مَيَّزت بين معانيها، وفَرّقت بينها تفريقاً ملحوظاً، يدل عليه تنوع اشتقاقها من مواد مختلفة، واللغة تختزن هذه الكلمات التي أميل إلى أنها وُجِدت فيها، عبر مسيرتها التاريخية، بعد أن أَحس المتكلمون بمعان لا تنقلها الألفاظ المستعملة، فبحثوا عن غيرها يحمل طاقة تعبيرية أخرى أو شحنة دلالية خاصة، قادرة على تمييز المعنى من سواه، وان قرب منه، فهي إنما تظهر في الاستعمال لحاجة المتكلم إلى مفردة تُفْصح عن معناه، وهي في العربية يلجأ في الغالب إلى الاشتقاق فإذا كثر استعمالها، وطال العهد بها، دخلت في جملة اللغة، وربما فقدت شيئاً من سمتها الخاصة، ولكن لا يمكن القول إنَّ الفروق بينها زالت، وأنَّ المتكلم لا يُحِس عند الاستعمال فرقا بين معانيها[2]، ولعل المُحِب قلب هذه الألفاظ جميعا فلا يرى بينها ما يكفي للتعبير عن وجَدِه، وهيامه، فالمحبة على ما يقول الفيروز بادي: "لاتحد بأوضح منها، فحدها وجودها"[3] وإن تعجب فعجب قوله ليس من غنى العربية ان يقال للنوم هجوم إذا كان في أول الليل، وان هذا

---

(1) الغريب المصنف: خ، ق: 36 ب – 37 أ: وينظر: جواهر الألفاظ: 356 ،ونظام الغريب: 38، ولباب الآداب: 94/1 .

(2) احتج الرافعي بترتيب هذه المفردات في معانيها على دقة نظام العربية، واحكام علاقة ألفاظها بمعانيها . وينظر: تاريخ اداب العرب: 232/1 . وقد ذكرت هذا فيما تقدم .

(3) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 416/2 .

التقسيم فرية ! فكيف لا يكون من الغنى إذا كانت اللغة تخص معنى واحدا بمفردات كثيرة تفرق فيها بين أوقاته وحالاته، فهو في أوله نُعاس ووَسَن، وتَرْنيق، وإغفاء، وتهويم، وغِرار، وهو في وسطه هُجُوع، ثم تَسْبيخ وهو أشد النوم[1]، ومعجمات اللغة تذكر ان كلمة (هُجوع) التي ثقل على الباحث وجودها، تدل على نوم في أول الليل لكنه ليس نعاسا أو وسنا، ولا تسبيغا، وإنما نوم خفيف، جاء في الصحاح: يقال أَتَيْتُ فُلاناً بعد هَجْعة أي بعد نَوْمةٍ خفيفةٍ من أول الليل[2]، وفي اللسان: الهُجوع: النوم ليلا، ومر هجيعٌ من الليل، أي ساعة مثل هزيع، وفي حديث الثوري: طرقني بعد هَجيع من الليل[3]، فالهُجُوع كلمة خاصة، يقدر ضبط استعمالها ذوق العربي وحسه اللغوي، إذ لا تقوم كلمة النوم العامة مقامها، في لغة مثل العربية، تفرق بين الأحوال وتنظيمها، ولنختر للتدليل على ضرورة الترتيب طائفة من ألفاظ (جري الخيل وعدوها وهي (الخَبَب، والتطريح، والمُناقلة، والتَّقريب، والإرخاء، والاحتفال، والاهذاب، والإلهاب[4]، أيذهب القائمون على تربية الخيل وتدريبها إلى أنَّ هذه الكلمات تدل كلها على حالة عدو واحدة ؟.

ثم كيف نفهم قول امرئ القيس:

لــه أَبْطَــلا ظَــبيٍ وســاقا نعامــةٍ   وارخــاءُ سَــرحانٍ وتَقْريــبُ تَتْفُــلِ[5]

أليس الشاعر يريد بالإرخاء حالة عي غير حالة التقريب ؟

نعم يمكن القول انْ قبيلة من قبائل العرب قد تختلف في دلالة لفظة من هذه الألفاظ، أو تضعها في نظام الترتيب قبل نظيرتها أو بمستواها، أو انَّ تطلق صفة لا توجد عند قبيلة أخرى، أو أنَّ توسعاً جمع بين معنى مفردتين، وغير ذلك مما تختلف

(1) فقه اللغة (للثعالبي): 181 .

(2) الصحاح: 1306/3 .

(3) لسان العرب (هجع): 368/8 .

(4) مبادئ اللغة: 139 – 140، وينظر فقه اللغة (للثعالبي): 203، والامالي: 44/1.

(5) ديوان امرئ القيس: 21 .

فيه اللهجات التي ترجع كلها إلى لغة واحدة، ولكن هذا الاختلاف اليسير لا يُلغي حقيقة الترتيب والتنويع، العائد إلى ضرورة التفريق بين المعاني وتقسيمها كما هي في الواقع، ومن أين يأتي الخلط إذا كانت اللغة نفسها تتوخى التنظيم والتبويب على هذا المسلك من المجالات الدلالية ؟ ليس في أحوال اللبن والنوم فحسب، بل في ترتيب الأشياء والمعاني كلها على ذلك كما في ترتيب الأشياء والمعاني كلها عل ذلك كما في ترتيب القلة والكثرة، والسعة والضيق، والجدة والقدم، والمرض والصحة، والرداءة والجودة، والسير والألوان، والأصوات، والضرب، والأكل والشرب، وغير ذلك مما رتبته المعجمات ترتيباً دلالياً، أما الاختلاف في قسم من المفردات فأمر طبيعي في لغة عريقة متنوعة مثل العربية انتشرت على مساحة واسعة، وتوزعت على قبائل كثيرة. واولئك العلماء الذين نقلوا هذه المادة اللغوية الزاخرة، توخوا الدقة فيما رووه ودوَّنوه، واستخدموا عبارات معروفة تدل على الضبط والتحري، وصحة النقل، ولعل لغة أخرى لم تحظ بما حظيت به العربية من لدن علمائها من حب ورعاية. أما قوله: وزعموا أنَّ الدقة من صفات العربية، واللغات كلها تدعي الدقة، فكأنه لاحظ كثرة الواصفين لها بهذا الوصف، فأراد أنْ يخرج عنهم من غير حجة بيِّنة، والحق أنَّ العربية في هذا لا تحتاج إلى أن أَدفع عنها، أو إلى دليل من خارجها، فحسبها أنْ تأتي إذا جمعت اللغات، ومعها هذه الفروق النفسية، والمجالات الدلالية المرتبة، وليحكم لعد ذلك لها أو عليها، ولا يعني كونها لغة دقيقة أنَّ اللغات الأخرى خلو من هذه الصفة، فان لكل لغة طرائقها في التحديد والدقة، اليست اللغات كلها رموزا وعلامات للكشف والايضاح ؟ وقد قدم الباحث رأيه هذا إلى المجمع اللغوي المصري، وعُرِض على لجنة الأصول فيه، "وبعد أنْ درست اللجنة البحث تبين لها أنَّ الباحث قد أفاض في مسائل كلية وبسط اراءه فيها، وأنَّ هذه المسائل مجال رحيب لتداول الرأي، وتنازع القول، وليست مما يمكن البت فيه بقرار حاسم، وحكم فاصل.."[1].

(1) كتاب في أصول اللغة: 222 .

الدعوة إلى إحياء الفروق:

دعا جماعة من الباحثين إلى أحياء الفروق في اللغة وبعثها يقول محمد المبارك: "ولقد أصاب العربية في عصور الانحطاط المنصرفة مرض العموم والغموض والإبهام، كما أصابت هذه الآفات التفكير، فضاعت الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة، فغدت مترادفة، وكثر استعمال الألفاظ في المعاني المجازية، وصُرِفَت عن معانيها الأصلية، فضاع الفكر بين الحقيقة والخيال، وزالت الخصائص المميزة، والفروق الفاصلة، وأصبح لكل موضوع مهما تُكَرَّر قوالب من اللغة ثابتة، وأداة من اللفظ، ولا تتغير، وتعابير مَصوغة لكل مناسبة، أو موضوع، تُنْقَل وتُلْصَق كلما تكررت تلك المناسبة، أو عُرِض ذلك الموضوع.. وفي ذلك قتل لخصائص الأدب، ومزايا الفن، إذ الفن يقوم على إبراز المقومات، والمزايا الخاصة، الدقائق الخفية، والمشاعر الذاتية، واللحظات العابرة، والمشاهد غير المتكررة، لقد كان اللغويون أيام ازدهار اللغة يُعْنَون بإبراز الفروق بين الألفاظ، وقد ألَّفوا في ذلك مؤلفات خاصة.. وقد كان كُتَّاب العربية في العصور الزاهرة يحرصون على دقة التعبير، ووضع الألفاظ، في مواضعها.."[1] إلى أنْ يقول: "ونحن اليوم [بنا حاجة][2] للتحرر من آفات عصور الانحطاط في ميدان اللغة، والعودة إلى خصائص العربية في استعمال اللفظ الخاص والعام، كل في موضعه، اللائق به، ومكانه المناسب له، فحياتنا العلمية تحتاج إلى دقة التعبير، وتحديد المعاني، وحياتنا الفنية [فيها][3] حاجة كذلك، لتصور مشاعرنا وأحاسيسنا ومشاهد حياتنا إلى هذه الدقة اللغوية... ولهذا وَجَب بَذْل الجهد في إحياء خاصة الدقة. في التعبير، وتربية المتعلمين وتدريبهم على استعمال الدقيق من الألفاظ، واختيار اللفظ المطابق لمعناه بلا زيادة، ولا نقصان، فإنَّ هذه التربية لا

---

(1) فقه اللغة وخصائص العربية: 318 .

(2) في النص (بحاجة) .

(3) في النص (في): والفصيح ما أثبتُه .

يقتصر أثرها ونتيجتها على الناحية اللغوية، فهي لغوية وفكرية، في آن واحد[1]، ويقترح رياض قاسم "درس مسألة الترادف درساً جديداً ابتغاء تخليص الفصح منعموم اللفظ، وبعده عن الدقة، المتأتية من تداخل هذه المفردات فيا[2] ضمن حقل مفهومي، واحد حتى ألان"[3] ويرى أنور الجندي أنْ علماء العربية عُنُوا بالفروق بين الألفاظ، وأَنكروا الترادف، دافعوا عن اللغة، وحموها من مَطْعَن هذا التداخل الدلالي إذ قال: "فمن بين الشبهات التي وجهت إلى اللغة العربية، وهوجمت من أجلها هجوماً شديداً، شبهة الترادف، والمترادفات، وقد أَنكر أئمة اللغة القدامى والمحدثون شبهة الترادف في اللغة العربية، وفي مقدمتهم.. المبرد، وأبو منصور الثعالبي في فقه اللغة، وابن فارس في الصحابي، وأبو هلال العسكري في الفروق اللغوية.."[4]، وتتبع الدعوة إلى إحياء الفروق، اعتزاز قسم من المحدثين، بما للكلمة من مغزى يميزها من غيرها، وإظهار الفروق بين الكلمات بالموازنة بين معانيها، على وفق منهج الاقدمين، يقول طه الراوي: "فإذا أخذنا لفظ الشك والريب، مثلا نجد الجمهور يفسرون احدهما بالأخر، فيقولون: في تفسير لا ريب فيه لا شك فيه مع أنّ بين معنييهما اختلافا بينا فالشك يدل على مجرد التردد بين امرين لا يترجح احدهما على الأخر، مع أنَّ الريب يدل على القلق والاضطراب في النفس متولدين من التردد.. وعلى هذا لابد أنْ يسبق الريب بالشك ولا عكس. ومثل ذلك الظن والوهم.. وكذلك إذا أخذنا الشرق، والقصص، والشجي مثلا.. وبعض اللغويين يفسر بعض هذه الألفاظ ببعض.."[5]، ويفرق كمال الحاج بين العَجَلة والسَّرعة، فالعَجَلة لاستعمال إلا لحركات الجسم التي تتعاقب، وهي تأتي غالباً في موضع الذم، أما السُّرعة فهي

(1) فقه اللغة وخصائص العربية: 321 – 323 .

(2) لم ترد في النص .

(3) اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي: 223/2 .

(4) الفصحى لغة القرآن: 176 .

(5) تاريخ علوم اللغة العربية: 35 .

تستعمل للحركات غير الجسمية، و تأتي غالباً في موضع المدح[1]، ويفرق بين الصمت والسكوت، فقد ظنَّ بعضهم أنْ هاتين الكلمتين مترادفتان، والحقيقة أنَّ الفرق بينها كبير، والسكوت صفة للجماد والحيوان، تقول: وكان السكوت يخيم على الوادي، أما الصمت فدلالة على معنى في النفس، تقول: الصمت زين للفتى، ومن هنا كان الصمت صفة للإنسان، يتنوع بتنوع مدلولاته الوجدانية، لا يقال: صمتت الريح، وصمتت الحركة، يقال: سكتت الريح، وسكتت الحركة، ولا يقال صمتة قلبية.. وادباء العرب لم يستعملوا كلمة الصمت غالبا إلا للحالات النفسية..،[2] ويدخل في مجال الاعتزاز بالفروق واحيائها دراسة فاضل السامرائي لمعاني الأبنية في كتاب مستقل، فإنَّ موضوع الكتاب "موضوع مهم غاية الأهمية في البحث اللغوي، فانه يبحث في دلالة البنية ومعناها، وهو موضوع جليل جدير بالبحث، وبذل الجهد الضخم.."[3] وذكر أنَّ اللغويين القدماء "لم يولوه ما يستحق من الأهمية فأنهم نظروا بصورة خاصة في شروط الصيغ ومقيسها ومسموعها وقعَّدوا لذلك القواعد، أما مسألة المعنى فأنهم كانوا يمرون بها عرضاً، ولا أقول إنَّهم أَغفلوا المعنى البتة، بل هم ذكروا أحياناً قسماً من معاني الصيغ.."[4] وقد اجتهد المصنف في الاستدراك على ما فات الأقدمين، وفي تفسير معاني الأبنية، فأضاف إلى ما استنتجه العلماء الشيء الكثير، ودعا إلى معرفة الفرق بين معاني الأبنية، لانَّ هذا التفسير، أو النظر في المعنى، لم يأخذ قسطه في الدراسات اللغوية، على العموم بحيث أنَّ أكثر دارسي العربية، أو كثيراً منهم يجهلون الفروق بينها.. ولا شك انه ما لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة، إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى، لابد ان

---

(1) في فلسفة اللغة: 81 .

(2) في فلسفة اللغة: 99 .

(3) معاني الأبنية في العربية: 5 .

(4) نفسه: 5- 6 .

يصحبه عدول عن معنى إلى أخر، إلا إذا كان ذلك لغة.."وقال أيضا: "إننا الان نستعمل الأبنية مجردة من معناها الدقيق المتميز فنقول: هو نشيط أو نشط كما يحلوا لذوقنا، لاكما يقتضي المعنى، ولا نقصد باستعمال كل منهما معنى خاصاً به، وكذلك عسير وعسر، وقل مثل ذلك عن الأكثر الأبنية في الجموع والمبالغة وغيرها[1]، وقال: "وهذا البحث محاولة لدرس معاني كثير مما اشتهر من الأبنية، ولا أقول هو درس للأبنية كلها، وقد حاولت الوصول إلى المعنى عن طريق النظر، والموازنة، بين النصوص في استعمال الصيغ، وهذا النظر قائم على الاستعمال القرآني أولاً علما بأني اعلم أنَّ القرآن الكريم قد استعمل بعضاً من الأبنية لمعان خصَّها به هو. وقائم أيضا على دراسة الضوابط العامة والأصول التي وضعها علماء اللغة، وعلى المعاني التي يفسرون بها المفردات أو الأبنية"[2]. وقد استقصى بحث الفروق بين معاني المصادر، إذا اختلفت أبنيتها، واختصاص قسم من المصادر بمعان معينة، والفرق بين المصدر الميمي والمصادر الأخرى، ودرس معاني المشتقات كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم الآلة وأوزان الجموع، والنسب، وفي كل باب من هذه الأبواب نجد التحليل الدقيق، والرأي الأصيل، والنظر السديد، في الاستنتاج والتحقيق والتحري[3]، وأريد أنْ اذكر مثلا من ذلك في بيانه معنى (فُعَلاء وفِعال) من أوزان التكسير قال: ويطرد فُعَلاء جمعاً لفَعِيل - وصف ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفْعِل أو مَفاعِل وكُرمَاء، وما دل على سجية مدح أو ذم، من فُعال بالضم، أو فاعل، كشجاع وشُجعاء، وصالح وصُلحاء. فان كان فَعِيل هذا مضاعفا أو منقوصا جمع على أفعِلاء كشديد وأَشداء، وتقي وأَتقياء، وربما جمع (فَعِيل) غير المنقوص صحيح العين أو معتلها أو فَعِيلة، على فِعال كظَرِيف

(1) معاني الأبنية في العربية: 7.

(2) نفسه: 8 .

(3) معاني الأبنية في العربية: 18 وما بعدها .

وظَريفة وظِراف وكريم وكرام، وطويل وطِوال، فوزن فُعَلاء يدل على السجايا، ما كان منها غريزة أو كالغريزة، ذلك لأنه جمع (فَعِيل) وفعيل.. يدل على السجايا والطباع، ويدخل في هذا الوزن من فاعل أو غيره ما دل على ذلك.. وربما جاء فعيل على (فِعال) أيضا فنقول: ضُعَفاء وضِعاف: جمع ضعيف، وكُبَرَاء وكِبار: جمع كبير، واشداء وشِداد، جمع شديد، فما الفرق بينهما؟.

الذي يبدو لي ان (فُعَلاء) يكاد يختص بالامور المعنوية و(فِعالا) بالامور المادية، فالثُقلاء لمن فيهم ثقلُ الرّوح، والثِقال للثّقْل المادي، قال تعالى ﴿ ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالاً ﴾ (التوبة: 41) وقال ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ (الرعد: 12) وقال ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالاً ﴾ (الأعراف: 57)، فاستخدم الثقال للثقل المادي، ومثله الكُبراء والكبار، فالكُبراء هم السادة والرُؤساء، والكِبار هم كبار الاجسام، والاعمار، قال تعالى ﴿ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلاْ ﴾ (الأحزاب: 67) ولم يقل (كبارنا)، فليس المقصود بالكُبَراء، كِبار الاجسام، والاعمار وإنما الكبر هنا كبر معنوي، ومثل الكُبراء الرؤساء والشُفعاء، والامراء، والنُقباء، والعُرفاء، ولم تَجْمَعْ هذه على الفِعال، كالرّئاس، والشّفاع، ونحوها لأنه ليس فيها جانب مادي، بخلاف الكبراء والكبار ومثله الضُعَفاء والضِعاف، فالضُّعَفاءُ هم المستضعفون ن الاتباع، والعوام، وهو من الضعف المعنوي، وأما الضّعاف فللضعف المادي، ومنه قوله تعالى ﴿ فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمۡ تَبَعًا فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ ﴾ (إبراهيم: 21)..فاذا أردت الضعف المادي قلت: (ضِعاف) كقولك: هم ضِعاف الاجسام، قال: وقد تعترض بقوله تعالى ﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا ﴾ (النساء: 9) فقد قال في موطن أخر ﴿ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ ﴾ (البقرة 266) فما الفرق بينهما؟ وهل هناك ضعف مادي، أو معنوي فيهاتين الايتين ؟ وبالتامل في الايتين يتضح الجواب، فإنَّ الآية الأولى هي ﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ فَلۡيَتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡيَقُولُواْ قَوۡلاً سَدِيدًا ﴾ والاية الثانية

﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ ﴾ (البقرة: 266) فانت ترى أنَّ قوله: (ضعافا) يعني فيه الضعف المادي أي محتاجين إلى المال فقراء، وأما الثانية، فليس المقصود بها الضعف المادي، بل الضعف المعنوي، أي عدم القيام بالأمر، بدليل انَّ اباهم له جنة فيها من كل الثمرات، وإنما هم ضُعَفاء، إلى من يقوم بامر، فثمة فرق بين الحالتين...... ويبدو أنَّ ما لم يجمع من (فَعيل) على فِعال، سببه انه لم يكن فيه جانب مادي، في الغالب كالبليد، والسفيه، والرحيم، والسديد، والبصير، والحليم، والحكيم، والفقيه، والعليم، والضعيف، ونحوها فإنها لا تجمع، على (فِعال) لعدم وجود الجانب المادي فيها، وما جمع من (فعيل) على فِعال، ولم يجمع على فُعَلاء فلانه ليس فيه جانب معنوي في الغالب كالصبيح، والمليح، والسمين، والدميم ونحوها[1]. وهكذا انتقل الباحث يوازن بين بناء وآخر محتجاً بالشاهد، والمثل للتدليل على أنَّ لكل وزن معنى يختصُّ به، أو يكثر ارتباطه به.

الفروق في كتب التصحيح اللغوي:

دأب اللغويون المتقدمون في جعل (الفروق) إحدى مسائل التصحيح اللغوي في مصنفات كثيرة، وكذلك صنع المحدثون، إذ عُنيت الكتب التي اهتمت بتصحيح الأغلاط اللغوية، بإيراد ألفاظ يقع فيها الاشتباه، فانحرف الاستعمال الحديث، فخلط معناها بمعنى ألفاظ أخرى، تشبهها غالباً في الأصول، وتخالفها في الحركات والسكنات، فاهتم المصححون بفصل اللفظين بعضهما عن بعض، وذكر معنى كل منهما، حتى يتمكن المستعمل ان يضعها الموضع الصحيح مثل: خُطبة، وخِطبة، وعَرْض وعُرْض، وصَبيح وصَبوح، ورُؤية ورؤيا، واستلم وتَسلَّم،

(1) معاني الأبنية في العربية: 165 ـ 169 .

وعَنان وعِنان، وخِطّة وخُطّة وغيره، قال احمد مختار عمر في كتابه (العربية الصحيحة) في الفرق بين (عَلاقة وعِلاقة): "لا يفرق كثير من الناس بين هذين اللفظين في الاستعمال مع وجود فارق بينهما، فالعِلاقة بالكسر تستعمل في مجال الحسيات فيقال: عِلاقة السوط، وعِلاقة القوس، ونحوها لما يُعلّق به، أما العَلاقة بالفتح فتستعمل في مجال المعنويات فيقال: يجمع فلانا وفلانا عَلاقة طيبة، وساءت العَلاقة بين فلان وفلان، ومعناها الصلة والمناسبة والصادقة، حقاً أنَّ كثيرا من الكلمات التي على وزن فَعالة جاءت باللغتين مثل: دَلالة ودِلالة، وكذلك وَكالة وجَنازة ووَلاية ووَزارة ولكن هذا ليس قياساً بالقدر الذي يسمح بتعميمه في كل الكلمات المتشابهة، ولم يذكر ابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق (كلمة علاقة) من الكلمات التي جاءت على فَعالة وفِعالة بمعنى واحد[1]، وقال في التفريق بين الاخِر والاخر: "بين اللفظين فروق أهمها، ان الاخِر يقابل الأول، ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ (الحديد: 3) أما الآخَر فهو بمعنى الواحد المغاير ﴿ فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ ﴾ (المائدة: 27) كذلك فمؤنث آخِر أخِرة، وهما مصروفتان، أما مؤنث آخَر فأُخرى وهما ممنوعان من الصرف"[2]، وجاء في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: "ويقولون: فلان به لَوثة يريدون: أنَّ به مسّاً من الجنون، والصواب فلان به لُوثة قال قريظ بن انيف العنبري:

بنَصري معشرٌ خُشُنٌ عندَ الحفيظةِ إنْ ذُو لُوثةٍ لانا

أما اللوثة فتعني الحمق والهيج على ما قال الأصمعي، وابن الأعرابي، والتهذيب، والمرزوقي في شرح ديوان الحماسة، وابن سيدة، والنهاية واللسان، والمصباح، والتاج.. وذكر من معاني اللُّوثة أيضا: الاسترخاء والبطء، والحمق،

---

(1) العربية الصحيحة: 178، وينظر للمؤلف: من قضايا اللغة والنحو: 174 .

(2) نفسه: 182.

والحبسة في اللسان[1].

وقال مصطفى جواد "قل عُمران البلاد ، ولا تقل عِمران البلاد ، وذلك لان العُمران في الأصل مصدر من قولهم: عمر الرجل ماله وبيته عُمر أنا أي: لزمهما وحفظهما ، ثم استعمر العمران للمعارة.. أما العِمران بكسر العين فلم يجيء في اللغة بمعنى العُمران بضم العين ثم انه لو جاز التلفظ به لتركته العرب أيضا ، لأنه يلتبس بعِمران الذي هو اسم من أسماء الأعلام[2].

وقد كثرت هذه التفريقات في كتاب: "نظرات في أخطاء المنشئين "جاء فيه مثلا: يستعمل بعض العامة: كلمتي (الحوادث والأحداث) كأنهما شيء واحد دون أنْ يدركوا الفرق بينهما ، انَّ الأحداث جمع حدث تعنى عدا مالها من معان أُخر من الأمور المنكرة ، وأعمال الشر، كالحرب والحرائق المتعمدة ، وثارة الفتن.. وأما الحوادث فهي جمع حادث وتعني كل الأمور الأُخر الاعتيادية التي تجري ، ومؤنث حادث حادثة جمعها حادثات"[3].

وقال عبد العزيز مطر: "يستخدم الفعل حَلُم بضم اللام فيقال: للذين حَلُمنا لهم بالشفاء ، وهذا خطأ صوابه حلَمنا.. ومن دقة اللغة العربية: ان يرتبط ضبط الفعل بالمعنى ، والفعل (حَلَم يَحلُم) مصدره الحُلُم ، والحُلُم أي رأى في منامه ، وتطور معناه إلى الأمل البعيد ، أو أحلام اليقظة ، ويقال: حَلمت بكذا وحَلمت كذا ، أما الفعل حُلم فمصدره الحِلم أي الأناة والعقل ، والصفة منه حليم ، وأحلام اليقظة ضرب من التخيل يرخي الفرد فيه العنان لنفسه ، فتهيم بين صور خيالية أما الحُلْم والحُلُم فهو ما يراه النائم من صور ذهنية حسية تتابع عادة بدون ربط ولا نظام منطقي.."[4] ، وجاء

(1) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: 612 – 613 .

(2) قل ولا تقل: 98 – 99 .

(3) نظرات في أخطاء المنشئين: 104/1 – 105 .

(4) احاديث اذاعية في الاخطاء الشائعة: 47 .

في كتاب "الكتابة الصحيحة "قبس وأقبس الفرق بينهما: قبسته ناراً أخذتها منه، نارا: أعطيته إياها[1]، وفيه أيضا: الفرق بين الكَفَّة، والكُفّة، والكِفّة، والكَفّة المرة الواحدة، تقول لقيمته كَفّة أي مرة، الكُفّة: حاشية الثوب، ومنها: قولنا: كففت الثّوْب أي خِطت حاشيته، الكِفّة كِفّة الميزان"[2] وهكذا اهتم أهل التصحيح بهذه التفريقات لأنها جزء من حقيقة اللغة، ومظهر من مظاهر أوضاعها، وطبيعة ألفاظها.

---

(1) الكتابة الصحيحة: 291 .

(2) نفسه: 313 .

الخاتمة



الخاتمة

لقد بذلت ما استطعت من جهد في دراسة ظاهرة الفروق في العربية، وتتبع المصنفات التي وضعت فيها، أو التي عالجت موضوعات تخصها، ومسائل من اللغة تدخل في ضمنها أو جاءت بمجموعات من أمثلتها، وتعرضت لمعجمات المعاني والمصطلحات التي حرصت على دقة الاستعمال، ووضع اللفظ في موضعه في مجال معناه، ويَسَّرت للدارسين سبل الانتفاع بمادة اللغة، ودرست مظاهر الفروق الوضعية، والصوتية، وقصدت بذلك التعمق في بحث الظاهرة، وبيان الأسس التي اعتمدتها اللغة في التفريق والتمييز، وفَصَّلت القول في خلاف الدارسين قدماء ومحدثين في مسائل الفرق عامة وحققت في صحة ما نسب لقسم منهم من آراء ومواقف، وبينت أنَّ قضية الفروق ما تزال لدى المحدثين إحدى مميزات العربية الحيّة، التي تحظى بالاهتمام والعناية، سواء في دراسة أمثلة منها، أو الدعوة إلى إحيائها، أو الاحتجاج بها في مجال التصحيح اللغوي وغير ذلك.

واستطيع أنْ ازعم بعد إتمام أبواب هذا البحث على وفق المنهج الذي رسمته، وأخلصت له إنـي استوفيت الغرض الذي توخيته في دراسة الموضوع، وجمعه واستقصاء ضروبه، ولا شك في أنَّ لم شتاته وتوحيد أبوابه، وترتيبه يُعدُّ عملاً جديدا، فانَّ الظاهرة لم تدرس من قبل في بحث جامع، ومصنف منفرد.

وقد خلصت بعد إتمام البحث، واستيفاء مباحثه على الحال التي وفقت إليها إلى النتائج الآتية:

1. إنَّ الفروق اللغوية باب واسع يقوم على مرتكزات من التخصيص والدقة، ويدفع اللّبْس ولهذا جاء على أنحاء مختلفة وسبل كثيرة، وأنماط متنوعة فليس له غاية يقف عندها أو نهاية لا نجد مزيدا عليها، لاتصال الأمر بمسلك اللغة في وضع الألفاظ وتصريف ألفاظها وأبنيتها، وتصرف العرب واصطلاحهم في توزيع الألفاظ على المعاني بدقة وحِكمة.

2. إنَّ ظاهرة الفروق من نظام هذه اللغة ولذلك حرص علماؤنا على العناية بها لفهم مخاطبات العرب في كلامهم وصوغ مفرداتها، والتمييز في مقاصدها زد على ذلك أنَّها ظاهرة أكسبت العربية جمالاً وقوة كان لها فيها اثر واضح، وفائدة عظيمة إذ مثَّلت وجها من وجوه هذه اللغة تَظهر فيه محاسنها ولطائفها وأسرارها.

3. ان ظاهرة الفروق في العربية مسالة دلالية أعمق من مفهوم المغايرة أو القيم الخلافية، وأخصُّ، وانّ كانت ترجع في أساسها إلى أصل الخلاف والتقابل، فقد تميزت في لسان العرب، سمة ظاهرة، وصفة بارزة تجاوزت القدر الذي تحتاج إليه اللغة في المخالفة في نسيج الكلام، والمزايلة بين أجزائه، والتمييز بين أشكاله لكي يكونَ منتظماً منسجما، فان ذلك موجود في كل لغة، أما في العربية فان المغايرة ارتقت في هذه اللغة لتغدو ظاهرة واسعة، واضحة المعالم، بيِّنة المقاصد تقوم على أسس لغوية متينة، وقواعد منطقية لأسباب تتصل بطبيعة اللغة، ومزايا كامنة فيها، وحسن تصرف الناطقين، ورغبتهم في توسيع ألفاظهم وأبنيتهم بالإفادة من الوضع والاشتقاق، ومرونة التغيير والتحويل في مواد اللغة، حرصاً منهم على أنْ تشمل اكبر قدر من المعاني والأفكار، ورغبة في الوضوح والبيان.

4. تأكد لنا أنَّ الفروق ظاهرة لها منشأ وظيفي تتقابل فيها الصفات المادية لأنظمة اللغة، لتحقق ضروريات وظيفية تؤديها اللفظة عند جعلها على وضع معين أو بناء مخصوص، فانَّ تركيب الكلمة على هذه الصورة أو تلك مسألة نابعة من حاجة معنوية تتحمل الألفاظ أداءها من حيث أنها علامات متباينة، فكل تغيير يحدث في المعاني يتردد صداه في أداة التعبير المستعدة لتنفيذ هذه المهمة لأنها (العربية المبينة).

5. انتهى بنا البحث إلى أنَّ التفريق هو الأصل الذي ينبثق من نظام اللغة، وجميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية، وهذا يقتضي جعل حركتها في اللغة

مـسألة واحـدة، ومـسلكاً واحـدا يعكـس ميلـها إلى الإعـراب، والتعـيين، والتمييز، أما الترادف الذي يُقصد به الاتحاد والتطابق فحالة طارئة، أظهرها الاستعمال والاتساع، وضياع الفروق، واختلاط المعاني في الأذهان، أقول: إنَّ ظاهرة الترادف وإنْ حققت فوائد تعبيرية وأدبية لا يمكن إنكارها، وليست مسألة أسياسية في أصول لغة يقترن فيها كل لفظ بمعناه، ويستطيع المتكلم بها أن يُعبِّر باللفظة التي تعطي المدلول الذي يريد، ويُحسُّ انَّ عليه أنْ يختار لفظة معينة لا يؤدي غيرها معناها.

6. وفي الباب الذي أفردته لعرض جهود العلماء في هذه الظاهرة، أحصيت في الفصل الأول منه كتب الفروق الخاصة، وحققّت فيما اختلف فيه الدارسون منها، واتبعتها بالمصادر الأخرى، وقد اتضح لنا أنَّ علماء اللغة تنبهوا على مسألة التفريق اللغوي منذ وقت مبكر، وأكثروا من التصنيف فيها، وحاولوا استيفاء أنواعها، وكان لهم في دراستها، وجمع أمثلتها تراث ضخم على انَّ مبحث الفرق شغلهم وحظي باهتمامهم واختصوه بجزء من جهدهم المبذول لخدمة هذه اللغة الكريمة الحكيمة، التي حرصوا عليها حرصاً بالغاً، لم تعهده لغة أخرى، في روايتها، ومعرفة قواعدها وأصولها، وبيان الفروق بين معانيها، على وفق منهج عملي تطبيقي خضع لحاجات ضرورية، وجمع بين الوصف والتفسير، فأصاب الحسنيين.

7. تبين عند دراسة مظاهر التفريق الوضعي انَّ اللغة العربية لغة كثيرة المواد غنية الأصول، فهي لغة حيَّة متصرفة تمكّنت باتساع متنها، وغزارة مادتها، وكثرة مفرداتها أن تجعل كل لفظ مخصوصا بمعنى ليكون علامة عليه، وإشارة تخصُّصه، وان تختار الأسماء الدقيقة للأشياء والمسميات، حيث ذهب العرب في الوضع إلى اخص معالم المُسّمى، وإظهارها عندهم، لإبراز حقيقته التي لا يشركه فيها غيره، وأكثروا من الإشارة إلى الأشياء بما يتضح من صفاتها، ويبرز من أحوالها، بغية تمييزها، وتصنيفها، وضبط تعيينها عند

تسميتها، وكان من مظاهر غنى العربية وتراثها، احتواؤها على ألفاظ تدل على معان عامة، ومفاهيم شاملة، وأُخرى تدلُ على معان خاصة دقيقة، ولكل منهما موضع يحسن فيه، ويليق به، وجعلوا من مهمة اللفظ الخاص الإشارة إلى ما يحصل من تحول في حقيقة الشيء، أو تبدل صفته، وموضوعه، ولو كان تبدلاً يسيرا، إذ دأب العرب في رصد كل تغيير، والتنبيه عليه بتغيير لغوي يدلُ عليه، وهو أمر يدل على أنَّ العربية تحمل في طبيعة تكوينها عنصر التجديد والحياة، وعلى ما كان لأهلها من أحكام وتوسُّع في موادهم الكثيرة في توليد الفوائد والدلالات.

8. وقد اظهر الفصل الخاص بمسلك اللغة في فروقها اللفظية أنها تنزع إلى ذلك بغية المخالفة بين الصور اللَفظية، وتوزيعها على المعاني، لإظهارها وتخليصها من الاشتراك واللَّبْس، فاتخذت من الحركة والحرف والبناء والقلب وغير ذلك وسائل تمييز وأدوات بين المعاني والدلالات، ولجأت إلى كل ما يسمح به نظامها، تجعله سبيلاً للتغيير بدلَّ على تغير المعنى، وتبدل الحال، واختلاف المذهب، كما اتضح ان الصيغ والأوزان هي إحدى مقومات العربية الأساسية، ومميزاتها الأصلية التي ترجع إليها قدرتها الخلاّقة في صرف اللفظ من جهة أخرى ليكون مناسباً للمعنى، ولجعل الدلالات متنوعة، وانْ كانت الألفاظ ناشئة من أصول واحدة، وجذور متشابهة، فهي تشتمل على مجموعات من المفردات، كل طائفة ترجع إلى أصل واحد، وتشترك في جزء من مادتها، وجزء من معناها، وقد أَعان هذا الطابع المميز والصفة الخاصة لهذه اللغة على تأصيل القدرة على التفريق الصوتي، وجعله يجري في ميادين واسعة، بقوة وتمكن، فالعرب يتصرفون في اللفظة، ويُغيِّرون البناء وفقاً لمناسبة معنوية، وفي هذا دليل على مرونة اللغة، وتصرفها . ودقة الملكة في أهالها. وقد اتضح لنا أنَّ دراسة العربية في تراكيبها الداخلية، وتحولاتها الصوتية وطريقة أدائها للمعاني تشهد بأنها لغة متمكنة من التفريق، قادرة

على التمييز متى تدفع الضرورة أو يراد تعيين الشيء، وفصله لإظهاره، والاهتمام به.

9. وعند الخوض في خلاف الدارسين انتهينا إلى أنَّ التنازع في مسائل اللغة ولاسيما الدلالية أمر طبيعي، لاختلاف الناس في فهم المعنى، وصعوبة تحديده، وان الخلاف في هذه الظاهرة الدلالية لا يمسُّ حقيقتها، ولا يقلل من خطرها، فهي جزء من نظام اللغة، ولم نجد أحداً من الدارسين ينكر وجودها، أو يجحد أثرها في تنويع المعنى وجعل اللفظ مناسباً له وانْ كان يذهب هذا المذهب أو ذلك في بعض ضروب الفرق وأنماطه، وقد ظهر أنَّ أطول الجدل، وأكثر الحوار دار في مسألة الترادف بمعنى التطابق والتساوي، فمن الناس من أنكره، ومنهم من أثبته في القديم والحديث، ويميل كثير من المحدثين إلى التقليل من وجود الترادف التام، والى القول بأنَّ هناك كلمات متشابهة، أو متقاربة متجاورة، فالألفاظ تتناظر، ولكن اللفظة لا تحمل جميع عناصر المعنى التي تحملها لفظة أخرى، ويمكن للدارس ان يتأكد من هذا بأنْ يأتي بكلمتين يعدهما متساويتين تماماً، ويحاول استعمالهما بالتبادل في جميع السياقات اللغوية المختلفة، وعندها يجد ان بعض السياقات تقبل احدهما، ولا تقبل الأخرى، فصار هذا معياراً دقيقاً نختبر فيه هذه المفردات المتقاربة، وقد خلصت إلى ان الترادف التام، موجودان في العربية، كل منهما يحقق فضيلة، ويحدث مزية، ولكننا حين نساير اللغة، ونأخذ بقوانينها، وأصول أوضاعها نجنح إلى القول بالفروق حتى يتأكد لنا أنَّ الاستعمال يُسوّي بين لفظتين أو أكثر لأسباب معلومة كاختلاف اللغات، وجمود اللفظ، وتحولّه إلى إشارة معتمة، وغير ذلك، فيكون إطلاق كلمة مع أخرى تساويها في الدلالة أمرا لا تنعدم فيه فائدة ولا تضيع لطيفة، فحين تختفي الفروق الدقيقة، وتُصبح المفردات المتقاربة واحدة، لا يبقى الترادف الذي عيني التتابع مزية من مزايا العربية فرخ بها كثير من علمائها، إذ تتداخل المعاني، مع أنَّ

كثيرا من ألفاظها بُنِيت على عدم المطابقة، وانْ وُجِدت عَلاقات دلالية. عامة، إذ يبقى بينها فرق في درجة التطابق، ولمحة مميزة، وضع الاستعمال ولون لا يتماثل، وقد كان من طبيعة العربية الحرص على دقة التعبير، ووضع الألفاظ في مواضعها، واستعمال الكلمة التي تخصص مدلولها، وانَّ هذه الدقة انعكاس لدقة التفكير لدى أهلها، ورغبتهم في تحديد الدلالة، وتصوير المعاني والمسميات، وإبراز خصائصها الواضحة، وسماتها الفارقة، وذكر اخص صفاتها في أنواعها وفروقها، وتنويع المعنى على حسب أحواله وملابساته، وليس اللفظ في العربية رمزاً جافاً إذ قد يرمز إلى أكثر من معنى بجانب الدلالة الأصلية، وهذه المعاني المضمنة لا تقل أهمية عن المعنى الأصلي للمفردة، ما دام يستدعيها، ويوحي بها.

10. واتضح في الباب نفسه انْ علماء الفروق في العربية حرصوا إلى وجود الألفاظ الخاصة حماية للغة من دعوى كثرة الترادف الكامل، بعد أنْ صار الاستعمال يهجر كثيراً من هذه الألفاظ فلا يفرق بين معان وُضِعت ألفاظها على تجاور وتشابه، لتقارب ورودها في الذهن، فرغبوا في إحياء الألفاظ لبقاء مزية الدقة التي عرفتها العربية في استعمالها الفصيحة، وعزموا على إحياء اللفظ الخاص، والتنبيه على أنْ دلالات الألفاظ ذات خصائص مختلفة، باختلاف المراد بها وعليه لا يمكن القول بترادفها، فمن جهل اللفظ بكم عن المعنى الدقيق فَضيَّعه وفي اختيار الكلمة الخاصة ابداع وخلق لانَّ الكلمة ميّتة مادامت في المعجم، فإذا وضعت في موضعها، على الصورة اللازمة في مجالها ومفهومها، تحقّقت الفائدة منها، وبهذا المبدأ اخذ علماء الإعجاز وأهل النقد في النظر إلى قيمة المفردة في اللغة من حيث أنَّها كيان صوتي له وظيفة معنوية لا تعوَّض باي بديل، وطرح أهل الفروق أيضا نظرية لغوية في فهم مجالات الدلالة وتعدد ألفاظ المفهوم الواحد تُشبه شبهاً كبيراً اعمال اللغويين المحدثين وتضاهي ابدع الجهود اللغوية الحديثة، وقد اعانهم تنظيم المفردات

في العربية على وفق درجات وترتيبها على تركيز دعائم هذه النظرية، وانْ كانوا لم يصطلحوا عليها باصطلاحات المحدثين والفاظهم، فأنهم فهموا حقيقتها، وذكروا أمثلتها، ودلّوا بما يُشير إلى وضوحها في أذهانهم، كما بدت في تصانيفهم وآرائهم عناية واضحة أسس للتفريق يستعان بها في تعرف دلالات الألفاظ، ووجوده الاستعمال، ولم ار من عني بإبراز هذه الأسس وعرضها عرضاً نظرياً واضحاً في الدراسات اللغوية الحديثة، واغفلها الذين درسوا الترادف، وتعرّضوا للخلاف فيه، مع أنَّ ما وضعه علماء الفروق يُشبه إنْ لم يفق ـــ ما وضعه المحدثون من علماء الغرب من شروط للحكم بمقتضاها على الألفاظ بالترادف. مما يدلُ على سبق عالم العربية في الوصول إلى كثير من الحقائق اللغوية وانَّ ما جاء به الدارسون المحدثون ليس جديداً كله حين يعرض على نتائج الدرس اللغوي في تاريخ العربية.

11. كما ظهر لنا أنَّ اهتمام المحدثين بظاهرة الفرق لم يقل عن اهتمام الأقدمين، فقد عدَّها هؤلاء من مظاهر قوة اللغة، ودقتها، وقدرتها على أداء وظائفها، وفسَّروا في هديها عَلاقة اللفظ بالمعنى كما فعل القدماء، ودها قسم منهم ممن حملته روح الحفاظ والغيرة على اللغة إلى إحياء الفروق لتستعيد اللغة قوتها وحيويتها، ونشاطها، وظل التصحيح اللغوي يعدُّ التفريق وسيلة من وسائل ضبط بنية اللفظ، خشية انْ يَشتبه بغيره فتضطرب الدلالة، وفي هذا دليل على عدم استغناء الدرس اللغوي عن مسائل الفرق، وملازمته للغة، لتمكنه من أوضاعها، ودقة استعمالها في ألفاظها وموازينها، أنَّ هذه اللغة التي لقيت من الاهتمام والدراسة في العصور القديمة ما لم تلقه لغة أُخرى جديرة بأنْ تلقى منا مثل ذلك، وأنَّ مجموع الفوائد التي حققتها ظاهرة الفروق فيها لتحملنا على الموازنة بين العربية الفصيحة القديمة بغناها وسعتها، وسموها ولغتنا الحديثة بفقرها، وضيق متنها، وقلة تصرفها، وعدم وفائها بحاجات العصر، فيتاكد لدينا أنها لا تبلغ المستوى الفني والقوة والحيوية من

غير أن يكون لها زاد من ذلك المَعين الثَّر من الكلام الفصيح القديم الذي هجره الناس في مرحلة من مراحل ضعف اللغة وتردي أحوالها، وذلك يستدعي بعث حياة جديدة في عربية اليوم لجعلها أداة صالحة ونافعة ومتجددة.

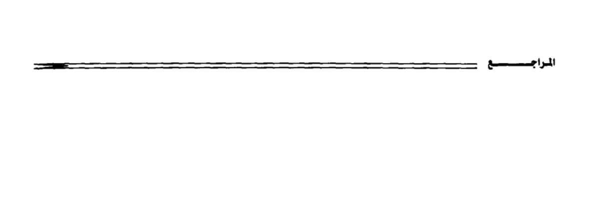
1. إحياء مجموعات من الألفاظ المهجورة باستعمالها، فهي تحيا بالاستعمال، وتنزوي بالاهمال، والاغفال، فانَّ بنا حاجة إلى تلك المفردات المعبَّرة الخاصة لتعود العربية رصينة جميلة، قادرة على الفواء بالمعاني واستيعابها، وإذا توثقت الصلة بهذه الكلمات الدقيقة عادت إليها الحياة، وزالت عنها الغرابة فانْ قيل أنها ألفاظ ماتت لعدم الحاجة إليها، قلنا أنها ليست ميتة، وإنما هي مهجورة بسبب ظروف مرت بها العربية حملت الناس على التخفف وطلب السهل الميسور والاكتفاء بالعام دون الخاص، ومهما كانت فائدة هذه الألفاظ العامة لابدّ أنْ يُعنى درسنا اللغوي بتجديد طاقة اللغة ببعث ما لا يستغنى عنه من المفردات الخاصة.
2. ضرورة وضع معجم شامل لألفاظ الفروق الوضعية تستخلص مادته ن مصنفات الفروق، ومعجمات اللغة، وكتب الدلالة فيها، ومعجم أخر خاص بالفروق الصوتية التي نبَّه عليها العلماء فيما ميَّز بين معانية بالحركات والحروف والأبنية، ويشمل ذلك التفريق بفعل وأفعل، ليكون المعجمان مثابة للدارسين، ومرجعا لطلاب اللغة الذين يحرصون على استعمال اللفظ المعبّر الدقيق.

واني آمل أنْ يكون ما قدمت في هذا البحث مشاركة نافعة في خدمة لغتنا الغزيرة واحياء ما تشتمل عليه من تلك الفرائد المفيدة والألفاظ الدقيقة.

"وأخر دعوانا أنّ الحمد لله رب العالمين ".



المراجع



المراجع

أولا: المخطوطات

- الألفاظ المثلثة المعاني: ابن الحوراني أبو البيان محفوظ القريشي (ت 551 هـ) في ضمن مجموع برقم (12605) في دار صدام للمخطوطات.
- التهذيب في أسماء الذيب: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ) مخطوط في المكتبة الأزهرية، في ضمن مجموعة خطية برقم (1122) مجاميع، مصورة الدكتور عدنان محمد سلمان.
- الجليس الأنيس في تحريم الخندريس: الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817 هـ) مخطوطة دار الكتب برقم (511) لغة، نسخة مصورة في معهد إحياء المخطوطات.
- شرح الفصيح: لمؤلف مجهول، مصورة الدكتور عبد الوهاب العدواني، عن نسخة معهد إحياء المخطوطات العربية.
- القادة في أسماء العادة: الصفاني، رضي الدين الحسن بن محمد (ت 650 هـ) في ضمن مجموع برقم (12605) في صدام للمخطوطات.
- الغريب المصنف: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ) مخطوط في دار صدام للمخطوطات برقم (1628).
- الفروق: الترمذي، أبو عبد الله بن علي بن الحسين (ت 320 هـ) نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية (33) فقه.
- نبذة مما يثلث أوله أو وسطه أو أخره: ابن الشحنة محمد بن عبد البر الحلبي (؟) في ضمن مجموع برقم (12605) في دار صدام للمخطوطات.
- النوادر في العربية: الابيوردي احمد بن حمد (ت 507 هـ) منسوبة إلى أبي هلال العسكري، مخطوط في مكتبة الاسكوربال برقم (735).

ثانيا: الرسائل الجامعية

- ابن الأعرابي دراسة وتحقيق كتاب النوادر وجمع مروياته، كامل سعيد عواد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1976.
- ابن بري وجهوده اللغوية، حاكم مالك لعيبي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1401 هـ ـ 1981م.
- أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة، علي كاظم المشري، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد، 1401هـ ـ1981م.
- الحريري وجهوده اللغوية والنحوية: محمد علي حمزة سعيد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1403هـ ـ 1983م.
- عقد الخلاص في نقد الخواص: ابن الحنبلي، أبو عبد الله محمد ابن إبراهيم بن يوسف (ت 971هـ) د. نهاد حسوبي صالح، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد، 1403هـ ـ 1982م.
- المشترك اللفظي في اللغة العربية: عبد الكريم شديد محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1979م.
- النوادر: ابن الأعرابي، أبو عبد الله محمد بن زياد (ت 231هـ) في ضمن رسالة ابن الأعرابي دراسة وتحقيق...: كامل سعيد عواد.

ثالثا: الكتب المطبوعة

- حرف الهمزة:
- ائتلاف النصرة في اختلاف نواة الكوة والبصرة: الشرجي الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر (ت 802هـ) تحـ: د. طارق الجانبي، ط 1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ ـ1987م.
- الإبدال... (كتاب): ابن السكيت، يعقوب بن اسحق بن يوسف (ت 244هـ) تحـ: د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، 1398هـ ـ1978م.

- الإبدال: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت 351هـ) تحـ: عز الدين التنوخي، دمشق، 1960 ـ 1961م.
- الإبدال والمعاقبة والنظائر: أبو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحق (ت337هـ) تحـ: عز الدين التنوخي، مطوبعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1381هـ ـ 1962م.
- الإبل...(كتاب): الأصمعي، عبد الملك بن قريب (216هـ) تحـ: د. اوغست هنفر، في ضمن الكنز اللغوي.
- ابن جني النحوي: د. فاضل صالح السامرائي، مطابع دار النذير، 1389هـ ـ 1969م.
- ابن سيدة أثاره وجهوده في اللغة: عبد الكريم شديد النعيمي، دار الحرية للطباعة ـ 1984م.
- ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حموده، مط دار بور سعيد ـ 1976م.
- ابنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط1: منشورات دار النهضة بغداد، 1385هـ ـ 1965م.
- الابهاج في شرح المنهاج: السبكي، علي بن عبد الكافي، (ت 756هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت 771هـ) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ ـ 1984م.
- أبو زيد الأنصاري ونوادر اللغة: د. محمد عبد القادر احمد، مكتبة النهضة المصرية دار الشباب للطابعة، القاهرة، 1980م.
- أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: د. علي جابر المنصوري، ط1، مط الجامعة، بغداد، 1987.

- أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنحو: د. زهير غازي زاهد، مط جامعة البصرة، 1987.
- أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة، د. عبد المنعم احمد التكريتي، ط1، دار الرسالة للطباعة، بغداد 1400 هـ ـ 1979م.
- الاتباع: أبو الطيب اللغوي، تحـ: عزالدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، 1380هـ ـ 1961م.
- اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي: د. رياض قاسم، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت، 1982م.
- اتجاهات النقد عند البطليوسي في الاقتضاب د. حامد محمد امين شعبان، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1404هـ ـ 1984م.
- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر: الدمياطي احمد بن محمد البنا (ت 1117هـ) تحـ: د. شعبان محمد اسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات – الأزهرية، القاهرة 1407هـ ـ1977م.
- اتفاق المباني وافتراق المعاني: سليمان بن بنين الدقيقي النحوي (ت614هـ) تحـ: د. يحي عبد الروؤف جبر، ط1، مط الشرق ومكتبتها، عمان، 1405هـ ـ 1985م.
- الاتقان في علوم القرآن: السيوطي، تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1407هـ ـ1987م.
- اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، (أبو عمرو بن العلاء): د. عبد الصبور شاهين، ط1، نشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة، مط المدني، 1408هـ ـ1987م.
- اثر القرآن في تطور النقد العربي: د. محمد زغلول سلام، ط1، مكتبة الشباب، القاهرة، 1982م.

- اثـر القـرآن في اللغـة العربيـة: احمـد حسـن البـاقوري، مـط دار المعـارف بمـصر 1969م.
- الاجناس في كلام العرب: أبو عبيد، نشر امتياز علي عرشـي، المطبعة القيمة بمبي، 1359هـ ـ 1938م.
- احاديـث اذاعيـة في الاخطـاء الـشائعة: د. عبـد العزيـز مطـر، دار قطـري بـن الفجاءة، قطر 1405هـ ـ 1985م.
- الأحكام في أصول الأحكام: أبو محمد علي بن حزم الاندلسي: (ت 456هـ)، ط2، دار الجيل، بيروت، 1407هـ ـ 1987م.
- الأحكـام في أصـول الأحكـام: الامـدي: سـيف الـدين علـي بـن محمـد (ت 631هـ)، ط1، دار الفكـر، 1401هـ ـ 1981م.
- احمـد بـن فـارس، حياتـه، شـعره، أثـاره: هـلال نـاجي، ط1، مـط المعـارف، بغداد، 1970م.
- إحيـاء النحـو: إبـراهيم مـصطفى، مـط لجنـة التـأليف والترجمـة والنـشر، القاهرة، 1951م.
- اخبـار أبـي القاسـم الزجـاجي: أبـو القاسـم الزجـاجي، تحــ: د. عبـد الحـسين المبارك، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1401هـ ـ 1980م.
- اخبـار النحـويين البـصريين: الـسيرافي، أبـو سـعيد الحـسن بـن عبـد الله (ت 386هـ) تحـ: طه محمـد الـزيني ومحمـد عبـد المنعم خفـاجي، ط1، مـط البـابي الحلبي واولاده، مصر، 1374هـ ـ 1955م.
- أدب الكتاب: ابن قتيبة الدنيوري، أبـو محمـد عبـد الله بـن مسلم (ت 276هـ) تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، مط السعادة بمصر، 1382هـ ـ 1963م.

- اربعة كتب في التصحيح اللغوي: تحـ: د. حاتم الضامن، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ ـ 1987م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الاندلسي، محمد بن يوسف بن علي (ت745هـ) تحـ: د. مصطفى احد النماس، مط المدني، القاهرة، 1404هـ 1984م.
- ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني، محمد بنعلي بن محمد، (ت 1155هـ)، ط1، مط مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر 1356هـ ـ1937م.
- الأزمنة... (كتاب): قطرب، أبو علي محمد بن المستنير (ت بعد: 210هـ) تحـ: د. حاتم الضامن، مجلة المورد مج 13، ع 3، 1405هـ ـ 1984م.
- أساس البلاغة: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، مط الهيئة – المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985م.
- إسرار البلاغة في علم البيان: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن (ت471 هـ) ط6، مط محمد علي صبيح واولاده، بالقاهرة، 1379هـ ـ 1959م.

إسرار العربية: احمد تيمور، ط1، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، القاهرة، 1374هـ ـ 1954م.

- أسس علم اللغة: ماريو باي، ترجمة: د. احمد مختار عمر، ط2، مطابع سجل العرب – 1983م.
- الاشباه والنظائر في النحو: السيوطي تحـ: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة 1359هـ ـ1975م.
- اشتات مجتمعات في اللغة والادب: عباس محمود العقاد، دار المعارف بمصر 1963م.

- الاشتقاق: ابن دريد الازدي: أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321هـ) تحـ: عبد السلام هارون، ط2، نشر مكتبة المثنى، بغداد، 1399هـ ـ 1979م.
- الاشتقاق: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت 316هـ)، تحـ: محمد صالح التكريتي، ط1، مط المعارف، بغداد، 1973م.
- الاشتقاق: عبد الله امين، ط1، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1376هـ ـ 1956م.
- اشتقاق أسماء الله: الزجاجي، تحـ: عبد الحسين المبارك مط النعمان، النجف الاشرف، 1394هـ ـ 1974م.
- الاشتقاق والتعريب: عبد القادر بن مصطفى المغربي: ط2، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1366هـ ـ 1967م.
- إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث: ابن قتيبة، تحـ: عبد الله الجبوري، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1403 هـ ـ 1983م.
- إصلاح غلط المحدثين: الخطابي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم (ت 388هـ) تحـ: د. حاتم الضامن، في ضمن اربعة كتب في التصحيح اللغوي.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت، تحـ: احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ط3، دار المعارف بمصر، 1970م.
- الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ط5، نشر مكتبة الانجلو المصرية دار الطباعة، الحديثة، 1979م.
- أصوات واشارات، دراسة في علم اللغة: أ. كوند راتوف، ترجمة: ادور يوحنا، بغداد، وزارة الأعلام، 1971م.
- الأصول: د. تمام حسان، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م.
- أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: د. توفيق محمد شاهين، ط1، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1400هـ ـ 1980م.

- الأضداد... (كتاب): ابن الانباري، أبو بكر محمد بن قاسم (ت 328هـ)، تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم: مط حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، الكويت 1960م.
- الأضداد :..(كتاب): ابن السكيت، نشر اوغست هفتر في ضمن ثلاثة كتب في الأضداد.
- الأضداد :... (كتاب): أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان (ت 255هـ) نشره د. اوغست عفتر في ضمن ثلاثة كتب في الأضداد.
- الأضداد :.... (كتاب): الأصمعي، نشره د. اوغست هفتر في ضمن ثلاثة كتب في الأضداد.
- الأضداد.... (كتاب)، التوزي، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت 233هـ) تحـ: د. محمد حسين آل ياسين، مجلة المورد، مج 8، ع3، 1399هـ ـ 1979م.
- الأضداد... (كتاب): قطرب، تحـ: هونس كولفر، مجلة (اسلامايكا) مج 8، 1931م.
- الأضداد في كلام العرب: أبو الطيب اللغوي تحـ: عزة حسين، مط الترقي دمشق، 1383هـ ـ 1967م.
- الأضداد في اللغة: د. محمد حسين آل ياسين، ط1، مط المعارف، بغداد 1394هـ ـ 1974م.
- اضواء إلى الدراسات اللغوية المعاصرة: د. نايف خرما، ط2، مطابع دار القبس، الكويت، 1398هـ، 1978م.
- اعتماد في نظائر والضاد: ابن مالك الطائي جمال الدين محمد (ت 672هـ) تحـ: د. حاتم الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، 1404هـ ـ 1984م.
- الإعجاز البياتي للقرآن ابن الازرق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ط2، مط دار المعارف، القاهرة، 1987م.

- اعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب (ت 403هـ) تحـ: احمد صقر، دار المعارف بمصر، 1980م.
- اعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1973م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن احمد (ت 370هـ)، عالم الكتب، بيروت، 1406هـ ـ1985م.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: أبو اسحق الزجاج، إبراهيم بن السري (ت 311هـ) تحـ: إبراهيم الابياري، الهيئة المصرية لشؤون المطابع الاميرية – القاهرة 1963م.
- إعراب القرآن: النحاس، أبو جعفر احمد بن محمد، (ت 338هـ) تحـ: زهير غازي زاهد، مط العاني، بغداد، 1978 ـ 1980م.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، ط2، بيروت، د. ت.
- اعلام الموقعين عن رب العلمين: ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بكر (ت 751هـ) تحـ: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1407هـ ـ1987م.
- الإفصاح في فقه اللغة: عبد الفتاح الصعيدي، وحسين يوسف موسى، ط1، مط دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1348هـ ـ 1929م.
- الأفعال... (كتاب): ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر (ت 515هـ) صورة لطبعة حيدر اباد الدكن 1361هـ عالم الكتب بروت، 1403هـ ـ 1983م.
- الأفعال.. (كتاب): ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر الاندلسي (ت 367هـ)، تحـ: علي فودة، ط1، مط مصر، القاهرة، 1371هـ ـ 1952م.
- الأفعال..(كتاب): السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعارفي (ت 403هـ)، تحـ: د. حسين محمد محمد شرف، و د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، 1398هـ ـ 1978م.

- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، تحـ: احمد محمد قاسم، ط1، مط السعادة، القاهرة، 1396هـ ـ 1976م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد، (ت521 هـ) تحـ: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م.
- اقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم: كوركيس عواد، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.
- الاقناع في القراءات السبع...(كتاب): ابن الباذش، احمد بن علي (ت540هـ) تحـ: د. عبد المجيد قطاش، ط1، منشورات جامعة أم القرى، بمكة المكرمة – 1403م.
- الالنسية العربية: ريمون طحان، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1972م.
- الالنسية (علم اللغة الحديث): المبادئ والاعلام: د. ميشال زكريا، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1403هـ ـ 1983م.
- الالفات...(كتاب): ابن خالويه، تحـ: علي حسين البواب، المورد، مج 11، ع3، 1402هـ ـ 1982م.
- الألفاظ الكتابية...(كتاب): الهمذاني، عبد الرحمن بن عيسى (ت 320هـ) ط8، مط الاباء اليسوعيين، بيروت، 1911م.
- الألفاظ المترادفة المتقاربة في المعنى: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 386 هـ) تحـ: د. فتح الله صالح علي المصري، ط2، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، 1408هـ ـ 1988م.
- ألف باء...(كتاب): البلوى أبو الحجاج يوسف بن محمد (ت 606هـ) عالم الكتب، بيروت صورة لطبعة المطبعة الوهبية سنة 1287هـ.
- الامالي...(كتاب): أبو علي القالي، اسماعيل بن القاسم (ت 356هـ) صورة لطبعة دار الكتب المصرية، 1344هـ ـ 1926م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

- امـالي الزجـاجي: الزجـاجي، تحــ: عبـد الـسلام هـارون، ط2، دار الجيـل، بيروت، 1407هـ ـ 1987م.
- الامالي الشجرية: ابن الشجري ضياء الدين هبة الله بن علي (ت 542هـ) صورة لطبعة حيدر اباد الدكن، 1349هـ، دار المعرفة، بيروت.
- امالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسـوي (ت436هــ): تحــ: محمـد أبـي الفـضل إبـراهيم، ط2، دار الكتـب العربي بيروت، 1387هـ ـ 1967م.
- امـالي اليزيـدي: اليزيدي، أبـو عبـد الله محمـد بـن العبـاس، (ت 310هــ) مـط حيدر اباد، الدكن – 1369هـ.
- الامتـاع والمؤانسة: أبـو حيـان التوحيـدي (ت: 414هــ) تحــ: احمـد امـين واحمـد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، 1373هـ ـ 1953م.
- انبـاه الـرواة علـى انبـاه النحـاة: القفطـي، جمـال الـدين علـي بـن يوسـف (ت646هــ) تحــ: محمـد أبـي الفـضل إبـراهيم، مـط دار الكتـب المـصرية، القاهرة، 1371هـ ـ 1952م.
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: المالكي، ناصر الدين احمد بـن محمـد بـن المـنير (ت: 683هــ) حاشـية علـى الكـشاف للزمخـشري دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، صورة لطبعة مصطفى البابي الحلبي 1387هـ ـ 1968م.
- الاتـصاف في مـسائل الخـلاف: الانبـاري أبـو البركـات عبـد الـرحمن بـن أبـي سعيد، (ت 577هـ) تحـ: محمد محي الـدين عبـد الحميـد، ط4، مـط الـسعادة القاهرة، 1380هـ ـ 1961م.
- انـوار التنزيـل وأسـرار التأويـل: البيـضاوي، عبـد الله بـن عمـر بـن محمـد (ت685هـ) دار العلم، د. ت.

- أوزان الفعل ومعانيها: د. هاشم طه شلاش، مط الآداب، النجف الاشرف، 1971م.
- الأيام والليالي والشهور: الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت 207هـ) تحـ: إبراهيم الابياري، اقاهرة – 1956م.
- الايضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب النحوي أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646هـ)، تحـ: د. موسى بناي العليلي، مط العاني، بغداد، 1402هـ ـ 1982م.
- الايضاح في علل النحو: الزجاجي، تحـ: مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت 1406هـ ـ 1986م.
- الايضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني جلال الدين محمد علي بن أبي القاسم (ت 739هـ) تحـ: محمد عبد المنعم خفاجي، ط5، دار الكتب اللبناني، بيروت 1403هـ ـ 1983م.
- ايضاح المكنون: اسماعيل باشا (ت 1339هـ) استانبول، 1945م.
- ايضاح الوقف والابتداء في كلام الله عز وجل: أبو بكر بن الانباري: تحـ: محي الدين عبد الرحمن رمضان – مط، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1391هـ ـ 1971م.
- حرف الباء:
- البئر: ابن الأعرابي، تحـ: د. رمضان عبد التواب، نشر الهيئة العامة للتاليف والنشر – 1970م.
- البارع: أبو علي القالي: تحـ: د. هاشم الطعان، ط1، دار الحضارة العربية، بيروت، 1975م.
- البحث اللغوي عند العرب: د. احمد مختار عمر، ط2، مط اطلس، القاهرة، 1396هـ ـ 1976م.

- البحث والمكتبة: د. نوري حمودي القيسي، و د. حاتم الضامن، مطابع دار الكتب جامعة الموصل، 1988م.
- بحث في صيغة افعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها العربية: د. مصطفى احمد النماس، مط السعادة بمصر، 1403هـ ـ 1983م.
- البحر المحيط: أبو حيان الاندلسي، مط السعادة، بمصر، 1328هـ.
- بحوث لسانية، نعيم علوية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1404هـ ـ 1984م.
- بحوث ومقالات في اللغة: د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1977م.
- بحوث في اللغة والادب (مجموعة بحوث مقالات في اللغة والادب)، باشراف الدكتورة سهام الفريح، ط1، مطابع شركة مطبعة الفيصل، الكويت، 1408هـ ـ 1987م.
- بحوث في اللغة والادب: عباس محمود العقاد، مكتبة غريب للطباعة والنشر، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1970م.
- بحوث لغوية: د. احمد مطلوب، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987م.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، الطباعة المنيرية بمصر، د. ت.
- بديع القرآن: ابن أبي الاصبع المصري: (ت 654هـ)، تحـ: حنفي محمد شريف، ط2، دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ الفجالة ـ القاهرة، د. ت.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشي/ بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ) تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1391هـ ـ 1972م.

- البرهان في وجوه البيان: ابن وهب الكاتب، أبو الحسين اسحاق بن إبراهيم بن سلمان (ت بعد 335هـ) تحـ: د. احمد مطلوب و د. خديجة الحديثي، ط1، مط العاني 1387هـ ـ 1967م.
- البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن: الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم، (ت 651هـ) تحـ: د. احمد مطلوب و د. خديجة الحديثي، ط1، مط العاني – بغداد، 1394هـ 1974م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الفيروز آبادي، تحـ: محمد علي النجار، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة 1964 – 1969م.
- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي . تحـ: احمد امين واحمد صقر، ط1، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1373هـ ـ 1953م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط 1، مط عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1384هـ ـ 1964م.
- البلاغة تطور وتاريخ: د. شوقي ضيف، ط2، دار المعارف بمصر، القاهرة.د.ت.
- البلاغة العصرية واللغة العربية: سلامة موسى، ط4، مط التقدم، القاهرة 1964م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز آبادي، تحـ: محمد المصري، مط جامعة دمشق، 1382هـ ـ 1972م.
- البلغة في شذور اللغة: (مجموعة كتب ورسائل لغوية) نشرها: د. اوغست هفنر والاب شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للادباء المسيحيين، بيروت، 1914م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات بن الانباري تحـ: د. رمضان عبد التواب، مط دار الكتب، 1970م.

- بلوغ الارب في معرفة أحوال العرب: محمود شكري الالوسي البغدادي (ت 1342هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- بيان اعجاز القرآن: الخطابي، حت: محمد زغلول سلام ومحمد خلف الله في ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن.
- بيان الفروق بين الصدر والقلب والفؤاد واللب: الترمذي: تحـ: د. نقولا هير، مط عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1958م.
- البيان في غريب القرآن، أبو البركات بن الانباري: تحـ: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ ـ 1980م.
- البيان والتبيين: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب (ت 255هـ) تحـ: عبد السلام هارون، ط 4 دار الفكر، بيروت، د. ت.
- حرف التاء:
- تاج العروس: الزبيدي، محمد مرتضى (ت205هـ) المطبعة الخيرية بمصر 1306هـ.
- تاريخ اداب العرب: مصطفى صادق الرافعي، ط3، مط الاستقامة بالقاهرة، 1373هـ ـ 1953م.
- تاريخ اداب اللغة العربية: جرجي زيدان، ط2، دار مكتبة الحياة، بيروت 1978م.

تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، ط1، دار المعارف بمصر، 1977م.

- تاريخ بغداد أو مدينة السلام: الخطيب البغدادي، احمد بن علي (ت463هـ) دار الكتب العربي، بيروت، د. ت.
- تاريخ علوم اللغة العربية: طه الراوي، مط الرشيد، بغداد، 1369هـ ـ 1949م.
- تاريخ اللغات السامية: د. أ. ولفنسون، ط1، دار القلم، بيروت، لبنان، 1980م.

- تاريخهم من لغتهم: عبد الحق فاضل، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1397هـ ـ 1977م.
- تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة ن عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، تحـ: احمد صقر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1401هـ ـ 1981م.
- التبري من معرة العمري: السيوطي، في ضمن تعريف القدماء بابي العلاء، جمعه وحققه: مصطفى السقا واخرون، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1406هـ ـ 1986م.
- التبيين والاقتصاد في الفرق بين السين والصاد: ابن مسعود الأنصاري أبو عبد الله محمد بن احمد (ت: بعد 470هـ)، تحـ: علي حسين البواب، مجلة المورد مج 15 ع 1، 1406هـ ـ 1986م.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ابن مكي الصقلي عمر بن خلف (ت: 501هـ) تحـ: د. عبد العزيز مطر، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، 1386هـ ـ 1966م.
- الترادف في اللغة: د. حاكم مالك لعيبي الزيادي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1400هـ ـ 1980م.
- التركيب اللغوي للادب: لطفي عبد البديع، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1970م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك: تحـ: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، 1388هـ ـ 1968م.
- التسهيل لعلوم والتنزيل: ابن جزي الغرناطي أبو القاسم محمد بن احمد (ت741هـ) مط الدار العربية للكتاب، د. ت.

- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: الصفدي صلاح الدين خليل بن ابيك (ت 764هـ) تحـ: السيد الشرقاوي، ط1، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1407هـ ـ 1987م.
- تصحيح الفصيح: ابن درستويه عبد الله بن جعفر (ت 347هـ) تحـ: عبد الله الجبوري، ط1، مط الارشاد، بغداد، 1395هـ ـ1975م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: الطيب البكوش، تونس ـ 1973م.
- التصور اللغوي عند الأصوليين: د. احمد عبد الغفار، ط1، دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة، 1401هـ ـ 1981م.
- التضاد في ضوء اللغات السامية: د. ربحي كمال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975م.
- التطبيق الصرفي: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1404هـ ـ 1984م.
- تطور البحث الادلالي، دراسة في النقد البلاغي واللغوي: د. محمد حسين علي الصغير، ط1، منشورات دار الكتب العلمية، مط العاني، بغداد، 1408هـ ـ 1988م.
- تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام: وليد محمد مراد، ط1، دار الرشيد دمشق، بيروت، 1404هـ ـ 1984م.
- التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن: عودة خليل أبو عودة، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، الاردن، 1405هـ ـ 1985م.
- التطور اللغوي التاريخي: د. إبراهيم السامرائي، ط2، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1401هـ ـ 1981م.

- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، ط1، نشر مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، مط المدني، القاهرة، 1404هـ ـ 1983م.
- التطور النحوي للغة العربية: المستشرق الالماني، برجشتراسر، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1402هـ ـ 1982م.
- التعبير القرآني: د. فاضل صالح السامرائي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1989م.
- التعريفات: الشريف الجرجاني علي بن محمد (ت816هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ ـ 1983م.
- التعليقات والنوادر: أبو علي الهجري هارون بن زكريا (من علماء القرن الثالث الهجري) تحـ: د. حمود عبد الامير حمادي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1980م.
- التفسير البياني للقرآن الكريم: د. عائشة عبد الرحمن، ط4، دار المعارف، القاهرة 1388هـ ـ 1968م.
- تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، تحـ: احمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1378هـ ـ 1958م.
- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير أبو الفداء اسماعيل القرشي الدمشقي (ت774هـ)، ط1، دار الجيل، بيروت، 1408هـ ـ 1988م.
- التفسير الكبير: الرازي فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (ت 606هـ)، ط1، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، 1357هـ ـ 1938 م.
- التفسير القيم: ابن القيم الجوزية، تحـ: محمد حامد الفقي، دار الفكر، بيروت، 1408هـ ـ 1988م.
- التفكير اللساني للحضارة العربية: د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981م.

- التقفية: أبو بشر اليمان بن اليمان البندنيجي (ت 284هـ)، تحـ: د. خليل العطية، مط العاني، بغداد، 1976م.
- تقويم اللسان: ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ) تحـ: د. عبد العزيز مطر، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1966م.
- التكملة...(كتاب): أبو علي النحوي، الحسن بن احمد (ت 377هـ) تحـ: د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1401هـ ـ 1981م.
- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة: الجواليقي، موهوب بن احمد، (ت 540هـ) تحـ: عز الدين التنوخي، مط ابن زيدون، دمشق، 1936م.
- التكملة لوفيات النقلة: المنذري، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي (ت 656هـ) تحـ: د. نشار عواد معروف، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ ـ 1988م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: الصفاني تحـ: عبد العليم الحطاوي واخرون، مط دار الكتب، القاهرة، 1970 ـ 1974م.
- تخليص البيان في مجازات القرآن: الشريف الرضي محمد بن الحسين (ت 406هـ)، تحـ: مكي السيد جاسم، ط1، عالم الكتب، 1406هـ ـ 1986م.
- التخليص في معرفة أسماء الأشياء: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت بعد 410هـ) تحـ: د. عزة حسن، مط الترقي، دمشق، 1389هـ ـ 1969م.
- التلويح في شرح الفصيح: الهروي: أبو سهل محمد بن علي بن محمد (ت 433هـ) نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، في ضمن فصيح ثعلب والشروح التي عليه.

- تمام فصيح الكلام...(كتاب): ابن فارس احمد بن الحسين (395هـ) تحـ: د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني في ضمن رسائل في النحو واللغة، دار الجمهورية للطباعة، بغداد، 1388هـ ـ 1969م.
- التمييز والفصل بين المتفق فيالخط والنقط والشكل: ابن باطيش، اسماعيل بن أبي البركات هبة الله بن محمد (ت 655هـ) تحـ: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، 1983م.
- التنبيهات على اغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات: البصري، علي بن حمزة، (ت 375هـ) تحـ: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف بمصر، 1787هـ ـ1967م.
- التنبيه على اوهام أبي علي في اماليه: أبو عبيد البكري عبد الله بن عزيز بن محمد (ت 487هـ) ملحق بكتاب ذيل الامالي والنوادر لابي علي القالي.
- التنبيه على حدوث التصحيف: الاصفهاني حمزة بن الحسن (ت351هـ) تحـ: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، مط المعارف، بغداد، 1387هـ ـ 1967م.
- التنبيه والايضاح عما وقع في الصحاح: ابن بري، أبو محمد عبد الله (ت582هـ)، تحـ: مصطفى حجازي وعبد العليم الطحاوي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 ـ 1981م.
- تهذيب إصلاح المنطق: الخطيب التبريزي، يحيى بن علي (ت502هـ) تحـ: د. فوزي عبد العزيز مسعود، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1986م.
- تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن احمد (ت370هـ) تحـ: عبد السلام هارون واخرون، الدار المصرية للتاليف والترجمة، مطابع سجل العرب، 1964 ـ1967م.
- التيسير في القراءات السبع...(كتاب): أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت444هـ)، عني بتصحيحه اوتو برتزل، مط الدولة، استانبول، 1930م، اعادات طبعة بالاوفست، مكتبة المثنى، بغداد.

- حرف الثاء:
- ثلاث رسائل في اعجاز القرآن: (الرماني والخطابي والجرجاني) تحـ: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط1، مط دار المعارف بمصر، د. ت.
- الثلاثة: احمد بن فارس، تحـ: د. رمضان عبد التواب، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1970 م.
- ثلاثة كتب في الأضداد: نشرها د. اوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين بيروت، 1913م.
- ثلاثة كتب في الحروف: تحـ: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1402هـ ـ 1982م.
- حرف الجيم:
- الجاسوس على القاموس: احمد فارس الشدياق (ت1305هـ) مط الجوائب قسطنطينية، 1289هـ.
- الجامع لاحكام القرآن: القطربي، محمد بن احمد (ت671هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ ـ 1988م.
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بـ (دستور العلماء): القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الاحمد نكري، ط2، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1395هـ ـ1975م.
- الجمان في تشبيهات القرآن: ابن ناقيا البغدادي أبو القاسم عبد الله بن محمد (ت: 485هـ) تحـ: د. مصطفى الصاوي الجويني، مط وراء للاعلان، الإسكندرية – 1977م.
- الجمانة في إزالة الرطانة: ابن الامام (؟) من علماء القرن التاسع الهجري، تحـ: حسن حسني عبد الوهاب، مط المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1953م.

- الجمل في النحو: الزجاجي تحـ: علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت 1408هـ ـ 1988م.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ط1، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر، القاهرة، 1384هـ ـ 1964م.
- جمهرة اللغة: ابن دريد، ط1، حيدر اباد، الدكن، 1345هـ.
- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: د. عبد المنعم السيد عبد العال، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الاتحاد العربي للطباعة، 1977م.
- جواهر الألفاظ: أبو الفرج قدامة بن جعفر: (ت 337هـ) تحـ: محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399هـ ـ 1979م.
- الجيم...(كتاب): أبو عمرو الشيباني اسحق بن مرار (ت 208هـ)، تحـ: إبراهيم الابياري واخرون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، 1393هـ ـ 1974م.
- حرف الحاء:
- حاشية الشريف الجرجاني علي الكاشف: الجرجاني، طبعت مع الكاشف للزمخشري دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، صورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي 1397هـ ـ 1968م.
- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحـ: عبد العال سالم مكرم، ط2، دار الشروق بيروت، 1397هـ ـ 1977م.
- الحدود: الرماني، تحـ: د. إبراهيم السامرائي، في ضمن (رسالتان في اللغة) دار الفكر والنشر والتوزيع، عمان، 1984م.
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: د. محمد ضاري حمادي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981م.

- الحروف...(كتاب): أبو نصر الفارابي، محمد بن محمد بن طرخان (ت:339هـ) تحـ: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1970م.
- الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها: ابن السكيت، في ضمن ثلاث كتب الحروف.
- حلية المحاضرة في صناعة الشعر :أبو علي الحاتمي محمد بن الحسن بن المظفر (ت388هـ) تحـ: د. جعفر الكتابي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979م.
- الحيوان: الجاحظ، تحـ: عبد السلام محمد هارون، ط3، منشورات المجمع العلمي الاسلامي، بيروت، 1388هـ ـ 1969م.
- حرف الخاء:
- خزانة الأدب لباب لسان العرب: البغدادي عبد القادر عمر (ت 1093هـ) تحـ: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض 1979م.
- الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان: (ت392 هـ) تحـ: محمد علي النجار، ط2، دار المهدي للطباعة والنشر، بيروت، صورة لطبعة دار الكتب المصرية، 1952م.
- خلاصة الأثر في اعيان القرن الحادي عشر: المحبي، محمد امين بن فضل الله (ت: 1111هـ) مط مكتبة خياط، بيروت، د. ت.
- خلق الإنسان...(كتاب): الأصمعي، تحـ: د. اوغست هفتر في ضمن كتاب الكنز اللغوي.
- خلق الإنسان...(كتاب): ثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث الهجري) تحـ: عبد الستار احمد فراج، مط حكومة الكويت، 1965م.
- خير الكلام في تقصي كلام العوام: علي بن بالي القسطنطيني (ت 992هـ) في ضمن اربعة كتب في التصحيح اللغوي.

- حرف الدال:
- دراسات في علم أصوات العربية: د. داود عبده، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، الكويت د. ت.
- دراسات في علم اللغة: د. كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969م.
- دراسات في فقه اللغة :د. صبحي الصالح، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1978.
- دراسات في فقه اللغة العربية: د. السيد يعقوب بكر، مط المطبعة لبنان – 1969م.
- دراسات في القرآن: د. السيد احمد خليل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1969 م.
- دراسات في اللغة: د. إبراهيم السامرائي، مط العاني، بغداد، 1961 م.
- دراسات في اللغة العربية: د. خليل يحيى نامي، دار المعارف بمصر، 1974م.
- دراسات لغوية: د. حيسن نصار، دار الرائد العربي، بيروت، 1401هـ ـ 1981م.
- الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث: د. محمد حسين آل ياسين ط1، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، 1400هـ ـ 1980م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، بغداد، مط دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980م.
- الدراسات النحوية والغوية عند الزمخشري: د. فاضل السامرائي، مط الارشاد بغداد، 1390هـ ـ 1971م.
- دراسة الصوت اللغوي: د. احمد مختار عمر، ط1، مطابع سجل العرب، 1396هـ ـ 1976م.
- الدر الكامنة في اعيان المائة الثامنة: العسقلاني احمد بن حجر (ت852هـ) تحـ: محمد سيد جاد الحق، ط5، مط المدني، القاهرة، 1385هـ ـ 1966م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: الشنقيطي، احمد بن الامين (ت: 1331هـ) ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1323هـ ـ 1973م.
- الدرر المبثثة في الغرر المثلثة: الفيروز آبادي: حت: الطاهر احمد الزاوي، ط1، الدار العربية للكتاب، طرابلس 1987م.
- درة التنزيل في إسرار متشابه القرآن الجليل: الاسكافي، أبو عبد الله الخطيب، محمد بن عبد الله (ت421هـ)، مط محمد مطر الوراق – مصر 1327هـ ـ 1909م.
- درة الغواص في اوهام الخواص: الحريري، القاسم بن علي (ت516هـ) تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1975م.
- دروس التصريف: محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مط السعادة بمصر، 1378هـ ـ 1958م.
- دروس في الالسنية العامة: فردينان دي سوسير، تعريب صالح الفرمادي واخرون، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، 1985م.
- دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، تعريب: صالح الفردامي، الجامعة التونسية، تونس، 1966م.
- دروس في كتب النحو: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975م.
- دفاعا عن العربية: د. كمال يوسف الحاج، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1959م.
- دقائق التصريف: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري) تح :د. احمد ناجي القيسي واخرين، مط المجمع العلمي، بغداد، 1407 هـ ـ 1987م.

- دقائق العربية: امين آل ناصر الدين، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1968م.
- دلائل الإعجاز: الجرجاني عبد القاهر عبد الرحمن (ت 471هـ) تحـ: محمود محمد شاكر، مط المدني، 1404هـ ـ 1984م.
- دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، ط3، المطبع الفنية الحديثة، القاهرة 1976م.
- دور الكلمة في اللغة: ستيفن اولمان، ترجمة: د. كمال محمد بشر، ط1، مكتبة الشباب، القاهرة، 1986م.
- ديوان الأدب: الفارابي، اسحق بن إبراهيم (ت350هـ) تحـ: د. احمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، 1349هـ ـ 1974م.
- ديوان امرئ القيس: تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف بمصر 1984م.
- ديوان الخطيئة: برواية وشرح ابن السكيت: تحـ: د. نعمان محمد امين طه، ط1، مكتبة الخانجي، مط المدني بالقاهرة، 1407هـ ـ 1987م.
- ديوان المعاني: أبو هلال العسكري، نشر مكتبة القدسي، القاهرة، 1352هـ.
- ديوان النابغة الذبياني: تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف بمصر، 1985م.
- حرف الذال:
- ذكر الفرق بين الاحرف الخمسة: ابن السيد البطليوسي: تحـ: د. حمزة عبد الله النشرتي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1402هـ ـ 1982م. والفرق بين الحروف الخمسة: تحـ: د. علي زوين، مط العاني، بغداد، 1985م.
- ذم الخطأ في الشعر: احمد بن فارس، تحـ: د. رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي بمصر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1400هـ ـ 1980م.

- ذيل الامالي والنوادر: أبو علي القالي، دار الافاق الجديدة، بيروت د. ت.
- ذيل فصيح ثعلب: البغدادي، أبو محمد عبد اللطيف بن الحافظ (ت629هـ) تحـ: محمد عبد المنعم خفاجي في ضمن فصيح ثعلب والشروح التي عليه.
- حرف الراء:
- الرافد، امين آل ناصر الدين، ط1، مكتبة لسان، بيروت، 1971م.
- الرد على الزجاج في مسائل اخذها على ثعلب، أبو منصور الجواليقي تحـ: د. عبد المنعم احمد صالح، وصبيح حمود الشاني، مط جامعة السليمانية، 1399هـ ـ1979م.
- رسائل الجاحظ: الجاحظ، تحـ: عبد السلام هارون، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1399هـ ـ 1979م.
- رسالتين في الفرق بين الضاد والظاء: الحميري محمد بن نشوان (ت610هـ) تحـ: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، مط المعارف، بغداد، 1377هـ ـ 1959م.
- الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، في ذيل دلائل الإعجاز.
- رسالة الغفران: أبو العلاء المعري: احمد بن عبد الله (ت 449هـ) تحـ: د. عائشة عبد الرحمن، ط6، دار المعارف بمصر، 1397هـ ـ 1977م.
- رسوم دار الخلافة: ابوالحسين الصابي هلال بن المحسن (ت 448هـ) تحـ: ميخائيل عواد: مط العاني، بغداد، 1383هـ ـ 1964م.
- وصف المباني في شرح خروف المعاني: المالقي، احمد بن عبد النور (ت702هـ) تحـ: احمد محمد الخراط، مط زيد بن ثابت، دمشق 1395هـ ـ1975م.
- رغبة الأمل من كتاب الكامل: المرصفي سيد بن علي (ت 1349هـ)، ط2، مكتبة دار البيان، بغداد، 1389هـ ـ 1969م.
- رواية اللغة: د. عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف بمصر، 1971م.

- الرواية والاستشهاد باللغة: د. محمد عيد، مط دار نشر الثقافة، القاهرة، 1976م.
- الروح: ابن قيم الجوزية، ط1، مط منير، بغداد، 1985م.
- الروض الانف في تفسير السيرة النبوية: السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله الاندلسي، (ت 581هـ) شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1391هـ ـ 1971م.
- روضة المحبين ونزهة المشتاقين: ابن قيم الجوزية، تحـ: احمد عبيد، مط السعادة بمصر 1375هـ ـ 1956م.
- حرف الزاء:
- الزاهر: أبو بكر بن الانباري: تحـ: د. حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر – 1399هـ ـ 1979م.
- الزبيدي في كتاب تاج العروس: د. هاشم شلاش، ط1، دار الكتاب للطباعة، بغداد 1401هـ ـ 1981م.
- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء: أبو البركات بن الانباري تحـ :د. رمضان عبد التواب، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407هـ ـ 1987م.
- الزينة في الكلمات الاسلامية العربية: الرازي، أبو حاتم احمد بن حمدان (ت 322هـ) تحـ: حسين الهمداني، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1957م. والقسم الثالث تحـ: د. عبد الله سلوم السامرائي، ملحق بكتاب الغلو والفرق الغالية في الحضارة الاسلامية، ط2، دار واسط للنشر، مط الدار العربية بغداد، 1982م.
- حرف السين:
- الساق على الساق: احمد فارس الشدياق، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت، مطابع بيلوس الحديثة، د. ت.
- السامي في الاسامي: الميداني، أبو الفضل احمد بن محمد النيسابوري (ت531هـ) تحـ: د. محمد موسى هنداوي، دار ومطابع الشعب، القاهرة، د. ت.

- السبعة في القراءات...(كتاب): ابن مجاهد، أبو بكر احمد بنموسى (ت 324هـ) تحـ: د. شوقي ضيف، ط2، دار المعارف بمصر، 1400هـ.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحـ: مصطفى السقا واخرين، ط 1، مط مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1374هـ ـ 1954م.
- سر الفصاحة: الخفاجي أبو محمد عبد الله بن محمد (ت 466هـ)، تحـ: عبد المتعال الصعيدي، مط محمد علي صبيح واولاده بالازهر، القاهرة، 1389هـ ـ 1969م.
- سر الليال في القلب والابدال: احمد فارس الشدياق، ط1، استانبول، 1284هـ.
- سلك الدرر في اعيان القرن الثاني عشر: السيد محمد خليل المرادي، بلا نص.
- سهم الالحاظ في وهم الألفاظ: ابن الحنبلي، رضي الدين محمد بن إبراهيم، (ت: 971هـ) تحـ: د. حاتم الضامن في ضمن اربعة كتب في التصحيح اللغوي.
- حرف الشين:
- شذا العرف في فن الصرف: احمد الحملاوي، مط الراية، بغداد، 1988م.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي عبد الحي (ت1089هـ) منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- شرح أبيات سيبويه: السيرافي أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت 385هـ) تحـ: د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1394هـ ـ 1974م.
- شرح أدب الكتاب: الجواليقي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول: القرافي، شهاب الدين أبو العباس احمد بن ادريس (ت 684هـ) ط1، تحـ: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1393هـ ـ 1973م.

- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي علي بن مؤمن (ت699هـ) تحـ: د. صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1400هـ ـ 1980م.
- شرح درة الغواص: شهاب الدين الخفاجي، احمد بن محمد (ت 1069هـ) مط الجوائب، قسطنطينية، 1922هـ.
- شرح ديوان الحماسة: الخطيب التبريزي، عالم الكتب، بيروت صورة لطبعة بولاق 1296هـ.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، احمد بن محي (ت421هـ) تحـ: عبد السلام هارون واخرين، القاهرة ن 1951م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، دار الاندلسي، بيروت، 1403هـ ـ 1983م.
- شرح ديوان الفرزدق: تحـ: ايليا الحاوي، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983م.
- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترابادي، محمد بن بن الحسن، (ت686هـ) تحـ: محمد نور الحسن، واخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ ـ 1975م.
- شرح شواهد الشافية، البغدادي، (نشر مع شرح الرضي للشافية) تحـ: محمد نور الحسن واخرين.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحـ: عدنان عبد الرحمن الدوري، مط العاني، بغداد، 1398هـ ـ 1977م.
- شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي (ت577هـ) تحـ: د. مهدي عبيد جاسم، ط1، مط فنون، بغداد، 1409هـ ـ 1988م.

- شرح القصائد التسع المشهورات: النحاس، تحـ: د. احمد خطاب، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1393هـ ـ 1973م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ابن الانباري تحـ: عبد السلام هارون، ط4، دار المعارف بمصر، 1400هـ ـ 1980م.
- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ ـ 1985م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبو احمد العسكري، الحسن بن عبد الله

(ت382هـ) تحـ: عبد العزيز احمد، ط1، مط مصطفى البابي الحلبي واولاده، بمصر، 1383هـ ـ 1963م.
- شرح المفصل: ابن يعيش النحوي، موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ) صورة لطبعة المطبعة المنبرية، عالم الكتب بيروت، د. ت.
- شرح مقامات الحريري، الشريشي، أبو العباس احمد بن عبد المؤمن (ت 620هـ)، تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم، المؤسسة العربية الحديثة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع القاهرة، 1972م.
- شرح المعلقات السبع الزوزني، حسين بن احمد (ت 486هـ)، المكتبة التجارية، مط السعادة بمصر، 1384هـ ـ 1964م.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: شهاب الدين الخفاجي، تصححي وتعليق عبد المنعم خفاجي، المطبعة المنيرية بالازهر، 1371هـ ـ 1952م.
- الشفاء، المنطق، العبارة: ابن سنا أبو علي الحسين بن عبد الله (ت 428هـ): تحـ: محمود الخضيري، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر، القاهرة، 1390هـ ـ 1970م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب في الكلوم: الحميري، نشوان بن سعيد (ت 610هـ) مط عيسى البابي الحلبي واولاده، القاهرة، 1983م.
- الشوارد في اللغة: الصفاني، تحـ: عدنان عبد الرحمن الدوري، مط المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1403هـ ـ 1983م.
- حرف الصاد:
- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: احمد بن فارس: تحـ: مصطفى الشويمي، مط بدران وشركاه، بيروت، 1383هـ ـ 1964م.
- الصاهل والشاحج: أبو العلاء المعري، تحـ: د. عائشة عبد الرحمن، ط2، دار المعارف بمصر، 1404هـ ـ 1984م.
- الصحاح: (تاج اللغة وصّحاح العربية)، الجوهري، اسماعيل بن حماد (ت393هـ) تحـ: احمد عبد الغفور عطار، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.
- الصناعتين....(كتاب): أبو هلال العسكري، تحـ: محمد البجاوي وأبي الفضل إبراهيم، ط2، مط عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1971م.
- صيغ لجموع في اللغة العربية مه بعض المقارنات السامية: د. باكيزة رفيق حلمي، مط الأديب البغدادية، د. ت.
- حرف الظاد:
- الضوء اللامع لاهل القرن التاسع: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ) دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.
- حرف الطاء:
- طبقات الشافيعة: ابن قاضي شبيه، أبو بكر احد بن محمد (ت 851هـ) تحـ: د. عبد العليم خان، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ ـ 1987م.
- طبقات الشافعية: السبكي: تحـ: محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ط1، مط عيسى البابي الحلبي بمصر، 1964هـ ـ 1976م.

- طبقات فحو الشعراء: محمد بن سلام الجمحي (ت232هـ9 تحـ: محمود محمد شاكر، مط المدني، القاهرة، 1974م.
- طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي بن احمد (ت 945هـ) تحـ: علي محمد عمر، ط1، مط الاستقلال، القاهرة، 1392هـ ـ 1972م.
- طبقات المفسرين: السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت379هـ) تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف بمصر، 1984م.
- طراز المجالس: شهاب الدين الخافجي، المطبعة الوهبية المصرية، 1284هـ.
- الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: العلوي يحيى بن حمزة بن يحيى (ت 749هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ ـ 1983م.
- حرف الظاء:
- ظاهرة القلب المكاني في العربية: د. عبد الفتاح الحموز، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، 1406هـ ـ 1986م.
- حرف العين:
- العباب الزاخر واللباب الفاخر: الصفاني: تحـ: الشيخ محمد حسين آل ياسين ط1، 1977هـ ـ 1987م.
- عبث الوليد: أبو العلاء المعري: تحـ: ناديا علي الدولة، الشركة المتحدة للتوزيع دمشق، 1398هـ ـ 1978م.
- العبر في خبر من غبر: شمس الدين الذهبي، محمد بن احمد (ت 748هـ) تحـ: فؤاد السيد، الكويت: 1961م.
- عبقرية العربية في رؤية الإنسان والحيوان والسماء والكواكب: د. لطفي عبد البديع، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1976م.
- عبقرية العربية في لسانها: زكي الارسوزي في ضمن مؤلفاته الكاملة، مطابع الادارة ـ السياسية للجيش، دمشق، 1972م.

- العربيـة بـين امـسها وحاضـرها: د. إبـراهيم الـسامرائي، دار الحريـة للطباعـة، بغداد، 1978م.
- العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: يوهـان فـك، ترجمة :د. رمـضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، المطبعة العربية بمصر، 1400هـ ـ 1980م.
- العربية الصحيحة: د. احمد مختار عمر، عالم الكتب، مطابع سجل العرب، القاهرة د. ت.
- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: هنـري فليش، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق، بيروت، 1986م.
- العلامـة اللغـوي ابـن فـارس الـرازي: د. محمـد مـصطفى رضـوان، دار المعـارف بمصر، 1971م.
- علم الدلالة: د. احمد مختار عمر، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1402هـ ـ 1982م.
- علـم الدلالـة، مقدمـة في عـم اللغـة النقـدي: جـون لانيـز، ترجمـة: مجيـد عبـد الحليم الماشطة واخرين، جامعة البصرة – 1980م.
- علـم الدلالـة: ف. بـالمر، ترجمـة: مجيـد عبـد الحلـيم الماشـطة، مـط العمـال المركزية بغداد، 1985م.
- علم اللسان: انطوان مايـه، ترجمـة: د. محمـد منـدور في ضـمن النقـد المنهجـي عند العرب، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ت.
- علـم اللغـة: د. علـي عبـد الواحـد وافي، ط7، دار نهـضة مـصر للطبـع والنـشر، القاهرة، 1393هـ ـ 1973م.
- علـم اللغـة بـين الـتراث والمنـاهج الحديثـة: د. محمـود فهمـي حجـازي، الهيئـة المصرية العامة للتاليف والنشر – 1970م.
- علم اللغـة العـام: القسم الثـاني: (الأصوات): د. كمـال محمـد بـشر، ط1، دار المعارف بمصر، 1975م.

- علم اللغة العربية: د. محمود فهمي حجازي، شركة مطابع السلام، د. ت.
- علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعران، دار المعارف بمصر 1965م.
- علم اللغة والدراسات الادبية: برند شيلنر، ترجمة: د. محمود جاد الرب، ط1، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987م.
- علم المعاجم عند احمد فارس الشدياق: د. حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – 1987م.
- العمدة في محاسن الشعر وادابه ونقده: ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني، (ت 456هـ) تحـ: محي الدين عبد الحميد، ط1، مط حجازي بالقاهرة – 1353هـ ـ 1934م.
- عوامل تنمية اللغة العربية: د. توفيق محمد شاهين، ط1، مط الدعوة الاسلامية، القاهرة، 1400 هـ ـ 1980م.
- عيار الشعر: ابن طباطبا العلوي، أبو السحن محمد بن احمد (ت 322هـ) تحـ: د. طه الحاجري و د. محمد زغلول سلام، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1956م.
- العين: الخليل بن احمد الفراهيدي، (ت 175هـ) تحـ: د. مهدي المخزومي ز د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام في الجمهورية العراقية، 1980م.
- عيوب المنطق ومحاسنه من ثمار ما قرأت: احمد تيمور، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1977م.
- عيون الانباء في طبقات الاطباء: ابن أبي اصيبعة، احمد بن القاسم (ت668هـ) دار الثقافة، بيروت، د. ت.
- عيون المناظرات: أبو علي عمر السكوني (ت717هـ) تحـ: سعد غراب، منشورات الجامعة التونسية، 1976م.

- حرف الغين:
- غرائب اللغة العربية: الاب رفائيل نخلة اليسوعي، مط الاحسان في حلب- 1954م.
- غريب الحديث: ابن قتيبة، تحـ: د. عبد الله الجبوري، ط1، مط العاني، بغداد، 1397هـ ـ 1977م.
- غريب الحديث: أبو عبيد، صورة لطبعة دائرة المعارف العثمانية في حيدر اباد الدكن – 1964. دار الكتاب العربي، بيروت، 1396هـ ـ 1976 م.
- غريب القرآن: السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز (ت330هـ)، ط3، دار الرائد العربي، بيروت، 1402هـ ـ 1982م.
- غريب القرآن وتفسيره: اليزيدي، أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك (ت 237هـ) تحـ: محمد سليم الحاج، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ ـ 1985م.
- غلط الضعفاء من الفقهاء: ابن بري، تحـ د. حاتم الضامن في ضمن اربعة كتب في التصحيح اللغوي.
- حرف الفاء:
- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري: جار الله محمود بن عمر (ت538هـ) تحـ: علي محمد البجاوي وأبي الفضل إبراهيم، ط2، مط عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1971م.
- الفاخر: المفضل بن سلمة بن عاصم (ت 291هـ) تحـ: هبد العليم الطحاوي، ط1، مط عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1380هـ ـ 1960م.
- فرائد اللغة: (الجزء أول في الفروق): الاب هنريكوس لامنس اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1889م.
- الفرق...(كتاب): ابن فارس، تحـ د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي بالرياض، 1402هـ ـ 1982م.

- الفرق....(كتاب): أبو حاتم السجستاني: تحـ د. حاتم الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 37، ج 1، 1406هـ ـ 1986م.
- الفرق...(كتاب): الأصمعي، تحـ د. صبيح التميمي، ط1، دار اسامة، بيروت 1407هـ ـ 1987م. وتحقيق مولر، 1876م.
- الفرق...(كتاب): ثابت بن أبي ثبات، تحـ :د. حاتم الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ ـ 1985م. وتحقيق محمد الفاسي، مطبوعات معهد الدراسات والابحاث للتعريب، الرباط.
- الفرق....(كتاب): قطرب، تحـ: خليل إبراهيم العطية، ط1، المركز الاسلامي للطباعة، القاهرة، 1987م.
- الفرق بين الضاد والظاء: أبو القاسم الزجاني سعد بن علي بن محمد (ت 471هـ) تحـ: د. موسى بناي علوان العليلي، مط الاوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1403هـ ـ 1983م.
- الفرق بين الضاد والظاء: الصاحب بن عباد (ت385هـ) تحـ: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، مط المعارف، بغداد، 1377هـ ـ 1958م.
- الفروق، اسماعيل حقي الحلوتي (ت 1137هـ)، الاستانة، دار الطباعة – 1291هـ.
- الفروق: القرافي، دار إحياء الكتب العربية، بمصر، 1347هـ.
- فروق اللغات: نور الدين بن نعمة الله الجزائري: (ت1158هـ) تحـ: اسد الله الاسماعيليان، مط النجف الاشرف – 1380هـ.
- الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، تحـ: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1401هـ ـ 1981م.
- الفصحى لغة القرآن: أنور الجندي، بيروت، 1976م.

- فـصول في فقـه العربيـة: د. رمـضان عبـد التـواب، ط2، مكتبـة الخـانجي، بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1404هـ ـ 1983 م.
- الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، مطابع دار السراج، بيروت، د. ت.
- الفـصيح...(كتـاب): ثعلـب، أبـو العبـاس احمـد بـن يحيـى (ت191هـ) تحـ :د. عاطف مذكور، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1984م.
- فصيح ثعلب والشروح التي عليه: نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، مكتبة التوحيد، المطبعة النموذجية، القاهرة، 1398هـ ـ 1979م.
- فعلت وافعلت: الزجاج، في ضمن كتاب فصيح ثعلب والشروح التي عليه.
- فعلت وافعلـت: أبـو حـاتم السجـستاني: تحـ: د. خليـل إبـراهيم العطيـة، مطـابع جامعة البصرة، 1979م.
- الفعل زمانـه وابنيتـه: د. إبـراهيم السامرائي، ط2، مؤسـسة الرسـالة، بيروت، 1400هـ ـ 1980م.
- فقـه اللغـة: د. علـي عبـد الواحـد رافي، ط7، دار نهـضة مـصر للطبـع والنـشر القاهرة، 1972م.
- فقـه اللغـة العربيـة: د. كاصـد ياسـر الزبيـدي، مديريـة دار الكتـب للطباعـة والنشر، جامعة الموصل – 1407هـ ـ 1987م.
- فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979م.
- فقه اللغة وخصائص العربية: محمد المبارك: ط7، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1401هـ ـ 1981م.
- فقه اللغة وسـر العربيـة: أبـو منـصور الثعـالبي: عبـد الملـك بـن محمـد (ت429هـ) تحـ: مـصطفى السقا واخـرين، ط3، مـط مـصطفى البـابي الحلبـي، القـاهرة، 1392هـ ـ 1972م.
- فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، 1968م.

- فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم: د. فتحي احمد عامر، منشأة المعارف بالاسكندرية، دار طباعة بور سعيد – 1988م.
- فلسفة اللغة العربية وتطويرها: جبر ضبوط، مط المقتطف والمقطم، مصر 1925م.
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: جرجي زيدان. مؤسسة دار الهلال – 1969م.
- الفلك الدائر على المثل السائر: ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله
(ت 656هـ)، تحـ: د. احمد الحوفي و د. بدوي طبانة، ط2، دار الرفاعي بالرياض، 1404هـ ـ 1984م.
- فن القول: امين الخولي، مط الحلبي، القاهرة، 1974م.
- الفهرست: ابن النديم، محمد ابن اسحق (ت 380هـ) تحـ: رضا تجدد، طهران، 1391هـ ـ 1961م.
- الفهرست: أبو جعفر الطوسي محمد بن الحسن (ت 460هـ)، ط2، المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف، 1380هـ ـ 1961م.
- فهرسة ما وراه عن شيوخه: ابن خير الاشبيلي، أبو بكر محمد بن عمر (ت575هـ) ط2، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1399هـ ـ 1979م.
- فهرست مخطوطات دار الكتب: فؤاد سيد، مط دار الكتب، القاهرة، 1380هـ ـ 1961م.
- فوات الوفيات والذيل عليها: ابن شاكر الكتبي محمد (ت 764هـ) تحـ: احسان عباس، دار صادر، بيروت، 1973 ـ 1974م.
- في الأدب والنقد: محمد مندور، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1973م.
- في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984م.

- فيض الخاطر: احمد امين، ط5، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1958م.
- في علم اللغة العام: د. عبد الصبور شاهين، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ ـ 1980م.
- في فقه اللغة وقضيا العربية: د. سميح أبو مغلي، ط1، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1407هـ ـ 1987م.
- في فلسفة اللغة: كمال يوسف الحاج، دار النشر للجامعيين، مط سميا، بيروت، 1956م.
- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها: أنيس فريحة، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 1980م.
- في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الانجلو مصرية، مطابع الإسلام، القاهرة، 1973م.
- في النقد الادبي: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1962م.
- حرف القاف:
- القاموس المحيط: الفيروز آبادي، ط2، مط مصطفى البابي الحلبي واولاده، بمصر 1371هـ ـ 1953م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ارخت مقدمته سنة، 1966م.
- القرطين...(كتاب): ان مطرف الكناني (؟) ط1، مطبعة الخانجي، 1355هـ.
- قل ولا تقل: د. مصطفى جواد، مط الراية، بغداد، 1408هـ ـ 1988م.
- القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983م.

- حرف الكاف:
- الكامل في اللغة والادب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) تحـ: محمد احمد الدالي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ ـ 1986م.
- الكتابة الصحيحة: زهدي جار الله، المطبعة الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمر بن عثمان (ت180هـ) تحـ: عبد السلام محمد هارون، ط3 بيروت، 1403هـ ـ 1983م.
- كتاب العربية الاكبر: د. عائشة عبد الرحمن، مط العاني، بغداد، 1965م.
- كتاب في أصول اللغة: محمد خلف الله احمد ومحمد شوقي امين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، 1388هـ ـ 1969م.
- كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني: ابن قتيبة، تحـ: سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1372هـ ـ 1953م.
- كتب خلق الإنسان: د. نهاد حسوبي صالح، مط التعليم العالي في الموصل، 1989م.
- كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت1158هـ) تحـ: د. لطفي عبد البديع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1972م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التنزيل: الزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، صورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي، 1387هـ ـ 1968م.
- كشف الطرة عن الغرة: أبو الثناء شهاب الدين محمد الالوسي (ت 1270هـ) المطبعة الحنفية، دمشق، 1301هـ.
- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ) استانبول، 1362هـ ـ1943م.

- كفاية المتحفظ وغاية المتلفظ: ابن الاجداني إبراهيم بن اسماعيل (القرن السادس الهجري) تحـ: عبد الرزاق الهلالي، ط7، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م.
- كلام العرب من قضايا اللغة العربية: د. حسن ظاظا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979م.
- الكيانات: أبو البقاء، ايوب بن موسى الحسيني (ت 1094هـ) بولاق، 1281هـ.
- كنز الحفاظ في كتاب الألفاظ: ابن السكيت، هذبة الخطيب التبريزي (ت502هـ) تحـ: الاب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1895م.
- الكنز اللغوي في اللسن العربي (كتب لابن السكيت والأصمعي) تحـ: د. اوغست هفتر المطبعة الكاثوليكية، للاباء اليسوعيين، بيروت، 1903م.
- الكنز المدفون والفلك المشحون: السيوطي، مط مصطفى البابي الحلبي – 1357هـ.
- حرف اللام:
- لباب الآداب: أبو منصور الثعالبي تحـ: قطحان رشيد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.
- اللبأ واللبن...(كتاب): أبو زيد الأنصاري سعيد بن اوس (ت 215هـ) في ضمن كتاب البلغة في شذور اللغة.
- لحن العامة: الزبيدي، تحـ: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف بمصر، 1981م.
- لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة: عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ ـ 1966م.
- لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، ط1، مطابع البلاغ، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1967م.

- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت711هـ) دار صادر، بيروت، 1968م.
- اللسان والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة: د. حسن ظاظا، دار المعري، الإسكندرية، 1971م.
- اللسانيات واللغة العربية: دز عبد القادر الفاسي الفهري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د. ت.
- لطائف اللغة: احمد بن مصطفى اللبيادوي الدمشقي، دار الطباعة العامرة، د..ت.
- لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطورها، ماريوباي، تحـ: د. صلاح العربي، القاهرة، 1970م.
- اللغة: فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو مصرية، مط لجنة البيان العربي، القاهرة، 1370هـ ـ 1950م.
- اللغة بين العقل والمغامرة: د. مصطفى مندور، منشأة المعارف بالاسكندرية، مط جلال جزي وشركاه، د. ت.
- اللغة بين القومية والعالمية: د. إبراهيم أنيس، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1970م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، ط2، مط الدار البيضاء، المغرب، 1400هـ ـ 1980م.
- اللغة الشاعرة: عباس محمد العقاد، منشورات المكتبة المصرية، بيروت صيدا د. ت.
- اللغة العربية المعاصرة: د. محمد كامل حسين، دار المعارف بمصر، 1976م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسين، ط2، المؤسسة المصرية العامة، للكتب، 1979م.
- لغة القرآن لغة العرب المختارة: د. محمد رواس قلعة جي، ط1، دار النفائس

لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1408هـ ـ 1988م.

- اللغة كائن حي: جرجي زيدان، دار الهلال، د.ت.
- لغتنا والحياة: د. عائشة عبد الرحمن، مط الجيلاوي، 1969م.
- اللغة والمجتمع: د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1971م.
- اللغة والمعنى والسياق: جون لاينز، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، ط1، دار الشؤون الثاقفية العامة، بغداد، 1987م.
- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة: د. حسين عون، ط1، مط رويال الإسكندرية – 1952م.
- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الانباري، تحـ: سعيد الافغاني، ط2، بيروت، 1391هـ ـ 1971م.
- اللمع في العربية: ابن جني، تحـ: حامد المؤمن، ط1، مط العاني، بغداد 1403هـ ـ 1983م.
- اللهجات العربية في التراث: د. احمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1398هـ ـ 1978م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبده الراجحي، دار المعارف بمصر، 1969م.
- لهجة تميم وأثرها في اللغة العربية الموحدة: د. غالب المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978م.
- لهجة قبيلة بني اسد: علي ناصر غالب، ط1، مط دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م.
- ليس في كلام العرب: ابن خالويه تحـ: احمد عبد الغفور عطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1399هـ ـ 1979م.

- حرف الميم:
- ما اتفق لفظه واتفق معناه: أبو العميثل الأعرابي (ت 240هـ) تحـ: كرينكو، لندن، 1925م.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد: المبرد تحـ: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1350هـ.
- ما تلحن فيه العامية: الكسائي، علي بن حمزة (ت 189هـ) تحـ: د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، مط المدني، 1403هـ ـ 1983م.
- مباحث في اعجاز القرآن الكريم: د. احد جمال العمري، مكتبة الشباب، القاهرة، 1982م.
- مباحث لغوية: د. إبراهيم السامرائي، مط الآداب، النجف الاشرف، 1390هـ ـ 1971م.
- المباحث اللغوية في العراق: د. مصطفى جواد، ط2، مط العاني، بغداد، 1385هـ ـ 1965م.
- مبادئ اللغة: أبو عبد الله الاسكافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ ـ 1985م.
- المبدع في التصريف: أبو حيان الاندلسي، تحـ: د. عبد الحميد السيد طلب، ط1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1402هـ ـ 1982م.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ابن جني، مط الترقي، دمشق، 1348هـ.
- متخير الألفاظ: احمد بن فارس، تحـ هلال ناجي، مط المعارف، بغداد، 1970م.
- المثلث: ابن السيد البطليوسي: تحـ: صلاح مهدي علي الفرطوسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1401هـ ـ 1981م.

- المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر: ابن الأثير أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت 637هـ) تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد، مط مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1358هـ ـ 1939م.
- المجازات النبوية: الشريف الرضي، تحـ: طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، مط الفجالة الجديدة، القاهرة، 1387هـ ـ 1967م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ) تحـ: محمد فؤاد سزكين ط1، الخانجي، مط السعادة بمصر، 1954 ـ 1962م.
- المجاز واثره في الدرس اللغوي: محمد بدري عبد الجليل، دار الجامعات المصرية، بالاسكندرية، 1975م.
- مجالس ثعلب: ثعلب، تحـ: عبد السلام هارون، ط2، دار العارف بمصر، 1960م.
- مجالس العلماء: الزجاجي تحـ: عبد السلام هارون، مط حكومة الكويت، الكويت، 1962م.
- مجمل اللغة: ابن فارس اللغوي: تحـ: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1404هـ ـ 1984م.
- المحاسن...(كتاب) البرقي، أبو جعفر احمد بن محمد بن خالد (ت ؟) المطبعة الحيدرية ـ النجف الاشرف ـ 1384هـ ـ 1964م.
- محاضرات في اللغة: عبد الرحمن ايوب، مط المعارف، بغداد، 1969م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: ابن جني، تحـ: علي النجدي ناصف واخرين، القاهرة، 1966م.
- المحكم والمحيط الاعظم في اللغة: ابن سيدة، ابوالحسن علي بن اسماعيل (ت458هـ) تحـ: جماعة من المحققين، ط1، مط مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، 1377هـ ـ 1958م.

- المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد، تحـ: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1398هـ ـ 1978م.
- محيط المحيط: بطرس البستاني: طبعة جديدة، مكتبة لبنان، بيروت، 1983م.
- مختار الصحاح: الرازي، محمد بن أبي بكر (ت666هـ) ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967م.
- المخصص: ابن سيدة، دار ا لفكر، بيروت، 1398هـ ـ 1978م. صورة لطبعة المطبعة الاميرية، 1321هـ.
- مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة: علي الخاقاني، مط المجمع العلمي العراقي، 1381هـ ـ 1961م.
- المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هاشم اللخمي، تـ: د. حاتم الضامن، نشر في مجلة المورد، مـج 10، ع 1- 4، ومـج 11، ع 1- 4، ومـج 12، ع 1، بغداد 1981- 1983م.
- المدخل إلى علم الأصوات: دراسة مقارنة: د. صلاح الدين صالح حسين، ط1، دار الاتحاد العربي للطباعة، 1981م.
- مدخل إلى علم اللغة: د. محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، د. ت.
- المدخل إلى علم اللغة: د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، 1976م.
- المدخل إلى علم اللغة ومنهاج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، ط2، الخناجي، بالقاهرة، مط المدني، 1405هـ ـ 1985م.
- المدهش: ابن الجوزي، دار مروان للطباعة والنشر، بيروت، 1973م.
- المذكر والمؤنث: ابن الانباري، تحـ: د. طارق عبد عون الجنابي، ط1، مط العاني، بغداد، 1978م.

- المذكر والمؤنث: الفراء، تحـ: د. رمضان عبد التواب، دار التراث، مط قاصد خير، القاهرة، 1975م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي: تحـ: أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1971م.
- المرصع في الاباء والامهات والبنين والبنات والاذواء والذوات: ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت 606هـ) تحـ: د. إبراهيم السامرائي، مط الارشاد بغداد، 1391هـ ـ 1971م.
- المزهر في علوم العربية وانواعها: السيوطي، تحـ: محمد احمد جاد المولى واخرين، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مط عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1958م.
- المسائل البصريات: أبو علي النحوي: الحسن بن احمد (ت 377هـ) تحـ: محمد الشاطر واحمد محمد، ط1، مط المدني، المؤسسة السعودية بمصر، 1405هـ ـ 1985م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي النحوي، تحـ: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مط العاني، بغداد، 1983م.
- المستصفى من علوم الأصول: الغزالي، ط1، المطبعة الاميرية ببولاق، مصر، 1322هـ.
- المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا: د. توفيق محمد شاهين، ط1، مط الدعوة الاسلامية، القاهرة، 1400هـ ـ 1980م.
- المشوف المعلم في رتيب الاصلاح على حروف المعجم: أبو القباء العكبري، عبد الله بن لحسين، (ت616هـ) تحـ: ياسين محمد السواس، منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، دمشق، 1403هـ ـ 1983م.
- مصادر التراث العربي في الغة والمعاجم والادب والتراجم: د. عمر الدقاق، مكتبة دار الشرق د. ت.

- مصادر اللغة: عبد الحميد الشلقاني، ط1، مط جامعة الرياض، 1980م.
- المصباح المنير: الفيومي، احمد بن محمد بن علي (ت770هـ) تحـ: مصطفى السقا، مط مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، د. ت.
- المطر...(كتاب) أبو زيد الأنصاري في ضمن البلغة في شذور اللغة.
- المظاهر الطارئة على الفصحى: د. محمد عيد، عالم الكتب، دار الثقافة العربية للطباعة، القاهرة، 1958م.
- المعاجم العربية، دراسة تحليلية: د. عبد السميع محمد احمد، ط1، مط مخيمر القاهرة، 1389هـ ـ 1968م.
- المعاجم العربية المجنسة: د. محمد عبد الحفيظ العريان، دار المسلم للطباعة والنشر، القاهرة، 1404هـ ـ 1984م.
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: د. محمد احمد أبو الفرج، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1966م.
- معاني الأبنية: د. فاضل السامرائي، ط1، بغداد، 1401هـ ـ 1981م.
- معاني القرآن: الفراء، تحـ: محمد علي النجار، واحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ ـ 1993م.
- معاني القرآن: الاخفش، سعيد بن مسعدة (ت في الربع الأول من القرن الثالث الهجري) تحـ: د. عبد الامير محمد امين الورد، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ ـ 1985م.
- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، مط التعليم العالي في الموصل، 1989م.
- معترك الاقران في اعجاز القرآن: السيوطي، تحـ ك علي بن محمد البجاوي، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1973م.
- معجم الادباء: الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله (ت626هـ) مط دار المأمون بمصر، 1936م.

- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: محمد العدناني، ط1، مكتبة لبنان، بيروت 1984م.
- المعجم العربي: د. حسين نصار، الموسوعة الصغيرة، رقم (80) منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الجاحظ للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980م.
- المعجم العربي، نشأته وتطوره، د. حسين نصار، ط2، دار مصر للطباعة، 1961م.
- معجم علم اللغة النظري: د. محمد علي الخولي، ط1، مكتبة لبنان، 1982م.
- معجم الفوائد: د. إبراهيم السامرائي، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1980م.
- المعجم في بقية الأشياء: أبو هلال العسكري، تحـ: إبراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، ط1، مط دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1353هـ ـ 1934م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد البكري، تحـ: مصطفى السقا ط1، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1364هـ ـ 1945م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مط الترقي بدمشق، 1376هـ ـ 1957م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف الياس سركيس، 1346هـ ـ 1928م.
- معجم المعاني: نجيب اسكندر، ط1، مط الزمان، بغداد، 1971م.
- معجمات عربية سامية: الاب مرمرجي الدومنكي، مط المرسلين اللبنانيين، لبنان – 1950م.
- المعرب: أبو منصور الجواليقي، تحـ: احمد محمد شاكر، ط2، دار الكتب، 1389هـ ـ 1969م.
- مع المصادر في اللغة والادب: د. إبراهيم السامرائي، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1403هـ ـ 1983م.
- معيار العلم: أو حامد الغزالي: تحـ: د. سلمان دنيا، دار المعارف بمصر، 1989م.

- المغرب في ترتيب المعرب: المطرزي، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد (ت610هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.
- مفاتيح العلوم: الخوارزمي، أبو عبد الله محمد ابن احمد (ت 387هـ)، مط الشرق بمصر، 1342هـ.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: طاش كبرى زاده، احمد بن مصطفى، (ت968هـ) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ ـ 1985م.
- مفتاح العلوم: أبو يعقوب السكاكي، يوسف بن أبي بكر (ت 626هـ)، ط1، مط مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، 1356هـ ـ 1937م.
- المفردات في غريب القرآن: الراغب الاصبهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت502هـ) بعناية محمد احمد خلف الله، مكتبة الانجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة – القاهرة، 1970م.
- المفصل في علم العربية: الزمخشري :، مط حجازي بالقاهرة، د. ت.
- المقياسات: ابوحيان التوحيدي، تحـ: حسن السندوني، ط1، مط الرحمانية بمصر، 1347هـ ـ 1929م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية: العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن احمد (855هـ) في هامش خزانة الأدب، ط 1329هـ.
- مقاييس اللغة: احمد بن فارس، تحـ: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1399هـ ـ 1979م.
- المقتضب: المبرد، تحـ: عبد الخالق عضيمة، مؤسسة دار التحرير للطبع – القاهرة، 1386هـ.
- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ) تحـ: د. علي عبد الواحد وافي، ط1، القاهرة، 1958 ـ 1962م.
- مقدمتان في علوم القرآن: (مقدمة كتاب المباني لمجهول، ومقدمة ابن عطية) نشرهما المستشرقون الدكتور ارثر جفري، مصر 1392هـ ـ 1972م.

- مقدمة الصحاح: احمد عبد الغفور عطار، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1404هـ 1984م.
- مقدمة لدرس لغة العرب: عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية بالفجالة، مصر د. ت.
- المقرب: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669هـ) تحـ: د. احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، مط العاني، بغداد، 1391هـ ـ 1971م.
- المقصور والممدود: ابن السكيت، تحـ: محمد محمد سعيد، ط1، مط الامانة، مصر، 1405هـ ـ 1985م.
- المقصور والممدود: ابن ولاد النحوي، أبو العباس احمد بن محمد (ت 332هـ) عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين الحلبي، ط1، مط السعادة، 1326هـ ـ 1908م.
- المقصور والممدود: الفراء، تحـ: ماجد الذهبي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403هـ ـ 1983م.
- المقصور والممدود: نفطويه، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد (ت 323هـ)، تحـ: د. حسن شاذلي فرهود، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، ع4، 1976م.
- المكتبة د. سامي مكي العاني و د. عبد الوهاب محمد علي العدواني، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1399هـ ـ 1979م.
- ملامح من تاريخ اللغة العربية: د. احمد نصيف الجنابي – دار الرشيد للنشر – 1981م.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحـ: فخر الدين قيادة، ط 5، الدار العربية للكتاب، طرابلس – 1403هـ ـ 1983م.
- الممدود والمقصور: الوشاء، أبو الطيب محمد بن احمد، (ت325هـ) تحـ: د. رمضان عبد التواب، الخانجي، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1979م.

- مميزات لغات العرب: حنفي ناصف، ط2، مط جامعة القاهرة، القاهرة، 1979م.
- من إسرار اللغة: دز إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1969م.
- مناهج البحث في اللغة: د. مسلم حسان، مط النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1400هـ ـ 1979م.
- منشور الفوائد: أبو البركات الانباري، تحـ: دز حاتم الضامن، مجلة المورد، مج 10، ع1، 1401هـ ـ 1981م.
- المنجد في اللغة: أبو الحسن، علي بن الحسن النهائي، المشهور بكراع (ت310هـ) تحـ: د. احمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، القارهة، 1396هـ ـ 1976م.
- المنصف: ابن جني، باراهيم مصطفى وعبد الله امين، ط1، مط مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1373هـ ـ 1954م.
- من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، : د. محمد راد الحمزاوي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986م.
- منهاج البلغاء وسراج الادباء: القرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد (ت 684هـ) تحـ: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، 1966م.
- منهاج الوصول في معرفة علم الأصول: البيضاوي، مط محمد علي صبيح، واولاده بالازهر 1389هـ ـ 1969م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ ـ 1980م.
- من وحي القرآن: د. إبراهيم السامرائي، ط1، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، 1401هـ 1981م.

- الموازنة بين شعر ابي تمام والبحتري: الامدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت 370هـ) تحـ: احمد صقر، مط دار المعارف بمصر، 1380هـ ـ 1961م.
- موسيقى الشعر: د. إبراهيم أنيس، ط5، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1981م.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران (ت 384هـ) تحـ: علي محمد البجاوي، مط لجنة البيان العربي، القاهرة، 1965م.
- مولد اللغة: احمد رضا العاملي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1656م.
- حرف النون:
- النبات والشجر...(كتاب): الأصمعي: في ضمن البلغة في شذور اللغة.
- نثار الازهار في الليل والنهار: ابن منظور، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1403هـ ـ 1983م.
- النثر الفني في القرن الرابع الهجري د. زكي مبارك، ط2، مط السعادة بمصر، 1376م – 1975م.
- نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد... (كتاب): إبراهيم اليازجي ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1970م.
- النحو العربي والدرس الحديث: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979م.
- النخلة...(كتاب): أبو حاتم السجستاني، تحـ: د. حاتم الضامن، مجلة المورد، مج 14، ع3، 1405هـ ـ 1985م. و تحـ: د. إبراهيم السامرائي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ ـ 1985م.
- نزهة الاباء في طبقات الادباء: ابن الانباري، تحـ: أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، مط المجني بمضر، 1967م.

- نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء: الغساني، العباس بن علي بن رسول (ت778هـ) تحـ: نبيلة عبد المنعم داود، دار الكتاب العربي بيروت، 1405هـ ـ 1985م.
- نسيم السحر: الثعالبي، تحـ: ابتسام مرهون الصفار، مجلة المورد مج1، ع1 و2، 1391هـ ـ 1971م.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن الدمشقي (ت833هـ) تحـ: على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- نشؤ اللغة العربية ونموها واكتهالها، الاب انستانس ماري الكرملي، مط المصرية، القاهرة، 1938م.
- نظام الغريب: الربعي، عيسى بن إبراهيم (ت 480هـ) تحـ: برونله، مط هندية بمصر.
- نظرات في أخطاء المنشئين: محمد جعفر إبراهيم الكرباسي، مط الأدب، النجف الاشرف، 1403هـ ـ 1983م.
- نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والادب: د. امجد الطرابلسي، ط3، المكتبة العربية، حلب، 1386هـ ـ 1966م.
- نظريات في اللغة: أنيس فريحة، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973 م.
- نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب، د. احمد ظاهر حسنين، ط1، القاهرة، 1407هـ ـ 1987م.
- النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص: د. عبد القادر المهيري وارخون، مط العربية، تونس، 1988م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1400هـ ـ 1980م.
- نفح الطيب في غصن الاندلس الطريب: المقّرى، احمد بن محمد (ت1041هـ) تحـ: احسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388هـ ـ 1968م.

- نقد الشعر: قدامة بن جعفر، تحـ: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الحرية، بغداد، 1398هـ ـ 1987م.
- النكت في اعجاز القرآن: الرماني، في ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن.
- نهاية السول في شرح منهاج الأصول: الاسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن (ت772هـ) جمعية نشر الكتب العربية، مط السلفية بالقاهرة، 1343هـ.
- النهاية في غريب الحديثِ والاثر: مجد الدين بن الأثير، تح: طاهر احمد الزاوي ومحمود محمد الطحاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1399هـ ـ 1979م.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحـ: محمد عبد القادر احمد، ط1، دار الشروق، بيروت، 1981م ـ1401هـ.
- النوادر...(كتاب): أبو سهيل الأعرابي، عبد الوهاب بن حريش (من علماء القرن الثالث الهجري) تحـ: د. عزة حسن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – 1380هـ ـ 1961م.
- نور القبس المختصر من المقتبس: الحافظ اليقموري، يوسف ابن احمد (ت673هـ) تحـ: رودلف زلهايم، فيسبادن، 1384هـ ـ 1964م.
- حرف الهاء:
- هدية العارفين: اسماعيل باشا البغدادي (ت1339هـ)، طهران، 1387هـ ـ 1967م.
- هل العربية منطقية: الاب مرمرجي الدومنكي، مط المرسلين اللبنانيين، لبنان – 1947م.

- الهمز: أبو زيد الأنصاري، نشرة الاب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين، بيروت، 1911م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، ط1، مطبعة السعادة بمصر 1327هـ.
- حرف الواو:
- الوافي بالوفيات: الصفدي، تحـ: ريتر واخرون، فيسبادن، 1962م.
- الوجيز في فقه اللغة: محمد الانطاكي، مكتبة الشهباء، حلب، 1389هـ ـ 1969م.
- الوسيلة الادبية إلى العلوم العربية: المرصفي، ط1، مط المدارس الملكية، القاهرة، 1289هـ.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين احمد بن محمد (ت681هـ)، تحـ: احسان عباس، دار الثقافة، مط الغريب بيروت، 1972م.

رابعا: البحوث والمقالات

- أبو الفتوح بن حني واثره في اللغة العربية: محمد اسعد طلس، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج 32، ج2، 1376هـ ـ 1957م.
- بين الترادف والتوادر: عبد العزيز بن عبد الله، مجلة اللسان العربي، مج 8، لسنة 1980م.
- التراث الغوي العربي والدراسات اللغوية الحديثة: محمد ياسر سليمان، مجلة اللسان العربي، مج 22، لسنة 1982 – 1983م.
- الترادف: علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1، لسنة 1934م.
- التعدية بالباء في تحقيقات اللغويين: د. محمد ضاري حمادي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 39، ع4، لسنة 1409هـ ـ 1988م.

- التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني: الاب هنري قليش تعريب: د. عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، ج23، لسنة 1388هـ ـ 1968م.
- دراسة في بعض صيغ اللغة: د. إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية، ج22، لسنة 1387هـ ـ 1967م.
- دراسة في صيغتي فعل وافعل: د. احمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج32، سنة 1393هـ ـ 1973م.
- السكون في اللغة العربية: دز كمال بشر، مجلة مجمع اللغة العربية، ج24، لسنة 1388هـ ـ 1969م.
- صلاح العربية في غناها بألألفاظ واتساعها بالاساليب: محمد شريف الخياط، مجلة كلية الشريعة، ع5، لسنة 1388هـ ـ 1389هـ، 1968م ـ 1969م.
- عبقرية المعري اللغوية: توفيق محمد سبع، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ع2، لسنة 1397هـ ـ 1977م.
- عين المضارع بين الصيغة والدلالة: د. مصطفى النماس، في ضمن بحوث في اللغة والادب، مط الفيصل، الكويت، 1408هـ ـ 1987م.
- الفارابي وآثاره اللغوية في كتاب الحروف: د. عدنان محمد سلمان، مجلة المورد مج 18، ع1، 1409هـ ـ 1989م.
- الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسيته، د. محمد ضاري حمادي مجلة المجمع العلمي العراقي، مج36، ج1، لسنة 1405هـ ـ 1985م.
- اللغة العربية بين المنطق العقلي والاعتباط: د. عدنان محمد سلمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج37، ج2، لسنة 1406هـ ـ 1986م.
- المخطوطات العربية في مكتبة طوب قابي سراي باستانبول: ترجمة واعداد: فاضل مهدي بيات، مجلة المورد، مج5، ع3 لسنة 1396هـ ـ 1976م.

- مسطرة اللغوي: د. إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية، ج29، لسنة 1972م.
- معاني الكلام: د. بدوي طبانة، مجلة مجمع اللغة العربية، ج24 لسنة 1388هـ ـ 1969م.
- من خصائص اللغة العربية: احمد عبد الرحيم السايح، مجلة اللسان العربي مج8، ج، لسنة 1970م.
- الموضعة والعقد في النظرية اللغوية عند العرب: د. عبد السلام المسدي، مجلة المورد، مج14، ع1، سنة 1405هـ ـ 1985م.
- نظرية جديدة في دلالة الكلمة القرآنية: د. عبد الصبور شاهين، في ضمن كتاب بحوث في اللغة والادب، ط1، مط الفيصل، الكويت، 1408هـ ـ 1987م.
- وحي الأصوات في اللغة: إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية، ع10، لسنة 1958م.

المجــلات :

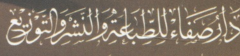
- مجلة: اسلامايكا، المانيا.
  - كلية الآداب، الرياض.
  - كلية الشريعة، بغداد.
  - كلية اللغة العربية: الرياض.
  - اللسان العربي، الرباط.
  - المجمع العلمي العراقي، بغداد.
  - المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية)، دمشق.
  - مجمع اللغة العربية، القاهرة.
  - المورد، بغداد.

الفروق اللغوية في العربية





العراق - بابل 00964 780 1233129
E-mail:alssadiq@yahoo.com





المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان - شارع الملك حسين
مجمع الفحيص التجاري - هاتف 4611169 6 962+
تلفاكس 4612190 6 962+ ص.ب 922762 عمّان 11192 الأردن
E-mail: safa@darsafa.net www.darsafa.net